

المجلد الثانی

دوام ریاض الانوار فی کتاب الآثار
(۱۳۵۱ھ)

قلائد الانهار

علی
کتاب الآثار

والسمی بالاسم التاریخی

تحقیق الآثار فی کتاب الآثار
(۱۳۵۱ھ)

للشیخ الاجل الفقیه المحدث الحافظ الحاج المفتی السید مہدی حسن

صدر مسند الافتاء بکلیۃ دارالعلوم دیوبند

قد اهتم بطبعه

محمود حسن عفا اللہ عنہ خاوم واراقاء بدرالعلوم دیوبند

فہرست الجزء الثانی من قلائد الازہار علی کتاب الآثار

صفحہ	صفحہ	باب
۲۰۵	۳	باب من سمح الاقامۃ وھو فی المسجد
۲۰۷	۷۴	باب من سبق بشئ من صلوۃ
۲۲۳	۸۰	باب من صلی فی بیتہ بغير اذان
۲۲۵	۹۸	باب ما یقطع الصلوۃ
۲۴۲	۱۱۲	باب الرغاف فی الصلوۃ والحدیث
۲۵۳	۱۲۳	باب ما یعاد من الصلوۃ وما یکرہ فیہا
۲۹۳	۱۲۵	باب الرسل یجد البلیل فی الصلوۃ
۲۹۶	۱۳۰	باب التہنئۃ فی الصلوۃ وما یکرہ فیہا
۳۰۴	۱۳۹	باب النوم قبل الصلوۃ
۳۱۳	۱۴۱	باب صلوۃ المعنی علیہ
۳۱۵	۱۴۱	باب السہو فی الصلوۃ
۳۳۱	۱۴۸	باب من سلیم علی قوم فی الخطبۃ اونی الصلوۃ
		باب النقرۃ خلف الامام وتلقینہ
		باب اقامۃ الصقوف ونقض الصف الاول
		باب الربل یوم القوم ادیوم الرحیلین
		باب من صلی الغریضۃ
		باب الصلوۃ تطوعا
		باب الصلوۃ فی الطاق
		باب تسلیم الامام وجلسہ
		باب نقض الجماعۃ و رکعتی الفجر
		باب من صلی و بینہ و بین الامام حائل ادرین
		باب مسح التراب عن الوجه قبل الفراغ عن الصلوۃ
		باب الصلوۃ قاعد او التعمد علی شیئ
		باب الوتر وما یقرأ فیہا

فہرست کتب مکتبہ نعمانیہ دیوبند ضلع سہارنپور

۳/۵۰	۱/۵۰	۱/۵۰	مرقات شرح مشکوٰۃ
۲/۲۵	۲/۵۰	۲/۵۰	شیخ زادہ
۳/۵۰	۱۰/۰۰	۲۳/۰۰	شرح اردو نور الکبیر
۰۰/۱۰	۰۰/۵۰	۱۰/۰۰	شرح مختصر المعانی مکتب
۰۰/۱۰	۱/۰۰	۱۰/۰۰	لغۃ العرب
۳/۵۰	۱/۰۰	۲۴/۰۰	کنز الدقائق
۱/۲۵	۰۰/۷۵	۱/۲۵	گزارہ دبستان
۰۰/۲۵	۳/۰۰	۴/۰۰	تطبی تصورات
۳/۰۰	۱/۰۰	۵/۵۰	تطبی تصدیقات
۱/۰۰		۷/۰۰	مبذی
۱/۰۰		۱/۰۰	صغریٰ بحرئی
۴/۰۰		۳/۰۰	علم الصیف
۱۲/۰۰	۰۰/۳۰	۲/۲۵	نور الدرایہ شرح ہدایہ فی جز
	۳/۵۰	۱۵/۰۰	شرح اردو نور الانوار مکتب
	۰۰/۳۰	۶/۵۰	ملاحسن
۲۰/۰۰	۰۰/۷۵	۳/۰۰	فیض الملم شرح مسلم شریف فی جز
۰۰/۵۰	۰۰/۳۵	۵/۰۰	اشراق نوری ترجمہ قدوری
۱/۰۰	۱/۲۵	۱/۵۰	شرح کریم
	۱/۰۰	۲۵۰/۰۰	فتاویٰ شامی علی عکس پانچ جلد
	۰۰/۷۵	۳۰/۰۰	طحاوی علی مرآۃ الفلاح
۲۰/۰۰	۱۰/۰۰	۳۰/۰۰	انوار المجد شرح ابوداؤد
	۰۰/۴۰	۸/۰۰	شریعت و طریقت
	۹/۰۰	۳/۵۰	مباحس الابرار جلد
۰۰/۶۲	۱۲/۰۰	۷/۰۰	راہ سنت
۰۰/۲۵	۱۱/۰۰	۳/۵۰	انفاس قدسیہ
۰۰/۵۰	۱۵/۰۰	۴/۰۰	قرآن اور اس کے حقوق
			بانی دارالعلوم
			تربیت السالک فی جلد
			کلمات اشرفیہ مکتب
			اغلاط العوام ہندی
			بزم جمشید
			انقول الجلیل
			شرح جزیری مع حقۃ الاطفال
			ابن الوقت کی خازن تلاش
			کلمات طبیات
			روح المعانی
			نوح الباری
			ریاض الصالحین (عربی)
			حقوق والدین
			ملفوظات لمخوقات
			سوانح صابر کلیری
			رفیق سفر مع اضافہ
			خط امام غزالی
			اصلاح فاتحہ
			حقیقت یزید
			قبر براذان
			اشرف الجواب مکتب
			دار صبح کا فلسفہ
			انوار اوضح ابتدائی ہر حصہ
			شاہی
			القرآۃ الرشیدہ مکتب
			البلانۃ الواضحة
			اسلام کی صداقت غیر مسلموں کی نظر میں
			کاروان خیال
			خطبات مدراس
			فتاویٰ احتیاط طہر
			مسافر آخرت
			تاریخ محمودیت (رد فا دیانہ)
			تذکرہ شیخ عبدالقادر
			تیسیر المبتدی (اول)
			انامۃ القیامہ
			فتح الوترین مکتب
			میزان المحقق
			مقامات تصوف
			مخزن اخلاق
			اطلاعت فقیہ (زیر طبع)
			میسر یا میڈیا
			حفظ الایمان کلاس مع اضافہ
			مولانا منظور نعمانی صاحب - ۱
			ہشتی زور ہندی اول
			مکتوبات حکیم الاسلام (زیر طبع)
			جوہر نیرہ شرح علی قدوری
			جمل (جلالین کی مقبول عام تفسیر)
			حاشیہ الطحاوی علی مرآۃ الفلاح (زیر طبع)
			ایمنہ حقیقت نما (جلد اول و دوم)
			چشمہ ہدایت شریعہ
			بال سما
			تحفہ رضا خونی

ہرم کی درسی و غیر درسی کتب قرآن شریف عکسی و غیر عکسی قاعدہ سہارنپور کے پتہ پر ہے۔ مکتبہ نعمانیہ دیوبند ضلع سہارنپور

باب القراءة خلف الإمام وتلقيه

[illegible]

عنه الموطأ كما قال فيه حديثنا الشيخ ابو علي قال حدثنا محمد بن محمد المرزوق قال حدثنا سهل بن العباس السريزي قال اخبرنا اسمعيل بن عيسى عن ابيوب عن ابن الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فقرأه الامام له قراءة قال لا يردنني نسا السماء على بن الحلية عن ابيوب عن ابى الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فقرأه الامام له قراءة قال لا يردنني نسا السماء

هذا حديث مفكرو سهل بن العباس متروك الخاضع للموطأ جزاء قطعها في اصل الحديث محمد بن احمد بن الحسن بن الصوائف لم يعلل وجها لادى عن ابى بشر بمكة الاراذلة

١٥٥ اى بل الحجة ١٢٥١ هـ اى انا عمر وصر من القراءة فلقنه من كان خلفه جازام ١٢٥١ هـ لقن الكلام من غلاف وملتقنه اهل من
ونبيه واما من اسعف فلم يسمعه اهل من ١٢٥١ هـ عن المغرب ١٢

سنة قوله محمد قال الخ في صفة من جامع المسانيد ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال لم يقرأ علقته خلف الامام حرقا ولا يلقب بغيره بالقرعة ولا يلقب
بالجهرية ولا قرأ في الاخرين بام القرآن ولا غير خلف الامام ولا اصحاب عبد الله جميعا واخرجه الحافظ ابن خروفي مسنده عن ابن الحسين
السهربري بن عبد الجبار عن ابى منصور محمد بن محمد بن عثمان عن ابى بكر احمد بن جعفر بن حمدان عن بشر بن موسى عن المقرئ عن ابى حنيفة
واخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فوافاه عن ابى حنيفة ثم قال محمد بن ناخذ لا نرى القرعة خلف الامام في شيء من الصلوة لا يلقب بها ولا يلقب
بغيرها اه واستاده صحيح كافي ص ١٢٠ من التعليق الحسن والاشترع في ان لا قرعة خلف الامام في شيء من الصلوات السرية والجمرية وعليه
كان عمل اكابرنا لمعين مدة اعوام كماله في صفة من قرأه ولم يقرأ حرقا وقد ولا اصحاب عبد الله جميعا وقد سبق عن الموطا والبخاري
بكير بن حمار عن ابراهيم النخعي عن علقته بن قيس قال لان اعش على جرة احب الي من ان اقرأ خلف الامام اه كبري خلف قال احمد بن حنبل
صالح الحديث لا بأس به وقال ابن عدي ليس كثير الرواية قليلا لم اجد له متنا منكر له ومن يكتب حديثه قلت وقال الجليل لا بأس به وفي صحيح
آخره في يكتب حديثه وقال ابن سعد كان ثقة ناشا والله وقال الهلالي عن ابى داود ليس بالثرك وقال الحاكم ثقة وذكره ابن حبان في ثقته
وذكره الكنا في دوابه اسحاق الخيال ان سماردي له داما الحاكم فقال ذكره مسلم مستشهدا به في حديث اشعبي انتهى ووقع في مسند اثر ذكره في كتابه
في المروضة عن عبد الرحمن بن الاسود كذا في صفة من كثر من التهنيد فالاخر استاده حسن وعلقته من اجلة اصحاب عبد الله بن مسعود وعمر
ابن الخطاب وعلى رضي الله عنهم وهو كان كثير الملازمة لابن مسعود كما كان الاسود كثير الملازمة لعمره ذكره ابن سعد كما تقدم وهو الذي اعني
في حفظ صلاة عمر بن الخطاب كما في صفة من كثر العال عن ابراهيم كان يطلق علقته الى عمر فقال له اصحابه احفظ لنا ما استطعت فها جمع قال
راحيه حيث فتحت الصلوة قال سبحانك اللهم وحمدك الحديث وفي صفة من من علقته من فضلي بن عوف قال سمعته في حديثه في كتابه
لا يتكلم الشيطان كان شاة حذفت (عب) اه وكان مذهب علقته عدم القرعة وقد صل خلف عمر بن مسعود معهم من هذا المذهب ايضا وان
العدم وعل اصحاب ابن مسعود ولا يقرأون خلف الامام في شيء من الصلوات منهم علقته كما عرفت والاسود كما ياتي وغيرهما كما قال النعماني منهم
مارواه ابو بكر بن ابى شيبة حديثه في بن هارون عن شعيب عن مالك بن عمار قال سالت لادري كم رجل من اصحاب عبد الله منهم
يقولون لا يقرأ خلف الامام منهم عمرو بن ميمون اه قال النعماني فيهم مالك بن عمار لم اتفق من هؤلاء ولم اجد في التهنيد لابي الهيثم
ولاني اللسان ولاني التجليل وفي اثر علقته تشديد بلع في النبي عن القرعة خلف الامام وحمل على القرعة المشوشة لقرعة الامام كافي في صفة
من التعليق المحمد بن من غير منقولة من غير قرينة ظاهرة وسياق ياباه كل الابار ومن ثبت عنه عدم القرعة خلف الامام بن ميمون
ويتعامل متواترا لا يجد عند مسدور امثال هذه التشديدات في المنع والمنوع التعذيب لعذاب الله تعالى دون التوقيف والتهديد من كثر
فلا تستغنى الى ما في جزاء الجمادى صلا فانه اشتباه والتباس وقال النعماني في صفة من اتبعه الحسن وسبنا مارواه ابو بكر بن ابى شيبة في
مصنف حديثه ابن عليه عن ايباد بن ابى عمرو عن ابراهيم قال قال الاسود لان اعش جرة احب الي من ان اقرأ خلف
الامام اعلم انه يقرأ قلت استاده صحيح ورواه من وجه آخر قال حديثه بن عمار قال قال الاسود لان اعش جرة احب الي من ان اقرأ خلف
انه قال ودوت انه الذي يقرأ خلف الامام ملهى ه ترا بقلت استاده صحيح اه قلت ورواه عبد الرزاق في مصنفه ايضا على ما في صفة
من الجوهري النخعي عن الثوري عن الاعشى عن ابراهيم عن الاسود قال ودوت انه الذي يقرأ خلف الامام ملهى فوه ترا بادن عن عمر بن
اسحق ان علقته قال ودوت انه الذي يقرأ خلف الامام ملهى فوه احسبه قال ترا بادن علقته ورواه واستاده صحيح واه الاسانيد جميعه ولا يلقب
بين الرضف والجمرة والرتاب والفتن في التهنيد والتشديد كزعم البخاري ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الفاتحة او اقرأه
خلف الامام حتى يقال ليس في الاسود وفوه حجة كما في الجوهري صلا كيف وهو مروى عن عمرو بن مسعود كما سبق مستغنى عليه ١٣
سنة قوله عن ابراهيم الخ في صفة من جامع المسانيد ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال لم يقرأ علقته خلف الامام حرقا ولا يلقب بغيره بالقرعة ولا يلقب
بالجهرية ولا قرأ في الاخرين بام القرآن ولا غير خلف الامام ولا اصحاب عبد الله جميعا واخرجه الحافظ ابن خروفي مسنده عن ابن الحسين
السهربري بن عبد الجبار عن ابى منصور محمد بن محمد بن عثمان عن ابى بكر احمد بن جعفر بن حمدان عن بشر بن موسى عن المقرئ عن ابى حنيفة
واخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فوافاه عن ابى حنيفة ثم قال محمد بن ناخذ لا نرى القرعة خلف الامام في شيء من الصلوة لا يلقب بها ولا يلقب
بغيرها اه واستاده صحيح كافي ص ١٢٠ من التعليق الحسن والاشترع في ان لا قرعة خلف الامام في شيء من الصلوات السرية والجمرية وعليه
كان عمل اكابرنا لمعين مدة اعوام كماله في صفة من قرأه ولم يقرأ حرقا وقد ولا اصحاب عبد الله جميعا وقد سبق عن الموطا والبخاري
بكير بن حمار عن ابراهيم النخعي عن علقته بن قيس قال لان اعش على جرة احب الي من ان اقرأ خلف الامام اه كبري خلف قال احمد بن حنبل
صالح الحديث لا بأس به وقال ابن عدي ليس كثير الرواية قليلا لم اجد له متنا منكر له ومن يكتب حديثه قلت وقال الجليل لا بأس به وفي صحيح
آخره في يكتب حديثه وقال ابن سعد كان ثقة ناشا والله وقال الهلالي عن ابى داود ليس بالثرك وقال الحاكم ثقة وذكره ابن حبان في ثقته
وذكره الكنا في دوابه اسحاق الخيال ان سماردي له داما الحاكم فقال ذكره مسلم مستشهدا به في حديث اشعبي انتهى ووقع في مسند اثر ذكره في كتابه
في المروضة عن عبد الرحمن بن الاسود كذا في صفة من كثر من التهنيد فالاخر استاده حسن وعلقته من اجلة اصحاب عبد الله بن مسعود وعمر
ابن الخطاب وعلى رضي الله عنهم وهو كان كثير الملازمة لابن مسعود كما كان الاسود كثير الملازمة لعمره ذكره ابن سعد كما تقدم وهو الذي اعني
في حفظ صلاة عمر بن الخطاب كما في صفة من كثر العال عن ابراهيم كان يطلق علقته الى عمر فقال له اصحابه احفظ لنا ما استطعت فها جمع قال
راحيه حيث فتحت الصلوة قال سبحانك اللهم وحمدك الحديث وفي صفة من من علقته من فضلي بن عوف قال سمعته في حديثه في كتابه
لا يتكلم الشيطان كان شاة حذفت (عب) اه وكان مذهب علقته عدم القرعة وقد صل خلف عمر بن مسعود معهم من هذا المذهب ايضا وان
العدم وعل اصحاب ابن مسعود ولا يقرأون خلف الامام في شيء من الصلوات منهم علقته كما عرفت والاسود كما ياتي وغيرهما كما قال النعماني منهم
مارواه ابو بكر بن ابى شيبة حديثه في بن هارون عن شعيب عن مالك بن عمار قال سالت لادري كم رجل من اصحاب عبد الله منهم
يقولون لا يقرأ خلف الامام منهم عمرو بن ميمون اه قال النعماني فيهم مالك بن عمار لم اتفق من هؤلاء ولم اجد في التهنيد لابي الهيثم
ولاني اللسان ولاني التجليل وفي اثر علقته تشديد بلع في النبي عن القرعة خلف الامام وحمل على القرعة المشوشة لقرعة الامام كافي في صفة
من التعليق المحمد بن من غير منقولة من غير قرينة ظاهرة وسياق ياباه كل الابار ومن ثبت عنه عدم القرعة خلف الامام بن ميمون
ويتعامل متواترا لا يجد عند مسدور امثال هذه التشديدات في المنع والمنوع التعذيب لعذاب الله تعالى دون التوقيف والتهديد من كثر
فلا تستغنى الى ما في جزاء الجمادى صلا فانه اشتباه والتباس وقال النعماني في صفة من اتبعه الحسن وسبنا مارواه ابو بكر بن ابى شيبة في
مصنف حديثه ابن عليه عن ايباد بن ابى عمرو عن ابراهيم قال قال الاسود لان اعش جرة احب الي من ان اقرأ خلف
الامام اعلم انه يقرأ قلت استاده صحيح ورواه من وجه آخر قال حديثه بن عمار قال قال الاسود لان اعش جرة احب الي من ان اقرأ خلف
انه قال ودوت انه الذي يقرأ خلف الامام ملهى ه ترا بقلت استاده صحيح اه قلت ورواه عبد الرزاق في مصنفه ايضا على ما في صفة
من الجوهري النخعي عن الثوري عن الاعشى عن ابراهيم عن الاسود قال ودوت انه الذي يقرأ خلف الامام ملهى فوه ترا بادن عن عمر بن
اسحق ان علقته قال ودوت انه الذي يقرأ خلف الامام ملهى فوه احسبه قال ترا بادن علقته ورواه واستاده صحيح واه الاسانيد جميعه ولا يلقب
بين الرضف والجمرة والرتاب والفتن في التهنيد والتشديد كزعم البخاري ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الفاتحة او اقرأه
خلف الامام حتى يقال ليس في الاسود وفوه حجة كما في الجوهري صلا كيف وهو مروى عن عمرو بن مسعود كما سبق مستغنى عليه ١٣

سلمه قوله ما قرأه الخ هو مروى عن ابن مسعود في سنة ١٨٥ من مجمع الزوائد عن ابراهيم ان ابن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام وكان ابراهيم
 ياخذ به وكان ابن مسعود اذا كان اماما قرأ في الركعتين الاوليين ولا يقرأ في الاخرين رواه الطبراني في الكبير وابراهيم لم يذكر
 ابن مسعود اقلت مرارا ابن مرسيل انني مقبولة لاسيما عن ابن مسعود كما في الدرر القطيعة والطحاوي والبيهقي وهو لا يرسل عنه الا اذا
 روى له ثبت عنه من طرق مختلفة كما مر به هونف حين سارعة الامش كافي الميزان وغيره وابراهيم روى هذا عنه بواسطة علقته
 كما في حقا من الموطا وصح من الشيخ قال نحو فيها اخبرنا محمد بن ايان بن صالح القرشي عن خاله عن ابراهيم عن علقته بن قيس ان عبد الله بن
 مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيلجأ فيه فيلجأ في لاني الاوليين ولا في الاخرين واذا صلى وحده قرأ في الاوليين بقائه ككنا
 وسورة ولم يقرأ في الاخرين شيئا اهـ وهذا الخبر دماري عنه فلا بد ومحمد بن ايان بن صالح القرشي مختلف فيه كما سبق في بحث رفع
 البيهقي فتذكره قال الطحاوي في صحيحه من كتابه حديثنا ابو بكره قال حديثنا ابو داود وقال ثنا جدي بن معاوية عن ابي اسحق عن علقته عن ابن
 مسعود قال ليت الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا حديثنا حسين بن نصر قال ثنا ابو نعم قال ثنا سفبان عن الزبير عن ابراهيم علقته
 نحوه اهـ قال التميمي في صحيحه من كتابه السنن استاده حسن اهـ فهذا اسناد متصل حسن وغيره الله ابن مسعود صحابي ابي صحابي صاحب
 السواك والطهارة والتعليل الذي ملئ علما وفقها على لسان عمر الفاروق هو يقول الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا فان قول
 البخاري في الجزء وهذا مرسل لا يوجب به وليس هذا من كلام اهل العلم وذهب عنه باقي خلفه وهذا نافي دعواه رسول الله اخرج عنه وقوع
 في التور كذب واثمة كثيرة وفي صحاح ابن الجوزي القتي دروي عبد الرزاق في مصنفه عن داود بن قيس عن محمد بن عجلان قال قال علي
 من قرأ مع الامام فليس على الفطرة قال وقال ابن مسعود ملئ فوه ترابا قال وقال عمر بن الخطاب ودوت ان الذي يقرأ خلف الامام
 في فيه جبرا اهـ واخره الامام محمد بن الموطا الخ عن داود بن قيس عن محمد بن عجلان ان عمر بن الخطاب قال ليتني في ثم الذي يقرأ
 خلف الامام جبرا اهـ وداود بن قيس الفراء الدباغ ابو سليمان القرشي المدني كان في سنة ١٩٨ من التهذيب روى عنه عبد الرزاق قال
 الشافعي ثقة حافظ وقال ابو طالب عن احمد ثقة وهو اكبر عن هشام بن سعد وقال ابن عثيمين كان صالح الحديث وهو اوجب اليه شيئا
 وقال ابو ذرعة وابو حاتم والنسائي ثقة زاد ابو حاتم هو اوجب اليها من هشام بن سعد وكان القضي شيئا عليه وقال ابن سعد كان ثقة
 وله حديث صالح وقال علي بن الحسين داود بن قيس الفراء ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال مات في ولاية ابي جعفر
 وقال الساجي ثقة اهـ وقد سبق ان في الشيخ وثق الغزالي وهو مصنف والصاب الفراء بالفار والرواة الشدة الملهة ثم الف
 ثم هزلة ومحمد بن عجلان هو عبد الله المدني القرشي احد العلماء العالمين قال الحافظ في صحيحه من التهذيب قال صالح بن احمد عن ابيه ثقة
 وقال عبد الله بن احمد عن ابيه سمعت ابن عيينة حديثنا محمد بن عجلان وكان ثقة وقال ايضا سالت ابي عن محمد بن عجلان وموسى بن عقبة
 فقال جميعا ثقة وما اقر بها وقال اسحق بن منصور عن ابن عيينة ثقة وقد مر على داود بن قيس الفراء وقال الدوري عن ابن عيينة ثقة وثق
 عن محمد بن عمرو ماريك في هذا احد وقال يعقوب بن شيبة حديثي وسط وقال ابو ذرعة ابن عجلان كان اختلف وقال ابو حاتم والنسائي ثقة اهـ
 وهو من قول سلم والاربعة وهو وثق في مسند حديث واذا قرأ فافضوا كما سأل في فاسند صحيح والآخر مرسل في عدم القراءة خلف الامام
 حينما طارها في مسند وسط من جزء البخاري فهذا علي وعمروا بن مسعود يتيمنون بان من قرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا ودمجوا ورضوا وهم من
 اهل العلم ومن الصحابة وهو جازم تهديد في نظائره كثيرة والاسود وعلقته من اجله اصحاب عمرو بن مسعود وقد علموا خلفها مرارا وهذا
 الترك فثبت ان مذهب ابن مسعود وعمر ايضا ترك القراءة خلف الامام هذا ١٢

٢٤ قوله فيما يجزأ الخ في ص ٤٤ من العناوين وذا روى منع القراءة خلف الامام عن ثمانين نفر من الصحابة الكبار منهم المرتضى والعباد
الثلاثة تشديد اداسا منهم عند ابن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي جعفر
اجماع الصحابة فيهم اجماعا باعتبار اتفاق الاكثر ومنه ليس اجماعا عندنا وذكر الشيخ الامام عبد الله بن يعقوب الحارثي
في كتاب كشف الاسرار عن عبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيه قال كان عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يهتدون عن القراءة
خلف الامام امير المؤمنين ابو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص
وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم اجمعين ومطالبة اسانيد هذه الاقوال بعد ذكر الحديث
الموثوق به غير ضروري كيف وقد قال العيني اداسا منهم عند اهل الحديث فعدم الاطلاع عليها تقصير النظر والعبور وقلة الاستقصاء والاستقراء
والفحص الموقر وما ياتي من ذلك هذا ١٢

فيه ولا فيما لا يجهر فيه

سأله فيه الخ كذا هو منطوق القرآن العزيز وحديث أبي سعيد وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم وقد
عرفت من فعل ابن مسعود وعلمه أنه ترك خلفه دل فتوى أيضا في ذلك وهو ما أخرجه الطحاوي في ١٣٩ من شرح معاني الآثار سنة ١٠٠٠
وذهب بن خالد وشعبة وأبو الأحوص عن منصور بن المعتمر عن أبي داود عن ابن مسعود قال انصت للقرأة فان في الصلوة شغلا وسكفك
ذلك الامام انه قال النعماني في ١٣٩ من آثار السنن واسناده صحيح اهـ واخرجه الامام محمد في الموطأ والمجيع اخبرنا سفيان بن عيينة عن
منصور بن المعتمر عن أبي داود قال سئل عبد الله بن مسعود عن القرأة خلف الامام قال انصت فان في الصلوة شغلا وسكفك ذلك الامام
اخبرنا سفيان الثوري حدثنا منصور عن أبي داود عن عبد الله بن مسعود قال انصت للقرأة فان في الصلوة شغلا وسكفك الامام اهـ ورواه
الطبراني في الكبير ورجال موثقون على ما في ١٣٩ من مجمع الزوائد عن أبي داود قال جابر بن عبد الله بن مسعود فقال اقرأ خلف الامام قال انصت
للقرآن كان في الصلوة شغلا وسكفك ذلك الامام اهـ وعلمنا كان لا يقرأ خلف الامام في شيء من الصلوة وفيه فتوى من لغير
حين السؤال لا تقر أنت خلف الامام فان في الصلوة شغلا بالله تعالى بسبب قرأة الامام للقرآن فانصت ولا حاجة لك اليها فان
الامام يقرأها وهو كذا وكذا فلا تقر خلفه جهرية كانت الصلوة اوسرية ووضعه ما رواه الطبراني ايضا في الكبير ورجال موثقون
على ما في ١٣٩ من مجمع الزوائد عن عبد الله بن مسعود انه قال يا قلن لا تقر خلف الامام الا ان يكون اماما لا يقرأ اهـ وظاهر ان كل
امام يقرأ ولا تحل صلوته ما جهرية كانت اوسرية عن قرأة الامام فلا تقر أنت خلفه وحمل هذا الاثر على الجهرية ودل على القرأة المشبهة
ادعى ما سوى الفاتحة حمل بعيد عن الانصاف يا باه سياقة وسياقة فذهب وعلم كمالا يخفى على من التقى السمع وهو شهيد والاشهر المذكور اخرج
عبد الرزاق ايضا في مصنفه كما في ١٣٩ من العدة عن الثوري عن منصور عن أبي داود قال جابر بن عبد الله بن مسعود ورواه الطبراني
عن عبد الرزاق واخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه نحوه عن أبي الأحوص عن منصور عن ابن مسعود في ١٣٩ من الجوهر النقي مجيبا
عن قول البيهقي .. وقد ذكرنا في الباب الذي يليه عن ابن مسعود بسند صحيح انه لا قرأة خلف الامام مطلقا ورواه ابن مسعود عن
النبي صلى الله عليه وسلم اهـ وفي ١٣٩ من مجمع الزوائد عن منصور بن مسعود خلافة هذا وجار ايضا عنه بسند صحيح انه قال لا قرأة خلف الامام وقال ابن
ابن شيبة حدثنا ابو الاحوص عن منصور عن أبي داود قال جابر بن عبد الله بن مسعود فقال اقرأ خلف الامام فقال ان في الصلوة شغلا
وسكفك قرأة الامام اهـ فان قلت في صلا من جزاء القرأة للبخاري حدثنا محمد بن عيسى بن عمار قال قال داود قال : اسماعيل بن امان ثنا
شريك عن اشعث بن ابي الشعثاء عن ابي حزم سمعت ابن مسعود يقرأ بناف الامام اهـ وزاد البيهقي في الظاهر والعصر اهـ قلت
في ١٣٩ من الجوهر النقي قلت في سنده شريك وهو القاضى قال البيهقي في باب الرجل ياخذ حقه من يمينه لم يجز به اكثر اهل العلم بما حديث
وقال في باب من ذرع في ارض غيره بغير اذنه كان يميني القطان لا يردى عنه ويضع حديثه جدا اهـ قلت قال : لما نظرت في ١٣٩ من التهذيب
لم يكن شريك عن يميني القطان بشيء وقال ابن معين ثقة الا انه لا يثق ويغلط ويذهب بنقه على سفيان وشعبة في ١٣٩ من التهذيب
عن يحيى بن سعيد مازال مخطئا وقال يعقوب بن شيبة صدوق ثقة سبى المخطئ جدا وقال الجوزجاني سبى المخطئ مضطرب الحديث مائل و
قال ابو ذرعة كان كثير الخطا صاحب حديث وهو يغلط احيانا وقال عبد الرحمن عن ابيه وقد كان له اقليل وقال ابن عدي والذي يقع في
حديثه من النكرة فانما انى به من سوء حفظه وفي ١٣٩ من الجوهري اخطار في اربعه حديث وعنه يحيى في اصوله تخليط وعنه ابن حبان
كان في آخر امره مخطئ فياروى تغير عليه حفظه وعن النسائي والدارقطني ليس بالقوي وعن ابي احمد ليس بالثقة وعن احمد لا يلى كيف
حدث وفي ١٣٩ من الساجي يذهب الى التثبيح المفرط وعن الازدي كان صدوقا الا انه مائل عن القصد غالى المذهب سبى المخطئ
كثير الوهم مضطرب الحديث وعن عبد الحمى كان يذهب عن ابن القطان كان مشهورا بليس اهـ فمن هذا حاله من سوء الحفظ والاضطراب
والخطا وانه ليس والوجه كيف يساوى باثبت عن ابن مسعود بالاسانيد الصحيحة من العمل على عدم القرأة خلف الامام وقتواه على المنع
وبعدم القرأة خلف الامام وبالنهي عنها خلفه ومن عارض بهذا الاثر الضعيف الذي في مظنة الانقطاع ايضا ما تواتر عن ابن مسعود
بالاسانيد الصحيحة خلافا لغيره خالفه وبعد عن الحديث واحولته وعلقته والاسود من اصحاب الكبار يذهبها عدم القرأة خلف الامام فمن يذهب

ابن مسعود رضي الله عنه ١٢

سأله قوله ولا فيما لا يجهر الخ لان قرأة الامام قرأة له لا لا يجتمع فيه القراءتان الحقيقة والكمية وليس لثانيهما في الشرع كما استفت عليان
شار الله تعالى وقد روى عبد الرزاق في مصنفه على ما في ١٣٩ من العدة اخبر موسى بن عقيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واما بكر
وعمر وعثمان كانوا يهتفون من القرأة خلف الامام وكذا اخرجهم ابو الامام محمد بن سعد بن ابي وقاص واخرجه الطحاوي وابن ابي شيبة
والامام محمد بن علي بن ابي طالب وكذا عبد الرزاق عنه واخرجه عبد الرزاق والامام محمد والطبراني وابن ابي شيبة عن محمد بن مسعود
واخرجه الطحاوي والامام محمد بن علي بن عمار في التمهيد ثبت عن علي وسعد وزييد بن ثابت انه لا قرأة مع الامام لا فيما اسرو ولا فيما جهر اخرج
الطحاوي عن عبيد الله بن مقسم انه سأل عبد الله بن عمرو بن زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقر خلف الامام في شيء من الصلوة
ثم قال الطحاوي فهو لا جاعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد اجعوا على ترك القرأة خلف الامام ودفعهم على ذلك ما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم ما قد ذكرناه قبل اهـ وشار به الى احاديث الصحابة الذين ردوا ترك القرأة خلف الامام اهـ ١٢

١٢ قرأ جامع ١٢ هـ نيس في الجامع ١٢ هـ اى من الغشاء ولان فى الثالثة من المغرب ١٢ هـ ام الكتاب جامع ١٢ هـ يوم لا يغاثون قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعل ١٢

قال محمد وبه نأخذ لا نرى القراءة خلف الامام

(بقية من الصفحة السابقة) ونقل في مسند من تحقيق الكلام ايضا وانت تعلم ان هذا بعد التسليم ايضا لا يدل على وجوب الفاتحة او القراءة خلف الامام الا مع وجوب السورة معا ومع ذلك فهو دار تخصص الظهور والعصر ايضا ارض لما في في الترمذي وغيره الا ان يكون وراء الامام عند وقوفه من غير ما تقدم وقوله كنا نقرأ رير شك الى انه غير ان كان الفعل كذا في الزمن الماضي ولا نكره ولا نقول نحن نفعل الا ان قلنا احسن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى عن فائس الناس عن القراءة خلف الامام وقال من كان له امام فقرأه الامام له قراءة كما رواه جابر بن سمير في دعائه الباب ان يدل على الاجازة والاباحة في الزمن الماضي فيما لا يجزئ فيه الامام فلا يضر من نفي القراءة خلف الامام وان صح هذا الاثر وكذا حكم جميع الاثار الواردة في الباب فانها لا تدل على الوجوب وتحالف لمن هو جوب الفاتحة فقط على المتقدم خلف الامام مطلقا وتام ١٢

سأله قول لا نرى الخ صريح في انه لا يرى القراءة خلف الامام في شئ من الصلوة الجهرية والسرية وصرح في خلاف من الموطأ والقراءة خلف الامام فيما لا يجزئ ولا ينافي ما يجزئ بذلك جازعته الاثر وهو قول ابى حنيفة انه كما سبق في اول الباب وكذا اصرح بذلك في كتاب الحج كما نقل ايضا في هذا خلاصة كتب له دفع التخصيص من فيها بعدم القراءة خلف الامام مطلقا سرية كانت الصلوة اذ جهرية وسباني بعد اشرع سيد بن جبير قال محمد لا ينبغي ان يقرأ خلف الامام في شي من الصلوات اهر من حينها ظهر لك ما قال العلامة على القاري في ص ٥٢ من المقات و الامام محمد من المتأيدون ان الشافعي في القراءة في السرية وهو الظاهر في الجمع بين الروايات الحديثة وهو مذهب الامام مالك ايضا فان الامام محمد صرح في كتبه كما ترى بنفي القراءة خلف الامام مطلقا في الجهرية والسرية فكيف يوافق الشافعي وهو قائل بالوجوب بها بمعنى اكرهية قال المحقق في كتابه من فتح القدير الحق ان قول محمد كقولها فان عبارته في كتبه مصرحة بالتحاق من خلافه اهر ثم نقل المحقق من الاثار والموطأ ما نقلته منها ثم قال وقال السرخسي نقصد صلوة في قول عدة من الصحابة ثم لا يخفى ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل باقوى الدليلين وليس مقتضى اقواهما القراءة بل المنع اهر ولو سلم فهو رواية عن لا قوله وندبر ومن ادعى غير ذلك فخلطه البيان بالبرهان ومع ذلك لا يوافق الشافعي فانه قائل لوجوب الفاتحة والامام محمد لم يرو عنه الوجوب في ذلك وايضا لم يرو عنه الجواز في الجهرية والامام الشافعي فيها ايضا قائل بالوجوب وكذا لا يوافق الامام مالك كما لا يخفى على اولي النهي فنقول القاري وهو مذهب مالك ايضا في حيز المنع وقال في ص ١١٢ من البحر الرائق وفي الهداية يستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد وكبره عندها لانه من الوعيد وتعبته في غاية البيان بان محمد اصرح في كتبه بعدم القراءة خلف الامام فيما لا يجزئ فيه وفيما لا يجزئ فيه قال وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة ويحاب عنه بان صاحب الهداية لم يجزم بان قول محمد بل ظاهره انه رواية ضعيفة اهر ثم نقل ما في فتح القدير وقال في الدر المنير وما نسب لمحمد ضعيف كما بسط الكمال اهر والشافعي نقل في ص ٢٤٣ من رد المحتار حاصل ولم يرو عنه وقد نقل رواية الاستحسان وهو عدم الكراهة وفيها فرق كما لا يخفى صاحب شرح الوقاية العلامة شيخ الدين والبرجندى في شرح النقاية واحمد بن يحيى التفتازاني في حواشي شرح الوقاية واليعني في محنة السلوك درمزا لمحقق وصاحب المجتبى شرح القدرى وصاحب غنية المستمل واليعني في البداية وصاحب الهداية في محاررات النوازل والهداية وصاحب منح الففار والشيخ قاسم في تصحيحه وصاحب الذخيرة والطحاوي في حواشيه على مراتب الفلاح ومن هذه الكتب نقل الفاضل للكنوز في امام الكلام وزاد على ذلك شيخ الحديث في التقرير منها في الذخيرة للبرزالي صاحب شرح الوقاية ومنها في المقدمة الغزوفية القليلة ومنها في التفسير الى منصور الماتريدي واما في الاسرار القاضى الى زيد الدبوري .. منبأ في شرح مختصر الطحاوي لابي بكر الرازي وقال في ص ٩٢ من فصل الخطاب اما بنى فلا يحاب فيها حديث صحيح ايضا وهو حديث من كان له امام فقرأه الامام قراءة له وهو دليل على كفاية قراءة الامام لا الجهرية من قراءة المتقدم (سباني تحقيق) وهو مفهوم في كماله ليقيد الجهرية وكذا مفهوم حديثنا من محمد وبه نأخذ القيد فلا يحاب ولا يجوز بل لعل المذهب في المقدمة الغزوفية من كونه قيدا قد قلنا في هذا بعض اصحابنا القراءة للمقتدى خلف الامام في صلوة الخاتمة وهو قول ابى حنيفة الاول اهر من متبناه والظاهر ان رجوع ابى حنيفة انما هو الى اختيار الشك لا الكراهة فان في امام الكلام من المجتبى عن شرح الكافي للزهدى وعن ابى حنيفة انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهر والعصر وما شار من القرآن انتهى وفي شرح مختصر الطحاوي لاسيما في هذا عندنا سواء كانت صلوة يجزئ فيها القراءة او لم تكن فيها وكان الشافعي يقول في القديم ان كانت صلوة يجزئ فيها بالقراءة فلا قراءة ويستوع وان كانت صلوة لم تكن فيها بالقراءة فانه يقرأ وهو اختيار بعض مشائخنا وفي قول الشافعي الاخر في الاحوال كلها اهر وهو المراد عندى بانى نصب الراية قال اى اليسيقى في الفرة قال اخبرنا ابو عبد الله المحاذق قال سلمة بن محمد بن الفقيه يقول سالت ابا موسى الرازي المحاذق عن حديث من كان له امام فقرأه الامام له قراءة فقال لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شئ وانما اعتمد مشائخنا في الروايات عن علي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة قال ابو عبد الله المحاذق العجبي في هذا ما سمعته فان ابا موسى احفظ من راينا من اصحاب الراي على اديم الارض اهر يريد ابو موسى اختيار الشك لا الكلام في حديث من كان له امام الخ على ما زعموا وصاحب المقدمة الغزوفية احمد بن محمد بن محمد بن سعد الغزوفى (دالبا في على الصفحة السابقة)

عنه لا يروى عن ابن مسعود على وعمر جابر وزيد ابن ثابت ١٢ عنه اى لا يجوز بان يحبها ١٢ مع عدم الثبوت عن حفصة الرسالة بعد ثبت لا يجوز للكلام فيه محال ١٢

في شيء من الصلوة يجهر فيه أولا يجهر فيه

(بقية من الصفحة السابقة) ممن تفقه على صاحب البدائع كما في الفوائد البهية والجواهر البهية اهـ ثم تكلم الشيخ في الحديث المذكور ثم قال في مسنده ٩ منه واما وجه اختيار الترك من غير تحريم فليس هو من جهة ان العمت عبادة فانه ليس عبادة في شريعتنا بل من جهة ان القرآن العزيز امام ومن قبله كتاب موسى اما ما درجته وهذا كتاب فلا يكون ماموما وهو ما عند النجاشي ومن المنزلة كما في الفتح ص ١٢ عن ابى العباس البراء قال سألت ابن عباس اوسل عن القراءة في الظهور والعصر فقال هو اماك فافهم من مآكل وما كثر وليس من القرآن شيئا كليل اهـ الحال فيها ثم قال في ص ١٢ من الفصل ولم ارمها بالقراءة في السرية الا في مثل الاذن الى الذي قد مر اذا اسررت بقراءة فافهم اهـ واذا جهرت فلا يقرأ في ص ١٢ من الفصل اهـ مع احتمال الرواية بالمعنى وهو كثير في المراسيل اخذ بالماضي ولا نهيا الا ما مر من مرسل موسى بن عقبة اذا جهرنا على عمد وقد مر من رواية ابى داود انه قرأ بسج اسم ربك اى اول ما جاز ولا قرئته على ربه قوله الفاتحة والذكر ما قبله اهـ هذا الاحتمال مما ركب الخيال والفاظه انكم قرأ بسج اسم ربك الا على ضماها باسمها لا نه لم يكن قرأ غير ما ثم الان الكلام لانه كان قرأ قرأ ولا يشد وفيه ورأى على الترك ما رويته ثم لم يمه به هذا المعنى يعني في ترجيح احد جانبي الابطاح واختيار الترك هو المشهور عند الصحابة وان اختيار اللقار في شرح الموطأ لمحمد والمرقات استحبها وكذا الشيخ ابو الحسن السدي في حاشيته الفاتحة في حاشيته فتح القدير وبسط فراجع اهـ وراجع الفصل للشيخ بامعان انظر الفاتحة تحفه مفيد اجد لكل وجهه هو موليها مستهوا الخيرات ١٢

سنة قولني شيئا الخ استدلل القائلون بعدم القراءة خلف الامام بالكتاب والسنة واخبار الصحابة والتابعين والمعتول اما الكتاب فقال الله تعالى في الاعراف واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون قال العلامة البهي في ص ٨٢ اخرج البهي عن مجاهد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلوة فسبح قرأته فتي من الانصار فنزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا اهـ وهذا مرسل اخرج ابن مردويه في تفسيره عن معاوية بن قرعة قال سألت بعض اشبهنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسرد في احب قال عبد الله بن مغفل قلت له كل من سمع القرآن وجب عليه الاستماع والانصات قال انما نزلت هذه الآية واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا في القراءة خلف الامام اذا قرأ الامام فاستمعوا له وانصتوا اهـ وخرج البهي عن الامام احمد قال اجمع الناس على هذه الآية في الصلوة نزلت اهـ وهو منقول عن الامم الثقات وهو قول جمهور الصحابة كما قال الفاضل الكندي في ص ١٢ من امام الكلام بعد ذكر الآثار في نزول الآية وتبيين الاقوال فيه فاذا ظهر الحق الظهور ان اربع تفاسير الآية وموارد نزولها هو القول الثاني وهو انها نزلت في القراءة خلف الامام وهذا القول ترجحه بوجه احدها انه لا تعارضه الاخبار والآثار وليست فيه خدشة ومناقضة عند ادلى الانصار وثانيها انه منقول عن الامم الثقات من غير معارضة وثالثها انه قول جمهور الصحابة حتى ادعى بعضهم الاجماع على ذلك كما اخرجه البهي عن احمد انه قال اجمع الناس على ان هذه الآية نزلت في الصلوة وقال ابن عبد البر في الاستذكار هذا عند اهل العلم عند سماع القرآن في الصلوة لا يختلفون ان هذا الخطاب نزل في هذا المعنى دون غيره فعلم ان اختيار ان هذه الآية نزلت في الخطبة وكذا اختيار باقي الاقوال الخدشة لدفع استدلال الخفية بعيدا كل بعد عن الانصاف ومع العلم بما حققنا لا يحكموا القول به عن الاعتساف اهـ وقال الجايز ابن تيمية في ص ١٢ من كتابه في ذلك وذكر الاجماع على انه لا يجب القراءة على الامام في الصلوة على الامام اهـ المومم قال المجرثم يقول قول تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون ترجمون لفظ عام فاما ان يختص في القراءة في الصلوة او في القراءة في غير الصلوة او لعمري والشا في باطل قطعا لانه لم يقل احدهم المسلمين انه يجب الاستماع خارج الصلوة ولا يجب في الصلوة ولان استماع المستمع الى قراءة الامام الذي يقرأ به واجب عليه متابعة ادلى من استماعه الى قراءة من يقرأ خارج الصلوة داخل في الآية اما على سبيل الخصوص واما على سبيل العموم وعلى التقديرين فالآية دلت على امر المومم بالانصات لقراءة الامام وسواء كان امر محاب او استحباب فالمقصود حاصل فان المروان الاستماع ادلى من القراءة وهذا صريح دلالة الآية على كل تقدير والمنانع يسلم ان الاستماع ما مر به دون القراءة فيما زاد على الفاتحة والآية هزت بالانصات اذا قرأ القرآن والفاتحة ام القرآن وهي التي لا بد من قراتها في كل صلوة والفاتحة افضل سور القرآن وهي التي لم ينزل في المتدرة والاجل دلت في الزبور ولا في الفرقان مثلهما فيمنع ان يكون المراد بالآية الاستماع الى غير ما دونها مع المطلق لفظ الآية وعموما مع ان قراتها اكثر واشهر وهي افضل من غير ما فان قوله اذا قرأ القرآن يتناولها ولا يتناول غير ما لفظا ومعنى والعدل عن استماعها الى قراتها انما يعمل لكون قراتها عنده افضل من الاستماع وهذا غلط مخالف للنص والاجماع (ردا في على الصفحة الآتية)

عنه وهو قول ابى حنيفة والى يوسف ١٢ مع في الجامع لا يهاجم بهاد لاني لا يجبر بها ١٢ مع زعم بعضهم ان الانصات ترك الجهر بالترك واسا وان شدة ما في الصحيح عن ابى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب بين الحكمة والقراءة استكمال احبته قال مبنية قلت يا داني يا رسول الله استاك بك بين التكبير وبين القراءة بالقول ١١ وهذا محجب فانه يريد السكوت عما قبله وهو التكبير كما تكلمت عنه مجله فيما بعده فاسكوت باعتبار ما قبله كثير شائع ومنه في عبارات العلماء قال تان كذا وسكت عليه اى عن رده وان كان كلامه متصلا وهو في نفس هذا الحديث في جزء القراءة من باب من قرأ في سكتات الامام عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب استاكته عن تكبيرة فتبع الصلوة اهـ وبطلت لعن العجائب قال شيخ الحديث في ص ١٢ من الفصل ١٢

(يقين من الصفة السابقة) فان كانت الصفة امرت لموتها الاستماع دون القراءة والامة تتفقون على ان اسمهم لازاد على القاتحة فقل من قراءة لازاد عليها
 قل كانت القراءة لما يقرأه الامام افضل من الاستماع لقراءة الامام افضل من قراءة من قراءه لاساذا
 القاتحة وهذا لم يقله احد وانما نازع من نازع في القاتحة نظره انما وجبة على المأموم مع الجهر واستحبة له حينئذ وجوابه ان الصفة لما يقرأه
 بقراءة يحصل له بالقراءة يحصل له بالاستماع ما هو افضل منه بل لا بد من الاستماع لما هو افضل من
 القراءة لكان الاولى ان يفعل افضل الامرين وهو القراءة فلما دل الكتاب والسنة والاجماع على ان الاستماع افضل من القراءة على
 ان المستمع يحصل له افضل مما يحصل للقاري وهذا المعنى موجود في القاتحة وغيره فاقسم لقراءة الامام يحصل له افضل مما يحصل بالقراءة و
 حينئذ فلا يجوز ان يقرأ بالادنى وينهى عن الاعلى وثبتت ان في هذه الحال قراءة الامام لقراءة كمال ذلك جواهر السلف واختلفت من الصحابة
 والتابعين لهم باحسان وفي ذلك الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان له امام فقرأه الامام فقرأه هذا الحديث
 روى مرسل وسنده لكن اكثر الائمة الثقات روه مرسل عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم وسنده بعضهم ورواه
 ابن ماجه مرسل وهذا المرسل قد عده ظاهر القرآن والسنة وقال به جماهير اهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسل من الاكابر المتبعين
 ومثل هذا المرسل صحيح بالفاق الاثمة الاربعة وغيرهم وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل فتيين ان الاستماع في قراءة
 الامام امر دل عليه القرآن دلالة قاطعة ولان هذا من الامور التي يحتاج اليها الامة فكان بيانها في القرآن ما يحصل به المقصود والبيان
 وجاءت السنة بموافقة القرآن انتهى وقال المحقق في هذا من فتح القدير حاصل الاستدلال بالآية ان المطلوب امران الاستماع و
 السكوت فيعمل بكل منهما والا دل على تخصيص الجهرية والثاني في جهرية على الإطلاق فيجب السكوت عند القراءة مطلقا وهذا بناء على ورود الآية
 في القراءة في الصلوة انه لم يقل عن السبيل ما عن احمد ومجاهد ومن تفسير ابن مردويه ما تقدم ومثله من البحر الرائق واختاره
 كثير من اصحابنا المحققين كما في مسند من امام الكلام والمعنى اذا قرئ القرآن جهرا في الجهرية فاستعمل وان يسهل فاستعملوا وسكوتوا
 وانظر فيه الفاضل الشافعي كما في مسند من امام الكلام وغيره في تفسير الغلام ودفعه في تنسيق النظام على مسند الامام ثم قال في مسند الامام
 الثاني وهو اولها عندي ان يقال الاستدلال بهذه الآية مقتصر على اثبات ترك القراءة خلف الامام في الجهرية وليس مقصود
 المستدل اثباته بها في السرية بل هو يدل على اخر من الاخبار والآثار وقال البيهقي في صحيحه من التعليل الحسن قلت قال البخاري
 في جزر القراءة جميعا عن هذه الآية وقيل له احتجوا بقول الله تعالى فاستعملوا وافتوا اريت اذ لم يجر الامام يقرأ خلفه قال
 قال لا يطل بوجهه لان الله تعالى قال فاستعملوا وافتوا وادخلوا في الجهر مع انما تشمل قول الله تعالى فاستعملوا تقول يقرأ خلف
 الامام عند السكات انه قلت الآية نص في الاستماع والانصات عند الجهر بالقرآن واما ترك القراءة خلف الامام في السرية فله
 تحجيان احدهما ان اذنها لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه صحيح وثانها ان حديث قراءة الامام قراءة له يدل على ترك القراءة خلف
 الامام في الصلوات كلها وكذلك في حديث عمران قوله انكم قرأ الخ يدل على المنع في السرية وما يدل على المنع آثار غير واحد من الصحابة
 رضي الله عنهم واما قوله يقرأ خلف الامام عند السكات فغيره ان القراءة عند السكات لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال العلامة
 الامير اليما في سبل السلام شرح بلوغ المرام ثم اختلف القائلون بوجوب قراتها خلف الامام فقيل في محل سكتة بين الآيات و
 قيل في سكتة بعد تمام قراءة القاتحة ولا دليل على ذين القولين في الحديث انه قلت واما ما رواه الحاكم في المستدرک وزعمه
 مستقيم الاسناد عن عطاء عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة مكتوبة مع الامام فليقرأ بفاتحة الكتاب
 في سكتاته ومن اتبع الى ام الكتاب فقد اجزاه اه فغير محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن عيسى ضعيف ابن معين والدارقطني وقال
 البخاري منكر الحديث وقال النسائي منكر الحديث ومع ذلك اختلفت في اسناده رواه مرة عن عطاء عن ابي هريرة مرة فرفوعا
 كما هو عند الحاكم مرة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا كما هو عند الدارقطني فلا يخرج به انتهى قال شيخ الحديث في مسند
 من الفصل لم تعط الشريعة في الجهرية موضعا للفاتحة اصلا ولم توسع لها في الخلقة ولم يبق لها فرجة واما السكات في حديث سرة فانه
 للاستغناء وتانيها للفصل وثالثها ان كانت فليتردد اليه النفس لا غير وقد جوز الطيبي في شرح المشكاة كما في السجادة وهو وحده
 اليه فقال والظاهر ان السكات اولى للفتور والثانية للتأبين اه لكن لم يجد هذه العبارة في نسخة عتيقة من حواشي الطيبي واما علم
 ان يكون الثانية للتأبين عند من يقول باخفاؤها هو احتمال جيد فانه في قراءة من باب السكات عن عبد الله بن عثمان بن خثيم
 قال قلت لسعيد بن جبيرة اقرأ خلف الامام قال نعم وان سمعت قرأتهم قد اعدتوا ما لم يكونوا يصنعون ان السلف كان اذا
 ام اعدهم الناس كبر ثم انصت حتى يظن ان من خلفه قد قرأ فاتحة الكتاب ثم قرأ وافتوا اه انما هو لوفيق منهم ممن صنع ذلك بين امر
 الانصات ورجاب القاتحة من عندهم وليس له اثر في المرفوع واما خلاف في كتاب القراءة من ان اباسلت اقبى به بين يدي ابي هريرة
 فليس كذلك وكذا ما ذكره في مسند وفيما ذكره من صلاته ايضا تردد بين السرية مع اغلاق في العبارة ولعل ما في شرح الالبيرة من
 عن الحاكم في ابني طاهر وماتى الكنز ص ١٣ اذ كنت مع الامام فاقرأ بام القرآن قبله واذ اسكت عب عن ابن عمر وحسن نحوه فغير من صلاته
 فوئي كتاب القراءة ص ١٥ بحذف الواو من قوله اذ اسكت يريد به السرية وهو مذهب عبد الله بن عمرو كما ياتي ويريد بالقراءة قبل الامام
 المرفوع عن القراءة قبل فرائض فان الامام يقرأ السورة ايضا وعندها فتى اسناده الحسن ابن الصباح ضعيف وعامة الناكير
 في حديث عمرو بن شعيب عنه وعن ابن لهيعة كما في التهذيب وادخل ابن طاهر في التذكرة من مسند في الحديث في السكوت وضعف الدار
 قطني ايضا من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عمرو بن شعيب وقد وثق الحاكم ابن تيمية في فتاواه القراءة في السكات
 بما يكفي ويمكن ان يريد بها في كتاب القراءة ص ١٣ الاخرة من المغرب والاخرين من العشاء فان في جزر القراءة عن علي بن رزاذق
 الامام في الصلوات فاقرأ بام الكتاب سورة اخرى في الاوليين من الظهر والعصر وبقا القاتحة الكتاب في الاخرين من الظهر والعصر
 في الاخرة من المغرب وفي الاخرين من العشاء اه في رسالة الحاكم ابن تيمية (والباقي على الصفحة التالية)

(بقية من الصفحـ السابقة) في تنوع العبادات وعامة السلف الذين كرهوا القراءة خلف الامام هو هذا اذا جهر ولم يكن اكثر الاثـ
يسكت عقيب الفاتحة سكوتا طويلا احرث جعلها بعضهم في الثانية وهو شبيه بما في الى المجلس ولم يبق فيها رتبة لم يفت
الى وجه امرأة والى وجه ذلك مرة كي يسجدوا لم تفتن هؤلاء في الباب الاول من جزء القراءة وكان ابو سلمة بن عبد الرحمن ميمون
ابن مهران وسعيد بن جبير وغيرهم يرون القراءة عند سكوت الامام الى فون نعهده وكل هذا تفصيل لا ملاحظة اليه في الاحاديث و
عند ابن ابي شيبة عن ابى بشر عن سعيد بن جبير قال سالت عن القراءة خلف الامام قال ليس خلف الامام قراءة احرث واخر
موت في الآثار لمجد وبالغ آخر فقال اقرأ قبله او بعده ومعد ولا تتركها على حال والشارع يقول في حديث انس انكروني في صلواتكم
خلف الامام والامام يقرأ احرث في حديث رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرون والامام يقرأ احرث في حديث ابن
الكيم في جزء القراءة بل قرأ احدكم معي آتفا احرث فمثل هذه المبالغة في غاية العجب وقال ابن ابي شيبة حدثنا الاحمر عن الامش
عن ابراهيم قال اول ما احدثوا البقرة خلف الامام وكانوا لا يقرؤن احرث كما على طرفي تقيض فاعلموا والشرع علم السبوق بقراءة
الامام ان اتى بالتأخير عند تأخير الامام ثم قرأ الفاتحة لم يبق آية تأخير وهو تابع لما عند الامام وان اتى بعد فاتحة فانه الموافق
فجوزين فواتين وهذا لان الاحاديث لم تبين على القراءة خلف الامام والعجب مما في افكار النودى من مسئلة السكتات والثالثة
بعد آية سكوت طويلا بحيث يقرأ المأموم الفاتحة احرث جعلها للمأموم بعد آية من طرود اكل هذا ما ذكرنا انه ليس الى قراءة المقته
في الجهرية نظري في الشرع ولا بنا الكلام ولا الاحكام وعبارة الام لا يقال آية الام بعد الام القرآن فان لم يقل لم يقضها في موضع غيره
اخر انتهى وقال الحافظ ابن تيمية في هذا من فتاواه وايضا فلو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأموم لزم احد امرين اما ان يقرأ
مع الامام واما ان يجب على الامام ان يسكت له حتى يقرأ ولم نعلم نزاعا بين العلماء انه لا يجب على الامام ان يسكت ليقرأ
المأموم بالفاتحة ولا غير ما ذكرته معه من غيرها بالكتاب والسنة فثبت انه لا يجب عليه القراءة معه بل نقول لو كانت قراءة المأموم
في حال الجهر مستحبة لاسحب للامام ان يسكت ليقرأ المأموم ولا يستحب للامام ان يسكت ليقرأ المأموم ولا يستحب للمأموم ان يسكت
له في حال الجهر مستحبة ولا غير ما ذكرته معه من غيرها بالكتاب والسنة فثبت انه لا يجب عليه القراءة معه بل نقول لو كانت قراءة المأموم
احد هذا ما ثبت عني في الصحيح سكوت بعد التكبير للاستفتاح وفي السنن ان كان له سكتان سكتة اول القراءة وسكتة بعد القراءة
والى الحقيقة للفصل لا يتبع لقراءة الفاتحة وقد روي ان هذه السكتة كانت بعد الفاتحة ولم يقل احد منهم ان كان له ثلاث سكتات
فلا اربع سكتات فمن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سكتات او اربع فقد قال قول لم يقل عنه احد من المسلمين والسكتة
التي عنه قوله ولا الضالين من جنس السكتات التي عند رءوس الآي ومثل هذا لا يسمى سكوتا ولم يقل احد من العلماء انه يقرأ في
مثل هذا وكان بعض من ادركنا من اصحابنا يقرأ عقيب السكوت عند رءوس الآي فاذا قال الحمد للرب العالين قال الحمد
للرب العالين فاذا قال اياك بعدد اياك تسعين قال اياك بعدد اياك تسعين وهذا لم يقله احد من العلماء وقد
اختلف العلماء في سكوت الامام على ثلاثة احوال فقليل لا يسكت في الصلوة بحال وهو قول مالك وقيل فيها سكتة واحدة لا تسكت
كقول الى حنيفة وقيل فيها سكتتان وهو قول الشافعي واحمد وغيرهما لمحدث سرقة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له
سكتتان سكتة حين يفتتح الصلوة وسكتة اذا فرغ من السورة الثانية قبل ان يركع ذكر ذلك لعمران بن حصين فقال كذب
سرقة فكتب في ذلك الى المدينة الى ابى بن كعب فقال صدق سرقة رواه احمد واللفظ والبودد وابن ماجه والترمذي قال
حديث حسن وفي رواية الى داود وسكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من غير المعصوب عليهم ولا الضالين واحمد روى في الرواية الاولى واستحب
السكتة الثانية للفصل ولم يستحب احمد اليك الامام لقراءة المأموم ولكن بعض اصحابه استحب ذلك ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم
لو كان يسكت سكتة حين يفتتح القراءة الفاتحة لكان هذا مما سئروا لهم والدواعي على نقله فلما لم يقل هذا احد علم انه لم يكن والسكتة الثانية
في حديث سرقة نفاها عمران بن حصين وذلك انها سكتة يسيرة لا يضبط مثلها وقد روي انها بعد الفاتحة ومعلوم انه لم يسكت
ولا سكتين فعلم ان احدهما طويلا والاخرى بقل حال لم يكن طويلا فتسعة القراءة الفاتحة وايضا فلو كانت الصحابة بهم يقرؤن الفاتحة
خلف ما في السكتة الاولى وما في الثانية لكان هذا مما سئروا لهم والدواعي على نقله فكيف لم يقل احد من اصحابه انهم كانوا
في السكتة الثانية يقرؤن الفاتحة مع ان ذلك لو كان مشروعا لكان الصحابة اتقوا الناس لعلهم ان يدعوا وايضا فالصواب الجهر
استماع الامم ولله ابو يونس على قراءة الامام في الجهر دون السر فاذا كانوا مشغولين عن القراءة فقد امر ان يقرأ على قوم لا يستطيعون
القراءة وهو بمنزلة من يحدث من لا يستمع حديثه ويخطب من لا يستمع خطبة وهذا سلف وتزهره عن الشريعة ولهذا روي في الحديث مثل
الذي منكم والامام يخطب كمثل الجاهل اسفارا فكذا اذا كان يقرأ والامام يقرأ عليه انتهى واما قول البخاري في الجهر وفي
الجواب عن الآية بان منقوض بالشارع انه تطوع والقراءة فرض فادجب بالحنيفة الانصات بترك فرض ولم يوجب ترك
سنة فهو عيب عن مثل فاننا نقول بالشارع عند قراءة الامام بل قبلها فهو اسرع في الايراد على ما هنا من غير اطلاع على مذهبه
فلو سلم فالمنع بناء على ان الامام يكل عن القراءة لا للشارع فلا يستطعن ويستطعن القراءة فحيث الفرق بين القرينة والسنة لغوا
اما ما احتج به بان العمل لوجا والامام في الاولى من الجهر يعني الجهر بترك الاستماع والانصات والمقتضى والاستماع
الاولى منه فانه عيب منقاد غير متعلق بما نحن فيه لان نزولها كما عرفت من خلف الامام ولم يقيد بترك الكلام في انصات المقتضى والاستماع
الاولى لا مطلقا ولا مطلقا وهو في الجهر وانما ناره باء السنة في زاوية واحدة وعند الباب بالفصل بحيث لا يختل عليه القراءة ولا يضر
خشوعه ولا يشغل قلبه في صلواته على ان السنة في حكم الواجب واكد السنن قريبة من الواجب ولذا يقتضي ولو تبعا للفرض في حكم المكتوبة
داخل في المستثنى (والباقي على الصفحـ الآتية)

(بقية من الصفة السابقة) مع انه اذا جاز ترك العشاء للعشاء وقدم اكل العشاء على شركة الجماعة وهو امر روي فاكدا لسنن
 دعي من اهم مهام الدين اولى دلائله وجه آخر وهو ان سوق الكلام مشير الى تصديقات بهذا النبي وهذا المعنى مر على عندنا في
 ادراك السنة اي الفجر لا يومها الا اذا لم يخف فوت الجماعة قال الغاضل السنبلي في حواشيه شرح الوتاية قال حنبلي في ٢٩
 من التعليق الجلي والبدية وقال الحافظ ابن تيمية في ٢٤ من فتاواه واذا كان انما يومها بالاستماع والانصات بقراءة
 الامام لم يشغل عن ذلك بغيره لا القراءة ولا ذكر ولا دعاء ففي حال جهر الامام لا يستفتح ولا يتعوذ وفي هذه المسئلة نزاع وفيها
 ثلاثة اقوال هي ثلاث روايات عن احمد قيل انه في حال الجهر يستفتح ويتعوذ ولا يقرأ لان الاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف
 الاستفتاح والاستعاذة فانه لا يسمعها قيل يستفتح ولا يتعوذ لان الاستفتاح تابع لكبيرة الاحرام بخلاف التعوذ فانه تابع للقراءة
 فمن لم يقرأ لا يتعوذ وقيل لا يستفتح ولا يتعوذ حال الجهر وهذا صحيح فان ذلك يشغل عن الاستماع والانصات المأمور به فليس له ان
 يشغل عما امر به بشيء من الاشياء ثم اختلف اصحاب احمد فمنهم من قال ان هذا الخلف انما هو في حال سكوت الامام بل يشغل
 في الاستفتاح والاستعاذة او باحدهما ولا يشغل بالقراءة كونهما مختلفان في وجوبهما واما في حال الجهر فلا يشغل في غير الانصات
 والمعرفة عند اصحابه ان هذا النزاع هو في حال الجهر لما تقدم من التعليل واما في حال الخفاة فلا فضل له ان يستفتح ويستفتح
 في حال سكوت الامام افضل من قرأته في ظاهر مذهب احمد والى خفية وغيرهما لان القراءة يعتاض عنها بالاستماع بخلاف الاستفتاح
 واما قول الباقر ان قراءة المأموم مختلف في وجوبها فيقال وكذا الاستفتاح بل يجب فيه قولان مشهوران في مذهب احمد لم يخف
 قوله انه لا يجب على المأموم القراءة في حال الجهر واختيار ابن بطه وجوب الاستفتاح وقد ذكر في ذلك روايتان عن احمد فعمل
 ان من قال من اصحابه كابي الفرج ابن الجوزي ان القراءة حال الخفاة افضل في مذهب من الاستفتاح فقد غلط على مذهب ومن
 هذا يناسب قول من استحب قراءة الفاتحة حال الجهر هذا ما علمت احدا قال من اصحابه مثل جدى ابي البركات وليس هو مذهب
 احمد ولا عاتد اصحابه مع ان تعليل الاحكام بالخلاف على ما علمت في نفس الامر فان الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع
 بها الاحكام في نفس الامر فان ذلك وصف حادث بعد النبي صلى الله عليه وسلم وليس يسلكه الا من لم يكن عالما بالادلة الشرعية
 في نفس الامر لطلب الاحتياط فعلى هذا في حال الخفاة بل يستحب له الاستفتاح والاستعاذة اذا لم يقرأ على روايتين
 والصواب ان الاستعاذة لا تشرع الا لمن يقرأ فان التسمية الزمان استعاذ وقرا والافقت اه قال شيخ الحديث في حاشية
 من الفصل فصل في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلمكم ترحمون ومعلوم ان الامر من حيث الشرع ورعاية
 منصب الشارع للوجوب وان لم يكن من حيث الله كذلك كما اشار اليه في جمع الجوامع ولكن لا ينبغي ان لا مراعاة الذي اشتق
 منه وهو يكون جناسا واجب ومستحب كالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة ومستمحة على التفصيل المعروف في احكامها
 وقلت في الشريعة لاحقية واجبة الاوشها مندونة كالصلوة والصوم والزكاة والحج وكذا الصلوة المفروضة حقيقة مركبة من
 التحرية الى التسليم وفيها مستحبات فينبغي ان يكون الامر المشتق من مثل هذا المجلس كذلك اذ يجب ان تكون الصلوة المستحبة
 عليه صلى الله عليه وسلم حيث اجتمع العلماء غير داخل تحت قوله تعالى صلوا عليه وكذا ايحى ان تكون الصلوات المندوبة المستحبة
 الداخلة في الصلوات غير داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما راىتموني اصيلي فالذي يظهر ان الامر لوجب المجلس في
 الجملة وان لا يخلو المجلس من الوجوب ويصح تفصيل ذلك المجلس الى الواجب والمندوب موقفا الى الشرع بعده قال القاضي ابو
 ابن العز في احكام القرآن تحت قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم المسئلة الثانية في المراد بالنفقة وفيه قولان احدهما انها
 صدقة الفرض قاله عبيدة السلماني وغيره الثاني انها عاتد في كل صدقة فمن قال انها في الفرض تعلق بانها مأمور بها والامر على
 الوجوب وبانه نهي عن الردى وذلك مخصوص بالفرض والصحيح انها عاتد في الفرض والنفل والدليل عليه ان سبب نزول الآية
 كان في المنوع الثاني ان لفظ افعل صالح للندب صلاحيت للفرض والردى منهي عنه في النفل كما هو منهي عنه في الفرض الا انه
 في المنوع ندب في افعل كمره في لا تفعل وفي الفرض واجب في افعل حرام في لا تفعل اه وفي الفقه صلا عن الشافعي والذي
 قاله الشافعي في الام فرض الله الصلوة على رسوله بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليما فلم يكن فرض الصلوة عليه في موضع اولى منه في الصلوة اه والطف منه ما في قواعد ابن رشد من سجود السجود قال وكذلك
 تجدون قد اتفقوا ما خلا اهل الظاهر على ان تارك السنن المفكرة بالجملة اثم مثل لو ترك انسان او تركا ركعتي الفجر وما كان
 مفسقا اثمانا كان العبادات بحسب هذا النظر منها ما هي فرض بعينها ومنها مثل الصلوات الخمس ومنها ما هي سنة بعينها
 فمنها ما هي سنة كركعتي الفجر والوتر شبه ذلك من السنن كذلك قد تكون عند بعضهم الرغائب رغائب بعينها سنن بعينها الحج مثل ما ذكرنا عن ذلك من اجاب
 السجود لا كغيره من عبادة واحدة اعني للسجود عتاد لا تكون فيها حسب عمر ولا سنة بعينها وجنسها واما اهل الظاهر فليس من سنة بعينها فلو سلم
 عليه السلام في الذي سأل عن فروض الاسلام فلع ان صدق دخل الجنة ان صدق وذلك بعد ان قال له والله لا يزيد على هذا الا ان يلقى الفرض اه
 وقال الطبري في باب القراءة قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله الذي ذكرنا اخرج العمرة من صفة الوجوب فلو
 صدقه فيها لم يجز قوله صم شهر رمضان سنة من كماله في انك تارك لفرض وتلو هذه المسئلة مبيدة على ان ملحق الامر بوجوب الامام
 فصد الدليل اه والحاصل ان الامر بالمجلس واجب الجاه ولكن التفصيل باعتبار الحال والادوات من جهة الشريعة واجبا ومن بعد
 معقبا ايها فمن هذه الجهة قلت ما قلت لا باعتبار جميع بين الحقيقة والحجاز ولا باعتبار علوم المشترك ومشلا فيما يظهر قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا
 وقوله صلى الله عليه وسلم عسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم فالذي ينبغي ان يكون الاستماع واجبا في الصلوة ان كان عليه
 واجب في غيرها (والباقي على الصفة الثانية)

(بقية من الصفحة السابقة) اذا كانت مشروعة واجبة او مستحبة تكون من الاحكام العامة التي يعرفها عامة الصحابة و
 التابعين لهم باحسان فيكون الزهري من اعلم الناس نلو لم يبينها الاستدل بذلك على انتفاها فكيف اذا قطع الزهري بان
 الصحابة لم يكونوا يقرؤن خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر فان قيل قال البيهقي ابن ابي عمير رجل مجهول لم يثبت الا بهذا الحديث
 وحده ولم يثبت عنه غير الزهري قيل ليس كذلك بل قد قال ابو حاتم الرازي فيه صحيح الحديث حديثه مقبول وحكي عن ابى حاتم
 البستي ان قال روى عنه الزهري وسعيد بن ابى هلال وابن ابي عمير وسالم بن عمار ابن ابي عمير بن عمرو قد روى مالك في موطنه عن وهيب
 بن مسافر جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها لم يقرأ فيها لم يقرأ فيها لم يقرأ فيها لم يقرأ فيها لم يقرأ فيها
 خلف الامام يقول اذا صلى احدكم خلف الامام فليقرأ سورة الفاتحة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد
 روى مسلم في صحيحه عن عطاء بن يسار ان سأل عن ثابت عن الثوري عن الامام فقال لا قراءة مع الامام في شيء روى البيهقي عن ابى وائل
 ان رجلا سأل ابن مسعود عن القراءة خلف الامام فقال انصت للقرآن فان في الصلوة شغلا سرفك ذلك الامام ودين مسعود وزياد
 بن ثابت بهما فيهما اهل المدينة واهل الكوفة ومن الصحابة وفي كلامهما تنبيه على ان المانع للصلاة لقراءة الامام وايضا في اجاز المسلمين على
 ان يمانية على الفاتحة لا بالاستماع دون القراءة دليل على ان استماع لقراءة الامام خير من قراءته مع بل ان ما مور بالاستماع دون القراءة
 مع الامام انتهى ومن ههنا سقط ما في الروضة الندية ويدرر الاله ودية . . . في تحقيق الكلام ودون المعبود والتعليق المسمى وجزء القراءة
 وغيره من القراءة في المسكتات ووجوبها خلف الامام في الجهر وهو معارض بالقرآن والسنة وآثار الصحابة في هذا الكلام في بحث اذا قرئ
 فانصتوا لله العليم براد كتابه العزيز وهو اللطيف الخبير العليم بديري من يشار الى مراد مستقيم اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت
 ان لا في الاستماع بل في معنى الى موسى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قرئت في الصلوة فليستم احكم واذا قرأ فليستم احكم والصلوة في
 من آثاره سنن رداه احمد وسلم وهو حديث صحيح اه وقال في التعليق الحسن فان قلت ان ابا داود وغيره يفتون في هذه الزيادة وزعموا انها ليست
 بخاتمة لم يحمي بها سليمان التيمي في هذا الحديث قلت سليمان التيمي قد حافظ ثبت ضابط وقد تابعه غيره كما سيجي في الحديث اخرج مسلم وفي جامع
 قال ابو اسحق قال ابو بكر بن اخيه الى النضر في هذا الحديث فقال سلم تبريد احفظ عن سليمان وقال الحافظ في الدراية قال ابن سفيان صاحب
 مسلم سمعت ابا بكر بن اخيه الى النضر يقول المسلم ان هذا الحديث طعن فيقال ان تزييد احفظ عن سليمان التيمي اه وقال النضر في في محضره قد
 اخرج مسلم هذه الزيادة في صحيحه في حديث الى موسى الاشعري من حديث سليمان التيمي عن قتادة ومثقفها ابو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم
 لتفرو سليمان التيمي بها الى ان قال ولم يسمع من مسلم تفرو بها لشدة حفظه . . . ابن حبان في حديث الى موسى والى هريرة اه قلت تابعه على هذه الزيادة
 حزين عامر وسعيد بن عروة عن قتادة عند الدارقطني والبيهقي والبراز من حديث سالم بن نوح وسالم هذا وان قال الدارقطني ليس بالقوي
 فقد اخرج مسلم وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم واثلاثون وقال احمد بن حنبل ما يدرى به باس وقال ابو زرعة صدوق ثقة قلت فثبت ان حديث
 الى موسى الاشعري صحيح وقد ذكر ابن عبد البر في التمهيد بسنده عن احمد بن حنبل ان هذا الحديث وقال الحافظ ابن جرير في الفتح (ص ١٠٠) هو حديث
 صحيح اخرج مسلم من حديث الى موسى الاشعري اه وقال في التعليق التعليق ثم ظهرت صحيح الى عوانة بنخ الله تعالى فوجدت فيه متابعا لآخر سليمان
 التيمي قال حديثنا سهل بن جبر الجندلي يروي قال حديثنا عبد الله بن رشيد قال روى ابو عبيدة عن قتادة عن حطان بن عبد الله القاشي عن ابى موسى
 الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ الامام فليستم احكم واذا قرأ فليستم احكم ولا الضالين يقولوا امين اه وقال شيخنا
 من بذي الجود فالحاصل ان هذه الزيادة مروية من عدة طرق اولها ما اخرج مسلم في صحيحه من طريق سليمان التيمي عن قتادة وثانيها تابعه على هذه
 الزيادة عمر بن عامر وسعيد بن عروة عن قتادة عند الدارقطني والبيهقي والبراز من حديث سالم بن نوح واثلاثون ما اخرج ابو عوانة عن طريق عبد
 ابن رشيد قال ثنا ابو عبيدة عن قتادة في حديث الى موسى الاشعري فثبت بهذا ان سليمان التيمي ليس بمتفرد بل تابعه على ذلك عمر بن عامر وسعيد بن
 الى عروة عن قتادة من رواية سالم بن نوح وابو عبيدة اه وفي مسند من الفصل وحدث جبر عن سليمان التيمي عن قتادة عند مسلم زيادة و
 اذا قرأ فليستم احكم باب التشهد في الصلوة تابعه الى سليمان التيمي على هذه الزيادة عمر بن عامر وسعيد بن نوح الى عروة عن قتادة
 عند الدارقطني من طريق سالم بن نوح وعطاء بن وهب من رجال مسلم ايضا وتابعه ابو عبيدة عن قتادة الى عروة في صحيحه وهو تابعه عن الزبير ابو عبيدة والعسكي
 الازدي كما في الانساب من احمد بن حنبل يروي وقال مستقيم الحديث عن الثقات وكذا قال حنبل في عهد الله بن رشيد الرازي عن ولا يوثق في
 اللسان (ص ١٠٠) في محاجة عن بعض المتأخرين وهو الواثق في مسند حديث في ترجمته ان الحارثي من الاصابة لا كما قاله الحافظ هناك فراجع و
 متابعت الى عبيدة هذه نقلا في حاشية آثار السنن وكذا اللؤلؤ في اللسان (ص ١٠٠) من الاسرى بن سهل في عهد الله بن رشيد وهو في . . .
 الدلائل ص ٢٠٠ وفي ترجم في اللسان لعبد الله بن رشيد ايضا فثبت في مسند ههنا ابا عبد الله بن رشيد الجندلي يروي عن الحسن بن وهب وعبد الله بن بزي روى
 عن اسرى بن سهل قال يروي في مسند ههنا ابا عبد الله بن رشيد الجندلي يروي عن الحسن بن وهب وعبد الله بن بزي روى
 من سليمان بن عمر بن سليمان عند ابى داود وسفيان الثوري ذكره الدارقطني ولم يسمع باعلال الحديث في سنة ولو كان وضع كان ما اذا نقد
 في الحديث احمد بن حنبل واسحق وصاحبه ابو بكر الاثر ثم مسلم ثم النسائي من حيث اخرجها في نسخة ثم ابن جرير في تفسيره ثم ابو حنبل
 حزم ثم النضر ثم ابن تيمية وابن كثير في تفسيره ثم الحافظ في الفتح واخرون وجماعهم اهل الكوفة والحنابلة اه ثم قال في مسند ما الحديث
 الاول وهو حديث الى موسى في حديث به هو في واقعة حماتة فيهم حطان بن عبد الله القاشي وهو يروي وجعله يونس بن جبير ابو غلاب وهو يروي
 ايضا عنه قتادة وهو يروي فكان الحديث من طريق اهل البصرة وقاتة مخرج فحمله عن اربعة من الاقوياء وهذا كاف اه ومن ههنا بطل قول
 من قال ان الحافظ قد جمعوا على خطأ هذه اللفظة فان الامام احمد من حفاظ الحديث وقد حج الحديث واسحق وابو بكر صاحب مسند صاحب
 البيهقي والنسائي كلهم من حفاظ الحديث والطحاوي قد حج وهو من الحفاظ المتقين كما في ترجمته من اللسان فان اجماعهم على خطأ ابن حزم
 وابن تيمية وابن جرير حفاظ الحديث قد محوه فان اتفاهم على خطأ فالحديث صحيح بلا ريب (والباقي على الصفحة الآتية)

(بقية من الصفحة السابقة) ليس فيه شائبة من الضعف فالقول به من غير روية وذكر ليس هو الارهاق بالغيب ولم يقيد به صلى الله عليه وسلم
 بالجهر والسر على قال واذا قرأ فالتصويرة عامة مطلقة ولا تتأخر الحديث عن الجهر على التسليم كما مر من الحافظ ابن تيمية في فتاواه فتذكره
 في منتهى من يدل الجمهور وانا اعجب من هؤلاء الكبراء كيف غفلوا عن قواعدهم فان مذهب جمهور الحديث في قبول الزيادة وعدم قبولها ما ذكر
 الحافظ في شرح النخبة بقوله وزيادة راد بها اي الحسن والصحيح مقبول ما لم تقع منافية برواية من هو اوثق من لم يذكر هذه الزيادة لان الزيادة
 اما ان تكون لاشياء منها روية من لم يذكر بافتها لتقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي يغزوه الثقة ولا يرويه عن غيره غيره
 اما ان تكون منافية بحيث يلزم من قبولها روية الاخرى فهذا يقع في الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل المراجع ويرد المروج واشتهر عن جمع
 من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا تقييد في ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذ ثم يفسرون
 الشذوذ في اللغة الثقة من هو اوثق منه اهـ وكذلك قال السيوطي في تدریب الراوى النوع الثالث عشر الشاذ وهو عند الشافعي وجوه من
 علماء النجاشي روى الثقة مخالفة لرواية الناس لان يروى الثقة بالابدية وغيره اهـ وفي فتح المغيب شرح الفقه الحديث وقد قسمه الى منفرد
 به الثقة من الزيادة الشيخ ابن الصلاح فقال ما انفرد برواية دون الثقات ثقة خالفه فيه اي فيما انفرد به عن باقي الثقات بحيث لا يمكن الجمع بينها و
 يلزم من قبولها راد الاخرى فهو منكر وعندهم اي عند المحققين ومنهم الشافعي اذ لم يخالف فيما انفرد به ما رواه او الاحتفظ اصلا فاقبله بكون التأكيد للثقة
 لا زيارم ما رواه وهو ثقة واما معارض الرواية اذ السالك منها لم ينفذ لفظا ولا معنى ولا في سكوت دلالة على وجهين اي كالحديث المستقل الذي
 تفردت ثقة ولا مخالفة فيه اهلا وادى فيه اي في قبول هذا القسم الخطيب الاتفاق بين العلماء رجال كونه مجمعا ام لم يتصاها حصل هذه العبارات
 ان الراوى الثقة اذ اراد شيئا وكان منفردا في زيادته ولم يخالف زيادته روية من لم يذكره تقبل زيادته عند المحققين من الحديثين وهما كذلك
 فان هذه الزيادة روية راد بها ليسوا بمنكرين فيما روى ابل نابعي هذه الزيادة ثقات وثقات ثم بعد ذلك ليست هذه الزيادة مخالفة لرواية من
 لم يذكرها بحيث يلزم من قبول هذه الزيادة روية الاخرى فكانت في حكم الحديث المستقل الذي يغزوه الراوى الثقة وعنده وجوب القبول
 بالاتفاق قطعي هذا يجب قبول هذه الزيادة على مذهب المحققين من الحديثين (فانها لا تخالف الزيادة بل توافق معنى كاسم) فمن لم يقبل منهم فحسن
 قلنا بحكم بانهم غفلوا عن قواعدهم اهـ قلت قطعي هذا الحديث ليس بشاذ كما في فتح القدير كما لا يخفى على ماهر الفطن كيف وهو مردى من اثنى عشر
 طريقا فافهم وحمل على ترك الجهر دليل على عدم وقوف الثقات وعدم فهم معناه ومعناه وصرف عن ظاهره وحقيقة بلا ضرورة داعية اليه لا يصار
 اليه من غير بيان بحكم فلا تنسج الى قول البيهقي وغيره كالنودي في شرحه لمسلم وبطل ايضا قول من قال ان تضعيفه هو لا مقدم على صحيح مسلم
 كيف لا وهو في الصحيح ليس بمنفرد كما عرفت فالحديث صحيح حتى في ترك القراءة خلف الامام الفاتحة وغيره سواء في ذلك بل الفاتحة ادلى بخلاف
 في الترك من غيرهما فصل الحافظ ابن تيمية في فتاواه كما مر فخلافت في قول من يقول من ابتداء الزمان انه صلى الله عليه وسلم لم
 يتبع عن الفاتحة بل من القراءة سواء لم يرد في حديث اسم الفاتحة في الحديث في حكم المنع فانه تدليس وتلبيس على العوام ليس عليه فائز من
 علم فلا يروج في اسواق علوم الاعلام تدبر حتى التدبر الحديث الثاني عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام
 ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فالتصويرة رواه الخمسة الا الترمذي قال الترمذي في صحيحه من آثار الحسن وهذا حديث صحيح قال في تعليقه الحسن
 فان قلت قال ابو داود هذه الزيادة واذا قرأ فالتصويرة ليست بمخولة والوجه عندنا من ابى خالد وقال البخاري في جزئه ولم يتابع ابو خالد في
 زيادته وقال البيهقي في المعرفة قد اجمع الحفاظ على خطا هذه اللفظة في الحديث ابو داود والوجهان وابن معين والحاكم والدارقطني وقالوا انها
 ليست بمخولة اهـ قلت قولهم انها ليست بمخولة غلط لا يصح لان ابى خالد قد تابعه عليها ابو سعيد محمد بن سعد الانصاري عن ابن عجلان عند النسائي
 قال اخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال ثنا محمد بن سعد الانصاري عن شاذ بن محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابى هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فالتصويرة رواه رجال كلهم ثقات وقد صح حديث ابى هريرة مسلم صاحب الصحيح
 حين سأل صاحبه ابو بكر بن احمد الى السقر بعد ما سأل عن حديث ابى موسى الاشعري بقوله حديث ابى هريرة فقال هو صحيح يعني واذا قرأ
 فالتصويرة فقال هو صحيح فقال لم تصنع ميثاقا ليس كل شيء عندي صحيح وضعه ههنا انما وضعت ههنا ما اجموع عليه كذا في جامع اهـ وفي نسخة
 من عون العبود قال المنذرى وفيما قاله (اي ابو داود) نظر فان ابى خالد هذا هو سليمان بن حبان الاحمد وهو من الثقات الذين احسن
 البخاري ومسلم حديثهم في صحيحهما ومع هذه فلم يغزوه بهذه الزيادة بل قد تابعه عليها ابو سعيد محمد بن سعد الانصاري الاشعري الذي تزييل بعد اد
 قد سمع من ابن عجلان وهو ثقة وثقة يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخزازي والوجهان رحمنا الله وقد اخرج هذه الزيادة النسائي في مسنده
 من حديث ابى خالد الاحمد من حديث محمد بن سعد (اي ان قال) فقد صح مسلم هذه الزيادة من حديث ابى موسى الاشعري وموسى بن
 هريرة رضي الله عنهما اهـ وكذا في نسخة من نقلها عن الحديث الكبير الامام جمال الدين الزيلعي في نصب الراية والعجب منهم انهم مرة يثبتون
 الوجه الى ابى خالد مرة الى ابن عجلان فهم متحيرون في ذلك ومقصودهم اسقاط حديث اذا قرأ فالتصويرة كلف ما اتفق بنا على ما ركب في
 اذ بانهم من وجوب القراءة خلف الامام فيكون على خلاف مقتضى ما روى بالقبول ويرمون في سواد الليل من غير روية ونظروا انت تعلم ان هذا
 لا يجدي نفعا قال العلامة ابن التركماني في كتابه من الجواهر النقية قال البيهقي درواه محمد عجلان من وجه آخر ثم اسنده من حديث الحسين
 بن ابان عن ابن عجلان ثم قال وكذلك رواه ابو خالد الاحمد عن ابن عجلان وهو وجه من ابن عجلان ثم اسنده عن ابن معين قال في حديث
 ابن عجلان واذا قرأ فالتصويرة قال ليس بشيء وعن ابى حاتم ليست هذه الكلمة بمخولة وهي من تحاليل ابن عجلان قلت ابن عجلان ثقة
 العجلي وفي الكمال لعبد القتي ثقة كثير الحديث وذكره الدارقطني ان مسلما اخرج له في صحيحه هذا كما مر زيادة ثقة وقد تابعه عليها خارجة بن مصعب
 ويحيى بن اعلا كما ذكره البيهقي فيما بعد اخرج ابو داود هذا الحديث في مسنده من طريق ابى خالد عن ابن عجلان ثم قال هذه الزيادة اذا
 قرأ فالتصويرة ليست بمخولة والوجه من ابى خالد عندنا اهـ ابو خالد ثقة اخرج له البيهقي وقال اسحق بن ابراهيم سألته وكيفية فقال
 ورواه من يسأل عن وقال ابو هشام الرافعي ثنا ابو خالد الاحمد ثقة الا ابن (والباقي على الصفحة الآتية)

(لغيبه من الصفحة السابقة) وسنة أبي داود الوهم اليه دون ابن عجلان فدل على ان ابن عجلان احسن حاله عند من ابى خاله هذا عجب
 فان ابن عجلان فيه كلام وابو خاله ثقة بلا شك واخرج النسائي في الحديث في سنة بهذه الزيادة من طريق محمد بن سعد الانصاري
 عن ابن عجلان ثم قال النسائي كان المخزومي يقول محمد بن سعد الانصاري ثقة فقد تابع ابن سعد هذا بابا خاله وتابعه ايضا اسمعيل بن ابان
 كما اخرجه البيهقي فيما تقدم ودهذا يظهر ان الوهم ليس من ابى خاله كما زعم الجوهري وقد ذكر النضرى في مختصره كلام ابى داود ورد عليه نحو
 قلنا و ابن حزم صحيح الحديث اى ابن عجلان وقد مر ان مسما ايضا صح ذكر ابو عمر في التمهيد بسند ابن حنبل ان صحاح الحديثين يعنى حديث ابى موسى
 و حديث ابى هريرة هذا كلامه وخارجته بن مصعب بن رجال الترمذى وابن ماجه مترجم في صحيحه من التهذيب وفيه قال سلم سمعت يحيى بن
 يحيى وسئل عن خارجة فقال مستقيم الحديث عندنا ولم يكن يكره حديث الامايه يس عن غياث بن ابراهيم فان كنا قد عرفناك الامايه فلا تفر
 لها احد ويحيى بن العلاء من رجال ابى داود وابن ماجه مترجم في صحيحه من التهذيب وفي صحيحه من بدل الجوهري والابن ماجه ما اخرجه النخبة وغيرهم
 الا الترمذى في حديث ابى هريرة من طريق ابى خاله الاحمر عن ابن عجلان عن زيد بن اسلم والناس ما اخرجه النسائي والدارقطنى من طريق
 ابى سعيد محمد بن سعد الانصاري شى محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم وقال الدارقطنى قال ابو عبد الرحمن كان المخزومي يقول هو ثقة يعنى محمد بن سعد
 والسادس ما اخرجه البيهقي وقال وقد روى ذلك عن حسان بن ابراهيم الكرماني واسمعيل بن ابان الغنوي عن محمد بن عجلان وقد اخرج
 الدارقطنى حديث اسمعيل بن ابان الغنوي فقال حدثنا محمد بن جعفر المطيري نا احمد بن حازم ثنا اسمعيل بن ابان الغنوي ثنا محمد بن عجلان عن
 زيد بن اسلم ومصعب بن شريك عن ابى صالح عن ابى هريرة والسابع ما ذكره البيهقي قا احمد وقدر واه يحيى بن العلاء الرازى عن زيد بن
 اسلم والثامن ما قال البيهقي وروى باسناد ضعيف عن عمر بن هارون عن خارجة بن مصعب عن زيد بن اسلم والثاسع ما اخرجه البيهقي والدار
 قطنى من طريق ابى سعيد محمد بن مسير ثنا ابن عجلان عن ابيه عن ابى هريرة اهر فراه عن محمد بن عجلان ابو خاله الاحمر ومحمد بن الانصاري وحسان
 بن ابراهيم الكرماني واسمعيل بن ابان الغنوي وحسان بن ابراهيم الكرماني من رجال الصحيحين ففى صحيحه من فضل الخطاب وحديث ابى هريرة
 عند النسائي وغيره داودى سياق له عند ابن ماجه عن ابى بكر بن ابى شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا
 كبر فقلوا واذكرا فانصتوا واذ قال غير المقصوب عليهم ولا الضالين فقلوا آمين واذ اركب فاركوا واذ قال سمع الله من حمده فقولوا اللهم
 ربنا لك الحمد واذ اسجد فاسجدوا واذ صلى جالس فاجلسوا وجمعين اهر مع الفاظ اخر فيه عند آخرين تابع ابى خاله الاحمر عن ابن عجلان
 محمد بن سعد الانصاري عند النسائي ايضا وحسان بن ابراهيم الكرماني ذكره في كتاب القراءة صف وهو من رجال الصحيحين اهر قلت
 في صحيحه من التهذيب قال حرب الكرماني سمعت احمد بن حنبل عن حسان بن ابراهيم يقول حديث اهل الصدق وقال عثمان الدارمي و
 غيره عن ابن معين ليس به باس وقال المفضل الغلابي عن ابن معين ثقة وقال ابو ذرعة لا باس به وقال النسائي ليس بالغوى وقال ابن
 عدى قد حدثت بافراد كثيرة وهو عندي من اهل الصدق الا ان يغلط في شىء ولا يتعهد وقال ابن المدينى كان ثقة واشد الناس فى القدر
 وقال ابن حبان فى الثقات ربما اخطا اهر ودرقم عليه لما اخطا علامته البخارى وسلم داود ونقل الحافظ نحوه فى صحيحه من المقدمة ثم
 قال قلت له فى الصحيح احاديث يسيرة تروى عليها روى لاشيخان واولو داود اهر وهذا الحديث ليس مما انكر عليه احمد راجع المقدمة وهو مما
 تروى عليها كما هو ظاهر واسمعيل بن ابان الغنوي ضعيف متروك كما فى صحيحه من التهذيب لكن لا يعرفان مدار الحديث ليس ببول على ابى
 خاله ومحمد بن سعد وحسان بن ابراهيم مظهر ايضا من هذا قول من قال ان ابى خاله كره تابع على هذه الزيادة باطل وفى صحيحه من الفصل واما الحديث
 الثانى فهو من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابى هريرة فحدثنا محمد بن عجلان ثقة ما لون فراجع الميزان وكتاب العلل الصغير للترمذى وفى الميزان
 من ترجمة عبد الله بن ذكوان وابن عجلان صدوق من علماء المدينة واهلهم وفضيلهم وغيره احتفظت وليس هذا من احاديثه عن سعيد المقبرى التى
 قيل انها اختلطت عليه وبع هذا اعتذر عنه ابن حبان كفى تهذيب التهذيب وادرك ان ما صنع ابن عجلان فى احاديث سعيد لا يفتح فيه سبلى و
 إطلاقا يتحقق احاديثه عن سعيد خاصة على النقد ان اراد احد تحقيق اسناد ما على ماني نفس الامر ولا وجه لاطلال حديث ابى خاله هذا فانه لم يتالف احدا
 عن ابن عجلان ولا هو عن زيد بن اسلم نعم الآخرون عن ابى صالح لم يكرهه ولا يعرفه فانه طريقة مستقلة عن زيد بن اسلم عن ابى صالح غير طريقته
 اى ابن عجلان عن مصعب بن محمد والقعقاع وزيد بن اسلم عن ابى صالح وقد روى عاصم بن بهدلة عن ابى صالح هذا عن ابى هريرة ترك القراء
 فى الهجرة من فتواه عند البيهقي فى سنة وكتاب القراءة فتواه بهذه الحديث ولعل مرسل زبدي الكثر صحيحه قال بنى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن القراءة خلف الامام عب حكايه عن اى ان هذا المرسل ايضا ما فو من حديثه فى الانصاف وشاهده عن ابى هريرة ايضا حديث
 ابن ابي عمير عند دسائى مع شاهده اخر اهر قلت الحديث اخرجه الحافظ الطحاوى ايضا فى صحيحه من شرح الآثار قال ثنا ابن ابى رزق قال
 ثنا الحسين بن عبد الاول الاحول ثنا ابو خاله سليمان بن حبان قال ثنا ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابى صالح عن ابى هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا قرأ فانصتوا اهر وقد تابعه خارجة بن مصعب ويحيى بن ابراهيم كما ذكره البيهقي فى صحيحه من
 سنة الكبرى وذكره الحافظ العيني فى صحيحه من عمدة البخارى فاحاصل ان الحديث صحيح احمد بن حنبل ومحمد بن يزيد كما فى يعنى وابو عمرو واى فظ من جرحى من طريقه البخارى
 وغيرهم كما سبق فخط قول من قال ان تضعيفه ولا مقدم على صحيح مسلم كيف وان لم ينفرد به بخلافه فلا تنفذ الى ما قاله النودى فى صحيحه من شرح مسلم كيف وقد قال فى موضع
 من شرحه فى الكلام فى بعض الرواة بقوله الجواب عن بان مسلما روى لى كفى به قدوة فى كونه ثقة لا تخفى على من طالع شرحه ولا يقدم توثيق مسلم على تضعيف المخبرين ولم
 لا يقدم بهذا الا فى الفرق بينها وليس السبب الا ان هذا الحديث يخالف لمذهب النودى فلم يعتبر صحيح مسلم اياه وما يقدم به توثيقه يكون موافقا لمذهب ابيه فبقرئنا
 ولا تخفى من المنقولين الجاهدين وقد سبق ان الحديث مروي من اثنتى عشرة طريقا وتسو منها قد سبقنا والعاشرة منها على ما فى صحيحه من بدل الجوهري ما قال
 البيهقي من حديث انس بن مالك اخرنا ابو عبد الله الحافظ انا جعفر بن زكريا نا الحسن بن عبيد بن جبيب المعمرى نا احمد بن محمد بن عبد الرحمن الطفاوى نا ايوب
 عن الزهري عن انس بن مالك ان النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأ فانصتوا اهر واما حدى عشر ما ذكره البيهقي من حديث انس قال الامام احمد وروى عن
 سليمان بن داود عن الحسن بن الزهري عن انس ان النبى صلى الله عليه وسلم (والباقى على الصفحة الآتية)

(بقية من الصغرة السابقة) وعند أبي داود وغيره في لفظ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة نطق انبا البصيص وعند ابن عبد البر
 مجزأ ما ذكره في شرح الموطأ وتعلقوا فيه ان قوله فاتته الناس من الفقرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها جهر فيه من كلام الزهري فيكون
 هذا القدر مرسلًا اذ لم يدرك تلك الواقعة (وتذكر جواب ابن تيمية عن هذا) قال ابو داود وقال مسدد في حديثه قال سمعنا قاضي الناس من انقراة
 فيها جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن السري في حديثه قال سمعنا الزهري قال ابو هريرة قال فاتته الناس وقال عبد الله بن محمد الزهري من
 منهم قال سفيان وتكلم الزهري بكلمة لم اسمها فقال معمر بن قيس قال فاتته الناس قال ابو داود ورواه عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري واسمى حديثه
 الى قوله مالي انا زرع القرآن ورواه الاذهاع عن الزهري قال فية قال الزهري قال قطع المسلمون بذلك فلم يكونوا يقرؤن معنما جهر به صلى الله عليه وسلم
 قال ابو داود ومحمد بن يحيى بن فارس قال قوله فاتته الناس من كلام الزهري انه وشد في السند صلتها وهذا ما ينبغي من لو كان هناك منجيب خان فخر
 المراد في الزهري قال نقلا عن أبي هريرة قوله فاتته الناس انه وادعى بصحة حديثهم معروفي فكان اسناد القول الى معمر الزهري لهذا القول انه
 من تلقاء نفسه اول نظر منها ما عند البخاري من نسخة عند الشرح محمد بن قيس قال حدثنا سفيان قال سمعت الزهري حين حدث هذا الحديث حفظه
 بعض وحدثني معمر بن قيس في الفقه بعد من ياب اذا استوفى في القراءة فليؤمهم كبرهم قلت قد وقع التفرع بذلك فخر واه ابو داود ومن طريق مسلم بن
 محمد بن خالد الجاهلي عن أبي تالة في هذا الحديث قال وكذا ابو يوسف متقارفين في العلم انتهى والحق في هذه الرواية ادراج فان ابن حزم يرويه عن طريق
 اسمعيل بن علي بن خالد قال قلت لابي تالة فحين القراءة قال انها كما، متقدمين واخرهم مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الجاهلي قال فيه
 قال زور وكان متقارفين في القراءة ويحيى ان يكون مستند الى تالة في ذلك هو اخبار مالك بن الحويرث كما ان مستند الجاهلي هو اخبار ابي تالة
 له فيفتي الارواح عن الاسناد والشماع انتهى ومنها ما عند الترمذي من ميراث المجدة قال سفيان دزادني فيه معمر بن الزهري ولم احفظ عن
 الزهري ولكن حفظته من معمر بن عمار قال لم يمتعهما فهو كما وأنتما انفردت به فمولاها هو ومنها اختلافهم في استسجاء العبد اذا اعتق احد من نصيب
 ال ذكر السعاية من قول قتادة او مرفوع ثم رجح الرفع والاختلاف هناك ايضا على الوجه الذي هبتا ومنها ما في الفقه من سفيان قال قينا
 يعني الزهري فقال ان شئتم حديثكم بعشرين حديثا او حديثكم بحديث السقيفة فحديثهم بطول حفظت منه شيئا ثم حدثني بتجربة بعد ذلك فمهره في الشكل
 للمهاوي صليح قال سفيان انتهى احتجني من الزهري الى هذا وكان طويلا فحدثني معمر بن قيس قال القاسم لم يكن بين اذانها انما
 ان يتي داود بنزل ذاهد لا يقال ان القاسم تابعي فلم يدرك الفقه المذكورة لانه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث وعنده...
 من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة فذكر الحديث قالت ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا وعلى هذا يعني
 قوله رواية البخاري قال القاسم اي في رواية عن عائشة اهد منها ما في العدة صليح قلت رواية معاذ لا دليل فيها على ان حميد لم يسمع
 من انس لان يجوز ان يكون سمع من انس ثم استثبت فيه عن سمون فكان تارة يحدث به عن انس لاجل العلوة وطرفة من سمون للاستثبات
 وقد جرى عادة حميد وغيره بهذه الطريقة اهد قال شعبة لم يسمع حميد من انس الاربعة وعشرين حديثا والباقي سماعا من ثابت او ثوبته فيها كما في
 شرح الموطأ من اهل في القراءة ومثله كثير ومنشار الاختلاف فيه انه ليس من المرفوع وانما هو بيان الحال من الراوي ولا يمكن ان يكون من
 المرفوع فتفتوا في تسميته ولو كان مرسلًا كان ماذا فليكن كحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا من الامام فامسوا فاني انا
 تاميمه تامين الملكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين اهد كما في الصحيح وايضا فرق بين مرسل
 يكون متقيا من التوارث وهو الواقع ههنا وبين مرسل جرد عنه وقد ادعى الحافظ ابن تيمية في فتاواه ههنا وذهب الى هريرة ان المختار هو المرسل
 في الجهرية فهدد اليه في سنة عن عاصم عن ذكوان عن عائشة وعن أبي هريرة انها كانتا يامران بالقراءة مدر الامام اذ لم يجهر اهد فتوة في
 كتاب القراءة وقد وقع غلط في نسخ جزء القراءة فقله كذلك بعضهم كصاحب التعليق على سنن الدارقطني وما قول اقرأ بياني نفسك يا فارسي
 فعل ال باحة عند سنو محمد ولعل اباحة مرجحة ابتاعه فاعلم ذلك فانه سمي روى حديث القسم انتهى بالا بانه في الفاتحة وحض على التامين و
 انما يكون في الجهرية يدل عليه ان الحديثين في جزء القراءة عند ابن ابي حازم عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن أبي هريرة في قسم السجدة وهذا الاسناد
 فيه حديث ابن تميم عن من باب السكتات فبني فتواه على ما روى واما فتواه بالشرك من طريق ذكوان الى صالح السان عنه فتلقا من حديث المرفوع
 في الانصارات عند ابن صالح ذكوان ايضا وول هذا الاعتبار ان حديث الانصارات وفتواه بالشرك كلاهما محفوظان ولا بد ان قوله في جزء القراءة و
 خيرة قلت يا ابا هريرة كيف اضع اذ كنت مع الامام وهو يجهر بالقراءة قال ويك يا فارسي اقرأ بهاني نفسك على الابهة عنده لا الرباب وتقول
 ان يريد به السجدة فقط فها بانه الى ان الامر بالاسرار هو حديث عبد الاسرار اهد ومن ههنا ظهر لك اندفاع ما شبه على النبي في حلقه من سنن
 من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبي السائب عن أبي هريرة الحديث وقال ابو هريرة راوي الحديثين دليل على ضعف رواية ابن ابي عمير قال
 كل حديث عنه منزل على محمد الصحيح لا يتجاوز عنه ولا تعارضت فيما بينها كما لا يخفى علان العلامة ابن التركماني قال في صحيحه من الجهر النقي عليها
 قلت مذهب الشافعي والمحدثين ان الراوي اهد روى حديثا ثم خالف كان العبرة لاروي لا لما راى ولا يكون رايه جرحا في الحديث فكيف يكون
 فتوى أبي هريرة دليلا على ضعف حديث المرفوع اهد وايضا سقط استدلال صاحب تحقيق الكلام في مسئلة من باثرائي السائب عن أبي هريرة قد
 على الوجوب كيف وليس فيه الابهة مرجحة او محمول فتواه على السرية بناء على مذهبه وسياق النشاء الله في الآثار قوله في الحديث اني اقول مالي
 انا زرع القرآن قال الزرقاني في ص ١٤ من شرح الموطأ هو يعني التشريب واللام لمن فعل ذلك قال ابو عبد الملك اذ اجرت بالقراءة فان قرأتم
 راى كما تشارحه في القرآن الذي اقرأ ولكن الصواب ان قال الباجي ومعنى منازعتهم لان لا يفرده بالقراءة ويقرأ معه من الشارح معنى متجاوز
 اهد في ص ١٤ من بدل الجهد ومالي انا زرع بفتح الزاى القرآن بالنصب على انه مفعول ثان كذا نقل القاري عن الاله باساي ادخل في الفقرة وانشأ
 فيها واغالب عليها كما نهم تازعوه والظاهر حمل على قرأتهم مرا قبل فراعهم من قراءة الفاتحة او على قرأتهم بعد فراغهم منها ماعدا الفاتحة مسرا بعد الشافعي
 غير ظاهر يا ابا هاشم كيف وليس في الحديث ذكر الفاتحة وفيه ذكر القراءة وقد استهوا عنها فلهذا صلى الله عليه وسلم وكان السوا عن اصل القراءة
 عن الفاتحة اذ الجرح من ما فرق الفاتحة والافتكار وقع على الاصل كما هو ظاهر الحديث (والباقي على الصغرة ولانته)

[illegible]

(بقية من الصفحة السابقة) قال البيهقي رواية خالده الجذامي المحفوظة وكذا قال غيره انه درويش خاليت من الامر في كل طريق من السند وجوز
 القراءة وكتابه والكنز والمصنف والزماد والاسد من المبهات وفي مرسل الى تلابه عند ابن ابي شيبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحسن
 ان تقرأون خلف امامكم قال بعض نعم وقال بعض لا فقال ان كنتم لا يد فاعلمين فليقرأ احدكم فاتحة الكتاب في نفسه احدكم ومن قال فلا يقرأ بالاعادة
 ثم صرح بقوله ان كنتم لا يد فاعلمين انه ثم قال فليقرأ احدكم آه بلطف احدكم ليعرف الاستغراق فان هذا اللفظ انما يكون اما يكون احد منفردا في الوتر
 واما يكون يتعلق بجمعة تارة ولا يتعلق بغيره اخرى اى قد قد كذا في قوله ليصل احدكم نشاط آه فان الفترة تعرض واحد ولا تعرض آخر وتعرض مرة ولا
 تعرض اخرى ولا بد فيه من اعتبار الافراد من وجه واحد اما كون لا يعتبره مستقلا برأسه في تعلق الحكم عن الآخرون تعلق بالجميع اى توزيعه على
 كل بدلا مع تحقق الاجتماع فلا فهو هنا لان الامر على الحقيقة من شأنا قرأ ومن فلا وفرض كل واحد احدا برأسه من بين الجماعة مع الوجوب على الجميع
 وكيف هذا الذي ذكرته قد وقع واهما في حديث محمد بن ابي عائشة عن رجل من الصحابة قال لا تفعلوا الا ان يقرأ احدكم احدكم احدكم فاعلموا بالضرورة هذا
 ولما ذكرني طريق خالده المرسل وهو في الاصل من ابن ابي عائشة لفظ الامر بقرء بقوله ان كنتم لا يد فاعلمين وبالجملة في الخلق لفظ احدكم اعتبار
 الوحدة اعتبارا مناسبا يكون مقتضى الحال لا مجرد اعتبار مفروض فاعتبر ذلك في موارد وادخل يحسن قولنا كل احدكم يحسن كل واحد ولا يتعلق
 في عبارات العلماء وهذا اللفظ الحق ان يكون محفوظا بالنسبة الى لفظه وليقرأ احدكم آه فانه الصق بالسؤال عن وجود القراءة واصحابها بخلاف
 المشايخ ثم قولهم انما الفعل اى لم تكن فعلهم كذا فعل وجوبهم انما الفعل وهذا المرسل وصله ابو تلابه ليعلمين سأل خالده الجذامي في كتاب
 القراءة ص ٢٢ قال اسمعيل بن خالد الجذامي قلت لابي تلابه من حديثك هذا قال محمد بن ابي عائشة آه فانقل المرسل وعلم فخره وانما لم يذكر
 النساحين السؤال لكان الفرق بين الطريقين فاني لم ارني الفاظه من ابن ابي عائشة لفظ الامر وانما عنده الاستثناء ولا ذكره صلى الله عليه
 وسلم قال بعد ما صلى واما الامران في طريق ابو بوب عن ابي تلابه عن النبي صلى الله عليه وسلم في جزاء القراءة من باب وجوب القراءة الامام والمام وادنى ما
 يجزى من القراءة من طريق محمد بن اسحق في نفسه في لفظ من عبادة قال صلى الله عليه وسلم صلوة جهر فيها فقرأ رجل خلفه فقل لا يقرأ ان احدكم
 والامام يقرأ بالايم القرآن احدكم بافراذ قوله رجل وقل اى والله عند الترمذي في حديث ابن اسحق لا تظن الامر خلاف ما كانوا يقولون وقولهم
 قلنا نعم يا رسول الله كما عند ابى داود وعنده من غيرهم وسبب عن المشي السائر واما ما يشبه به النجاة في قول القائل والله لا أقوم فانه مثل
 نحوى ليضرب للمجوز اذا قال القائل والله لا أقوم واكدته كان لغوا لا ليس في قيام من الامر العزيز ولا من الامر العسير يحتاج معا الى
 التأكيد آه وفي المسند ص ١٢ من طريق محمد بن ابي عائشة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال انما يقرأون والامام يقرأ او قال
 تقرأون خلف الامام والامام يقرأ قالوا نعم قال فلا تفعلوا الا ان يقرأ احدكم فاتحة الكتاب في نفسه قال خالده وحديثه يوصل انما قلنا
 لابي تلابه انما قال لا ذكره احدكم ويؤيد على انه كان حديثه اول مرة ومن الفاظه اى من طريق خالده الجذامي ان كنتم لا يد فاعلمين آه كما في
 وعلى ان محفوظا كما قال غيره واحد منهم وكذا ما في كتاب القراءة ص ٢٢ عن ابن ابي عمير عن احمد بن حنبل في مقدمة الفتح ص ٢٢ اذا كان في الخلاء
 قصه دل على ان رواه حفص بن غنيم وعلمه اهل بل يعل ما في كتاب القراءة بتاك ان حديث ابي تلابه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسند من ابن اسحق
 نفسه صحيح لا عليكم ان لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة الا بها وهو على ذان قوله في العزل لا عليكم ان لا تفعلوا اذ كنتم فانما هو
 القند قال محمد بن ابي عمير ان النبي صلى الله عليه وسلم وعنده قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال والله لا كان هذا ارجو ان يجعل فعلها لا
 صريح فيه وذلك ان الحاصل بعد انتفاض النفي الثاني بالا على طبق الالفاظ الاخرى فانه ليس فيها النفي الاول واذا كان السؤال
 عن اصل القراءة وجودها فهل في هذا هو شان الواجب اذ يرتبط بها الوجوب فيلزم او وجوبها فيلزم من هذا الكلام كلام تلك امور ركبها في
 ويحوى من باب قوله ولان لا تفعل ما خلقت ولما في الناس يخلق ثم لا يفري ثم اذا كان في غير عالم يقرأ بهم وهم غير عابدين بوجوب الفاتحة
 راسا فقرأون بغير ما على ما عند ابى داود عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقرأ فقرأ خلفه يسبح اسم ربك الاعلى
 قلما فرغ قال ايم قرأ قالوا رجل قال قد عرفت ان بعضكم فاجيبها آه فهذا الرجل اول ما جاء افترج يسبح اسم ربك الاعلى وادى شيئا اوجبا
 الى تلك سبابة حتى ترتكب فاي دليل على ان القصر في قوله الابام القرآن لا فرد وليس للقلب او التعميم وقد قالوا كما في الكلمات لابي
 البقار ان قوله لا اله الا الله افراد في مقابلة الشرك وتلق في مقابلة الجاهل وتعيين في مقابلة المتروك والاول ان القصر الاضافي ينقسم باعتبار
 حال المخاطب الى ثلاثة اقسام تصرف افراد اذا اعتقد المخاطب الشركة وقصر قلب اذا اعتقد العكس وقصر تعيين اذا اعتقد واحدا غير معين فلا يستثنى
 في حديث عبادة الابام القرآن والامر في حديث انس فلا تفعلوا وليقرأ احدكم فاتحة الكتاب في نفسه لا يكون الا لامعة كما ذكره علماء الاصول
 في الامر بعد الخط وان كان كلامهم في شيئا واحدا وجهنا شيئا كيف لا وهو لم يجرى بغير الفاتحة للمقتضى وكان خالي ان ابن عمر ثم قال في
 اسوال لعلم تقرأون خلف امامكم بل قوله على ان ليس من منصب الايتام ثم باجها على سبب حادث اذ ذاك لا ابتداء فاجوب اذ ان
 اباة مبرورة ولا بد لا بالرضا الاصل ثم على تلك الاباة بوصف كاشن في الفاتحة في نفسها اى وجوبها في جنس الصلوة على شان الاستدلال
 بوصف مفسر على شاكلته ما تقول اقرأ على فلان الحديث فانه يدرس التفسير بل ادخل منه وتفسير ما ذكرنا من الاباة لا الابتداء ما عند
 الطحاوي عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم تجدوا الامراء بعض الغنم ومعاظن الابل فصلوا في مراتب الغنم ولا تعلقوا
 في معاظن الابل وقد وقع في بعض الالفاظ بلفظ الامراتيد او بالسؤال من احد فادهم الابتداء وايضا هذا الامر وادى النظر الى قبي في نفسه
 والمشير للنطق هو منازعتهم القرآن جبر كان او هم لا يحتاج الى تعيين والنطق لجه المشير انما هو بالسؤال عن اصل القراءة والعبارة للنطق
 بالمشير والاباة مقولة لهم الآن والاستشهاد بما تقر وعهد سابقا كلفه الموصولات عند النجاة وهو قوله فانه لا صلوة احدكم بافراذ اى
 لو كان هناك جبر كان سبب الاطلاق لانه هو مورد الاكثار واما ما عند الدارقطني ص ٢٢ من عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تقوم كانوا يقرءون القرآن فيحرقون به خلطهم على القرآن احد ومن خلفه كتاب القراءة وجزءها قبل في شيئا ازيد على ان كان سبب الاطلاق
 وسبب العلم به وبعده لم يقع السؤال عن اصل القراءة وجودها اذ لا يناسب الجهر (والباقي على الصفحة الآتية)

(بقية من الصفحة السابقة) فقال خلعهم على القرآن وكأذواقه أخرى لم يقع السؤال فيها عن وجود القراءة ولو كانت هذه الواقعة ايضاً باين الوجوه
فيه وابتدأ هذا الجهر ما خد من جبرين طريق السدي الكبير عن ابن مسعود قال كنا نقوم في الصلوة فينكم ويسار الرزل صاحبهم وخبره ويردون عليه
اذ اسلم حتى اجبت اناسلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلم يد على آه كذا في نسخة الله را المنثور من قوله تعالى وقوم الله قاتبين يسار
عن المسارفة والنبي عن الجهر شئني اخبره كذا السبب فيه انه الجهر ويكره عليه كحديث ابى سعيد عن ابى داود وغيره قال اعتكف رسول الله صلى الله
عليه وسلم في المسجد فسمعهم يحمدون بالقراءة فلتفت السرد قال الا ان كل مناج ربه فلا يوزن بعلمك بعضاً ولا يرفع بعلمك على بعض القراءة وقال
في الصلوة احد قد مر من حديث البياض عن ابن عمر في شرح المثنى مضاف وفيه من حديث ابى هريرة عن احمد والبرار ان عبد الله بن مسعود
قام يصلي فحضر صلوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسمعي وادعي ربك قال العراقي واسناده صحيح اه وهو عند ابن نفعروا ليسبقني
ايضاً الذين النص العريخ واذا قرأوا فالتصوا من هذا ومن حديث ابى بن كعب مع ابى الله داود ابى ذر في الاستماع للخطبة والاضافة
اه عند ابن ماجه قال في الكثر مضاف وهو صحيح ومعلوم ان الانصاف باب واحد في مع ان لفظه عند الاكثر كما لا يقرؤون خلف النبي صلى الله عليه
وسلم بدون ذكر الجهر في الكثر مضاف فاستكره القدم رفع صوت اى حين وصل رجل في الصف فقال الله اكبر كبراً آه فلم يكونوا يعرفون رفع الصوت
وانا في حديث عباد وانس ورجل من الصحابة وادى هريرة قال سأل عن اصلها قبل قال فيها لعلمك جهر ون خلف اماكم او قال حين الارشاد
لا تجهر على الامام انما دور والانتكار فيها على المنازعة وليس مساوقاً للجهر ويحق البحث في ان كره المنازعة لعيوبها كما فهم بعض الصحابة وانما
لنظمتها كما فهم بعض آخرون كما بن مسعود وغيره وبينهما فرق لا يخفى فابداً وتاديل الجهر او فوق الفاتحة لا اشترط في طرق حديث عباد ولا باقى
الاحاديث انما هو عهد ذهني لهم في وجوب الفاتحة على المقتدى قبل ان يثبت لاشترط في الخارج وانما كان الانتكار على القراءة لا على سبب
الاطلاع عليها وجبته لا لغيره كما التمهيد ومعنى قوله جاليتها اى نازعيتها والجمالية هنا عندهم كالنازعة فحديث عمران هذا الحديث ابن ابي
عن ابى هريرة ولا يكون المنازعة الا فيما جهر فيه المأموم وادى الامام ويدل على ذلك قول ابى هريرة وهو روى الحديث في ذلك اقرأ بها
في نفسك يا فارسى قال في حديث العلاء قال ابو عمر ليس في هذا الحديث دليل على كراهة ذلك لانه لو كرهه لنبى عنه وانما كرهه رفع صوت
الرجل بسج اسم ربك الاعلى في صلوة مستهبا الاسرار بالقراءة اه فان الجهر سبب الاطلاع والمير للقول والبحث في محط الاستدلال ومودره
باق بعد كما ذكر علماء الاصول ان المنصوص قد يقع فيه تنقيح المناط كحديث الكفارة بالوقوف في الصوم بل التكفير لمكان الوقوف او لمكان القطر
وقد ذهب بعض المتقدمين الى ان المنازعة نفس قرأتم مع قال الباقى في شرح الموطأ ومعنى ذلك في الحديث اى حديث ابن ابي عمير
الذى يظهر من اجماعكم القراءة مسمى في الصلوة فلتنازعوا في القراءة فيها ومعنى منازعتهم لا يفردوه بالقراءة ويقرأون معه فيكون ذلك
منازعتهم في القراءة وروى نحوه عن عيسى بن دينار آه هو الذى قرره ابن عبد البر في الاستدكار فقال فقه هذا الحديث الذى من اجل
يبنى به بوزنك القراءة مع الامام في كل صلوة يجهر فيها الامام بالقراءة فلا يجوز ان يقرأ بعد اذ اجبر لا بام القرآن ولا غيراً على ظاهر الحديث
وعنده اه ثم ان العبارة في المعنى لا للسبب فكيف بالبرية قال القاضى ابو بكر بن العربي في احكام القرآن ص ٩٩ وانكم تقر بقرينة الصلاة اذا
ادعيت فاستغذا اذا ثارت العلة نطقاً تعلق الحكم بالنطق وسقط اعتبار العلة اه قال في الامام مضاف ولا تصنع الاسباب شيئاً انما تصنع
الالفاظ لان السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب ولا يكون مبتدأ الكلام الذى له حكم فيقع فاذا لم يصنع السبب بنفسه شيئاً لم
يصنع بما بعده ولم يصنع ما بعده ان يصنع ماله حكم اذا قيل اه ونقد في شرح المنهاج الاصولى فاذا وقع حال المعلن له وهو قوله لا تفعلوا الا بام
القرآن ان لا يباحه ولا بد فلتنع على حال المعلن به وهو قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها وما شئت ان المعلن له لا يباحه قطعاً فليوجب المعلن به
على وجوبها كما لا بد وانما اذا دللتا بالروايات الصريحة عن عبادة وغيره ان الامر لا يباحه فليس اذن من الانصاف ان يخص بوجهه بل
يلزم كل من وفق للصواب حيث اصاب ولا يمتنع ان يهدر ما اتفقت عليه الاحاديث وهو السؤال عن وجود القراءة واصحابها ما وقع في لفظ
ابن اسحق من الاستدلال وقد اشرنا من قبل انها وصفان وصف كونهم خلف الامام لم يصنعهم من تلك الحقيقة ان لهم صلوة صلوة على طريق
التحليل بل نسب الصلوة للامام وانما فعله والمقتدون التواضع ودخلوا عليه فهو حال وقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها وصف آخر وحال آخر وصف
مبتدأ الاعتدال ان لا صلوة منسوبة اليه وهي من فعله وهو حال غير المقتدى ولا كره ان المقتدى قد يقال له ان صلى بدون ذكر كونه خلف
الامام لكن هذا في مقام لا يكون لهم حاجة الى ذكره فمحللون له صلوة من حيث السحاب الحكم عليه انما يريد ان يفرق بينه وبين روى
هنا ولابد اخيراً في العبارة والعنوان ولم يفل فانه لا بد منها ولا فانه لا بد من فعلها وان كان يتحقق لا تفعلوا الا بام القرآن وانتقل
من صيغة الخطاب وهو قوله لا تفعلوا آه الى صيغة الغيبة وهو قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ولم يقل فانه لا صلوة لكم بغير او من صيغة
الجمع الى واحد البدي قال في المشل السامية الذى عندي في ذلك ان الانتقال من الخطاب الى الغيبة او من الغيبة الى الخطاب لا يكون
الا لقاعدة تقتضيه تلك القاعدة امرور زوا الانتقال من اسلوب الى اسلوب آه قال واما الرجوع من الخطاب الى الغيبة فتقول
تعالى هو الذى يسيركم في الروادى حتى اذا كنتم في الفلك وجرت بهم آه فانه انما صرف الكلام ههنا من الخطاب الى الغيبة لقاعدة وهي ان
ذكر بغيرهم حالهم ليعلم منها كالجهر لم يستد على منهم الانتكار عليهم ولو قال حتى اذا كنتم في الفلك وجرت بهم آه وساق الخطاب الى اخر
الاية لذبت تلك القاعدة التى اتجهت خطاب الغيبة وليس ذلك يخاف من نقدة الكلام اه والوجه فيه ان المصطفى في الجماعة تنسب
اليه الصلوة على طريقة لكل الافرادى بل اتول ولا على طريقة الكل المجرى بدون مقاسمة على حد ما يقال حلوا انفسهم كما ترى شاب من
ابى مكة الوزير جمال الدين وكان محسناً اليهم سه سرى لغشة قون الرقاب وطالما ما سرى جوده فوق الرقاب ونالته بغير على الوادى
فتشيت رماله عليه وبالتادى فتشيت ارامه بل ان كان فدعوة وقد كبر من الامام وسمع وطاعة من المأموم مقاسمة فيما بينها وعلى طريقه لكان
المعروفة في التصريف من فعل يدل على قبول المفعول به اثر الفاعل نحو حركة فتحرر فتمتقسمة الشكر في القراءة تكبيراً وادى اسماً وانصافاً
واستماعاً وفي الافعال امر وطاعة فعلى نحوه فلا يربط القوم مع الامام (والباقي على ما في المتن)

(بقية من الصفة السابقة) نقول لا صلوة لمن لم يقرأ بها حال الصلوة في نفسها استدلال بها على حكم حال الاقتداء وحال المصل في نفسه استدلال به على حكم حال غيره استدلال بالاجمال الشيء في نفسه على حكمه مع غيره وبه طريقة معروفة وهم في حال الاقتداء يصلحون للخطاب باعتبار وجوبها في جنس الصلوة والوجوب في حال وجوبها لا يستلزم الوجوب في حال وجوبها آخرها إنما يشترك معه في الإباحة فإن قوله بصلوكم تقرؤون خلف ما تم قالوا نعم قال فلا تفلتوا إلا يوم القرآن سياق خرج مخرج ما عند الرزدي وغيره عن ابن عباس قال قول المجن لعقوب لما قام بعبادته يرموه كادوا يكونون عليه بعد قال لا راد له يصلي وأصحابه يصلون بصلوة ويسجدون بسجدة قال لعقوب من هواة أصحابه قالوا لقد همم لما قام عبد الله كادوا يكونون عليه بعد الله وقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها سياق خرج مخرج قولهم كل رجل وصنعة على الغوم الأراذلي والخطاب ان يستعمل ما هو واجب في الأصل على حد الإباحة في الاقتداء وهذا حد مقتضى لئلا يوجب ما لم يوجب الشارع وهو لم يوجب دأرا استدلاله في الإباحة فهم فهو فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهي واجبة على مقتضى ذلك فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهي واجبة في حال الاقتداء ونحن انبأنا بوجوبه في غير حال الاقتداء في حال فهم لم يفتوا قولنا بحث ونحن عنينا به استدلال بغيره بعبارة هذا الخطابي بحث تركيبي يفتي به إذا كان للخطاب لمن على خلاف حكمه كما في الطول وهو فيها حتى وجوده ولا يكون قضيا لا باعتبار إرادة استدلال باب على باب ولفظه أنتم ومن أن الحكم الاستدلال به هو الجواب لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت فيه به وهو في موضع الجواب وقد يكون صحيح الكلام السابق ولا اعتنا ببيان من معكم وعزبه واستنكار قال في المثل السائر من النوع الحادي عشر من المقالة الثانية وكل ما يجبي من هذا الباب فانه واقع هذا الموضع وإذا استعمل عبثا لغير نائدة تقتضيه فانه لا يكون استدلالا من جابل بالأسرار المغتربة وما ما يمش به النخلة في قول القائل والله لا أقمن فانه مثال غري يعزب وهو لا فانه إذا قال القائل والله لا أقمن وأكده كان ذلك لئلا لا ليس قيامه من الأمر العزيز ولا من الأمر العسير ما يحتاج معه إلى التأكيد لوقال لا أقمن اليك منه دالة لكان ذلك واقعا في موقعه فانه قد اقتص من طريقه عليه وهو في ذلك لا عجز في موضع جواب السائل أيضا ثم إن العلة في الأصل لا بابتها ومنع غيرها من السور في الخصوصية التي جعلت الفاتحة واجبة بعينها بخلاف سائر السور فاجتاز واجبة بلا فهي التي صيرتها واجبة للمقتدى وبه ما في السنن الدرر القطني والمسترر وكتاب الفقرة من طريق محمود بن الربيع عن عباد أيضا فروعا من القرآن عوض من غيرها وليس غيرها منها لبعض الله قال البيهقي عن أبي الحكم رواته كلهم ثقات ودرزلي في مائة الجاني الصغير بالحسن وجعل في السيرة الجليلية من بدر الوصي على شرط الشيخين فهي الخصوصية وقد ظهرت عندنا في الآخرين واما الأوليان فقد امرنا فيها أن نقرر بفتاى الكتاب وما يتسرو ويكن أن يكون عوضا من غيرها من حيث ما تضمنته من المعاني لا من حيث عدم وجوب السورة ولكن كثر في علل الشرع ذكر ذي الوصف وما اشتمل عليه بدل الوصف كقولنا المخطئة ما لم يخطئ آه ولم يذكر الوصف وهو القدر والجنس مثلا بل ذكر محض الوصف بدل وهو كثير في خطاب الشرع في العلل والامور بل لا يعرفون العلة إلا بالوصف ويكون ذلك كالفعل في الأفعال ووصف ما يقع عليه الفعل تارة كادوات البيوع فيمضون العلل أوصافا وادواتها يعطى بخوميس المسافر ثلاثة أيام وليا لها فتال وصف المكلف نحو قولهم من أدرك صلوة وهو عاقل بالغ مطبق غير جاهل وجب أن يصلها ومن شهد الشهر وهو عاقل بالغ مطبق غير مسافر ولا مريض ولا جاهل وجب أن يصوم ومن ملك نصا بحال عليه المحول وليس عليه دين محيط بالنصاب ويتقصه وجب أن يزكاه ومن كان مسافرا جاز له القصر والافطار ومثال ووصف ما يقع عليه الفعل يحرم شرب الخمر ويجرم أكل الخنزير ويجرم كل ذي ناب من السباع ويجرم تكاح الإماء ومثال ووصف المكلف ما يقع عليه الفعل جميعا يحرم على الرجال ليس الذبح والحجيرة ولا يحرم على النساء ذلك كما في المصنف هذا إذا درجنا من حال المصل إلى حال المصل بجهننا وان عدنا من حال المصل به وهو قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها على حال المصل له فلا شك أن قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها عندنا دليل غير المقتدى أيضا وجب به جهننا ذلك وقد اقر بذلك البيهقي في كتابه بصلواته جابر بن نافع أو يكون من كانت الصلوة فعلا له وهو غير المقتدى وهو ما عور بالفتاوى وما تيسر سوا ذلك جهننا أولم يذكر سوا ذلك كان لفظ الصلوة لا صلوة لمن لم يقرأ أيام القرآن مع زيادة الآخرين فصاعدا مختصر من حديث محمد بن إسحق كما ذكره في الفتح أولم يكن فانه قد اشار إلى الزيادة جهننا حيث قال فانه لا صلوة لمن يقرأ بها أي لمن لم يأت بها في جملة الفقرة ولم يقل لمن لم يقرأ بها وفي الصلوة ممن لم يقرأ بها أي فصاعدا ممن كانت الصلوة فعلا له لا يستلزم أن تجب على من هو خلف الإمام وإنما يصح إباحته لابل إباحة موجهة لأنه ليس عليه إذن الاستئذان من الخطر لا نفى للصلاة بانقضاء من المقتدى على هذا التقدير إنما ينافى نفى الصلوة عن يفعل الصلوة ولا يتناول هذا بعنوان المقتدى وفيه الاستئذان بالسؤال فإين الوجوب وقد دللنا سابقا على أن قوله لا صلوة لمن لم يقرأ أيام القرآن فصاعدا دل على وجوب الفاتحة عينا في بعض الصلوة وعلى وجوب السورة بدلا أيضا في بعضها وان هذا إنما يتوزع على بعض الصلوة من الأولين وغيرهما على الأشخاص من المقتدى وغيره إذ لا دليل عليه وإنه ليس معنى لقطع اليد في ربع دينار فصاعدا إنما يقطع في ربع فقط وفيه مع شيئين يجعل الربيع هو الأصل والمدار بل معناه لقطع في هذا وفي هذا وقد شاع في كلام النخلة نحو قولهم فخذت عند النسبة ألف بيت المقصورة خامس فصاعدا ونحو قولهم إذا وقعت الواو طارئة فاجبة فصاعدا بعد فتح تليد يتركها طاعت وعند الطحاوي في القراءة في الظهر والعصر والبيهقي في كتاب القراءة عن يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله سمعته يقول يقرأ في الركعتين الأوليين الفاتحة الكتاب وسورة وفي الأخيرين الفاتحة الكتاب قال وكنا نحدث أنه لا صلوة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فأفوق ذلك أوفى أكثر من ذلك وهو ما يصح في أنه للتوزيع على الركعات قد ذكر في المعنى عن بعض المفسرين وكذا من الغراري في روم المعاني كون الفاتحة مختصة معنى إلى في استعماله مثلا ما بعدت فافوقه وهو يخرج جدي يعني عما ذكره في الكشف من تقريره فكيف بما فوقه رعاية لادوية الحكم فيه وكذا ذكره الرضي عن الزمخشري في تحديد الأماكن بل في شرح القاموس عن السهيلي أن الفاتحة في الاتصال من الواو في (والباقي على الصفة الآتية)

(لقيقة من الصفحة السابقة) ذكر وسجود القرآن عند عائشة فقالت هو فريضة دينها او تطوع تطوعية من مسلم يسجد سجدة لا يرفع الشربها
 درجة وحط عند خطيئة احمد وان قلت حقيقة من حقائق الشرع الاولها اذ وجبة وانما كالمصلحة والصلوة والصلوة والحكم وجائز
 فوق الجائز ان يستعمل الشارع ما هو واجب في حال مباح في حال آخر فحصل اذ اراد بقوله فانه لا صلوة آه من صلوة لا من هوئي الصلوة
 واستشهد بان لا صلوة آه على ابحاثها خلف الامام ولم يعر عنه ههنا بان لا صلوة وانما يعر عنه بان خلف الامام فقار في العنوان لذلك كما
 ان جاز في حديث سبي الصلوة الامر بالقراءة لان كان صلى منفردا انجزي في الخطاب على حال الصلوة في نفسها بخلاف حديث الاستتمام عند النبي
 موسى واني ابريرة فغيرها واذ قرأ فانصتوا ان كان السياق في حال المقتدى ونظير ما شرعنا به حديث محمد بن اسحق ما عن عروة في جزاء القراءة
 من باب من قرأ في سكتات الامام اذ كبر واذ اراد ان يركع سوا السجود في المسئلة قال حدثنا موسى قال حدثنا حماد عن هشام عن ابيه
 قال يا بني اقرأ فيما يسكت الامام واسكتوا فيما جهروا ولا تتم صلوة لا يقرأ فيها بقراءة الكتاب فصاعدا مكتوبة ومسجدة انه فطريق الفطر
 واصاب المحذور ولغز في كتاب القراءة منك عن ابي عبد الله هو الحكم لا تتم صلوة لاحد من الناس لا يقرأ بقراءة الكتاب فصاعدا مكتوبة
 ولا سبحة واحدة وتعمل ان يكون الاستئذان للاباحة وقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها على عناية ان يقرأ بانفسه ويكون قراءة الامام قراءة
 على الحديث الآخر في هذا رعاية تفصيل في هذا الحديث بحديث آخر وقد سألنا ابو الطيب المدني على الترمذي ايضا وعلم ان ليس اعتبار
 الشرع في قراءة المقتدى انها ليست عليه اعتبار بان قراءة الامام قراءة له وهذا كانه ليس تخصيصا ولا استثناء من نصوص القراءة على
 اعتبار الاخراج من مسئلة زائدة كحديث واليك تساند في نفسها وادبتها صانها فليس قوله وادبتها صانها تخصيصا بل وضعنا استطلا على
 هذا فنقول ان سلسلة الكلام بهذا لا تفعل الامام القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ومن كان له امام فقرأ الامام له قراءة وهذا كما
 وعدني الحديث باجابه الدعاء ثم زيد في الخبر ما ان يجعلها له وان يدعها له وعلى هذا فهو قول بالموجب كما ذكره الشيخ ابن الهيثم في هذا
 امية انما قولنا انه مؤلة كقولنا لامرأة واحدة وكحديث الشتره بالنسبة الى المقتدى في المستدرک لا تفعل الا الى ستره ولا تدع احد
 بين يديك مع حديث يعطى الصلوة المرأة آه وهو كالتفصيل ويحتل ان يقال ان صلوة الجماعة صلوة مفردة لا تغيب الى المقتدى على انها
 فعله كما قدمو ولكن يشوب عليه حكم من حيث كونه فيها لا من حيث انها فعلها ليشوب عليه اذن قوله فانه لا صلوة آه من حيث تلك الصلوة ان
 بوصف كونه فيها لا من حيث تكليل صلوة اخرى له ولا يفيد وجوبه عليه في تلك الصلوة المحملة التي عبرت على هذا الاعتبار بكونه خلف الامام ويحكي
 لتفصيل الخطاب بهذا الكلام عند من اباحت ما لم يقرأ من على شاكلة فرض الكفاية فقد ذهب اكثرهم فيه ان وان سقط بفعل البعض لكن الخائب
 به الكل على طريقة الكل الا فردي كما في التقدير ولا يريدون التعلق المعنوي فقط بل التعلق الصيغي وبيان صيغة الخطاب في الشرع له
 كذا وقد جازت الصيغ في احاديث رد السلام ونحوه من التسميت وغيره ما هو على الكفاية على شاكلة العموم حتى ان قيل ان قول تعالى ولكن
 منكم من يدعون الى الخيرة يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ان خطاب للجميع وان كان يقع الاكتفاء بفعل بعض منهم لان المقصود فيها هو
 على الكفاية وجوده كالروية في صوم الروية لا فعل كل واحد وكذا في قول تعالى وقاتلوا المشركين كافة وفي كتاب الايمان للمأخذ ابن
 تيمية صلا فكل ما كان من الاسلام وجب الدخول فيه فان كان واجبا على الاعيان لزمه فعله وان كان واجبا على الكفاية اعتقد وجوبه
 عزم عليه اذ تعين او اخذ بالفضل فتعذر وان كان مستحبا اعتقد حسنه واحب فعله آه فليكن ههنا كذلك وهذا الحديث اذ حضرت الصلوة
 فاذا اذ قيتا ثم يؤكم ابرككم مع لفظه فاذا حضرت الصلوة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم ابرككم وهذا انما يكون اذ يكون قوله لا صلوة لمن لم
 يقرأ آه قبل ذلك على هذا المراد ثم اعيد ههنا ثانيا على وجه كحديث المار لا يحبس شي في ردني اسباب متعددة في بير بقاءه في فضل
 ظهور الحب في الزوائد صلا فالحكم واحد وان تعدد صدور اللفظ فان كان هذا استدلال بحال الصلوة في نفسها على حال كون خلف
 الامام كما سبق فهو اذن استدلال بحس على جنس آخر وان قلنا ان المقتدى قد يصير غير مقتدر في حال فهو اذن استدلال بحال نفسه على حال
 كونه مع الامام ويكره في نفسه على حكمه مع غيره على شاكلة من الاجتماع والافتراق الوجهي وان راعينا ان حكم قراءة الامام يشوب المقتدى
 لكون صلوة صلوة فهو اذن شاكلة العموم المطلق فاشترى واشتد واكثر الاحاديث في المسئلة بالنظر الى حال المصلي في نفسه كحديث ابي
 سميد وجابر واني ابريرة ومبني الصلوة فليكن خاتمة هذا الحديث الذي يشاركت تلك الاحاديث في الحكم وبقا بها في اللفظ ايضا
 كذا في قصور الحديث بالنظر الى حال لا تتعدا ويعر عنه من تلك الجبئية بان خلف الامام لا بان يصلي اى مباشرة وان كان مصليا انجبا
 وعجزه بالنظر الى حال في نفسه عر عنه من تلك الجبئية بان يصلي فلا يعني هذا الفرق الخصوصي في هذا السياق فانه قد رد في هذه الامرية
 ان قوله لا تفعل الامام القرآن حكم بالاباحة ولا بد والحكم بالمحكم به لا يتحقق وان قوله فانه لا صلوة آه بيان وصفت في الفاتحة وانها من
 دمجها كذا لا يتحكم به لان ههنا اذا الوصف لا يستلزم الحكم بالمحكم الا بالاباحة ثم يكون هو كما حين تحاطب به ساقا وهو اذن غير المقتدى وقد
 قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف وعوض ملاحظ النماة ثم سبق ههنا نيا على ان بيان وصفت في الفاتحة
 نجعله حكما الا ان وليس كما ينبغي فانه لو كان وصفا مجردا جاز ههنا ان يفيده وجوده فان للمصلي طلب ههنا ان يستعمل اباحة وهذا كالكاف ملما
 وفوق الكاف وهذا كالبني على الفضل ولكن الله يفعل ما يريد وهو اذن كقولنا اكرم فلانا فانه اهل لذلك والحاصل ان بيان وصفت
 واقفي في الفاتحة لا حكم بوجودها على المقتدى وهذا في الحقيقة جواب مستقل وهو ان لم يرد حكمه ههنا بل اراد بيان اباحة وبيان وصفت
 واقفي في الفاتحة وانها من هذا الجنس وانها واجبة في الجملة سواها من الحقائق الواجبة وان لم تجب على المقتدى عينا كما تقول لان يصح
 صل فانه لا دين لمن لا صلوة له ومن اشك انشراق الحكم عن الوصف او انشراق الحكم عن الحقيقة ما في الصحيح من حديث عبد الله بن عمر
 حذوا بجد وقال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك لتقوم الدهر وتقوم الليل فقلت نعم قال انك اذا فعلت ذلك سمعت له العين ففتحت
 لا النفس لا صام من صام الدهر صوم ثلاثة ايام صوم الدهر كله آه ومن الفاظه لا تفعل هم وانفردتم ثم (والباقي على الصفحة الآتية)

(ربقية من الصفحة السابقة) آه فقول لا صام من صام الدهر ومن الغاف لا صام من صام الابد لا صام من صام الابد حكم كيف ما كان وارشاد
او كبرية وقول صوم ثلاثة ايام صوم الدهر كله وصف واقعي ولو كان حكما تنبأته اول الكلام واقعه لا يستفاد منه الا ان صوم الدهر كرم رغب
في صوم ثلاثة ايام وانه صوم الدهر ومنها ما خال بعضهم ان حديث صلوة مع الامام افضل من خمس وعشرين صلوة ليلها او جزء يقتضي صحة صلواته
منفردة الاقتصار بصيغة افضل الاشتراك في اصل الشك في ذكره في الفتح وادفع منه حديث من يتجر على هذا فيقال ان وجوب الجماعة لا يبر
وكون صلوة الجماعة خمس وعشرين من صلوة الفرد وصف فلا يستدل به على عدم وجوب الجماعة وفي احوال الدين ما يوجب عليه الجماعة من
قوله وكفروا من كفر ثم بوب ان المعاصي من امر الهامة ولا يفر صاحبها بالتركيبها الا بالشرك فمن انصف بكفروا فنفى شيئا من ذلك لا يقال
ان كافر لم يرد الصبح به ولم يحكم وهو الذي اراده الدهري في مسنده من باب تاكيد الصلوة قال ابو محمد العبد اذا تركها من غير عذر وعلة
لا بد من ان يقال بكفر ولم يصف الكفر احد فقد قال لم يحذيفة كما في الفتح صلبه بل تعلم في شيئا من النفاق انه لا يريد ما يحكم به والباقي
بالشرك والتميز بين شيئا لا يحكم به ولما قال له صلى الله عليه وسلم في حلة عطار واثما ليس هذه من الاخلاق له في الاخرة ثم بعث اليه بجملة كان خاله
حكما حتى بين اصل الشر عليه وسلم وصف وان الملك قد يفرق بين الاستعانة وفي احوال الفقه ما قالت الاشعرية ان الحسن والقيس
بالامر والنبى وقال اصحابنا ان الامر والنبى الحسن والقيس ولكن ليس هناك حكم بالم برود الصبح به ومن الاوصاف التي قائم الوجوب ولم
تتفق على ترتيب علم الوجوب عليها حديث مسلم ان الشيطان يستعمل الطعام اظلم كوكب الله عليه اهر وحديث عقدة الشيطان على قافية
امر اس ثلاث عقد من نام من صلوة الليل ولوله في اذن تقي الفتح وعند سعيد بن منصور بن جبر بن ابن عمر اصبغ رجل على غير وتر الا اصبغ
على راسه جبرير قد ربيعين ذراغا انتهى وفيه في حديث ابى سعيد الذي قدمت ذكره من فوائد المخلص اصبحت العقد كلها كهيأتها
بال شيطان في اذنه اهر فبذره اوصاف قد تناسب الوجوب لكنه لم يحكم الشارع ههنا بالوجوب فليس بواجب ما لم يصدر عن الحكم
بالوجوب وعباد الكلام الى نحو اجابا حقيقة الا انك خير سورتين قرأتا قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس باقية اقرارا بها
كلها تمت وقمت باسأل سائل ولا استعاضا مستعاضا بمتلبها اهر كقولنا لا يفرق بين صان كما في الفتح صلبه فان استطعت ان لا تفوتك
قرأتها في صلوة فافعل اهر فترتيب الحكم على وصف قد يكون بان يكون فوقه واخر قد يكون بان يكون دونه وانزل ومن انتظار الحكم
ما وقع لبعض الصحابة في قوله تعالى قل فيها اثم كبير ومنافع للناس واثمها اكبر من نفعها مع تحقيق الوصف وههنا امور ينبغي ان يتبين لها
ان الشارع نصب بابين باب الصلوة في نفسها وباب الائتمار وهو لا يقلوا احاديث باب الى باب وذلك اهدا لرغوة والغبار
سابقة تحليل قاعدة هي ان المقتدى يصل ولا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن وهو وضع الفرق بين الصلوة لنفسه والصلوة لغيره
الامام وهو لا نصبه في السور وهو قال فلا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اي مضاعف لصلوة لا صلوة لمن لم
يقرأ بها مضاعف الا المقتدى فعلية الفاتحة فقط وهو واجب الاستماع مطلقا فصره في مقدار المستحب عنده وهو السورة وجعلوا
الواجب على متن المستحب وهو مستقيم عن اصل القراءة ثم اباح الفاتحة من بعد وهو لا وجعلوا الفاتحة واجبة من قبل وهو جعل فانه
لا صلوة آه من قبل فانه ساقا كان مفروقا منه ساقا ومعه قد جعله من بعد وهو سلك العموم في قوله فانه آه لكن من يصلي اي
يوصف به بدون تحليل فصره على المقتدى والحال انما يوصف به تحليل وقطع النظر عن الربط مع الامام وههنا لم يقطع النظر عن
ورود في السياق وانما قلت انهم قهره على المقتدى اذ لا يمكن لهم ادراج غيره في عموم من بعد رعاية الاقتصار على الفاتحة وانما يمكن
لهم ان يقولوا فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اي من المقتدين وهو استدلال بحال المصلي في نفسه على حاله مع الامام وهو المعروف في
الاستدلال ان يستدل بحال الشئ في نفسه على حكمه مع غيره فعملوه في الموضعين مع غيره وهو يبنى كلامه على الفرق في السياق وهو لا
الفرق وهو استدلال بحال على حال وهو لا وجعلوه عين ما قبله ومن ههنا يظهر ان الاستدلال ايضا على شرعا اجري وادرى وهو استدلال
بحال كل من يصلي فان المقتدى ايضا قد يفعل الصلوة بالمعنى الذي ذكرناه اذ لم يفتد وهو لا يقره على حال الاختد او يفتد استدلال
بحال كل صلوة صلوة وهو لا وجعلوه بحال كل شخص شخص فيها وسلم ان كان حديث لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فضاخدا مع حديث محمد
بن اسحاق حديثا واحدا في مختصره ومطولا فالامرا ذكر وان كانا حديثين صدر مرتين اخرهم اذ يد من ذلك فان الاول على هذا الابدان
بمعنى المقتدى بعموم وتلزمه الفاتحة فما فوقها ثم استشهد به ثانيا في الحديث الثاني فكان على مراده الاول اصيل عليه ولم يستقم تخصيص
المقتدى بقوله لا تفعلوا الا بام القرآن فيلجئون الى ان اللفظ وان كان واحدا لكن الغرض مختلف وهو كما ترى فانه جيبي على انه
مفهوم سابقا لذكره من الخطاب الى الفية ولم يقل ايضا فانه لا صلوة لمن خلف الامام بغيره اتم اذ جاز في موضع الاستدلال
بالسار في بعض الفاظها وبجدها في بعضها كما في كتاب القراءة مساه والكنز ص ٣٥٥ والان يقرأ احكم فاتحة الكتاب
مخدفا وكذا في حديث انس في كتاب القراءة ص ٣٥٥ وكذا المرسى المار بمخدفا بخلاف موضع الاستدلال فلم يجزى الا بالبار وهو يقرأ على
المخاضة التي ذكرناها وكذا التعبير في الاستئثار بالفعل فقال لا تفعلوا الا بام القرآن في عامة الفاظ حديث ابن اسحق الا في لفظه
في جزء القراءة من طريق احمد بن خالد الواسي وقد اخرج في كتاب القراءة من طريق احمد بعينه بلفظ بالفعل محسب وفي الاستدلال
بالقراءة فقال فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ولم يقل فانه لا صلوة لمن لم يفعل بها فاعلم هذا والله اعلم فحصل الى الآن جو اربان بل شانه
رهي ان حديثان كانا عند عبادة مستقلا جمعها تارة وفيها اخرى وقرنها غيره من الصحابة او حديث واحد في حديثان اريد احدهما
الاستدلال على الاخر وفي وجه الاستدلال ثلاثه وجهه شاكها لمخاضة وشاكها الاجتماع والافتراق وشاكها العموم والتخصيص لطلق
ورن اياته وبيان وصف كائن في الفاتحة وعلم انك اذ اردت ان تجعل استدلالا فلا تجعل لا اياته الفاتحة فانه يبقى هي غيرا على
هذا التعليق واجعله تعليلا للاقتصار عليها فيطبق حينئذ على جزئية من النفي والاثبات اي المستثنى منه والمستثنى وهو صالح لذلك فلا
تسارع فيه فانه يصير الاستدلال ايضا اقرب من الاباحة وعلى هذا فلم يذكر اصل الاباحة تعليلا (والباقي على الصفحة الآتية)

(لبيقة من الصلوة) والصلوة فانما هي من ولاية الشارع في الاحكام وانما ذكر لا تقتصر على الفاتحة وهو امر غير الالاحة ومعنى فانه لا صلوة
 آه امي لم يأت بها في القراءة ولا محتاج حينئذ الى عناية نفاذها فانما المناسب اذن وصف تعيينها وهو تسميتها بان كان اراد فانه
 لا صلوة لمن لم يقرأ بها اي عينا فهذا الوصف هو المؤثر بنا وعلى ما ذكرنا ان المراد لمن لم يأت بها في جملة القراءة لا وصف وجوبها فان
 فيها اراد ايضا وجعل التعليل للالاحة فليجعلها في الاصل من ولاية الشارع وليقرأ الكلام هكذا فلا تفعلوا الايام القرآن وانما اخترت
 الالاحة فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهو ليجعلها ياها مباحة لانكونها كذلك اصالة فانه لو كان مكان مطرد ان يكون الواجب في فعل مباحا
 لا بد في محل آخر بخلاف الاول فانه باختيار الشارع ونظيره قوله تعالى ولا تقلموا شجره عند المسجد المحرم حتى يقاتلوهكم فيه فان قاتلوهكم فاقتلوهم الى
 قوله الشجر المحرم بالشر المحرم والموت قصاص الآية على ارتبة التقاسيم في كافي التقدير الظهري فلا يلزم ان كل ما انتهكوا حرمة جاز لنا انتهاكها دسرا
 مع العلة بل في دلالة الشارع واجازته انتهى وياتي بهذا من تحقيقه في الشارح فانه بعد هذا التحقيق لم يسجد على سوا الا احد فيما سبق من
 الزمان كما لا يخفى على اولي الاذعان والايقان من ذوي هذا الشأن فالمحدث لا يثبت منه على تسليم صحة الالاحة الفاتحة خلف الامام
 وهي ايضا موحدة بدعوة لقوله اذا قرأ فانعتوا ولقد مالي انا زرع القرآن ويقولون انكم خالجهما ويقولون الا ان يكون وراء الامام وقوله
 من كان له امام فقرأ الامام قراءة له فحديث عمران يؤيدنا بعد النظر المعن لان غشا ولسن والاستكراه هو المنازعة والمنازعة والمنازعة وهو
 يتصور في السرية ايضا اذا كان يقرب الامام من يليه فان الصوت السري يسمع عند القرب والدخول فمعه عموم العلة ليعلم الحكم والالتزام
 الصلوة بالجمهورية في الحديث فلا مفهوم له عندنا بعدم قولنا بمفهوم المخالفة ولان القائلين به ايضا شرطوا فيه ان لا يكون ذلك موضع قياس
 ومفهوم موافقة اي دلالة نفس هذه المنقولة منها فاحتجنا بانها هو بقوله مالي انا زرع القرآن لا بما ورد في الحديث فانه انتهى الناس عن
 القراءة سوا اركان من قول ابن شهاب اذن من قول الى هريفة (وقد سبق فيما قيل ان من قول الى هريفة وهو الصواب) فان قيل لما ذكرنا
 لاي تصور على هذا اذا كان المقتضى ليعيد عن الامام في السرية فانه لا تنازعة هناك ظاهر الحكم عندكم سوا في القرب والبعد قلنا قد سبق
 ان السؤال من اصل القراءة والالاحة واقع عليه او قلنا ذلك يحكم طرد العلة وتوسيع الدائرة وعدم النظر في خصوص الموارد وطرد الالاحة
 كما هو شأن كل ما في عامة الاحكام الشرعية كما منعتم عن القراءة في الجهرية اذا كان بعيدا ايضا ان لا تنازعة هناك اذا كان البعد
 بعيدا بحيث لا يسمع احد بصوت الاخر اصلا ومن ههنا يستبين لك على انه لا يقول على ما يقال ان الثابت من الآية والاحاديث الصحيحة
 القراءة عن جهر الامام وجوب السكوت عند لا منعها في الصلوة السرية ولا منعها في الجهرية عند سكنت الامام وذلك لان المنع في السرية قد
 ظهر من جميع ذلك على ما قررنا والقراءة في الجهرية عند السكنت ليس ينشئ لان السكنت في نفسها غير ثابتة عندنا غير سكتة الاقتراح فضلا
 عن السكنت او السكنتين الموثقتين بحيث تسحان قراءة الفاتحة فلم يسلّم ثبوتها فانما ثبتت السكنت الخفيفة للتأمين او الاستراحة
 بالنفوس لا يتصور فيها قراءة ام القرآن كذا في صلا من التنسيق على مسند الامام وقد تقدم من فتاوى الحافظ ابن تيمية انه لا يثبت
 السكوت للامام ليقر الامام عند جهرية العلماء وقال بعد التوزيع صلا فاعلم انه بدعة اهل فسق من ههنا ما في الكلام وجز القراءة والتبليغ
 المعنى وحواشي النساء في الالبصارية من اثبات القراءة خلف الامام في سكتة وكذا سقط ما في الروضة النذية وبدو الالهة وعرف
 المجازي ودليل الطالب هدية المهدى وغيره من كتب فان قيل في جزر القراءة صلا قال شعبه فقلت لقادة كاذبة كرهه فقال لو كرهه
 لنبى عنه اهل ديني ابني داود وقال ابو الوليد في حديثه قال شعبه فقلت لقادة ليس قول سعيد النعمان قال ذاك اذا جهر به
 وقال ابن كثير في حديثه قال قلت لقادة كاذبة كرهه قال لو كرهه نبى عنه اهل فقلت قد نبى عنه كما رواه البيهقي في صلا من كتب القراءة
 من حديث محمد بن عمرو بن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابني هريفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان من صلوة يجهر
 فيها الامام بالقراءة فليس لاحد ان يقرأ معه اهل وقد تقدم البحث فيه فذكره فانه نبى في ترك القراءة واشياء الكراهية بالقراءة
 خلفه سبق الكلام في اسنادة وله شواهد من المسيل وقال في صلا من بذل المجهود مجيبا عنه بقوله وانت تعلم انه تخصيص لعموم اللفظ
 من غير تخصيص بل الحديث رواه بدل على خلافه قال صاحب عون المعبود قال انصت على قول سعيد بن المسيب يشتمل الصلوة الجهرية
 والسرية وفي حديث عمران ان الرجل قرأ في صلوة الظهر خلف النبي صلى الله عليه وسلم بسج اسم ربك الا على نفي الظاهر قول سعيد بن المسيب
 حديث عمران هذا معنى قول شعبه غلط ظاهر لان قول سعيد بن المسيب كما انه يشتمل الصلوة الجهرية والسرية كذلك حديث عمران يدل
 على كراهية القراءة خلف الامام في السرية والجهرية فلا مخالفة بينهما اصلا فليس معنى قول شعبه الا ما قلنا بان شعبه عمن سمع هذه الرواية عن
 قتادة وكانت مريحة في النهي عن القراءة في السرية والجهرية سال عنه اهل تقرأ في السرية مع ان شيخ ابن المسيب امر بالانصاف
 مطلقا سوا كانت الصلوة سرية او جهرية فكيف تخالفه فاجاب قتادة ان الامر بالانصاف من خصوص ما اذا جهر الامام واما اذا سر
 فلا يحكم بالانصاف وهكذا نقل الشيخ محمد بن يحيى عن شيخه مولانا رشيد احمد الجبوري وحاصل قول شعبه الاخران لفظ الحديث يدل على ان
 عليه وسلم كره القراءة خلفه فاجاب قتادة انه لم يكرهه لانه لو كرهه لنبى عنه اهل فقلت قد نبى عنه كما رواه البيهقي في صلا من كتب القراءة
 لم يصرح بجمع ان قول قتادة هذا مخالفة بقوله الاول فانه يدل على الكراهية عند الجهرية ثابتة عنده وهذا معنى الكراهية مطلقا فلو كان المسرد
 الاكار عن النهي والصريح فلا يلزم ان يكون صريحا وان كان المراد الاكار عن النهي والكراهية مطلقا فهو غلط لانه موجود كما فيهم شعبه
 يتنصب العلة وعلى كل حال قول قتادة في نفي الكراهية غير موجه وقد ورد النهي من قراءة خلف الامام مراعاة في حديث جليل بن ابي طارة
 كما سبق فما قبل ربنا بحديث عمران دليل على نفي القراءة خلف الامام في الجهرية جوا وقطعا وفي السرية قلنا لوقوع الاختلاف فيه و
 قول انهم قرأ خلفي بالعنف والسؤال دليل الكراهية وقد علمت ان بعضكم خالجهما ولم يكن كرهها لم يقل هكذا مع ذلك فهو مقتضى فتاوى يكون حجة
 على مجتهد آخر والقرآن يحكم بان اذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا (والسبا في على الصلوة الآتية)

(لقيقة من الصفحة السابقة) والمحدث ينطق اذا قرأنا نصود او انا نزع القرآن وان بعثكم فالحجتها دخلتم على القرآن ومن كان له
 امام فقرة الامام لقرأة وغيره من النصوص فانهم والمحدث السالغ ما رواه ابو زر في مسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه على ما في ١٥٥
 من جهر النقي قال ثنا محمد بن بشار ومحمد بن علي قال ثنا ابو احمد نايش بن ابي اسحق عن ابيه عن ابي الاحوص عن عبد الله قال كانا يقولون
 خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلفتم على القرآن احد قال العلامة ابن التركا في هذا سند حيداه وقال الشيخ النيموي في صحيح من آثار
 الحسن رواه الطحاوي والطبراني واسناده حسن اهو وهو في نسخة من شرح معاني الآثار للطحاوي كذا احداثا ابو بكره قال ثنا ابو احمد محمد
 ابن عبد الله بن النعمان قال ثنا يونس بن ابي اسحق باسنادة مثله وقال خلفتم على القرأة اهو قال النيموي في التعليق الحسن ابو الاحوص حدث
 بن مالك بن فضالة قال صاحب الشكوة في المالك سمع اياه وابنه مسعود وابا موسى روى عنه الحسن البصري وابو اسحق وعطار بن
 السائب وقال الحافظ في التقریب ثقة اهو وقال الحافظ البيهقي في صحيحه من مجمع الزوائد رواه احمد ابو يعلى واليزار ورجال احمد
 رجال الصحيح اهو وفيه فقال خلفتم على القرآن اهو ورواه الدارقطني في نسخة من مسنده وقال في التعليق المعنى اسناده حسن اهو وسند
 الدارقطني كذا احداثا ابو بكره نايش بن ابي اسحق سمع ابا يونس بن ابي اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله بن النعمان
 ولعل في سقوطه من الراوي في السند وهو عن ابي اسحق كما لا يخفى وفيه زيادة فيجوز ان يليست في رواية الطحاوي واليزار وابي يعلى واحد
 كما هو ظاهر وليس فيه خلف النبي صلى الله عليه وسلم ولا بد منه بل على قول خلفتم على القرآن كما لا يخفى وهذه الزيادة رواه البخاري في مسنده
 من جهر القرأة حدثنا محمد بن علي قال ثنا محمد بن يونس قال ثنا يونس بن ابي اسحق عن ابي الاحوص عن عبد الله قال
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لقوم كانوا يقولون القرآن فيجرون به خلفتم على القرآن وكنا نعلم في الصلوة فقبل لنا ان في الصلوة لشكلا
 اهو ولعل زيادة قوله فيجرون به من جهة الراوي بحسب فهم وهو في كتاب القرأة للبيهقي ايضا كما ذكره شيخ الحديث في مسنده من فعل
 الخطاب والتعليق على قرآن الامام وقرأة ليس بمجود وان كان لقرأة سرية همس او يفرس كيف وقد قال خلفتم على القرآن فهو
 عام شامل لكل صلوة جهرية كانت او سرية بالجهر او بالسرة قد مضى ان معنى النبي لا يتوقف على وجود لفظه النبي صراحا بل يكفي وجوده
 بطريق الاشارة على وجه المعنى والتعريض فاني في نسخة من امام الكلام نقل عن الاستاذ كارا بن عبد البر ساقط فان الاسرار
 بالقرأة قد يؤدي الى التخليط هذا علان النبي عن الجهر من يهودا بن وجوب الفاتحة خلف الامام قال شيخ الحديث داماعند الدارقطني
 نسخة من عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقوم الا بالقرآن فمجرد ان يقرأ في خلفتم على القرآن اهو ومثله في كتاب
 القرأة وظهر بها من في شيء ازيد على ان كان سبب العلم به سبب الاطلاع ولعله لم يقع السؤال عن اصل القرأة ووجودها اذ لا يتأخر
 بالجهر فقال خلفتم على القرآن وكان واقعة اخرى لم يقع السؤال فيها عن وجود القرأة ولو كانت هذه الواقعة ايضا فان الوجوب
 فيه داسين هذا الجهر ما عند ابن جرير من طريق السدي الكبير عن ابن مسعود قال كنا نقوم في الصلوة فينكلم ويسار الرجل صاحبه
 يجهر ويردون عليه اذا سلم حتى انبتت انما خلفتم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ير دعي آه كذا في نسخة الدر المنثور من
 قوله تعالى وقوموا لله خاشعين والذين هم في الجهرية آفة من آفة السوء ان الجهرية على كحديث ابي سعيد عند ابي داود ومثله قال
 اختلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح عليهم فيجرون بالقرأة فاشفت السراويل الا ان كلهم مناج ربهم فلا يؤذين بعضكم بعضا لا يرفع
 بعضكم على بعض في القرأة او قال في الصلوة اهو وقد مر من حديث البيهقي وعن ابن عمر في شرح المتن في وفيه من حديث ابي هريرة
 عند احمد واليزار ان عبد الله بن حذافة قام يصلي فمعه لصلوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسمنى واسمع ربك قال العراقي
 واسناده صحيح اهو وهو عند ابن نصر والبيهقي ايضا وابن النضر الصريح واذا قرأنا فالصواب من هذا ان هذا من حديث ابي بن كعب مع ابي
 الدرداء واني في الاستماع للتحفة والالفاظ لما عند ابن ماجه قال في الكنى ١٥٥ وهو صحيح ومعلوم ان الالفاظ باب واحد فاما
 ان لفظه عند الاكثر كذا في القرآن خلف النبي صلى الله عليه وسلم بدون ذكر الجهر وفي الكنى ١٥٥ فاستنكر القوم رفع صوته اي حين دخل اجل
 في الصف فقال الله اكبر كبير آه فلم يكونوا يقولون رفع الصوت داما في حديث عبادة وانس ورجل من الصحابة وابي هريرة قال سوال
 عن اصلها فقبل قال فيما لعلمك تجرون خلف امامكم او قال حين الارشاد لا تجروا على الامام انما ورد الا نكار فيها على المنازعة وليس
 مسا وقا للجهر ويحيى البحث في ان كره المنازعة ليعنيها كما فهم بعض الصحابة او القرأة لظنهم كما فهم بعض آخرون كما بين مسعود وغيره
 وبينها فرق لا يخفى فايد انا وابل الجهر او ما فوق الفاتحة لا اشترط في طريق حديث عبادة ولا في الاحاديث انما هو عهد ذمهم فيهم في دعوى
 الفاتحة على المقترى قبل ان يثبت لا اشترط في الخارج وانما كان الا نكار على القرأة لا على سبب الاطلاع وحينئذ لا تصرفارة التهديد
 اهو وبالجملة الجهر لا يفيد الخلف وان كان في اصل الرواية ولا يكون من الراوي تامل في كتابي وفي الباب الاحاديث المرسلة يستلحق
 النشاء والثناء في وفي الباب آثار الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وقد مضى في مسندها وسيا في البحث في طرق حديث من كان الامام
 آه في كتاب الآثار النشاء والثناء في داما الآثار فمنها ما رواه مالك في نسخة من الموطأ عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا سئل بل يقرأ
 اهو خلف الامام قال اذا صلى احدكم خلف الامام فمخبة قرأة الامام واذا صلى بعده فليقرأ قال وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف
 الامام اهو قال النيموي في صحيحه من آثار السنن رواه مالك في الموطأ واسناده صحيح اهو قلت سامة وكلمة اذا جواب ابن عمر
 كد يدل على المنع للمقتدى في كل صلوة جهرية كانت او سرية فمجد على الجهرية كما في نسخة من امام الكلام غير موجه كما لا يخفى ولم يثبت عن
 ابن عمر انه كان لا يقرأ خلف الامام في السرية داما (والباقي على الصفحة الآتية)

عه قوله على القرآن بحيث ان يكون على حرف جرد على لفظ القرآن او القرأة وهو مجزوء ويكفي ان يكون القرآن منصوبا بقوله خلفتم وقوله
 على جارد مجزوء والمجزوء المتكلم تدبر وانما طريقا من مستقلتان فانهم ولا لعل ١٢

[illegible]

(بقية من الصفحة السابقة) كما في ترجمة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه من التهذيب والاشترى من جند البهايم وفيه
 ايضا ابن عمرو بن العاص قال حدثنا محمود قال ثنا البخاري قال وقال ثنا ابن سيف ثنا اسرائيل قال ثنا حصين عن مجاهد سمعت عبد الله بن عمرو
 يقرأ خلف الامام اهدوني مستد من جزاء القراءة قال البخاري وكانت عاتكة تقول ذلك وقال علي بن عبد الله انما اجاز ادراك الركوع
 من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين لم يروا القراءة خلف الامام منهم ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وفي مست من الجزاء
 يذكر عن علي وعبد الله بن عمرو والي سعيد الخدري وعدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك انه فقيه تعريخ ان ابن عمر بن الخطاب
 من التابعين وابن عمرو بن العاص من تابعي بنين كيف يصح ان يقال ان ابن عمر بن الخطاب كان يقرأ خلف الامام في الظهر والعصر
 وفي هذا التخليط وتلبس والقرينة الاجرى من الطحاوي على ذلك انه قال بعد اخراج الاثر المذكور جميعا عنه قيل له وقد روى هذا
 عن ذكرتم وقد روى عن غيرهم بخلاف ذلك انه ثم اخرج المنع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما بثلاث طرق الاثر المذكور
 من قبل فعمل من هذا انه اطل ابن عمر بن الخطاب في البصرة ولو كان عنده من الجوزين لم يدخل في غير الجوزين ولم يقل هكذا وقد روى عن
 غيرهم بخلاف ذلك بل قال وقد روى عن ابن عمر خلافاً ذلك ايضا ولم يزد لفظه الا في غير ما لا يخفى فغده بينهما فرق فغده عن ابن
 عمر بن الخطاب الاجازة او القراءة خلف الامام الى الامام الطحاوي غلط لا رية فيه وفي ١٥٥ من الجوز النقي وهو في ١٢٢ من
 سنن البيهقي ثم ذكر البيهقي عن ابن عمر قال من صلى وراء الامام كفاه قراءة الامام ثم قال هذا هو الصحيح من قول وقد روى عنه بخلاف
 ثم ذكر بسنده انه سئل عن القراءة خلف الامام فقال اني لاسمعي من رب هذه البيعة ان اهل صلوة لا اقرأ فيها بام القرآن قلت
 المشهور عنه عدم وجوب القراءة خلف الامام وقد ذكر البيهقي بعد هذا من طريقين عن ما يدل على ذلك وروى عبد الرزق في مصنفه
 عن الثوري عن ابن ذكوان عن زيد بن ثابت وابن عمر كانا لا يقرآن خلف الامام وروى ايضا عن هشام بن حسان عن ابن سيرين
 سالت ابن عمر قال مع الامام قال انك تفهم البطن فكيفك قراءة الامام وروى ايضا نادى من ليس عن زيد بن عيسى عن زيد
 ابن اسلم ان ابن عمر كان يتهي عن القراءة خلف الامام انتهى وفي ١٥٦ من سنن البيهقي تصريح بذلك حيث قال فقال مجاهد سمعت
 عبد الله بن عمرو بن العاص يقرأ خلف الامام في صلوة الظهر من سورة مريم اهد فاعط بعد العرس وثبت ان ابن عمر التمس
 بام بن عمرو بن العاص فان ابن عمر بن الخطاب من النسخ من القراءة خلف الامام على الاطلاق فان قلت قال البيهقي منهم عبد الله
 ابن عمر بن الخطاب قد مضت رواية الى الانهر الصنعبي عن ابى العالية عن ابن عمر اهد وهو في ١٥٧ من السنن قلت في ١٥٨ من
 الجوز النقي وهو في ١٥٩ من السنن ثم ذكر البيهقي ان ابن عمر بن عمرو بن العاص خلف الامام قلت قد قدما في الباب السابق
 ان المشهور خلاف هذا اهد فهدى مخرج في ان ابن عمر قال بعدم القراءة خلف الامام في الجهرية والسرية جميعا وقد نقل احاديثا يعني
 في ١٦٠ من السنن عن عدة من معان الآثار الاثر المذكور وفيه سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص وهو ابن عمرو بن العاص رضي الله تعالى
 قلت قال البخاري في ١٦١ من الجزاء ونقله عن مؤلف بحقوق الكلام مشروفاً قال ثنا ابو نعيم حدثت الشرب ابى الحارث
 حدثنا ابو العالية سالت ابن عمر عكة اقرار في الصلوة قال اني لاسمعي من رب هذه البيعة (البيت) ان اهل صلوة لا اقرأ فيها
 بام القرآن اهد قلت اولاه في الحسن بن ابى الحارث البصري متكلم فيه قال الا اذى منك الحديث كما في صلوة من اللسان ومنه
 من التهذيب شيخ البخاري الوشم ان كان من ابن عمر الطحان الكوفي فقد قال فيه البخاري والشافعي متردك الحديث وقال يحيى
 ابن معين بالكوفة والنهي وزار بن مردك في ١٥٨ من التهذيب والبخاري روى عنه في خلق افعال العباد كما فيه ايضا
 ان كان الفصل بن وكين فمؤتفة ولو سلم ان الاسناد صحيح فليس في الاثر ما يفيد المخالف فانه ليس فيه انه سأل عن القراءة خلف الامام
 بل قال اقرار في الصلوة فقال اني لاسمعي من الله تعالى ان اهل صلوة لا اقرأ فيها شيئا من القرآن وهو عندنا ايضا معقول
 فان كل صلوة لا يقرأ فيها القرآن كانت باطلا فان القراءة فرض والظاهر ان السؤال والجواب وقع في حق المنفرد لا في المقدم والمؤخر
 كيف لا وهو يهي عن القراءة خلف الامام كما ثبت عنه باسناد صحيح وقد اقره البخاري وغيره كما عرفت والقضية عليه قوله ولو بام القرآن
 ان هذا العقل في حق المنفرد والامام فانه قال انه قراءة الامام فكيفك هي صلوة فيها قرآن كما لا يخفى ولا يجوز ان يخل فذكر على صلوة الجاهل
 التحقيق لم يعم انظر في مغزى الاثر وكذا البخاري بل سر كثر التردد والقل لا يقع البطل والقرع في قلوب الناس بكثرة الدلائل مشروفاً
 على وجوب القراءة خلف الامام لاسيما الفاتحة ودود مغايرة البخاري روى ايضا عن ابى نعيم عبد الرحمن بن ابى الكوكبي في التام
 وهو ايضا ضعيف كذاب كما في ١٦٢ من التهذيب والعجب من مؤلف التحقيق انه كيف اورد حديث عبد الرزاق في الاعتقاد و
 الاستشهاد وهو يراجل عنه فقل من كثر العمل من صلى مكنوتة او سميت فليقرأ بام القرآن وقرآن معها فان انتهى الى ام لقراء
 اجزاء ومن كان مع الامام فليقرأ قبله واذا سكت ومن صلى صلوة لم يقرأ فيها شيئا من القرآن فانما عبد الرزاق عن ابن عمر وحسن اهد
 في ١٦٣ من الفصل قال شيخ الحديث متى ماترى في الاحاديث ترى انها جعلت الصلوة عند انتفاذ القراءة خادما لا منفية وبوعديت الى
 هريرة عن مسلم وغيره وعن عائشة ابن ابى شيبه واحمد وغيرهما قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلوة لم يقرأ
 فيها بام القرآن في خداج اهد وعن عبد الله بن عمرو عن احمد وفي جزاء القراءة وكذا بهاد عند ابن ماجه (والباقي على الصفحة الآتية)

هو وهو يهي عن القراءة البيهقي كما في ١٦٤ من الفصل في الفرق بين الواو والقاف عن ابى العالية البراء ان عبد الله بن صفوان قال ما
 عريا ابا عبد الرحمن اني قد صلوة تقرأ قال اني لاسمعي من رب هذه البيعة ان اهل ركعتين لا اقرأ فيها بام الكتاب فزادوا وقال نصا
 اهد وفيه عن ابى العالية قال سالت اوسل عن ابن عمر اني كل صلوة قرأة فقال اني لاسمعي من رب هذه البيعة ان اهل صلوة لا
 اقرار فيها بفاتحة الكتاب وما يشر اهد قال شيخ الحديث فسوى بين اللقطين وبين الفاتحة والسورة اهد ١٢

(لقيقة من الصغرى السابقة) ومتى نعت الصلوة فهي بانتشار الفاتحة فافقها كما في الامايات المارة وارى ان هذا يطرد فيها على رسم الصحيح او الحسن وكفى بها من الضعاف وارى ان هذا ليس اتفاقا اوجزا قابل حكاية عن الواقع ومن الحقيقة فالصلوة بترك الفاتحة خلت وبترك الفاتحة فافقها منغية اى اذا خلت عن القرأة ومن ههنا يعلم ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا للاختلاف وراساوا الاشارات اذا سقطت على مسقط دلت على انه المقصد منازل من تهوى رويك فانزل انتهى فاحفظ فانه دقيق لطيف كل من يقف عليه اعلمه قلت في هذه من كتب العلل لابن ابي حاتم قال ابى هذا حديث منك به اده ٢ ثم قال في البهنية انظر وان هذه الرواية ظاهري ان اثر ابن عمر المذكور عام لكل صلوة اده مع ما قلت اوله ان ابن عمر بن العاص لا ابن عمر والواو مخلوق مع لفظ عمر بن ولا تعلق لها بقوله حسن وهو صفة لا فعل والاي قول وحسنه مع الضمير كما في مواضع اخرى من كنز العمال وفي صلواته بهذا اذا كنت مع الامام فاقرا: بام القرآن قبله واذا سكنت (عب عن ابن عمر) حسن اده وهو صحيح فيها قلته اذا ابن عمر بن العاص وهو يرمى القرأة خلف الامام لا ابن عمر فان كان بيني وبينها وهو في صلوة من كنز العمال من صلى مكتوبة اوسمة فليقرأ بام القرآن وقرآن معها فان انتهى الى ام القرآن اجزأت ومن كان مع الامام فليقرأ قبله واذا سكنت ومن صلى صلوة لم يقرأ فيها حتى خراج ثلاثا (عبد الرزاق عن ابن عمر) وحسن اده وهو الاول والكتاب كتب الواو مع لفظ حسن فاشبهه على الناظر قال شيخ الحديث في صلواته من الفصل وما قاله البيهقي في كتاب القرأة من ان اباسنة انتهى به بين يدي ابى بربرة فليس كذلك وكذا ما ذكره في ٥٥ وفيما ذكره من صلواته ايضا تردد بسيد السرية مع اخلاق في العبارة ولعله مما في شرح الانقيط ٢٩ عن ابى حاتم في ابى طاهر وما في كنز العمال اذ كنت مع الامام فاقرا: بام القرآن قبله واذا سكنت عب عن ابن عمر وحسن ونحوه فيه من صلواته فوكتاب: القرأة ملكه يجذف الواو من قوله اذا سكنت يريد به السرية وهو غريب عبد الله بن عمرو كما ياتي ويريد القرأة قبل الامام الفراج عن القرأة قبل قرأته فان الامام يقرأ السورة ايضا ومن هذا في استاده المشي بن العباس ضعيف وعامة المناكير في حديث عمرو بن شعيب عنه وعن ابن ابي عمير في التهنيد وادخل ابن طاهر في المنكر من حديث ابن ابي عمير في المنكر وضعفه المدركني ايضا من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عمرو بن شعيب اده فقد ثبت انه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه لاروايه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ومثل هذا الحديث لا يليق لبش ان الحديث صحيحا من يؤولف الا يستهدف والحديث في منعه من المدونة قال ابن وهب عن يحيى بن ابيوب عن المشي بن العباس عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ادى مثل حديثه الى هزيمة المذكور قبله المدرك وفي صلواته من الفصل قال شيخ الحديث داما اضطربه في الاستاذ من عبادة الى عبد الله بن عمرو بن العاص في التهنيد على خلاف ما نقله عن ابى عمر بن رشدي قواعد وغالب استنده فيه من الاستاذ كارد فيه من ذهب عبد الله بن عمرو والشرك في الجهرية كما في امام الكلام ولعل الصواب في نسخة القواعد ابو محمد يدل الى عمران بن عثمان بن حزم هو الوجوب كما في فتاوى الحافظ ابن تيمية والعدة وعلما ان ابن تيمية في فتاواه بنظير الراوى فيه وعلى اطلاقه عن احمد بن حنبل وعله الحافظ ابن رجب بحال المشط لنقل عباراته الآن وهي عندي اده وفي من الفصل وما قال اى البخاري في باب وجوب القرأة للامام والامام آه وذكر عن عبادة بن الصامت وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه وسلم صلوة الفجر فقرأ رجل خلفه فقال لا يقرأ احكم والامام يقرأ بالامام القرآن اده فذكره بصيغة التقرير وجعلها على حد سواء بخلاف البيهقي فانه لعله على حديث عبد الله بن عمرو صحيح حديث عبادة وكذا في ما في تحفة التهذيب من عمرو بن شعيب انتهى والحاصل من هذا انه ان ما رواه عبد الرزاق بن موسى عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه لاروايه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في ذلك فاعلموا ان لا يقرأون ولا يقرأون الا ليقان ولا داعي من ذلك انما كانا لا يقرأون صلوة ضعيف منكر كما عرفت وثالثا لو سلم فهو معارض لما ثبت عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الامام يقرأ بام القرآن قال البيهقي في صلواته من سنن الكهري اجزأ ابو عبد الله بخلافه ولو سلمه الى عمرو قال ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا سيد بن عامر ثنا الحسين بن جعفر عن سفيان ثنا سفيان عن القاسم بن محمد قال كان ابو عبد الله يقرأ بام القرآن في صلاة الفجر وكان رجلا يسمه فيقولون ورا الامام واخرنا ابو بكر بن ابي ابي الله بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ابن ابي جعفر بن عون ثنا سفيان بن زبير قال سالت القاسم بن محمد عن القرأة خلف الامام فقال ان قرأت فقد قرأ قوم كان فيهم اسوة والاخذ بامهم دان
تسكت فقد ترك قوم كان فيهم اسوة قال وقال ابن عمر لا يقرأ انتهى والى الذين الطريقين اشار في الجوز الفقي بان البيهقي ذكر ما عده وادبعا نوره مخالف لما ذهب اليه البخاري والبيهقي بحمله على السرية لو ثبت وخاسا ذهب عبد الله بن عمرو بن العاص ايضا ترك القرأة في الجهرية كما عرفت من امام الكلام وسادسا قدوسى الحافظ ابن تيمية في فتاواه القرأة في السكيات بما يحكي ويشي وهو امام اشار وقد علم في كل باب كما لا يخفى على اولى الالباب وسادسا لاسمنا كل هذا لا شروا حديث لايد لان على الوجوب بل ولا على الاستحباب وانما يدل على الاباحة وهو لا تغيب الله على وهو ظاهر على اولى النبي والمقصود ذاك لا هذا وقد مر في البيهقي في السنن بعد الشرح هذا المذكور وعنه في انه اراد عبد الله بن عمرو بن العاص اده فثبت ان ما فهمه الفاضل اللكنوي من ليس كما ينبغي تأمل فان قلت اخرج البيهقي من حديث الجري عن ابى اده قال سأل ابن عمر عن القرأة خلف الامام فقال انى لا تسلم من رب هذا البيت ان صلى صلوة لا اقرأ فيها بام القرآن اده قلت قال الحافظ البيهقي في صلواته من العدة هذه معارضة باطلة فان اسناد ما ذكره منقطع والصحيح عن ابن عمر عدم وجوب القرأة خلف الامام اده فان قلت قال البخاري في صلواته من الجوز وقال عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الرازى اخبرنا ابو جعفر عن يحيى بن بكار وسئل ابن عمر عن القرأة خلف الامام فقال ما كانوا يرون باسا ان يقرأ بفاتحة الكتاب في نفسه اده قلت اوله فيه ابو جعفر الرازى وان كان ثمة فهو ضئيل فيما يرمى عن غيرة ونحوه ولعل في ضعفه وهو سبب المحقق بهم كثير ليس بمحقق قال النسائي ليس بالقوى وقال ابن حبان كان يفر عن المشاهير بالمنكير لا يجنب الاحتياط به الا فيما دققت التقات وقال العملي ليس بالقوى كما في ٥٥ من التهذيب وفيه يحيى بن مسلم البكا وشككم فيه قال القصار ليس لم يكن يحيى بن سعيد يرصاه (د الباقي على الصغرى الثانية)

(بقية من الصفحة السابقة) فان هذا اللفظ في اللغة لا سمحاً حكم ما قبله على ما بعده ان وجوباً فوجوباً وان غيره فلا بد ان ينسحب الجملة المصدر
ايما كان او استخفاً باو ابحاثه وتخييراً بحسب المقام على كلا الجزئين وان كان حكم ما قبله بهذا الوجوب فلا بد ان ينسحب على ما بعده لا محالة نعم قيل
على الاقتصار على ما قبله في بعض الصلوة كالمركبة الثالثة والرابعة لعدم وجوب السجدة في بعضها لقوله لا صلوة لمن لم يقرأ بآيات القرآن فصاعداً
لا بد فيه ان يكون لما فوق الفاتحة دخل في نفي الصلوة بانتفاها وهو في الاوليين وان لم يوجد في الآخرين فاذن الفاتحة في قوله فصاعداً من باب
الائس فالأيسر في الشرب والاقرب فالأقرب في الصلوة ولعل من جاز قرون بنى آدم قرناً فترتاه مستله والادل فالاول في فصل المجزئة فلهذا
فقال بعضهم ان لجزأ الاقتصار على ما قبله والحال بعضهم ان الجمع والاكما وليس كذلك بل يأتي فيما يأتي معناه في الاقتصار في بعض الجمع وفي بعض كان
الجمع ففي حكم ما قبله في شريعت السجدة كالأوليين فواجبه كالفاتحة بحيث لم تكن قنيت وقد قام حديث التي فتاة في البيع مخصوصاً للآخرين
والواجب في السجدة ليس القدر المشترك المتحقق في عباد السور بان يكون المطلوب المأمور ويكون العينة ملغاة بل كل واجب بل لا بد
الاشبه في الواجب المجزئة بجلات قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن فانه بالنظر الى القدر لا بالنظر الى البدلية وليس معنى تقطع اليد تقطع
اليدين بل يربح دينار فقط وربع دينار وزيادة بجملة اصلاً ويقدر المجموعات بعده كما في كتاب القراءة عن ابن خزيمة صلاً وعكس الطبعي وهو اقل
بالعمية فقال اذا لم تقبل بوجوب الركعة فلا يستقيم ان نقول بوجوب الفاتحة ايضا من هذا الحديث كما في المرقاة عنه وذلك لتساوي الدلالة
ولا هذا المعنى في مادة من مواد استعماله وانما الامر فيه كما ان صيغة الجمع لا فوق الاثنين مع ان الحكم الوارد عليه انما هو على كل فرد فابعد
صاعداً محكوم عليه برأيه لا باعتبار المجموع من حيث المجموع والكل الا فرداً ولا مجموعاً وما وجد في حديث امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب
وما يسرد نحوه في سياق الاثبات وهو الفاتحة في حديث عبادة ونحوه في سياق النفي فساد ذكره قريباً وكذا وجه تخصيص الحديث بغير المتقدم
من الادلة في المسئلة حديث ابى سعيد والى هريرة وعابره وقد رت حديث مسي الصلوة من طريق رفاعه بن رافع عن ابى داود وغيره و
من الادلة التي تأتي في وجوب السجدة حديث جابر بن عبد الله في الصحيح وامره بسورتين من اوسط المفضل قال عمر ولا تحفظها احد وقال
ثم سلك في الاحاديث بعد هذا المسالك اما الامر بما هو قوله ثم اقرأ بآيات القرآن ثم اقرأ بها شئت وقد مر اما الامر بالفاتحة عيناً وترك ما
يقى على تشاكه القرآن في اللفظ وما يقوم مقامه وهو قوله امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر فهذا تعيين للفاتحة والبقية للباقي على لفظ القرآن
فما احتاج الى تعيينها باسمه عليه والابقاه حاله على اصله في القرآن وما يقوم مقامه هو قوله فما زاد وما فوق ذلك قوله فصاعداً فقوله ما تيسر
احال للباقي بعد الفاتحة على القرآن وادراج تحته وسائر الالفاظ بله في هذا الاحالة كما في الفاظ حديث المسئلة فتوحاً كما امرك الله واما الامر
لا سورة كما في قصة معاذ وامره بسورتين من اوسط المفضل بالنظر الى ان الفاتحة معلومة واما الامر بقرآن بالنظر الى من ليس عنده غير
شيء من القرآن وهو ما في حديث مسي الصلوة من طريق رفاعه فان كان مع قرآن فاقراً والا فامره بالشركه وكبره ولا وقال في المرقاة
ص ١٥ ان الاول الذي يمكن على اول الامر الذي كان بناه على المسألة والتيسير والشرع ونحوه في اعلام الموقنين وانما تبين هذا الصنيع لم
تستأمر في وجوب السجدة والاصل اذا البصر بل رمضان ولم يكن هناك في المسألة فليس هو يوم الشك وهذا كشاً في الروايات المشهورة في الواجب
المجموع في النفي والفرق اذا كانت تنتمي الى باب واحد دل على انه المورج في البين من ابوابها ووجوب السجدة قول عند المالكية و
المخالف لوقال في نظام ص ١٢ وهو قد يمتل ان يكون الفرض على من من القراءة قرأه ام القرآن وآية واكثره وهو هنا في جزم الشواش بعده
باستحياب السجدة فانه قد روي عن عبادة مرفوعاً لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وآيتين معها اه في الزوائد ص ١٨٨ وتخرج الهدية مثلاً وفيه
الحسن بن يحيى الخشني من رجال التهذيب ضعف بعض دولقه آخره اه وقاله هذا اذا درجتا من حال العلل الى حال العلل بهيئتها وان
عدنا من حال العلل بهيئتها فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها على حال العلل فلا شك ان قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها متناول لغير المتقدم
ايضا ويحيى بهيئتها لذلك وقد اقر بذلك المصنف في كتابه من حديث جابر بن عبد الله ان السجدة كانت الصلوة فعلاً وهو غير المتقدم وهو ما مر
بالفاتحة وما تيسر سوا ذلك من سائر ما ذكره وسواء كان لفظ الصحيح لا صلوة لمن لم يقرأ بآيات القرآن مع زيادة ما مر من فصاعداً مخفراً من حديث
محمد بن اسحق كما ذكره في الفتح او لم يكن فانه اشار الى الزيادة بهيئتها حيث قال فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ١٠ الملم بات هي في جلة القراءة ولم
يقال لمن لم يقرأ بالون في الصلوة ممن لم يقرأ بها اي فصاعداً حين كانت الصلوة فعلاً لا يستلزم ان يجب عليه خلف الامام الا وقال و
قد مر سابقاً على ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بآيات القرآن فصاعداً ادل على وجوب الفاتحة عينا في بعض الصلوة وعلى وجوب السجدة ايضا
في بعضها وان هذا انما يتصور على بعض الصلوة من الاوليين وغيرهما على الاشخاص من المتقدم وغيره اذ لا دليل عليه وان ليس معنى
تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً انها تقطع في ربع فقط وفيه مع شئ يجعل الربع هو الاصل والمدار على معناه تقطع في هذا وفي هذا وقد
شارع في كلام النجاة نحو قولهم تحذف عند النسبة الف التانيث المقصورة خاصة فصاعداً ونحو قولهم اذا وقعت الواو طرفاً رابعاً فصاعداً
بعد فتح قلبت يا وكاعطيت وعند المحامدي في القراءة في الظهر والعصر والمبقي في كتاب القراءة عن يزيد الفقيه عن جابر بن عبد الله سمعت يقول
يقراً في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب فما فوق ذلك او فما اكثر من ذلك اه وهو كما نصرت في ان للتوزيع على الركعات وقد ذكر في النسخ
عن بعض البغداديين وكذا عن الفراء في روح المعاني كون الفاتحة مضمناً معني الى في قوله تعالى مثلاً ما بعوضه فما فوقها وهو تحزج فيه لغيره
ذكره في الكشاف من تقرير فكيف بما فوقه رعاية لا اولوية الحكم فيه وكذا ذكره الرضوي عن الزجاجي في تجويد الاماكن بل في شرح القاموس عن
السبيل ان الفاء اشد في الاتصال من الواو في نحو قولهم طربا بين مكة فامدنية ولو قال بالواو لفات الدلالة على الاتصال المطر من ههنا
الى هناك واذن لا يختلف في حديث جابر وكذا يتحدث ان لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك او فما اكثر من ذلك اه وفي حديث
هريرة امره ان يخرج فينادي ان لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد اه الى اعتبار التوزيع والتدرج في الازدياد بل كقول الحكم
خربة اه فالماصل ان حديث جابر مضطرب المتن كما في الجوزي النسخ وقوله خلف الامام مدرج فيه من انتقتهين والحديث في الاصل در وفي
قراءة الظهر والعصر في وجوب الفاتحة والسجدة وليس له تعلق بالاشخاص من المتقدمين (والباقي على الصفحة التالية)

(بقية من الصفحة السابقة) ودين عدم صحة الاثر من قال به فتكلم بما لا يعصبه من هذا ولا تختلف الى ما احاب عن اعتراض الانقطاع الغاضل بالسكوني
 في صفة من امام الكلام بقوله اقول بطلان هذا الاثر بخصوص لا يستلزم بطلان المدعى انه فان الاثر صحيح متصل الاستناد لانقطاع في كنهه
 ومن هنا سقط ما في صفة من امام الكلام من ان كثير من تلك الآثار مما لا يتجسده كاشرين ثابت من قرأ خلف الامام فلا ملحة له فقد قال
 البخاري في رسالته القراءة في حق سنده ولا يعرف لهذا الاستناد سماع بعضهم من بعض ولا يتجسده مثله وهو السقوط ظاهر ما دونه وقدر
 البخاري كما في التهذيب بان موسى بن سعد يروي عن زيد بن ثابت وعمر بن محمد حدث داود بن قيس بفتح راء التحدث ودين لم يورد عن موسى
 وهو معاصره ولفظه وحديثه كما سبق فكيف يتكرار اتصال فقد روى داود بن قيس تحديدا عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن جده زيد بن ثابت
 فهو ظاهر الاتصال لا كلام في صحة الاتصال الا لكونه مخالفا لما ذهب اليه البخاري وزيد بن ثابت عند البخاري عدم القراءة خلف الامام كما صرح به
 في مواضع من جزء القراءة ولا تظن ان اعتراض البخاري قوي بسكوت الغاضل للسكوني عن الجواب عنه في صفة من التخليق الحمد فان السكوني
 مهني على عدم التقيد والتدقيق والمحل على القراءة الخلة بالاستماع كما في التعليق ايضا حل الكلام على ما يرضى به قائم كيف والقراءة خلف
 الامام مطلقا لا يجوز عند زيد بن ثابت فكيف يصح هذا المحل قال في صفة من الجوهر النقي وقال صاحب التمهيد ثبت عن علي وسعد وزيد بن ثابت
 انه لا قراءة مع الامام لانها اسروا فيها جهره وقال البخاري في صفة من الجوهر النقي لانهما اجاز زيد بن ثابت وابن عمر الذين لم يروا القراءة خلف
 الامام وهو قال في صفة من وقال علي بن عبد الله انما اجاز ادراك الركوع من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين لم يروا القراءة خلف
 الامام منهم ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وروى الطحاوي باسناد صحيح عن عبد الله بن مقسم انه سأل عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت
 وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقرؤا خلف الامام في سكتي من الصلوات وهو في صفة من السنن الكبرى قال البيهقي وروينا عن ابني المدراء
 انه كان يري القراءة خلف الامام وزيد بن ثابت كان لا يراهما مع الامام وهو في صفة من السنن الكبرى قال البيهقي وروينا عن ابني المدراء
 عند زيد بن ثابت وفي هذا الاثر لقراءة مطلقة واقعة تحت النفي ثمرة تغيد العموم وتضمن الفاتحة وغيرها وان قد يري عنها كما عند الطحاوي قال محل على
 قراءة السورة التي بعد الفاتحة في الصلوة الجهرية كما صدر عن النووي في صفة من شرح مسلم حل على خلاف مذهب زيد بن ثابت كما يظهر
 من التمهيد والطحاوي وجزء القراءة وغيره من الكتب وقال عن الاجابة المفيدة ومبني على الحكم الشديد والمزيد والنودي تابع في ذلك البيهقي في
 السنن الكبرى وقد اجمع ما قدمنا ان قول زيد بن ثابت هذا موافق للقراءة والاحاديث الصحيحة النامة على نفي القراءة خلف الامام فكيف يصح ان
 يقال ان قوله مخالف لها كما قاله النووي وجا في الحديث واذ قرأوا فاستمعوا وادار فيه من كان له امام فقرأ الامام له قراءة وجا في الحديث
 فاستمعوا الناس من القراءة خلف الامام وجا فيه ما في انازع القرآن وجا فيه ان يستعمل ما يحسنها وغيره من الاحاديث قال المحافظ بن تيمية في صفة من
 من الفتاوى المقصود بالجهر استماع المأذنين ولهذا يؤمنون على قراءة الامام في الجهر دون السراة اذ كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد امر
 ان يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءة وهو بمنزلة من يحدث من لا يستمع بحديثه ويطلب من لا يستمع بخطبة وهذا سفسه فتزعم عنه الشريعة ولهذا روى
 في الحديث مثل الذي يتكلم والامام يخطب مثل المحاضر مثل اسفار فيكون اذا كان يقرأ والامام يقرأ عليه بعد قد سبقته هذه الآثار في تقرير
 من فتاواه قد ذكرها دعوى تعيين هذا التناوب للمحل دعوى لا دليل والقراءة في سكتات الامام ايضا لم تثبت كما سبق مفصلا ذكرها ايضا لا
 يجدي لغنا في ميدان التحقيق وكون سكوت الامام لا سلم مستحبا لا يكون حجة على من لا يري القراءة خلف الامام فالتأييد مع كون مختلفا بين
 الأثر ليس في محله كفضل المحافظ بن تيمية في فتاواه وادلكم في حديث لاصولة لمن لم يقرأ بام القرآن وحديث فلا تقرؤا بام القرآن
 سند او متنا ومبني ومعنى وجوبه باجابه باق بعد وقد قال سفيان واحمد بن حنبل وعنه كما عند الترمذي والبيهقي وادرك في حديثه
 لا يدل الا على الاجابة المرجعة كما فصله شيخ الحديث في نزول الرفاق في بحث سياق حديث محمد بن يحيى في الحديث والفاق فالما حل ان
 قتاله النووي ذيل هذا الاثر كما مبني على اعتقاده وزعمه وجوب الفاتحة خلف الامام الذي لا يسلم المتألف ومع هذا لم يثبت هو بعد الدلائل
 التي لا يكون للكلام الصحيح فيها مجال وانت تعلم ان النفي والنفي في قول زيد بن ثابت مقيد بوصف الامامة حيث قال مع الامام او قال لا تقرؤا
 خلف الامام لا يكون في الصلوة الجهرية هو السرية فثبت تحقق الامام سواء كان في الجهرية او السرية تحقق منع القراءة وعدمها خلفه لا يفتي على ذلك
 النفي قاله شارح الكتب الصلوات الجهرية والسرية فخصه باحداهما من غير دليل وخصص فلا يقبل وهذا سقط ما قاله البيهقي في صفة من السنن
 وهو محمول على الجهر بالقراءة مع الامام وهو قال في هذا الاثر بهذا اللفظ وفيه نظر فحول على الجهر بالقراءة والله تعالى اعلم انه فان هذا المحل مما
 لمذهب زيد بن ثابت وقول البيهقي نفسه انه كان لا يراهما مع الامام كما مر نقله واقا ويلهم هذه كلها مبني على ما تركب في اذهانهم من ثبوت القراءة
 خلف الامام وجوبها على المحدث وهو امر محمول في مذهبهم لاني ميدان التحقيق واعلم انه وقع في كتاب الجهر كذا عند شاعرين محمد بن زيد بن
 موسى بن سعد لم يوردوه صحيح عن الشافعي فصحوا كلمة من وجعلوا ابن الصواب عند شاعرين محمد بن زيد بن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت
 والسنن الكبرى ووقع التصحيح في جزء القراءة ايضا فصح من صفة من موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ خلف الامام
 فلا ملحة له ولا يعرف لهذا الاستناد سماع بعضهم من بعض ولا يبيع مثله والصواب وروى عمر بن محمد بن داود عن موسى بن سعد بكلمة
 عن عمر بن محمد بن زيد بن ثابت قال في جواب قول البخاري قد عرفت ورواه البيهقي في صفة من السنن الكبرى اخبرنا محمد بن عبد الله المحافظ محمد
 ابن موسى بن الفضل قالنا ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا اسيد بن عاصم ثنا الحسين بن حفص عن سفيان عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن
 ابن زيد بن ثابت عن ابيه زيد بن ثابت قال من قرأ وراء الامام فلا ملحة وقد خالفه عبد الله بن الوليد العدني فخره واه من سفيان عن عمر
 بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت انه في اسناده انه لم يذكر ما قال البخاري في جزئي في حق اسناده وفي نسخة المدراعية للسنن كما في
 الحاشية ورواه داود بن قيس وعبد الله بن داود عن عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت اخبرنا محمد بن عبد الله بن سليمان ابن ابي زيد
 ابن ثابت روى عن ابيه زيد بن ثابت وسليمان ذكره ابن حبان في الثقات كما في صفة من التهذيب واه آخر سعد بن زيد بن ثابت البخاري
 يمكن ان يكون رواه موسى بن سعد عن كليم عن ابيه وعن جده زيد بن ثابت ايضا (والباقي على الصفحة اللاحقة)

(في نسخة من الصفة السابقة) وفي نسخة التصريح بالحد والاصل ان العجم مارودة عبد الله بن الوليد بن سفيان وثابت بن داود بن قيس بن عبد الله
 ابن داود بن محمد بن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت رضي الله عنه والتقدم في مثل هذا جاز فافهم منها ما اخرج المحامدي بن عباس
 في نسخة من شرح معاني الآثار قال حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا ابو صالح المحمدي قال حدثنا ابن اسلمة قال قلت لابي عباس
 اقرأ الامام بين يدي فقال لا اقرأ العلامة البهري في نسخة من آثار الحسن اسناده حسن اقرأ اخرجه المحامدي في احكام القرآن
 ايضا كما في نسخة من الجوهري النقي ثنا ابراهيم بن ابي داود ثنا ابو صالح عبد الغفار بن داود المحمدي ثنا حماد بن سلمة عني الي حجة قلت
 لابي عباس اقرأ الامام بين يدي قال لا اقرأ وهو عام في الجهرية والسرية يدل عليه سابقه فان الامام بين يدي المقدي يكون في كليهما
 فاجاب ابن عباس بقوله لا اقرأ والامام بين يدي يعني في سبيل من الصلوة وما روى عنه خلاف هذا لا يخلو من الكلام في اسناده فلا يعبأ
 فانه قلت في اسناده الاثر المذكور حماد بن سلمة وقد نقل مؤلف التحقيق في نسخة من التقريب لابن جرير حفظه باخرة اقرأ هذا الصالح العارضة
 بما خالفه من قوله الاخر قلت في نسخة من التهذيب وقال ابن صان كان من العباد المهاجرين المدعوة في الاوقات ولم يصف من جانب
 حديثه ولا في كتابه في بابي بركن عياش فان كان نكر اياه لما كان تخفي في غيره من اقرأه مثل الثوري وشعبة كانوا يخطون فان زعم ان خلافه
 قد كثر حتى تميز فقد كان ذلك في بابي بركن عياش موجودا ولم يكن من اقرأه حماد بن سلمة بالهجرة مثله في الفضل والدين والنسك والعلم
 والكتب والجمع والصلوة في السنة والفتح لابل الهدى اقرأه وهو من رجال سلم والاربعة والتاريخ البخاري وفي نسخة من قال ابن الديلمي
 من تكلم في حماد بن سلمة فاتهوه في الذين اقرأه والقاعدة ان من تميز حفظه وساء اذ روى عنه اصحاب الثقات يعتبر برؤيتهم ويحجج بها
 وعبد الغفار بن داود المحمدي من القضاة وهو من رجال البخاري وشعبة والاربعة الا الترمذي فلا مزية في صحة وحسنه والعارضة
 صحيحة اذا صح ما خالفه ولم يصح دراج ترجمه عبد الغفار عني من التهذيب وذكر المحامدي في نسخة من الدلائل ابن عباس في المادتين عن
 القراءة خلف كما نقله القاضى الكنتوي في التعليق ولم يذكره البخاري في جزر القراءة في الشبهتين لها ولم يذكره عن ذلك وعندي ان
 الرواية عنه مختلفة قال البيهقي في السنن ١٧٩ اخبرنا ابو سعيد يحيى بن محمد بن يحيى ابنا ابو الجراح البهري ثنا بشر بن موسى ثنا الحميد بن
 دكيع ثنا سميل بن ابي خالد عن العيزار بن حريث عن ابن عباس قال اقرأ خلف الامام بقائمة الكتاب واخبرنا ابو بكر بن الحارث
 البقعي روى ابو محمد بن حبان الباقية ثنا محمد بن العباس ثنا ابن عرفة ثنا ابن عيسى عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال لا تدع ان
 تقرأ بقائمة الكتاب في كل ركعة خلف الامام جهر او لم يجهر اقرأه وقال في الجهر النقي ١٥٥ وهو في نسخة من اسناده حسن قلت روى عنه خلافه
 قال المحامدي في احكام القرآن الى آخر ما نقلت اوله في السند الاول ابو الجراح البهري ان كان محمد بن الحسن بن كوشق قد رواه قال
 البرقي ان كان كذا با وقال ابو سعيد كان الدارقطني يقول لنا اقتصدوا من حديث ابي جعفر على ما تقتضيه بحسب وقال ابن عباس في
 نظره وقال البرقي لا يساوي شيئا وقال ابن السخري ان الشيخ كذاب وقال ابو الحسن بن الفرات كان مخطئا وله من في آخر عمره اشياء
 منكورة كذا في نسخة من اللسان وشيخه بشر بن موسى له ذكر في ترجمة الحميدي من التهذيب وفي السند الثاني محمد بن عباس هو الاصمعي
 قال ابو سعيد كما في نسخة من اللسان اختلط قبل موته بسنة اقرأه وفيه ليث معروف حاله وقد قال مؤلف التحقيق اسناده ضعيف وما في
 نسخة من كنز العمال عن ابن عباس قال لا بد ان يقرأ بقائمة الكتاب خلف الامام جهر او لم يجهر (عب) فاسناده ضعيف قال المحامدي
 ابن عبد البر عبد الرزاق عن ابن المشي عن عطاء بن رباح عن ابن عباس قال لا بد ان يقرأ بقائمة الكتاب فيما يجهر فيه الامام وفيه لا
 يجهر اقرأه وفي نسخة من كنز العمال عن العيزار بن حريث قال سمعت ابن عباس يقول اقرأ خلف الامام بقائمة الكتاب (ق في كتاب القراءة) و
 صححه اقرأه واخرجه المحامدي وفيه اقرأ بقائمة الكتاب خلف الامام في الظهر والعصر اقرأه فاهم روايات عنه مختلفة والظاهر الاظهر ان لا يقول
 بها في الجهرية وفي نسخة من الفضل وفي شرح الكنتوي في الحديث الزيلعي والبنية قال احمد ما سمعت احدا من اهل الاسلام يقول ان
 الامام اذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلوة من لم يقرأ اقرأه وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية بخلافه وجها في حال الجهر فاذ شاذ حتى نقل احمد
 الاجابة على خلافه اقرأه وفي السرية ايضا لا يقول بالاستحباب فضلا عن الوجوب بل لعنه من الذين كانوا يقولون في السرية عينا ذكره
 سينا يدل عليه سوال ابني حجة عنه وشرعنا عنه على ما رواه المحامدي لوسلم محبة ويدل عليه ما في نسخة من كنز العمال عن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل صلوة لا يقرأ فيها فلا صلوة الا ورا الامام (ق في كتاب القراءة) اقرأه هذا ابن عباس
 يروى عنه صلى الله عليه وسلم ان الرجل اذا كان وراء الامام ولم يقرأ فصلا تامة لا نقصان فيها فكيف يقول بخلافه جهر او لم يجهر اقرأه
 خلفه فزيادة جهر من النفس الذين يختارون القراءة خلف الامام مع كون اسناده ضعيفا ويقترب الى الصحة ما رواه المحامدي في الظهور
 لعدم هذه وكذا كلمة لا بد من زيادتهم (واما في نسخة من كنز العمال عن ابن عباس قال لا تصل صلوة الا قرأت فيها من القرآن فان لم
 تقرأ ففاتها الكتاب (ق في كتاب القراءة) اقرأه وما عن ابن عباس قال لا تصل صلوة حتى تقرأ بقائمة الكتاب وسورة ولا تدع ان تقول
 بقائمة الكتاب في كل ركعة (عب) اقرأه في نسخة من الامام والنفس لا يقتضي دوى مسئلة وجوب السورة والفاتحة للمنفرد والامام دوى مسئلة
 تعيين القراءة في الصلوة وتعيين الفاتحة في كل ركعة ولا يقتضي له بالقراءة خلف الامام ومن قال ذلك فقد اخطأ في موضعين الفصل ولم
 ارهم في نفي وجوب السورة .. الفتح لابن خزيمة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيها الا بقائمة
 الكتاب اقرأه وسكت عليه وفيه من نسخة السدوسي قال هو في التقريب ضعيف من السابقة وفي التاريخ الضيق قال يحيى القطان ان رواية ذكره
 هذا وكان اختلاطه في الميزان عبد الملك بن خطاب بن عبيد الله بن ابي بكره الشقي مقل جدا تفرد عن من نسخة السدوسي بهذا عن عكرمة
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة لم يقرأ فيها الا بالفاتحة فخره القطان بهذا الخبر ومنظله بين اقرأه والحديث في السند
 صحيح ليس فيه عبد الملك وهو من رجال التهذيب ونظف قال عني من نسخة قلت لعكرمة اني اقرأ في صلوة المغرب فقل اعوذ برب العلق
 وقل اعوذ برب الناس وان ناسا يعيرونك ذلك على فقال ما باس بملك اقرأها فانها من القرآن (وابا في على الصفة السابقة)

(لقد من صفة السابعة) ثم قال حدثني بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فلي ركعتين لم يقرأ فيها الا ما كان عليه من الكتاب اهو واخرجه في المسند ايضا
عن خطبة السدوسي عن شهر بن حوشب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العبد ركعتين لا يقرأ فيها الا ما كان عليه من الكتاب لم يزد عليها شيئا
اه فاضطرب استأذنا ونقل في الزوائد عن المسند بلفظ لا يقرأ فيها الا ما كان عليه من الكتاب لم يزد عليها شيئا غير الثانية راجعا الى الركعتين وتكلم عليه في
البحر في باب الاقتصاد على الفاتحة وشمل به ايروي وطوي وعن ابن عباس نفسه في اكثر من موضع قال لا تحلين صلوة حتى تقرأ الفاتحة الكتاب و
سورة ولا يبرح ان تقرأ الفاتحة الكتاب في كل ركعة وفي الصحيح من باب الخطبة بعد العيد عن ابن عباس رضي الله عنهما وسلم على يوم الفطر ركعتين
لم يعمل قبلها ولا بعد ما الحديث فروي عنه خطبة شاذة بالمره وكذا يعتنون بالقرأة في العيد حتى سأل عمر ابا عبد الله في كماله عند مسلم عنها هذا العمل
على بعد ان يريد يقول لم يزد عليها شيئا اي سورة كاملة بل بعضها ولعل عليه ما عني في كتاب القرأة ص ١٢٠ وفي ص ١٢١ من الفصل وما من حديث
ابن عباس عند ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيها الا الفاتحة الكتاب اهو في الفتح من نقل في غير المسند
و اما هو اختصار ما في المواهب من ذكر سياق صلوة النبي صلى الله عليه وسلم بائيل من حديث ابن عباس في مبيته عند خالته قال وفي رواية فلي
ركعتين خفيفتين ثم قرأ في يوم الكتاب في كل ركعة ثم سلم ثم صلى احدى عشرة ركعة بالوتر اهو وبوعنه الى داود بلفظ فلي ركعتين خفيفتين قلت
قرأ فيها ما بالقرآن في كل ركعة ثم سلم اهو حديث ابن عباس من طريق عبد الوارث وعبد الملك عن خطبة عن عكرمة عن عبد الله بن مسعود في صلوة
من السنن ومن طريق ابى بكر اوى عن خطبة عن شهر بن حوشب في صلوة من السنن في طريق عبد الوارث صلى ركعتين لم يقرأ فيها الا الفاتحة الكتاب
وفي طريق عبد الملك صلى صلوة لم يقرأ فيها الا الفاتحة الكتاب وفي طريق شهر بن حوشب لم يزد فيها على فاتحة الكتاب اهو وكذا لا تعلق بالقرأة
خلف الامام لما في مسنده من كثر العمل عن ابى العالية قال سالت ابن عباس قال كل صلوة قرأة فيها ما كان فاقرا منه ما قل او كثر
وليس كتاب الله قليل (وق فيه) اهو اي البيهقي في كتاب القرأة وقد ذكره محمد بن عافيه في اول باب كتاب الآثار بعد حديث ابى سعيد الخدري
فذكره قال السوالي عن مقدار القرأة في صلوة الظهر والعصر يدل عليه جواب ابن عباس رضي الله عنهما اقرأ منه ما قل او كثر قال الحافظ في ص ١٢٢
مع باب الجهر بقرأة صلوة الصبح من فتح الباري وقال الاسماعيلي ايراد حديث ابن عباس هنا يغاير ما تقدم من اثبات القرأة في الصلوات
لان حبيب ابن عباس كان ترك القرأة في السرية واجيب بان الحديث الذي اوردته البخاري ليس فيه دلالة على الترك واما ابن عباس
فكان يشك في ذلك تارة بمعنى القرأة اخرى وربما اثبتها امانية فراه ابو داود وغيره من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن عباس عن شهر بن حوشب
وعنه عليه فقال لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر قال لا تقل لعل كان يقرأ في نفسه قال هذه شئ من الاول كان عبد الله
يلف ما امر به واما شذوذ فراه ابو داود ايضا والطبري من رواية حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال ما ادرى اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر لا انتهى وقد اثبت قرأته فيها خباب واليوثناذة وغيرهما كما تقدم فروايتهم مقدمة على من نفى فضلا
على من شك وعل البخاري ايراد ما يراه في اقامة الحج عليه لانه لا يخفى بقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فيقال قد
ثبت انه قرأ فيلزم ان تقرأ والله اعلم وقد جاء عن ابن عباس اثبات ذلك ايضا رواه ابوب عن ابى العالية البراء قال سالت
ابن عباس اقرأ في الظهر والعصر قال هو ما كان فاقرا منه ما قل او كثر اخرجه ابن المنذر والطحاوي وغيرهما اهو وقول الحافظ في الحديث
الاول عن عمر غلط من الكتاب والصواب عن ابن عباس كما في سنن ابى داود وثبت من هذا ان الاثر المذكور لا تعلق له بالقرأة خلف
الامام بل هو في اثبات القرأة المطلقة في الظهر والعصر وارجع الى المقام من مسنده من عدة القاري قال شيخ الحديث في ص ١٢٣ من
الفصل واما وجه اعتبار الترك من غير تحريم فليس هو من جهة ان الصمت عبادة فانه ليس عبادة في شريطة من جهة ان القرآن
العزيم امام ومن قبله كتاب موسى اما ما درجته وهذا كتاب فلا يكون مأمونا وهو نظير ما ذكره الشيخ الاكبر في الفتوحات من النبي ع في
الركوع والسجود ان القرآن صفة الله تعالى ومن اوصافه القوام فاد القيد والقيام والقائم بالقسط فناسبت الصفة المفعلة
حل القرآن في القيام بحال الركوع والسجود فليسا من صفات الله تعالى فلا يخل فيها ما هو صفة وعند ابن ابي شيبة عن مجاهد قال لا قرأة
في الركوع ولا في السجود انا جعلنا لذكر الله تعالى اهو في كتابي المحفوظ ابي تيمية ص ١٢٤ واما كلامه فله حرمه عليه ولهذا ينبغي ان يقرأ القرآن في
حال الركوع والسجود اهو وقد تجلجل ان في القيام نظرا في رواه الكوفي وعلى وجهه في الركوع الى انه ارسله وفي السجود الى قدميه وهو
ما في اكثر من موضع والساجد يسجد على قدمي الله فليسا له ويرغب اهو وقد تقدمت الاشارة اليه فالنحاجة انما تليق بحالة المواجبة
وهي في القيام وشرع يا كغيره انهم متى انتقل من القيام اعاده فذلك متى انتقل اليه فاستبينا فاد وضع الراس على القدمين
استعفا واسترخا فليبق للدعاء وهو حديث مسلم فاما الركوع فعظوا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فمن ان يستجاب
لكم اهو فسمان ربي العظيم وسمان ربي الاعلى وهو ما عند الطحاوي وابن المنذر كما في الفتح ص ١٢٤ عن ابى العالية البراء قال سالت
ابن عباس او سئل عن القرأة في الظهر والعصر فقال هو ما كان فاقرا منه ما قل او كثر وليس من القرآن شيئا قبل اهو ومن قوله صلى الله
عليه وسلم يوم القوم اقرأهم كتاب الله ومنه تقديم الاثر في الحديث اهو وقد اورد الشيخ في هذا الفصل انظارا للحديث في كون القرآن
اما ما متبعا فارجو وقد نقلت قدرا منه لان الحديث ذو فنون فاحاصل ان هذا الاثر لا تعلق له بالقرأة خلف الامام خلاصة المقام
ان ابن عباس روى عنه آثار مختلفة في القرأة خلف الامام اما القرأة في الجهر والسر والقرأة في السر والترك في الجهر والقرأة في
السر والترك في الجهر والترك مطلقا في الجهر في القرأة رأسا لا ما والمقتدى والمنفرد في السر والترك في الجهر والترك في الجهر
ذلك القرأة رأسا في السر كما عرفت من التسميع في الفتح فلا يستلزم بالانه الذي فيه ذكر القرأة لا يفيد لمن يجتاز القرأة
خلف الامام ولو جها على مقتضى نعم يفيد ادنى اعادة لمن يختار ترك القرأة خلف الامام وينبغيها (والها في على الصفة الثانية)

عه كذا وقع في الفتح الباري وهو غلط من النسخ والصحيح عن ابن عباس فانه في ابى داود قال دخلت على ابن عباس في شهر من شهرها

(بقية الصفوة السابقة) عن القندي كما لا يخفى على الفهيم المذكور والليبيب الملقب ولذا ذكرته في هذا المقام من ومن ههنا ظهر لي ان ما ذكره هو كلف التحقيق من اشره في مسئلة من الى مسئلة اجاب عما يدعي عليه لا يفيده ولا يرفع ما يدعي عليه والاستدلال به في محل الاصل مع الاحتمال و هو ظاهر على القول من الرجال هذا

وقتها ما في نسخة من نسخة العمال عن سعد بن ابي وقاص قال ودوت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حجر عريض وقال انما حفظ العيني في نسخة من نسخة ذكر الشيخ الامام عبد الله بن يعقوب البخاري في السند مولى في كتابه كشف الاسرار عن عبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيه قال كان عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يهتدون عن القراءة خلف الامام اشد البني ابو بكر الصديق وعمر الفاروق و عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم قلت روى عبد الرزاق في مصنفه اخبرني موسى بن عقبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دايا بكر وعمر وعثمان كانوا يهتدون عن القراءة خلف الامام واخرجه عن داود بن قيس عن محمد بن جناد بكسر الباء الموحدة وتخفيف الجيم عن موسى بن سعد بن ابي وقاص قال ذكر لي ان سعد بن ابي وقاص قال ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حجر عريض ولم اجد محمد بن جناد ولا موسى بن سعد بن ابي وقاص في الميزان ولا في اللسان ولا في التهذيب ولا في التبجيل فلا أدري من هما ولم يبينها الحافظ العيني حتى يتفحصا ويعرفا ونقله المحقق في نسخة من نسخة القدير ولم يحقق السند وعندي انه غلط من الجانب والصحيح عن داود بن قيس عن محمد بن جناد بن موسى عن ابن سعد بن ابي وقاص الخ شيخ داود وهو جناد بن موسى لاهج وموسى ابو جناد لا ابن سعد وصحيف الكاتب كلمة ابن بكته عن البخاري وكلمة عن بكته بن السبيعي القريني على قلت ما في ترجمة عامر بن سعد بن ابي وقاص صحاح من التهذيب روى عنه ابنه داود واتباعه اخوة السبيل بن محمد واشعث بن اسحاق وجماد بن موسى وابن اخيه سعد بن ابراهيم اه فجاد بن موسى من الرواية عن عامر بن سعد بن ابي وقاص ثم رأت في كتاب معرفة الصحابة من المستدرک في ذكرنا قب سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه عن فني حديثه محمد بن محمد بن جناد عن عائشة بنت سعد عن ابيها سعد بن ابي وقاص انه قال الحديث وهو بالنون بعد ما الجيم وهو صحيح ان لا يخطئ جناد روى عن والده سعد وهو ههنا عائشة فجاد بن موسى بالياء لهما الجيم ومحمد بن جناد بالنون والجيم كلاهما رويان عن والده سعد وهو عامر وعائشة وهذا يبرهن ان في عدة القاري كذا عن داود بن قيس عن محمد بن جناد بالنون والجيم عن بعض روى عنه ابن ابي وقاص وموسى بن سعد مصنف وقال البخاري في نسخة من نسخة جزء القراءة وروى داود بن قيس عن ابن جناد روى عن والده سعد عن سعد ودوت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حبرة وهذا مرسل وابن جناد لم يعرف ولا سمى ولا يجوز لاحد ان يقول في القاري خلف الامام حبرة لان الحبرة من عذاب الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تذهبوا بعذاب الله ولا تلبثوا لاحد ان يتوهم ذلك على سعد بن اسلم وهو ضعيف اه وهذا خلاف ما قاله العيني عن عبد الرزاق فقيه واسطه بن داود بن ابي سعد ولا واسطه بينهما في جزء البخاري وهو ابن جناد بالنون ويؤيده ما في المستدرک وهو محمد بن جناد بالياء ولعل موسى بن جناد بن سعد بن زيد بن ثابت الانصاري وموسى بن سعد مولى ابي بكر كما في الميزان والتهذيب وفي طبقات من موسى عن محمد بن سعد بن ابي وقاص من رجال النسي انما رقم عليه علامة النسي وذكر رواية له والاشترجه الامام محمد بن مسلمة من الموطأ في نسخة من كتاب الخ قال اخبرنا داود بن قيس الفراء المديني اخبرني بعض روى عنه سعد بن ابي وقاص انه ذكر له ان سعدا قال ودوت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حبرة اه ودوت في الخ بعض رواية سعد بن ابي وقاص مكان بعض روى عنه سعد بن ابي وقاص والظاهر لا يخفى في الموطأ ان في نسخة من نسخة الفراء المديني اخبرني في ترجمة ولا تفتخر بما في التعليق المجلد على منية المصلي وغيره فانه ينقل من الكتاب من غير تنقيح كما هو مكتوب فانه له واولاد سعد ابن ابي وقاص ابراهيم وعامر وعمر ومحمد ومصعب وعائشة كلهم روى عن ابيهم سعد اما ابراهيم فهو من رجال الصبيحيين والنسي وابن جناد مديني تابعي ثقة كثير الحديث من فقهاء اهل المدينة لجد الصحابة كما في نسخة من التهذيب روى عنه ابيه واسامة بن زيد وخزيمه بن ثابت وعنه ابن اخيه سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وصيب بن ثابت والوجه جعفر باقر اه واما عامر بن سعد فروى عن ابيه عثمان والعباس بن عبد المطلب وابي الوب الانصاري واسامة بن زيد وابي هريرة وابي سعيد وابن عمرو وعائشة وام سلمة وجابر بن سلمة وابان بن عثمان وخباب صاحب المقصورة روى عنه ابنه داود واتباعه اخوة السبيل بن محمد واشعث بن اسحاق وجماد بن موسى وابن اخيه سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وابن اخيه جناد بن محمد بن الاسود الزهري وابن ابي عمير هاشم بن هاشم بن عتبة بن ابي وقاص وسعيد بن المسيب وآخرون مديني تابعي ثقة كثير الحديث من رجال المسنن والاربعة كما في نسخة من التهذيب ومات سنة اربع مائة وذكره ابن حبان في الثقات اه واما عمر بن سعد فهو من رجال النسي روى عن ابيه وابي سعيد وعنه ابنه ابراهيم وابن ابوبكر بن حفص بن عمر وابو اسحق السبيعي واليزيد بن حرير ويزيد بن ابي حريم وقادة الزهري ويزيد بن ابي حبيب وغيرهم قال العيني كان يروي عن ابيه احاديث وروى الناس عنه وهو تابعي ثقة اه كما في نسخة من التهذيب واما محمد بن سعد فهو من رجال السنة الا ابو داود روى عن ابيه عثمان وابي الريحانة وعنه ابنه بن عبد ابراهيم والسبيعي ويزيد بن جبير وغيرهم ثقة ذكره ابن حبان في الثقات كما في نسخة من التهذيب واما مصعب بن سعد فهو من رجال السنة روى عن ابيه وعلي وطلحة وغيرهم من الصحابة ثقة كثير الحديث كما في نسخة من التهذيب وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من اهل المدينة وذكره ابن حبان في الثقات مات سنة ثلاث مائة واما عائشة بنت سعد بن ابي وقاص بن جناد وابي داود والنسي والترذي ماتت سنة سبع عشرة مائة وذكرها ابن حبان في الثقات تالفة مدينة ثقة روت عن ابيها وام ذوقيل انها رات ستمائة من صحابة المؤمنين كما في نسخة من التهذيب ومعنى من المستدرک ان محمد بن جناد روى عنها (والباقي على الصفة الآتية)

(بقية من الصفحة السابقة) قد اودى بن قيس الفراء روى عن واحد منهم ان لم يكن واسطه وهو غير مدلس والفقى ممكن وهو مدنى وم مدنيون
وكلمهم ثقات والمعاصرة تكفى لصحة النقال السند عند جمهور المحققين كما تقر في مقروءه ومن ادلا مسند صالح واسحاق دجلى وقد معنى من التمهيد
لابن عبد البر ان قال ثبت عن علي وسعد وزيد بن ثابت ان لا قراءة مع الامام لا فيما اسرو ولا فيما جهر اهو وهو في صفة من عمدة القارى ايضا
وقال الفاضل السبكي في صفة من تيسق النظام وليس في هذا الاسناد ايضا شىء غير ان منقطع لجبال المردى عنه لداود ولا غير فيه
على ما روى ابن عبد البر ان منقطع لا يصح (كما في صفة من التعليق الجهد لان المتقرر عندنا ان المنقطع مقبول عندنا اذا علم ان الراوى
ثقة يروى عن الثقات ولا امتراء في وجود هذا الوصف في داود بن قيس اهو قلت تذكر ترجمة داود بن قيس مما معنى وسبق تراجم
اولا وسعد بن ابى وقاص وكلمهم ثقات فلا يفر الجاهل بتاتل وكذا الارسل والتخفيف لذب الله والتبديد والتشديد للزجر جائز كما
سبق ونظائر هذه الكثيرة في المرفوعات والموقوفات فما قال الامام البخارى ليس يتجروا ما اشتبه به من الحديث غير موجب فان فيه النهي
عن فعل التعذيب حقيقة لا يمنع عن التخفيف به بينهما فرق ما لا يجب منه ان كيف اجرى التخفيف والرجاء فجرى التعذيب واستدل بحديث
لا تعذبوا بذهب الله على عدم جواز التخفيف وبنهاية بعيد ومن ثبت عنه باوثة قوية عدم القراءة خلف الامام لاسباب في الجهرية و
اعتقد عدم وجوبها بل عدم استحبابها وراى ان حكم المنع والنهي خلف في صورة التحريم او الكراهية التحريمية او التزجيرية لا يبعد عنه ان حكم
للزجر على من خلفه بائنا مثل هذه التشديدات والتخفيفات ولا يفر فيه عند احد من ادلى الفهم وجمهور المعابة على عدم الوجوب بل على
عدم الاستحباب خلفه بعضهم يستحب في السرية ويمنع في الجهرية كالابن هريرة وبعضهم يقرأ حينما في السرية ويترك حينما فيها كان عباس
واقل قليل يفتقد الوجوب... وكذا في التابعين ولا يقدرا احد على ان يثبت عن جمهور الصحابة الاستحباب فضلا عن الوجوب
والله اعلم بالصواب

ومنها ما اخرج الطحاوى في صفة من شرح المعاني الاثار عن علي رضي الله عنه قال حدثنا فهد قال ثنا ابو نعيم قال سمعت محمد بن
عبد الرحمن بن ابى ليلى ومروى عن دار ابن الاصمها في قال حدثني صاحب هذه الدار وكان قد قرأ على ابى عبد الرحمن عن الحسن بن
عبد الله بن ابى ليلى قال قال علي رضي الله عنه من قرأ خلف الامام فليس على الفطرة اهو واخرجه عبد الرزاق في مصنفه كما في ٢٢٢
من فتح القدير للمحقق على الاطلاق وفي صفة من كثر العمال عن علي قال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة (عربش عن قطر
ابو سعيد بن الاعرابي في طريق) في كتاب القراءة في الصلوة وضعف وفي صفة من عن علي قال ليس من الفطرة القراءة خلف
الامام (عرب) عن علي قال من قرأ خلف الامام فلا صلوة له (عرب) واخرجه الدارقطني في صفة من سنن من طريق وتكم فيه
بال لا ينج اهو وفي صفة من الجزا قال البخارى وروى على بن صالح عن الاصمها في عن المختار بن عبد الله بن ابى ليلى عن ابيه عن
علي من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة وهذا لا يصح لانه لا يعرف المختار ولا يدري انه سمع من ابيه ام لا واهو من علي ولا ينج
اهل الحديث بمثل حديث الزهري عن عبد الله بن ابى رافع عن ابيه اوى واضح اهو وهو في صفة من لسان ابن الزهرى في ترجمة
مختار بن عبد الله بن ابى ليلى عن ابيه عن علي قال ابو حاتم مكره الحديث وقال الاروى لا ينج بحديث اهو وذكر الحافظ ما في الجزا
برمته وذكره في ترجمته عبد الله بن ابى ليلى عن علي من صفة من اللسان لا يعرف والتجركر روى عنه ابن المختار اهو واعاده
في عبد الله بن يسار في صفة فقال هو عبد الله بن ابى ليلى عن علي له حديث قال البخارى لا يصح قلت رواه محمد بن عبد الله
ابن ابى ليلى وفيه لين عن عبد الرحمن بن الاصمها في عن المختار بن عبد الله بن ابى ليلى عن ابيه عن علي قوله من قرأ خلف الامام فليس
على الفطرة اهو واورده العقيلي في الضعفاء من هذا الوجه وقال لا يتابع عليه انتهى وفي صفة من عمدة القارى واهو الطحاوى
باستناذه عن علي ان قال من قرأ خلف الامام فليس على الفطرة اراد ان ليس على شرائط الاسلام وقيل ليس على السنة واخرجه
ابن ابى شيبة ايضا في مصنفه عن ابى ليلى عن علي من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرجه الدارقطني كذلك من طرق واخرجه
عبد الرزاق في مصنفه عن داود بن قيس عن محمد بن عجلان عن علي قال قال علي من قرأ مع الامام فليس على الفطرة اهو وقال السبكي
في صفة من السنن لغيره حديث عبد الله بن ابى رافع عن علي من ثلاث طرق الى الزهري وفي كل ذلك دلالة على ضعف ما روى
عن علي رضي الله عنه بخلافه باسناد لا يسوى ذكرها لضعفها اهو قال العلامة ابن التركا في في صفة من الجوهر النقي قلت قد تقدم
ان الصواب ان يقال لا يبايى ثم المردى عن علي منع القراءة خلف الامام ذكره ابن ابى شيبة في مصنفه فقال حدثنا محمد بن
سليمان الاصمها في عن عبد الرحمن بن الاصمها في هو ابن عبد الله عن ابى ليلى عن علي قال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة
ومحمد الاصمها في قال الذي صدق وقال ابو حاتم لا ينج به وقال في الكاشف اخرج له الترمذى والنسائى وابن ماجه وقواه ابن
حيان وباقى السند على شرط الصحيح وقد جاء لمحمد بن الاصمها في في ذلك متابعت فردى الدارقطني في سنن من طريق عبد العزيز بن محمد
قيس عن عبد الرحمن بن الاصمها في فذكر بسنده وهذا لا أثر ولا اضطراب بسنده عن من هذا الوجه لا بأس به وروى عبد الرزاق في مصنفه
عن داود بن قيس عن محمد بن عجلان قال قال علي من قرأ مع الامام فليس على الفطرة قال وقال ابن مسعود على فوه تريا قال وقال
عمر بن الخطاب وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جرح وقال صاحب التمهيد ثبت عن علي وسعد وزيد بن ثابت ان لا قراءة
مع الامام لا فيما اسرو ولا فيما... انتهى وقال الفاضل السبكي في صفة من التفسير ولو سلم ضعف السند فلا اقل من ان يعاخذوا
اخره يؤيد ما وساعد ما دلعا كالتشبه وما قال ابن حبان من الاجماع على بطلانه وعليه ابن الهمام في فتح القدير بالفتح رد وما قاله ابن عبد
على تسليم الصحة من حله على الجهرية حال من التحصيل لان هذا الاحتمال غير ناش عن الدليل فلا عبرة له والنجاة للكتاب والسنة
انما تزم لو خصص بالجهرية مع التجيز في السرية لاني الابقاء على العلوم اهو وفيه عديد شديد وزجر مزيج والفتح عليه كما هو ظاهر قلت
لكن لي فيه قلق ولعل عليا من سح القراءة خلف الامام في السرية

(بقية من الصفة السابقة) ويخرج عنها في الجهرية في صلوات من جزاء البخاري قال حدثنا محمد بن اسحق بن ابراهيم بن المغيرة البغلي
 البخاري قال ثنا عثمان بن سعيد سمع عبيد الله بن عمرو بن اسحاق بن راشد عن الزهري عن عبيد الله بن ابي رافع مولى بني هاشم حدث
 عن علي بن ابي طالب اذا لم يجز الامام في الصلوة فاقرا بام الكتاب وسورة اخرى في الاولين من الظهر والعصر وباقية الكتاب
 في الاخرين من الظهر والعصر وفي الآخرة من المغرب وفي الاخرين من العشاء واليه اشار البخاري بالتمريض في حديثه من بقوله
 وفيه كرم علي بن ابي طالب نحوه مك اه وفي حديث الزهري عن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه اول واضح اه ورواه البيهقي
 في مشايخه من سنة قال اخبرنا ابو الحسن محمد بن الحسن بن الفضل القطان بغداديا نبأ عبد الله بن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان
 الفارسي ثنا آدم ثنا شعبة ثنا سفيان بن حسين قال سمعت الزهري يحدث عن ابن ابي رافع عن ابيه واخبرنا يعقوب ثنا المعلى عن
 يزيد بن زريع عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي بن ابي رافع عن ابيه اول واضح اه ورواه البيهقي
 في الركنين الاولين بقاء تحت الكتاب وسورة وفي الركنين الاخرين بقاء تحت الكتاب وكذلك رواه عبد الاعلى الشامي عن معمر
 وهو صحيح من رواية شعبة حيث قال عن ابيه عن علي بن ابي رافع عن معمر واخبرنا ابو عبد الله الحافظ
 ابو بكر بن اسحاق الفقيه نبأ عبد الله بن محمد نبأ اسحق بن ابراهيم نبأ يحيى بن يونس نبأ عبد الله بن سفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله
 بن ابي رافع عن علي بن ابي رافع عن جابر قال يقرأ الامام ومن خلفه في الاولين بقاء تحت الكتاب وسورة
 وفي الاخرين بقاء تحت الكتاب وسما عبيد الله بن ابي رافع عن علي بن ابي رافع عن ابيه اول واضح اه ورواه البيهقي
 ان عليا كان يأمر بالقرأة خلف الامام وهو مرسى لما تقدم من الموصول انتهى راجع مطبوع من اللسان ترجمة عبد الله بن جعفر
 بن درستويه قال الخطيب سمعت الله تعالى ذكره فضعه وسألت الهادي عنه فقال فضعه اه ثم راجع مطبوع من التهذيب ترجمة سفيان
 بن حسين انه غير ثقة في الزهري عن يحيى بن ابي رافع عن الزهري ليس يذاك انما سمع من بالموسم وعن ابن معين نحوه وعن احمد ليس يذاك
 في حديثه عن الزهري وقال يعقوب في حديثه ضعف وقال النسائي ليس به بأس الا في الزهري وقال ابن عدي وفي الزهري
 يروي اشياء خالف الناس وقال ابن خراش ليس الحديث وقال ابن حبان اما رويته عن الزهري فان فيها تحليط يجب
 ان يجانب وهو ثقة في غير الزهري وقال في التعقبات يروي عن الزهري المتقولات وذلك ان صحيفته الزهري اختلطت عليه و
 قال النسائي في التمييز الا في الزهري فانه ليس بالقوي فيه اه وفيه اقوال اخروها سفيان يروي عن الزهري فاستاده ضعيف
 لا ينجح كما قال ابو حاتم في التهذيب ولا يصح كما قال ابن معين في التهذيب وهو غير ثقة في الزهري ثم راجع مطبوع من اللسان من
 ترجمته اسحق بن ابراهيم عن يزيد بن هارون روى بالكذب والوضع ثم راجع ترجمة عبد الله بن محمد وابي بكر بن اسحق ثم انظران شعبة
 يقول عن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه عن علي ومحمّد بن قيس الواسطي وفي طريق يزيد بن هارون عن عبيد الله بن ابي رافع عن
 علي وعن مولى لهم عن جابر المولى بهول ولعل التيسر على الراوي وفي جزاء البخاري عن عبيد الله بن ابي رافع مولى بني هاشم حدثنا
 علي اه قلعه هو هو ولا ذكر فيه جابر بن عبد الله رضي الله عنه وفي صلوات من جزاء البخاري واسطه عن ابيه وهو يبرئ شك
 الى ان عبيد الله بن ابي رافع غير كاتب على فراجع ترجمة عبيد الله بن ابي رافع عن داود عن ابيه من اللسان فبذلك الاختلاف مع
 ضعف الاستاد يورث الاضطراب في كيف لا داسحق بن راشد في الجزاء في الزهري ليس يذاك وقال ابن خزيمة لا ينجح بحد يث
 وقال الذهبي هو اشد اضطرابا كما في منسكه وصنكه من التهذيب وفي الجزاء ذكر الفشاء والمغرب ايضا وليس في رواية شعبة
 ومحمّد بن يزيد بن هارون ذكرهما وانصرفوا على الصلوة السرية وفي الظهر والعصر وفيها الامام ومن خلفه في حد واحد وحكم واحد
 في قرأة الفاتحة والسورة ان واجبوا واجب وان مستحبوا مستحب ولا يقيد من يوجب الفاتحة خلف الامام ويستدل يروي عن
 علي وابن مسعود في الاخرين من الصلوات السرية والذكر فيها دون القرأة او الفاتحة وهو قرينة قوية على انه رضى الله عنه
 ينجح لمن خلفه ان يقرأ الفاتحة والسورة في الظهر والعصر فقط وليست فيها عنده مستحبا فضلا عن الواجب وقد مضى عنه المنع ابنا
 والكلام فيه كالكلام في استناد الاباء كما عرفت وشرعى المذكور في صلوات من الفصل نقل من الجزاء في توجيه معنى حديث آخر
 وابن شهاب الزهري ممن يمنع القرأة خلف الامام في الجهرية ينجحها في السرية كما في منسكه من الفصل قال وقد اخرج عنه
 البيهقي في الكتاب عن عبد الله بن المبارك بن يونس عن الزهري قال لا يقرأ من وراء الامام فيما يجز به الامام القرأة
 يكفيهم قرأة الامام وان لم يسمعهم صوتهم ولكنهم يقرؤن فيما لا يجز به سرائي انفسهم ولا يصلح لاحد من خلفه ان يقرأ معه فيما يجز به
 سرا ولا علانية قال الله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون اه وهو روي عن ابي هريرة قال سئلت
 الناس عن القرأة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا ظهر ان شرعى عند الزهري ليس على العموم بل هو مقصور على السرية
 الظهر والعصر ولا كان لقال به خالفه فانه رده اه وكل على تسليم صحة والافق عرفت ما فيه فبطل ما زعمه مولف التحقيق ص
 من العموم مع انه سكت عن الكلام في اسناده تدبروا اذا عرفت مذهب الزهري فاعلم ان بهنا تحقيقا آخر لا يد من معرفة
 وهو انه في منسكه من الفصل قال شيخ الحديث وهاك لفظه عن عبادة يصريح بوجوب الفاتحة خلف الامام في كتاب القرأة
 صكه عن محمد بن سليمان بن قارس حدثني ابو ابراهيم محمد بن يحيى الصغار وكان جارا ثنا عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري
 عن محمد بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف
 الامام قال ابو الطيب قلت لمحمد بن سليمان خلف الامام قال خلف الامام وفيه استاذي صحيح والزيادة التي فيها كالزيادة التي في حديث
 كحول وغيره فهي عن عبادة بن الصامت صحيحة مشهورة من ادوية كثيرة (والهاقي على المعنى الآتية)

(بقية من الصفح السابق) وعبادة بن الصامت رضي الله عنه من اكارها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشيخ) صحيح
 هذه الزيادة من حديث صنف الحديث في غاية الاستحباب فان هذه الزيادة مدرجة قطعاً ولو حلف احد باوجها لكان باراً وامش
 وهي لعلمنا من حديث يحيى الصفار تفقها من هذا عذاباً بالعموم وانما سمع للمقتدرين قبل عندهم او من محمد بن سليمان بن فارس فانه تسمية البخاري
 فتفقه فيه كشيء كيف لو كانت هذه الزيادة عند الزهري لما خالفها ثم نقل هذه المذكورة وروى فانه انتهى الناس آه وروى الحديث صفيان
 ابن عيينة عن الزهري وابن دهب عن يونس عن عبد مسلم وممرعته عنه وبنده غيره وما لك الامام دقرة بن عبد الرحمن ومحمّد بن
 عبد الرحمن بن اسحاق المدي والادراعي وشعيب بن ابي حمزة عند البيهقي في كتابه موسى بن عبيدة عند الطبراني في الصغير والشيخ
 بن سعد في خلق افعال العباد وكذا في جزالة القراءة عن يونس عن ثعلب عن طريق الزهري ثم عن جماعة من الصحابة
 غيره ولا اثر في شيء من الطرق لهذه الزيادة وليست عن عثمان بن عمر ايضاً في كتابه صنف ومحمد الدارمي صنف ومحمد بن الزيادة
 يحتاج ان يقول ان الحديث كان عند الترجمة والاسناد وكله بلفظين فادعوا عند بعض كذا وفي مرة كذا او سقطت عند العدد ولقيت
 عند واحد وكل هذا لا يقبل واذا كانت زيادة ممن دون هؤلاء يمس في صحيحها كثير اقل في الصحيح صنف واذا لم يخرج الحديث
 ولا سيما في اواخر الاسناد بعد العمل على التعدد اياه بخلاف حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما كان من صلوة بغير فيها الامام بالقراءة فليس لاحد ان يقرأ مواصلة طريقته مستقيماً ثم غنى على من ادركها
 وجه ربط العبارة ايضاً فان الحديث على هذا الدليل فيه على وجوب الفاتحة على غير المقتدى فكان من باب ما قيل به وبعض الناس
 يخلق ثم لا يفري - او ما يقال به حفظت شيئاً وغابت عني اشياء - واسن محامداً ان يقال اراد به ان هذا الحديث سمع للمقتدرين
 لا من تحت مذهب صفيان بن عيينة ترك القراءة خلف الامام كما عند ابي داود وكذا مذهب ابن دهب وكذا مذهب الليث
 من نقل البيهقي كما في الاستدكار وفتاوى الحافظ ابن تيمية صنف ومحمّد بن عبد الوجوب انتهى وتذكر ما مضى في صفح
 من هذا التحريم في الحديث الخامس على ترك القراءة خلف الامام عن ابي هريرة رضي الله عنه فاحصل ان مذهب الزهري
 ترك القراءة خلف الامام وعنده حديث فانه انتهى الناس عن القراءة وعنده اثر على وان كان في اسناده كلام وليس في طرق
 حديث عبادة تلك الزيادة ولو كانت لقول بها الزهري لانه راويه وهو يميل الحديث ولم يبين مذهبه على الترك ومعه ابن دهب
 وبيهقي وصفيان بن عيينة وغيرهم في مدرجة قطعاً ومثل هذه الامور يروى ويروي ولو كان مثل هذا في جانب الاعتناء
 لصاحوا جميعهم وقالوا ان مخالفت لاصول الحديث فلا يقبل هذا والله اعلم واثر على في صنف من كنز العمال في بيان قراءة الامام
 وليس فيه ذكر من خلفه وقراءته ولفظه كذا عن الزهري عن عبيد الله بن ابي رافع قال كان علي يقرأ في الاوليين من الظهر والعصر
 بام القرآن وسورة لا يقرأ في الاخيرين قال الزهري وكان جابر بن عبد الله يقرأ في الركعتين الاوليين من الظهر والعصر بام القرآن
 وسورة وفي الاخيرين بام القرآن (عب) احد فظهر من هذا ان هذا بيان قراءة الامام يعني اذا كان على امام في الظهر والعصر
 قرأ في الاوليين منها بام القرآن والسورة ولم يقرأ شيئاً في الاخيرين منها وكان جابر حال الامامة يقرأ في الاخيرين ايضاً بام القرآن
 فلا تعلق لهذا بقراءة المقتدى وهو المروي عن جابر كما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه والبيهقي في كتاب القراءة كما في صفح ٢٥
 ايضاً من الكنز وقد سبق في بيان اثره فتذكره وفي صفح ٢٥ من الكنز عن علي قال من السنة ان يقرأ الامام في الركعتين الاوليين
 من صلوة الظهر بام الكتاب وسورة سرائي نفسه ويصمت من خلفه ويقرأ في الركعتين الاوليين من الظهر والعصر بام الكتاب
 في كل ركعة ويستغفر الله ويذكره ويفعل في العصر مثل ذلك (ق في القراءة) احد والنص من خلف الامام في الظهر والعصر مع
 القراءة لا يجتمع في وقت واحد اللهم الا ان يكون معناه ويقرأون في الصلوة اذا صلوا انفسهم او معناه يتدبرون في انفسهم
 فاضرب السنن اضرباً شديداً كما ترى فلا يصح لمحمد كما ارتكب به مؤلف التحقيق واجراه في عموم الصلوات وفي صفح ٢٥ من الكنز
 عن علي ان كان يامره يقرأ في الركعتين الاوليين بسورة وفي الاخيرين بقائمة الكتاب اذا كان خلف الامام والحمد لله بن دهر
 ق في القراءة) احد انظر ليس فيه ذكر الفاتحة في الاوليين انما ذكرها في الاخيرين وعين السورة للاولين لمن كان خلف
 الامام فمن يجترئ ان يستدل بهذا على وجوب الفاتحة او القراءة خلف الامام وفي صفح ٢٥ من علي قال اقرأ في الظهر والعصر
 العصر خلف الامام في كل ركعة بام الكتاب وسورة (ق فيه) وقال اسناده من اصح الاسانيد في الدنيا انه انظر هذه دعوى
 لا دليل عليها لكن قد يكون كما قال ابن معين انما يطعن في حديث بسرة من لا يذهب اليه ذكره الحافظ في التلخيص وفي صفح ٢٥
 من ايضاً عن الجارح عن علي قال قال رجل النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ خلف الامام او انصت قال لا بل انصت فانه
 كيفيك (ق فيه) احد هذا والله تعالى اعلم بالصواب

وكتبها مارواه الدارقطني في صفح ٢٦ من سنن والطحاوي في صفح ٢٧ من شرح الآثار عن كثيرين مرة عن ابي الدرداء قال قام رجل فقرأ
 بام رسول الله في كل صلوة قرآن قال نعم فقال رجل من القوم وجب هذا فقال ابو الدرداء يا كبير وانا اني جئت لادري الامام
 اذا ام القوم الا قد كفاهم احد ورواه الطبراني في الكبير كما في صفح ٢٨ من مجمع الزوائد قال الحافظ البيهقي اسناده حسن احد
 وفي صفح ٢٩ من آثار السنن رواه الدارقطني والطحاوي واحمد واسناده حسن احد وهو في صفح ٣٠ من كنز العمال مرفوعاً
 (طلب ق وضعف عن ابي طهروا) وفي صفح ٣١ من الكنز من الافعال المرفوعة والموقوف (ق فيه) وقال هذا اخطار والموقوف
 الاول احد وهو في صفح ٣٢ من السنن الكبرى قال بعد رواية المرفوعة كذا رواه ابو صالح كاتب الليث وغلط فيه و
 كذلك رواه زيد بن النجاشي في احدى الروايتين عنه واخطأ فيه والصواب ان اباء الدرداء قال ذلك لكثيرين مرة احد و
 رواه موقوفاً من طريق عبد الله بن دهب عن معاوية بن صالح ثم قال قال علي الصواب (والباقي على الصفح الآتية)

(بقية من الصنف السابق) ان من قول الى الدرر كما قال ابن وهب وهم فيه زيد بن الحباب قال الشيخ قد روي زيدي كما روي ابن وهب ورواه عبد الرحمن بن مهدي وهو امام حافظ من معاوية بن صالح فبعد من قول الى الدرر اياه واخرجه النسا في مسنده من سنة مرفوعا وكذا الدرر قطني في مسنده من سنة من طريق زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح قال حدثني ابو الزاهرية قال حدثني يونس بن مرة الحميري في الحديث قال ابو عبد الرحمن هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ وانما هو قول الى الدرر اياه وقال الدرر قطني كذا اقال هو وهم من زيد بن الحباب والصواب فقال ابو الدرر اياه ما روى الامام الا قد كفاهم اياه ونحوه في صلح من التعليق الحسن ولوب النسا في عليه اكتفاء الامام به وراجع ترجمة زيد بن الحباب من ههنا وعلية من التهذيب فقيه وقال علي بن الحسين والعلية ثقة وكذا اقال عثمان بن عيسى ورواه ابو حاتم صدوق صالح وقال ابو داود سمعت احمد يقول زيد بن حباب كان صدوقا وكان يضبط الالفاظ عن معاوية بن صالح لكن كان كثير الخطا وعن ابن معين كان يقرب حديث الثوري ولم يكن به بأس وعن الفوارس كان زكيا حافظا لما يسمع وذكره ابن حبان ليحتمل اذا روي عن المشايخ وثقة ابو جعفر البستي واهم بن صالح وزاد وكان معروفا بالحديث صدوقا وقال ابن قانع كوفي صالح وقال الدرر قطني وابن ماكولا ثقة وثقة عثمان بن ابي شيبة وقال ابن يونس كان حسن الحديث وقال ابن عدي من اشبهت مشايخ الكوفة من لا يشك في صدقه والذي قاله ابن معين من احاديث عن الثوري احتمالها حديث عن الثوري يستغرب بذلك الاستاد وبعضها ينفر ببره والباقي عن الثوري وغير الثوري مستقيمة كلها اياه انظر كيف حكموا عليه بانه وهم في رفق وهو ايضا بلا لفظ معاوية بن صالح الحافظ لا يسمع وهو يروي ههنا عن معاوية بن صالح والكلام فيه بسبب بعض احاديث الثوري والباقي كلها مستقيمة لكن الامر على ما راد الله تعالى في رفعه قال المحقق على الاطلاق في مسنده من فتح القدير فان لم يكن هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام الى الدرر فلم يكن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلوة قراءة ثم ليتم بقراءة الامام عن المتقدم الا لعلم عنده فيه من النبي صلى الله عليه وسلم اياه وقال الطحاوي في مسنده من كتابه بعد هذا ابو الدرر اياه قد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلوة قرآن فقال رجل عن الانصار وجبت فلم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول الانصارى ثم قال ابو الدرر اياه من رواية ما قال وكان ذلك عنده على من يبسلى دعه وعلى الامام لا على السامع فقد خالف ذلك راي ابي هريرة اياه وقد ثبتت عن ابي هريرة فتوى الترمذي في الجهرية كما رواها البيهقي عنه في كتابه القراءة وقال الفضل السهيلي في مسنده من التنسيق وبالجملة نوسم ان ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فهو موقوف في حكم الموقوف تكون المسئلة سمعته كيف ولم يكن ابو الدرر اياه يخالف حديث النبي صلى الله عليه وسلم بعد سماعه من روايته عنه الا لعلم من سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم بالتخصيص بهذه الصورة والامانة مطلقة من السرية والجهرية الف تنقار القراءة لها بها امرا فافهم قال الحافظ الطحاوي مسنده فهو لا جماعة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اجمعا على ترك القراءة خلف الامام وقد وافقهم على ذلك ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمنا ذكره وشهد لهم النظر بما قد ذكرنا ذلك ادلى ما خالفه اياه اعلم انه البيهقي عنه فبين جواز القراءة خلف الامام فقال في مسنده من سنة ومنهم ابو الدرر اياه روى الله عنه اخبرنا احمد بن محمد بن الحارث الفقيه انما ابو محمد بن حبان ثنا ابو بكر بن ابي داود ثنا احمد بن ابي الجوارى وعمرو بن عثمان ومحمد بن خالد وكثير بن عبيد وعلى بن سهل قالوا انبا الوليد هو ابن مسلم عن الاوزاعي عن حسان بن عطية ان ابا الدرر اياه قال لا يترك قراءة فاتحة الكتاب خلف الامام جهرا ولم يجز هذا القطع كثيرا وعلى ابن الجوارى ولوان تقرأ وانت راكع زاد عمرو دعه وان كان راكعا فاقراها اذا علمت انك تترك آخرها انتهى قال في الجوهري النقي ص ١٢٦ ثم ذكر البيهقي ان ابا الدرر اياه جهرا منهم قلت قد جاء عنها خلاص هذا ذكر البيهقي في باب من قال لا يقرأ حديث جابر بن كان له امام فقراءة الامام لقراءة ثم قال البيهقي ان من قول جابر ثم ذكر حديث ابي الدرر اياه ما روى الامام اذا ام القوم الا قد كفاهم هم خم على عن الدرر قطني ان قال الصواب ان من قول ابي الدرر اياه انتهى يريد ان قول البيهقي تعارض في باب ينقل عنه المنع وفي باب يحكي عن الجواز وما هذا شأنه لا قبل من القائل والاشارة مع سند اياه ان فيه كلام الله لا وانقطعا فافهم من هذا كلام فان في طريق علي وابن الجوارى ولوان تقرأ وانت راكع وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة في الركوع والسجود كما ثبت باسناد صحيح ونجد ما يتعلق به من له قد سبق فتذكره وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا الحديث وفي حديث صحيح عند الحافظ ابن جرير المطالب العالية كما في مسنده من الفصل فاذا رايتهم الامام تاما فقوموا وراكعوا فاركعوا واسجدوا فاسجدوا وجالسا فاجلسوا اياه مع انه في طريق عمرو المذكورة وان كان راكعا فاقراها اذا علمت انك تترك آخرها اياه فلان يظن بابي الدرر اياه انه يلحق الناس بما يكون مخالفا لصريح القرآن واذا قرأ القرآن الاية والحديث ابي هريرة داني موسى اذا قرأوا فافتوا ولا حديث الامانة الا ان يلحق مخالفا لفتوى نفسه كما سبق فانه امور لا يتوجه اليها وبتسامع عنها فظهر انه ليس بهذا قول الى الدرر اياه ولوسم كل غواية ما في حديث الجواز والاباحة وهو لا ينبغي البيهقي ومن كفى نوح هذا قد روى احمد في مسنده كما في مسنده من كثر العمل من الى الدرر اياه مرفوعا صدق الى (والباقي على الصنف السابق)

هه في مسنده من كثر العمل من الى الدرر اياه قال اقرأ في الركعتين الايتين من الظهر والعشاء الاخرة في كل ركعة بام القرآن وسورة وفي الركعة الاخرة من المغرب بام القرآن (معه) وتامل فيه وادنى حالة الانفراد وحالة الامانة وهذا التفرق ما ذا ينبغي ك ١٢ من غير

(بقية من الصفحة السابقة) وان الاحالة على التيسر تفويض الى اختياره في اصل قراءة السورة لاني قد رها وهو في الفتح
الصغير قال ابن فضال عن ابن سفيان عن ابي نصر عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة الا بقراءة
الكتاب وقرآن معها وسورة وقال بهام عن قتادة عن ابي نصر عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
لقراءة تحت الكتاب وما تيسر وهذا اولى لان ابا هريرة وغيره ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلوة الا بقراءة
الكتاب وقال ابو هريرة ان ردت فهو غير وان لم تفعل اجزاك انه يفعل قرأتين قول وقرآن معها وسورة وبين قوله
وما تيسر من جهة انه الاول يدل على ان السورة لا بد منها وان الثاني لا يدل على ذلك وهو كما ترى فانه تحت قولنا قد رها
تيسر من القرآن وكقوله صلى الله عليه وسلم سبى الصلوة من حديث ابي هريرة ثم انما تيسر منك من القرآن وانما ذكر في
الحديث ما تيسر وكقوله لا لو قال وسورة لدل على وجوبها بتمامها وفي صلواته وعلم ان الحديث في الصلوة باعتبار
حكمها بشيئ ناقص الخلقه مما تلا في ان يقال ان المراد انها ناقصة وان كانت باطلة حكما وان التمام باعتبار الاجزاء
كما ان الكمال باعتبار الاوصاف على ما ذكره في الاثقان من الفوائد المهمة وان التمام هو الجزء الاخير وفي حديث
صبي الصلوة قال انه لا تتم صلوة احد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء موضع شمله ويكبر ويحمد الله ويشي عليه الحديث
قد كبر ركعته وغيره عند ابي داود والنسائي وذكر انها لا تتم بدون ما ذكره في آخره عند النسائي فاذا لم يفعل هكذا
لم تتم صلواته وعند الترمذي فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان اتقصت شيئا من اتقصت من صلواتك قال و
كان هذا هو الذي من الاول ان من نقص من ذلك شيئا نقص من صلواته لم يذهب كلها هذه هي النقطة باعتبار الحكم بجلات تحول ما
عند ابي داود عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فلم يذكر ادا لم نقص فليجهد سجد
وهو قاعده فان باعتبار المحس اذا نقصان الركعات يعلم بان كل جلات حكم الصلوة عند ترك الفاتحة فليس امر احيا
وحتاج فيه الى بيان الحكم بالنقصان الركعات فان يذكر كما وقع ويعلم حكم السجود فالنقص في كلام الموضعين
يكون الحكم وقد ذكر النقضان في حديث الخراج في موضع الحكم وفي حديث السهو في موضع صورة المسئلة ومشد في
التيسر حديث ابي هريرة عند الدارقطني وقواه في الفتح صريح هذا ولا يخفى ان الحقائق المحيية لا تبطل بهذا باب جبر
كأنسان مخدج اليد فلو كان هذا في الحديث بتلك الحقائق وادراكها كما لم يدل ايضا على بطلانها الا بغير مقتضى
هي ان ناقصة الجزء من الحقائق الشرعية كما بطلت حكمها ولم يحكم الشارع في هذه الحديث بتلك المقدمة وانما جعلها ناقصة
كالحيات فان الحكم بالبطلان خلاف الحديث وانما يخرج من وجوب الفاتحة واثبات مرتبة الواجب وهو مراد اصحابنا
وقوله بغير تمام من قولهم دلالة اتمام بغيره ليعلم ان التمام بالمعنى الشائع والحاصل ان كيف كان المراد بالحديث
اعتبار حال الصلوة حسا واعتبار حكمه ليس فيه الحكم بالا بالنقصان انه وفي معنى من حديث ابي هريرة عند
النسائي وغيره وادنى سياق له عند ابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام
ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فانتصروا واذا قال غير المقصود عليهم ولا الضالين فقلوا آمين واذا ركع فاركعوا
واذا قال سمع الله لمن حمده فقلوا اللهم ربنا لك الحمد فاذا سجد فاسجدوا واذا صلى جالس فجلسوا واجلسوا جميعين
مع الفاتحة آخره عند آخرين تابع ابا حنيفة الاحمر في عن ابن عجلان محمد بن سعد الانصاري عن عبد الله بن النضر عن ابي
ابراهيم الكرماني ذكره في كتاب القراءة منه وهو من رجال النعمانيين فهو من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن
اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة محمد بن عجلان ثقة ما من فرج الميزان وكتاب العلل الصغير للترمذي وفي الميزان
من ترجمة عبد الله بن ذكوان وابن عجلان صدوق من علماء المدينة واجلهم ومفتيهم وغيره اخفقه من وليس هذا من
احاديثه عن سعيد المقري التي قيل انها اختلطت عليه ومع هذا فقد اعتذر عنه ابن حبان كما في تهذيب التهذيب و
اراد بذلك ان ما صنع ابن عجلان في احاديث سعيد لا يقيم فيه على الاطلاق نعم بقي احاديث عن سعيد خاصة على
النقد ان اراد احد تحقيق اسنادها على ما في نفس الامر ولا وجه لاعلال حديث ابي خالد بن اذانه لم يجز له احد
ابن عجلان ولا هو عن زيد بن اسلم نعم الآخرون عن ابي صالح لم يذكره ولا يفر هذا فانه طريقة مستقلة عن زيد
عن ابي صالح غير طريقة ابي ابن عجلان عن مصعب بن محمد والقعقاع وزيد بن اسلم عن ابي صالح وقد روى عاصم بن
بهذه عن ابي صالح هذا عن ابي هريرة ترك القراءة في الجبهة من فتواه عند البيهقي في سننه وكتاب القراءة وفتواه
بهذه الحديث ولعل مرسل زيد بن اسلم في الكنتريته قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الامام عب
حكاية عن ابي ان هذا المرسل ايضا لعله ما خوذ من حديثه في الانصات وشا بهه عن ابي هريرة ايضا حديث ابن ابي
البيهي عن دسباني مع شا بهه آخره وفي معنى من وقد وجد المتفق عن اكثر من روى حديث الالتمام كما في ابي هريرة و
عائشة والنس وجابري الاصول وابن مسعود في الزوائد وابن عمر في الكنتريته ترك القراءة في الجبهة اعم حديث
الى ابي هريرة من طريق الزهري عن ابن ابي عمير عن ابي هريرة عن مالك وغيره وراجع من من الفصل فصل
بتمام وفيه فانه ياتي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة من
الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم اعم وصححه ابو حاتم كما في الجوهري وغيره ابن كثير وآخرون
ثم حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة عنه من رواه البيهقي في كتاب القراءة وقد سبق في الاحاديث
وفيه ما كان من صلوة يجهر فيها الامام بالقراءة فليس لاحد ان يقرأ معه اعم (والباقي على الصفحة الآتية)

(بقية من العنقبة السالفة) واسناده قوي كما سبق وفي نسخة من ظهر بهذا ثابته ان جلده فانه انتهى الناس في الحديث
الماروقل ابى هريرة ولا بد وثبت ان قد روى عن النبي في الجهرية وان حديث ابى هريرة هذا متأخر عن حديث
عبادة وان عند ابى هريرة احاديث عديدة بحجاب القامحة وحديث الخراج وحديث الانصاف والنهي عن القراءة
في الجهرية ثم الاتهام بها فالحاصل ان فتوى ابى هريرة بالترك في الجهرية مبني على احاديث عنده وفي السرية
قائل بالايضا بقوله اقرأ بها يا فارسي وهو اجتهاد من قسم الصلوة لقوله هذا لا يفيد لمن وجب القامحة او القراءة
على المتقدمين فلا تمتعت الى ما في جزء القراءة والتحقيق وبغيرها فانه مبني على العجالة لا على التحقيق والتقصيد بل على التقصيد
ومنها ما ظهر من التقرير المذكور ان عاشر رضى الله عنها ابى من المسلمين في الجهرية فارداه عنها احمد وابن ماجه
الطحاوي وغيرهم مرفوعا كل صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خراج اه لا يضر كما مر تقريره ولا يدل على الوجوب ولا
على العموم والايضا رضى فتواها كما لا يخفى وفي السرية الاية اجتهاد منها ولم يعبد عن الشارح بالا بانه الاستدلال على
الوجوب والفرض

ومنها ما روى عن انس رضى الله عنه قال في نسخة من الفصل وهذا الذي قرأناه هو الذي فهم انس راوى الحديث
فكان يسبح خلف الامام كما في جزر القراءة وعند ابن ابي شيبة عن وكيع عن مسعر عن ثعلبة عن انس ان قال في القراءة
خلف الامام التيسير اه وتعليق ابو الحسن رجال المنفرد وكذلك كان يسبح في السرية وهو مذنب الحسن على ما عند ابى داود
من باب يا مجزئي الامي والاعجمي من القراءة ولا يخفى ان الجهرية في وقت السري في وقت السري في وقت السري في وقت السري
في وقت الجهرية في وقت السري في وقت السري في وقت السري في وقت السري في وقت السري في وقت السري في وقت السري
على ما تقر سابقا في السرية وهو السري في وقت السري في وقت السري في وقت السري في وقت السري في وقت السري في وقت السري
رجل من الصحابة وانس مشتملا على حكيم وكذا لفظ عبادة في كتاب القراءة مشهور وهو كذلك عند الدارقطني منقطعا
وهو في اكثر هذه اللفظ مشهور عن ابن عمر عن عبادة فاضرب الضمير وفي نسخة من في الجهرية وقال ابن
جرير ان سجد في الاخرين لم يزد الا عادة ومضت صلوة لنقل الحجة ذلك وراثة عن النبي صلى الله عليه وسلم اه
ولا يمكن لاحد من يوجب القراءة خلف الامام ان يثبت لهما عن اكثر الصحابة في جميع الصلوات على قوله الوجوب
الا عن بعضهم والجهرية على خلاف ذلك اذ هو افظ ابن تيمية في فتاواه واما ابن حزم في المحلى فهو يمشي فيها من غير
حزم كما لا يخفى على من طالعها هذا

ومنها ما رواه ابو بكر بن ابى شيبة في نسخة على ما في نسخة من التعليق الحسن حدثنا الفضل عن زهير عن الوليد بن
قيس قال سألت سويد بن غفلة اقرأ خلف الامام في الظهر والعصر قال لا اه قلت اسناده صحيح والفضل هو ابن
وكيع وزهير هو ابن معاوية وسويد بن غفلة هو مخفر من كهانة بعبين وقيل هو صحابي قال الحافظ الذهبي في طبقات
الحافظ ولد عام الفيل اربعة بعامين واسم وقد شاع وقدم المدينة وقد فرغوا من دفن المصطفى صلى الله عليه وسلم
وشهد ايرموك وحدث عن ابى بكر وعمر والي وطائفة وعنه ابراهيم النخعي وسلمة بن كهيل وعبد الله بن ابي لياثة وآخرون
وكان ثقة نبلا عابدا زاهدا ثانيا باليسير كبير الشأن رحمه الله يعني ابا مائة مات سنة احدى وثمانين انتهى وقال
الحافظ ابن الاثير الجزري في جامع الاصول في ترجمة كان يقول ان الادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدت
عام الفيل ويقال كان اصغر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بستين واحدا من عاش مائة وعشرين سنة وقيل اكثر
من ذلك ومات سنة اثنتين وثمانين وقيل اذ راى النبي صلى الله عليه وسلم صلى عمر روى عن عمر وعلى والي ذرو بلال
والى الدردار والي بن كعب وروى عنه الشعبي وحسن وعمران بن مسلم وعبد العزيز بن رفيع وغيرهم اه فهذا ابن غفلة
كم صحابي لقي وروى عنه ولادة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان في زمنهم غفر من الصحابة وصاحبهم وجالسهم
وروى عنهم واقفي في زمنهم بالنسبة عن القراءة خلف الامام ومات سنة ثمانين اذ اذ يد منها واكثر ولا بد ان يكون عنده
حديث عبادة وحديث ابى هريرة وحديث انس وحديث عائشة وحديث رجل من الصحابة وحديث ابى موسى وحديث
عمران وحديث ابن مسعود وحديث عبد الله بن محينة وحديث ابن عمر وحديث ابى بن كعب وحديث
ابن عباس وحديث ابى الدرداء وحديث عمر وحديث علي وغيرهم من الصحابة الذين روى في ذلك الباب عنه صلى الله
عليه وسلم وفتاواهم في القراءة لا روى عن اكثرهم كما في التهذيب وغيره وقدم وهم ينفقون ايدهم من فقهه صلى الله
عليه وسلم على الاصح ومع هذا ان ائمتنا بالنسبة عن القراءة خلف الامام على الاطلاق ولم يبيح في السرية الاضا فيحصل
عند العاقل من فتواه تامل فيه وتبصر

ومنها ما رواه ابو بكر بن ابى شيبة في نسخة على ما في التعليق الحسن حدثنا هشيم عن ابى بشر عن سعيد بن جبير قال
سألت عن القراءة خلف الامام قال ليس خلف الامام قراءة اه قال ابو بكر قلت رواتهم ثقات من رجال
الاصحابين اجمعين الجماعة الا ان هشيم بن بشير السلمي كان مشهورا بالانكسار والبولش هو جعفر بن اياس انتهى قلت هشيم
بن بشير من رجال السنة تزعمت في خمس صفحات من التهذيب ص ٥٥ الى ص ٥٦ ولا يضره هذا انه ليس فان على بن حجر قال
هشيم في ابى بشر مثل ابن عيينة في الزهري كما في ص ٥٦ من التهذيب وهو اخف من ابى عوانة وجرير ويؤيد بن برد
وسفيان الثوري وراجع التهذيب وقال عبد الرزاق عن ابن المبارك قلت هشيم ثم انس وانت بشير الحديث (وابى على السوفى انتهى)

(بقية من الصفة السابقة) فقال كبيرك قد ولسا الامش وسقيان نعم قال الخليلي حافظ مقرون. تغير باجر مونة اه لكن ابن
ابي شيبة من اصحابه القدما واولو بشر جعفر بن اياس ايضا من رجال السنة وقال البرقي كان ثقة وهو من ائمة
الناس في سعيد بن جبير كما في صحيحه من التهذيب لكن في نسخة من جزر القراءة وقال خلال حدثنا حنظلة بن ابي
المغيرة قال سألت حماد عن القراءة خلف الامام في الادنى والعصر فقال كان سعيد بن جبير يقرأ فقلت اي ذلك
احب اليك فقال ان تقرأ وقال ابن خيثم قلت لسعيد بن جبير اقرأ خلف الامام قال نعم وان كنت لتسمع قراءة فأنهم
قد احدثوا ما لم يكونوا يصنعون ان السلف كان اذا ام احدهم الناس كبرتم انصت حتى يظن ان من خلفه قرأ فبأنه
الكتاب ثم قرأ وانصتوا اه وكان ابو سلمة بن عبد الرحمن وميمون بن مهران وغيرهم وسعيد بن جبير يرون القراءة
عند سكوت الامام الى نون بعد اه وسيا في في هذا الباب من كتاب الآثار محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن سعيد
بن جبير قال اقرأ خلف الامام في الظهر والعصر ولا تقرأ فيما سوى ذلك قال محمد لا ينبغي ان يقرأ خلف الامام في
شيء من الصلوة اه ومن هذا الظاهر ان قوله بحسب الاحوال اختلف فاشترى ابن ابي شيبة عام في النقي ليس خلف
الامام قراءة اه ويقابل سؤال ابن خيثم وجواب سعيد بن جبير وشرحه دال على التفصيل والتقييم بان المنع عنه
في الجهرية والاباحة والجواز في السرية وتذكر ما في قبل اثر علقته من كتاب الاثار في صفه من الفصل لم يعط
الشريعة في الجهرية موضعاً للفتحة اصلاً ولم توسع لها في الحلقة ولم يمتح لها فريضة واما السكتات في حديث سمره
فادلهما الاستتار وثانيها الفصل في الثبوت ان كان للغير اليد النفس لا يجوز للطبي في شرح المشكوة كما في السجادة
وحجة الله البالغة قال والظاهر ان السكتة الاولى للشاذ الثانية للتأين عند من يقول باخفاؤها وهو احتمال جيد في جزر ... القراءة
حواشي الطبي والشه اعلم ان تكون الثانية للتأين عند من يقول باخفاؤها وهو احتمال جيد في جزر ... القراءة
من باب السكتات في سعيد الله بن عثمان بن خيثم قال قلت لسعيد بن جبير اقرأ خلف الامام قال نعم وان سمعت قراءة
انهم قد احدثوا ما لم يكونوا يصنعون ان السلف كان اذا ام احدهم الناس كبرتم انصت حتى يظن ان من خلفه قد قرأ
فأنه الكتاب ثم قرأ وانصتوا اه انما هو توافق منهم من صنع ذلك بين امر الانصات وبجواب الفتحة من عندهم
ليس له اثر في المرفوع وما خالف في كتاب القراءة صك ان اباسلته افتى به بين يدي ابي هريرة فليس كذلك
وكذا ما ذكره في صفه وفيما ذكره من صلاه ايضا تردد في السرية مع اغلاق في العبارة ولعل ما في شرح الالفية
من الحاكم في ابي طاهر وفي الكفر صلاه اذ كنت مع الامام فاقرا بام القرآن قبله واذسكت عاب عن ابن
عمر وحسن ونحوه من صلاه فهو في كتاب القراءة صلاه بخلاف الود من قول واذسكت يريد به السرية وهو مذهب
عبد الله بن عمرو كما في يد يد بالقراءة قبل الامام الفراغ عن القراءة قبل فاعنه فان الامام يقرأ السورة ايضا
ومع هذا فحق استاده المشي بن الصباح ضعيف وعامة الناكير في حديث عمرو بن شعيب عن وعن ابن ابي عمير
في التهذيب داخل ابن طاهر في التذكرة من صفه هذا الحديث في المنكر ومنعه الدارقطني ايضا من طريق محمد بن
عبد الله بن عبيد بن عمير عن عمرو بن شعيب وقد وثق المحافظ ابن تيمية في ختاده القراءة في السكتات بما يفي
ويكن ان يريد ما في كتاب القراءة صلاه الاخرة من المغرب والاخرين من العشاء فان في جزر القراءة عن
على رضى الله عنه اذا لم يجز الامام في الصلوات فاقرا بام الكتاب وسورة اخرى في الاوليين من الظهر والعصر
يفاتحه الكتاب في الاخرين من الظهر والعصر في الاخرة من المغرب وفي الاخرين من العشاء اه وفي رساله
المحافظ ابن تيمية في تنوع العبادات وعامة السلف الذين كرهوا القراءة خلف الامام هو فيها اذا جهر ولم
يكن اكثر الائمة يسكت الفتحة سكوتاً طويلاً اه ثم جعل بعضهم في الاولى وبعضهم في الثانية وهو شيعي يمتن يا في
الى الجهر ولم يمت في فريضة فيلغفت الى وجه هذه المرة والى وجه ذلك مرة كي يوسعوا له ثم تغن هو لا رفة في باب
الاول من جزر القراءة وكان ابو سلمة بن عبد الرحمن وميمون بن مهران وغيرهم وسعيد بن جبير يرون القراءة عند
سكوت الامام الى نون بعد اه وكل هذا التفصيل لا ملاحظة اليه في الاحاديث وعتل ابن ابي شيبة عن ابي بشر عن سعيد
بن جبير قال سألت عن القراءة خلف الامام قال ليس خلف الامام قراءة اه واثر آخر عن في الآثار لمجد وبالآخر
فقال اقرأ قبله ولعله ومعد لا تتركها على حال الشارح يقول في حديث انس انهم قرأوا في صلواتهم خلف الامام والامام
يقرأ اه وفي حديث رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرأون والامام يقرأ اه وفي حديث ابن ابي عمير
في جزر القراءة بل قرأ احد منكم مع انفا اه فمثل هذه المباهلة في غاية العجب وقال ابن ابي شيبة حدثنا الاحمر عن
الاعمش عن ابي ايم قال اول ما احدثوا القراءة خلف الامام وكانوا لا يقرؤون اه فكانا على طرائق نقبض فاعلم
دايد اعلم والمسيب يقرأ الامام ان التي كانت بين عندنا بين الامام ثم قرأ بقية الفتحة لم يبق أمين طابعا
وهو طابع على ما عند ابي داود ودان التي بعد فاتحة فاتحة الموافقة فهو بين نواتين وهذا كله لان الاحاديث لم
تبين على القراءة خلف الامام والعجب مما في اذكار النوى من مسئلة السكتات والثالثة بعد أمين سكتة طويلة
بحيث يقرأ الامام الفتحة اه فيعملها للمأموم بعد أمين مطرد وكل هذا ما ذكرناه ليس الى قراءة المقتردي
في الجهرية ولا في السرية ولا في الكلام ولا الاحكام وعبارة الامام ولا يقال أمين الا بعد ام القرآن فان لم يقل
لم يقنعها في موضع غيره احد انتهى فخر غير ان اثر سعيد في الجزر لا يفيد الجهرى (والباقي على الصفة الآتية)

(بقية من الصفحة السابقة) ولا من تبعه فانه روى عنه بعد توقي المنع على الاطلاق في الجهرية والسرية ثم بعد التسليم
 ترجحنا لاطن في السرية ثم بعد التسليم في السرية لا يدل على الوجوب والقريضة عليه قول حماد احب الى ان تقرأ وهو
 في الظاهر والعصر ثم ابراهيم وسعيد كلاهما تابعيان جليلان فيعارض قول كل واحد منهما قول الآخر وقول سعيد
 قال نعم وان كنت تسمع قراءته لمخالفت لقوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأنا نعتوا وقول ابي هريرة فانتهى الناس
 عن القراءة وقتا وى ابن مسعود وجابر بن عبد الله بن ثابت وعلى في رواية وعمر في رواية وابن عباس في رواية والي
 هريرة في الجهرية والي المرداء وسعد بن ابى وقاص في قول وانس في رواية وعلقمة والاسود والنخعي وسويد بن
 غفلة وابن عمر وجابر بن عبد الله بن مسعود بن جبير بن عبد الله بن جبير في رواية وعلقمة والاسود والنخعي وسويد بن
 غفلة موكف التحقيق بعد نقل اثره وهو يوقع بهذا في قلوب العوام الهول وهل هذا الا دليل القعقعة وليس هذا بشئ في
 ميدان التحقيق والنظر كيف يسلكون في اثبات مدعاهم يذكرون جانباً وطرفاً من - الشئ ولا يذكرون جانباً الاخر
 حتى يعلم ما في خلفه ودراه وكل هذا المركب في اذهانهم من وجوب القراءة خلف الامام من غير اجاب الشرح فيقولون
 ما نهوى به القسهم وترى ان له ادنى تعلق بهواكم عرفت من اول البحث الى هنا الا ان امر الله قدراً مقدوراً والله
 اعلم بالصواب وعنده علم الكتب

ومنها ما رواه ابو بكر بن ابى شيبة ايضا في مصنفه على ما في التعليق حديثنا ويصح عن هشام الدستواي عن قتادة عن ابن
 المسيب قال انصت للامام انه قلعت اسناده صحيح قلعت تذكر ما سبق من سوال شعبه عن قتادة وجوابه لم وسعيد
 ابن المسيب يعارض في قول سعيد بن جبير وقول هذا فتوى من انظران سعيد بن جبير اصغر من ابن المسيب فان قوله
 سنة (٢٧) كما هو ظاهر من التهذيب مسك و ابن المسيب قال ولدت لستين مصنف من خلافة عمر بن الخطاب واهل المدينة
 متفقون على ترك القراءة في الجهرية ويختلفون في الالبسة وعدمها في السرية وهو مدني ورواية عمر كان احفظ
 الناس لاحكامه واقتضيه بل هو اعلم بكل قضاء وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل قضاء وقضاءه ابو بكر وكل
 قضاء وقضاءه عمر وكل قضاء وقضاءه عثمان رضي الله عنهم ويبال ابن عمر عن بعض شان عمر اذا اشكل على الحسن
 شئ كتب الى ابن المسيب وهو ابنتهم في ابي هريرة من سادات التبعين فقها ودينا وورعا وعبادة و
 فضلاً وكان افقه اهل النجاشة روى عن ابى بكر مرسله وعن عمر وعثمان وعلى وسعد بن ابى وقاص وعكيم بن حنم
 وابن عباس وابن عمر وابن العاص وابيه المسيب ومعه ابن عبد الله والي ذروا الى المرداء وحسان بن
 ثابت وعكيم بن حزام وزيد بن ثابت وعبد الله الحارثي وعقاب بن اسيد وعثمان بن ابى العاص والي
 ثعلبة والي قتادة والي موسى والي سعيد والي هريرة وعائشة واسماء بنت عيسى وخولة بنت حكيم وفاطمة
 بنت قيس وام سليم وام شريك وخلق اخر تهذيب فمن كان عنده احاديث هؤلاء الصحابة الاحبار واكثرهم
 من رواه حديث القراءة في الصلاة وهو اعلم بذكرهم وقتا واهم يقول انصت للامام من يرقب بشئ من الصلوة
 فهو يعرف حق المعرفة ان القراءة خلف الامام كما زعموا لم تشب والايضا لقيا هذا الامام احد المتقين كما شهد به
 ابن رضي الله عنه هذا وقد قلعت مناقبه و هت عند اهل العلم لان موكف التحقيق نقل مناقب سعيد بن جبير بن جابر
 فائق الهول في القلوب فوارن بينهما والصف اذ كنت خالياً من ذكر الله خالياً ففاضت عيناه كان في

ظل الله يوم لائل الاظلمة كما في البخاري وهو اجل من يحول وغيره
 ومنها ما رواه ابو بكر بن ابى شيبة في مصنفه على ما في التعليق الحسن حديثنا الشافعي عن ايوب عن محمد قال لا اعلم
 القراءة خلف الامام من السنة انه قال انهم قلعت اسناده صحيح وايوب هو السخني في محمد بن سيرين انه
 انظر هذا القول من محمد بن سيرين وعنده علم باحاديث القراءة خلف الامام كيف وهو صحيح من انس وعمران بن
 هريرة وابن عمر وكان كاتب انس بن مالك بفارس وهو معدود في اصحاب ابي هريرة السنة فعنه حديث
 قسم الصلوة وحديث واذا قرأوا فاصنوا وحديث الخداج وحديث لا صلوة لمن لم يقرأ بقائتة الكتاب وحديث
 انس وحديث عمران وحديث ابن عمر وكل واحد منهم روى حديث القراءة خلف الامام ووجوبها على رجم
 المخالف ومع ذلك ابن سيرين يقول لا اعلم القراءة خلف الامام من السنة لا يقبها بشئ من القيو وقال
 ابن سعد كان ثقة ما مونا عالماً رقيقاً فقيهاً اباً ما كثر العلم ورعاً وكان به هم اه مشهور تهذيب وقال ابن عون
 لم ارني الدنيا مثل ثلاث محمد بن سيرين بال عراق والقاسم بن محمد النجاشي ابن جوية بال شام ولم يكن في
 هؤلاء مثل محمد بن سيرين تهذيب و انس بن مالك مولا وسيد زبير بن ثابت وغيره من الصحابة ايضا كما في التهذيب
 وروى عنهم وهو اكبر من سعيد بن جبير سناً وعلماً وفقهاً وحفظاً واكثر رواية عن الصحابة فهذا الامام بميراث ان يقول
 لا اعلم القراءة خلف الامام من السنة فهذا كما ترى نازح عجيب غاية العجب

ومنها فتوى محمد بن شهاب الزهري في ترك القراءة في الجهرية وقد مضت وهو الامام اتبع جليل الشأن كالعلم
 كما في التهذيب وشرح مسلم للنووي وعمدة القاري وغيرهما من الكتب وقد سبقتنا اثار علقمة والاسود وعمر
 ابن ميمون و ابراهيم النخعي فتذكرها وظهر لك من هذا ان من قال ليس للاحناف في هذه المسئلة حجة فيقتد عليها
 عليها فنقله بحسب ما لقيب بدون فكر وروية ومن غير تحقيق وتفتيش واستقراء (والباقي على الصفحة الآتية)

(رؤية من العفو - السابقة) بل من يقول بوجوب القراءة أو الفاتحة خلف الإمام للمقتدى إنما هو أراي له ليس له أثر
 في الأحاديث والآثار الواردة في الباب خصوصاً في الجهرية بل الروايات في المنع والمحمل لا يقادم المحكم والمنطوق
 لا يترك بالانقيسة المحالة في الأذهان وقد فرغوا من الوجوب قبل إيجاب الشرع ثم أوردوا القصوص الشرعية على
 ما ركبوا في الذهن من الوجوب هذا وفي صلبنا من الفصل وههنا أمور ينبغي أن يتنبه لها أن الشارع نصب بين
 باب الصلوة في نفسها وباب الاقتدار وهو لا نقلوا أحاديث باب إلى باب وذلك إهدار لفرقه والاختلاف
 تحليل قاعدة هي أن المقتدى معص ولا صلوة لمن لم يقرأ أيام القرآن وهو وضع الفرق بين الصلوة لنفسه و
 الصلوة خلف الإمام وهو لا نصيبه في السور وهو قال فلا تفعلوا الأيام القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها
 أي فصاعداً في صلوة لا صلوة لمن لم يقرأ بها فصاعداً إلا المقتدى فعليه الفاتحة فقط وتتو ادب الاستماع مطلقاً
 خصوصاً في مقدار السجدة وهو السورة وحملوا الواجب على متن المستحب... وهو يستفهم عن أصل القراءة
 ثم أراح الفاتحة من بعد وهو لا يجعل الفاتحة واجبة من قبل وتتو جعل فانه لا صلوة آه من قبل فانه سبياً قد
 كانه مفروغ منه سابقاً وهو قد قبل فاعلمه من بعد وهو سلك العموم في قوله فانه آه لكل من يصلي أي يوصف به بدون
 تحليل فقصره على المقتدى والحال أنه إنما يوصف به تحليل وقطع النظر عن الربط مع الإمام وههنا لم يقطع النظر
 عنه ودرى في السياق وإنما قلت أنهم قصروا على المقتدى إذ لا يمكن لهم إدراج غيره في عموم من بعد رعاية
 الاختصار على الفاتحة وإنما يمكن لهم أن يقولوا فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها أي من المقتدين وهو استدلال بحال يصلي
 في نفسه على حال مع الإمام وهو المعروف في الاستدلال أن يستدل بحال الشيء في نفسه على حكمه مع غيره فاعلمه في
 الموضوعين مع غيره وهو بني كلامه على الفرق في السياق وهو لا القوة وهو استدلال بحال على حال وهو لا جعله
 عين ما قبله ومن ههنا يظهر أن الاستدلال أيضاً على شرحتنا جري وجري وهو استدلال بحال كل من يصلي فانه المقتدى
 أيضاً قد يفعل الصلوة بالمعنى الذي ذكرناه إذا لم يفتد وهو لا قصده على حال الاقتدار وهو استدلال بحال كل
 صلوة صلوة وهو لا جعله بحال كل شخص شخص فيها وأعلم أنه لو كان حديث لا صلوة لمن لم يقرأ أيام القرآن
 فصاعداً مع حديث محمد بن أسحق حديثاً واحداً أي مختصراً أو مطلقاً فالمراد ذكره أن كانا حديثين صدرت من
 من ذلك فانه الأول على هذا الابدان يعلم المقتدى بعوم وتفرقاته فانه فوقها ثم استشهد به في الحديث الثاني
 فكان على مراده الأول جميل عليه ولم يستقم تخصيص المقتدى بقوله لا تفعلوا الأيام القرآن فليخبرون إلى أن اللفظ
 أن كان واحد لكن الفرض مختلف وهو كما ترى فانه يبيى به على أنه معهود سابقاً ولذا صرف من الخطاب إلى
 الفقيه ولم يقل أيضاً فانه لا صلوة لمن خلف الإمام بغيرها ثم أجاز في موضع الاستدلال بالبار في بعض اللفاظ
 بجذت البار في بعض كما في كتاب القراءة صلوة والكنز صلوة إلا أن يقرأ أحدكم فاتحة الكتاب بخذنها و
 كذا في حديث السنن في كتاب القراءة صلوة وكذا الرسل البار بجزءها بخلات موضع الاستدلال قلم يبيى إلا بالبار وهو
 بنا على المخاضرة التي ذكرناها وكذا التعبير في الاستدلال باللفظ فقال لا تفعلوا الأيام القرآن في عادات القاطنة
 أمت أسحق إلا في لفظ عنه في جزء القراءة من طريق أحمد بن خالد أبو يبي وقد أخرج في كتاب القراءة من طريق أحمد
 يعنه بلفظ الفعل فحسب في الاستدلال بالقراءة فقال فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ولم يقل فانه لا صلوة لمن لم يفعل
 بها فاعلم هذا والله أعلم فحصل إلى الآن جوابان بل ثلاثة هي أنه حديثان كانا عبادة مستقلة جمعها تارة وقرنها
 أخرى وقرنها غيره من الصحابة أو حديث واحد فيه شيان يريد بأحدهما الاستدلال على آخره وفي وجه الاستدلال ثلاثة
 وجوه شاكلة المخاضرة وشاكلة الاجتماع والافتراق وشاكلة اليوم والمخصوص والمطلق وإنه باهت وبيان وصف
 كائن في الفاتحة وأعلم أنك إذا أردت أن تحلل استدلالاً فلا تجعل لا باهتة الفاتحة فانه يبقى شيء غيراً على هذا
 تحليل وأجعل تعليلاً لا تقتصر عليها فينبغي حينئذ على جزئ من النفي والاثبات أي المسمى بالمتعنى وهو صالح لذلك فلا تسأل
 فيه فانه يصير الاستدلال أيضاً أقرب منه للاباهة وعلى هذا قسم يذكر لأصل الاباهة تعليلاً فانه هي من دلالات
 في الأحكام وإنما ذكر لا تقتصر على الفاتحة وهو أمر غير الاباهة ومعنى فانه لا صلوة آه أي لم يأت بها في القراءة
 ولا يحتاج حينئذ إلى عناية فصاعداً ههنا فانه المناسب أن وصف تعيينها وهو بتسميتها كانه إذا فانه لا صلوة
 لمن لم يقرأ بها أي عيناً فهذا الوصف هو الموضح على ما ذكرنا أن المراد لمن لم يأت بها في جملة القراءة لا وصف
 وجوبها فانه فيما إذا جعل التعليل لا باهتة فليجعل في الأصل من دلالة الشارع وليقرر الكلام هكذا فلا تفعلوا
 الأيام القرآن وإنما اخترت اباحتها فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهو ليعلم اباحتها لا تكونها كذلك أصالة فانه لو كان كان
 مطرداً أن يكون الواجب في محل ما حوله لا في محل آخر بخلاف الأول فانه باختيار الشارع ونظيره قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 عند المسجد الحرام حتى يقاتلواكم فيه فان قاتلواكم فاقتلوهم إلى قوله الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص الآية
 على أراج التفسير فيه كما في التفسير المنطوق فلا بطردان سلك انتهكو حرمة جاز لنا انتهاكها وأجمع العلل بل هو إلى
 ولاية الشارع وأجازت انتهى والله تعالى أعلم وعلمه أتم وأحكم -

قال حدثنا

ربيعة بن العصفور السابقي ومن لم يلقه اخرج الدارقطني في سننه وقال لم يسمع من موسى بن ابي عائشة عن ابي حنيفة ولا الحسن بن حمدة
 وهما ضعيفان اهـ وقوله هذا في حق ابي حنيفة باطل قطعاً قال النيسابوري في صفة من التعليق وكذلك لا يصح تضعيف بن عدي على ما
 نقله الذهبي في الميزان في حرث الالف لان الامام ابا حنيفة وثقة امام المرحم والتعديل يحيى بن معين وعلي بن المديني واشعش
 عليه جماعة من الائمة قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال قال محمد بن سعد القوفي سمعت يحيى بن معين كان ابو حنيفة
 ثقة لا يحدث بالحديث الا بما يحفظ ولا يحدث بما لا يحفظ وقال صالح بن محمد الاسدي سمعت يحيى بن معين يقول ابو حنيفة ثقة في
 الحديث وقال احمد بن محمد بن القاسم بن عمر عن يحيى بن معين كان ابو حنيفة لا بأس به وقال سرة كان ابو حنيفة عندنا من اهل
 الصدق ولم يتهم بالكذب اهـ وقال الذهبي في التهذيب قال صالح بن محمد بن جرة وغيره سمعت يحيى بن معين يقول ابو حنيفة
 ثقة في الحديث وروى احمد بن محمد بن حمز عن ابن معين لا بأس به اهـ وقال الحافظ ابن عبد البر الذين روي عن
 ابي حنيفة وثقوه واشتوا عليه اكثر من الذين تكلموا فيه وقد قال الامام علي بن المديني ابو حنيفة روى عنه الثوري
 وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به اهـ وقال الحافظ ابن خزيمة المرحوم في جامع الاصول ولوفيهما في شرح مناهج
 فضائله لاطن الخطيب ولم يصل الى الغرض منها فانه كان عالماً زاهداً عادلاً ورعاً تقياً اماماً في علوم الشريعة مرضياً اهـ وقال
 الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ كان اماماً عادلاً عالماً جامعاً لا يقبل بوزن السلطان الى ان قال ومناقب
 هذا الامام قد افردها في جزء اهـ قلت فنثبت بهذه الاقوال ان الامام ابا حنيفة كان ثقة في الحديث واماماً في علوم
 الشريعة فلا اعتد ابقول الدارقطني وابن عدي بانه ضعيف مع ان جرحهم والمجرح المبهم لا يقبل في حق من ثبت عدلته
 كما حقق في اصول الحديث اهـ وقال الحافظ العيني في صلاب من العدة لوتاديب الدارقطني واستبني لما تلفظ بهذه اللفظة
 في حق ابي حنيفة قال الامام طبري في تاريخه في القرب والاسئلة عن ابن معين فقال ثقة ما من ماسمعت احداً من هذه الائمة
 بن المجاح يكتب اليه ان يحدث وشيعة شعبة وقال ايضا كان ابو حنيفة ثقة من اهل الدين والصدق ولم يتهم بالكذب
 وكلاماً موثقاً على دين الله تعالى صدوقاً في الحديث واشتق عليه جماعة من الائمة الكبار مثل عبد الله بن المبارك ويحيى بن
 اسحاق وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري ومحمد بن زيد وعبد الزراق ودويك وكان يفتي براه والائمة الثلاثة ما كان
 شافعي واحمد وآخرون كثيرون وقد ظهر لك من هذا حال الدارقطني عليه وتعبه الفاسد وليس لمقدار النسبة هو لا
 حتى يتكلم في امام متقدم على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم ويتضعف اياه يستحق هو الضعيف افلا يرى ان يكون
 احداً من هذه الائمة قد روي في سننه احاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وعريضة وموضوعة ولقد روي احاديث متعينة
 في كتابه في الجهر بالبطلان واجمع بها مع علمه بذلك حتى ان بعضهم استعمله على ذلك فقال ليس فيه حديث صحيح ولقد صدق
 القائل له حسدوا لفتي اذ لم يزلوا شادة والقوم اعداء وله خصوم اهـ فان قلت قال الذهبي في حقه من الميزان
 النعمان بن ثابت بن رومي ابو حنيفة الكوفي امام اهل الروي فصفه النعمان في من جنة حفظ وابن عدي وآخرون و
 ترجم له الخطيب في فضلين من تارخه واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه اهـ قلت قال النيسابوري في صفة من
 التعليق هذه الترجمة لم توجد في النسخ الصحيحة من الميزان وامامنا لا يجد على هوامش النسخ المطبوعة نقلاً عن بعض النسخ
 المكتوبة قائماً هو الحق من بعض الناس وقد اعتذر الكاتب وعلق عليه هذه العبارة ولما لم تكن هذه الترجمة في نسخة
 وكانت في اخرى اوردتها الى ما شئت اهـ قلت وما يدل على انها الحاقية ان الذهبي لم يورد كنية الامام في باب
 الكنى من الميزان على حسب عادة والدليل الواضح على كونها الحاقية ان الذهبي اقر نفسه اذ لم يذكر ترجمة في الميزان بحيث
 قال في ريباجة وكذا لا اذكر في كتابي من الائمة المتبوعين في الفروع احداً لم يلقه في الاسلام وعظمته في النفوس
 مثل ابي حنيفة والشافعي والبخاري اهـ وقال العراقي في شرح الفقيه والسيوطي في تدريب الراوي الا انه لم يذكر
 احداً من الصحابة والائمة المتبوعين اهـ كلامها فخذ العبارات تناوياً على صوت ان ترجمة الامام على ما في بعض
 النسخ الحاقية جداً فاصل الكلام ان المرحم المفسر لم يثبت في حق الامام ابي حنيفة عن احد من الائمة الفقه فلا يقدح في
 عدالة المرحم المبهم الذي صدر عن الدارقطني واهله المتشدد من علان المرحم المفسر ايضا لا يقبل ببعض الاحيان
 في حق الاعيان قال العلامة السبكي في الطبقات الكبرى قد عرفنا ان المرحم لا يقبل من المرحم وان فسر
 في حق من غلبت طاعته على معاصيه وما دجوه على ذاميه ومنزله على جاحيه اذ اسكنت هناك قريته يشهد العقل بها
 بان مثلها حاصل على الوقعة من تعصب مذهبي او منافسة دينية كما بين انظاراً وغير ذلك وصيغته فلا يلتفت لكلام الثوري
 وغيره الى حنيفة وابن ابي ذيب وغيره في مالک وابن معين في الشافعي والشافعي في احمد بن صالح ونحوه ولواطلقنا تقديم
 المرحم لما سلم لنا احسن الائمة اذ ما من امام الا وقد فيه طاعنون ولكم فيه ما يكون انتهى ١٢
 سئل قول ابو حنيفة الخ الحديث اخرج الطحاوي الدارقطني وابيهني والبطري في دواوينهم ابي حنيفة في مصنف واحد بن مينا في مسنده وغيرهم
 كما ستعرف وهو صحيح ومن اعلم بابي حنيفة فقول باطل قطعاً فانه ثقة حافظ امام صدوق في الحديث كما عرفت فان قلت قال البخاري في
 التاريخ الصغير حدثنا يعقوب بن حماد وقال ثنا القرائي قال كنت عند سفيان بن عيينة فقال الحمد لله كان يفتي في الاسلام عروة
 (وابي في على الصنف الانية)

أبو الحسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهماد عن جابر بن

(بقية من الصفحة السابقة) عادة ما ولد في الاسلام اشكتم منه اهل هذه الحكاية كذلت مزورة مخترعة مختلفة وصاحبها قيم ابن حماد قال القبي في صحيحه من الميزان قال انما زوى كان نعيم ... الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلث الثقات كلها كذب اهل من هذا حال كيف يقول على قولوا العجب من البخاري كيف اورد ما في تاريخه واي كذب ولهم بين حماد بن عيسى بن عيسى بن عيسى من الميزان وراجع جميعهم من التهذيب وقال غيره كان يكاد الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في قلب ابي حنيفة كلها كذب وقال ابو الفتح الا زوى قالوا ليعني الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في قلب ابي حنيفة كلها كذب اه ثبتت هذا لا اعتد بها في التاريخ فاحفظه ولقد اثنى عليه الثوري كما في الميزان الحسن بن علي بن جابر في دراهم مشقة من مقدمة هؤلاء الجاهل محدث الزهري وقال الكلام باق فان الحديث كاذب قد فنون فالحديث صحيح لا ريب في صحته ١٣

له قوله ابو الحسن الخ فوجدنا في السنة قال المحافظ في صحيحه من التهذيب في كتابي بن ابي عائشة الخ زوى الهماد في ابو الحسن انكوفي مولى آل جده بن هبيرة روى عن عبد الله بن شداد بن الهماد وعمر بن الحارث يقال مرسل وسليمان بن صرويه قال مرسل وسيد بن الجبير وعبد الله بن عبد الله بن عتبة ويحيى بن الجراح وعبد الله بن ابي رزين الاسدي وعمر بن شعيب وغيلان بن جرير وغيرهم روى عن شعبة و اسرايل وابو اسحق الفزاري وزائدة والسفيان وابو عوانة وعبيدة بن الحميد وجرير بن عبد الحميد وخون قال علي بن المديني سمعت يحيى بن سعيد يقول كان سفيان الثوري يحسن الشارعية وقال الحميدي عن ابن عيينة حدثنا موسى بن ابي عائشة وكان من الثقات وقال اسحق بن منصور عن ابن معين ثقة وقال محمد بن حميد عن جرير كفت اذا رايت موسى ذكرت اشر تعالى لرويته وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن جاتم سمعت ابي يقول تروني رواته موسى بن ابي عائشة محمد بن عبد الله بن عبد الله في مرض النبي صلى الله عليه وسلم تلت علي ابو حاتم انه اضطرب فيه وهذا من تعفته والا فهو حديث صحيح وقال يعقوب بن سفيان كوفي ثقة اهر وذكره في صحيحه من صحيح المسند في باب المشايخ نقلا عن تاريخ البخاري ولم يذكر في رجال الاثار صاحب مقدرة التعليق المختار وهو كما ترى فهو من ذكره المحافظ في صحيحه في باب الكنى من التعميل قال ابو الحسن عن عبد الله بن شداد وموسى بن ابي عائشة وعنه ابو حنيفة كذا وقع في رواية بعض الرواة عن ابي حنيفة عن ابي الحسن عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله في رواية الامام اخبره الدارقطني واخرج ابن خضرم من طريق مسلم بن ابراهيم والحسن بن زياد عن ابي حنيفة عن ابي الحسن عن عبد الله بن شداد ومن طريق ابي يوسف ومحمد بن الحسن واسد بن عمر والفضل بن يحيى عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عائشة قال ابن خضرم ابو الحسن هو موسى ثم ساقه من طريق اسمعيل بن قوبة محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ثنا ابو الحسن موسى بن ابي عائشة به فتبين انه واحد وهو العوالب فان ابا الحسن هو موسى بن ابي عائشة نفسه وجزم بذلك الدارقطني وغيره

له قوله عبد الله بن شداد بن الهماد عن رجال السنة كما في صحيحه من التهذيب هو اليشي ابو الوليد المدي وبقيته نسبة في ترجمة ابيه كافي في الكوفة واهل سلمى بنت عيسى الخ في نسخة اخرى سماه روى عن ابيه وعمر بن علي وطه والعباس وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن جعفر وخالة اسما بنت عيسى وخالة لاهم ميمونة بنت الحارث واهلة لامر بنت حمزة بن عبد المطلب وعائشة وام سلمة وعنه سعيد بن ابراهيم ابو اسحق الشيباني ومحمد بن خالد والحكم بن عتيبة ووزيد بن عبد الله الراسي وربي بن حراش وداؤد بن محمد بن كعب القرظي وابو جعفر القراء ومحمد بن عبد الله بن ابي يعقوب الصبي وجماعة قال النجاشي سئل احمد بن محمد بن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قال لا قال علي بن المديني شهد مع علي يوم النهروان وقال العجلي والخطيب هو من كبار الثقات وقاتم وقال ابو حنيفة والنسائي ثقة وقال ابن سعد كان عثمان ثقة في الحديث توفي في ولاية الحجاج على العراق وقال الواقدى خرج مع القراء عام بن الاشعث على الحجاج فقتل يوم وجيل وكان ثقة ثقيبا كثيرا الحديث مشيعا وقال ابن نمير كفى بجيل سنة (٨٤٨) وقال يحيى بن بكير وغير واحد فقه ليلية وجيل سنة (٨٤٨) وقال الثوري فقد ابن شداد وابن ابي ليلى بالجاءم وكذا قال العجلي وزاد في نسخة اخرى بها الهاء فقه يراقت وقال ابن حبان في الثقات عزيق بجيل وقال ابن عبد البر في الاسابيع ولد لعبد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال يعقوب بن شيبة في مسند عمر كان يشيع وما في الاصل عن ابن سعد كان عثمانيا فيه نظر انتهى ذكره في نسخة من جامع المسند وفيه روى عن علي وعادة ايضا فقتل بجيل سنة احدى وثمانين وتيسر سنة اثنتين وثمانين نقلا عن تاريخ الخطيب ١٢

له قوله عن جابر الخ الحديث ذكره في صحيحه من جامع المسند من طريق ابي حنيفة مختصرا ومطولا وفي صحيحه من عقود الجواهر قال ابو حنيفة عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فان قرأته له قرأه كذا رواه محمد في الاثار والمارثي وابن النضر وابن خضرم وابو بكر بن عبد الباقي من طريق جابر بن ابي الزبير عن جابر بن زفر وطه وخرجه ابن ماجه وجابر هو الجعفي ضعيف كمن تابعه بن ابي حنيفة عن ابي سليم قال البیهقي ولم يتابعها الا من هو اضعف منها قال الدارقطني وابن عدي لم يسنده عن جابر بن ابي حنيفة وابعه الحسن بن عماره ورواه الثوري وشعبة عن موسى بن عبد الله بن شداد مرسل وكذا قال ابن المبارك عن ابي حنيفة مرسل وقد اخرج الطبراني والدارقطني من طريق ابوب عن ابي الزبير عن جابر بن شداد عن في الاسناد سهل بن العباس وهو متروك كل هذا الكلام المحافظ يخرج احاديث البداية قلت قد روى هذا الحديث عن الامام مطولا مختصرا ورواه عنه غيره واحد من الائمة فرواية محمد بن الحسن تقدم سابقا وهو مختصر (قلت في الاثار مطول) ورواه الليث ابن سعد عن ابي يوسف عنه بالسند المتقدم بلقط ان رجلا قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر (والباقي على الصفحة السابقة) مع الحديث ماني عليه السلام من جامع المسند من طريق ١٢ مع مضي في باب الفضل للجمعة والعبد بن ١٢

[illegible]

عبد الله الانصاري قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم

سنة قوله في الحج في منزل الوطاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان في العصر قال فقرأ رجل خلفه اه وفي رواية في الظهر والعصر وفي رواية في
رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحاب الظهر والعصر وفي رواية ان رجلا قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر وفي رواية قال نعمت
النبي صلى الله عليه وسلم من صلاة الظهر والعصر قال من قرأ منكم سجدة ام ركب الاعلى كما سبق من الغفوة والحديث اخره ابن عدي على ما في ٢٩٥
من فتح القدير عن ابي حنيفة في ترجمته وذكر في قصته وبها اخرج ابو عبد الله الحارثي قال حدثنا ابو محمد بن بكر بن محمد بن همدان البصري حدثنا عبد الله بن
الفضل البجلي حدثنا يحيى بن ابراهيم عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن الهادي عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى وحده خلفه يقرأ الحديث بمثل ما في الاثار والوطاة ويخرج كمن لم يجده في باب الصلاة من المستدرک المطبوع عندي ولعل في باب آخر
منه او منفتح مختلفة ورواه الدارقطني في مسنده من طريق الارزقي عن الامام ابي حنيفة قال حدثنا علي بن عبد الله بن بشر بن محمد بن حبيب
الوسطي ثنا اسحق الارزقي عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان الامام
قراءة الامام له قراءة وليس في سنده الحسن بن عماره فلا شك في صحة اسنده ورواه ايضا من طريق اسد بن عمرو عن الامام ابي حنيفة واسد بن عمرو ثقة
كما سبق من النسا في وقال احمد صدوق صالح الحديث كما في مسنده من النسا وكفي له توثيقا ان الامام احمد وروى عنه وعن ابن معين لا بأس به
في رواية عنه وهو اوثق من نوح بن دراج ولم يكن به بأس وقال ابن عزالملك لا بأس به قال الدارقطني يعقبه وقال ابن عدي لم اره شيئا منكروا جوازا ولا بأس
به وقال ايضا ما باهاده ورواياته باس وليس في اصحاب الراي لعدلي حنيفة اكثر حديثا منه وقال ابن سعد كان عنده حديث كثير وهو ثقة ان شاء الله
قال ابو داود وصاحب الديلم ليس به بأس قال الدارقطني حدثنا ابو حنيفة عن الفاسم بن زكريا الحارثي بالكويت ثنا ابو كريب محمد بن العلاء
ثنا اسد بن عمرو عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر بن عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري حدثنا عبد الله بن
عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر بن عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري حدثنا عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري
البيهي ثنا عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري حدثنا عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري حدثنا عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري
بن عماره وبها ضعيفان وقال بعد اسطر لم يذكر في هذا الاسناد دما بغيره في حنيفة وقال بعد رواية يونس بن بكير عن ابن عماره متروك الحديث
وروى بها الحديث سفيان الثوري وشعبة واسرائيل بن يونس وشريك ابو خالد الهادي وابو الاحوص وسفيان بن عيينة وجابر بن عبد الله بن محمد
عنه عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر بن عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري حدثنا عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري
لان مقلده وابن عدي كما انه صاحب التعليق المقتضب من انظر اليها المتصفح الى ايدهم بهم يرمون في سواد الليل رجلا بالنيب لا يجرده
مجالا في رواية الحديث الصحيح المذكور الذي كان يرد نذيرهم ضعفا امام الامة ومع ذلك قالوا لم يسنده غير ابي حنيفة وهو الكار طوعا او كسرا
ولما بنا الاجم من الجواب وتقصير غير الصواب وتناولوا ايضا ومند بها ضعف منها وهي كلمة تقسم منها جلود الذين يخشون ربهم وانت لا تعلموا
منهم في بيان التحقيق مستدلا باصولهم الموضوعية لهذا الفن المتفق عليها عندهم وبها الحق الشايع بالحديث من الطرق الصحيحة المسندة له من
المستدين بن عبد الله بن حنيفة واهلهم بان قول الدارقطني والمثال غلط محض وبنى على تقصير مذهبي ذي عصبية وهي ما رواه الحافظ احمد بن منيع
في مسنده على ما في مسنده من التعليق الحسن وهو ٩٩ من فتح القدير وهو من عقود الجواهر وهو من التعليق المحمد وصنفه من التحقيق في
٥٥ من الفصل قال اخبرنا اسحق الارزقي ثنا سفيان وشريك عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كان له امام فقرأ الامام له قراءة اه قال النجاشي رجاله كلهم ثقات متابعين امام ابي حنيفة ثمانين احدها سفيان وثانيها شريك
والثالثة فقيهة ... حديث ثمانية ورسلا اخرى اه ولما قال في بيان كلام الدارقطني هذا غلط صريح وهو ان عبد الله بن هاشم قال الحق ابن الهمام قال
احمد بن منيع في مسنده حديثا اسحق الارزقي ثنا سفيان وشريك عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر بن عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري
عاصم مرفوعا لم يذكر عن جابر ورواه عبد بن حميد حديثا ابو نعيم حديثا الحسن بن صالح عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري
واسناد حديث جابر الاول صحيح على شرطه فلو لا سفيان وشريك وجابر وابو الزبير لوهه بالطرق الصحيحة قبل علمهم من لم يرقه ولو كلفه
الثقة وجب قبوله لان الرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة كيف ولم يتقدموا الثقة قد لا يجد الحديث تارة ويرسل اخرى اه وقال ايضا في بيان
حديث عباد ابي ثابت من قراءة الفاتحة خلف الامام وجوابا قال : يقدم بتقديم النوع على الاطلاق عند التنازع وثقوة السفان حديث
النوع من كان له امام صحيح فلو لا التسعينين وتضعيف بعضهم مثل ابي حنيفة مع تفضيله في الرواية الى الغاية حتى ان شرطه ان يذكر الجواز
الرواية بعد علمه ان خطأ فلم يشترط الحفظ به ولم لا فقه صاحبه اه وما في مسنده عبد بن حميد هو الطريق الشاذ الحديث قال في مسنده من
الفصل اما صحته الحديث فقد اخرجه احمد بن منيع في مسنده بسند على شرطه ثمانين كما تقدم الشيخ ابن الهمام قال اخبرنا اسحق الارزقي ثنا سفيان
وشريك عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذان عن جابر بن عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري حدثنا عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري
قراءة له اه ثم تقدم عن مسند عبد بن حميد مسنده اسناده اخبرنا ابو نعيم قال ثنا الحسن بن صالح عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله بن بكر بن محمد بن همدان البصري
رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وكذا في نسخة المطبوعة من مسنده الحديث اه وقد روي في اي في الاسناد الثالث في الحافظ ابن حجر نفعه
في البدر المينر انكشف عن مباحث فتح القدير الشيخ ابي الحسن السدي الكبير

(والباقي على الصفحة الآتية)

(لحقه من الصفة السابقة) وهو تعليق فمحمدا عليه قال تلبية المحقق الشيخ فاسم سقط من الشيخ بعد الحسن بن صالح جابر الجعفي ولذلك جعلها على
 شرط مسلم قول راجعت المصنف في ذلك فقال هكذا نقله من خط البيهقي مما جمعه في مسنده بعد موسى بن ذكوان الحافظ البيهقي
 ذكر فيه حافظ العصر بن حجر قال فلما سأل له السند قيل قرأه السند فقال به اراكم حديث من كان له امام فقرأه الامام له قرأه ومحب الحافظ
 البيهقي من ذلك الحافظ ابن حجر فذهبوا الى انه رحمه الله وهذا السند البيهقي في مسند ابن حميد انتهى والاعتماد على الطريقة الاولى وبها اخبره الامام
 محمد بن الحسن عن الامام اعظم ابني حنيفة في مطاوعه وكتاب الاثار والطحاوي من طريق ابن وهب عن الليث بن سعيد عن ابني يوسف عن
 قال البيهقي في كتابه مطاوعه وكذلك نقول بما عسى ان يصح من قول من كان له امام فقرأه الامام له قرأه اهو فراجحة ثم اوله بما لا يجري ومذهب
 ابن وهب والليث عليهما مرويات اهو وقال الشيخ في التقدير على الترمذي قلت الحافظ وان لم يرض بالحديث المذكور لكنه لم يقدر على بيان
 العلة ايضا قال ما حل ان الحديث صحيح اهو وفي نسخة من الجواهر المتقى قلت في مصنف ابن ابني شيبه ثنا مالك بن اسمعيل عن الحسن بن صالح
 عن ابني الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام له قرأه وهذا السند صحيح وكذا رواه ابو نعيم عن الحسن بن صالح عن
 ابني الزبير لم يذكر الجعفي كذا في اطراف الترمذي وتوفي ابو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة ذكره الترمذي وعمر بن علي والحسن ولد سنة مائة
 وتوفي سنة سبع وستين ومائة وسامع من ابني الزبير يمكن ومذهب الجمهور ان يمكن لقائه لشخص ودوي عنه فرواية تحوله على الاتصال
 فيحصل على ان الحسن سمع من ابني الزبير بلا واسط ومرة اخرى بواسطة الجعفي وليث اهو ومن يهتأظهر كبطان ما قال الحافظ في مصنفه
 من الفتح ومذهب من التفتيش الجعفي كحديث ضعيف عند الحافظ وقد استوعب طرقه علمه الدارقطني وغيره اهو وله طرق عن جماعة من
 المعصية وكلها معلولة اهو كيف وهذه الطرق الشاذة صحيحة عند الحافظ باصول الحديث وقواعده كما هو ظاهر كما شمس في راية النهار و
 في مصنفه من القفل وله اسناد آخر عند البيهقي في كتابه مصنفه عن الليث بن سعد عن طلحة بن موسى بن ابني عاتشة عن عبد الله بن شداد بن
 الهادي عن ابني الوليد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام له قرأه وقال ابو الوليد هذا مجهول
 وهذا لا يكتفي ولا يشفي فاق طلحة يمكن ان يكون طلحة بن ابني اسعد الاسكندراني فان الليث قد روى عنه كافي تهذيب التهذيب وهو من رجال البخاري
 وهو في مصنفه من التهذيب قال وعنه حياة بن شريح والليث وابن الهادي وابن وهب وغيرهم وقال ابو داود وروى عنه الليث وقال فيه
 خير وذكره ابن حبان في الثقات وقد روى عن ابني الوليد من عبد الله بن شداد باعادة الجار وهو كنية بلانتردد في مصنفه من التهذيب
 ابن الهادي الليث ابو الوليد المحدث كان ياتي الكوفة اهو ويسار بن عبد الرحمن ايضا يكتفي بابي الوليد وروى عن جابر وكذا سعيد بن مينا يكتفي بابي
 الوليد وروى عن جابر كما في مصنفه من التهذيب من باب الكتي، وله طريقه اخرى عن طلحة بن عدي وغيره من الحسن بن صالح عن جابر هو الجعفي وليث
 هو ابن ابني سليم عن ابني الزبير عن جابر نحوه اما جابر بضعيف واما ليث فليس بشيء يكتفي في الفتح مطاوعه ومن قال من الرواية عبد الله بن
 شداد عن ابني الوليد فقد غلط ولا يؤثر اهو قلت واصح منه يكون ابني الوليد المذكور عبد الله بن شداد اهو اخبره ابو نعيم البخاري في مسنده كذا في
 مصنفه من جامع المسند بسنده الى ابني حنيفة عن ابني الحسن بن موسى بن ابني عاتشة عن ابني الوليد عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله قال
 انصرف النبي صلى الله عليه وسلم الحديث فقبيل ما قال الشيخ وبطل قول من قال انه مجهول انما هو عند ابن مينا ما اعلوه هذا الحديث اهو قلت
 قال الحافظ في مصنفه من الفتح وتابع ابني يحيى على روايته عن عبد الرحمن المذكور ليث بن ابني سليم وحديثه يستشهد به اخبره ابن ابني شيبه
 وتعلوا ما مرسل قال المحقق في مصنفه من الفتح واشرت المصنفون رفوش الدارقطني والبيهقي وابن عدي بان الصحيح انه مرسل فنقول
 المرسل جهة اكثر من العلم فكيف فيهما يرجع الى العمل على رايها وعلى طريق الاثرام ايضا باقائه الدليل على جهة المرسل اهو وقال شيخنا
 الحديث ولو كان مرسل فهو ايضا جهة فان عبد الله بن شداد من صفار العممية له رواية وليس له سماع وقد ذكره في كتابه العممية كالاها به
 غير اذ في الفتح من مصنفه من الفتح فلو عبد الله بن شداد كما ان الهادي الليث هو من صفار العممية اهو وفيه من جهة لكن استاذ ذلك قوى اخبره بن
 القاسمي في احكامه والطبري في تغييره والوداؤد في اعلام النبوة كلهم من طريق عبد الله بن شداد وهو من صفار العممية له رواية
 ومن كبار التابعين علماء وشيوخ الذين ذكروا في ترجمة هم العممية وهذا كان من وثق العمل وهذا الخبر لم يصل الى ابني الحجاز والاشام بهذا
 الاستاذ واما رواه ابني الكوفة فبه اخذوا وكان سنة متوارثة عند جميع من اخبرين فاقوا به وايضا فهو قد عهده فنادى العممية بل
 قد ذكرت انهم لم يكونوا على ايجاب الفاتحة اذ القراءة خلف الامام وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية وهذا المرسل قد عهده ظاهر القرآن
 والسنة وقال بجابر بن العلم من العممية واثنا بعين ورسد كابران بعين ومثل هذا المرسل يتبعه باتفاق الائمة والاربع وغيرهم
 قد نقل في فتاواه ايضا ان المشهور في مذهب احمد هو الاستحباب في السرية ايضا لا الوجوب هذا وقد استندنا بعموم ما يوصف الملائكة
 المذكور فيه وهو كونه امام والله اعلم وعلمه اهو قال الفاضل السهيلي في توجيهه على شرح الوفاية على ما في مصنفه من التعليق على
 منية المعنى لوسم نحو من الضعف فاجبر بقاء بعد الحسن وحديثه يصلح جابرا ومناجعا ووسم ان لا يصلح جابرا فحديث جابر كثر من جابر
 وهو قد روى طرقه عن كذا كذا ولم يكن نقد وطرقه عن جابر اهو وان لشداد من طرق جملة من العممية رضى الله عنهم ولو
 لم يسلم ذلك ايضا فاشداه احاديث اخرى من حديث ابني موسى في رواية وسياك غيرهما ايضا ولو لم يسلم هذا ايضا فاشداه الطبر
 هو مسطرة نفس القرآن كما سلف ووسم ان لم يدع الا لرسلا وليس له طرق اخر موصولة ووضيفة فالمرسل عندنا وعند الجمهور
 جهة وعند غير الجمهور من شذية اشافية ايضا جهة اذا عارضه سندا فمروا بوضيفة بيب الضعف او مرسل اخر وهبنا اعتضاده بربط
 آخر وبما سبل ايضا ظاهر فابن حنيفة تضعيف شذية الدارقطني وبطل ما روى البيهقي في المعرفة ورواية الليث بن سعد عن جابر
 ابي يوسف صاحب الامام عن ابني حنيفة كما راجح طرق له اخبرنا الحافظ الطحاوي في شرح الآثار بل طريق ابني حنيفة عندنا الصحيح
 طرق الحديث وقوى سند من رجال الصحيحين بل هو صحيح واقوى واعلى من صحيح اسنيدهما واولى من متن طريقها وهو ما يملك
 عن نافع عن ابن عمر على رعم الكوفة بولاء الربط عصابة عصابة العصبية فهم فيهم يترددون في طريقهم ليعلمون اهو (والباقي على الصفة لانه)

ينها عن القراءة في الصلوة فقال تنهاى عن القراءة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم

دقيقة من الصفحة السابقة قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض كلامه في رقد ففرقت من ابن الهمام وغيره ونقد بانه مسند ومرفوع والمتقدم اذا كان ثقة يقبل قوله فان الرفع زيادة وهي واجبة القبول من الثقات كيف وليس بهذا الثقة والضعف قد يرد مسند كما سلف مقصدا فلا تكن من المتقلدين الخالفين ١٢

سنة قوله رجل الخ اى في صلوة الظهر والعصر كما في روايات جامع المسانيد وعقود الجواهر والموطأ وغيره من طريق اسرائيل برسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر فقرأ رجل خلفه فغزاه الذي يليه اه وهو في كتاب الحج مسند كما مروا رواية شاذة لا مرين احدهما النهى عن القراءة خلف الامام والثاني افتقار ما ليس مخصوصا بالجهرية فقبض ١٢

سنة قوله في الصلوة الخ قال القائل السبيل من التنبين وهذه رواية شاذة بامر من الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن القراءة خلف الامام واقبل مراتب النبي ان يكون مكرها والمعاد من مطلق المروءة كراية التحريم ونهلم يحرم قطعاً لتعارض الاخبار والمحم مقتضى على المبحر على ما تقررتي لتعارض لانه صلى الله عليه وسلم جعل قراءة كافته نقط حتى يجوز للمأموم ايضا قراءة وذلك لانه صلى الله عليه وسلم وافق في القرائة قول المشايخ وقرره وساعده وعاضده وانكر على قول القاري وايشا لو كان يجوز للمؤمن قراءة وان كان قراءة الامام كافيته لكان لا تكرار عليه معنى بل كان حينئذ ان يوافق صلى الله عليه وسلم قول القاري والازم باطل خالداً من مثله والثاني ان افتقار قراءة المؤمن ليس مخصوصا بالصلوة الجهرية على اثره بعض الائمة كما ك وغيره بل شامل لها وللسرية ايضا يشهد به قول القاري والظاهر انهما سريان اه في التنبين وامام الكلام وغيرهما من حديث الكفاية خبر كات وغير شات للصدور كيف وقد وقع في رواية من هذا الحديث وهي صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الامام والمواثقة واقعد الظهور والعصر كما هي متضمنة في الحديث وفي بعض من الفصل والى اخذ ابن يمينه في حديث من كان له امام علم الجهرية حديث اذا قرأ فالتصوا وليس بجهر فان قوله اذا قرأ فالتصوا قطع من حديث صفه الامامة ولا يثبت من سبق حكمها جزاءه وان كان قوله اذا قرأ اى اذا انتهى الى القراءة كسابق حديث السكتين سكنة اذا كبر الامام حتى يقرأ ولا يعلم هذا الا بالجهر فكان هذه الجملة في الجهرية ولا بد من حديث من كان له امام فانه ينهاه على وصف كونه اماما ولم يبين على وقت انتهى الى القراءة فيه فكان علما اه ١٢

سنة قوله تنهاى الخ في رواية قلنا انكرت قال تنهاى ان اخرا خلف النبي صلى الله عليه وسلم فنهى عن قراءة خلفه في الكلام من صدر خارج الصلوة فانه ينهاى الخ صلى الله عليه وسلم اى بعد الفراغ من الصلوة ولا خلاف منها كما في رواية اخرى قلنا انكرت النبي صلى الله عليه وسلم وفي اخرى قلنا نهى الصلوة الخ وهو في ان ذلك لا كان خارج الصلوة وهو ظاهر على النبي فضلا عن الذي نعم الفخر بما رواه الامام في الصلوة من الناهى وهو محتمل فيها لا سيما فانهما تبطلها عندنا وان كانت لا صلاحا كما هو مخصوص في كتب الفروع فلا خلاف في سنة قوله عن القراءة الخ اعلم انه قد روي عن ان هذا الحديث لا يدل الا على مجرد الاجراء والكفاية لا على المنع والنهي والاستسكراه ونحن نقول ان يدل عليه دلالة واضحة والدلالة اما اولها ان هذا الحديث يشرى اليه استلغاه انه تقرير بقول الناهى ومساعدة ومعاذلة له ولصريح وتقويم لمقال في القضاء في النزاع والمفصل تفسير للمحمل وبيان له ونظام الحديث هو المفصل المشتمل على بيان الفتوى كما قال ابن الهمام بعد بيان الفتوى وهذا ليعيد ان اصل الحديث هذا الخبر يراوى عنه محلى الحكم فقط تارة والمجموع تارة ويتضمن رد القراءة خلف الامام لان خروج تأكيد النبي ذلك الصبي عنها مطلقا في السرية والجهرية خصوصاً في رواية ابى حنيفة ان الفتوى كانت في الظهور والعصر لا بانه نزلها اه واما ثانيا فلان الحديث اذا سلم انه يدل على الكفاية والاجزاء فهذا القدر انهما يكفينا في ثبوت المنع والدلالة عليه لان الكفاية والاجزاء يشير الى ان هذا هو الركن الثاني من القراءة للمفتدى والزامه على قراءة الامام من قبل المفتدى امر ابدى على ركنه الواقع مع الامام والزامه على القدر المشروع امر ممنوع فلا يكون قراءة المفتدى بعد النظر الى هذه الكفاية في شئ من القراءة المعبرة في جانب المؤمن فيكون هو ممنوعاً عنها كونهما زائداً على ما اعتبره الشرع في جانب واحد واما ثالثا فيما قاله ابن الهمام ان القراءة ثابتة من المفتدى شرعا فان قراءة الامام قراءة له ولو كان له قرأتان في صلوة واحدة وهو غير مشروع اه واما اورده عليه من ان المنوع هو اجتماع القرائتين الحقيقيتين في صلوة واحدة لا اجتماعهما حيث يكون احدهما حقيقية والاخرى حكمية لاختلاف الجهة ليس موجبا لان الامور المحمية اذا اجيزت واجبت صارت معبرة عند الشرع فكانت الحقيقية حكمية ايضا من حيث اعتبره الشرع فاقدمت الجهة ولان قرائته المحمية لم يجعلها حقيقة كانت حكمية بالطريق الاول لا لمراد الحقيقة من الاعتبار ولان الامور الشرعية لا تخفى في سلك اعتبار الشرعية امور حكمية اعتبارية وان كانت حصة بحسب الظاهر كالهجوم والصلوة ولا يجوز لها الا باعتبارها الشرعية فاذا قرأ المفتدى واعتبره الشرع قراءة حقيقية كان امره شرعيا مخظا في عدد الامور الشرعية المنوعة وجودها وجوبها بالاعتبار الشرعي في الفت الحقيقة حكمية ايضا فاقدمت الجهة علما ان المنوع هو اجتماع القرائتين الحكميتين لا الحقيقيتين ولا افتخاع حقيقة وحكمية باعتبار ان الامتناع به وور على عدم كونه مهودا في الشئ وهو انما يتعلق بالاول لا بالآخرين فافهم ولو سلم ان معناه الكفاية والاجزاء باءداده على المنع فلا بد لجواز الاطلاق من دليل يجوز قرائته فان الامور الشرعية المحدودة المعبرة من حيث المادة والصورة المتقدمين بنحو خاص حين لا يخفى فيها الا بانه دالامة الاصلية والاجازة المرسله واما الاحتجاج بحديث عبادة بن الصامت عن النبي عن قريب (دراج الفصل وفتاوى ابن يمينه في بحث حديث عبادة) واما رابعاً فلان الحديث دل ان قراءة الامام يدل وعوض عن قراءة المفتدى وخلف عنها فلو قرأ المفتدى لزم اجتماع الاصل والخلف والمبدل والمبدل منه والعوض والمعووض عنه (دالما في على الصفحة اللاحقة)

وه في رواية فغزه وفي الاخرى فاذا اليه ١٢ مس ١٥ بعد الانصراف من الصلوة ١٢ مسه في صلاة من مقدمه الفتح قال احمد اذا كان في الحديث قصة دل على ان راويه حفظ اه ١٢

رتبة من الصفح السابقة) وهو غير جائز كما ترى كما يجوز اجتماع الاصول في التفسير والتطبيقات منها الاعتدالي والمشكوك وليس شك يربط
 ثم انبسطت في ذلك على ترك الجهر بالقرأة خلف الامام وعلى قرأة الفاتحة دون السورة وهذا تخصيص بلا مخصص وبعبارة مضمون
 الحديث بمراحل وتارة عن المقصود وما نزل لا تلقى له بالفاظ ولا اشارة فيها الى اطلاق صفة صلاة الظهر والعصر على ما يشهد به
 رواية الامام فاما معنى الجهر فيها بالقرأة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقرأ فيها الامام جهرًا فذلك الجهر المقدر في حال الغاضل المستبهي
 في التسييق وهو ايضا قولنا الحديث فمعه الذي يليه او دأب اليه الذي يليه وقد رده ايضا الحافظ ابن يمين في فتاواه والحافظ ابن حجر
 ايضا ونفسه يشيع الحديث في فصول من الفصل حسن تفصيل وردا من رد على من اتهم الحديث على الجهر وعلى ما زاد على الفاتحة فارفع اليه فانه
 عديم النظر في بحث حديث محمد بن اسحق فان تحقيقات حديثه نقيصة ودائرة جدا جزاه الشرح الحيز منا ومن جميع المسلمين هذا ١٢١
 كله قوله خلف النبي الله الخ قد عرفت ان الطرق الثلاثة للحديث صحيحه وادوية لم يتفرد بالاسناد الى جابر بن عبد الله بل تابعه في ذلك سفيلان
 وشريك وجابر بن موسى بن ابي عاصم وادوية من جابر وطلحة الاسكندراني في رواية الليث والطريق الرابعة مارواه الدارقطني و
 الامام محمد والطبراني وغيرهما وفيها سهل بن عباس ضعيف وسبق الكلام فيها فذكره وبعثنا اسنادا وآخر ليس فيه سهل قال الحافظ الطحاوي في
 صحيحه من كتابه حديث ابو بكر قال ثنا ابو احمد قال ثنا اسراييل عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذ عن رجل من اهل البصرة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه اه وجماله الصحيح لا تقبله لاجل عدول ولعل اسراييل هو الرازي في كتاب اللسان ابن ابي حاتم في صحيحه متروك
 ابو محمد ذكرنا في حديثه رواه الشوكري عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام له
 قرأة قال الي في هذا بعض الثقات عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذ عن رجل من اهل البصرة قال ابي ولا يحتج به اهل العلم ان
 من قال موسى بن ابي عاصم عن جابر انه قد اخطأ قال ابو محمد قلت الذي قال موسى بن ابي عاصم عن جابر فاطا وهو المتعان بن ثابت
 قال نعم اه قلت هذا القول صدر من غير احتياط فقد عرفت انه لم يخطأ او لم يتفرد بذلك بل معه سفيلان وشريك وجابر وادوية الزبير والفيل
 كلهم اخطأوا فاهم ابن شاذ عن جابر كما في مستدرجهم بن ميعن استاذ البخاري وادوية الزبير كما سبق فهذا الحكم مندرجا بالغييب
 من غير تحقيق وتبين ثم ان المتعان لم يلق موسى عن جابر قال عن موسى بن ابي عاصم عن جابر فاطا لا يدري ويقول ابي حاتم تامل
 والحي مس مارواه الطحاوي في صحيحه من كتابه حديثه بن نضر قال في صحيحه بن سلام قال ثنا مالك عن عيسى بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان قال من صلى ركعتين لم يقرأ فيها بآية الا قرآن فلم يصل الا دراهم الامام اه وروى متروكا على جابر باسناد صحيح كسبق مفصلا في بيان
 الآثار ورواه الدارقطني ايضا في صحيحه من سنة مرفوعة عاصم بن ابي بكر النيسابوري ثنا جابر بن محمد بن يحيى بن سلام به مثله وقال في يحيى بن
 سلام ضعيف والصاب مؤثوث اه شيخ الطحاوي عن بن نضر قال الحافظ في صحيحه من التهذيب قال ابو جعفر سمعت يونس بن عبد الاعلى و
 ذكر بن نضر فوثقه وقال ابن ابي حاتم عن يونس بن نضر قال قال ابن خزيمة معمر بن ثقف وقال مسلم بن قاسم الاندلسي كان
 ثقف فاصلا مشهورا حدثنا عن غيره اه وروى له النسائي في سننه مالك حديثا واحدا اه واما يحيى بن سلام وان ضعفه الدارقطني و
 جبره فقد قال ابن عدي يكتب حديثه مع ضعفه وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما اخطأ وقال سعيد بن عمرو البرقي قلت لابي ذر
 في يحيى بن سلام المرفوع فيقال لا بأس به ربما دم وقال ابو حاتم الرازي كان شيئا يبرأ ووقع الى معمر بن ثقف وقال في حديثه لا يثقني حديثا
 عن ابي بكر البجلي يورى عن جبر بن نضر وقال ابو العرب في طبقات النقاد ان كان مفسرا كان له قدر ومعتققات كثيرة في فتون العلم
 وكان من الحفاظة من خيار خلق الله اه لسان الميزان صحيحه وصحاحه لم يختلف فيه حديثه لا ينزل عن الحسن وهذا الحديث ليس مما انكره
 عليهما ولا يفتي على من طالع اللسان وباقي رواية الحديث معروفون مشهورون ائمة لا يترتب والطريق الخامسة الحديث الاول مارواه الدارقطني
 قطن في غرائب مالك على ما في صحيحه من اللسان في ترجمة عاصم بن عاصم من رواه الي يرمي محمد النيسابوري عن عاصم بن عاصم عن
 يحيى بن نضر بن صاحب عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن نضر عن الامام له قرأة وقال عاصم بن عاصم لا يعرفون
 انتهى والجهالة في غير القرون لا تقبله جبره ما في فتح الباري وغيرها من القواعد في مثل هذا الروي ولا ينزل من ان
 ينزل عن المعاصرة للصحيح وتفضل دقة بها وراجع ترجمة يحيى بن نضر في صحيحه من اللسان قال ابن عدي لودي له
 احاديث حسنة وارجو ان لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات اه وراجع صحيحه من التخصيص في حديثه بجني قال
 الحافظ والحق ان فيها ما تنبهت به المجتهدين وهو مجموع طرق حديث ابي سعيد وطرق حديث جابر اه في صحيحه من جامع السانيد
 ابو حنيفة عن موسى بن ابي عاصم عن عبد الله بن شاذ عن جابر بن عبد الله ان رجلا قرأ خلف النبي
 صلى الله عليه وسلم في الظراوى العصر او ما اليه رجل فنهاه فلما انصرف قال انتبه في ان اقرأ خلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فتذكر انك سمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف
 الامام فقرأه الامام له قرأة اخرجه ابو محمد البخاري عن صالح بن محمد الاسدي وعبد الله بن محمد البجلي
 ومحمد بن صالح الترمذي وعبد الله بن عبيد الله بن شريك البخاري كلهم عن احمد بن عبد الرحمن بن وهب عن
 عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد عن ابي يوسف بن ابراهيم عن ابي حنيفة ورواه ايضا عن صالح
 ابن احمد بن ابي مقاتل البزار عن شعيب بن ابوب عن ابي يحيى المحال عن ابي حنيفة وعن محمد بن اسحق
 ابن عثمان اسما البخاري عن جعفر بن عبد الله عن اسد بن عمرو عن ابي حنيفة وعن ابي سعيد سليمان بن
 داود البرقي عن احمد بن عبد الله البصري عن محمد بن الفضل بن عطية وسليمان بن مسلم بن نافع الحشاب
 كلاهما عن ابي حنيفة رحمه الله عليه ١٢٢

حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(لغة من الصفوة السابقة) ثم اعلينهم بن سالم بانه يخالف الثقات ولا يعين الرواية عنه فكيف الاحتجاج به روي عنه المجاهيل و
الضعفاء ولا يوجد من روايته احدا من الاثبات اه وهو يعنى بن سالم كما في نسخة ١٢٩٠ ومعه من اللسان قال الحافظ قلت لضعف عليه اسمه
والا فهو معروف مشهور بالضعف متروك الحديث واول اسمه بامثلة من تحت ثم عيين معجزة ثم نون اه ومنهم ابن عباس اخرج
عن الدارقطني في نسخة ١٢٩٠ من نسخة رفعه قال تكفيك قراءة الامام خاتمة او جهر ثم قال الدارقطني عاصم ليس بالقوي ورفعه وهم اه و
قال في آخر الصفوة قال ابو موسى قلت لاحد من فضيل في حديث ابن عباس هذا في القراءة فقال قد امكراه قلت عاصم بن عبد العزيز روى
عنه ابن المديني واسحق بن موسى وثقه معن بن عيسى كما في نسخة ١٢٩٠ من التعليق المعنى روى في نسخة من التهذيب وعنه علي بن المديني واسحق
بن موسى الانصاري وابو موسى العنزي وابراهيم بن المنذر وغيرهم قال اسحق بن موسى سألت عنه معن بن عيسى فقال ثقة اكتب عنه واشتري
عليه خير وقال الشافعي ليس بالقوي روي له فيما سقت السمار والعيون العشرة وهو من رجال الترمذي وابن ماجه وهو صدوق بهم وهذا
صفة كثيرة من رجال الصحيحين كما يقتضي به النقص فلا اقل من ان يعد حديثه حسدا وان لم يكن الصحيح الصحيح فالرفع زيادة من الثقة
مقبولة والوقف من اوثق منه لا يجازى لان الراوى يرفع الحديث تارة ويوقفه اخرى كما انه يرسل مرة ويسنده اخرى ثم راجع باب
من كفره خاه بغيرنا وعلل فهو كما قال من فتح الباري وترجمه عبد الله بن سمعان من التهذيب وراجع باب الرواية من مقدمته فتح الباري ١٢

له قوله حتى ذكر الخ في السنن الكبرى من طريق يحيى بن ابراهيم عن الامام حتى ذكر ذلك الخ بالشبهة وهو الاظهر اى تنازع كل واحد منهما في النبي
وعنه حتى ذكر الخ هذا ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسمع كلامها فقال تقرير بقول السامى من صلى الخ ولعل احدهما الانصاري والثاني من
مزنيهما كما في حديث النوايس بن سميحان روى البيهقي في كتاب القراءة وهو في نسخة ١٢٩٠ من الكنترا نانا القاضى ابو عمر محمد بن الحسين بن محمد
ابن الهيثم اشانا ابو الحسن عبد الواحد بن الحسن بن عبد الله بن سميحان بن بيان ... اى حديثا عبد الله بن حاد حدثنا سليمان بن
سلمة عن محمد بن اسحق ... حدثنا مالك بن انس عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن النوايس بن سميحان قال
صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الظهر وكان عن يميني رجل من الانصار فقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم وعلى يساري رجل
من مزنيته يلعب بالحصي فلما تقضى صلوة فقال من قرأ خلفي فقال الانصاري انا يا رسول الله قال لا تفعل من كان له امام فان قراءة
الامام له قراءة وقال لذى يلعب بالحصي هذا خطك قال ق هذا اسناد باطل وفيه من لا يعرف ومحمد بن اسحق هذا ان كان الكاشي فهو كذا
لفظ الحديث على الاوزاعي وغيره من الامثلة انتهى ولا يستبعد ان يكون السامى هو النوايس فانه الذي يليه ومحمد بن اسحق هو الاندلسي
بغير الكاشي فانه الكاشي متأخر الطبقة عن الاندلسي راجع نسخة من اللسان وفيها وهو متأخر في الطبقة عن هذا وقد وجد بعضهم بينهما و
المرجع التفرقة والكاشي مترجم في التهذيب واللسان وفيها الاندلسي لا يعرف منكر الحديث وهذا هو من فيه بالكذب والوضع ١٢

له قوله فقال الخ راجع فصولا من الفصل تجد فيها البحث في معنى القارى قوله فسادا وفازا وفافوق وما يميز وما زاد وغير ذلك من التبعيات
التي وقعت في احاديث القراءة فانه مفيد جدا للفصل في حديث عبادة رضى الله عنه وبنها مرسل عن الشعبي قال الدارقطني في نسخة ١٢٩٠ من نسخة
حدثنا محمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل الحمصاني شافعي بن عاصم عن محمد بن سالم عن الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قراءة
خلف الامام اه قال الدارقطني هذا مرسل اه وقال بعد الرواية المسندة عن الشعبي عن الحارث عن علي عن النبي صلى الله
عليه وسلم والمرسل الذي قبله اصح منه والله اعلم اه والارسل غير جرح عندنا لا سيما اذا اعتقد بما تقدم من الاحاديث
والروايات المرفوعة والاثار الموقوفة ومحمد بن سالم هو الهمداني البوسهلي الكوفي من رجال الترمذي مترجم في نسخة ١٢٩٠ من
التهذيب ضعيف لكن قال ابن ابي ليلى في الشعبي احب الى منه اه ومحمد بن اسمعيل المحافى ثقة صدوق مرضى خبير
كما في نسخة ١٢٩٠ من التهذيب وهو في نسخة ١٢٩٠ من الكنترا لا قراءة خلف الامام (ق في القراءة عن الشعبي) اه ومرسل آخر
في نسخة ١٢٩٠ من الكنترا عن زيد بن اسلم قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الامام دعب اه وندكر ما معنى
في بحث اثر ابى هريرة ومرسل آخر في نسخة عن مصنف عبد الرزاق عن موسى بن عقبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
دا بأكبر وعثمان كانوا يمينون عن القراءة خلف الامام كما في نسخة من الفصل هذا وبها في غير هذا ١٢

عنه معن اى كل واحد ويختل مجهولا ولا يظهر ان الف التثنية سقطت من الكتاب ١٢

عنه اى تقريرا وتفسيرا لقول السامى ١٢

عنه عن جابر قال صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر فلما انصرف قال من قرأ خلفي بسبح اسم ربك الاعلى فلم يكلم احد فرد ذلك
ثلاثا فقال رجل يا رسول الله فقال لقد انتك تخابني او قال تنازعني القرآن من صلى منك خلف امامه فقرأ لا قراءة (ق في كتاب القراءة) عن جابر
قال صلى الله عليه وسلم رجل خلفه فقرا رجل فلما انصرف تنازعنا حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف امامه فان الحديث ١٢
لذلك ابى يبق في نسخة ١٢٩٠ من السنن من طريق يحيى بن ابراهيم عن الامام بخلافه السابق ١٢

قال محمد وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة قحيد قال أخبرنا أبو حنيفة
عن حماد عن سعيد بن جبيرة قال أقرأ خلف الإمام في الظهر

رقيقة من الصفحة السابقة) وإيها كان فقد تلخص المرسل وهو في الأصل موصول ومرسل آخره في العدة عن مصنف عبد الرزاق عن
موسى بن عقبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يهتدون عن القراءة خلف الإمام ومرسل آخره عن الزهري
في نصب الراية من فصل القراءة قال سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجهر بالقراءة في الفجر في الركعتين جميعاً إلى أن قال
وبنصت من وراء الإمام ويستحب له الجهر به الإمام لا يقرأ معه أحد والتشهد في الصلوات حين يجلس الإمام والتاس خلتني
الركعتين اهـ به كل مشي وقد ذكرنا الفرق بين المرسل المتعلق من التوارث وبين المرسل المجرد عنه وهو الوجه في كون جبره
اعتقاده بقاءه في الصحابة ولكن قد يكون الأمر كما قال ابن معين إنما يقطع في حديث بسرة من لا يهيم به إليه ذكره في
التلخيص اهـ وفي مرسل الأثر على احتمال الرواية بالمعنى موجود وهو كثير في المراسيل اخذاً بما حاصل كما في أصل من الفصل ١٢

له قوله وبه نأخذ الخ تخرج بمختاره ومختار شيخه وهو قول أبي يوسف أنه لا قراءة خلف الإمام في شيئين من الصلوات وفيه رواية عن
الإمام في السرية مروج عنها في التلخيص في معنى من هذا الخبر فتذكره هذا عند العقبة من علامة الافتاء قال في المد والمختار
في أول المفصلات ما لا خلاف في القراءة خلف الإمام عليه الفتوى وبه يفتى به نأخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح
والاصح والظاهر والاشبه والادوم والمختار ونحوها ما ذكر في ما شئت البرودي اهـ وقال شيخنا الرباعي في فتاواه وبعض اللفظ
أكد من بعض لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح لا يصح والاشبه وبه يفتى أكد من الفتوى عليه والاصح أكد من الصحيح و
الاحوط أكد من الاحتياط اهـ قال الشامي في صلح من رد المختار فإذ صرحوا بلفظ الفتوى في قول علم أنه لما خذ به ويظهر في أن
لفظ وبه نأخذ وعليه العمل ما لا خلاف في الفتوى وكذا باللفظ لفظ عليه عمل الامة لا يفتى إلا بما جاء عليه تأمل ١٢

له قوله محمد قال الخ ذكر في ١٢ من جامع المسند قال أخرجه محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن أبي حنيفة ثم قال محمد لا ينبغي
أن يقرأ خلف الإمام في شيئين من الصلوات اهـ وأخرجه البخاري في صفة من الجوز قال خلال حدثنا حنظلة بن أبي المغيرة قال
سألت حماد عن القراءة خلف الإمام في الأولى رأى الظاهر والعصر فقال كان سعيد بن جبيرة يقرأ خلفك أي ذلك أحب إليك فقال
أن يقرأ اهـ قلت ويخالف ما أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن جبر بن جبر قال سألت عن القراءة خلف الإمام قال ليس
خلف الإمام قراءة اهـ فهذا عام شامل لكل صلوة وكذا يخالف ما أخرجه البخاري في صفة من جبر وقال ابن خيثم قلت لسعيد بن
جبيرة أقرأ خلف الإمام قال نعم وإن كنت سمع قراءة فأنهم اهـ لو أنهم لم يكونوا يصنعون أن السلف كان إذا هم أحدهم الناس يبرئهم
انصت حتى يظن أن من خلفه قرأ فاتحة الكتاب ثم قرأ فاتحاً اهـ فاشترى المصنف مخرج في أن يفتى بعدم القراءة خلف الإمام
مطلقاً وشر الآثار في أنه ينهي عن القراءة في الجهرية خلف الإمام ويحج في السرية وشر الجوز يفتي عموم الإجازة استنباطاً

أثره الشافعي الأباة في السرية وكان ذلك على عدم الوجوب مستقداً من قول حنظلة للحاد أي ذلك أحب إليك قال ابن
تقريباً السؤال في الظهر والعصر ويؤكد أن في الاختلاف يقطع في أمور اجتماعية وابن جبر من الذين كانوا يهتدون القراءة خلف الإمام
في السرية ولا يردونها في الجهرية وحدث الأباة والخويز قد فصل شيخ الحديث في الفصل يابغ وجه واحد فعليك به فإنه عديم التعليل في بابه
وقد عرفت فيما سبق من الآثار أن الصحابة والتابعين وغيرهم كانوا يهتدون عن القراءة خلف الإمام مطلقاً جهرية كانت الصلوة أو سرية
تذكر ما مضى من البحث في سعيد بن جبيرة ١٢

له قوله في الظاهر الخ في الفصل فلما كان أمر بالانفصال ولم يبق من الفاتحة المنازعة ولم يثبت بآية الفاتحة من الانصات
في سابق وانما استثنى قراءة فاتحة الكتاب عن هي القراءة بدون قرآن لاستثناها عن امر الانصات مخرجاً لطرق الاجتهاد فذهب بعض السلف
إلى تركها راسداً وبعضهم إلى تركها في الجهرية وبعضهم إلى إجازتها في الجهرية طاعة وتركها مرة كمراد إلى هزيمة وبعضهم إلى استحبابها فيها مكره
كعبادة وبعضهم إلى قرأتها في السكينة وأقل قليل إلى إيجابها في الجهرية على كل حال كقول عند إلى داود البيهقي في كتابه و فرق
بين الأمر بانصات وبين مخرج النبي عن قراءة الفاتحة إذا لم يقرأ في الجهرية على كل حال كقول عند إلى داود البيهقي في كتابه و فرق
القراءة وبين استثنائها عن عنوان الانصات والذي كان يقرأ في الجهرية أقل قليل والذي كان يقرأ في السكينة أكثر منها والذي
كان يقرأ في السرية لا الجهرية أكثر كثير وبعضهم كان يقرأ في السرية حيناً ويترك حيناً وهذا يعلم بالراجحة إلى الآثار خصوصاً ما لا
باجال من اختار جازياً في المسئلة ثم ذهب يسترسل في نقل العمل ١٢

عنه أي في باب الوضوء ١٢ عنه معنى في باب الوضوء ١٢

عنه ابن أبي سبيان معنى في باب الوضوء ١٢ للغة معنى في باب الوضوء مما جرت الساتر ١٢

عنه مؤلفه إمام حجة على المسلمين فقيه فاضل عابد ورع تابعي كبير فقيه جامع صمد في شعبان سنة خمس وتسعين وهو ابن (٢٩٠) سنة كما في مسلم من التمهيد ١٢
عنه المقصود من الأباة لا رد في غير ليس خلف الإمام قراءة تأمل ١٢

(بقية من الصفحة السابقة) وإذا قال غير المعصوم عليهم ولا الضالين فتولوا آيما نجا ل قول علي لم ارفى احاديث الايمان في السقوط عن الفرض وغيره فتغير لا يبعد الا بقوله وإذا آمن فامتنوا ذلك بنا على انه هو القاري لا غير رواية قاسم بن عيسى والامام في الوظيفة فلا يخلو لورثته وجعل موضع الانتظار مع المنكحة والامام في آيات بينت فليست بظاهرة وان سمي الامام قارئا ولقبه في حديث اذا آمن القاري اوه وإذا قال الامام غير المعصوم عليهم ولا الضالين فلا يتقلب به وان جعل في مقتضى جميعا فلا ينصب نفسه داعيا ومبلغا وان جعل مستقلا في حديث امره به فيه فلا يتقلب في الحفظ بنصيبه من زيادة من الشقة لا تتخالف لمزيد بل توفي معنى فان الانكشافات الى قراءة القاري من تمام الاجتهاد بخلاف من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءة لم يكونوا مؤمنين به اوه وقال ايضا فاما مقصود بالجهل استماع المومنين ولهذا يستوفى على قراءة الامام في الجهل دون السرفاء اكانوا مشغولين عند القراءة فقد امران بقرأة على قوم لا يستمعون لقراءة وهو بمنزلة من يحدث من لا يستمع من حديثه فليطلب من لا يستمع خطبة اوه وقال فقد امر الله برسوله بالانكشافات اذا قرأ وجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك من جلد الاجتهاد به فمن لم ينصت لم يكن قد اتم به ومعنى ان الامام بجهل لاجل المومنين ولهذا من المومنين على دعائه فاذا لم يسمع لقراءة منعه جرحه وان جعل مستقلا فلا ينصب نفسه ذاكرا وان لم يبدئ الشارح بتوليف هذه الوظيفة عليه انما قال ان كتمه لا بدق عليه اوه فهم الذين اجتهدوا فلا يفتت عليه وان لم يفتل في احوال الاجتهاد واذا قرأ قارئا وانما قال فاذا ذكر كبره واذا قال غير المعصوم عليهم ولا الضالين فتولوا آيما نجا ل قول علي وآمين واراد الفاتحة كلها بذكر حاتمها فليحذر ان لا يقع خطابه وليعلم انه اشرك في قوله كبروا واركعوا واسجدوا وارقعوا وقاسم بن عيسى والامام في اذا قال غير المعصوم عليهم ولا الضالين فتولوا آيما نجا ل قول علي سمع الله من حمده فتولوا آيما نجا ل الحمد فخير بين السياقات لهذا لان كان لقال ان يقول جرح الامام بالقراءة كجرحه بالجهل والتسليم والقسم يعلم موضع الانتقال وليس الجهر مارة انها ليست على مقتضى كون علمنا بمخافة السياقات انه لم يرد واراد ترك القراءة من مقتضى راسا والصواب ان جرح الامام بتكبيرات الانتقال ليس ليعلم مقتضى هذه الاذكار بل يعلم الانتقال ولذا لم يقبل بعد التحريم وانما كبره واذا انما قال في حديث الى موسى واذا كبروا واركعوا وارقعوا فان الامام يركع اوه او اذا ركع فاركعوا اوه وتكبيره اغتصاصا زائدا برفع الصوت كما في استلام الجهر في الحصة بتكبير التشرع واذا علا شرفا وفي القرو وحسب المنكحة في صلته يعني في قوله تعالى وتكبروا النكح ما ذكره في عروس الافراح مثله وعند طحاوي الحريق كما في الحسن وكما عند طحاوي جرح الامام بالقراءة يبرسي في انها ليست على مقتضى وانما جاءت الشكوة من جانب الامام في التائبين والتعبد في بعض الاحاديث وهي رواية عن الصحابة لا قد اعلم الموضع بقوله غير المعصوم عليهم ولا الضالين جرحا ثم بالسكوت بعده وبقوله سمع الله من حمده ثم بالسكوت بعده وبعد ان يبلغ واعلم بالموضع له ان ياتي بها بحيث لا الى مقام انه امر نفسه من حيث ان حصل من حيث انه امام هذا وترك التائبين من الامام رواية ايضا في المذهب ذكرها محمد في موطأه وانما ارى ان حديث اذا قال الامام غير المعصوم عليهم ولا الضالين فتولوا آيما نجا ل حديث اذا امتوا الامام فامتنوا احاديثان ودلنا اعتبارا في الطرق بالفاظ ان قوله اذا قال الامام غير المعصوم عليهم ولا الضالين قطع من حديث انما جعل الامام ليؤتم به اوه وناهية من ترك القراءة من مقتضى واما قوله اذا آمن الامام فلم يقع قطع من حديث الايمان وانما جاء مستقلا براسه وحيثي عليه ان اذا في الاول طريقة وفي الثاني بشرطه الا اذا اخذناه على ما في الله الزمنا ان لا يعلق بعلوم الوجود وان بناء الاول على افتقار آيما نجا ل في الثاني في الامام في احاديث الايمان مع كثرتها التغير لا يقول اذا قال غير المعصوم عليهم ولا الضالين فتولوا آيما نجا ل يقول اذا آمن الامام فامتنوا وفي معالم السنن قال الشيخ قد استخرج من ذهب الى انه لا يجهر بآيما نجا ل وقال الا ترى ان جعل وقت فراغ الامام من قوله ولا الضالين وقتا لتأمين القوم فلو كان الامام يقول جهر المستغنى ايساع قوله عن التحقيق لمبراعات وقت اوه وفي الكثرة من الداعي والمؤمن في الاجر شريك والقاري والمستغنى في الاجر شريكان والعالم والمتعلم في الاجر شريكان فزعم ابن عباس ذكره في المقاصد الحسنة ورواه في الجامع الصغير بالصفحة اوه حديث بكل شيء صفة وصيغة الايمان الصلوة وصيغة الصلوة الكسيرة الاولى اوه وساق في الكسرة ورواه في جامع الصغير بالحسن وصنف في تافه من صلاة الجماعة في فضل وادراك اوه خلاف هو الثور عن السلف كما في التخصيص واعلم ان حديث اذا قال الامام غير المعصوم عليهم ولا الضالين فتولوا آيما نجا ل والمنكحة تقول آيما نجا ل وان الامام يقول آيما نجا ل اوه حديث انما جعل الامام ليؤتم به جازا لبيان مسئلة التائبين وموضع واما بيان فضيلة فاستظهر اوه ولم يرد اذا قال دا من تقدير في العبارة والالفاظ المختلفة الاولى وكفى الثانية وقال فان الامام يقول آيما نجا ل لم يرد اوه وهذا اذن لا يدل على الجهر بل يشترطه على الاخفاء وهذا الحديث من بيان متعلقات المسئلة فينبغي ان يسمى المسئلة عليه واحديث اذا آمن الامام فامتنوا فهو حديث مستقل براسه في الحديث عليه وبيان الفضيلة ففسد البيان الموضع فلذا لم يذكره فلم يكن بد من ان يعبر بقوله اذا آمن الامام فامتنوا ولم يسمع له نهية اوه وجه التغير به لا لا حتى على الجهر في ادنى تغيير الفاتحة والبقرة لصاحب الطريقة المحمدية من تحفي المتأخرين من الحقيقة وماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رضى صوته به بعد ولا الضالين تحول على التعليم اوه وهو كما ذكره صاحب الهداية في الجهر بالسلمة وقال في الهدى من بحث القذونية فاذا جهر الامام آيما نجا ل يعلم المومنين فلا بأس بذلك فقد جهر على لا فتحة ليعلم المومنين وجرح ابن عباس بقراءة الفاتحة في صلوة الجماعة يعلمهم انها سنة ومن جهر الامام بالتائبين وهذا من الاثبات السماع الذي لا يحنف فيه من فعله ولا من تركه وهذا كرفع اليد في الصلاة وتركه اوه فتولوا في الحديث وان الامام يقول آيما نجا ل لا يدل على الجهر بل يشترط الاخفاء وكذا ان لما تفي وعز كما في دلائل الامجاد وقال ابن عبد البر انه كان في حديث اذا قال الامام غير المعصوم عليهم ولا الضالين فتولوا آيما نجا ل على ان المومنين لا يقرأ خلف الامام اوه جرح الامام بالقرآن ولا يجهر بالقرأة بها لو كانت عليهم الامر اوه اذا فرغوا من الفاتحة ان يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراته لان السنة فيه ان اقراهم القرآت اذ يؤمن من بعد فربما يحسمان الامام بان اذا شغلوا بالقرأة خلف الامام لم يسوا اقراهم من قرأه الفاتحة فكيف لا يؤمن بالاسم عند قوله والضالين يؤمنون بالا شغل عن سماع ذلك هذا لا يبيح وقد اجمع العلماء على انه لا يقرأ من الامام جهر فيه بغير الفاتحة (والباقي على الصفحة التالية)

(بقية من الصلوة السابقة) والقبول ان الفاتحة وبغير ما سوا لان عليهم اذا فرغ امامهم منها ان يؤمنوا فوجب ان لا يشتغلوا بغير
الاستماع احد من شرح الزرقاني لم يطرد وقد وجد النقل عن اكثر من روى حديث الاتيمام كابي هريرة وعائشة والسجستاني والاصوليين
مسعودي الرواد ودين عوفي اكثر من ترك القراءة في الجهرية وفي حديث ابي موسى عند مسلم في الاتيمام بعد ذكر خصال فتلك فتشركوا
بالتحقيب في الركوع والسجود والرفع منها وهو ظاهر وشرع الخطأ في معاملة ثم ابن الاثير في النهاية بتعاله اوضح من ما شرعه صاحب مجمع
البحار وهو من جنس كصحة به في رسالته قالون الموضوعات والقصصا وما يجري في سائر الخصال ويشجب على الفاتحة وآمين ايضا ونحوه
من ان تلك اي آمين من المقتضى تلك اي الفاتحة من الامام فاعتبره اعتبارا وهو شرح جبر وله قرآن يقول بتقبلها الكلام وحاصل
الحديث على هذا ان كل صلاة من الموتر تحصل من الامام فان اشركا فحصل الاتيمام فيه من الموتر يحصل الالهي من الامام فكل صلاة من اجل
فصلته من والشرع اعلم فاحديث الاتيمام كذا في ظاهر البطن مبنية على ترك القراءة في حق الجهرية ومبنية على فتنة له وقد ذكره عياض ايضا
ذكره الخطابي كما في اكمال الاكمال وفي ذيل كلام الخطابي ان قول الامام مع الله من حده هو انشا ودماء الاخبار ذكره ههنا في باب
التسميع قال وانما كان المقصد بما جازي في الحديث مداركة الدعاء المقارنة بين القولين يستوجب به دعاء الامام وهو قول سجع الله
لمن نعمة الله عليه قوله ههنا فانما تسميت الدعوات اي دعوة الامام ودعوة السامع بقوله انما استجب فتلك مبرورة ترك ذكره في
في سجع الله من حده وهذا ايضا شئت مناسب والفرق ان قوله قلقت جدا على المقاسمة ان في شيئين كالتأبين مع الزائفة والتأخير
مع التسميع او في شيئين على الامامة من هذا الاتيمام من هذا وهو المعاقبة وعند مسلم ناسبا لادلالا مام اذا كبر وكبروا واد قال ولا نقاب
فقلوا آمين واذركم فاركو اذ قال سجع الله من حده فتقولوا اللهم ربنا لك الحمد ربنا المقاسمة ايضا تحت قوله لا تورد الامام و
جعل شرع حاله ونحوه عندنا في ادواتنا جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولا تكبروا حتى يكبروا واعلم اني استفاض من قوله اذ قال غير المقتضى
عليهم والاضامين ان آمين فامة الله هذا وقد تكلم في حديث محمد بن اسحق في اوراق عديدة من الفصل سبني ومعنى وقبها مباحث لطيفة
كانت يدريه لا يد لطلب علم الحديث من الرجوع اليه لا بد العلم وهو الزكوة والرجوع للقرآن خلف الامام عند الخلف ثم ما جازي في الوحدة
ان سمي الله عليه وسلم قد قص يا آمين ويقول ربنا لك الحمد كذا المراد بالنظر الى ما عد فيهما من معتقة ما تقدم من الذنب والافانين
من ان ينع عند اهل الكتاب فما عند ابن ماجة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما سلككم اليه وعلى شيئين ما سلككم على السلام والتأبين
عن ابن عباس فانكروا من قول آمين يريد به الاكثر في المواضع الثلاثة بها ولا هي في الصلوة محدودة فكيف اكثرها وما في الوحدة
الاخر وعلى قولنا خلف الامام آمين فلا يريد به ان يفتلوا بهما المحل فتكلموا فاقولوا لاكثر في مواضعها لما كان في فاعلة النفس المسلمين
وفي حقهم هذا ايضا من المواضع المملوكة لها ذكرها في قول مراده والاحمد على ظهور آمين عند المسلمين واستغفارهم اياها ما غافروا بها
في المواضع المتناسبة وفي الواضع هي في صلواتنا ايضا فيحصل رحمتهم به ايضا وان لم تحصل الاغابة به فلا فاعلة بالعلم ولا صلواتنا كل من مشهور
فيما بين المسلمين في معاملة انفسهم وان لم يتعلق هذا المحل بايهم وكثيرا يعلق هذا هو المراد فوقع في الغابة انحصاريزولي باستعملها
وبالجملة فذكر الصلوة لا تبتدأ المحل من جلس ما يحصل اغافلهم به لا بد هو المراد فقط اعني انها قد آتت شيئا واحد حيث ما وقعت
فلهذه الوحدة ذكر في الصلوة اذا كان الشئ واحدا والمقاصد المطلوبة من متعددة فقد يراد تميز المقاصد ولا يكره ما سماه في موضع
الاخر وقد يراد على وحدة الشئ في ذاته فيذكر احد المحال في موضع الاخر ولا يفرق كما استشهد في قراءة ام القرآن خلف الامام بها في خبره
الحالة كذا في شيئا واحدا وانما وان تعدت الاحكام فكيف باظهار النجارية فقط اذا حصلت على هذا فاعلة فلا تحتاج الى ما ذكره
الزرقاني في شرح المواهب عن المحافل ما يدل على تردده في ذلك لانطلاق مراده ثم ان من قال لا ياتي الامام بالآمين واول
قوله صلى الله عليه وسلم اذا من الامام كما نقل مراد كذا في موضع الى ان السامع يناسب من واحد لاخر وهو الكثير لا على قول نفسه لا يجتمع
على يد بعضهم ويؤمن بعضهم الا جازهم اشرك كما قد ذكره في عمدة القاري واذ النجاة الى السامع فاعلم ان لفظ سميعان رفع به الصوت
ولفظ شعبة خفض به الصوت في حديث ابي بن حمزة وفي الحديث من كبرها وسجدها واحد لجان ذكر كل ما لم يذكر الاخر فلا يخل
الرفع اي شئ من لم يسمع والى وقد سمع ولو لا شئ من الخفض لما قال ذلك كما عند الشافعي من قول الامام اذا عطس الامام قلها قرا
بغير الوقوب عليهم والاضامين قال آمين فسمعتوا وتأخلفوا لوجه به سماعه وكذا ما عندنا في ادواتنا عن ابي هريرة حتى يسمع من يسمع
الا في ثم التفسير بالرفع والجهر والمد بالصوت او الخفض والاختفاء بتعابير عن هذه الحقيقة والحكاية الواضحة كما نقل القرآن الحكيم
قصص الناس وحكاية وقائعهم على المصادقات لا على خصوص الالفاظ ذكره بعض المحققين ومن المعجب ان هذه السنة ما فهمه البلوك
ثم لم تصل مرفوعة الى البخاري من الامن طريقه والى وعداده في اهل الكوفة قال الدارقطني قال ابو بكر هذه السنة تفرد بها اهل الكوفة اهظم
او ينفى ما عليه البخاري والودعة فان عاده البخاري اذا اختار رجلا ناسبا ذهب يهدر خلفه ويصير الى جانب واحد الذي يليه من المسند
ان احمد توقف فيه وهو الاعتدال الى ثم اذا فرجت الوجوه عما على البخاري به عن ثلاث علل بالنقول العزلة فكيف الجزم بالعللة
الرائجة وهي الاعلان باخفاء الخفض ومن ادري ان الرابطة واقعة ولا بد حكم على الغيب ولعلها كالتلوة ايضا والامر في حد الجهر
والاخفاء وغيره في الطبقات الشافعية ههنا سمعت شيخنا الامام ابا الفتح بن دقيق العيد في درس الكمالية يقول اقامت عدة
الطلب الفرق بين الجهر والاصرار فلم اجد الا قوله ما سر من اسمع نفسه ولم يات فيه في الحديث شئ وبدي القرآن الحكيم اليه واذكر
ربك في نفسك تضرع خفية ودون الجهر من القول وادعوا ربكم تضرعا وخفية ولا يجر بسلوك ولا تخافيت بها واتبعت بين ذلك
سبيلا وقد اختار الناظرون في نقل الروايات اشياء ليس بها الفا ما ذريعة النقل بها وهي غير بصيرة ثم انما اختلف على سلمه من
كسب فيه كذا اختلف على الى اسحق عن عبد الجبار عن ابيه والى واذ كان اخذه عن اخيه فاعلمه فالاختلاف على عبد الجبار اختلاف على
عائشة مع لفظ شعبة بالخفض عنه وبعي لفظ الحاج عن عبد الجبار فيه ولفظ عامر من كليب عن ابي ذر - (ولها في على الصلوة السابقة)

فان لم يفعل قرأ سورة غيرها

(تفصيل من الصحيح السابق) وقع بين من السورين يزيد النكاحي وهو السورين يزيد النكاحي تقدم الكافي على الالف بعد ما ومهورة بعد ما
الامام كما في صحيح التهذيب قال الحافظ في السورين يزيد الاسدي الكافي نزل الكوفة له صحبة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التبع
على الامام ومنه يحيى بن كثير الكافي قلت ذكره ابن سعد في طبقات الكوفيين انه واما لكي نسبة اليه ما لك كما نقله شفي عن اسد الغاية في
صحيح من ينقل اليهود ويحيى بن كثير هو ايضا الاسدي الكافي الكوفي كما في صحيح من التهذيب قال ابو حاتم شيخ وقال التستاهي صحيح وذكره
ابن حبان في الثقات قلت وقال ابن شهاب في الثقات يحيى بن كثير الكافي روى عنه صالح بن اسحق الجرمي وكان ثقة لا بأس به كذا قال
داود روى صالح المذكور عن يحيى بن كثير صاحب البصري فان كان ما قاله محققا في شبه ان يكون روى عنهما جميعا لكن لم يذكر اسم الي
واين حبان ومنه يحيى بن كافي روى الامام في صحيح من مجمع الزوائد عن ابن عباس قال تردد رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة
الفجر في آية فلما قضى الصلوة ونظر في وجهه القوم فقال اما صلى معكم الي بن كعب قالوا لا قال فركب القوم اذا تماسك من يبيع عليه رواه
البراء والطبراني في الكبير والادوية رجاله ثقات خلافت بن الربيع فانه صنع يحيى القطان وغيره وثقة شعبية والشمس روى
وكلاهما امير المؤمنين في الحديث راجع بحث آيين فهو مختلف فيه ولا يفرق راجع ترجمته من صحيح التهذيب يظهر من هذا ابن الواثق
تحدث في واقعة كان الي حاضر او في اخرى لم يكن يدل عليه السؤال والجواب وفي صحيح الزوائد ايضا عن ابني ابن كعب قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر وترك آية فلهذا قلنا بعض فلما مضى قال يا رسول الله نسخت هذه الآية اذ نسيتها قال لا لئلا نسيتها رواه احمد
رجال ثقات وعن يريدة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لوما با صحابه فلما انصرف قال كيف رأيتم صلواتي قالوا ما حسن ما صليت
قال قد نسيت آية وان من صلوة المراد ان يحل قرأة الامام رده البراء وغيره يحيى بن كثير صاحب البصري وهو ضعيف او معتل من جميع
الروايات راجع ترجمته في صحيح من التهذيب ولا أقل ان يدر شاهد او معاند الاول ومن هذه الطرق يعلم ان الحديث اصلا لا يعتد عليه في
الاجتهاد تأمل وفي الباب روايات اخرى ١٢

سنة قوله فان لم يفعل الخ اي ان لم يقدر على قرأة الآية التي بعد الاولى ايضا ينتقل الى قرأة سورة اخرى ان تذكر ما حتى يصح صلاته على وجه
السنن قال في الهداية ويصح للامام ان لا يلزمه الجهر كع اذا جاء اذنه او انتقل الى آية اخرى اه وقال في الكفاية وهو ما اطلق الاقوال
لم يفصل لان الرواية اختلفت في بعضها اعتبار الاستحباب وفي بعضها اعتبار قرأة الآية فذكر الامام العتري تاشي مما اطلق على التناهي فينبغي للامام
اذا اراد ان يتجاوز الى سورة اخرى او يركع اذا كان قرأ المستحب صلاته للصلوة عن الزوائد وذكره ابو بكر الرازي وكره للامام ان يتردد
فيكون القوم الى ان يفتحو عليه اذا كان قرأ مقدرا ما يتعلق به الجواز ولكن يركع وصاحب المصباح وقاضي خان ذكرنا نحو ما ذكره ابو بكر الرازي اه
ومشني في صحيح من العناية في حق القدير ورجح المحقق الاول بقوله هذا هو الظاهر من جهة الدليل الا ترى الى ما ذكرناه صلى الله عليه وسلم
قال لا يلا فافتحت على مع انها كانت سورة المؤمنين بعد الفاتحة اه وحديث الي بن كعب تقدم وليس فيه ذكر سورة المؤمنين واما ما هو في
واقعة السعال التي ركب فيها صلى الله عليه وسلم بسجدة وحكم الكراهة ايضا عندك محل قال ويشهد لعدم الكراهة حديث ابن عباس المذكور في صحيح
استما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يركع في واقعة اخرى فتحي صلاتا من الهدنة الكبرى قال ابن وهب عن عمرو بن لحي عن علقم بن
خالد عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس يوما يصبح فقرأ تبارك الذي نزل الفرقان
على عبده فاسقط آية فلما فرغ قال اني المسجد الي بن كعب قال نعم ما اناذ يا رسول الله قال فامتنك ان تفتح على حين اسقطت قال شئت
انها نسخت قال فانها لم تفسخ اه ١٢

سنة قوله قرأ الخ قال العلامة الكاساني في صحيح من البداية في صحيح علي المصلي فهذا على وجهين اما ان كان الفاتح هو المقتدى به او غيره
فان كان غيره فسدت صلوة المصلي سواء كان الفاتح خارج الصلوة او في الصلوة اخرى غير صلوة المصلي فسدت صلوة الفاتح ايضا ان
كان هو في الصلوة لان ذلك تعليم وتعلم فان القاري اذا استفتح غيره فكان يقول ما اذا دعا قرأت فذكر في الفاتح بالفتح كما يقول بعد
ما قرأت كذا فتمت ولو مرجح به لا يخل في فساد الصلوة فكذا هذا وكذا المصلي اذا فتح على غير المصلي فسدت صلوة لوجود التعليم في الصلوة و
لان فتحه بعد استفتاحه جواب وهو من كلام الناس فيجب فساد الصلوة وان كان مرة واحدة هذا اذا فتح على المصلي عن استفتاحه فاما اذا فتح
عليه من غير استفتاحه لا يفسد صلوة بمرة واحدة وانما يفسد عند التكرار لا على ليس من أعمال الصلوة وليس بخطاب لاحد فتقليد يورث الكراهة
وكثرة الوجوب السارد ان كان الفاتح هو المقتدى به فالقياس هو فساد الصلوة الا انما استحسننا الجواز لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ
سورة المؤمنون فترك حرفا فلما فرغ قال لم يكن فيكم الي قال نعم يا رسول الله قال فلا فتحت على فقال قلت انها نسخت فقال صلى الله عليه وسلم
لو نسخت لانها لم تكن من عند الله قال اذا استطعتك الامام قاطع وعن ابن عمر قرأ الفاتحة في صلوة المغرب فلم يذكر سورة فقال تافع اذا دللت
فقرأها ولان المقتدى مضطرا الى ذلك بصياغة صلوة عن القضاة عند ترك الامام المجازة الى آية اخرى او الانتقال الى الركوع حتى ان لو فتح
على الامام بعد ما انتقل الى آية اخرى فقد قيل ان اخذه الامام فسدت صلوة الامام والقوم وان لم ياحده فسدت صلوة الفاتح خاصة لعدم
الحاجة الى الصلوة ولا ينبغي للمقتدى ان يعمل بالفتحة ولا للامام ان يحجم الي ذلك بل يركع او يتجاوز الى آية او سورة اخرى فان لم يفعل فما
ذلك وذا المقتدى ان يجري على لسانه ما يفسد الصلوة فيجوز يفتح عليه لقول علي اذا استطعتك الامام قاطع وهو مولى (وابا في علي الصلوة الآية)

سنة قوله فان لم يقبل الحج اى ان لم ينتقل اى سورة النحر ايضا واوتيا تا وتوجها وقد قرأ مقدار ما يجزى الصلوة او مقدار ما يستحب
به فليكره الامام وله علي بن القوم الى الفتح من غير ضرورة وحاجة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذه الصورة قال البخاري في كتابه
من صحيحه يذكرون في السنة السابعة قرأ النبي صلى الله عليه وسلم المومنون في البطح حتى اذا جاء ذكر موسى وهارون او ذكر عيسى الله سئل
فركب اهل بيته صحن القراءة بسبب السجدة فركب والحديث وصلى في باب القراءة في البطح من صحيحه وسئل يارون بن عبد الله
قال ناخجا بن محمد بن ابن جرير حدثني محمد بن رافع وبقاربا في اللفظ قال ناخجا الزرقاني قال ناخجا بن جريح قال سمعت محمد بن عباد بن جعفر
يقول ناخجا بن ابوسلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العابد بن عبد الله بن السائب بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي
عليه وسلم الصبح بكه فاستفتح سورة المائدة حتى جاء ذكر موسى وهارون عليها السلام او ذكر عيسى محمد بن عباد بن علي بن ابي طالب بن علي بن ابي
النبى صلى الله عليه وسلم سجدة فركب وعبد الله بن السائب حاضر ذلك وفي حديث عبد الله بن جريح فركب وفي حديثه وعبد الله بن عمرو بن
يقول ابن العاص انتهى وزيادة ابن ابي عمير قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة من شربها والمحافظة ابن جرير في نسخة من الفتح
والمحافظة عيسى بن عمار من العدة في نسخة من سنن ابن ماجه من طريق ابن جريح عن ابن ابي بريك عن ابن السائب قال اتي علي بن ابي طالب
احسبه شربه فركب يعني سجدة اهو وفيه ثلاث روايات شريفة وشبهة وسجدة كما في عمدة القاري والزنجشري في كتابه من الفتح ونقل
المحدث المذكور وقال الشرح في المرة من الشرق اى شرق يدمر فعبس بالقراءة اهو وفي الروايات تفسيرها بالسجدة كما بهينا والشرح في نسخة
الشمس والافقة وقد شرب في باب طرب اى غش في نسخة من مختار الصحاح وقال المحافظة في نسخة من المحققين شرق بذلك بكسر الراء اى
حاشا صدره وحسد اهل الجاهل اهو وبالحمد لله صلى الله عليه وسلم لم يتمكن من اتمام السجدة بسبب الشربة والسجدة وترك القراءة و
ركب دعاء بالجار والجار المعجزة والجار عند مسلم من باب ضرب كما في المغرب بمعنى ترك القراءة كما في نسخة من فتح الباري ومن هذا
ظهر له ان ما وقع في نسخة من الفتح من قوله يركب فركب من زلات اقلام السامعين والصحح حذف لا بابا في المقدمة على الجار فكتب له قال
المحافظة كان البخاري عاكف بعبدته يذكركلمة الاختلاف (اى المذكور من قبل) مع ان اسناده مما اتفق به المجتهد اهو وراجع نسخة من الفتح
وصحيفة من العدة والمحدثين اخرج المحافظة الطحاوي في شرح المعاني الآثار بناتوق المحافظة العيني في العدة فلو انتقل الامام الى آية
اخرى ولجد ذلك فتح أمومتهم عليه لا تقصد صلوة الفاتح ولا المفتوح عليه وهو الاوفق الامم وعليه علمه الثالث كما في فتح القدير والعناية و
المحافظة وغيرهما من كتب الفقهاء ١٢

سنة قولنا فتح عليه امر من الفتح وخطاب لمحمد بن ابي سفيان السائل اياه عن هذه المسئلة في سنة من المجامع فاذا فتحت عليه من الافتتاح
فاحتمل كونه امرا وفعلما ماضيا مبنيا على الفعل لكن لا يستعمل غالبا فيتم مجمله لا وقع في الجملة في قول الامام فان فتح عليه وهو عندى الفتح عليه من المجرد اى فان
لم يفعل شيئا من ذلك المذكور انما يقال الى آية اخرى اى الى سورة اخرى اى الى الركعة بعد القراءة قدر ما يجوز به الصلوة فلا يد من الفتح عليه لا يضر
الى اصلاح صلاته ولا يكون هذا كلاما بل من اعمال حاوة الموتى معني كما في الهداية وغيره في الدار المختارة بجلالات فتحه على امامه فاذا لا يفسد مطلقا
لفتح واخذ بكل حال اه اى سوا قرا الامام قدر ما يجوز به الصلوة ام لا انتقل الى آية اخرى ام لا تكرر الفتح ام لا هو الاصح من قول الشافعي
في سنة من رد المحتار وقال المحاكم في سنة من سنة تركه اجابوا ابو الحسن عبد الصمد بن علي بن كرم اخي الحسن ابن مكرم البراء بن بعد ثلث الغرض
من العباس السبيري في شافعي ابن غيلان بن سعيد بن بزيغ شافعي عن انس قال كنا نفتح على الائمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال المحاكم يحيى بن غيلان وعبد الله بن بزيغ التستريان ثقتان هذا حديث صحيح وله شواهد وله محرجاه واقره الذهبي في منتهى فقال صحيح اه
اخرجه الدارقطني ابينا في سنة سنة سنة نذكره وما الشافعي في اقرب المحاكم فعلى اسناده جارية بن هرم قال الذهبي متروك
اه وفي سنة من كثر العمال عن ابي عبد الرحمن قال قال من السنة ان تفتح على الامام اذا استطعتك قيل لا يابى عبد الرحمن ما استطعتك
الامام قال اذا سكنته رابن ميثيق كخ اه قال المحافظ في سنة من الشافعي وقد صح عن ابي عبد الرحمن السلمي قال قال علي اذا استطعتك
الامام فاطعه هو رواه الدارقطني ايضا في سنة من سنة حديث شافعي عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا داود بن رشيد ثنا ابو حفص عن عطاء
بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي اه في علي قال اذا استطعتك الامام فاطعه اه وهو في سنة من كثر العمال في تنقيح الامام
رواه داود بن عبد الرزاق في سنة من سنة من غريق الحديث عن علي بن عروة لا تفتن علي الامام دانته في الصلوة (رواه في السنة والآية)

عنه شيئا من ذلك ١٢ عنه ١ من السورة اذ ما توفى ذلك ١٢ سه في الجا مع ما فتح عليه فهو ميسر ١٢ للعه امر من الفتح ١٢

وهو مسيب قال محمد وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة

دقيقة من الصفوة السالفة ففهم الحارث وهو ضعيف كما في التلخيص أيضا وهو في حله من الكثرة وقال ضعيف اهـ ورواه ابو داود وابن ابي شيبة
طريقا الى ابي حنيفة السبيعي عن الحارث عن علي مرفوعا قال ابو داود وابو اسحق لم يسمع من الحارث الا حديث واحد وليس منها كما في مسند
من التلخيص المعنى قال المنذري والحارث الا عور قال غيره واحد من الائمة ان كذاب اهـ وهو في مسند من كثر - يعال وعزاه الى ابي داود
وروي عنه موقوف ايضا قال من فتح على الامام فقد تكلم اهـ وفيه محمد بن سالم متروك قال الدارقطني وفيه الحارث ايضا بل لجلد في المنع من
الفتح على الائمة اذا احتجوا اليه لم يثبت حديث مرفوع وكذا ما روي عن علي موقوف قابل قد صح عنه خلافا كما مر فانسب الى علي بن حزم في
الحكي ليس بصحيح وكذا قوله وبه يقول ابو حنيفة غلط ومنه سيب في الآثار وكتب الفقه وقال الشوكاني في مسند من النبيل بعد الكلام
في حديث علي المرفوع وهذا الحديث لا يثبت لعدم الامة الا ما روينا من كثر الحال وله الفاظ مختلفة واختصار وتطول وعندهم في الباب عن
سمره بن جندب قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نترك الامام وان نتحاب وان ليسلم بعضنا على بعض وبها نانا نلتنا عن بعض
الائمة وانفسنا وبالنار ذكره اهـ المراد بالرد في الحديث هو التلخيص والفتح تأمل ١٢

له قوله سيبني اي الامام مسيب يعني ذلك لانه كان مختارا في الانتقال الى الآية او السورة او الركوع ولم يفعل شيئا من ذلك مع القدرة
عليه والى الروايات التي يفتح عليها الذي هو خلاف السكون والاحتشاع فيها المأمور بها في الاحاديث فاذن التحقيق - تعليم وتعلم في الصلوة من
الغير كما مر من البداية فهو يقتضي فساد الصلوة لكن لم يجز به بسبب الاحاديث والآثار في الجواز فيه المارة قبل فلا اقل ان يكون هذا السادة
من من غير حاجة وضروية والاساسة اذن من الكرامة التخييم فوق التزهيته كما في بحث السنن وتكررات الصلوة من رد المختار ١٢
له قوله وهو موقوف الى حنيفة ومن ههنا بطل قول ابن حزم في الحكي فاذن قال الجواز لا يبعد ومن ههنا ظهر لك ايضا ان الامام لا يقول بترك الفتح
على الامام مطلقا بل يقول ان الامام مرتكب الكرامة والاساسة صححت الجواز المؤمنين الى الفتح مع كونه مختارا في الانتقال الى ثلاثة امور
من الآية والسورة والركوع نعم يقول ايضا ان المتقدم لا يستعمل في الفتح ولا يفتح من ساعته فان فيه ابطال اختيار الامام وان كان
امر شبي الكلام والتعليم فلا يتسارع اليه يدون حاجة وضروية شديدة كما هو مفاد الآثار في الباب وايضا هو يكمل الاسادة للامام كما في آفته
والجواز لم يفعل شيئا مما مر وكان قادرا عليه فالحكم وفسطهم اليه وهو ما ليس في الاحاديث والسنن بل هو مقتضى ما مر من كونه مختارا في الانتقال الى ثلاثة امور
فقد ذكرنا في مسند من النبيل والوجه في رواية عنه انه لا يركع اهـ ليس في جمل بل ليس بصحيح بل هو يقول ان الفتح على غير الامام كونه
كما عرفت من الحجج وهي مسند اخرى كما لا يخفى على من له ادنى مسكة من الفهم وفي مسند من المدونة الكبرى قال مالك فيمن كان خلق الامام
فوقف الامام في قراءة فليفتح عليه من هو خلفه قال وان كان جليلا في صلواته في هذه الصلوة وهذا في صلوة يسلمع امام واحد فلا يفتح عليه
ولا ينبغي لاحد ان يفتح على احد ليس في صلوة الله ثم ذكر مرسل محمد بن عبد الرحمن بن عوف الذي مر تقدم قليل في مسند من الجواز ان بعد
شرح قول الكثرة وقتي على غير ما مر ونقول الاقوال والكلام في المسئلة فصار اجماعنا ان يصح من المذهب ان الفتح على امام لا يوجب
فساد صلوة احد لا الفاتح ولا المخد مطلقا في كل حال قالوا يكره المتقدم ان يفتح على امام من ساعته وكذا يكره للامام ان يفتحهم اليه بان
يفتح ساعته بعد المحصر او يركع الآية بل يركع اذا جازوا ولا ينتقل الى آية اخرى لم يركع من وصلها ما يفسد الصلوة او ينتقل الى سورة
اخرى كما في الحديث اهـ وفي مسند من الهندية والاصح انها لا تفسد صلوة الفاتح بكل حال ولا صلوة الامام لو اخذ منه على الصحيح كما في
الكافي ويكره المتقدم ان يفتح على امام من ساعته لجواز ان يتقدم من ساعته فيصير قارئا خلف الامام من غير حاجة كذا في محيط السرخسي ولا
ينبغي للامام ان يفتحهم الى الفتح لانهم لا ينتقلون الى القراءة خلفه مكره بل يركع ان قرا ما تجوز به الصلوة ولا ينتقل الى آية اخرى كذا في الكافي
وتفسير الجازان يردد الآية او يفتح ساكتا كذا في النهاية اهـ فظهر لك ان الفتح ليس بركوه بل الكرامة من وجه آخر وهو الفتح من ساعته
والقراءة خلف الامام في الجهرية وهي منهي عنها كما سبق مفسلا فاصل وجه الكرامة القراءة كونه قارئا خلف الامام في الجهرية لا ان يفتح عليه
مكره عند الكوفة وهو جائز من غير كراهية ان مسند الجاهل وهو محل ما روي عن النسيابة رضى الله عنهم من الكلام او نحوه كما سبق
هذا والله اعلم ١٢

سنة وينوي الفتح ١١ انقرأه في مختار لان القراءة منهي عنها والفتح على امام غير متنج عنه مختار اهـ رد المختار ١٢
عنه يكون الفاتح من ساعته كما يكره للام ان يليه اليه بل ينتقل الى آية اخرى لا يركع من وصلها ما يفسد الصلوة او الى سورة اخرى او يركع اذا
قرأ قدر انفسه كما حرم بن النبطي وغيره وفي رواية قدر المسح كما روى الكمال بانه الظاهر من الدليل واقره في البحر والنهر ونازع في شرح المنية وروى
قدرا لواجب لشدة تناكده قال الشامي في فسطح من رد المختار ١٢
سنة لا حاجة الى ذلك وابطال احتياط واحدات القراءة خلفه ١٢
لله اجماعا بتفصيل المذكور في قول ابراهيم ١٢
هـ اي والى يوسف ١٢

باب إقامة الصفوف

(ثبوت من الصفوف السابقة) وثالثه المقرب ثبت ذلك بالاحاديث والآثار في الثانية في الحقيقة فلا يصل روايات عن الامام ابي حنيفة احدهما الوجوب وثانيهما الاستحباب ورتب المحقق ابن الهمام رواية وجوب قراءة الفاتحة في الاخيرين وهو من اهل الصحيح كما رواه المختار ربيع هو من اهل الاجتهاد كما لم يثبت في ذلك الوقت كما في خبر المختار حيث قال في ص ٩٩ من فتح القدير بعد الكلام في المسئلة مبني وتعني وهذا بعد ما في الاول من الانقطاع انما يتم ان لم يكن عن غيرهما من الصحابة خلافا لافضلناهم حيث ثبت في الوجوب لا يعرف دليله من فلاحه روايته الحسن احمد بن عدي عن ابي حنيفة كما في ص ٩٩ من الكفاية والعناية فان قال ان لم يقرأ ولم يسجد كان سعيها ان كان متقدرا ان كان سائيا فليجهد سجدتا السبيل في القيام في الاخيرين مقصود فليكون اخلاصه عن الذكر والقراءة جميعا اهـ ونحوه يعني ايضا الوجوب كما في الدر المختار قال الشافعي في ص ٩٩ من رواه المختار هذا المقلد ظاهر الرواية وهو رواية الحسن عن الامام وصحها ابن الهمام ايضا من حيث الدليل وحشي عليها في الميزنة فاوجب سجود السبيل يترك قراتها سائيا والاساءة بتركها عند المكن الاصح عدمه كما في الجتهاد واهل السنة في الحديث اهـ ثم قال المحقق ابن الهمام والعجب ان هؤلاء يقولون ذلك جهنا يقولون في المسئلة ما اذا استخلف القاري اميا في الاخيرين بعد قرائتي الاوليين ثم زعم حيث قال بالجواز خلافا للشائبة واستدل بان فرض القراءة هنا مؤدرا فيقول قد نفع هؤلاء بعلمهم بان القراءة فرض في كل ركعات وان كان يؤدى في موضع خاص لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة حتى زادني ان كان في هذا كقول صلوة الابطهار الى اخرها ذكره افاض الصواب في التفسير ما عطفك اهـ وهو محمول رواية الحسن عن ابي حنيفة انه اذا يقرأ بكبره ويحذر السجود اهـ وتلقى قوله صاحب الجهر في ص ٩٩ من وفرض فيه فراجع الروايات المحدثين واكثر الاثار تشهد له والرواية الثانية استحباب كما في الموطا والنج وغيرهما وعليها تضمنت المسئلة الثالثة وان لم تقرأ فيها اجزاك وان سمعت فيها اجزاك وان تقرأ احب الى كما سبق من الموطا والنج وغيرهما وهو ظاهر في ان قراءة الفاتحة في الاخيرين افضل واجب عند الامام وعلى الاستحباب والتجربة بنية مسئلة اخرى وهي قراءة غيرهما من القرآن او معازر ائدها عليها قال في الدر المختار واكتفى بالمفترض فيما بعد الاوليين بالفاتحة فانها سنة على الظاهر ونور زاد لا بأس به اهـ قال الشافعي في ص ٩٩ من رواه المختار اى يؤتمن اليها سورة لا بأس به لان القراءة في الاخيرين مشروطة من غير تقدير من الاتصاف على القاتم ممنون لا واجب (كما في المحيط) فكان الصم خلف الاول وذلك لا ينافي المشروعية والا باحة بمعنى عدم الاتم في الفعل بترك كما قدمناه في اهل الجتهاد الواجبات وباندفع ما اورده في النهي على الجهر من دعوى المناخاة اهـ وراجع قول المختار واهل بيته في الاخيرين المختار اهـ وذلك ما يثبت من رواه المختار في البحر من فخر الاسلام ان السورة مشروعة في الاخيرين لقوله في الاخرة انه المختار وفي المحيط واهل الصلوة اهـ وعلى هذا فلا خلاف بيننا وبين الامام الشافعي في قوله المجدد ايضا لا بد من التفرغ بالاستحباب فمأكل فيه دراجع صليبه من عمدة القاري فقيها اسما ومن استحب اصل القراءة في الظهور والعهد لم يوجبها فبطلت في في المسئلة دسوة زائدة كما لا يخفى والله تعالى اعلم بالصواب

سأله قول في باب الخ قال محمد بن محمد من الموطا باب تسوية الصف اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر عن ابن الخطاب كان يأمروا بالاقصوية الصفوف فاذا جاءه فاقبوه تسوية كبريتا مالك اخبرنا ابو سعيد بن مالك واهل القرمولى عن ابن عمر عن عبيد الله عن مالك بن ابي عازر النخعي عن عثمان بن عفان كان يقول في خطبة اذا قامت الصلوة فاعدوا الصفوف وحاذوا بالمتكسب فان اعتدل الصفوف من تمام الصلوة ثم لا يكبر حتى ياتيهم رجال وقد تكلم بتسوية الصفوف فيخبرونه ان قد استوت فيكبر قال محمد بن عيسى في القوم اذا قال المؤذن حتى يلقاه ان يقولوا الى الصلوة فيصعدوا ويسود الصفوف وكانوا بين المتكسب فاذا اقام المؤذن الصلوة كبر الامام وهو قول ابي حنيفة ١٢

سأله قول اقامت الصفوف الخ المراد بها تمام الصفوف كما تدل عليه الاية في الباب وتسوية الصفوف واعتدالها وتقويمها بمسوية وكلاهما سنة ومن تمام الصلوة وردت في فضلها الاحاديث الكثيرة قال الحافظ العيني في ص ٩٩ من عدة تسوية الصفوف من سنة الصلوة عند ابي حنيفة والشافعي ومالك وزعم ابن حزم ان فرض لان اقامت الصلوة فرض ومائة من فرض فهو فرض قال صلى الله عليه وسلم فان تسوية الصفوف من تمام الصلوة اهـ وقال الحافظ في ص ٩٩ من الفتح ولا يخفى ما فيه لاسيما وقد بينا ان الرواية لم يتفقوا على هذه العبارة وتمسك ابن بطال بظاهر نقل حديث ابي هريرة فاستدل على ان التسوية سنة لان حسن الشيء زيادة على تمامه وادور عليه رواية من تمام الصلوة واجاب ابن دقيق العيد فقال قد يوجد من قول تمام الصلوة الاستحباب لان تمام الشيء في العرف امر زائد على حقيقة الشيء لا يتحقق الا بها وان كان يطلق بحسب الوضع على بعض ما لا يتم تحقيقه الا به كذا قال وهذا لاخذ بعيد لان لفظ الشارع لا يحل الا على ما دل عليه الوضع في اللسان العربي وما يحل على العرف اذا ثبتت ان لفظ الشارع لا العرف المحاذي اهـ وقال الكرماني الوعيد في الاحاديث من باب التشديد والتقليد بترك تأكيد او تحريمها على فعلها المعنى هذا ليس بسيد لان المتقدمين بالوعيد يدل على الوجوب بل الصواب ان يقول فلنكن التسوية واجبة بمقتضى الامر لكنها ليست من واجبات الصلوة بحيث اذا تركها فسدت صلوة او نقصتها غاية ما في الباب اذا تركها ياتم اهـ وفي قوله من البحر وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلوة ان يترأوا ويسودوا الخ لا بد من متاكبهم في الصفوف ولا بأس ان يامرهم الامام بذلك اهـ وفي الدر المختار ويصنف اى يصيغ الامام بان يامرهم بذلك قال الشافعي وينبغي ان يامرهم بان يترأوا ويسودوا الخ لا بد من متاكبهم اهـ فلا يفهم من هذا ان تسوية الصفوف واجبة على الامام عند الحقيقة فلا ادرك كيف قال جامع للتفسير في مثله هي واجبة (دال على على الصفوة الائمة

سنة قول الصف الاول الخ المراد به كما في كتابنا من الفتح على الامام مطلقا وقيل اول صف تام على الامام لا ما تحل شيئا مفسورة وقيل المراد به من سبق الى الصلاة ولوصل آخر الصفوف كما لا يخفى عليه من غير الاحتجاج بالاتفاق على ان من جاء اول الوقت ولم يدخل في الصف اول فهو افضل ممن جاء في اخره ورحم اليه ولا يخفى له في ذلك كما لا يخفى قال النوراني القول الاول هو الصحيح المختار وبه هرب المحققون والقولان الآخرون غلط صريح اهـ والى الاول اشار البخاري لانه ترجح بالصف الاول وحديث الباب به الصف المتقدم وهو الذي لا يتقدمه الا الامام اهـ وقوله قال العيني جرحا فذهبنا في مسنده عن العدة والشافعي في صفه من رد المختار تركلوه في الصف الاول قيل هو علمت الامام وقيل ما يلي المفسورة وبه اخذ الفقيه ابو الليث توسعة على العامة واما في تفصيله فاما بعد ١٣

[illegible]

عنه ذكره في ٢٩ من الجامع وعرفه الى الآثار ١٢ عنه ابن ابى سليمان ١٢ عنه راجع ترجمة من باب الموضوع ١١ لعله النسخي ١٢ عنه أخذ من الآثار ١٢ والآثار ١٢ عنه اقسامه وعدلوا واستقيموا في ١٢

سنة قوله صفوكم الخ قال استاذ البندني الموسوي هو قول اهل العلم ان تسوية الصفوف سنة اهل فاتها من تمام الصلوة ومن اقامتها ١٢
سنة قوله وسوا الخ استدلوا انهم حتى تستوي ثناكم وتلين لاخواتكم لا تقدم ولا تأخر لفسره قوله صلى الله عليه وسلم حاذوا بين المنكب والمنكبة في
الحقابة مع الاستواء واللائل على سميت واحد وقد يوجب البخاري في صحيحه لقوله باب الزناق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف وذكره في طريقه
من حديث النعمان بن بشير اخرج ابو داود وصححه بن خزيمة من رواية ابن القاسم الجوني قال سمعت النعمان بن بشير يقول اقبل رسول الله صلى الله عليه
وسلم بوجه فقال اقيموا صفوكم ثلثا والله ليعين صفوكم اوليها فنزل الله بين قلوبكم فلقد رايت الرجل منا يترك منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه اياه والمراد
بذلك المساواة في تعديل الصفوف وسد الخلل كما في صفك من فتح الباري وفي حديث الحسن رواه البخاري وكان احدنا يترك منكبه بمنكب صاحبه
وقدمه قدمه اياه وفي حديث النعمان بن بشير رواه ابو داود وقال فرأيت الرجل يترك منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه اياه وفي حديث الحسن
رواه ابو داود وهو صفوكم وقالوا يدينها صاذا وبالاعناق اياه فالزناق المنكب بالمنكب والكعب بالكعب والركبة بالركبة والقدم بالقدم و
مختلفة الاعناق ومجاورة المنكب كلها تعبيرات وعبارات للمعبر المعنون الواحد وبالله اعتدال والتسوية والمقابلة والمجاورة فيما بينهم والاعتصاف
كما لا يخفى ومعنى الزناق الحقيقي ليس بمراد في الحديث كيف والزناق الركبة الركبة لا يتحقق فعلها كما هو شأن نحو سوا الخ المراد المساواة فيما بينهم ولا يتحقق
لا بهر وكذا لا يتحقق معنى الزناق المنكب بالمنكب اذ الزناق الكعب بالكعب كما يفعل ابناء الزمان فاذا تحقق الانفراج المتعارف فيما بينهم بين الرجلين
بالزناق الكعب بكعب صاحبه لم يمكن الزناق المنكب بالمنكب والركبة بالركبة وهو ظاهر لما حصل الى الزناق الذي يدعي ابناء العصر لا بد عليه الحديث
بل يدل على خلاف ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدروا فزيت للشيطان الخ فهو مما لا يفي في بيان اعتدال الصفوف وقراها وتساويتها بقرا
في الله تعالى علم بالاصواب ١٣

سنة قوله تراصوا الخ زادت في الجامع التراص من احوال كل من الرصن وهو الاكلال كما في حديث من تاج العروس رصنه برصنه رصنا اكر لقلنا المجهرى
عن الاصمعي وارصنه احكم كما في الصحاح يقال اذا علمت علانا رصنه واقتصد وهو مجاز وقد رصن البنا لكرم والرمين كما في المحكم لثابت وروين
الخصى بجماعة صاحب دى الاساس رصن لانه الخبر اى تحقق وهو يزد رجل رصين كرمين ولراى رصين وعلقت الشيمى احكمت فهو رصون ودرين
البنا وهو رصن ودرز رصينه حصينه اهل نفى تراصوا التراصن تلاصقوا تلاصقا تاما كما تلاكل النمام والكمال اى تشاموا وتلاصقوا حتى يتصل ما
بينكم ولا يتفصل قاله العيني في منتهى العدة دى سنن ابى داود ومن حديث النس من مالک عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رصوا صفوكم ذاقوا ربوا
بينها وعادوا بالاعناق الحديث واخره النساء في مختصر الكفاي في حديث من عان العبود ودين حبان في صحيح كما في صفو من العدة وهو نعم الواو والصاد
المستحسن معناه فهو البعض الى بعض كما في صفو من الفائق يقال رص البنا رصه رصا اذا العلق بعضه ببعض ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا رصوا
اهل عمار القارى وعون المعبود وبذلك المجهر رصه دى حقيقه الرص ان يبقى لجه عقل كما في رصه من المقرب لفقى تراصوا انضوا انضوا
بحيث لا تبقى فيما بينكم خلل ولا فوة ١٢

ثم قال استاذ البهائي في الله البالغة اقول قد مر بان الراس في خلق الزكريد جميعها طرود واد الهلواة في الزكريد الخطوات و
 تركب نقص من هذه المعاني والاشيطان يدغل كل نقص شي من هذه المعاني فرائد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك مثلاً بهذه الصورة
 الصورة وانما ارى في هذه الصورة لان دخول المحدث اقرب ما يرى في العبادة من نجوم شبيهة في المعاني مع السواد والمنشور في السيرة تمثل الشيطان
 بتلك الصورة اهـ والمحدث اسند في المعاني جامع السائيد وقال افترجه ابو محمد البهائي في مسنده كما تقدم اهـ والله اعلم ١٢
 ثم قولوا ليتمسككم بالحكمة او عرف علمه حيث بها لاحد الامرين وهو اما اقامة الصفوة واغذاها وما ياكل الشيطان فيها هي ان لم تتدوا ولم
 اسدوا الصفوة ولم يلهفوا كالرماس تدغل الشياطين فيما بين وجات صفدكم فكم تووسوس في صدوركم فتتخلف قلوبكم والنام الاولى مفتوحة زيرت
 للتاكيد من اللون اذ هو الحافظ الغني في ملجوس من عمدة القاري في معنى او ليخافن الله بين وجوبكم من حديث العنان بن بشير قرع البهائي في معية
 والوعيد الذي وقع في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله بين وجوبكم فقل على حقيقة واقاهه حريث الى امانة لتسون الصفوة او لتسكن
 وجوبكم اخرج محمد في استاده صنف وهذا قال ابن الجوزي النظار انه مثل الوعد الذي في قوله تعالى (والباقى على الصفحة الآتية)

له قول كذا ولا د الخذف يفتح الحاء والمهبله والذال المعبره بعد فاء فخم صغار سود تكون باليمن وفسر با مسلم بالنقد والتحريك وهي جنس من الغنم قصار الذراع بل قباح الوجه قال الاصمعي جود الصوف هو ثوباني روية اليبهقي قال يا رسول الله وما اولاد الخذف قال صان جرد سود تكون بارض اليمن وقال الخطابي وديال كثر ما تكون بارض الحجاز قال العين في منى من العدة ونحوه في منى من بدل اليهودي في مله من عون المعبود وديال من الفائق ذكر فيه لفظ الرواية كانه نجات حذف وحديث السؤال عن معناه وهو في منى من سنن الكبرى للبيهقي من حديث البراء ووقع في طريق اخرى منه لا يتخلل كذا ولا د الخذف واولاد الخذف فخم سود جرد تكون باليمن اه من غير سوال ولعله تجميع من الراوي ١٢

منه قوله على ميمى الخ اى على تمهينها وسادسها ومعديها وفى سدة الفرجة والخلل اخبار مرفوعة وموقوفة سبق بعضها وفى سدها من كسر الهمزة
من نظر الى فرجة فى صف فليس له بنفسه فان لم يفعل فرما ر فليخط على رقبة فانه لاحتره له (طب عن ابن عباس من سدة فرجة فى صف رفعه الشرا
بها درجة وبني له بها بيتا فى الجنة رشح عن عروة الزبير ر سلا) من سدة فرجة فى صف فغفر له (ابن ابي حنيفة) ما من خطوة اعظم اجرا من خطوة
مشا رجل الى صف يسده له رشح عن ابن عمر وروى عن ابن عمر اه ومن امثال هذه الاحاديث قال فقهاؤنا الاعلام من رأى فرجة
فى الصف وتحلى رقاب الناس يسدها جاز له ذلك وكذا كلك من مدين يدي المصلى سدة الفرجة فى الصف حازه ايضا ذلك قال فى الدر المختار وروى
على رفوف المسجد ان وجد فى صفه ما نكره كقيامه فى صف خلف صف فيه فرجة فكت دبا لكرهته عرج الشافعية اليونان كما فى بسط الكف لاتمام
الصف للموطى ولو وجد فرجة فى الاول لا التالى فى التالى فى التفسير وفى الحديث من سدة فرجة مغفلة وضع خياركم اليكم مناسك فى الصلاة
اه وقال الشافعى فى صف من روال المختار ليعيد ان الكلام فيها اذا اشروعوا فى القنينة قام فى اخر صف وبين الصفوف موضع حائيت للحد
ان يجر بين يديه ليصلى الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يثم المار بين يديه دل عليه ما فى الفردوس عن ابن عباس عن صلى الله عليه وسلم
من نظر الى فرجة فى صف فليس له بنفسه فان لم يفعل فرما ر فليخط على رقبة فانه لاحتره له اى فليخط المار على رقبة من لم يسده الفرجة
اه قلت قول الامام محمد لا ينبغي ان يترك الصف وفيه الخلل الخ مرشد الله تعالى ١٢

لله التفتيح^{١٢} تعليل لما قبله ١٢هـ روى ابن ماجه عنه عن البراء بن عازب وعبد الرحمن بن عوف قال قال نبي الله صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته يصلون على الصالحين
الاول ١٢هـ للحدوث بشهادة الامام من التصليح ١٢هـ في الجامع على مقدم الصفون ١٢هـ اي يكره تحريك ١٢هـ

ان يترك الصف وفيه الخلل حتى يسودا وهو قول أبي حنيفة رحمه الله محمد قال خبرنا ابو حنيفة عن حماد قال سألت عن ابراهيم عن الصف الاول انه فضل على الصف الثاني

(وفي الصفين السابقين) وراجع مقدمتي للآثار في فضل عادات محمد في الآثار قال الشامي بن الكراية فيه تزيينيه او تجميعة وبرشد الى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطع قطع الشوط لم يدرى ماذا راي الفضة بعد ما احرم على ميتي اليها لم اره صريحا وظاهر الاطلاق نعم وليست من جيب بخبره من الصف كما قدمناه فاذ ينبغي ان لا يجيبه بمتن من قوله عن الجواب فمشية تعني الكراية عن نفسه اولى فاصل ثم مات في مقدمات الصلاة من الحديث من التذكرة ان كان في الصف الثاني في اولى فرة في الاول فتشيت اليها لم تقصد صلواته لان ما مور بالمراسمة قال عليه الصلاة والسلام تراصوا في الصفوف ولولا كان في الصف الثالث لنفسه اى لانه على كثير وظاهر التعليق بالامانة يطلب منه المشي اليها تامل اه قلت الاحاديث الواردة في هذه المسئلة وظاهرها يجوز المشي اليها مطلقا وحدث الي كبره وحديثه وابن مسعود في المشي بعد التوجيه حوله والمشي هو اليها مفسد ان كان من غير عرض مطلوب والا لا يقصد كما في صلاة الحوف في الفرض وفتح الباب في التوافل ولها نظر اقرب ١٢

سأله قوله ليعتقن الفرج بين اثنين مختار الصحاح وفي القاموس هو الفرج ما بين الشمين وهو على وزن جبل طردو المختار وفي الجامع ثم قال محمد وبناخذ وهو قول ابو حنيفة لا يترك الصف وفي خلاصته تنوي قضاة اه وقد عرفت من الاستاذ في المسوى هو قول اهل العلم ان تسوية الصفوف سنة اه وترك الستة لوجب الكراية كما لا يخفى على من مارس كتب الفقه ١٢

سأله قوله محمد قال في الجامع ضاع ابو حنيفة عن حماد قال سألت ابراهيم عن الصف الاول لم فضل على الصف الثاني فقال لا تقم في الصف الثاني حتى يتكامل الصف الاول اخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فراه عن ابي حنيفة قال محمد وبناخذ يعني ان يتكامل الصف الاول اه يقوم في الصف الثاني ولا يقوم في الصف الاول ويترجم عليك تودى لم تقم في الصف الثاني في غير من الاذى وهو قول ابو حنيفة رضي الله عنه انتهى وما في الآثار واضح والظاهر المراد اولى على المقصود كما سياتي في الباب مرفوعات روى ابو داود وعن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اكملوا الصف المتقدم ثم الذي يليه فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر اه قال النعماني في ١٢ من آثارنا سن استاجه اه وخرجه النسائي ايضا ١٢ من السنن بلفظ اكملوا الصف الاول ثم الذي يليه فان كان نقص فليكن في الصف المؤخر اه وفي صحيحه ١٢ من الكفر رحم ورحب وابن خزيمة والضاوي عن انس ١٢

سأله قوله سألت لعل المقصود من السؤال التثبت والاستفسار عن قوله في ذلك والاحاديث التي سببها ايضا تابعي فقيه الكوفة وهو الذي صاحب ابو حنيفة الى آخره وجلس مجلسه للافتاء والتدريس والتجديد كما في كتب القوم وفي الآثار اذا كان حاد غير مشوب فهو هذا ابن ابي ليثان الفقيه صاحب التتبع فلا تلقت الى ما في مسك من مقدمة التعليق المختار من قوله اعلم ان الامام محمد كثيرا ما يروي عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم وهذا السند من صحيح الاسانيد (الى ان قال) اما ما تقدم روى الامام ابو حنيفة عن حماد بن زيد وحادي بن سلمة وكلاهما معروذان في مسلك من يقال برواية صحيح الاسانيد اه ثم قال بعد اسطر قلت ظاهرا برواية ابي حنيفة اذا اطلق فيها عن حماد فهو ابن سلمة وان الامام روى عنه حماد بن زيد فانه يروي عن الامام احاديث وهو يروي عنه فخر شيخ الامام على الاطلاق الذي لازم الامام هو ابن سلمة اه هذا كلفظ مبني على اشتباه حماد بن ابي سليمان بن حماد بن سلمة وهذا قصور فهمه وراجع مقدمتي لهذا الكتاب والله ولي الصواب فكتبه ١٢

سأله قوله الفضل الخ اى هل لم مزينة فضيلة على الصف الثاني في الشريعة ام لا قد دور وفي فضله ومزينة احاديث (دالباقي على الصفحة الآتية)

سأله ههنا مسئلة اخرى فنفى الدر المختار في بيان الركوع وليس ان يمشق كعبه وينصب ساقيه ولعلها مأخوذة من الزايق الكعبيين في الحديث قال الشامي قال السيد ابو السعود . . . وكذا في السجود ايضا وسبق في السنن ايضا اه والذي سبق هو قوله الصادق كعبية في السجود سنة وراه ولا يخفى ان هذا سبق نظر فان شارحنا لم يذكر ذلك في الدر المختار ولا في الدر المنقذ ولم اره بغيره ايضا فانهم لم يربوا بينهم ذلك من انه اذا كان السنة في الركوع الصادق كعبيين ولم يذكره في بعضها بعده فالاصل بقاها مصعقين في حالة السجود ايضا تامل اه قلت في مسئلة من كثر الحال مسند ابن مسعود مر ابن مسعود ورجل تصاف بين تدينه فقال اما هذا فقد اخطأ السنة لوراء ع بينهما كان اجب الى اه (ع) وفي مسئلة من استخفى عن رداه ابن جبان عن عائشة في حديث اوله فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكأني على فراش فوجدته ساجدا راسا فقبضت مستقبل باطراف اصابع القبلة اه وايضا عن عائشة قالت كان الفضل بين قدميه باربع اصابع لكن لم يحضر في الان في اى موضع من التخييص او كثر الحال رايته اللهم ذكر في منه ما لست اعلم مني ما جعلت ١٢

سأله من التسوية ١٢ عه اى والى يوسف ١٢ اه وبه قال مالك والشافعي واحمد وغيرهم ١٢ لعله اعلم ان الامام محمد اعادى لا يقول غالبا بعد قول ابراهيم وبناخذ وهو قول ابو حنيفة الا اذا كان قوله مأخوذا من الاحاديث والايضا اه ويخالفه وهذا الامر يوقوف على التبع ١٢ اه ذكره في صحيحه من الجامع وعزاه الى الآثار ١٢ اه ابن ابي سليمان ١٢ معه اى فضيلة ومزينة ١٢ اه قد عرفت ان في الجامع لم فضل وكلاهما صحيح معنى ١٢

قال انما كان يقال لا تقم في الصف يعني الثاني حتى يتكامل لصف الاول قال محمد وبه نأخذ لا ينبغي اذا تكامل الاول ان يزاخم عليه

(بقية من الصفقة السابقة) وقد مضى حديث البراء وعبد الرحمن بن عوف رواه ابن ماجه فتذكره واخرج الشافعي عن جابر بن سمرة قال خسرنا علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تصفون كما تصف الكثرة عند يوم قاروا كيف تصف الملكة عند يومهم قالوا تصفون الصف الاول ثم يترامون في الصف اه وروى البخاري في مستدرج من صحيح عن ابى هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهداء الفرق والمبطون والمطعون والهدم وقالوا ليعلمون ما في التبريد يستبقوا ابى وويلعون ما في العتمة والصبح لا توهموا ولو يعلمون ما في الصف المقدم لاستهوا اه والحديث اخرج البخاري في باب فضل التبريد وفي باب الاستهوا في الاذان والاقامة والاعلان الناس ما في هذا القول الصف الاول ثم لا يكون الا ان يهتموا الاستهوا اه ورواه ابن ماجه صلى الله عليه وسلم ايضا بلفظ لويلعون ما في الصف الاول كان قوله اه وروى الشافعي في مسنده ما عن جابر بن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الصف الاول ثلاثا وعلى الثاني واحدة ولفظ ابن ماجه كان يستقر للصف المقدم ثلاثا وللثاني مرة اه ومضى حديث ابى امامة رواه احمد والطبراني في حديث جابر رواه ابو الزوار وحديث النعمان بن بشير رواه احمد واليزار وحديث ابى هريرة رواه الطبراني في الاوسط وروى عنه الزبيري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استقر للصف الاول ثلاثا وللثاني مرتين وللثالث مرة وفيه ابواب من عتية قال الحافظ الهيثمي متعفن من قبل حفظه اه وروى الطبراني في الكبير عن الحكم بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصف الاول فضل على الصفوف وفيه يحيى بن يعلى الاسلمي وهو ضعيف وروى الطبراني ايضا في الكبير عن عبد العزيز بن ربيع قال حدثني عامر بن مسعود القرشي و زكريا بن بكير ايام ابن الزبير عند المقام في الصف الاول قال قلت له ان كان يقال في الصف الاول خير قال اجل والله لقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لويلعلم الناس ما في الصف الاول ما صفوا الا بقرة اوسهية اه قال الهيثمي صحيحا من صحيح رجال ثقات الا ان عامر بن مسعود يختلف في صحبه اه توقف احمد فيه ومال الترمذي والبخاري وابن حبان واليوذري وابن السكن وليفقوب بن سفيان وابن عدى وابو عبد الله الى عدمها وقال ابن معين ومصعب لم يحمية كما في صحيحه من التهذيب ١٢

له قوله انما كان الخ ليس فيه لفضيلة الصف الاول كما يفهم من ظاهر الالفاظ بل قيدت بها على وجه التكبير من وجه آخر من المنع عن القيام في الصف الثاني قبل تكامل الاول وهذا ثبت فلفظ معنى كان يقال اي في زمن الصحابة رضي الله عنهم فان ابراهيم تابعي كما سبق في ترجمته او في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة فالمراد انما كان في سالف الزمان العمل على ان يقوم في الصف الاول الى تمامه وتكامله ويقول بعضهم لبعض لا تقم في الثاني قبل تكامل الاول ومن فعل خلاف ذلك بغير علمه ويمنع عنه قال الحافظ في صحيحه من الفقه قال العلماء في بعض على الصف الاول البسارعة الى خلاص الزمة والسبق لدخول المسجد والقرب من الامام واستماع قرآنه والتعلم منه والفتح عليه والتبليغ من اختراق السارعة بين يديه وسلاية الهالي من روية من يكون قدومه وسلامة موضع سجوده من اذيال المصلين اه قلت وكل واحد منها مستقل بنفسه في الحكم فلا يرد عليه ما يتوهم به اذا سمع جميع المصلين الى الصف الاول كما لا يخفى فتعنه ردش ما في فتح الهاري في صحيحه من عدة القاري ١٢

به قوله لا ينبغي الخ في الجامع ينبغي اذا تكامل الصف الاول ان يقوم في الصف الثاني ولا يقوم في الصف الاول ويزاخم عليه فانك تؤذي و القدام في الصف الثاني من الانكاه وهو الاظهر في المعنى المراد تفصيل المقصود على هذا الضمير في قوله في الآثار فانه يؤذي راجع الى القيام في الصف الاول وقت تكامله فان القيام مع المزاخرة على شئ من افراد الابداء والابناء لا يجوز ولا اقل من ان يكون مكرها تحريما ١٢

به قوله اذا تكامل الخ فان القيام في الاول جلب فضيلة الاستحباب ووقت التكامل ينقلب القيام المستحب اذاء وورد المقاسد اولي من جلب المصالح والمنافع كما هو القاعدة المقررة فلا يكون والحالة هذه القيام في الصف الاول خيرا من الثاني وفضيلة الصف الاول عند عدم المزاخرة والاباء فلا تفر باطلاق عبادة الهندية في مصعب منها القيام في الصف الاول خيرا من الثاني وفي الثاني افضل من الثالث اه وافضل مكان المأمو حيث يكون اقرب الى الامام فان تساوت المواضع فحق للمؤمن الامام وهو احسن هكذا في المحيط اه وقد سبق في اول باب فهدا كونه عدم الابداء والمزاخرة حاصلان الاول اتمام الاول ولا يقوم المصلي في الثاني الا بعد تكامل الاول والابكره تحريما واذن التكامل لا يزاخم عليه والابكره ١٢

به قوله ان يزاخم الخ ان يدافع كل واحد صاحبه في الدخول في الصف الاول في مصعب من المغرب في حديث شريك فقال الخال رحمتي الناس اي دافعوني في مصيبي وعلى هذا قول محمد بن عبد الله في الاصل رجل صلى خلف الامام فخره الناس وفي شرح جابر بن زاده انه من الناس وهو خطاه اه وما معنى من عامر بن مسعود من فعله فله لم يكن بصورة الاذكي فانه لا يجوز بل كانه رأى في الصف فرجة فسعى اليها بسد هاو زعم عبد العزيز بن ربيع بهذا السبب واذن الصف وتكامل فالحكم من الشارح ان لا يدخل فيه بل يجذب احد اليه الى جبهه كما رواه الطبراني في الاوسط باسناد ضعيف عن ابن عباس والعلوي عن ابنة بن عبد الله بن محمد كما في مصعب من جميع الروايد وفيه ايضا من مخطئ عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك الصف الاول مما قد ان يؤذي احدا اضعف الله له اجر الصف الاول رواه الطبراني في الاوسط وفيه نوح بن ابي مرجم وهو ضعيف اه ولكن لا يضر في امثال هذه المواضع اذا كان لشواهد (والباقي على الصفح ٣٠ الآية)

عه ايها المطلب ١٢ عه ليس في الجامع لفظ يعني وهو الاول ١٢ عه ما خور من الاخبار ١٢ عه اي دافعي يوسف ١٢ عه اي وهو قول الى حنيفه كما في الجامع ١٢ عه اي كونه تحريما ١٢ عه في السنة الاصفية الا اذا تكامل الخ والامام ما في الآثار ١٢ عه تامل لا ينبغي ١٢

فأنه يؤذى والقيام في الصف الثاني خير من الأول

باب الرجل يؤم القوم أو يؤم السجدين

ورقية من الصفوة السالفة ومعاصدات وحرمان من الشارح بالمتن عن الأيدى وعليه يكون محمولا أن صح ما وقع في حديث علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استوى قلوبكم وتساوا أرواحكم قال شريح تاسوا يعني أزدجروا في الصلوة وقال غيرهما سوا أو اصلوا رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحارث هو ضعيف اهـ صححه مجمع الزوائد ١٢

قوله فانه يؤذى الخ وهو ادلى مما في الجماع فانك تؤذى من الخطاب قال في مقدمته من رد المحتار قال في المعراج الاول ان يقف في الصف الآخر اذا خاف اذاء احد قال عليه الصلوة والسلام من ترك الصف الاول مخافة ان يؤذى مسلما ضعف الله امر الصف الاول وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد في كراهة ترك الصف الاول مع امكان خلاف اهـ اى لو ترك مع عدم خوف الاذى ارد هذا الوكيل الشروع اهـ فقلت للاحد حديث المارة السالفة واللاحقة كلها قاضية على الكراهة مع الامكان وعدم الاذى او كذا قول محمد في الآثار فقليلها المعمول وبها الاعتبار فلشروعوا في الصف الاول فخره خرق الصفوف كما ياتي قريبا في حاشية الاشباه المحمودة عن المفترقات عن النصاب وان سبق احد الى الصف الاول فقل رجل اكبر من سائر اول علم ينبغي ان يشاركه ويهدم تعليلها اهـ فانه لا يقيد بوجوب الاشارة بالقرب ملاك ان خلافا للشافعية و قال في الاشباه لم اره لاحصا يتاخذ نقل العلان البصري فروعا تدل على عدم الكراهة ويعل عليه قوله تعالى ويوشرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وما في جميع مسلم من انه عليه الصلوة والسلام اتي لشرب فشرب منه وعن يمينه الصف القوم وهو ابن عباس وعليه سياره اشياخ فقال عليه الصلوة والسلام للقيام ان كان في ان اعطى هؤلاء فقال القلام لا والله فاعطاه القلام اذ لا ريب ان مقتضى طلب الاذن مشروعية ذلك ملاك انهم وان جاز ان يكون غيره افضل اهـ اقول ويقتضي تعليل المسئلة بما اذا عارض تلك القرينة ما هو افضل منها كاستمرار بل العلم والاشياخ كما افاده الفرع السابق والحديث فانهما يدلان على انه افضل من القيام في الصف الاول ومن اعطاه الاثنا والحق وهو من على ابعين نيكول الاثنا بالقرينة انتقل من قرينة الى ما هو افضل منها وهو الاحترام المذكور ما يوشرون على مكانة في الصف مثلاً من ليس كذلك يكون اعرض عن القرينة بلا داع وهو خلاف المطلوب شرعا ويقتضي ان يحل عليه ما في النهر من قوله العلم ان الشافعية ذكره ان الاقرار بالقرب مكره كما لو كان في الصف الاول قلما قيمت أكثر به وقواعد التاماه اهـ دراجحة تحت النجاشي على البحر الرائق ١٢

عليه قوله في القيام الخ قد عرفت ان في الجماع فالقيام في الصف الثاني خير من الاذى اهـ وبذلك من الآثار المرادوا في وجع ودخل سقط من النسخ اهـ نصحت الاذى فصار الاول وكليلها معنى صحيح فلا يذم الا يجوز فلا يكون القيام في الصف الاول مستحيلا بل مكرهاً تأمل ١٢

سواء قول باب الرجل الخ لا يذهب النصب الامانة من الاستحقاق وهو على الاختيار حسب الاوصاف والاقدم الغير المستحق على المستحق لها اذ لم يكن هناك رعاية الشرع وكان غير اقل الحافظ العيني في ملبس من عدة القاري فاك اصحابنا اولي الناس بالامانة اعلمهم بانه اى بالحق والاحكام الشرعية اذا كان يحسن من القرأة ما تجوز به الصلوة وهو قول الجمهور واليه ذهب عطاء والاوزاعي وماك والشافعية (رد المحتار في الاشياخ) فان تسادوا في العلم والقرأة فادعهم فان تسادوا في العلم والقرأة والورع فاسنهم اولى بالامانة لقوله صلى الله عليه وسلم ديوكم اكرهكم وفي المحيط الاسنى اولى من الورع اذا لم يكن فيه فسق ظاهر فان تسادوا في السن فاسنهم فلقاؤهم ويعضهم فاحسنهم وجهاً في المختصر الجواب برجح بالفضل على الشريعة والحقبة والمكانة وكمال الصورة كالشرف في النسب والسن ويقتضي بذلك حسن لباس وقيل بصياغة الوجه حسن الخلق وبذلك روية المكان ومنفعة قال المصنف في المستجواب اولى من المالك وفي الخلاصة فان تسادوا في هذه التحصيل يقرع او الخيارات في القوم وقيل امانة المقيم اولى من العكس وقال ابو الغضن الكرماني بما سواهم بعد ذلك حسن الصوت لا يترك السائل الى الصلوة خلفه ففكر الجماعة اهـ وعندي للاختلاف في ذلك لاحد حقيقة وان كان يقسم من بعض المواضع من الكتب غيره وان تغلبت الاخبار والآثار في باب الامانة وغيرها من الابواب في احكام اخرى

فقد ثبت فيها بكل من المذكورات اصلاً جزئياً وكلها يدخل جوفيه ولو كان تصحيحاً فان الضعف في امثال ذلك لا يمنع ثبوت الاولوية والا حقة اذا لم يكن غيره في ذلك الباب الا ترى الى قول علي بن ابي طالب عليه وسلم من ام قوماً بهم لا كارهون فانه قاعدة كلية حاوية لجميع افراد الكراهة الشرعية او الطبيعية بل العرفية ايضا وشاملة لجميع الجزئيات في الترتيب المذكور عكسا وقد قال صلى الله عليه وسلم لو كنتم اقراكم واقدكم بهجرة اوصمكم اوصتكم او فقهكم واعلمكم سنة والا تقرأوا فادعوا لوليت مرضية عند الشرع لما قال ان سر كنتم ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فانهم قد فقهوا بينكم وبين ربكم عز وجل رواه الطبراني في الكبير واسناده ضعيف ولما اثار الصحابة على انفسهم البدرين منهم ولما قال صلى الله عليه وسلم قد فقهوا قرينة ولا تتقدم ولما رجح المهاجرون على الانصار ولما كان حب الانصار من اليسان ولما ورد من صلواتهم لا يؤم الرجل في سطره ولا في بيته وقد ارسل وجهه الى القبلة المحلوك وكان يحس جبريل في صورته ولما قال ان الشريك النظافة ولما قال صاحب الدربة احتج بعدد ما ولما دفع في الشرب الايمن فاليسر ولما قال الايمن احتج بنفسها من وليها وغير ذلك من الاحاديث التي تثبت الاولوية والحقبة ولكل وجهه هو مويلها فاستبقت الخيرات ثم الترتيب المذكور في الدر المختار مكره الا احتج بالامانة الا علم باحكام الصلوة ثم الاحسن تلاوة وتجويز للقرأة (رواها في على الصفحة الآتية)

عنه قبله لكانت هذه اى المراجعة ١٢ سه وتدرج الفضول على الظاهر بسباب داعية الى ترجيح الفضول وربما يكون واجب ذلك ١٢ الله اى من القيام في الصف الاول ١٢ اهـ اى باب الرجل الذي يؤم القوم على اى صفه يكون هو من الاخلاق الحميدة والصفات المحمودة من الشرف والحسب والنسب والعلم والقرأة والفقوى والعبادة وانس دله ذلك من الصفات ١٢ اهـ كيف يكون قيامه لا اذم المصنف بل يقيم مصطلحاً اذ قد جعله على الترتيبين لانه لا يأتى في الباب كما سبق عليه ١٢

له قوله كتاب الخ قال الامام الشافعي في حديثه من الامام واسحاق بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان يومهم اقرهم من منعه من الامانة كانوا يسلون كبيرهم
يقولون ان يقر القرآن ومن بعدهم كانوا يقولون القرآن صفار قيل ان تحققوا فاشبه ان يكون من كان فقيها اذا قرأ من القرآن شيئا وعلى
الامانة لا بد منه في الصلاة على العقل كيف يفعل فيه بالغة ولا يعلم من لا فقه ولا اذا استودا في الفقه والقرأة منهم ومنهم واما النبي صلى الله عليه وسلم
ان يومهم اسبغ نهارا والقرأة على العلم فاما النبي صلى الله عليه وسلم ان يومهم اكبرهم سنا وكان فيهم ذو نسب
مقدموا في ذي النسب اجزا هم وان قدموا في النسب اشبهت حالهم في القرأة والفقه كان حسنا لان الامانة مشتركة فصل وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قدموا قرشا ولا تتقدموا فاجاب ان يقدم من جهرتهم اتيا عا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كان في ذلك موضع قال الشافعي اخبرنا
عبد المجيد بن عبد العزيز بن ابن جريح عن عطاء قال كان يقال يومهم اقرهم فان كانوا في الفقه سوا فاقراهم فان كانوا في الفقه والقرأة سوا فاسبغهم
ثم عاهد بعد ذلك في العيد يوم فقلت يومهم العيد اذ كان اقرهم قال نعم انتهى ٢

فلما طلعوا ليلة الهجرة اتجأ إلى حبرتان أهلها من دار الكفر إلى دار الإسلام وهي بادية إلى يوم القيامة وإن صح لاهجرة بعد الفتح أي من مكة إلى المدينة فجي
قطعة بيوم والثانية من المعاصي والذنوب إلى الطاعات والعبادات وقد حج المهاجرين هجر الخطايا والذنوب وداه أصحاب السنن عن أبي هريرة
أنهم متقارمون في العلم والفقه والمدين والنقد والهجرة والسنة ظاهر لانهم جاءوا في دقت دادودا قاعودة على الشريعة ولم (والله اعلم بالصواب) الثانية

مع انتقالنا من مكة الى المدينة قبل الفتح فمن احبوا فانشروا اكثر من اربعين مائة

في هذا الزمان على ذلك فليؤمهم اقرأهم فان كان غيره افقه منه و اعلمه بسنة الصلوة وهو ثقل نحوا من قرأته فافقههما واعلمهما

(بقية من الصفة السابقة) فقال ويؤم القوم اقرأهم كتب الله عليهم بالسنة وافضلهم ورعا وكمهم سنادا والى ما روى عن ابى مسعود الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليؤم القوم اقرأهم كتب الله فان كانوا سواي فاعلمهم بالسنة كانوا سواي فاقدمهم اجرة فان كانوا سواي فاجعلهم سنادا ثم من المثلث من اجري الحديث على ظاهره فقدم الاقران النبي صلى الله عليه وسلم به اياه والاصح ان الاصل بالسنة اذا كانت كمن من القراءة ما يجوز به الصلوة فهو اولى كذا ذكرني بخبر ابي حنيفة لاقتدار الصلوة بعد هذا التقدم من القراءة الى العلم يمكن به من تدريس ما عسى ان يعرض في الصلوة من العوارض اقتدار القراءة ايضا الى العلم بالخطا والمفسد للصلوة فيها فلذلك كان العلم افضل (اي اذ لم يكن الاقران اعلم حتى قالوا ان العلم انما كان ممن يعتنب الغفلة والظاهرة والاولى من العلم اول الاوان النبي صلى الله عليه وسلم قدم الاقران في الحديث لان الاقران في ذلك الزمان كان اعلم لتعليم القرآن بمعانيه واحكامه فاما في زماننا فقد يكون الرجل ماهيا في القرآن ولا يفقه من العلم فكان العلم اولى اياه وعندى على هذا الاختلاف بين ابي حنيفة ومحمد بن ابي يوسف ولهذا العلم لم يذكرنا كسالى خلافة لهما في المسئلة بل قال ومن المثلث من اجري الحديث على ظاهره ما كل ١٢

في هذا الزمان على ذلك فليؤمهم اقرأهم فان كان غيره افقه منه و اعلمه بسنة الصلوة وهو ثقل نحوا من قرأته فافقههما واعلمهما

له قوله فليؤمهم اقرأهم الخ لعل هذا القول وما في كتاب الصلوة من تقديم الاقران سببا لا شتبا في النودى والشتبا في النيس حيث نبأ في شرحها الى ابي حنيفة انه قال في تقديم الاقران على الاقد والاعلم بسنة الصلوة والحق انه ليس كذلك وانما هو قول ابي يوسف كما قالوا وعندى ان تقديم الاقران على الاقد والاعلم قول الكل ولم يفتل عن ابي يوسف ذلك ان الاقران الذي لا يجزى من تعليم الصلوة شيئا الذي لا ياد من العلم بالحكم الصلاة والسنة بالصلوة هو مدبره الاصل وعليه المقول وهو لا يخالف حديث ابي مسعود الانصاري ١٢
مع قوله فليؤمهم اقرأهم الخ من قرأته انظر هذا القول الى هذا واهل قدر ما يجوز به الصلوة فبين التعيين فرق كبير وبلون بعيد الاول اوفق واقرب الى الحديث والثاني البعد واقرب الى الخلاف وهذا القول يشترط في تقسيم الاقران الى نوعين الاول الاقران كتب الله مع العلم باحكام ومعاني الوصف بحكامها وحواجزها والثاني الاقران الذي لم يتحصل له الا علمية والافقية وهناك يبره هو الاقران مثل مع كونه اعلم وافقه منه فهذا الغير اولى منه ومن بالامامة فان فيه منزلة الافقية والاعلمية لا توجد في الاقران فلهذا لا يقدم عليه لعل هذا الفرق في الاقران كتب الله ولا كثر في الحديث او الحديث ساكت عن بيان الاقسام الثلاثة للاقران كثر في الاقد والاعلمية وحفظ الماهية ترتيبا وتخيلا مع العلم باحكامه بالسنة والافقية غير الماهية والى هذا يشير ما في فتح القدير من ان اذا كان معنى الاقران في الحديث اعلم فيكون معناه حينئذ يؤم القوم اعلمهم بالقرآن واحكام الكتاب فان كانوا في القراءة والعلم باحكام الكتاب سوا فاعلمهم بالسنة وهذا يقتضي في جليل احدهما عظمى مسائل الصلاة والاخر يتبين في القراءة وسائر العلوم ومن العلم باحكام الكتاب ان يكون الثاني اولى بالتقديم وهو مطابق لما في الآثار كما لا يخفى على اولى الناظر والبكر مني انه لم يكن جازما للقرآن والسنة والسبب الى الاسلام والهجرة وانما تفرقت لعذر المنع والسنة والورع والفقه في الدين وغير ذلك من الزيادة والفصل ما لم يجمع في غيره من الصلوة يرضى الله عنهم مكان هو الاقران لا يستقل بخلاف القرآن ولا فقه الاعلم الاقدم بجهة بكم معينه والاورع الاسن الاكبر منهم كذا قدر صلى الله عليه وسلم في الامامة على جبره ابي بن كعب لم يكن اقرأه بل كانا سوا وعلم عليه الاشتغال بالقرآن نصارى عرف الحديث واقرأهم الى بن كعب كما في الحديث اقتضاهم على واصلهم عثمان وافتهم زيد بن ثابت وارضى ابي بكر واشهدهم في امر الله طروقه ليجزى البوز وامين امتي ابو عبدة واحلم بالكتاب ابن عباس فهذا السبب الاشتغال وعلية الصفات وظهر بها ونحو هذا من عروا به ريرة وانس معدود في حديثي الصلوة في غير الاشتغال في فن من فنون الدين فيعرف ويشتر ويذكر به ولا يراد بذلك ان غيره لم يكن مثله او لم يكن صفة من هذه الصفات فيه فالجواب عما جاء

الاوصاف وهو الاصح بالامامة ١٢

مع قوله فافقهما الخ في الجملة مع اقرأهما واعلمهما بسنة الصلوة الى الامامة اه وما في الآثار هو الاربع سياقا ونظير مراد فان قول محمد بن ابي بكر لم يؤم قرأته اه بشي الى قوله فافقهما فافقهما مقصود بالبيان فلا بد من ذكره فاذكر ادلا المشارة والمساواة في القراءة خلاصة وجه الحقيقة ولا يخرج وهو كونه اقد اعلم من ذوق صلته من عارضة الاحتمال لاختلاف ان الاصل افضل ان يقدم القوم في الامامة لانها دلائل الدين وشفاة المسلمين وضامن صلوة المسلمين فلا يكون الاعلم من الشرع غير معدوم والاعلم فالاعلم باختلاف اولى لان الصلوة امرارة واحتكام وهي خصوصية بالامام ونائب الامام ر لاختلاف ان يؤم القوم اعلمهم وكان من تقدم لا يقرأ الا ما يعلم فلذلك جاز في الحديث اقرأهم وهذا اذا كان عدلا واما الاسن فلا خلاف في اختياره بين الامامة وان تقدم على من احضره اذا استوفت حالهم في العلم والعدالة وكان سفيان بن عيينة واحمد بن محمد بن القاري اخذا بظاهر الحديث وليس كذلك فان الصلوة تقتضي الفقه اكثر من اقتدارها الى القراءة والى هذا وقفت الاشارة بتعليم صلى الله عليه وسلم فاعلمهم بالسنة فلان رجلا قاريا وافرعا قاريا قد اعلمهم فان كان لغا فادرسنا قدم القاري بحديث عن سفيان بن عيينة ام قوله يقول لكم اقرأهم اه في هذا لا غير خلاف في اقتدار البالغين بغيرهم وعلم صلى الله عليه وسلم بالفتة ام لا مع قوله فليؤمهم ام لا مع قوله لا يؤم الرجل مني ولا المرأة ذات سبع سنين مكلف ام امور لها موضع آخر قال الحافظ ابن تيمية في منها من فتاواه في الجواب (داليا على الصفة السابقة)

عنه اى على صفة الافقية والاقران معا فليؤمهم اقرأهم كما هو حكم الحديث ١٢ عنه قال الحافظ في الفتح لا يخفى ان محل تقديم الاقران هنا حديث يكون عارفا بما يتعين معرفته من هوال الصلوة فالادكان جازلا يترك فلا يقدم اتفاقا ١٢ عنه المراد بالفقه الفقه بالصلوة لا كما فهموا ١٢ عنه في الآثار اعلم بالجميع وسبب بعده ١٢ عنه اى مثل ما في الاقران وليس معناه قدر ما يجوز به الصلوة ما كل ١٢

(بقية من الصفة السابقة) وهبنا اه قال في صفة من المغرب والاعراب اهل الهدى واختلفت في نسبتهم فالاصح انهم نسبوا الى عتبة بن ربيعة بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن ادم عليه السلام نشأ بها ولها قال فرس طري وتحت عراب فرقا في الجمع بين الاناس واليهام وفي حديث لا تغرب بعد الجيرة اي لا ترجع الى الهدى وان يعبر اليها وذلك كان ردة في ذلك الزمان فنهى عنه اه وقال الراغب في صفة من مفرقات العرب ذلك اهل الهدى والاعراب جميعا في الاصل وصار ذلك اسما لسكان البادية قالته الاعراب امنا الاعراب اشد كفرا ونفاقا ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر وقيل في جميع الاعراب اعراب قال الشاعر اعراب ذو ذنوب فاك ٤ والسنه لطاف في المقال والاعراب في التفارقت صار اسما للهدى ومن الى سكان البادية اه ثم اعلم ان في الصلوة خلف الاعراب حديث جابر رواه ابن ماجه في باب فرض الجمعة ص ٤ من سنن حدثنا محمد بن عبد الله بن خير حدثنا الوليد بن بكير حدثني عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال قال خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس توبوا الى الله قبل ان تقوموا للمحديت وفي آخره الا انتم امرؤ رجلا ولا يؤم اعرابي مهاجرا ولا يؤم فاجر مؤمنا الا ان يقهر بسلطان يقاتل سبعه وسوط اه قال الحافظ في صفة من الشخص وفيه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن سعيد بن المسيب والعدوي تميمي وكيع بن مسمع الحديث وشيخ ضعيف ورواه عبد الملك بن حبيب في الواسعة من وجه آخر قال حدثنا اسد بن موسى وعلي بن مصعب قال لا تشا فصيل بن عياض عن علي بن زيد وعبد الملك عنهم بسيرة الاحاديث وتحليل الاسانيد قال ابن الفرغني وقال عبد الرحمن في الاحكام واليه في كتاب عبد الملك وقال ابن عبد البر اسد عبد الملك بن حبيب اسناده واهما رواه اسد بن موسى عن فصيل بن مزروق عن الاهد بن بكير عن عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد فصيل عبد الملك فصيل بن عياض بدل فصيل بن مزروق واسقط من الاسناد وعليه اه ووجه ترجمة عبد الملك في صفة من الاناس فلا يتبع الا انه لا يتبع الاخذ بالسادات لغير مقابلة او كان بينه وبين يحيى شي من العداوة وقد اذنت كتب اسد بكتبها وهو حجة له ام لا وهي مسئلة خلافية بينهما في القوم نعم كذا في ابن عبد البر لكن ايش سبب ولقد اعلية في مسئلة في شان الي بكر وعمر وفي عدم عطا اسد للمسيح وقال قول لا يطيع بشان المسلم ولكن يشهد له مارواه الطبراني في الكبير واسناده ضعيف كما في صفة من النبي الزاهد عن مرقان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المهاجرين ان يتقدموا وان يكونوا في مقدم الصفوف ويقول هم اعلم بالصلوة من السفهارة والاعراب والاعراب ان يكون الاعراب امامهم ولا يدرون كيف الصلوة اه ورواه البزار ايضا واللفظ اخر عن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليقيم الاعراب خلف المهاجرين ولا تقار ليقتدوا بهم في الصلوة رواه الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشير وقد اختلف في الاحتجاج به اه فلهذا امر الاعراب ان يقوموا خلف صفوف المهاجرين والاعراب ولا يتقدمونهم فكيف يكون جميع فكلهم من ان مرتبتهم بعد اهل العلم والتقدم الفضل وهم المهاجرون ولا تقار ومن تبعهم باحسان من التابيعين والعلماء واما ما في الفضل والكمال في التقوى والورع وفي صفة من يجمع الاصل من باب امانة المحامي عن شيخ من علمي قال مر ابن مسعود على مسجدنا فتقدم رجل منهم فقرأ ليعاظة الكتاب ثم قال في بيت ربنا ولقضي الدين وجر مثل القطرات يهويون فقال ابن مسعود ما سمعنا بهذا في الله الاخرة ان هذا الاختلاف فانصرف عبد الله رواه الطبراني في الكبير وهذا الشيخ الطائي لا يعرفه وبقية جهالة ثقافت اه وفي صفة من كنز العمال لا تقدموا من ايديكم في صلواتكم ولا على جنازكم من سفهاكم (ابن قانع وعبدان وعبودي ابن ابلصت القرشي) اه لا تقدموا سفهاكم وصهاكم في صلواتكم ولا على جنازكم فانهم قدكم الى الله عز وجل (الدمي عن علي) اه وفيه ايضا من صفة لا يقوم في الصف الاول الا المهاجرون والاعراب ذكر عن الجابر كعب اه وفيه ايضا من صفة من علي بن عبيد بن عمير قال اجتمعت جماعة في بعض باحل مكة وفي الحج فماتت الصلوة فتقدم من اهل السائب رجل المخزومي النجدي السائب فاشه المسورين تحسنة وقد يم فيه مكره في الكثرة في الامم يبعث من الخطاب الحج وهو المراجع الاصح وبعين من اعطاب فقم بعينه بشي حتى جاز المدينة فلما جاز المدينة عرق بذلك فقال المسور انظر في يا امير المؤمنين ان الرجل كان النجدي السائب وكان في الحج فخشيت ان يسمع بعض الحجاج قراءة قياضة لمجتمعة فقال وهناك ذهبت قال نعم قال صبت (عب + ق) اه والاخر اه الامام الشافعي في صفة من الامم وفي صفة من مسنده اخبرنا عبد المجيد بن ابن جريح قال اخبرنا عطاء قال سمعت عبيد بن عمير يقول اجتمعت جماعة فيما حول مكة قال سميت انه قال في اهل الوداد هي ههنا وفي الحج الحديث مشد ثم قال الشافعي وحب ما صنع المسور وقرط من تايير رجل اراد ان يؤم وليس لوال ولده يغيره اذا كان الامام الجعابي اه وفي صفة من الهدنة الكبرى قال ويحب من المويج من يبيع عن ابن سيرين قال خرجنا مع عبيد الله بن عمرو معا حميد بن عبد الرحمن وانا من وجوه الفقهاء فمرنا بابل ما نعرف من الصلوة تاذن اعرابي واقام الصلوة قال فتقدم حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال فلما صلى ركعتين قال من كان من اهل البلد فليقيم الصلوة وكره ان يؤم الاعرابي اه وبالحج فتمه الاخبار والاعراب ان امانة الاعرابي ومن في فكر ليست محبوبة في نظر الشارع عند جود افضل منه والاعراب وان ام خلاص اذا كان عالما بغيرها بامر الصلوة كما قال محمد بن ابي في بعد الاخر وما في كتب التقه من الحكم كبرية امانة الاعرابي فالمراد به الجاهل الذي لا يعرف احكام الصلوة كما هو متعارفا والاعراب ايضا فان في الجاهل صفة من اعلم في قبا من اذ كان الاعرابي افضل المحاضرين كان او في ولها قال في منية المصلي ارد بالاعرابي الجاهل وهو ظاهر في كبرية امانة العاصي لا علم عنده وضيع ان يكون كذلك في العبد وولد الزنا اذا كان افضل القوم فلا كراهة اذا لم يكونا مختصين بين الناس لعدم علم الكراهة في المعنى وهذه الكراهة تنبيه لقوله في الاصل واما في غيرهم يجب وكذا في معراج الهداية اه وفيه قال الجوهري كما في صفة من الفقه وفي صفة من العبد واجاز الوصفية امانة وبنه قال الشافعي وانشا في اسحاق وعلی ابن مسعود وخلف اعرابي ولم يربها باسا برأيهم وحسن سالم في الدار فني من حديث محمد بن ابن عباس مرفوعا لا يتقدم الصف الاول اعرابي ولا نجي ولا غلام لم يربها اه وقال مالك في الاعرابي يؤم المسافر من ولا الحاضر من وان كان اقربهم كما في صفة من الدونة ومن هذا التفصيل في جواب عما في صفة من هدية المهدي من نسبة الكراهة على الاطلاق الى المنفعة حيث قال بعد ذكر عدها خلفا للاحقات اه فانك قد عرفت ان امانة الاعرابي ليست بكراهة اذا كان عارفا باحكام الصلوة والقراءة وغيرها

وَالْعَبْدُ وَلَدَ الزَّانَا إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ قَالَ مُحَمَّدٌ وَبِهِ نَا خذ

سنة قوله والعبد الخ قد عرفت فيما سبق ان هذا اذا لم يكن اماما رتبنا في المسجد والا فهو حتى بها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يوم الرجل في ليلة واحدة
وعليه ما رواه البخاري في صحيحه من حديثه عن عبد الله بن عمر قال لم تقدم المهاجرون الاولون العتبة موضعها ليقابلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم كان يومهم سالم مولى ابي حذيفة وكان اكثرهم قرأنا الله ورواه ابو داود ووافقه البيهقي وفيهم عمن الخطاب وابو سلمة بن عبد الاسد اه و
زاد البخاري في الاحكام من رواية ابن جرير عن نافع بن ابي بكر ومروا بوسلة وزيد وعامر بن ربيعة اه قال المحاذ في صحيحه من الفسخ
استشكل ذكر ابي بكر فيهم ان في الحديث ان ذلك كان قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر كان رفيقه ووجه البيهقي باحتمال ان يكون سالم
الذكر واستمر على الصلوة بهم فيصيح ذكر ابي بكر ولا يخفى ما فيه اه وفي صحيحه من حديث القاري قال الذي سالم مولى ابي حذيفة من كبار البديين مشهور
كبير القدر يقال سالم بن عقيل وكان من اهل فارس من اهل قويل ان من العجم من سبي كرامان وكان يعطى قریش لثبني ابي حذيفة ويعطى العجم بصل
وليد في المهاجرين لجمرة ويعطى الانصار لان مقتضى النصارية ولهد من القرأ لا كان اقراهم اى اكثرهم قرأنا اه وفي صحيحه من يذل المجود ذلك
وكان سالم حسن المرأة ايضا فقد خرج الزرار عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما لم يزل من الليل فقال الحمد لله
الذي جعل في امي شيئا فقد المحاذ في الاصابة وقال رجا لثقت اه فني سالم ووجه من الاصابة بالامامة اه باذا اقراهم واكثرهم قرأنا في
الحديث المذكور وفي رواية لاطفي في علة ذلك فقال لا اكثرهم قرأنا في اللج والعدة والثاني ان من القرأة وقد جده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسلم عند سماعه والثالث ان من كبار البديين وكبير القدر فيهم وهذا الوجه لا يخفى للترجيح كلف مع وجهه اخرى والرابع ان مهاجرة الخامسة ان قریش انما
لثبوت مولى القوم منهم السادس معدود في القرأة السالحي امام رتب لهم فلهذا الوجه كان يومهم في كونه اعلم وافقه بسنة الصلوة واحكامها ما يترتب
كما لا يخفى على اولى الابواب والميراث اه الامام محمد يقول اه ان كان فقيها عالما بالصلوة اه وشكلا فيكون ان يكون محله للسنة المحلالية وهي مبينة على
صورة يكون العهد فيها غير قارعا نعم خدمته المولى للتعلم وبخبره فتدبر في السالحي مبنى ما رواه الامام الشافعي في صحيحه من الام اجرتا عبد المجيد
ابن عبد العزيز عن ابن جرير قال اخبرني نافع قال اقيمت الصلوة في مسجد بطائف من المدينة ولا بن عقر قريبا من ذلك المسجد ارض يعلمها ونام
ذلك المسجد مولى له وسكن ذلك واصحابه ثم فلما سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فيهم الصلوة فقال له المولى صاحب المسجد تقدم فصل فقال له عبد الله انت
اخي ان تصلي في مسجدك معي فصلي المولى صاحب المسجد قال الشافعي فصاحب المسجد صاحب المنزل فأكوه ان يتقدم احد الا السلاطنة اه فلهذا
ارشدك الى ان المولى المذكور كان اماما معين صاحب المسجد رتبنا له في ذلك المسجد وتفضل لابن عمر تقدم انت وكلهم ووجه ابن عمر قوله لا
اخي بيامن يبنى ذلك امام به المسجد وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يؤمن الرجل في سلطنة واليه اشار الامام الشافعي في قوله المذكور وانما ظهر من
الفقهاء ان المولى كان عالما باحكام الصلوة والقرأة وما يتعلق بها والام لا يترك ابن عمر رضي الله عنهما فيهم وبن عقر في اتباع الآثار والاعادات النبوية معونة
مشهور فلو لم يكن المولى اخي بالامامة لما قال ابن عمر انت اخي معنى بل هو يتقدم ويصلي بهم كما لا يخفى فلا كلام في صحة امثال هذه الصورة وفي جوازها من
غير كراهية فانه لا يذنب عليك ان العلة الاصلية بكرات الصلوة خلف مثل تنزيها او تحريجا على المجهل وعدم التفرغ من خدمته المولى لتعلم حال
الدين اذا انتقلت النحلة انتقلت انما هي ايضا بل يكون في بعض الاحيان هو الادلى والاخي بالامامة من بينهم كما هو ههنا فتبصر فيه ١٢

سنة قوله والعبد وهو من المملوك الرقيق والمعتق والمدمر والمكاتب وفي جميع التفريعات بالمركب كما سبق وفي صحيحه من البخاري في صحيحه
لهولاء التقدم ويكره الاقتداء بهم كراهية تنزيهية فان احسن الصلوة خلف غيرهم فهو افضل والا فاقترابهم او لمن الافراد ويخفى ان محل
كراهية الاقتداء بهم مند وجوبهم والافلاكو كما لا يخفى اه قلته وكذا اذا لم يكن اماما رتبنا والا فلا شك في ذلك سبق قال البخاري باب امامة العبد
المولى وكانت عائشة يومها عبيدا ذكوان من المصحف ودله البني والاعرابي والظلام الذي لم يحكم لقول النبي صلى الله عليه وسلم يؤمهم اقرانهم الكفاية
ولا يمنع العبد من الجماعة بغير علة اه ثم اخرج في حديث سالم مولى ابي حذيفة المذكور من قبل وشرا عائشة قال المحاذ في صحيحه من الفسخ ورواه ابو داود
في كتاب المساجد من طريق ابي يونس عن ابن ابي مليكة ان عائشة كان يؤمها غلامها في المصحف ورواه ابن ابي شيبة قال حدثنا وكيع عن
هشام بن عروة عن ابي بكر بن ابي مليكة عن عائشة ان اختلفت غلامها من وربكنا ان يؤمها في رمضان في المصحف ورواه الشافعي وعبد الرزاق
من طريق اخرى عن طريق ابي مليكة ان كان ياتي عائشة باعلى الوادي وهو داود وعبيد بن عمر والسود بن حمزة وناس كثير فيهم ابو عمر ومولى عائشة
وهو يومئذ غلام لم يعتق داود والذكر هو ذكوان اه وهو في سند الشافعي في صحيحه اجرتا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جرير اخبرني عبد الله
ابن عبد الله بن ابي مليكة انهم كانوا يأتون عائشة ام المؤمنين باعلى الوادي الحديث وهو في صحيحه من الام وتزاد وكان امام بني محمد بن ابي بكر عروة
اه قال المحدث البيهقي في صحيحه من آثار حسن رواه الشافعي والبيهقي في معرفة السنن والآثار واسناد حسن اه وكذا ذكره المحاذ في
صحيحه من الصحيح وفي صحيحه من السنن الكبرى للبيهقي وفيها اربعة الى ذرة في امامة عبد بالبريدة وهو في صحيح مسلم قال المحاذ في الفسخ والى
ههنا امامة العبد ذهب الجمهور وخالف مالك فقال لا يؤم الاحرار الا ان كان قارواهم لا يقرؤن فؤمهم الا في الجمعة لانها لا تجب عليه وخالفه
الجمهور واتبع بها تجزئة اذا حضر باه وفي صحيحه من عمدة القاري اجاز امامة العبد ابو ذر وعذيفة وابن مسعود وذكره ابن ابي شيبة باسناد
صحيح وعن ابي سفيان ان كان يؤم بني عبد الاشهل وهو مكاتب وخلفه معاوية بن محمد بن مسلمة وسمته بن سلام وصلى عائشة زيدا مولى ابن الحسن وهو
عبد عن التابعين ابن سيرين والحسن وشريح والنفسي والحكم ومن الفقهاء الثوري وابو حنيفة واحمد والشافعي واسمعي في المبسوط ان
امامة جارية وعمره احب قلت ولا شك ان امر اولى منه لا منسوب جليل فالمرجح بها اه ومن ههنا ظهر لك بطلان ما في صحيحه من حديث الهادي
من الرواية على الاضافات السادات فانه لم يصحح البصري كتبهم ولم يرفق انظر في اتواهم فقال ما قال وهكذا ويذكر غيره من اذا قرأنا
سنة قوله ولدتا الخ اى لياس امامة ايضا خلا قال مالك والجمهور لا يصححون غير كراهية لاجلها مستعدا من الآثار (والباقي على الصفة الاولى)

عم من ابی ضحیہ داخبر امام محمد بن اکسن فی آثارہ و درود

عنه قوله قال كنا الخ عند مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال أتينا عبد الله بن مسعود في داره وعند النساء في أسهمه كان مع عبد الله في بيته وعند الحارثي ومسلم من طريق منصور عن إبراهيم أنهما دخلا على عبد الله وعند الحارثي من طريق الأعمش وقلت وأنا وعلقمة على عبد الله وعند أبي داود ومن طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال استأذن علقمة والأسود على عبد الله وكنا قد أقمنا القعود على أبي فخرجت الحاجة فاستأذنت لهما فأذن لهما ١٤

١٢
 قولہ اذا حضرت الخ کلمۃ اذا معاً جائتہ وفي الجامع فحضرت الصلوۃ وهو الاربع عندي وذا مسلم والنسائي والطحاوي فقال صلى
 ہوا رخلکم فقلت نعم قال فغیرہم افسلوا وعند مسلم من رقی البکر فقال علی ہوا رخلکم فقلت لا قال فقوموا افسلوا والجمع بین قوله نعم ولا تستغیر الا
 بالحمل علی المقدر فخلعوا الوقت متقد وبيتا نسألہا فی آخر حدیث مسلم فلما علی قال انہ سیکون علیکم امرایکون خروج الصلوۃ عن میقاتہا
 وحتی تنقذہا ال شرق الموتی فاذا رایتہم قد فعلوا ذلک ففعلوا الصلوۃ لمیقاتہا واجعلوا صلوتکم معہم سبۃ ۱۱ قال النووی فی ص ۳۳ من
 شرحہ فی اشارۃ الی انکارہ تاخیرہم الصلوۃ ۱۲ و ذکر بعضهم ان الطحاوی روی بسانہ حسن فی باب التطبيق ما یل علی التقدر من طریق
 عبد الرحمن بن الاسود عن ابیہ قال دخلت وانا علی علی عبد اللہ بالہجرۃ فاقام الصلوۃ الحدیث ۱۱ و لیس ہونی باب التطبيق فی الركوع
 ص ۳۳ من شرحہ معالی الآثار بل ہونی باب الرجل یصل بالرجلین ابیہ یقیمہا فی ص ۳۱ من شرحہ معالی الآثار قال حدیثنا حسین بن نصر قال ثنا
 یزید بن ہارون قال انا محمّد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابیہ قال دخلت وانا علی علی عبد اللہ بالہجرۃ فاقام الصلوۃ الحدیث ۱۲ و
 بالجملة لا بد للجمع بینہما من التحمل علی التقدر ولم ینذہ الشراح الی ذلک والی قد طالعنا سنن الدارقطنی والسننک وکنز العمال وجميع الإذایہ
 ونصب المراید والتمکین وفتح الباری دعدۃ القاری وغیرہا من الکتاب فلم اجد فیہا شیئاً ما یل علی التقدر الا ما عند مسلم والبیہقی انت ۱۳
 ۱۲ قولہ فقام الخ عند الطحاوی قال ففعلوا فصلی بنا فلم یأمرنا باذان واقامہ فقلت خالفہم فقام احدنا عن یمین والاخر عن شمالہ فی رواۃ لرقم ۱۱
 وجعل احدہما عن یمین والاخر عن شمالہ عند النسائی فاقامہما فقام بینہما یغیر اذان ولا اقامۃ و فی رواۃ لرقم ۱۱ فصلی مع عبد اللہ بن مسعود فی بیتہ فقام
 بینہما فوقفنا یعنی ابیہنا علی ركبنا وعند مسلم قال فقوموا افسلوا فلم یأمرنا باذان ولا اقامۃ قال وذهبنا لنقوم خلفہ فاعذ بایدہنا فجعل احدنا عن یمین
 والاخر عن شمالہ قال فلما رکع وضعنا ابیہنا علی ركبنا قال فغزب ابیہنا واطبق بین کفینہم و دخلوا یمین خذیہ ۱۲ والحدیث عند البیہقی فی ص ۳۱ من السنن
 الذکر فی باب من جمیع فی بیتہ مختصراً ۱۲

هـ قوله فاقام احدنا الحج قال النودى في حديث من شرع مسلم هذا غريب ابن مسعود وما جيبه (والى على الصفح الاثنية)

[illegible]

اصنعوا اذا كنتم ثلاثة وكان اذا شرك

(وتجيب من الصنف الثاني بفتح خا فقيم جميع العلماء من الصحابة فمن بعدهم بما اذا كان مع الامام رجلا وقتا وراة مصفا حديث جابر وجابر بن جابر وقد ذكره مسلم في صحيحه في آخر الكتاب في حديث الطويل عن جابر واوجوه اذا كانوا ثلاثة يفتون وراة واما الواحد فيفت عن الامام عند العلماء وهذا العلامة قد وفتحت جاعة الاجماع في ذلك الاتفاق على عياض ابن المسيب انه يفت عن يساره ولا يفتيم بيمين عزوان صحح فلعله لم يبلغ حديث ابن عباس وكيف لان الفهم اليوم يحول على انه يفت عن يساره وفي الدار الخمر والراة يفت خلفه التوسط اثنين كونه منسبا وفي رواية لا يكره والاولى ان يصح كما في امراده والحق له وقدر ما يجوز ان يشرع اما وان يقدم الامام امام الصف واجب كما افاده في الهداية والفتح ع تصحفت

روا المختار وقال في هذا من البدائع ولوقام وسطهم او في يمينه الصف او في يمينه جازوقه اسارا اما المجوز فلان المجوز يتحقق بالاركان قد وجدت واما الاسارة فمتركة السنة المتواترة وجعل نفسه محال لا يمكن للدخول الاقتدار به وفيه تفرص اقتدار لا فائدة لك اذا كان سواها

وثنان يتقدمها في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه يترسلها لاروى عن عبد الله بن مسعود انه صلى بجماعة والاسود وقام وسطها وقال بهذا صحت بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا ما روينا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وابتيم واقامها خلفه وهو مذهب علي وابن عمر واما حديث ابن مسعود فلهذا الزيادة وهي قوله بهذا صحت بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروى في عامة الروايات فلم يثبت ولعل في مجرد الفعل وهو محمول على ضيق المكان كذا قال ابراهيم النخعي وهو كان اعلم الناس باحوال عبد الله ومذهبه ولوثبت الزيادة في ايضا محمولة في هذه الحالة اي كذا صحت بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ضيق المكان على ان الاجاب ان تعارضت وجب المصير الى المعقول الذي لاجله يتقدم الامام ولو ما ذكرناه ان يتقدم لسلكا يشبه حاله وهذا المعنى موجود فيما نحن فيه من ان يهتدوا لوقام الامام وسطها لا يكره لورود الاثر وكوننا اول من باب الاجتهاد انتهى قلت قد روي عن محمد قال كذا اصنعوا اذا كنتم ثلاثة كما يهتدوا في الآثار وعند مسلم اذا كنتم ثلاثة فصلوا جميعا واذا كنتم اكثر من ذلك فقدموا احدهم اه وكذا ابو عبد الله الطحاوي وغيره وهو يروي ما قاله من عدم ثبوت في عامة الروايات اللهم الا ان يروى انه لم يثبت مرفوعا وايضا يروى ما رواه ضيق المكان قوله اذا كنتم ثلاثة فصلوا جميعا واذا كنتم اكثر من ذلك فقدموا احدهم فافقوى من ذلك للمعنى ضيق المكان او لا حكمه شرعي من على الاطلاق وقد مر حوا من اخرهم ان هذا مذهب فليفت على ضيق المكان وبها صليا مع في داره وبيته وهو صلى بها من غير اضطراب او لم يكن في بيته موضع واسع ليصل فيه حتى صلى في ضيق المكان بالاعتقاد وهذا لا يثبت به وما نسب الى النخعي مروي ابن سيرين فافقوى على ضيق المكان هذا والله تعالى اعلم بالصواب ١٢

عليه قوله اصنعوا الخ اي يكون الامام وسطا لا موثبين احدهما عن يمينه والاخر عن شماله هو سريع في الرد على من اجاب عن فعل هذا بان فعله الضيق المكان او لعذر آخر وعند مسلم في صحيحه ٢٢٣ والحاوي ١٣٥ فلما صلى قال اذا كنتم ثلاثة فصلوا جميعا وان كنتم اكثر من ذلك فقدموا احدهم او فليؤمكم احدهم اه فلا يفتد ما قال ابن سيرين من الحمل على ضيق المكان كما رواه عن الطحاوي في حاشيته من شرح معاني الآثار ونقد عنه في عون المعبود وقال الطحاوي حديثنا ابو بكر الرقي قال ثنا معاوية بن معاذ عن ابن عون قال كنت انا وشعيب بن الجراح عند ابراهيم فحدثنا اهلنا ففعلنا خلفنا فخرجنا الى الدار قال ابراهيم قال ابن مسعود هكذا فعلوا اولاهما كما يصلي فلان قال فذكرت ذلك لمحمد بن سيرين ولم اسم له ابراهيم فقال هذا ابراهيم قد قال ذلك عن طهفة ولا روى ابن مسعود وقد قال الضيق كان في المسجد او لعذر اه فيدعى ان ذلك من السنة قال فذكرته للشعبي فقال قد روى ذلك طهفة ابن عون القائل اه وعلمته بن سيرين اعلم بعد الله كما في حاشيته من التذييل وقد تقدم في ترجمة وقد ظهر من هذه الفقرة ان ابراهيم من التابعين ليعمل ابن مسعود ولا من المؤمنين قوله في البداية الخ من ان ابراهيم على ضيق المكان ليس في محله بل هو محمد بن سيرين كما عرفت وهو ظاهر على السبيل الخبير وحديث جابر والاشتراف في قوله الاثنين خلف الامام رواه الحافظ الطحاوي ايضا في حاشيته من شرح معاني الآثار كما هو عند مسلم وغيره وهو معارض لفعل ابن مسعود وقوله فعلى ذلك لا بد من التفصيل على الاحاديث والآثار ١٢

عليه قوله وكان اذا ركع الخ قال الامام النووي في حاشيته من شرح مذهب العلماء كذا ان السنة وضع اليد من على الركبتين وكرامة الضيقين الا مسعودا وصحبه طهفة والاسود فانهم يقولون ان السنة التطبيق لادله يعلم ان صح وجود حديث سعد بن الجي وقام والصواب ما عليه الجمهور لشهرته ان صح الصحيح اه وقال الترمذي في جامعه التطبيق مشوح فدا في العلم لاختلاف بين العلماء في ذلك الاماروى عن ابن مسعود وبعض اصحابه انهم كانوا يطبقون اه وعندي ان مذهب طهفة والاسود كان التطبيق قبل لقاء عمر ثم بعد ذلك تركاه فانه اخبرنا ما ذكر ان ثم ترك فلا يظن بهما انها كانتا بقيا على التطبيق مع تعليم عمر اياها واخباره الناسخ وبلغه اياها روى عبد الرزاق في مصنفه على ما في نسخة من كثر العمل من طهفة والاسود قال لا صلينا مع عبد الله فلما ركع طهفة وضرب ابدينا ففعلنا ذلك ثم تعبتا عمر ففعلنا فعلنا في بيته فلما ركع طهفة كما طبق عبد الله ووضعت يدي على ركبة فلما انصرفت قال ما هذا فاخبرناه بفعل عبد الله قال فاك شئني كان ليعمل ثم تركه اه فهذا العلم عندهما من القاروق اعظم وقال الحافظ في صحيحه ٢٢٣ من الفتح وحمل على ان ابن مسعود لم يبلغ الشيخ وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر بساوقه قال انما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يعني التطبيق وهو ابن حزمية من وجه آخر عن طهفة عن عبد الله (والهاتين على الصفة الآتية)

عليه اي فصلوا جميعا كما عند مسلم والطحاوي يعني مجتمعين من غير تقديم وتأخير والامام في الجوسط ١٢

علقه على فيه الشئ طهفة بن عون ١٢

[illegible]

عنه من التبيين ١٢ عنه وهو في صف ٢٩ من الجامع ابو جعفر عن حماد عن ابراهيم عن ابي شعور وادام صحابي في مية فصل فيهم في اوداد الافاق وقال اقامت
الناس حتى خرج قبر ود الحسن بن زيا في صفها عنه والجميع فيها افضل من الامة فارادى عنها ١٢ للعه اى حوال الفيلاني في مساجد البلد ١٢

وَلَكِنَّا نَرَىٰ أَن يَضَعُ الرَّجُلُ رَأْسَهُ عَلَىٰ رِكْبَتَيْهِ وَيَفْرِجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ تَحْتَ الرِّكْبَتَيْنِ وَأَمَّا صَلَاتُهُ فَيُغَيِّرُ

رواية من الصفة السابقة وبالفاء وادفعه راء اثنا عشر داهنا الاكبر كما جزم به المزني وهو مقتضى صريح ابن عبد البر وروى
الدارقطني سوانة من طريق اسرائيل عن ابي يعقوب راء العبدى والعبدى هو الاكبر لانراخ وذكر المزدني في شرح مسلم اذا الاصغر وتغيب وقد
ذكرنا اسمها في المقدمة قاله المحاذق في ص ٢٢٢ من فتح الباري والاكبر اسم وقد ان وقيل راءه والبولفور الاصغر عبد الرحمن بن عبيد بن مسعود
اه ص ٢٢٢ مقارنه المفتح والاكبر نالعى روى عنه ابو حنيفة وقد روى عنه من جامع المسانيد فراجع ١٢

سنة قوله ولكن نرى ان يضع الرجل راسه على ركبتيه في معنى عام
مثل اللواجب والسنن المؤكدة وغير المؤكدة من المذهب والمذهب هو ما استعمل في السنة المؤكدة اي ليس عندنا ان يضع الرجل في حال
الركوع كغيره على ركبتيه ويفرج اصابعه كما هو متطوق الاحاديث الفعلية في القولية البيضاء والابن العبدى السجدة في البخاري قال ابو حنيفة في صحيحه
ان النبي صلى الله عليه وسلم يديه من ركبتيه اه وفي حديث سعد بن ابى وقاص وعمران مع ابي بنينا على الركبة اه وقال عمر الركبة سنة كرم فخذوا

بالركبة اه
سنة قوله ان يضع الرجل راسه على ركبتيه ويفرج اصابعه على ركبتيه وليس ان يلمس كعبه ويضع ساقه ويسبط ظهره
ويسوي ظهره لغيره غير راء ولا تنكس راسه اه قال الشافعي في ٢٢٢ من رد المحتار وكان ينبغي ان يذكر لفظ ليس عند قوله ويضع يديه ليعلم ان
الوضع والاعانة والتفريق والاصاف والتصب واليسبوط والتشوية كلها سنن كما في القولية في قال ويضع ان يراى فاجاب عنه يستعمل
اصابعها خاتمة سنة كما في الزاهدى اه في ص ٢٢٢ من البدل اه قال دما سنن الركوع فيها ان يسبط ظهره لما روى عن ابي هريرة وعائشة ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع بسط ظهره حتى يوضع على ظهره فدين ماء لا يستقر منها ان لا تنكس راسه ولا يرفع راسه يديه لما روى
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع لم يرفعه راسه ولم ينكس راسه اه في ان يرفع المصلي يديه المخرج والمخار وهو ان يطأ راسه اذا غم البول او
اراد ان يترفع ولا يلبس الظهر سنة ١٩١ لا يجعل مع الرفق والتكبير ومنها ان يضع يديه على ركبتيه وهو قول عامة الصحابة وقال ابن مسعود
السنة وهي التطبيق وهذا ان يجمع بين كعبه وبرسها بين فخذيه وايضا قول العامة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تس اذا ركعت
فضع كفك على ركبتيك وفترج بين اصابعك وفي رواية اخرى بين اصابعك وروى عن عمر بن الخطاب قال سنة لكم الركبة فخذوا بالركبة والتطبيق
منسوخ لما روى ان سعد بن ابى وقاص راى ابنه يطبق في الصلوة فتهاه عن ذلك فقال رايت ابن مسعود يطبق في الصلوة
فقال رحم ابن مسعود كما يطبق في الابتداء ثم تهاه عنه فيمن ان ابن مسعود كان يفعل لان الشرح لم يبلغ ومنها ان

يفرق بين اصابعها ردينا وان السنة هي الوضوء مع الاخذ بحيث عرو التفريق يمكن من الاخذ انتهى ١٢
سنة قوله تحت الركبتين الخ ظرف للاصابع وتفرجها وقيل كما لا يخفى فخره ١٣

سنة قوله دما صلواته الخ وسقط مدقول اما من نسخة الآثار وهو صلواته فيها دما بغير اذان ولا اقامة الخ وهذا كما ترى لا يصح على الصلة في
جامع المسانيد دما صلواته بغير اذان ولا اقامة قدك الخ فلهذا ردت في المتن بعد اما كلمة صلواته لان اما المشروطة تنقض على البتة وبغير اذان
ظرف لا بد من منقضى ومضروف وهو صلواته ابن مسعود وباجامة بغير اذان ولا اقامة تدبر وسقط من نسخة الجماعة كلمة يجزى بعد قوله قدك كفى نسخة
الآثار فخره لبتة كفاست من السنن الكبرى للبيهقي من اثر ابن مسعود وابن عمر قال في حزم في ص ٢٢٢ من المحلى ولا يلزم المنسوخ اذان ولا اقامة فان
اذن اقام فحسن لان النص لم يرد بياجباب الاذان الاعلى الايتين فصار اذنا فقلنا ان فعل فحسن لانه ذكرنا ان نعالى اه ولا يجوز فخره صلوة الجماعة في اي
موضع كان الا بالاذان والاقامة ومن صلا بغير اذان او اقامة استدل على ذلك بما لا يدل على مداه ونقض اجماع الصحابة عليه وبه ابن عمر بن مسعود كما
تراها يجوز ان الصلوة بغير اذان واقامة جماعة تكفي الاجماع ودين هو وفي ص ٢٢٢ من الدرر الكبرى قال وقال مالك وليس الاذان الا في مساجد
الجماعة ومساجد القبائل والجماعات التي تجمع فيها الجماعة فاما ما سوي هو لا من اهل السفر والحضر فالاقامة مجزى في الصلوات كلها يصح في صحيحه قال ران
اذنوا نحن ابن وهب عن عبد الله بن عمر واسامة بن زيد بن ثقف ان عبد الله بن عمر كان يركع في القصر بالاولى وكذا كان يقيم الصلوة ويقول يا ايتها
بالاولى في السجدة مع الاسراء الذين معهم الناس يجتمع الناس الى الصلوة قال ابن القاسم وقال مالك فيمن نحل السجدة قد صلى قال لا تجزى راءه
اقامتهم وليقيم ايما لنفسه اذا صلى قال ومن صلى في بيته فلا تجزى له اقامة اهل المصر ومن وجب عن جمعة بن شريك (وابا في على الصلوة الآية)

هـ في البدل ان سعد بن العاص راى ابيه الخ واللفظ بالاقامة يختلف في الصحاح ١٢ سنن وقد روى ابن وهب عن ابن مسعود بن سعد بن مسعود
فلهذا كتبت مسعود بن ابى وقاص سعيد بن العاص قال في فخره في الكتب ١٢
سنة تحقده ليس عندنا ١٢ هـ اي كفيه والراة الكف ١٢ سنة يعني كشاده كثر ١٢ لاه من التفريق ١٢
هـ والتفريق سنة الركوع ١٢

اذان ولا اقامة فذلك يجزئ والاذان والاقامة افضل
وان قام للصلاة ولم يؤذن فذلك افضل من الترك للاقامة لان القوم
صلوا جماعة وهو قول ابي حنيفة رحمه الله محمد قال اخبرنا ابو حنيفة

وربما من الصفة السابقة عن تهره بن عبد العرشى اذ سمع سعيد بن المسيب ومحمد بن الحنفية يقولان اذا صلى الرجل وحده فليؤذن بالاقامة
سرا في نفسه ابن وهب عن عطاء ومجاهد قال لا من جاز المسجد وقد فرغ من الصلاة فليقيم ابن وهب وقال مالك اهـ وفي نسخة من شرح الزنكلى
مالك عن ثوبان بن عبد الله بن عمر كان لا يذير على الاقامة في السفر الا في الصبح فاذا كان ينادى ... وليقيم وكان يقول انما الاذان امام الذي
يجمع اليه الناس وفي رواية عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر انما اذا كان في الجبل اذركم عليهم امير فينادى بالصلاة ليجتمعوا اليها فابغىهم
فانما هي الاقامة وكل نحو عن مالك والشافعية من مذهب علي بن ابي حمزة الشاذلي وغيرهم مشروعة الاذان لكل احد وبالجملة عطاء فقال اذ كنت في سفر
فلم تؤذن لاحد للصلاة ولعل كان يراه شرطاً في صحة الصلاة واستحباب الاعادة لا وجوبها اهـ وفيه زيادة فراجعها ١٢

له قوله فذلك يجزئ الخ تعالى في الصلاة من البدائع من باب الاذان ولو صلى الرجل في بيته وحده ذكر في الاصل اذا صلى الرجل في بيته واكتفى بالاذان
الناس واقامتهم اجزاء وان اقام فهو حسن لاذان غير من تحقق الجماعة بنفسه فلم يجز عن المشبه فينبغي الى ان يؤدى الصلاة على هيئة الصلاة
بالجماعة ولهذا كان الافضل ان يجزئ بالقرأة في صلوات المجرى وان ترك ذلك وتلقوا يا اذان الناس واقامتهم اجزاء لما روى ابن عبد البر ابن
مسعود صلى بجمعة والاسود بغير اذان واقامة وقال يفتينا اذان الحمى واقامتهم اذان الحمى واقامتهم اذان الحمى واقامتهم اذان الحمى واقامتهم اذان
الحمى الا ترى ان على كل منهم ان يجزئ مسجد الحمى وروى ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في قوم صلوا في المصطفى منزلاً وفي مسجد منزلاً
فانكفوا يا اذان الناس واقامتهم اجزاء وقد ساءوا تركها ففرق بين الجماعة والواحد لان اذان الحمى يكون اذاناً لا فرداً لا يكون اذاناً
للجماعة وامالك فرقا كان وحده فان ترك الاذان فلا بأس به وان ترك الاقامة يكره والمقيم اذا كان يصلي وحده في بيته فترك الاذان و
الاقامة لا يكره والفرق ان اذان اهل المحلة يقع اذا نكح واحد من اهل المحلة فكان واحد الاذان منه في حق نفسه فقد ينافى في السفر فلم يجز
الاذان والاقامة للمسلمين من غيره غير ان سقط الاذان في حقه وحده وتيسر فلا بد من الاقامة اهـ ١٢

له قوله افضل حكمه الاداء على هيئة الجماعة قال في البحر المحمود والماصل ان الاذان والاقامة كل منهما سنة في حق اهل المسجد يكره ترك واحد منهما
اذا قاموا واقاموا ما يجزئهم فلا يجزئان سنة مؤكدة اهـ بل يكونان مندوباً ودمجاً يجزئ تركها عند الحاجة لان المؤذن نائب عن اهل المحلة فيها فيكون
فعله كفعالهم ١٢

له قوله من ترك للاقامة الخ يعني لو لم يؤذن واقام الصلاة فهذا افضل من ترك الاذان والاقامة كليهما فان صلواته باتيان الاقامة لها منته
اقرب الى كمال السنة وفي الظاهر على ما في الصلاة من الجهرية لم مسجد يكره ان يصلي فيه ترك الاقامة اهـ والاقامة من سنن الجماعة فلا يتركها و
الاذان من سنن الصلاة على الاطلاق اي القرأين ١٢

سنة قولان القوم الخ قيل للمالك الشاذلي من الاجزاء وتركها والاجزاء ترك الاذان والاقامة وكون الصلاة افضل باثنين جميعاً
يجزئ القوم قد صلوا في المسجد يا اذان المؤذن واقامة وهو نائب عن كل واحد من اهل المحلة فيكون اذاناً واحداً - وعلى واحد منهم فلو ترك الاذان
او الاقامة او كليهما في البيت يجزئ ذلك والادلى والافضل ان يتيان الاقامة دون الاذان حتى يؤدى الصلاة على وجه السنة فيؤذن
وليقيم لمن يصلي في بيته وحده واذا صلى الجماعة في البيت كان اتياناً كالمسكن الاول وقد عرفت ان من ترك الجماعة هذه فقد ساء وقال في
البحر والطلاق في المصلى في بيته فاذا نذر لافرق بين الواحد والجماعة وعن ابي حنيفة في قوم صلوا في المصطفى منزلاً واكتفوا يا اذان الناس اجزاء
وقد ساءوا ففرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية والتقيد بالبيت ليس احرازاً بل المصلى في المسجد اذا صلى بعد صلاة الجماعة لا يكره
تركها بل ليس بان يؤذن اهـ ١٢

له قوله صلوا جماعة فلم يصلوا جماعة ولم يؤذن ولم يقيم في مسجد المحلة فحينئذ يكره تركها للمصلى في بيته جماعة او وحده انا وقد صرح به في المحققين
نقل في البحر والاحتار وغيرهما في الصلاة من جميع الروايات عن ابراهيم ان ابن مسعود وعطيفة والاسود صلوا بغير اذان ولا اقامة قال سفيان
كفهم اقامة المصطفى قال ابن مسعود في رواية اخرى اقامة المصطفى رواها الطبراني في الكبير وابراهيم النخعي لم يسمع من ابن مسعود انها في هذا
لا يجران ابراهيم روى هذا عن عطيفة والاسود كما عرفت فليس بهذا الا رسالاً ومع ذلك فابراهيم صححه لاسيما عن ابن مسعود كما مر في
مرة ديان في باب من صلى في بيته بغير اذان من الآثار قول محمد وبهذا ناخذ اذا صلى الرجل وحده فاذا صلوا في جماعة فاقب البتة ان يؤذن
وليقيم فان اقام وترك الاذان فلا بأس انتهى ١٢

له قوله محمد ذكره في نسخة من الجامع ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم ان قال كان عمر بن الخطاب يصلي بغير اذان في داره (ويعني على الصفة الثانية)

عه من الاجزاء وهو الكفاية ١٢ عه لاهما من سنن الصلاة تأ في ١٢ سه نقط ١٢ للح ١٢ يها ١٢ سه تعليق لترك الاذان تدبر ١٢
سه قال ابن مسعود يجزئ اذان الحمى واقامتهم رواه البيهقي في صحيحه من السنن ١٢ معه اي دالي يوسف ١٢

له قوله في الحديث أخرجه الترمذي عن ٢ من أكثرية وأبو داود ورجعه عن أكثرية إسناده عن الحسن بن علي بن عطاء بن يزيد عن الأسود
عن أبيه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته أخرجنا فإذا هو برجلين في آخر
القوم لم يصليا مع فقال علي بن أبي طالب ما نفعكما أن تفعليا معنا فقالا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا كرم فصلينا في
رحمتك قال فلا تفعلوا إذا صلينا في رحابكم ثم أتيتا مسجد جازة فصلينا معهم فأنها كذا فأنزل الله بلفظ الترمذي قال وفي الباب عن محمد بن يحيى بن
عمر قال أبو عيسى حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح أنه قال إنما قطعت في صلاة من يلوذ المرام رواه أحمد والبخاري والشافعية ومحمد بن
ابن حبان أنه وفي نسخة من التتبعي أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم ومحمد بن الحسن السكوني أنه وأخبرني الحاكم
في نسخة من المسند عن ابن خزيمة عن مالك بن أنس عن أبيه عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس
ابن جامع وأبو خالد الدالاني وأبو عوانة وعبد الملك بن عمير ومبارك بن فضالة وشريك بن عبد الله وغيرهم عن علي بن عطاء وقد أخرج مسلم بن
أبي حنيفة عن علي بن عطاء وأخبرني الدارقطني في نسخة من مسنده عن طريقه المذكورين وغيرهم وبين اختلاف الرواة فيما بينهم في الرواية وأخرجه الطحاوي في
صحة ٢١ من شرح معاني الآثار حديثه في نسخة من مسنده عن طريقه المذكورين وغيرهم وبين اختلاف الرواة فيما بينهم في الرواية وأخرجه الطحاوي في
أبيه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث رواه البخاري في الكبير على ما في نسخة من جميع الروايات لكن من طريق حماد بن
عن علي بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يطلعني في مسجد الخيف في أفوات الزمان الحديث فأنزل الله في الحديث
عن علي بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يطلعني في مسجد الخيف في أفوات الزمان الحديث فأنزل الله في الحديث

عہد ظاہرہ الارسلان لکنہ لیس بمبرسل عہد قیل لعلہا مجنن داخوہ ۱۲

له قوله الظاهر ان هذا الحديث وان صححه الترمذي وابن حبان وابن السكن وغيرهم كما عرفت لكنه عذري مضطرب سنداً ومقتداً واضطراب
المتن قد عرفت في صلوة الظهور والجمعة وكونه الاولي في ترتيبه او ثامناً وكون المرعطين قاضين في ناحية المسجد او قاضين على رءوس اهلها في وقوع النقطة
في منى او في غيرها كما تقدم ثم الاضطراب في السند يحتاج بن ارطاة رده عن يعلى بن عطاء عن يحيى بن عبد الله بن محمد عن الدارقطني والبيهقي والطبراني
في الكبير كما في صدره من جميع الزوائد قال الحافظ الهيثمي نقله عن الطبراني وقال بهذا رده حاج بن ارطاة عن يعلى بن عطاء عن ابيه عن عبد الله
بن عمرو وخالف الناس في اسناده رده شعبة وابوعوانة وشيخنا وبرايم بن ذى حاية والثوري هشام بن حسان عن يعلى بن عطاء عن عطاء
عن جابر بن يزيد بن الاسود السوائي قالت ورجال اسناد الحديث ثقات الا ان الحجاج مدلس وقد عنعنوه اوه ذكره البيهقي ايضا ثم قال لخطا
حجاج بن ارطاة في اسناده وان احصا في متنه والصحيح رواية الجماعة اوه ومثله في معجمه من على الحديث لابن ابى حاتم حديث به عن ابى
سعيد الشيخ عن ابى خالد الاحمر عن حجاج بن ارطاة عن يعلى بن عطاء عن ابيه عن عبد الله بن عمرو قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلوة الفجر في
مسجد الخيف فصره رجلين متخفين الحديث قال ابو زرقة هذا عذري اوه ولم يبين ما الصحيح اوه فهمنا اختلافان احدهما في شيخ يعلى بن ابراهيم عطاء
او جابر بن يزيد ويعلى بن عطاء ويروى عنها جميعاً كما في صحيحنا من التهذيب ولهم من قول الطبراني والهيثمي ان المذكورين كلهم متفقون على ان شيخ يعلى
ابوه عطاء قال رده عن يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الاسود السوائي اوه اللهم الا ان يكون هذا زيادة من الكاتب تالي وخلافه عند
الدارقطني والطحاوي والسنن الثلاثة والشيخ يعلى بن عطاء وجوابه بن يزيد بن الاسود عن ابيه والاختلاف الثاني في شيخنا هل هو يزيد بن
الاسود السوائي او عبد الله بن عمرو هذا وجهنا امره هو ان الدارقطني رده عن طريق الجراح بن يعلى عن ابراهيم بن عبد الحميد بن ذى حاية عن عثمان
بن جامع عن يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وخالفه ثقفية بن الوليد كما في ايضا فقال حدثني ابراهيم بن ذى
حاية حدثني عبد الملك بن عيسى عن جابر بن يزيد عن ابي النبي صلى الله عليه وسلم اوه فاختلف في شيخ ابراهيم بن يوسف بن ابي جابر او عبد الملك بن عيسى في
طريق الجراح واسناتان بين ابراهيم وجابر وهما غيلان وليعلى في طريق ثقفية وهما في طريق عبد الملك بن عيسى في الدارقطني ابراهيم بن عبد الحميد
بن ذى حاية وفي الجوهري النقي ابراهيم بن يزيد بن ذى حاية كما سبق نقده فهذه الاختلافات الكثيرة لوجوب الاضطراب وهو في السند والسنن كليهما قاطبة
مضطرب غير محفوظ حتى الحفظ والقسط واقرّب الى الضعف من الصحة ولا بعد في ان يقال ان الامام الشافعي لهذا قال اسناده مجهول كما سبق
من التلخيص والسنن الكبرى وحدثني عبد الله بن عمرو رده البيهقي ايضا فيها وهو في صحيحنا من اكثر من رده الله اعلم ثم اخبرني الاسود السوائي
يزيد بن عامر ان اباها واحداً والوجه ان يمتح الشيخ في وجوبها واحداً وقال في صحيحنا من التمهيد يزيد بن عامر بن الاسود السوائي جاري يميني ابا جاز
شهد حديثنا مع المشركين ثم اسلم بعد اوه ذكره ثقفية بن ذيل كليهما مع عدم اسلامها وثقفية بن عطاء لا فرق فيها كلاهما سوائي في النسبة
عامري خزانة على ما مر نقلها من التهذيب صحيحاً على حجازي كما قال الترمذي وابن حبان وقال الحافظ في صحيحنا من التهذيب (وابن ابى علي السفيّه الانيس)

[illegible]

[illegible]

ظننا ان الصلوة قد صليت فصلينا في رحالنا ثم جئنا فوجدنا في الصلوة ظننا انه لا يصلي ان نصلي ايضا

رفقة من الصلوة السابقة فان المناقشين اذا جاؤا الى المسجد قالوا صلينا في بيوتنا ولم يصلوا مع الناس في عارضة الاجرة المحلة
فيها لانه ان يتجأ في المناقش من الصلوة ويقولون قد صلينا او يتفرق حال الناس في الصلوة فلتشتت الجماعة الله وهم واحد ميت
عن عبد الله بن مرسس قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا جالسا في المسجد والناس يصلون فلما قضى الصلوة قال اذا
صلى احدكم في بيته ثم دخل المسجد والقوم يصلون فليصل معهم لانه نافذة رواده البطراني في الكبير وفيه ابراهيم بن زكريا فان كان هو
العجلى او سفي فهو ضعيف وان كان غيره فلم اعرفه قاله البجلي في صله من جميع الزوائد قلت وقد فرق يروا احدين ابراهيم بن زكريا
العجلى البصري ومين ابراهيم بن زكريا الواسطي الصدي منهم ابن حبان فذكر العجلى في الثقات والواسطي في الضعفاء وكذا فرق بينهما المحاكم
ابو احمد في القتيبي في الضعفاء وابو العباس البجلي في النجاشي في الضعفاء وهو الصواب قاله المحافظ في صله من لسان
الهيذان وقد ضبط في ترجمته في جميعها وبعد اتمام الاحاديث المذكورة في الباب قال المحافظ الطحاوي في صله من شرح معاني الآثار في قوله
في تلك آخرون فقالوا كل صلوة تجزئ النظر بعد ما فلا بأس ان يفعل فيها ما ذكرتم من صلوة اياها مع الامام على ان يتأخر فلا يضر التعريب
فانهم كرموا ان لا يجلوا ان عبادت كانت تطوعا او تطوعا لا يكونون شفعاء وكل صلوة لا تجزئ التطوع بعد ما فلا يضر التعريب
مع الامام لانها تكون في وقت لا يجوز فيه التطوع واحتجوا بما قد تكرر به الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهى عن الصلوة بعد
العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس وقد ذكرنا ذلك باسناد في غير هذا الموضع من كتابنا فذكرنا ذلك عندهم ناسخا لم يرويه
في اول كتابهم وقالوا ان لما بين في الأحاديث الاول فقال صلوا فانها لكم نافذة. وقال تطوع وقد نهى عن التطوع في هذه الآثار لا تروى
واجمع على استعمالها كان ذلك داخل فيها ناسخا قد تقدم مما قد خالفه من تلك الآثار ما لم يقتل فيه فانها لكم تطوع قد كرهتم ان يكون
معناه هذا الذي بين فيه فقال فانها لكم تطوع ويحتمل ان يكون ذلك في وقت كانوا يصلون فيه الفريضة مرتين فيكونان جميعا فريضتين
ثم نهى عن ذلك فعلى اى الامرين كان فانه قد نسخ ما قد ذكرنا ومن قال بان لا يعاد من الصلوات الا الظهر والعشاء والفريضة وهو
يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى فالامام الطحاوي جعله مخصصا بالادوات التي لا يجوز فيها التطوع والمحدث لم يرد جزا في واقعنا في غير ذلك في شهر
هو العصر ايضا وانجزم بالظهر عند احمد في مسنده كما سبق مفصلا وقد عرفت ان النفس الذي يكون فيه الحكم طردا وعكسا يجوز فيه تخصيص المورد
من النص فلا يضر دوده في الخبر ايضا ان ثبت وتمسك الشافعية ومن معهم في ذلك بحديث معاذ في الاعداء وبحديث الباب وقالوا
انه واقعة مجمعة الوداع فتكون ناسخة لمحدث الشريعة العام السلي لا تقضى صلوة في يوم مرتين قال النذوي ومعناه كما قال ابن ابي شيبة اى
لا تجب صلوة في يوم مرتين وانما لم يعد بها ابن عمر لانه كان صلاها في جماعة الله كلامه وفيه ان حديث ابي بصير على هذا يروى فان ابا بكر رضي الله
عنه على ما قاله ابن سيد الناس كما في نفع قوت المغتدى كان قد صلى مع الناس بالجماعة ثم قام وصلى مع الجماعة بعد الصلوة جماعة وايضا معاذ
ابن جبل كان يصلى مع ابنتي صلى الله عليه وسلم جماعة ثم يؤم قومه جماعة فامضى ليح قول ابن عمر لم يصل معهم لانه كان قد صلا بالجماعة ونظره في
شيخ الحديث في ان لا يسأروا في الحديث الى نحو الحديث من الجواب عن حديث ابن عمر لم يروى في عام ناسخ الحديث معاذ وغيره وحديث
الباب بعد تسليم صحة عدم اضطرابه وان كان في جهة الوداع مودة وجدان الجماعة بعد ما صلى منفردا وليس الغرض منه والمقصود ان
حكم الاعداء للصلوة التي صلاها في البيت منفردا فيقتصر على المورد ولا يمتنع به حديثه لا تقضى صلاة في يوم مرتين فلا تمتقت الى ما قاله
المحافظ ابن حجر ولا الى ما في خواشي سنن النسائي الا انصاره من حديث الشيخ وغيره فاذ اخراج الحديث عن عرض الشارع الى غيره
كما لا يخفى على صاحب البصيرة وقد اشكل على الشافعية الجواب عن حديث ابن عمر وغيره عليهم وما قال النذوي من معنى الحديث سبق
اليه البصيرة في صله من سنن الكبرى حيث قال بعد حديث ابن عمر قال الشيخ وهذا انما هو قول على ان كان صلاها في جماعة فلم يعد بها وقول
لا صلوة مكتوبة في يوم مرتين اى كلناهما على وجه الغرض ويصح ذلك على ان الامر باعادة عادتها اختيارا وليس بجمعة هذا فاحفظ فانك لا تجد حديث
الباب بهذا التفصيل في غيره. الحمد لله رب العالمين ان شاء الله تعالى وهو غلام القيد وباب الكتاب زيادة غير هذا فانظر ١٧

له قوله لئن انا في حديث يروى عن عمر بن الخطاب الى داود قال ان كنت قد صليت في منزلي وانما احسب ان قد صليتم الله وابست بقدره
العبارة من قوله فقال لهما الى قول قتال اذا كان لك في عقود الجواهر دجا مع المسانيد اى ان احسب ان الناس قد صلوا وقروا من
الصلوة فلما صليت في رحالنا ثم جئنا الى المسجد بعد اداء الصلوة المكتوبة فوجدنا في المسجد ما قد قلنا فيها وظننا ان
الصلوة بعد اداها لا يجوز لنا اعادة ما نصلح نافعنا لا نقضى في وقت واحد مرتين وما علمنا ان تحصيل الجماعة هو جدنا لانه في بعض
مطلوب عند الشرع وعندك يظهر من بيان القدر اختراع قاعدة كلية معناه اى ان لم يكن عندكما من الشركة عذر الا لو كانا قد صلينا في
البيت ولما كلفنا بذكره في ذكر صيب الاضغاع عن الشركة فيها انه في قاطبة كية مطردة ان من صلى منفردا وجماعة مرة في يوم
او غيره لا يجوز له ان يدخل في صلوة القوم التي يصلونها ويؤدون تلك الصلوة التي صلاها (والباقي على الصفة الثانية)

مع جمع رطل يفتح الرواد وسكون الملهة وهو المنزل ويطلق على غيره ايضا ١٢ مع الى المسجد اى الشان ١٢ للعه لنا ١٢ مع ولم تعلم
المنفل بالصلوة بعد الفراع منها جازت ١٢ مع بعد الفراع منها ١٢

قال محمد وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة ولا يعاد

رواية من الصغرى السابقة ونحوه في الكفاية والعناية وغيرهما من كتب الفقه ومعنى رواية أبي داود ورواه نافع يعني التي صليت في البيوت قريبة ومعهم نافع واسم الإشارة يحيى للقريب والبعيد كما سبق وأما الرواية التي فيها لا يحيى التي صلاها في بيته نافع فهي ضعيفة شاذة مردودة مخالفة لرواية الثقات كما قال الدارقطني والبيهقي نفع في نصب الربانية وحديث يزيد بن عامر الذي رواه أبو داود ضعيف النووي في الخلاصة لكن قد عرفت فيما سبق تحسينه عن شيخ الحديث فان نوح بن معصية روى رواة الحسن قال الحافظ في تهذيب التهذيب نوح بن معصية حجازي روى عن يزيد بن عامر السوائي دعة سعيد بن السائب الطائفي ذكره ابن حبان في الثقات قلت وقال الدارقطني صالح بن حمزة لم يسمع من أبي حنيفة أخرجه حديث يزيد بن الأسود في كتاب الرد أيضا لكن في نسخة المطبوعة عن عامر بن الأسود عن أبيه وهو كما نرى والصواب عن جابر بن يزيد لا سود عن أبيه لا عن عامر بن الأسود عن أبيه بل هو يزيد بن عامر بن الأسود صحابي وقد عرفت تفصيلا وظهر لك من هذا التفصيل الجواب عن قول ابن أبي شيبة بعد ذكر الحديث المذكور أن أبا حنيفة قال لا يعاد الفجر وهو في بعضه شنيع الجواب عن الأبي أيضا جعل الحديث المذكور من مسند الأسود في الخبر كما في كتاب المروحيث قال في صفه من الأسود والدارقطني عامر بن أبي حنيفة بن عطاء عن عامر بن أبيه أنه شهد الصحيح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج الجحيف فقال لرطين ما متكما ان تصليا من ذلك ب (ب) ومن هذا يظهر أن عامر ليس بصحابي وفي ذلك من يزيد بن الأسود والدارقطني روى عنه أبيه جابر وقد شهد خيرا مشركا ثم سلم (ب) دعه وقال في صفه من يزيد بن عامر بن الأسود السوائي في حجازي يكتفي أبا حنيفة بها خيرا ثم سلم بعداه وظهر في خلاصة الرواية نوح بن معصية كما سبق مفسلا ولهذا قال شيخ الحديث اتهامه وحدوث سقطت ترجمته من التهذيب في العلم عند الشك في أصل القصة من مسند الأسود ومن مسند يزيد بن عامر بن الأسود ومن مسند يزيد بن الأسود وكل واحد منهم صحابي قتال ونخش من مواضع العلم لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ١٢

له قوله نأخذ أي بما أفاده الحديث من الشركة في الجماعة من على منفردا وجماعة في البيت ثم أدركها في المسجد في وقت الظهر والعشاء صلى مع الجماعة ثانيا ويكمل الأولى فريضة والثانية نأخذ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف والاوزاعي وغيرهم واختلف العلماء في ذلك وفي صفه من الجهر النقي قلت الأحاديث المذكورة في هذا الباب لم يقد فيها أصلا وهذه هي غير مطابقة لمدعاه وبه لا يجوز أحدا ولا يمتنع على من في جماعة ثم أقيمت الصلوة يسليها معهم ثانيا وهذا كما فهم الشافعي من هذه الأحاديث العموم فقال لا يعاد مع الجماعة كل صلاة المغرب ويذكر في ذلك سواء وقال مالك يعاد لكل إلا المغرب وقال ابن عمر والأوزاعي إلا المغرب ولا يعاد قال أبو حنيفة وأصحابه إلا المغرب والعشاء قال الشوكاني في النبيل انتفاء في الصلوة التي تفصل مرتين بل الفريضة الأولى أو الثانية فذهب البهائي والأوزاعي وبعض أصحاب الشافعي إلى أن الفريضة الثانية إن كانت في جماعة والأولى في غير جماعة وذهب السويدي والدارقطني والبيهقي وأصحابه والشافعي إلى أن الفريضة الأولى وإن كانت في بعض أصحاب الشافعي أن الغرض المكمل عن بعض أصحاب الشافعي أيضا أن الغرض أحدهما على الإيهام بختصم الله بآيتهما شارح وهو مروي عن ابن المسيب وفي رواية عن ابن عمر كما في صفه من سنن البيهقي (ومن الشعبي وبعض أصحاب الشافعي أيضا كلاهما فريضة) صحح الأولون بحديث يزيد بن عامر عند أبي داود والدارقطني مرفوعا وفيه ولكن لك نافع وهذا مكتوبه أو يجعل التي صلى في بيته نافع واجيب بأنها رواية شاذة مخالفة لرواية الحفاظ والثقات كما قال البيهقي وقد ضعفها النووي وقال الدارقطني هي رواية ضعيفة شاذة واستدل القائلون بالثانية هي الأولى سواء كان جماعة أو فرادى بحديث يزيد بن الأسود عند أحمد والدارقطني والنسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم وصحاح ابن السكن ومن حج أهل القول أن في حديث الباب فانه صريح في المطلوب ولأن نأخذ الثانية بنية الغرض يستلزم أن يصلي في يوم مرتين وقد ورد النبي عنه من حديث ابن عمر مرفوعا لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وأما جعله مخصصا بما يجرى فيه فبطلان فطوى غلطه عن البرهان وكذا جعل على الحكم بغيره عذر له فخصر أبا حنيفة باب إذا طول الامام وكان المصل حاجته فيخرج من فتح الباب وعدة القاري في قصة معاذ بن جبل ١٢

له قوله ولا يعاد الفجر الخ وقال محمد في صفه من الموطأ وبهذا كله نأخذ لقول ابن عمر أيضا أن لا يعاد صلاة المغرب والصحيح أن المغرب وتر فلا ينبغي أن يصلي التطوع وتر أو الصلوة تطوع بعد الصبح وكذلك العصر عندنا وهي بمنزلة المغرب والصبح وهو قول أبي حنيفة وهو في نقد في أول الباب فتذكره قال القاري في شرح مشکواة حديث الباب محمول على الظهر والعشاء وعندنا وعند بعض أشافعية لأن الصبح والعشاء نقل بعدهما والمغرب لا يعاد وعندنا لا المنقل لا يكون ثلاثا دأى في ظاهرها رواية وسياتي في الآثار ما يوافق وإن ختم البركة فيه في لغة الامام وعند الشافعية لا نهان تفسير شافعا فان أعادها مرة وظاهر الحديث الإطلاق فترفع الكراهة لفردة أدلة وروى في المطبوعات والمعنى فصلها معهم وهو محتمل أن يكون إعادة الوافعة وقال الجواب هو معارض بما تقدم من حديث النبي عن النبي بعد العصر والصبح وهو مقدم لزيادة قوة ولأن المانع مقدم أو قبل النبي في الأوقات المعلومة جمعا بين الأدلة وكيف وفيه حديث مرفوع أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا صليت في المлык ثم أدركتها فصلها إلا الفجر والمغرب قال عبد الحق تفرد برفعه سهل بن صالح الأنطاكي وكان ثقة وإذا كان كذلك فلا يمتنع وقف من وقف (والباقي على الصغرى الآتية)

والفجر والعصر والمغرب محمد قال

كذلكية لمن الصفة السابقة) لان زيادة الثقة مقبولة كما رأيت هذا فلا يخفى عدم تقليل خبره الفخر ما يلحق به العصاة وجوبية في فتح القدير كما سبق نقده ولهذا اخرج الامام عن حكم الحديث المذكور الفخر والمغرب والصبر وقد عرفت قبيل هذا ان فوائده المد الرقطي والناس في صلوة العصاة وابن علم يخلص معهم في تلك الصلوة وقال اني صليت قال الفخر والعصر والمغرب خارجة عن الحديث المذكور بالحديث المذكور ولا تنس مورد الحديث الاول فانه في الظاهر كما في الآثار ومن ههنا ظهر لك ما في قول العلامة التماري في المرتبة منقطع في خوشى الى ما ورد الكشور. يتضح ذيل قوله وهم يعبدون الخ من عدم الشئ حيث قال ولعل على جماعة او كان الوقت صحبا ومغريا بعد ان شك عدم الخبر بواحد من الامور الثلاثة وفي الحديث تصريح بانهم كانوا في صلوة العصر كعرفت والجواب عن الحديث المذكور بما مضى عن الشيخين ١٣

طه قوله الفخر قال ابن ابي شيبة في كتاب المروءة ذكر الحديث عن عامر بن الاسود عن ابيه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم
 وذكر ان ابا حنيفة قال نفعنا الفخر اهد فيه كلام من وجوه الاول ان عامر بن الاسود عن ابيه غلط واخر حديث اما عن جابر بن يزيد بن الاسود
 عن ابيه او عن يزيد بن عامر بن الاسود كما عرفت ولم يقل احد عامر بن الاسود عن ابيه الا ابن ابي شيبة وهو ليس من مستندات الاسود كما ذكرتم
 مؤلف كتاب المروءة فيتمتع المترجم البنا في ذلك ونسب الحديث الى الاسود وجعل الفخر له وهذا هو تقليد جابر بن موم ومثله مجوس في
 سجن هذا التقليد الذي يشيرون من سمع اسم الفخر من مثل ابن ابي شيبة كيف حتى هو كعب في الحديث الثاني اختلفوا فيه
 ان الحديث عن يزيد بن عامر بن الاسود عن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو عند اصحاب السنن وغيرهم او عن عامر بن الاسود عن ابيه كما هو
 عند ابن ابي شيبة في كتاب المروءة قال الذهبي في مصطلح الفخر لا الاسود واند عامر جابر في حديث يعلى بن عطاء عن عامر بن ابيه ان
 شهود الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد الخيف فقال لوطيين ما منعكما ان تغلينا معنا (ب) اه او يزيد بن الاسود كما هو عند
 الحسن فتحصل ان الحديث مضطرب في شيخ يعلى بن عطاء بن هجر بن يزيد او عامر بن الاسود والشهود بمسجد الخيف وقع ليزيد بن الاسود
 او للاسود او ليزيد بن عامر بن الاسود وقد ثبت شيخ الحديث الاضطراب فيه والثالث ان ابا حنيفة رواه كما عرفت وصلوة
 الظهر فهو عارف بالحديث ومعناه ومورده وعنده لم يثبت ودفعه في الفخر ليقال ان ابا حنيفة خالف الحديث والرابع انه لم يفرده
 ذلك بل امامه في ذلك عبد الله بن عرقاة قال بخلاف الحديث ان لا يجاد الفخر والمغرب والناس بعد تسليم صحة وعدم اضطراب فيه ان
 معارض لا حديث النبي عن الصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس والنبي في الصحيحين وهذا في السنن ابي
 مقدم على الصحيح لاسيما اذا كان النبي عند اثنين في الجارى ولم يذهبوا عنهما عند الخائف الفخر والسالك بعد تسليم كماله في حديث فخر
 من حديث ابن عمر رواه الدارقطني والبيهقي باسناد صحيح وفيه استثناء الفخر والمغرب قال اذا صليت في بلدك ثم ادركت الصلوة
 فصلها الا الفجر والمغرب اه فكلما قال ابو حنيفة ان الفخر لا تقاوم وعندهم الخاص يقدم على العام وعنده اصحابنا يتأخران كما في الاصول وقد
 ثبت ان الثانية نافذة في رواية فلا وفي رواية فلا اذن والفخر ليس باحد من سنة الفخر ولعل ليس عند ابن ابي شيبة هذه الاحاد
 وقد قال محمد في الموطأ وهو في الآثار ربهذه الاخبار ما لك من نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من صلى الصبح او المغرب ثم ادركهما مع الامام
 فلا يعدلها اه وبنه الفتوى من اخذوا من حديث عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما عرفت وقد ترك ابن ابي شيبة يعلى بن ابي خالف
 الاحاديث المذكورة بحديث واحد مضطرب قال الرزقاني في مصنفه من شرح الموطأ في اثر ابن عمر النبي عن الصلوة بعد الصبح ولان التناقض
 لا يكون وترا والى هذا ذهب الاوزاعي والحنبل والثوري وذهب ابو موسى والنسائي بن مقرن وطائفة الى ما قال مالك ولا يرى باطلون
 يعلى مع الامام من كان قد صلى في بنية الاصلوة المغرب فانه اذا اعادها كانت متفعا فينا ما مر منها وتر صلوة النهار على وجه من أحسن
 عدم اعادته المغرب بان الاعادة نافذة ولا تكون التافدة وترا قال ابو طرفة الحلة احسن من تعليل مالك وقال الشافعي والخيرة
 نقاد العلوات كلها اه فقد ظهر لك ان السلسلة خلافية بين الائمة بل بين الصحابة فاستدلوا بالحديث مبنى على التعصب الظاهر
 وقال الطحاوي حديثا يونس قال ثنا عبد الله بن يوسف قال ثنا ابن ابي شيبة قال ثنا يزيد بن ابي حبيب عن تميم بن جابر عن ابي حنيفة
 قال كنت ادخل المسجد لصلوة المغرب فارى رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في آخر المسجد والناس يصلون فيه
 قد صلوا في بيوتهم حديثا ابن مزيق قال ثنا ابو الهيثم عن ابن جزيك قال اخبرني تافع ان ابن عمر قال ان صليت في بلدك ثم ادركت الصلوة
 فصلها الا الصبح والمغرب فاستمها لا يجاد ان في يوم حديثا روى عن الفرج قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا ابو الاحوص عن مغيرة عن ابراهيم
 ان كان يكره ان يجاد المغرب الا ان يجتنب رجل سلطا فاقبل صلواته ثم يشفع بركته فالحاصل ان المسئلة خلافية وابن عمر واصحابنا مع
 الامام ابي حنيفة وعنده حديث مرفوع فيها مرنج باستثناء الفخر ومارواه ابن ابي شيبة وغيره في الاضطراب الغاشي ولم يخلص من
 الفخر وليس فيه اشياء حكم الاعادة والفرق منه ترغيب وهدان الصلوة مع الجماعة وحصيل ثوابها وليس هو قاعدة كلية عمومية بل
 فيه ارادة اصلاح الغلط كما سبق مفصلا فتذكره نقول ابن ابي شيبة بهذه الوجوه وعليه تدبر حتى التذبر
 اه قوله محمد قال اخبرني في الحج صفة هذه السنن والتمن واخره في الموطأ اهله هذا السنن بلفظ ان ابن عمر كان يقول من صلى
 المغرب او الصبح ثم ادركهما فلا يعدلها غير ما قد صلاهما اه كما سبق في ابتدا الباب وهو في صفة من موطأ مالك وشرحه للزرقاني
 في صفة كما تقدم واخره الحافظ الطحاوي في صفة من شرح معاني الآثار حديثا ابن مزيق قال ثنا ابو الهيثم عن ابن جزيك
 قال اخبرني تافع ان ابن عمر قال ان صليت في بلدك ثم ادركت الصلوة فصلها الا الصبح والمغرب (وابوابي على الصلوة والآية)

قوله محمد قال الحج اخره في الحج معه بهذا السند والمحقق واخره في الموطأ ص ١٣٤ بهذا السند بلفظ ان ابن عمر كان يقول من صلى صلاته بالمغرب او الصبح ثم ادركها فلا يعيد لها غير ما قد صلاهما كما سبق في التبيين والباب وهو في ص ١٣٤ من موطأ مالك وشرحه للزرقاني في ص ١٣٤ كما تقدم واخره المحافظ الطحاوي في ص ١٣٤ من شرح معاني الآثار حديث ابن مزيق قال قال شياب ابو حاتم عن ابن جريج قال اخبرني تافع ان ابن عمر قال ان صليبت في الهك ثم ادركت الصلوة فصلها الا الصبح والمغرب (والباب على الصلوة الآتية)

اخبرنا

ورقية من الصفة السابعة فاستجابا ليعاد ان في يوم اهدى سعدا عبد الرزاق الهذلي عليه السلام من كثر العيال وصلا ١٢ من التعليق
وقد مضى في مقدمتي للآثار ان هذا اخرج اثره احدى الآثار من طريق شيخنا مالك عن تافع عن ابن عروبة ان الحسن بن علي بن فضال
ابو حنيفة عن مالك بن انس عن تافع عن ابن عروبة ان تافع عن مالك عن تافع عن ابن عروبة ان الحسن بن علي بن فضال
عن ابى حنيفة انه و انت تعلم ان ليس في الآثار ذكر ابى حنيفة وهو الصحيح عندي فان هذا اخرج في الموطأ وجميع كتبها من طريق شيخنا مالك بن
غير واسطة ابى حنيفة وسياق النجاشي ما قلت وتافع شيخ الامام من غير واسطة ١٢

له قول اخرنا ان قد عرفت ان في الجامع ابو حنيفة عن مالك عن تافع عن ابى حنيفة مائة نسخة الا ان يكون ابو حنيفة وهو مطابق
الى ما في الموطأ كما سبق في ابواب الباب والقول بان ابى حنيفة روى عن مالك بن انس احاديث وان ذكره بعضهم بعد في حيزه المنع
بالتفصيل وعلى الثبوت وليس مستلزما سيما في زمن السلف وقد اضرب في شيخنا مالك ان مالكا ايضا روى عن ابى حنيفة احاديث وجهها بعضهم
في جزر تافع مولى ابن عمر شيخ الامام ابى حنيفة يدون واسطة كما لا يخفى على من طالع مسانيد والوجدان الصحيح يحكم بان هذه الرواية ليست
من مسند ابى حنيفة وقد ذكره المحافظ السيوطي في مسند من تزيين المهاجرات في الرواية عن مالك ابو حنيفة النعمان بن ثابت
وفي مسند من ومن ائمة المذهب المتولين ابو حنيفة والشافعي والاذاعي وسفيان الثوري انه وقال في مسند من خاتمة الكتب
يعني في هذه الايام ان ثم من اخرج روى الامام ابى حنيفة عن الامام مالك وعلم ذلك بان كبر سنهما وهذا لا يقال فلم روى الائمة عن كبر سنهما
من وقد روى عن الامام مالك من هو اكبر سنهما الامام ابى حنيفة واقدام وفاة كبر سنهما ووجه من شيخنا مالك فاذا روى عن شيخنا
فلا يستبعد ان يروى عنه ابو حنيفة الذي هو من اقرب روى ابى حنيفة عن مالك ذكره الدارقطني في كتابه الذي لم يجد في باب
العبد والذبايح من سنن الدارقطني الى آخر الكتاب الارواني ابى حنيفة عن ابى حنيفة عن ابى حنيفة عن ابى حنيفة عن ابى حنيفة
في كتاب الرواة عن مالك وذكره من المتأخرين المحافظ مغلطاي في ثلثة على علوم الحديث لابن الصلاح والشيخ سراج الدين البلقيني في محاسن
اصطلاح وقال الشيخ بدر الدين الزركشي في ثلثة على ابن الصلاح صنف الدارقطني جزءا من الاحاديث التي ردها ابو حنيفة قال وقال
الحنفية اجل من روى عن مالك ابو حنيفة انتهى قلت وهذه العبارة تدل على انه روى عن مالك عدة احاديث والذي وثقت اناهيها
فقط احدها في مسند ابى حنيفة لابن خزيمة والآخر في الرواة عن مالك للخطيب ولم اقف على الجزء الذي صنف الدارقطني ووثقت على كتاب
بقيارواه الاكابر عن مالك لابن خزيمة فيه ما رواه الزهري وشعبة وابن جرير والاوزاعي والسفيانيان وجماعة اخرين من الاكابر
وثقت على مسند ابى حنيفة لابى الضياء الذي جمعه من خمسة عشر مسند قراية اورد فيه من روى ابى حنيفة عن مالك بن انس عن تافع
عن ابن عروبة ان تافع عن مالك بن انس عن تافع عن مالك بن انس عن تافع عن مالك بن انس عن تافع عن مالك بن انس عن تافع
مؤلف الدارقطني في ذلك انها لم تدر في ذلك وقد ذكره الشيخ الزواوي ايضا في كتاب من مناقب الامام مالك في الرواة عنه وقد ذكر
تافع في القصة البرموية محمد بن عوف روى صاحب جامع مسانيد مالك في الرواة عن الامام ابى حنيفة كما هو في مسند من باب المشايخ حيث
قال مالك بن انس امام دار الهجرة يقول انصرفت عماد الله ويروى عن الامام ابى حنيفة في هذه المسانيد وفي مسند من عقود الجواهر
من باب ان يبيع المرأة اليها في عقد النكاح عليها لنفسها دون وليها ابو حنيفة عن مالك بن انس عن عبد الله بن الفضل عن تافع بن جهم
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الايم حتى يتقسطها من وليها والبيكرت زن في نفسها وصحاتها اقرباها كذا رواه ابن خزيمة
وابن عبد الباقى والحاكم من طريق يكار بن الحسن عن اسمعيل بن حاد بن ابى حنيفة عن ابيه عن جده ورواه ابن خزيمة عن طريق ابي عن حماد
عن مالك انه قال في مسند الامام في الحديث من وجوه الادل ان هذا الحديث من رواية الامام عن مالك بن انس اخرج الى كمال
كبره وقد ثبتت روى عنه كما ذكره الدارقطني وغيره وانما من باب التكرار ولم يقصد الرواية عنه وقد وقع لعدة هذا الحديث وحديث آخر
اخرجه الخطيب في الرواة مالك من طريق القاسم بن الحكم عن ابى حنيفة عن مالك عن تافع عن ابن عمر قال اني كعب بن مالك
البنى صلى الله عليه وسلم فسار عن راعية لكانت ترمى في غنم فتحت على شاة الموت فذبحها فحرقها فامر النبي صلى الله عليه وسلم باكلها قال الخطيب
كذا قال عن تافع عن ابن عمر وخطا والصواب عن تافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد وسعد بن معاذ ان جارية لكعب بن مالك
كانت ترمى غنما الحديث وبهذا الاستدلال اصحاب الموطأ عن مالك انه و اربع مسانيد من جامع المسانيد حديث الايم حتى يتقسطها من
وليها وياقني انشاء في باب النكاح فيه هناك وقد ظهر من هذا ان الاثر المذكور في المتن ليس من رواية الامام ابى حنيفة عن مالك وعندي
اشبه على التاخر لغيره ان كتاب الآثار موقوف للروايات المروية عن ابى حنيفة فغالبا فظن ان كل ما فيه فهو من طريق الامام ابى حنيفة
وليس كذلك بل روى فيه الامام محمد بن عمار عن شيخنا مالك لاسن شيخنا ابى حنيفة وقال القاضي القاسم في مسند من التبيين بعد نقل في العقود الذي
نقله عنه قلت كان احاطا بالسنن في الاخذ والرواية عن الاصاغر عن احدث رمان حتى ترمى في هذا المسند ايضا (الى ان قال) و
الاخذ من الاصاغر والتلازمة بعد من مفاخر الرجل وكان ذلك مستقيها في الائمة من السلف والخلق كما يشهد به مطالعة كتب الرجال
عن رابن النبي ضعيف روى ابى حنيفة عن مالك واعل اسناده ورجال ولم يثبت تلك الرواية اصلا كما يشهد به كتاب ميزان الاعتدال
انه واصل الله تعالى ان يمين على بالوقوف على روايات الامام ابى حنيفة عن الامام مالك بطرق صحيحة لا يكون فيها لاحكام حتى يشين
الحق الصراح ١٢

غلبه
ما صليتهما قال محمد اما الفجر والعصر فلا ينبغي ان يصلي بعدهما
نافلة لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلوة بعد العصر
حتى تغرب الشمس ولا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس واما المغرب

وبقية من الصلوة السابقة (قال الزرقاني في ص ١٢٠ من شرح الموطأ والعصر حكم الصبح كما سبق قال الزرقاني ولا يرد النهي عن الصلوة بعد
العصر لان ابن عمر كان يحل على ان بعد الاصرار اهد وهذا محل لا يكون فيه على غيره فان حديث الاسقع استعمل في حكمه بالمتنع وحديث النبي عن
الصلوة بعد العصر مستعمل فيه عام شامل لجميع وقت العصر ما بعد صلوة العصر الى الغروب فابن عمر من ذلك تدبر فان في الاول النهي عن ادراك الفجر
في وقت الاصرار وفي الثاني عن ادراك الفجر بعد صلوة الفجر الى الغروب كما لا يخفى هذا ١٢

لحم قوله في الج يعني لا تفصل غيره وسواء دامت صلواتك كلفيا كان كذا وتجزيان عنك فلا تعديا بها بعد ادائها مرة للنهي عن التناقلة
في هذين الوقيين والصلوة المعادة نافلة والنهي عام شامل للمغرب والصبح ايضا فلا ترتكب النهي بسبب الاعادة فكيف وقد استثنى صلى الله
عليه وسلم المغرب والفجر عنها وعندى لا يتخلل بينهما المسئلة ما رواه مالك في ص ١٢٠ من الموطأ عن تافع ان رجلا سأل عبد الله بن عمر فقال
التي أصلي في بيتي ثم أدرك الصلوة مع الامام افاضلي مع فقال له عبد الله بن عمر قال الرجل بينهما اجل صلواتي فقال له ابن عمر او ذلك
الملك استأذنتك الى الشرب يجعل بينهما شرا فافهم وهو عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ذلك فقد روى عنه خلافة نعمي الحسن الكسيري ص ١٢٠ من
عثمان بن عبيد الله بن الى رافع ان قال سألت ابن عمر عن اعادة الصلوة فقال المكتوبة الاولى قال اليس هي فكانه بلغني ذلك
عالم سيلف حين لم يقطع فيها بشي ١٢

س قوله الفجر في ما رواه الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سليت في اهلك ثم ادركت الصلوة فصلها الا الفجر و
المغرب اهد وقد سبق فتذكره ولا يرد عليه ما سبق عن يزيد بن الاسود الذي رواه اصحاب السنن الثلاثة وغيرهم وعامر بن الاسود عن ابيه
على ما في كتاب الرد فان لم يثبت فيه انها واقعة الفجر في الاثر ادعى الى يوسف وجاب مع المسألة يدور عقود الجواهر المزمع بانهم وكذا عند
المطحاوي ومسنده احمد ومجمع الزوائد وكثير العمال صلوة الظهر وبه يذهب عامر بن زيد بن الاسود وعامر بن الاسود واصلوا تعدد وقت
لحين وافيته والمحدث من طر ب سندا متناكها من مفسلا فلا تقتر بما في مفسلا من التعليل المحجور الايراد والجواب عنه على تسليم صحة ليس
لشأن الحديث اشبات حكم الاعادة لجميع الاوقات بل اما تجيب وجد ان الجماعة لنفسه اذا على منفردا واصلاح الخط الذي وقع
عنها من وضع القاعدة الكلية بان من صلى مرة منفردا او جماعة لا يجوز له ان يصلي مرة اخرى بنية التعليل كما سبق مفسلا وقد ثبت ان
وثنائية نافلة فلا ينبغي ان يصليها بعد الصبح والعصر فان النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الزرقاني في ص ١٢٠ من شرحه وجابوا
عن حديث الى داود بن عمار صفة خبر النبي صلى الله عليه وسلم في ما قبل النبي جميعا بين الادلة ١٢ وفي الاخير نظر لانه انفة لو ثبتت لكانت
في آخر حياته صلى الله عليه وسلم وهي في حجة الوداع كما سبق مفسلا فكل فيه ١٢

س قوله لقول الج قال المحدث الكبير في ص ١٢٠ من نصب الراية روى من حديث ابن عباس ومن حديث الى هريفة ومن حديث الى عبد
المجزي ومن حديث عمرو بن عيسى في حديث ابن عباس رواه الاسنن الستة في كتبهم ان قال شهد عندي رجال مرضيون وارضاهم
عندي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ومن الصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس واما حديث
الى هريفة فرواه البخاري وسلم عنه ان عليه السلام نهى عن الصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس ومن الصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
واما حديث المحدثي فاخرجه البخاري وسلم ايضا عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة بعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس
ولا صلوة بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس واما حديث عمرو بن عيسى فاخرجه مسلم عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صل الصبح
ثم من الصلوة حتى تطلع الشمس فانها تطلع بين قرني شيطان وحديث لا تكلموا حتى تطلع الشمس حتى تغرب الشمس فانها
تغرب بين قرني شيطان وعين من سجد الكفار فخره وفي الباب من عمرو بن عمرو على داود بن مسعود وعائشة وعقبة بن عامر وسيرة بن جندب
وسلمة بن الاكوع وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عمرو وكعب بن مرة والي امامة ومعاوية وبعلي بن امية والصنابحي وسعد بن
ابي وقاص والي ذر والي فتارة وحفصة والي الدرداء وصقوان المعطل وغيرهم كما في ص ١٢٠ من التلخيص للحافظ ابن حجر قال ابن بطال على
ما في ص ١٢٠ من مدة القاري قد اشرت الا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان نهى عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر وكان عمر بن الخطاب على
الركعتين بعد العصر مخفر من الصحابة من غير تكرار وقال ابو عبيد الله في تفرير شيخ المحدث ان هذا الحديث متواتر وحديث النبي
عن لصلاة عند الطلوع والغروب والاستواء صحيح ١٢

س قوله لا صلوة الحجة صفة الحق الحنفية على انه يكره التعليل بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس (والما في على الصفة الآتية)

س لا يجوز عنه واثنيته لغل بعض حديث الى ذر وابن مسعود وغيرهما في كثر الحال ١٢ س سنده ورواه في باب ما يباح من الصلوة عن ابي حنيفة عن
عبد الملك عن زهارة عن ابي سعيد مرفوعا كما سبقت الى ١٢ لهذه بهذا اللفظ رواه الشيخان ١٢ س من النوافل ١٢ س اي بعد الصلوة العصر
رجعه من النوافل ١٢ س اي صلوة الفجر ١٣

فهي وتر فيكرة ان يصلي التطوع وتروا اذا دخلهم رجل تطوعا فسلم الامام
فليقم فليصنف اليها ركعة رابعة ويتشهد ويسلم وهذا كله قول أبي حنيفة

ابن ابي عمير (من الصلوة السابقة) وبعد صلوة العصر حتى تقرب الشمس وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب والعلاء بن زياد وحسين بن عبد الرحمن و
قال النخعي كانوا يكرهون ذلك ويقولون جماعة من الصحابة ذكره ذلك علي وابن مسعود وابو هريرة وسرة بن زيد بن ثابت وسلم بن عمرو وكتب بن مرة
وابو اسامة بن مهران بن عيسى وعائشة والعنابي وابن عمر وابن عمر وخاله بن الوليد والوسعي والوسعي وابو بكرة وصديقه وداود بن رضى الله عنهم و
سالم بن سيرين وشريح بن العباد قالوا لما نظروا العيني في منتهى من عمدة القاري واذا شيخ الحديث بان اذ وقع النخعي بين العام و
الخاص ولم يعلم النخعي فيمنعنا من غير فيمنعنا من الاصول وهي اذ نال جزئي وهي المجتهد في زيادة الاحتياط في فالشرعية ناطقة بعدم جواز
الصلوة في بدني الوثنيين فما كان في ذمة الناس من الله تعالى كالنكاح والواجبات المطلوبة بنفسها يجوز ادائها فيها ولا لانهما حديث
يزيد بن الاسود وعامر بن الاسود ويزيد بن عامر وروى في حجة الوداع تدبر

عليه قولهم في تراخي لما اخرج محمد بن الموطا ص ١٤٠ خبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال صلوة المغرب وتر صلوة النهار قال
محمد وسيدنا فانه وهو في صفة من موطا قال الزرقاني في منتهى من شرح الموطا وهذا روى ابن ابي شيبة مرفوعا عن ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال صلوة المغرب وتر صلوة النهار فاذا نزلت صلوة الليل ولا حمد عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة المغرب
ادبرت النهار فاذا نزلت صلوة الليل قال الموطا العراقي والحديث سند صحيح ورواه الدارقطني عن ابن مسعود ايضا لكن سنده ضعيف و
قال البيهقي الصحيح وقيل علي ابن مسعود انه دال على هذا الحديث اشار الامام محمد بن علي في كتاب الحج بقوله قد عرفت في الحديث المغرب وتر
النهار فاذا نزلت صلوة الليل وادبر ابن مسعود في منتهى من الموطا ص ١٤٠ من الحج واخره الثاني ايضا من حديث ابن عمر مرفوعا قال حدثنا
عبد الله بن الفضل بن عاصم عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة المغرب وتر صلوة
النهار فاذا نزلت صلوة الليل اه قال الحديث ابن الزكركاني في منتهى من الموطا ص ١٤٠ من الحج واخره الثاني ايضا من حديث ابن عمر مرفوعا قال حدثنا
وتر النهار فاذا نزلت صلوة الليل اه قال الحديث ابن الزكركاني في منتهى من الموطا ص ١٤٠ من الحج واخره الثاني ايضا من حديث ابن عمر مرفوعا قال حدثنا
الثالث وتر قال ابو هريرة الخ من الحسن من اقبل مالك بان اذا عارها كانت شفعاً ١٢

عليه قولهم فيصنف الخ من الاضافة وهي الغنم وهذا غير ظاهر لرواية عن الائمة الثلاثة ويشهد له ما رواه ابن ابي شيبة في منتهى من في صفة من
من كثر العال عن علي قال اذا عارها المغرب شفع بركته ونقله في صفة من التعليق المحمد بن علي بن فضال وقوله فانما انما انما
علي الثلاثة اه قلت هو محمول على ما قاله ابراهيم النخعي روى عنه الطحاوي في منتهى من الموطا ص ١٤٠ من الحج واخره الثاني ايضا من حديث ابن عمر مرفوعا قال حدثنا
اه وهو رواية عن مالك ايضا كما في صفة من الموطا ص ١٤٠ من الحج واخره الثاني ايضا من حديث ابن عمر مرفوعا قال حدثنا
صلوة الاخرة بركته ويكون الادنى التي هي في بيته صلوة وقد قلنا ذلك عن مالك اه وهو مذهب ابن ابي عمير في المغرب مع الامام كما فيها ايضا
فان كان صلى ثلاث ركعات من المغرب سلم وخرج من المسجد ولم يصل مع القوم قلت وهذا قول مالك قال نعم اه ١٢

عليه قوله رابعة قال في الهداية وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان التنقل بالثلاث مكره وفي جعلها اربعاً في ائمة الامام اه قال النخعي في الهداية
في منتهى من فتح القدير في ذيل احترازهما روى عن ابي يوسف انه يقول مع رابعة اربعة واجهة ان سلم مع وجه الظاهر ما ذكره من ان التنقل
بالثلاث مكره وهذا في الرواية الثانية عند وفي جعلها اربعاً في ائمة الامام دفع للرواية الاولى عنه والقرأة للفقهاء ثابته حكاه زيادة في مسجدة
ليس زيادة تمام ما في الصلوة بخلاف زيادة ركعة تامة والمردا في مخالفة مخالفة في النية فانه اذا اقتصر وهو يعلم ان الامام يصل ثلاثاً ومن غير
هو ان يصلي اربعاً يكون مخالفاً لما في النية واطلاق قوله عليه الصلوة والسلام اتاجل الامام ليؤتم به فلا تخلفوا عليه في ركعة وجوز ان يخلف
في صفة التنقلية بالنفس المذكورة في خلاف القياس وبينهم الرابعة يحصل الخلاف بمعنى ذلك فانه في الحديث المذكور انما بمنع غيره ان يدخل
ولا بد منها اربعاً اه وقال في منتهى من الكفاية وهذا ان دخل في صلوة الامام فعل كما قال ابو يوسف في الرواية الاولى بان يتم
اربعة لان مخالفة الامام اهون من مخالفة ائمة السنة اه وفي صفة من البصر عن الكافي فان شرط اتمها اربعاً لانه حوط اذ فيه زيادة ركعة
وموافقة السنة احق ومخالفة الامام مشروعة في الجملة ومخالفة السنة لم تشرع اصلاً والظاهر ما في الهداية ورواها بركعة الترخيم لانه في
يستدلون بان علياً السلام سمي عن البصرة اذ كان في غاية البيان وهو من قبيل طي الثبوت قطعي الدلالة فيفقيه كراهة الترخيم على اصولنا اه ونقل
في الدر المختار عن القسبي ان ان كراهة التنقل بالثلاث تنزيهية وفي المنصريات لواقته في اه اساء اه ورواه في صفة من روى المختار كرس
قال ج ما في القسبي ان مروود لان صاحب الهداية صرح بالكرهية وصاحب غاية البيان بانها بدعة وقاضى في شرح الجامع الصغير بانها
حرام اه والرواية التي ذكرت ليس فيها ابو يوسف متفقاً كما يوم ظاهراً باراء كتب الفقهاء على مروى عن الائمة الثلاثة كما هو ظاهر
كتاب الآثار وغيره ١٢

اه اي النهار ١٢ اه اي تحريم ١٢ اه منقطع وتر جامع ١٢ اه فان دخل وصل معهم جامع ١٢ اه اي اضطراراً كما في اثر ابراهيم الحارثي ١٢
اه اي متطوعاً كما في الجامع او معناه بيته المنقطع ١٢ اه الاول في اربعة العطف ١٢ اه اي الى الثلاث ١٢ اه فان التنقل بالثلاث
مكره هداية ولا يرد عليه الاثر فانهم ١٢ ما اي دال على يوسف ١٢

باب الصلوة تطوعاً

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا

له قوله باب الخ سباني بعد سنة ابواب باب الصلوة قاعدة او يوصل الى ستره ١٥ وفي كتاب الخ عصفك باب الصلوة الثانية وقال في الموطأ باب صلاة القاعد وفي مسند باب صلاة الليل وفي مسند باب الصلوة على الدابة في السفر وفي مسند باب ما يجب من التطوع في المسجد وفي مسند باب صلاة التطوع بعد الفريضة اخرج في هذه الابواب احاديث واثارنا خاصة على ما يوجب عليه من الاجم والاحكام بما في تقدمها حسب ما يتناسب من باب كتب الآثار ١٢

سنة قوله الصلوة تطوعاً الخ في البداية من موطأ الى مسند الفرق بين التطوع والفرض من وجوه بلغة انه يجوز التطوع قاعدة اجمع القعدة على القيام ولا يجوز ذلك في الفرض وانما يجوز الانتقال من القعدة والقيام من القيام الى القعدة في التطوع لا في الفرض وانما يجوز النقل على الدابة مع القدرة على النزول ولا يجوز ذلك في الفرض (اي اعتقاد ادعاء) وان الفريضة في جميع ركعات النقل فرض من المكتوبات في الركعتين فقط وان القعدة على راس الركعتين في ذوات الاربع لا وما في حكمها من الفرائض ليست بفرض بل اخلافت وفي التطوع اخلافت وان الجماعة في التطوع ليست بسنة الا في قيام رمضان (ادنى كسوف والاستسقاء على الاختلاف) وفي الفرض واجبة اوسنة مؤكدة وان التطوع غير مؤقت بوقت خاص والفرض مؤقت به وان التطوع بغير مقدار بمقدار مخصوص والفرض مقدرة به وان التطوع يتأدى بمطلق النية والفرض لا يتأدى الا بتعيين النية وان مراعات الترتيب تحقق بالفرض دون التطوعات هذا والله اعلم ١٢

سنة قوله تطوعاً الخ صلاة التطوع جالساً يجمع عليه قال في الهداية ويصلي القاعد اجمع القدرة على القيام لقوله عليه السلام صلاة القاعد على القعدة من صلاة القيام (اخره الجماعة) الاسلام من عمران بن حصين كما في مسنده من فتح القدير) ولان الصلوة خير موضوع وربما يشق القيام عليه فيجوز تركه لا يقطع عنه ولا يتلفوا في كيفية القعود والتمسك كما يقعد في حاله التشهد لا عهد مشروعا في الصلوة اه وفي مسنده من الغاية روى محمد بن ابي حنيفة انه يقعد كيف شا ولا يجازي تركه اصل القيام فترك منه القعود اولى وعن ابي يوسف انه يجزئ لان عادة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كانت محتبياً وعن محمد بن يزيد انه عدل وعن زرارة يقعد في حاله التشهد وهو الذي اختاره الفقهاء ابو الليث وشمس الامنة السرخسي والمصنف لانه عهد مشروعا اه زاد في مسنده من الكفاية ان الفتوى على قوله زرارة وفي مسنده من العمد ذكر في الخلاصة عن ابي حنيفة ثلاث روايات فحشد قالنا فتاوى احدى الروايات ولا حاجة الى ان تضاد الى ذكرها لا يخفى اه والخلاف في المختار لا في الجواز وهو حاصل على كل حال ان كان في مسنده من نسخة الخاق عن النهرومشي في مسنده من رد المحتار المختار الجواز في الاضطجاع وجهان عندي اجمعهما الصحيح قال في الدر المختار وينقل مع قدرته على القيام قاعدة الاضطجاع الجواز ابتداء او كذا يتاخر الجواز لا كراهية في الاصح كعكسه بخره قال الشافعي في رد المحتار مرفوع وما ذكره من عدم صحة التفضيل فخطأ بعد بدون عند نقله في البحر من الاكمل في شرحه على المطارق وصرح به في التفت وقال الكمال في الفتح لا يلزم الجواز في مذهبه وانما يسوغ في الفرض حلل العجز عن القعود مكن ذكر في الامداد ان في المعراج اشارة الى ان في الجواز خلافاً فاعتدنا كما عند الشافعية اه وفي مسنده من عمدة القاري قال شيخنا زين الدين اما في الخطا في اربعين بطل الخلف في صحة التطوع مضطجعا للقاء وخرود فان في مذهبنا وجهين الاصح منهما الصحيح عند الكمالية فيه ثلاث اوجه حكاهما الثاني على ما في الاكمال احدهما الجواز مطلقاً في الاضطجاع والاختيار للصحيح والمريض نظراً الحديث وهو الذي صدر به القاضي كلامه وقد روى الشافعي باسناداه عن الحسن البصري جوازه قال ان شاء الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالساً ومضطجعا فكيف يترك هذا الخلفات القديم والحديث الاتفاق اه ١٢

سنة قوله محمد قال الخ في مسنده من جامع المسانيد ابو حنيفة عن ابي سفيان بن عاصم عن ابي الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى محتبياً من بعد ان يعين اقره ابو محمد البخاري عن عبد الله بن سريج البخاري عن محمد بن خدش عن علي بن يزيد الصديقي عن ابي حنيفة واخره المحاذظ طه بن محمد في مسنده عن اسحاق بن محمد بن مردان عن ابي عن مصعب بن المقدام عن ابي حنيفة غير ان قال صلى تطوعاً وهو محتب بنوه واخره الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن ابي حنيفة ثم قال محمد بن ناخذ لا نرى بذلك باساً وهو قول ابي حنيفة فاذا بلغ السجود حل جوده وسجد اه وهو في مسنده من مسند الامام المصرية ابو حنيفة عن ابي سفيان عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى محتبياً من رده اه وليس هو في عقود الجواهر ورواه الامام ابو حنيفة موصفاً في مسنده عشا من المصرية عن عطاء بن ابي عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى قائماً قاعداً ومحتباً اه وعطاء بن ابي رباح كما في مسنده من الجامع اقره ابو محمد البخاري عن احمد بن محمد بن عبد الرحمن السرخسي عن عبد الله بن عبد الرحمن عن ابي احمد خلف بن خليفه عن ابي حنيفة واخره المحاذظ ابن المنظر في مسنده عن ابي علي الحسين بن القاسم بن جعفر الكاتب عن محمد بن موسى الدوراني عن عباد بن صهيب عن ابي حنيفة عن عطاء بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم قائماً وقاعداً وحافياً ومختلاً والفرق عن عيسى وشماله قال ابن المنظر المحاذظ جذا قال يعني ابن صهيب عن جابر ورواه الحسن بن زبدا عن عطاء ومرسله واخره المحاذظ ابو عبد الله الحسين بن محمد بن عمرو الجبلي (ادنى) عن الشافعية

عه اى كيف تودى سفره هذا الدنيا وتودى الى الرحلة وغيره من الحالات والكيفيات ١٢

محلہ کے لئے سارا دارالائتہ تیار ہے ۱۲

علي بن ابي طالب عن محمد بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام في وصية من جازاه الله خاضعاً للمحافظة محمد بن النضر في مسنده عن محمد بن ابراهيم بن احمد بن خنيس عن ابي عبد الله محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة واخره الحسن بن زياد في مسنده عن ابي حنيفة

له قوله اليوسفيان الحج اثنان احدهما طريف بن شهاب وهو من شيوخ الامام ولفي انه ههنا فانه يروى عن الحسن البصري كما في ص ١٢ من التمهيد وهو متشكل فيه ومضت ترجمته في باب الوضوء من كتاب الآثار والثاني في طلحة بن نافع كما صرح به في جامع السائدين وهو موطأ بن نافع القشيري مولاهم اليوسفيان الواسطي ويقال للمكي الاسكاف من رجال السنة تالحي جليل قال الحافظ في ص ١٢ من التمهيد يروى عن جابر بن عبد الله والي ايوب الانصاري وابن عمر ابن عباس وابن الزبير والنس وعبيد بن طير وغيرهم وعند الامش واليه يروى جابر بن ابي وحشية والعمري بن مسمي. رحمهم الله بن عبد الرحمن وابن اسحق واليه يروى الوليد بن مسلم البصري وشعبة حدثا واحدا وغيرهم قال احمد ليس به بأس وقال ابو زرعة يروى عنه الناس قبل له ابو الزبير احب اليك او يروى قال ابو الزبير اشهر نعاوده بعض من حضر فقال الثقة شعبة وسفيان وقال ابو حاتم ابو الزبير احب الي من وقال ابن ابي قتيبة عن ابن معين لا شئ فقال ابو حاتم عن ابن عبيدة حديث اليوسفيان عن جابر انما هي مخفية وكذا قال وكيع عن شعبة وعند البخاري قال سدر بن الجهم عن اليوسفيان جابر ابا بكر سنة اشهر وقال النسائي ليس به بأس وقال ابن عدي لا بأس به يروى عنه الامش احدث مستقيمة وذكره ابن حبان في الثقات يروى له البخاري معروفا بغيره وقال ابو بكر البزار هو في نفسه ثقة. اه انظر ان طلحة بن نافع من شيوخ الامام ومن رجال الآثار لكن فضل من ذكره صاحب مقدره التعليق المنتظر وهو كما ترى قصور من تتبعه فتنه ١٢

عليه قوله من الحسن المحمدي عنه الترمذي في سننه الكشوريه قال حدثنا محمد بن يشارنا ابن عدي عن انفعث بن عبد الملك الحسن قال ان شاور الرضلي على صلواته المطولة قائما وجالسا ومضطجعا اهد فقهه ففني من عدة القاري ومهما حدثت آخره والسنائي في سنه كذا من الانتصارية اخبرنا هارون بن عبد الله قال حدثنا ابو داود المحمدي عن حفص عن حميد عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت رأت النبي صلى الله عليه وسلم يترجعا اهد واخرجه الدارقطني والحاكم وابن حبان واليثاكا في صحيحه من نيل الاوطار ثم قال السنائي عالم اهد روى هذا الحديث غير الي وادود وهو ثقة ونا صاحب هذا الحديث الاخطا والله تعالى اعلم قال الحافظ كافي النيل قد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن ابي صهبا في زيمتا الي داود وقله اهد في الاخطا وفيه قلت فيطل ما قال محمد بن نصر في عهده من قيام الليل من ان المحي فيه ان الترتيب توهم وغلط وخطا من ابني داود المحمدي اهد فقهه وروى البيهقي من طريق ابن عدي عن ابن عجلان عن عامر بن عبد الله بن ابراهيم عن ابي رات رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمو كذا وذا صغ يدعي ركنية وبو مترجع جالس ورواه البيهقي عن حميد رأت النساء يمسلي مترجعا على قراشه وعلقه البخاري اهد وهو في صحيحه من اللدنة الكبرى ويكعب عن صفوان عن عمر شريح من الانصار قال رأت انس بن مالك يصلي على طفسنة مترجعا منطوفا وبين يديه خمرة يسجد عليها وحدث عن علي عن سفيان عن رجل عن ابراهيم الخفي قال صلوة الجالس مترجعا فاذا اراد ان يسجد شي جعله اهد وفي الترتيب اثار اخرى في صلواته من تمام الليل عن ابن عباس وابن عمر واصل وسعيد بن جبيرة ومجاهد وابن سيرين واصل بن عبد الله و

سنة قوله كان يصلي اى التواضع جالسا بالاحتياط في المدة صفة قال مالك لا بأس بالاحتياط في التواضع للذي يصلي جالسا يعقب تزبيد قال
ابن القاسم قال مالك وقد بلغني ان سعيد بن المسيب ومروة ابن الزبير كانا يعلقان ذلك وفي سنة منها حدثني علي بن زيد عن صفوان عن الحسن
بن عمرو الفقيمي عن ابيه قال كان سعيد بن جبيرة يصلي قائدا محتشيا فاذا بقي عليه عشر آيات قام قائما خفرا وركع قال ابن وهب وقد كان جابر بن عبد
مروة بن الزبير وعطار بن ابي رباح يقولون في ان فلة محتبين ابن وهب وقال في مالك بن انس لا بأس بذلك اهـ وصلى في الأثر بعد هذا
من قيام الليل الحمد بن نصر المزوزي ١٢

عنه قوله محتجب اسم فاعل من الاعتناء وسقطت الياء والجماع الساكنين في حالة الرفع وهو الجمع بين ظهريه وساتقيه مثوب او غير ذمة يقعد كيف يشاء
محتجباً او مترجعا كما في قوله من الغرب ونحوه في العهد وقال في البحر الرائق صلح تفسيره ان ينصب ركبة ويحجب يديه عند سائده كذا في غنية
البيان اصد والمحدث مرسل وقد ورد في النهي من الاحتباء في المجلس خارج الصلوة وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ان كان يجلس محتجباً كما في نسخة
عنه قوله تلوهما الخ اي لا فضا العلم ان لم يات في شي من الاحاديث صلوة سلمه صلى الله عليه وسلم في صلوة السجدة كيف كانت الا في حديث عائشة مرأت ابني
عليه الله عليه وسلم يعلى مترجعا الذي رواه النسائي والدارقطني والحاكم وابن نعيم في صلوة من قدام الليل (والعاقبة على الصلوة الامنة)

معنى في باب الوصو وما عجزت النار من ليلته الجمعة من رجب سنة عشر ومائة كذا في مصنفنا من لطيفات ابن سعد ١٢٠٠هـ اي القتل ١٢
اسم الفاعل من لاحتها ١٢٠٠هـ اي ليحترق ذلك في الفرق من غير علة ١٢

سنة قوله ودية قد ايجز الصلوة تطوعا محتجبا عندنا ايضا كما في هذا الحديث المرسى فان في التوافق يجوز ما لا يجوز في غيرهما من الموضع قال
الحافظ في صلبه من الفتح لم يبين (اي البخاري) كيفية القعود فيه فخذ من اطلاقه جازه على اي هيئة شاء المعنى وهو قضية كلام الشافعي
في البويهي وقد اختلفت في الافضل فعن الامامة الثلاثة يبين مرتبة و قيل مجلس مغترضا وهو موافق لقول الشافعي في تحريم الزني وحكم الزني
ومن تبعه و قيل متوركا في كل منها احاديث اوردته في مسيل الاوطار وقد عرفت ان الافضل عندنا اليها القعود في المظلة
كما لا تشهد ١٣

سنة ثلثها روى جواز الاحتباء في التطوع قول الامام ابي جواد احدى الروايات اثلاث عند كما عرفت قال العيني في صحيحه من العبادة
افضلته الروايات عن اصحابنا في القعود فروي محمد بن ابى حنيفة - اذا نلت الصلاة يجلس كيف شئت وروى الحسن بن ابى حنيفة انه
يركع وان ركع يركع ثم يسجد البسر ويجلس عليها ومن البر لا وسف انه يتبع في جميع صلواته وعن زفران لم يشرش رجل يسرى في جميع الصلوة اهـ
كما يقع في التفتيد عليه الغترى وهو الافضل المختار كما علمت ثم اعلم ان الامام محمد قال في باب جامع الحديث في حق من الموطأ اقرنا ما كلف
ضرباً يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الرحمن الاطروش عن الجاهري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يعقوب بن يوسف السبتيين و
صلاتهم وعن حماد بن زيد قالا البيهقيان قالنا بركة فاعلمنا منه واما الليثيان فاشتغال الصغار والاحتباء وجوب واحد كاشفاً عن فيه واما
الصلاتان فالصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس والصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس واما الصيام فان خصيماً يوم الاضحى ويوم النحر قال محمد
ويهدية كلناخذ وهو قول ابى حنيفة - انما ابو الزبير الحلى عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل ان ياكل الرجل بشملاً فيحتمى
في الغلب واحدة وان يشتم الصغار ويجتمى في ثوب واحد كاشفاً عن فرجه قال محمد ذكره للراجل ان ياكل بشملاً (وذا في على الصفحة الآتية)

منہ ۱۲ لکھ و الجواب مع | لا فضل و غیرہ ۱۲

۱۳۔ ایک دینی یوسف ۱۳

[illegible]

وہیں فی بیت عائشہ اربع رکعات بعد العشاء وقرنہ ۱۰۰ گما یا فی بعد یا میں ۱۲

الآخرة الى صلوة الفجر ثلاث عشرة ركعة ثمان ركعات تطوعا وثلاث ركعات الوتر

(يقية من الصلوة السابقة) يزيد في رمضان ولا يحد على واحدة ركعة يصلي اربعاً فلا يتأهل عن صلاتين وطلعت ثم يصلي اربعاً فلا يتأهل عن صلاتين
وطولهن ثم يصلي ثلاثاً قالت فقلت يا رسول الله ان شئت ان توتر فقال يا عائشة عيني ثمانان ولا ينال قبلي احد واخرجه في باب صلوة
الليل ايضا هناك كما سياتي واما حديث جابر بن عبد الله فاخرجه الطحاوي ومحمد بن نصر واحد والبرز والبرز والبرز والبرز والبرز والبرز والبرز والبرز
من رواية شريك بن سعد بن جابر بن عبد الله قال اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية وفيه ثم صلى بعد اى بعد الصلوة ثلاث
عشرة سجدة وشريك بن سعد بن جابر بن عبد الله قال اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية وفيه ثم صلى بعد اى بعد الصلوة ثلاث
والتردى في الشاغل ومحمد بن نصر ومحمد بن جابر وفيه ثلاث عشرة ركعة واحدة ام الدرر اخرجه الطحاوي في هذه احاديث نص في ان
صلى الله عليه وسلم يصلي في الليل ثلاث عشرة ركعة ثمان ركعات من قيام الليل وثلاث منها الوتر وركعتان من ركعتي الفجر وركعتان بعد الوتر
جاءا وقد يصلي اقل من هذا على حسب الاوقات والحالات وفي الباب احاديث اخر من الصحابة الاخرين كما في الصحيحين والسنن الاربعية و
البهيقي والدارقطني والطحاوي وقديم الليل كما في التلخيص ومدة القاري والفتي والنيل وغيرهم الكتب ١٢

له قوله الآخرة ويقال صعب العشاء الاولى وقد ثبت في الروايات ان صلى الله عليه وسلم كان يصلي ما بين المغربين المئين البين من النوازل
في البيت او في المسجد صلى مرة بعد المغرب الى ان جاء وقت العشاء وهو في المسجد اذا صلى العشاء الآخرة صلى في البيت اربع ركعات
كما هو عند النبي صلى الله عليه وسلم وبغيره والخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان صلوة على الله عليه وسلم من بعد الغروب الى الفجر تزيد وتقص حسب الحالات ١٢
صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة ركعة قال الامام محمد بن علي بن موطا باب صلوة الليل اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر ان رجلا سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلوة بالليل قال ثمان ركعات احدى ركعة واحدة فتنزل ما قد صلى اخبرنا مالك حديثنا الزهري عن
عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل احدى عشر ركعة يوتر منهن بواحدة فاذا فرغ منها اضطجع على
شق الايمن اخبرنا مالك حديثنا عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عبد الله بن قيس بن حمزة عن زيد بن خالد الجهني قال قلت لادمثن صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فتوترت ثنتين او مضطجاً قال فقام فصل ركعتين حقيقتين ثم صلى ركعتين طويتين ثم صلى ركعتين ودهنهما صلى
ركعتين دون التبين قبلهما ثم اوتر اخبرنا مالك اخبرنا محمد بن المنكدر عن سعد بن جبير عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من امر
يكون له صلوة بالليل يغلب عليها نوم الا كتب الله له اجر صلاة وكان فوم عليه صدقة اخبرنا مالك قال حدثنا داود بن حصين عن عبد الرحمن بن
الاعرج ان عمر بن الخطاب قال من فاته من هذه شي من الصلوات فليقرأ من حين تزول الشمس الى صلوة الظهر فانه لم يفد شيئا اخبرنا مالك
حدثنا زيد بن اسلم عن ابيه ان قال كان عمر بن الخطاب يصلي كل ليلة ما شاء الله ان يصلي حتى اذا كان من آخر الليل انقطع اليه للصلوة ويكبره
الآية وامر انك بالصلوة واضطر عليها لانسلك رزقا فمن ترك ذلك والعاقبة للفقير اخبرنا مالك اخبرنا محمد بن سليمان الوائلي ان النبي
كرب مولى ابن عباس ان ابن عباس اخبره ان بات عند ميمونة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي خالته قال لا تضطجعت في عرض الحشا
واضطجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وابته في طولها قال فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انتصف الليل او قبل يقبل او بعد يقبل على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع النوم عن وجهه يديه ثم قرأ بالعشر الآيات الخاتمة من سورة آل عمران ثم قام الى شئ معلق فتوضأ ثم
قام وحده ثم قام يصلي قال ابن عباس فقامت فصنعت مثل ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذهبت فقامت الى جنبه حتى يكون
صلى الله عليه وسلم يديه اليمنى على راسي واذا فاذ بالذي اليمنى بيده اليمنى فقامت ثم قال فصل ركعتين ثم ركعتين صلت مرات ثم اوتر ثم اضطجعت
جاءه النوم فقام فصل ركعتين حقيقتين ثم خرج فعلى الصبح قال محمد صلوة الليل ثمان ركعات عندنا وقال ابو حنيفة صلوة الليل ان شئت صليت
ركعتين وان شئت صليت اربعاً وان شئت ستاً وان شئت ثماناً وان شئت ما شئت بمكبرة واحدة فصل اربعاً واما الوتر
فقلت وقول ابى حنيفة واحداً الوتر ثلاث لا يتصل بينهما تسليم انتهى انظر قول الامام فانه جامع لما ورد في صلوة على الله عليه وسلم في الليل
من الاحاديث المختلفة ولذا انقل من بيك البواب الموطا واليكم لينظر لكانك ذخيرة الحديث عند التمكن وكيفية يعطون بها ويعطون
كل ذي حق حقه من الاحاديث ١٢

صلى الله عليه وسلم ثماناً هو عدد سجدة صلى الله عليه وسلم غالباً في كثير العال صلوة على نال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثماناً ركعات وانها
ثنتي عشرة ركعة (رض) وهذا الحديث المارة ليق كافي في الباب وعرفت ايها الزيادة والتقصان كان ينبغي في هذا المقام ان يرد حسب الحالات ١٢
له قوله ثماناً من حيث ان الوتر ثلاث ركعات توصولات بدون فصل بالتسليم فيما بينهن الشفعة وركعة يكون منها (ادباً في الصلوة) والآية

عنه هو ذهب على ما ذهب عليه وهذا في كعب وابن عباس والنس وبنو الامم وعمر بن الخطاب والبرز والبرز والبرز والبرز والبرز والبرز والبرز والبرز
من الصحيح وغيره من ابي ابي شيبة عن الحسن البصري قال جميع المسلمون على ان الوتر ثلاث لا يسلم الا في آخرهن وهذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اوتر ركعة واحدة
الحفاظ في التخصيص فهو محقق ليس ينس في المقصود ذلك احاديث الاتجار ركعة ايضا ليست لغا في المذهب كما لا يخفى على من احسن النظر فيها بالانصاف من غير تعصب و
اعتناء ريباً في البحث فيه بعد استنباط الجواب في باب الوتر وما يقرب فيها انشاء الله تعالى ودرج رسالة شيخ الحديث المسماة بمسحفت السنن ١٢

عنه قد روي احدى عشرة ركعة وتسبع ركعات وسبع ركعات كل ركعة على اوقات مختلفة ١٢

عنه عظماءه عدم الفضل بالسلام وهو المذهب عندنا ١٢

له قوله وركعتي الفجر الخ بما أكد السنن المؤكدة حتى قيل انها وجبتان ولا تتركان في حال وباقي بيانها بعد ما بين في باب فضل الجماعة
وفي بعض الروايات يسلي ركعتين بعد الوتر بما سدل ركعتي الفجر وهما في حديث عائشة - اخرج السنن في غيره عن طريق يقرأ فيها أو لا يقرأ
الارض دخل يا ايها الكافرون والاولى عندي في اوايهما التقود فاذا لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم فيها الا الجلوس وان كان الاصل صلاة
القاعد على النصف من صلاة القام لا سيما عندنا فقد سكت عنه مرات فاجبت ان الجلوس فيها ينص المحدث افضل من القيام
له قوله محمد قال الخ اخرج به به لا سند والمتن في مسند من الموطاء وحديث من يركب زياده لفظ ايما وهو في صحيح من جامع المسند
ابو حنيفة عن حصين قال كان عبد الله بن عمر يصلي التطوع على راحلة ايما ايما توجهت به فاذا كانت الفريضة او الوتر نزل فصلى اخرج
لامام محمد بن الحسن في الاثار فوه عن ابى حنيفة ثم قال في ما قد وهو قول ابى حنيفة - اه وفي صحيح من الجامع ابو حنيفة عن ابى الهيثم
حصين بن عبد الرحمن عن مجاهد قال سمعت عبد الله بن عمر في مكة فكان يصلي التطوع على راحلة حيث توجهت به فاذا كانت فريضة او
وتر نزل فصلاهما اخرج الحافظ الحسين بن محمد بن خرو عن ابى الفضل بن خيرو عن خالد بن علي عن ابى عبد الله بن دوست
لعلاقات عن القاضى الاشثاني عن احمد بن الحسين بن سعيد بن عثمان عن ابيه عن سعد بن عمرو عن ابى حنيفة ورواه عن ابى القاسم
عن احمد بن عمر بن ابى القاسم عبد الله بن الحسن عن عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن ابراهيم عن محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن ابى حنيفة
رواه عن ابى سعيد المقرئ عن القاضى الى القاسم القنوصي عن القاسم بن الشاذ عن ابن عقدة عن احمد بن محمد بن يحيى عن عبد الله
بن يحيى عن محمد بن زياد عن ابى حنيفة واخرجه القاضى الاشثاني باسناده المذكور الى ابى حنيفة واخرجه الحسن بن زياد في مسنده عن
ابى حنيفة - اه وفي صحيح من الجامع ابو حنيفة عن حماد بن مجاهد ذهيب ابن عمر بن مكة الى ان دخل المدينة يصلي على راحلة فذهب
الى المدينة يؤم ايما الا المكتوبة والوتر فاذا كان ينزل لها فسالت عن صلوة على راحلة ووجه قبل القبلة فقال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي على راحلة تطرعا حيث كان وجهه فجاء ايما اخرج ابو محمد البخاري عن احمد بن محمد بن سعيد الهذلي عن المنذر بن محمد عن
عمر بن ابي سعيد بن ابى الجهم عن ابى حنيفة - اه حصين بن عبد الرحمن رواه عن ابن عمر بن ابي حنيفة اخرج به دون واسطة فلما خرج ولا مضائق
تمام ١٢

مع صفحہ ۱۲

اينما توجهت به

(بقيت من الصفح السابق) وعن سعيد بن يسار عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حاد وهو يومئذ في خيبر ورواه البخاري ومسلم
وعنه عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلة حيث ما توجهت به يقال عبد الله بن دينار كان ابن عمر يفعل
ذلك اهـ هذا لفظ مسلم واخرجه الامام في الموطأ كما سبق وفي الباب احاديث اخرها جاءها الاثمة الستة وغيرهم في كتبهم قال الامام محمد في كتاب
النجاة باب الوتر في السفر قال ابو حنيفة في صلاة السفر في السفر تطوعا يصلي على بعيره وعلى دابة حيث كان وجهه الى القبلة او الى غيرهما بما روى
ويجعل السجود تخف من الركوع فاذا كانت فرسية او دابة فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الارض ولا يوتر على الارض وقال اهل المدينة يقولون
الى حنيفة ذلك كله الا الوتر فانهم قالوا لا بأس ان يوتر على البعير وقال محمد بن الحسن قد جازت في الوتر احاديث مختلفة فاخذنا ما يوافقنا ان
يوتر بالارض ولا يوتر على بعيره لان الشك في شدود الوتر ما لم يشهدوا في الوتر ما لم يشهدوا في غير ما من الصلاة سوى الصلوات الخمس فقال بعضهم لا ينبغي
الحكم بما هو في بعضهم واجبة وردوا في ذلك حديث ابن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله قد زادكم صلاة يعني الوتر فاذا شددت الفقهاء في
امر فخذنا ما يوافقنا اذا اختلفت فيه الاحاديث وقد اختلفت في الوتر بعضهم فردي ان ابن عمر كان ينزل بالارض فيوتر عليها ويروي ذلك عن ابي
صلى الله عليه وسلم فاخذنا ما يوافقنا واشبهها بالحق واما جازت به الامام من المتقدمين في الوتر اجازتها ابو يوسف ومحمد بن ابراهيم البصري قال
حدثنا عبد الله بن عون قال سالت القاسم الوتر الرجل على راحلة قال نعم وان عمر كان يوتر بالارض اخبرنا ابو حنيفة عن حسين قال كان
عبد الله بن عمر يصلي التطوع على راحلته ايما اتمها توجهت به فاذا كانت الفريضة او الوتر نزل فصلى اخبرنا عمر بن ذر البجلي عن من جاهد بن
عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السجدة على الركعتين لا يصلي قبلها ولا بعدا ولا يركب الليل على ظهر البعير اينما كان وجهه وينزل قبل الفريضة والارض
قالا تمام ليلة في منزله يحيى الليل اخبرنا محمد بن ابراهيم بن صالح عن حماد بن ابي سليمان عن محمد بن عبد الله بن عمر عن مكة الى المدينة فكان
يصلي الصلوة كلها على بعيره المدينة يومئذ يرام اياما لا يصلي السجود تخف من الركوع اخبرنا سيف بن عياض عن هشام بن عروة عن ابيه ابراهيم
يصلي الصلوة كلها على بعيره لا يركب ولا يصلي حيث توجهت ولا يصلي على ظهر راحلته جهنم ولكن يشير بالركوع والسجود براسه فاذا نزل اوتر اخبرنا خالد بن
عبد الله عن الحنفية عن ابراهيم النخعي قال ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تطوعا يومئذ يرام اياما لا يصلي السجدة بقومى ولا يركب الفريضة
بن عمر وان عن تافع عن ابن عمر قال كان اينما توجهت به فلهط على التطوع اذا اراد ان يوتر نزل فاوتر حتى انظر هذا الفصيل من محمد بن علقم عرق
الفرار من الحنفية ونظير هذا ايضا ان الاحاديث والآثار واقوال الفقهاء في المسئلة كلها يرى من التمسك ومسيح فانهم بعد اعانة النظر
فيها يأخذون منها ما هو اولى واجود وينزلون كل نفس منزلة ويهلون حق ولا يتجاوزون عن حد الشريعة القراء على هذه الصلوات الى الحديث نسخ
وقوله بما يروى انظر كما فيه مسئلة من التعليق المجد ولا يجد ان يكون المراد في قول الطحاوي بالنسخ الترجيح والاعتناء كما نزل فيه ١٢

سنة قوله اينما توجهت به الخ قال في مسئلة من الفتى ذيل قوله حيث توجهت به هو اعلم من قوله جاز في غير القبلة قال ابن ابي شيبة حيث توجهت به
مفهومه انه يجلس عليها على سبيل التي يركبها عليها ويستقبل بوجهه ما استقبلته الراحلة فتقدمه يصلي على راحلته التي له حيث توجهت به فعله هذا
يتعلق قوله توجهت به بقوله يصلي ويحتمل ان يتعلق بقوله على راحلته لكن يوتر الاول الرواية الثانية يعني رواية غليل عن ابن شهاب بلطفه وهو
على راحلته يسبح قبل اى وجه توجهت به والراحلة هي الناقة التي تسبح لان نزل ويقال الراحلة المركب من الابل ذكر ان كان او انما قاله
المجهرى العمدة ١٢

سنة قوله توجهت به الخ قال في الهداية ومن كان خارج السفر نفل على دابة الى اى جهة توجهت يومئذ يرام الحديث ابن عمر قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حاد وهو متوجه الى غير يومئذ يرام اهـ اخرجه مسلم كما سبق مسئلة وابوداؤد والنسائي لكن ليس فيه يومئذ
وكذا اخرجه مالك في مسئلة من الموطأ عن عمرو بن يحيى النازلي عن ابي الجواب عن سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي على حاد وهو متوجه الى اهـ وليس فيه يومئذ يرام اهـ البخاري في باب الوتر في السفر ط ١٣ من صحيحه من تافع عن ابن عمر بلطفه قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ يرام اهـ وصلاة الليل الحديث ومن سالم عن ابن عمر ط ١٤ بلطفه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئذ يرام وكان ابن عمر ط ١٥ اهـ وحديث النافذة على حاد اخرجه البخاري
في مسئلة مسلم في مسئلة من صحيحه من حديث انس من فعله وفي آخره لانا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل لم افعله اهـ و
لفظ الهداية ما اخرجه الدارقطني في غرائب مالك على ما في مسئلة من نصب الراية عن مالك عن الزهري عن انس قال رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم يومئذ يرام اهـ وسكت عنه وهذا لفظ الكتاب اهـ اى الهداية والابعد في ان قوله لمحدث ابن عمر كان انس
من زلة القلم منه او من النسخين اللهم الا ان يكون هذا اللفظ في طريق من طريق حديث ابن عمر عن اخفاء عنا قصور نظرنا ونقصنا في بعض
وصاحب الهداية امام في وقت كماله الخ قال المحقق في مسئلة من فتح القدير في الامام عزى لفظ الحديث اى الابرار الى الصحيحين و
الزبيدي رحمه الله لم يره فيها وقال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين فقد البخاري ذكر الابرار اهـ وقد رآته في باب الوتر في السفر من صحيح البخاري
من حديث ابن عمر اهـ قلت لا درى وجه ادريس المحقق ابن الهمام على الحديث الكبير الزبيدي وكلامه صاف لا غبار عليه فانه لم يذكر ولا يذكر
كونه في صحيح البخاري بل مخرج به ومخرج بذلك فيه حيث قال في مسئلة من نصب الراية وقوله يومئذ يرام ليس في الحديث (اى في حديث
يصلي على حاد وهو متوجه الى غير من حديث ابن عمر) وشيخنا علا الدين ذكر فيه يومئذ يرام وعزه الى الصحيحين ولم اجد لفظ الابرار الا عند
البخاري مع ان الشيخ في الامام عنه الصحيحين عن سالم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان
وجهه يومئذ يرام فليتنظر اهـ فانه يصلي يقول ان الغد الى الصحيحين ليس يصلي على حاد في البخاري فقط (والها في على المسئلة الثانية)

فَإِذَا كَانَتِ الْفَرِيضَةُ أَوِ الْوُتْرُ نَزَلَ فَصَلَّى

وربما من الصغرى السابقة وليس هو عند مسلم في حديث سالم عن أبيه ولا يقول إلى لم أجده فيها بل لم أجده في مسلم بل عند البخاري فقط وبين
اللفظين فرق عظيم فلا يفيد قوله وقد راكبناه في باب الوتر في السفر إلى آخره فتأمل فيه فإنه بحث نقار وتدبر وتذكر ما سبق من الموطأ واللفظ
من مذهب أحمد ١٢

له قوله فإذا كانت الحج قد عقد البخاري بابا في صحيح باب ينزل للمكتوبة والروايات الحديثة والآثار الموقوفة شديدة وقد مضى نسيب
منها إذ كان ينزل على الأرض لا دار القرض وهو المذهب عندنا كما في الباب قال النووي في حقه من شرح مسلم في هذه الأحاديث
جواز التفتل على راحلة في السفر حيث توجهت وبها جاز باجماع المسلمين بشرط أن لا يكون سفر مضيعة ولا محجزة الرخص يشيبي من وجوب
السفر لخاص بسفره ليقطع طريقه ولقتال بغير حق أو عاقبا ولده أو لبا من سيده أو ناشرة على زوجها ونحوهم وهذا في نظرنا هرفان
الأحاديث الواردة في باب السفر عامة شاملة لكل سفر بما كان ولم يخص سفرا دون سفر حتى يقال أنه لا يجوز للعاصي سفره القصر والصلوة
على الأمانة التي توجهت وغيرهما من الرخص قال المحدث ابن الزكزاكي في صحيحه من الجوهري انتهى في باب لا يتخفف ممن كان سفره في معصية الله
من ثم لم يقتضى أن العلماء بسفره ياكل الميتة ليس كذلك بل يجب عليه فلو ترك حتى مات كان عاصيا بالاجماع لأن تنس النفس حرام وإن لم
يتب وترك ... صحيح تنس لنفسه لا في جميعا بين معصيتين ولعل في باب ما في الحال فتحو القوبة عنه ما سلف من وقال إمام الحرمين
للغاصي بسفره أن ياكل الأظنة لمباحة ويتقوى بها على بركة الحرم وهذا قد رخصه للعاصي أن يقطر بالمرض ويتم في سفره فيسبح على الخفين
ولو قدر قيامه يصلي جالسا وعمومات الكتاب والسنة لم تفصل بين سفر الطاعة والمعصية أنه لا تترى إلى أن الله شرع للقيم صلاة العتامة من غير
فرق بين العاصي من لا يطيع ولم يرض المقيم للطبيع في شئ من الأمور الشرعية التي تكون لازمة وأوجه على المقيم العاصي وهذا الجمع عليه فذلك
شرع للمساقر كخفين من يفرق بين سفر وسفر والدلالة متناهية للعاصي فتناوله على تناول دولة الإفطار له فإن القصر مثلا غير مباح
وهو لم يشترط للطبيع دون العاصي فالعزيمة مشروعة لها بخلاف الإفطار فإنه رخصت للمساقر وهي تكون بهذا دون هذا والعلامة مجرى السفر من غير
شئ من الأوصاف فهي موجبة في سفر للطبيع والعاصي كليهما فيستحق العاصي بسفره أيضا ما يكون من الرخص بسبب السفر كما في النوادر
على الرحلة والقصر والافطار والسج على الخفين وغيره ما تدبر ١٢

له قوله أو الوتر الخ لكونه على من السنة المؤكدة وقوته وأنزل من القرض وادونه فهو ذنبتين فالاحتياط في أدائها على الأرض قال محمد في ١٢
من الموطأ باب الوتر على الأمانة فخرنا ما كرهنا أبو بكر عمر بن سعيد بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم أو تر على راحلة قال محمد قد جاز به الحديث
وجاز غيره فاجب اليقين على راحلة تطوعا ما يدركه فإذا بلغ الوتر نزل فادتر على الأرض وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب
وهو قول الخاضعة والعام من فقهاء كاه فيمن ابن عمر بن الخطاب قال المجاهد في مسند من كتب به حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا محمد بن
قال العيني في مسنده من العدة استاده صحيح وقال أبو بكر بن عمار عن ابن عمر بن الخطاب عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذلك أه
قال حدثنا عثمان بن عمرو بن بكر قال حدثنا عمار بن محمد بن عمار عن ابن عمر بن الخطاب عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذلك أه
نزل فادتر واستاده صحيح وأخرجه أحمد أيضا في مسنده من حديث سعيد بن جبير أن ابن عمر كان يصلي على راحلة تطوعا فإذا أراد أن يوتر
نزل فادتر على الأرض وهذا في مسنده من جميع النوادر قال رواه أحمد ورواه رجال الصحيح أه وقد مر عليه المحفوظ في مسنده من في الباب
فقال رواه أحمد باستاده صحيح ونحوه على أنه فعل كلام من الأمرين دايدة حديث سعيد بن يسار حديث أنكر عليه ابن عمر نزل الأرض ووجه انكاره
بان النزول ليس نعمته وقال أيضا ويكمل غيره فعل ابن عمر على ما بين فحيث أو تر على الراحلة كان مجدا في السير وحيث نزل فادتر على الأرض
كان بخلاف ذلك أه ويمكن أن يقال أن الوتر المصطلح كان دائما على الأرض كما رواه عنه مجاهد وسعيد بن جبير وصحبت بن عبد الرحمن و
نافع مولى ابن عمر كان عند ابن عمر طلاق لفظ الوتر على جميع صلوة الليل التي يقال لها التمجيد فاشتهر على السامع وأجراه في الوتر
المذكور فوقع من أن يوتر على الراحلة معناه يصلي صلوة الليل عليها وقد جاء في رواة ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلة ويوتر على
الأرض فإذا أو تر على الأرض متعبين وما صلاه على الراحلة كان من صلوة الليل التي تلقى عليها القطر والوتر لا يتوهم من حديث ابن عمر ما كرهه
عدم وجوبه فإنه لم يرد في حديث محمد ما يدل على كون الوتر مطلقا مجهودا بين الباس وسنة مصطلح فيها بينهم بل ورد تعيين وقتة وهو بعد العشاء و
القضاء وإن لم يصليها أحد من عذر ودور الأمان فيه والتاكيد بأنه كما هو ظاهر في ذخيرة الحديث دلائل تدل على وجوبه وتأكده ولو سلم أن
ابن عمر على الوتر المصطلح فيما بين ما على الراحلة فالفعل على العموم لا بد له ويكون فيه احتمالات يحمل عليها فيمكن أن يقال أن أو تر على الراحلة لا يتر
كما انشأ المحفوظ لا يبرأ عدم لزوم النزول وليس عدم نزوله منعه فيها فقد قال المحقق ابن الهمام في مسنده من فتح القدير أن ابن القتيبي
لو لم يفتوا إذا خاف من الشتر والصلو أو أصبح جازله أن يصلي الفرائض راكبا وكذا إذا كانت الدابة جموحا لا يقدر على ركوبها إلا بعين أو
بوشح كبير لا يجد من ركبه وكذا الطين والمطر لقله تعالى فإن قسّم قرا جالدا وركبنا والواجبات من الوتر والمنذور وما شرع فيها ففسده صلوة
الجنابة والسجدة التي تليها على الأرض كالقصر أه قالوا يجوز على راحلة عندنا أيضا عندنا الاعتذار المذكورة (والباقي على الصغرى الآتية)

قال محمد وبه ناخذ وهو قول أبي حنيفة محمد قال خذوا الوضوء عن حماد عن
ابراهيم بن الرجل يمدحني صلاة القوم وليس بها

ازقية من الصلوة السابقة ففعل ابن عمر وتر على الرحلة لها او كان قبل تاركه ويخبر الاول ما رواه البخاري من طريق جويرية عن نافع
عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلة حيث توجهت به يومى رما وصلوة الليل الا ان الفرائض وبوتر على
راحلة اى قافوا وتر من صلوة الليل بالذكر فنعلم من ان حكمه ليس حكم الفرائض فقد كان شيخ الحديث في النظر الى الاول وقال والجواب
من جانب الاحتياط ان ابن عمر من الذين يطلقون لفظ الوتر على جميع صلوة الليل ففعل مراده ان صلوة الليل كانت على الرحلة واما
الوتر الاصطلاحي بخصوصه فعلى الارض اهـ والعلم عند الله تعالى فقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوتر على الارض كما اخبره محمد بن يحيى وقد
منى واخره ابن ابي شيبة في مصنفه كما في ص ١٩٨ من كنز العمال من ابن عون قال سالت القاسم بن محمد بن يونس عن راحلة فقال يترحمون
ان عمر كان يوتر بالارض اهـ وقع في الكنت بن عوف بالفار والصحاح ابن عوف بالنون كما في نسخة وهو عبد الله بن عون الفقيه من رجال
الشيعة كما في الجزء الخامس من التهذيب وابن عوف هو عبد الرحمن بن عوف صحابي مشهور ومحمد بن عوف الطائي محدث مشهور وابن ابي
عوف ولد آخره في التهذيب ايضا وليس واحد من هؤلاء الثلاثة في سند الاثر المذكور والسائل عن القاسم بن محمد بن يونس عن محمد بن عبد الله بن عون
شيخ اسمعيل بن ابراهيم البصري المعروف بابن علية وفي نسخة ومع اسمعيل بن محمد بن ابراهيم وهو غلط والصواب اسمعيل بن ابراهيم البصري
ورواه عبد الرزاق وابن ابي شيبة البتة كما في الكنت ايضا عن القاسم بن محمد بن عمران كان يوتر بالارض اهـ والعجب من ابن ابي شيبة
في مصنفه من كتاب الرداء ذكر فيه آثار عن ابن مروان بن عباس وعلى والحسن البصري ونافع وسالم انهم يرون الوتر على الرحلة ثم قال
وذكر ان ابا حنيفة قال لا يجزى ان يوتر عليها اهـ فان هذه المسئلة فربما وجوب الوتر عند الامام فانه واجب عندنا الا يجب من غير عندنا
يودي على الرحلة ومع ذلك فقد ثبت كما مر من صلوة النبي صلى الله عليه وسلم عن عمر بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
وهو مذاهب عمر ومحمد بن سيرين وعروة بن الزبير والقاسم بن ابراهيم النخعي وروى عن ابن عمر كما في نسخة من العدة فينبط القول بمقدور
الى حنيفة في هذه المسئلة وفعال المذكورين ليست بنص في الباب ولا عموم لها بل فيها احتمالات ولها محال فلا تكون حجة على الامام
الى حنيفة القائل بوجوب الوتر علان الامام محمد قد صرح فيما سبق بان الاحاديث اختلفت في هذه المسئلة فخذنا ما وثقنا به من اصحابنا
فان الاحتياط هو العمل بما قوى الدليلين فاذا وتر على الارض اتى من ادرك على الرحلة لتعارض الادلة في الوجوب وعدمه ١٣

له قوله وبه ناخذ الخ اى بما اخذه الاثر من صلوة التطوع على الدابة والفرس والوتر على الارض ناخذ ونقل بجوازها قال المحققون
ما في مسئلة من التعليق المحمد قد اخذ بهذه الاحاديث نقباء الامصار الا ان احمد وابا ثور كان يستحبان ان يستقبل القبلة بالركعة
خالف ابتداء الصلوة وقد اوجب الشافعية حيث سهل وأجمع لذلك حديث البخاري وعنه انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
اراد ان يتطوع في السفر استقبل بركعة قبلته ثم صلى حيث توجهت به اخبر احمد والورد والدارقطني اهـ وهو محمول على الترتيب
وعلى ابن بطال الاجماع على انه لا يجوز ان يصلي المكتوبة على الدابة ما عدا ما ذكر في صلوة شدة الخوف وعلم ان الجمهور يوجب الى جواز تسفل
على الدابة في السفر الطويل والقصر اخذنا باطلاق الاحاديث في ذلك ونصه مالك بالسفر الطويل قال الطبري لا اعلم احدا وافقه على ذلك
قال المحققون ولم يتفق على ذلك عنه وجهه ان هذه الاحاديث انما روت في اسفاره صلى الله عليه وسلم ولم يقل عنه اذا سفر فسفر فقصر فخص
ذلك وقد ذهب ابو يوسف ومن وافقه في التوسعة في ذلك فجزه في الحضرة ايضا وقال من الشافعية الاسرى كذا في ضياء السالكين
بشرح البخاري ١٢

له قوله الخ ذكره في مصنفه من الجامع ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم ان قال اذا دخلت في صلوة القوم وانت لا تنوي صلوتهم لم تجزى
وان صلى الامام صلوة وفوى الذي خلفه غير ما اجزت الامام ولم تجزى ثم قال اخبر الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن ابي حنيفة اهـ
وما في الآثار يخالف كما لا يخفى وسيا في الفرق بين المستثنين من الآثار والجامع ١٢
له قوله يدخل الخ اى دخل في صلوة القوم ولم يتردد ما كانت تطوعا او تكون فرضية فان نية فرض الوقت او صلوة القوم او الطلوع او العصر
مثاني اداء الفرض واجب فاذا ادا لعدم تعيين الوقتية انعدم وصفت الفرضية فتشبهت تطوعا وعلى تفسير محمد يكون لا أثر معنى آخر فانه قيل لا يخلو
بتقدير اداء الصلوة قبل كما ياتي في الباب ١٢

له قوله وليس ينوبها الخ فان نوى صلوة القوم وقت الدخول فيها ولم يكن صلاها قبل ذلك كانت فرضية فقال في مصنفه من البهجة الخ
فان كان مقتديا بالاجماع الى المنع ويحتاج لزيادة نية الاقتداء بالامام فانه بما يلحقه الحكم بالاقتداء فتقصد صلوة بفساد صلوة
والامام فشرعية الاقتداء حتى يكون لزوم القصر مضافا الى التزامه ثم تفسيرية الاقتداء بالامام هو ان ينوي فرض الوقت والاقتداء
بالامام فيما ينوي الشرع في صلوة الامام او ينوي الاقتداء بالامام في صلوة ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يعين صلوة الامام
ولا نوى فرض الوقت لم يجزى عن الفرض اختلاف الشارع فيه قال بعضهم لا يجزى لان الاقتداء لا يقع في الفرض والنقل جميعا فلا بد من
تعيين مع ان النقل اذناهما فقد اطلاق ينصرف الى ادنى علم يعين الاصل وقال بعضهم لا يجزى لان الاقتداء عبادة عن المتابعة لا يشترط
فيقتضي المساجاة ولا مساواة الا اذا كانت صلوة مثل صلوة الامام فعند اطلاق ينصرف الى الفرض الا اذا نوى الاقتداء به فانه
انقل ولو نوى صلوة الامام ولم يتردد الاقتداء به لم يقع الاقتداء لانه نوى ان يصلي مثل صلوة الامام (وابا في على المصنف الآتية)

له اى وابي يوسف ١٢ عنه اى بعد اداها منفردا كما قال محمد ١٢ عنه وشرارهم الذي نقل من الجامع سياتي في باب ما يكون الصلوة ما يكره فيها من الآثار في

قال هي تطوع قال محمد وبه نأخذ وإنما يعني بذلك ان يكون قد صلى الصلوة في منزله ثم أتى القوم فدخل معهم في صلواتهم فان صلواته معهم تطوع وهو قول أبي حنيفة

(الصفة من الصلوة السابقة) وذلك قد يكون بطريق الانفراد وقد يكون بطريق التبعية الامام فلا يتعين جهة التبعية بدون النية اه وفي حكاية من الكفاية وفي شرح الطحاوي ولو نوى صلوة الامام اجزاه وقام مقام نيتين وذكر شيخ الاسلام على لالان هذا وقال فانما اذا قال نويت صلوة الامام فهذا لا يكفي لصحة الاقتداء به لان هذا تعيين لصلوة الامام وليس باقتداء به فكأنه يقول اهل الصلوة التي يصلها الامام فكان تعيينها لصلوة الامام لاقتداء بالامام ومنهم من يقول من انتظر تكبير الامام ثم تكبر بعده كفاه عن نية الاقتداء الا ان الصحيح ما ذكرنا لان الانتظار متردد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم العادة فما لم يقصد الاقتداء بالامام لا يصير مقتداً بالمحج والانتظار اه وذكر مثله صاحب السبيل في بعد العبارة المنقولة من دستة في صلاته من الخبر وهذا في الفرض ١٢

سعه قوله قال هي تطوع الخ لا لم ينو وقت الدخول صلوة القوم فلم تجزه عن فرض الوقت وصلوة القوم يدل عليه ما في الجامع من قول ابراهيم دامت لا تنوي صلواتهم لم تجزك فانه متردد في ان من دخل في صلوة القوم ودواها وقت الدخول تجزئه عن فرض الوقت ويكفي له نية صلوة القوم وما بينه محمد من مراد قول ابراهيم وعمله عليه هو صورة اخرى وسلسلة يتراد في البياض من محال قول ابراهيم باعتبار روبره الآثار لا باعتبار ما في الجامع المساند ١٢

سعه قوله تطوع الخ يعني اذا لم يبين الفرض ولم ينو الاقتداء بالامام وصلوة القوم كان تطوعاً ولو كان التطوع كلفى مطلق نية الصلوة قال في هبة من البحر ما في النقل لتعق عليه لان مطلق اسم الصلوة ينصرف الى النفل لانه لا في فهو متيقن ولا زيادة مشكوك فيها ولا فرق بين ان ينوي الصلوة او الصلوة للشدة لان المصل لا يصلي لغير الله وما في السنة والسنونك فظاهر الرواية ما في الكتاب كما في الكفاية والنجس وصح في الهداية هو الصحيح وفي المحيط ان قول عامة المشايخ في نية المفتي وقراءة الفتاوى ان الاختار وره في فتح القدير ونسب الى المحققين اه وكذا في الهداية وخفيته وفي السرائح واستن المؤكدة اختلاف المشايخ كما في البحر وغيره فتح قاضي خان عدم تأويلها بنية مطلق الصلوة او صلوة التطوع وكل وجه هو موافق لما استنبهوا في نية السلف هذه التفريعات والتشقيقات فظاهر برسيان الاثر ان نية صلوة القوم يكفي لاداء الفرض عند ابراهيم المفتي قال المحقق في صلوة من الفتح في باب الحجاب الكبير لم يختلف في استحباب النية في الصلوة وقد اشار اليه المصنف في ادخال الامان حيث باب ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية فدخل فيه الامان والوضوء والصلوة والزكاة الى آخر كلامه اه والدليل على اشتراط النية في الصلوة حديث طرعا الاعمال بالنية واثر ابن مسعود ووافوا على نيتكم في الصلوة رواه الطبراني في الكبير ورجال رجال الصحيح على ما في سلسلة من جميع الزوائد والحديث المشهور انما جعل الامام ليؤتم به وحديث الامام فان اؤتمون مؤتمين ويا في التوسيع انما انشا الله في باب ما عاين الصلوة وما يكره فيها من كتاب الآثار ١٢

سعه قوله الخ فان لم يصلها في البيت وجاء ودخل في صلوة القوم مقتداً بالامام جاز من فرض الوقت فظاهره يدل على ان نية صلوة القوم تكفي لاداء فرض الوقت وسقوط من جهة فان الفرض لا يردى في يوم واحد مرتين وعدم نية صلوة القوم مع كونه داخل فيها دليل على انه صلى الفرض قبل في بيته ولذا بين الامام محمد مراد قول ابراهيم هي تطوع تدبر وظاهر السباق لا يقبله الاصل في النية كما في الهداية قوله عليه عليه السلام الاعمال بالنيات اه وهو حديث مشهور متفق على صحته كما في سلسلة من فتح القدير وما انما فافا الاعمال بالنيات او النية و الاعمال بالنية والعمل بالنية كليهما في الصحيح وما لا اعمال بالنيات كما في الكتاب فقال النودي في كتبه برسمان العارفين ولم يكملها عن المحققين الى موسى الاصلها في ادبيات اسناده واثره ونكر بعضهم فيه بان قدره او كذلك ابن حبان في صحيحه والحاكم في اربعين ثم علم بصحة قلته وهي روية الامام الى حنيفة في مسنده عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات المحدث رواه ابن الجارود في المتقى بلفظ ان الاعمال بالنية وان لكل امرئ ما نوى اه قلته رواه الامام محمد في باب التواضع من الموطأ اخبرنا مالك اخبرني يحيى بن سعيد اخبرني محمد بن ابراهيم التيمي قال سمعت علقمة بن وقاص يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الاعمال بالنية وانما لا امرئ ما نوى فمن كانت هجرة الى الله ورسوله فحجته الى الله ورسوله ومن كانت هجرة الى الدنيا لم يصيبها او امرأة يتزوجها فحجته الى ما جاء به الله اه علم ان المحقق في صفة من الفتح قال وتبعه من جاء بعده الاقلية منهم ثم ان هذا الحديث متفق على صحته اخرج الائمة المشهورون الا الموطأ وهو من نظم اذ في الموطأ مقترن بتفريع شيخنا في النسائي من طريق مالك اه وقال في مسند من التخصيص ولم يبق من اصحاب الكتب المصنفة من لم يخبره سوى مالك فانه لم يخبره في الموطأ وان كان ابن حنيفة وهم في ذلك فادعى ان في الموطأ لهم رواه الشيخان والنسائي من حديث مالك اه ورد عليه المحقق السبكي كما في صفة من شرح الموطأ للزرقاني وصلة من التعليق المجرد قال السبكي في رواية محمد بن الحسن احاد بشيرة زيادة على سائر الموطآت منها حديث انما الاعمال بالنية المحدث وبذلك يبين محمد قول من طرأ عليه الى الموطأ (والباقي على الصفة الآتية)

سعه ظاهره ان نية صلوة القوم تكفي لاداء الفرض تدبر اه عه فان الفرض تدبر اه في بيته وهو لا يردى في يوم مرتين كما سبق مقصلاً ١٢

باب الصلوة في الطاق

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يؤمهم فيقوم عن يسار الطاق

ورقته من الصلوة السابقة وهم من خلفه في ذلك انتهى قال الزهري في مداره الرضا قول فتح الساري وقال في منتهى الامال لم يمتح ان لم يكن في الروايات الشهيرة فانه في رواية محمد بن الحسن اوردته في آخر كتاب المواضع قبل آخر الكتاب بثلاث دقات وتاريخ الصفحة التي وقعت عليها مكتوبة في محفر سنة اربع وسبعين وخمسائة فيها احاديث ردية زائدة على الروايات المشهورة وهي خالية من عدة احاديث ثابتة في سائر الروايات اهـ فلا تقترب قول على التقاري في مسنده من المراتق تبعاً لغيره سوى ما لك اهـ هذا والله تعالى اعلم بالصواب ١٢

له قوله في الطاق الخ وهو على ما في مسنده من مختار الصحاح ما عرفت من الاية والجميع الطاقات والطيقان فارسي معرب اهـ اي جعل كالقوس من منقطة وناقذة وما اشبه ذلك كما في مسنده من المختار والردية جهتها محراب المسجد كما في مسنده من البحر دلي قول الكنتز وقيام الامام تكبيرة في الطاق اي المحراب لان قيامه فيه يشبه صنع الاله الكتاب بخلاف غيره وكما في خارج كذا على في الهداية اهـ قال الرضا كما في مسنده الخ الخ الذي يظهر من كلامه انها كرامة تنزيه تأمل اهـ واصله اثر ابن مسعود فانه كره الصلوة في الطاق وقال لا تشهدوا بابل الكتاب قال في مسنده من مجمع الزوائد عن عبد الله بن يحيى ابن مسعود انه كره الصلوة في المحراب وقال انها كانت للكنائس فلا تشبهوا بها بل الكتاب روى ابن الزبير ورجال موثقون يعني انه كره الصلوة ... في الطاق اهـ وهذا هو اصل كراهة الصلوة للامام في الطاق توبة من غير ان يرضاه ان وجود الطاق الذي هو المحراب كان في المساجد في زمن الصحابة يعني انه قيل انه حدث احمد بن محمد بن عبد العزيز بن يسير صحيح تأمل طلائع من عمر بن عبد العزيز داخل في خير القرون حكم الاصلان باعتبار

ومن النبي صلى الله عليه وسلم خبير في ١٢ - له قوله الطاق الخ وهو المحراب كما عرفت قيل هو محدث لم يكن في سالف الزمان في المساجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال العلامة السبكي في مسنده من وقار الوفا استخرج عن عبد المهيمن بن عباس عن ابيه قال مات عثمان وليس في المسجد شرفات ولا محراب فاول من احدث المحراب والشرفات عمر بن عبد العزيز ومن القاسم وسالم بنهما نظر الى شرفات المسجد فقال انهما من تزيين المسجد اهـ وقال القاري في مسنده من المراتق وليس المراد بهما (بالقبلة) المحراب الذي يسمى التمس قبله لان المحراب من المحدثات بعده صلى الله عليه وسلم ومن ثم كرهه جميع من السلف اتخذوا الصلوة فيها قال القاضي واول من احدث ذلك عمر بن عبد العزيز وهو يؤيد ما علة للوليد بن عبد الملك على المدينة لما اسس مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بهدمه وزاد فيه وسمى موقف الامام من المسجد محراباً لانه اشرف مجلس المسجد ومنه قيل للمحراب لانه اشرف المنازل وقيل المحراب مجلس الملك يسمى به لانفراده فيه وكذلك محراب المسجد لانفراده الامام فيه وقيل سمي بذلك لان المصلين يحاربون الشيطان اهـ ونقل القاضي اللكنوي في مجموعة الفتاوى ص ١٢٨ من وقار الوفا المسجد الشريف لم يكن له محراب في عهده صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء بعده وان اول من احدث عمر بن عبد العزيز في امارته الوليد اهـ ولعل من ضرر المحراب الذي وثق في الفقه بجدار القبلة لهذه افسره بذلك كما في بطل الجود وغيره ولى فيه قلنا فان المحراب وثق في التنزيل قال الله تعالى كلما دخل عليه ما ذكر يا ايها المحراب وجده عند راسه الآية في آل عمران وفي سورة سبا في قصة سليمان عليه السلام يعلون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات الآية وهو في اللغة اكرم موضع في المحبس قال الطبري وسميت محراباً لانه محل محاربة الشيطان لان التعبد فيها محاربة وكذلك هو في المسجد وكذلك يقال لكل محل من محال العبادة محراب كما في مسنده من نفع الهيات وفي مسنده من الخازن من سورة سبا محاريب اي مساجد وقيل هي المرتفعة والقصر والجلال الشريفة المعصومة عن الايتال اهـ ويا في مزب ١٢

سواء قوله عن يسار الطاق الخ لعل الوجه في امره من محازات المحراب انه محدث كما قيل ولم يكن في سالف الزمان في المساجد كما يلزم من النظم لوجه من الوجه بابل الكتاب فانهم كانوا يتعبدون في محاريب المعابد والكنائس فاحتمل ابراهيم في ذلك وحاده من محاذات الى احد جانبيه من اليمين اليسار وقاسم القيام حاله على القيام فيه فلان المحراب في المسجد بدنة كذا القيام بما له وعندى عدم وجوده في عهد الصحابة بل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم محل نظر وما لم وقد عرفت ان هذا اللفظ ورد في التنزيل فهم كانوا يعرفونه في الدار كفسره بسايد اوسان وفي مسنده من مختار الصحاح المحراب صدر المجلس ومنه محراب المسجد والمحراب البيت صدر المجلس ثم اتخذ المسجد مسمى صدره به وقيل بل المحراب اصله في المسجد وهو صلا من مقدرة ومحراب المسجد سمي بذلك لانه موضع محاربة الشيطان والهوى وقيل سمي بذلك لانه مكان لسان فيه ان يكون عرباً من اشغال الدنيا وتوزع الخواطر وقيل الاصل فيه ان محراب البيت صدر المجلس ثم اتخذ المسجد مسمى صدره به وقيل بل المحراب اصله في المسجد وهو اسم يخص به صدر المجلس وهد البيت محراباً تشبيهاً لمحراب المسجد وكان هذا المصطلح قال عز وجل يعلون له ما يشاء من محاريب وتماثيل اهـ وفي مسنده من جميع التواضع من سبيل من سعد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلى الى خشبة (دابة في على الصفة الآية)

اهـ اي في طاق المسجد وهو المحراب اهـ عنه ذكره في مسنده من الجامع وقال اخبرنا الامام محمد بن الحسن في الاثار فر واهـ علي بن ابي حمزة ثم قال محمد ما نحن فلا حتى باسان يقوم محالي الطاق ما لم يدخل قدمه فيه اذا كان مقامه خارجاً عنه وسجود فيها اهـ ١٢

وَعَنْ يَمِينِهِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَرَى بِأَسَانٍ يَقُومُ بِحِجَالِ الطَّاقِ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ إِذَا كَانَ مَقَامَهُ خَارِجًا

(بقية من الصفة السابقة) فلما بنى له محراب تقدم اليه خنثى خنثى البعير فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده عليهما لئلا يركبا رواه الطبراني في الكبير وفيه
عبد الميسن بن عباس وهو ضعيف انه يظهر من هذا ان لفظ المحراب كان شائعاً مستعملاً فيما بينهم وقت نزول القرآن لمن ترك اطلاقه واستعمل لفظ المحراب
ومقام الامام والقبلة مترقا بين محارب اهل الكتاب واهل الاسلام وكان فيما بين الصحابة استعمال لفظ مصلى النبي صلى الله عليه وسلم واشتهر ذلك
حتى صار كأنه حقيقة موضوع لهذا اللفظ ولذا قيل انه محدث ولم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والاريس كذلك كما في حديث ابن الزكرو
محارب اهل الكتاب كانت مرتفعة منيرة تقدم عليها انهم وليقعدون وهم كانوا اسفل منهم بخلاف محارب مساجد اهل الاسلام فانها تكون
مستوية لا طية بالارض غير قارئة بين الامام والاموم الا بالانقراض والتأخر لا سيما بينهم بارتفاع مكان الامنة وعندهم كما كان عند اهل الكتاب
قال القبول لعدم وجود الطاق والمحارب في المساجد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم غير معمول عليه كيف وقد قال المحقق ابن الهمام في صحيحه من فتح القدير
ولا يخفى ان اعتبار الامام مقترطاً لمطلب في الموضع الذي كان التقدم واجبا عليه وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان طائر ذلك فانه بني على
المساجد المحارب من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وفي حديث من عاون المعبود وجور المحارب زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت من بعض
الروايات اخبرني في السنن الكبرى من طريق سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن ابيه عن ادم بن ابي جعفر قال حضرت رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهض الى المسجد فدخل المحراب ثم رفع يديه بالكتاب الحديث وام عبد الجبار بن سعيد بن جعفر في الرواية الطبراني في المعجم الصغير اه قلنا
في استاده كلام لكن لا يخفى ثبوت وجود المحارب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما اعتدله حديث سهل بن سعد باثر ابن مسعود الحار من قبل
بل هو دليل على كونه في مسجده صلى الله عليه وسلم ولا يعارضه ما رواه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن عمرو بن مكي عن كثر الحال مرفوعاً انقضاء
الذي يسمي يعني المحارب وما رواه الدلمي عن عائشة مرفوعاً عن تروال امي على شريفة من ونبها سنة جميلة ما لم يتخذوا ذلك النصارى يعني المحارب
وما رواه ابن ابي شيبة عن موسى الجهمي مرسلاً في صحيحه من الكنته لا تزال هذه الامة ادخال امي بخير ما لم يتخذوا في مساجدهم ذلك كذا في الصحيح
اه فان المحدثين بالابنية المرتفعة والمقاصير كما في صحيحه من الفائق قال شمر لدايج المقاصير ويقال هي المحارب اه والتفسير وقع في الحديث المذكور
وفي مختار الصحاح ص ١٢٤ والمذايج المحارب سميت بذلك للقرآن اه وفي صحيحه من انجدوا ذلك الكناس هي الموضع التي تقيم عليها الكعبة المقدسة
الالهية وتندرج اليها غير الدورية اه وقد شبهها في قوله صلى الله عليه وسلم مذايج النصارى وهي الكنته مرفوعة وموافقة من مواضع القوم فيقولون عليها
الكنته تمنع صلى الله عليه وسلم عن مثل هذه المحارب في المساجد المطلقة ويصوح ما في باب الموقوف من المشكوكه ص ٩٩ عن عماره ام الساس
بالدائن وقام على وكان يصلي والناس اسفل من تقدمه حذيفة فاخذ على يديه فاتبه عارض حتى انزل حذيفة فلما فرغ عمار من صلوة قال له حذيفة اقم تسبيح
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اتم الرجل القوم فلما يقيم في مقام ارفع من مقامهم او نحو ذلك فقال عمار ذلك اتبعك حين اخذت على يدك
رواه ابو داود وفي استاده من مجهول كمن سكت عنه ابو داود وفيه وقع مثل هذا الحديث في الامان ام الناس بها على وكان قاضا ابو مسعود في تفسيره
في حذيفة فلما فرغ من صلوة قال لم تعلم انهم كانوا يهتفون من ذلك قال بل قد ذكرت حين هدتني رواه ابو داود وصححه ابن حزم وابن حبان و
الحاكم وفي رواية للحاكم الترمذي برفعه قاله الشوكاني في النبيل فلا تلتفت الى ما قال مؤلف هذه المهدى في صحيحه ومبطله من انوار اللغة من منع
بناء المحارب في المساجد باعتبار ظهور الفاظ الاحاديث المذكورة هذا والله تعالى اعلم بالصواب ١٢

له كل واحد من يمينه قد عرفت معنى الطاق وهو ما عطف من الابنية كالنفس كانت المحارب بالعراق مجزئة مطوقة كما في صحيحه من فتح القدير وملاص
من اللغاية واما هذا بالعراق لان محاربهم مجزئة مطوقة اه وهو يعني علاته كمال قيام الامام ليكون وقوفه وسطاً كما هو السنة روى ابو داود وفي باب مقام
الامام من الصف من الابريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الامام وسدوا القل اه وسكت عنه وقرئ صلى الله عليه وسلم خشية في القبلة
علامته لها في سجد خط برجله رواه الطبراني في الكبير عن جابر بن اسامة الجهمي كما في صحيحه من كنة العمال قال فثبتت الى السوق الحديث
بعدها السارد روى عن اسامة المخنف ايضا كما في صحيحه من وفيه قد حفظ لهم مسجد اذ غر في القبلة فثبتت فاقامها قبله اه وهو هو في صحيحه من مجمع
الزوائد رواه الطبراني في الكبير والوسط قال وفيه مغنوقين عبد الله بن جبيب ولم اجد من ترجمه اه ويمكن ان يقال ان ابراهيم بن محمد عن
مخاذاة الطاق الى كنية او يساره لعدم توسطها اولان ابن مسعود كان يكره الصلوة فيها كما مضى والمخاذاة تشبهها والعلم عند الله ١٢
له قوله ما يخفى الخ اظهار الامام محمد اخالف ابراهيم في هذه المسئلة ايضا ولم يقل بقوله بل قال لاحرج في القيام حبال المحراب وهذا
بان اسامة ان يقوم الامام وسط الصف وانما في المخاذاة اذا مال الامام الى احد جانبيه لا يكون وسط الصف فلا يكون مقيماً للصفة
فلا تلتفت بفعل ابراهيم الا ترى ان المحارب ما ثبتت في المسجد الاوسط وهي مثبتت لمقام الامام معراج الدرة فلو قام في احد جانبي الصف يكره
كما في صحيحه من رواه المختار من معراج الدرة من مسوط كبره لذا قال الامام ابو حنيفة كما في صحيحه من روى المختار من معراج الدرة انكره الامام ان يقوم
بين الساردتين اذ روية او ناحية المسجد الى سارية لانه بخلاف على الامة اه اي وبخلاف الاحاديث تأمل ١٢

سنة قوله ما لم يدخل فيه الخ وفي الجامع ما لم يدخل فيه يعني ما لم يقيم في الطاق فان الاعتقاد بتقديم الامام في الطاق كرهه (وابن ابي الصق) واخبر
وكي راى شيخني صديق العلماء الذي كان اذاني ولم تذكر الا ان وجهه خرج الاثر من الخلفية ١٢ عنه ضا ١٢ وتجاه ١٢
سنة من الدخول على ما في الجامع لم يدخل فيه من الاذال ١٢ للعبة قلمه ووثق ١٢

[illegible]

له قال محمد بن الجباع الصغير عن يعقوب بن عبيد الله قال اذا كان مقام الامام في المسجد ورسد في الطاق فلا بأس به وكان يكره ابن كويه
مقامه في الطاق وفي نوادر معلية قال ابو يوسف قال ابو حنيفة كره المحارب اذا كان مقام الامام فيه وان كان المقام خارجا عنه والمسجد وفيه لم
الكره وهو قوي الي يوسف انه وليست لان العبرة للقدم ولهذا اشترط طهارة مكانه وراية واحدة وكذا لو حلف لا يدخل دار
قله ان يحثن بوضع القدمين وان كان ياتي بغيره خارجا والصيد اذا كان معاه في الحرم ورسد خارجا فهو حرم فيه الجرم بحره مسدودا والسمات

الابن عابد بن ١٢
 عنه قوله تسليم الامام الخ في الحج وقال ابو حنيفة رحمه الله السلام في الصلوة مرتين يسلم الامام عن بحينة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم يسلم عن
 يساره السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وقال ابو حنيفة اذا سلم الامام التسليمة الاولى فوي من على بحينة من الرجال والنساء والحفظ واذا سلم
 عن يساره فوي من على يساره من الرجال والنساء والحفظ والمام يسلم كسلام الامام عن بحينة ومن يساره وينوي في السلام كما فوي الامام
 قال فان كان الامام في الجانب الايمن نواه في التسليمة الاولى وان كان في الجانب الايسر نواه في التسليمة الثانية وقال ابو حمزة
 الامام من الصلوة السلام عليكم مرة واحدة فقال محمد بن الحسن الثوري في التسليمتين كثيرة معروفة اجزنا بوس بن ابي اسحق وسلام من
 سليمان (عندي سلام بن سليم الكوفي) كلاهما عن ابي اسحق عن شقيق بن سلمة والي وائل قال هليلت خلف علي بن ابي طالب فلم عن بحينة
 عن شمالة السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله اخبرنا سلام بن سليم عن ابي اسحق عن حارثة بن مضرب قال عليت خلف علي بن مسلم
 عن بحينة ومن شمالة السلام عليكم ورحمة الله اخبرنا خالد بن عبد الله عن سفيان بن عيينة عن ابي بن ابي طالب ان كان يسلم عن بحينة ومن يساره
 فيقول الاولى منها رفع من اليسرى اخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة القتيبي عن ابراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود قال كافي انظر الى يراع عن وجه
 القتيبي صلى الله عليه وآله وسلم في التسليمة اليسرى واجزنا خالد بن عبد الله عن المغيرة القتيبي عن ابي رزين عن ابي وائل ان ابن مسعود كان يسلم عن بحينة
 وعن يساره واخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن ابي رزين ان كان يسلم عن بحينة ومن يساره اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابن ابي سليمان
 عن شاذ بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم قال قال ابو مالك الاشعري لوقم الخ لحواي عن ابي مالك الاشعري قال الا علمكم صلوة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يكبر اذ رفع واذا وضع وكان يسلم عن بحينة ومن يساره وكان يدير الرجال ثم الصبيان ثم النساء اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا
 ابو اسحق عن ابن ابي لاحق (تأمل فيه) عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن بحينة (والباقى على الصلوة الآتية)

عنه من الطاق وغير الحرب ١٢ عنه ١٥ والى يوسف ١٢ عنه في السطوة قبل التسليم او بعده في مصلحه حاله الفتره واثار الباب فذلك على جميعها ١٢

مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِذَا سَلَّمَ
الْإِمَامُ فَلَا يَتَحَوَّلُ الرَّجُلُ حَتَّى يَنْقُضَ الْإِمَامُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ
لَا يَفْقَهُ قَالَ مُحَمَّدٌ وَبِهِ نَأْخُذُ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي لَعَلَّ عَلَيْهِ سَجْدَتِي
السَّهْوُ فَإِذَا كَانَ مِنْ لَا يَفْقَهُ أَهْلُ الصَّلَاةِ فَلَا بَأْسَ

(بقية من الصفحـ السابقة) حتى يكابياض هذه الايسر ويسلم عن يساره حتى يرى بياض خده الايمن اجبرنا مسجورا كدام عن عبدة الله بن القبطية ممن جابرين سرقة قال كنت اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلتنا ما يدنا يميننا وشمالا قال نعم انما فرستة وتناول فيه قال فقال ما بال اقوام يؤثرون بغيرهم كاشوا اذ تاب قبل شمس اما ليقتي احكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله حدثنا يونس بن ابى اسحق عن ابى اسحق عن شقيق بن سلمة عن علي بن ابى طالب رضى الله عنه اذا كان في الصلاة عن يمينه وعن شماله طحا (و) اجبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا ابو الهيثم عن سهر بن عمرو عن سليمان بن ابي بصير عن عبيدة السلماني قال تسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك ثم قام ولم يجلس اجبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا يونس عن سعيد قال رايت عمر رضى الله عنه يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله وبركاته انتهى ما في نسخة وقد كان في نسخة الاخير ١٢

له قوله لا يجوز الخ اى الرجل الذى على خلف الامام لا يجوز عن مكان حتى يتحول الامام عن مكانه و مراده ان لا ينصرف حتى يتحقق عنده فرائض الامام
عن الصلاة كيلا يقع منه في خلال صلوة مفسد من تقصده اجابوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب بيه الى اتي مصلاه لكي يتفقد من يتصرف من
الف وكما في البخاري وغيره من حديث ام سلمة وهو المنقول من ابي محمد الهادي وقال الحسن والزهري لا يتصرفوا حتى يقوم الامام وذو هيب جماعة من
الفقهاء الى انه لا يجوز لهم القيام قبل تمام الامام كما في عمدة القاري وهو ظاهر قول الامام محمد في الاثار و به قال الشافعي كما في الامام ١٢
له قوله امر بصلوة الخ عن استحباب الاسراع بالقيام بعد التسليم وعدم التثاقل في الطويل في اتي مصلاه بعد الفراغ لتسليط الخرج المؤمنون و يشتم عليهم فرائض
ومن كره به تاخير السنة الامتداد اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام كما رواه الترمذي ومسلم عن عائشة مرفوعا او نحوه
وقد فصل المحقق في باب النوافل من فتح القدير وادخله في صدر جمعية العلماء في الهند... في رسالته النفائس المرغوبة في الدعا بعد المكتوبة بما
لا مزيد عليه وعليها تصحيحات علماء عصره من الاكابر والاصاغر فراجعها ١٢

سنة قوله فلا بأس بالرجوع في الدار المختارة وروى في الجوهرة وذكره للإمام الغنوي في مكان (بل يقول بخير كما يأتي عن المنية) وكذا يذكره مكنة قائله في مكان مستقبل القيلة في صلاة لا تطوع بعد كما في شرح المنية عن الصلاة والكرامة تنزيهية كما دلت عليه عبارة (المنية) لا للموتوم (ومثل المنية) ولما في المنية وشرحها ما المتقدم في السفر فأنها ان لبثا أو قاما إلى النطوع في حياتها الذي صلى فيه المكتوبة جاز والاحسن ان ينطوعا في مكان آخر (وهذا) في كل من يحب كسر الصفوف ويزول الاشتباه عن الدخول المعائن لكل في الصلاة البعيد عن الامام وذكره في البداية والذخيرة عن محمد رضي في المحيط على من السنة كما في المحلية وهذا معنى قولنا في المنية والاحسن ان ينطوع في مكان آخر قال في المحلية واحسن من ذلك كله ان ينطوع في منزله ان لم يجد مكانا وفي المنية ينبغي للمام التحول لبيان القيلة يعني يسار المصلين لتفضل او ورد ذكره في المنية من تحويله بين شيئا لا وما وعلقا فافهم في المنية واستحباب الناس بوجوه ولو دون عشرة ما لم يكن يحذر من حصول ولا بعيدا على المذهب اذ وراجه والاختار فحق تفصيل للصلاة المذكورة قال الامام في الموطأ باب الرجل يصلي ثم يكس في موضع الذي صلى فيه اخيرا ما لك اخيرا نعيم بن عبد الله الجحدري سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ صلى احدكم ثم جلس في مصلاه لم تنزل الشككة تصلي عليه اللهم صلى عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه (رواه في في الصغرى الثانية)

له قوله باب فضل الجماعة الخ قال الامام محمد بن الموكايات الصلاة في الجماعة افضل من صلاة اربعة اشخاص في بيوتهم في ليلة ذات برودة ثم قال الاصلوا في الرجال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر المؤمنين اذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقولوا صلوا في الرجال قال محمد بن الحسن وهذا اخذ وكل حسن اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده سبع وعشرين درجة اه وقال ايضا باب فضل صلاة الغني في الجماعة وادركته في الغجر اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن ابى بكر بن سليمان بن ابى خزيمة عن ابن عمر بن الخطاب فضل سبعين من ابي حشيرة في صلاة الصبح وان عمر عند ابي السوق وكان منزله سليمان بن ميسرة في السوق والمسيح فرمى على اسم سليمان فقال لم ارسلكم في الصبح فقالت بات على خلفه عليه فقال عمر ان اشهد صلاة الصبح احب الى من ان اقوم ليلة اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان ابن عمر اخبره عن حفصة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم انها اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سكت المؤذن من صلاة الصبح (رأى من اذا دعا) وادعى الصبح ركعتين فخصيتين قبل ان تقام الصلاة قال محمد بن عيسى اخذ في الركعتين قبل صلاة الغجر فيخفان اهـ ١٢

[illegible]

بسمه ذکرہ فی الجامع و خزانہ الی الامام ۱۳

قبل الظهر وأربع بعد الجمعة لا يفصل بينهما بتسليم قال محمد وبه نأخذ

سأله قوله وأربع بعد الجمعة قال في الحج وقال أبو حنيفة: التقطع قبل الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام وبعد أربع ركعات وقال أهل المدينة في أن صلاة الجمعة ركعتين وقال محمد بن الحسن بلفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال من كان مصليا بعد الجمعة فليصل بعد أربع ركعات ذكر ذلك سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وكان عبد الله بن مسعود يقول الصلوة بعد الجمعة أربع ركعات قال وكان علي بن أبي طالب يقول الصلوة بعد الجمعة ست ركعات صلى ركعتين ثم أربعاً فهذا الذي بلفظاً فأما الركعتان بعد الجمعة فذلك مما انفرد القائلون به لا يقطوع أن لم ينفرد رجل لم ينفرد شيئاً به وسنة الجمعة القلبية والبدنية كليهما ستان موكدتان عندنا وفيها وردت الأحاديث والآثار ودروى ابن ماجه عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع من قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن أه وه وه وه الطبراني في الكبير في صحيح الزهراء ونصب الراية وزادوه بعد أربعاً لا يفصل بينهما وسأله ضعيف كما هو فيها وه وه الطبراني أيضاً كما في نصب الراية عن ابن مسعود وقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً وبعد أربعاً وه وه دروى الطبراني في صحيحه الأوسط عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو سواراً وبجبل التسليم في آخره ركعة أه ١٢

سأله قوله بتسليم الحج قال في الحج باب الصلوة الثالثة فقال أبو حنيفة: رضى الله تعالى عن صلوة الليل أن شئت صليت ركعتين وأن شئت صليت ثلاثاً وأن شئت ستاً وأن شئت ثمانية لا يفصل بينهما بسلام وكان يكره أن يزيد في صلوة النهار على أربع شيء لا يفصل بين ذلك بسلام وقال محمد بن الحسن كما قال أبو حنيفة: في صلوة النهار فأما صلوة الليل فثلاث ركعات لا يفصل بين ركعات ركعتين منها والوتر ثلاث ركعات وهذا من القائلين عندنا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثبت عنه أنه قال صلوة الليل مثني مثني وقال أهل المدينة صلوة الليل والنهار مثني مثني يسلم من كل ركعتين قال محمد بن الحسن وكيف استحس هذا أهل المدينة وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة الزوال أنه كان يصلي أربعاً إذا زلزلت الشمس لا يفصل بينهما بسلام أخبرنا بذلك كبير من عامري عن عامر الشعبي وأبو أيوب الأنصاري أن كان يرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كان في منزله يصلي أربع ركعات مع زوال الشمس قال فقلت لفي ذلك فقال إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فقلت يا رسول الله أفصل بينهما بسلام فقال أهل المدينة عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان مصلياً بعد الجمعة أربعاً ولم يذكر في سلام ولا غيره فليفتن من عبد الله بن مسعود أنه كان يصلي أربعاً قبلها وبعد أربعاً ولم يذكر في تسليم أخبرنا أبو حنيفة عن جابر بن زبير النخعي قال في أربع قبل الظهر وأربع بعد الجمعة لا يفصل بينهما بتسليم أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله السعدي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة قال كان تقطع عبد الله بن مسعود الذي لا يدرك أربعاً قبل الظهر وأربعين بعدها وأربعين بعد العشاء وأربعين قبل فجرنا سفيان بن عيينة عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي بعد الجمعة أربعاً وقال من كان مصلياً فليصل بعد أربعاً أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا عطاء بن السائب عن عبد الله بن حبيب السلمي وهو يروي عن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود أنه كان عليه السلام يصلي بعد الجمعة أربعاً فلما قدم علي بن أبي طالب قال لنا صلوا ركعتين ثم أربعاً أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حسين بن عبد الرحمن عن إبراهيم النخعي قال قالوا لا يفصلون بين أربع قبل الظهر وتسليم الأياشهد ولا أربع قبل الجمعة ولا أربع بعدها أخبرنا سفيان بن سواد عن أبيه قال حدثنا حسين سمعت إبراهيم النخعي يقول لم يكونوا يفسلون في الأربع قبل الظهر أخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا (عبد الله بن) نافع عن حماد بن عيسى عن ابن عمر قال صلوة الليل مثني مثني وصلوة النهار أربع أخبرنا إسرائيل بن يوسف قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي أنهم كانوا يطوعون في السفر أربعاً قبل الظهر وأربعاً بعد انتهى ١٢

سأله قوله قال محمد بن أبي هريرة روى مسلم في صحيحه بالطريق المذكور ومن طريق خالد بن عبد الله عن سبيل بن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً روى من حديث عبد الله بن إدريس عن سبيل بن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً وادعوا في رواية قال ابن إدريس قال سبيل قال عمل بك شيء فصل ركعتين في المسجد ركعتين إذا رجعت أه ولم يلق في طريق من طريق حديث أبي هريرة عند مسلم لفظ من كان مصلياً قبل الجمعة فليصل أربعاً قبلها بعد الجمعة فأجابه في الخبر إلى مسلم من كون رواية قبل الجمعة قبل الصلاة أو سهو من تلبية نعم وروى سنة الجمعة التي قبلها حديث عن أبي هريرة روى البراء بن كعب في الفتح والعدة ونصب الراية بلفظ كان يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعد أربعاً في أسناده ضعيف وعن علي بن مشروداه الأثر والطرقي في الأوسط بلفظ كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعد أربعاً وفيه محمد بن عبد الرحمن السلمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الأثر في حديث وه وه ابن عباس مشروداه لا يفصل في شيء منهن أخبرنا ابن ماجه بسنده قال النووي في الخلاصة أنه حديث باطل وعن ابن مسعود وعنده الطبراني أيضاً مشروداه وسأله أيضاً صنعت وانتطاع روى عبد الله بن أبي عن ابن مسعود وهو قوافل وهو الصواب ودروى ابن سعد عن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم موقوفاً نحو حديث أبي هريرة كذا في العدة وفتح الباري ومال البخاري أيضاً في السنة القلبية كما هو ظاهر من ترجمة باب ١٢

سأله قوله وبه نأخذ الخ والآثار في الباب من علي وابن مسعود ثابتة بأسانيد صحيحة كما في الطحاوي وغيره أي يصلي أربعاً قبل الظهر وأربعاً بعد الجمعة كما في الأحاديث الواردة وليس فيها أن لا يصلي قبل الجمعة فانه مفهوم آخر مسألة أخرى كما لا يخفى وأما الأربع بعد الجمعة فذكر في المذهب وأما الأربع بعد الجمعة فذكر في المذهب أربعاً ثم ركعتين وذكر محمد في كتاب الاستحباب أن المكلف يكمل في المسح إذا لم يجد مع مقدار ما يصلي أربعاً أو ستاً وه في الذخيرة والمختار من مشائخنا على قول أبي يوسف وفي نية المصلي ولا فضل عندنا أن يصلي أربعاً ثم ركعتين (والباقي على المصنف أو تارة)

أبي حنيفة رحمه الله محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير قال صلوة الرجل في الجماعة تفضل على صلوة الرجل

روى عن الصنفين سابقه وقد روى هذا الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه انتهى مختصراً وفيها البسط في جملة ما رواه ابن مسعود في كتابه
تقبل الجماعة وقال لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا عن التابعين ولا عن المتقدمين على أنه ليس قبل الجماعة سنة موقوفة بوقت مقدرة
بعد ذلك وهو كما ترى يرويه ما قد مرنا تأمل ١٢

لله قول أبو حنيفة الخ في العقود أبو حنيفة عن قريظة بن عبد ربه عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة في جماعة أفضل من
الفرد سبع وعشرين درجة بخلاف ما رواه طلحة وأخوه ابن أبي شعبة بهذا اللفظ وهو في المتفق عليه من حديث ابن عمر بلفظ صلوة الجماعة أفضل من صلوة
الفرد سبع وعشرين درجة وفي رواية تزيد على صلواته وحده وفي البخاري من حديث أبي سعيد نحوه وقال خمس وعشرين جزءاً في لفظ صلوة الجمع
تفضل على صلوة الرجل وحده خمس وعشرين درجة وفي رواية على صلوة الرجل في بيته وفي سورة وفي رواية لابي داود فان صلواتها في جماعة تفضل على صلواتها
بلغت خمسين ومهما الحكم انتهى وقد تقدم من الموطأ في باب الفقه ١٢

ثم قوله قال صلوة الخ قال المحافظ العيني ذكر تعدد الروايات في قوله خمس وعشرين درجة في رواية البخاري الضامن حديث أبي سعيد صلوة
الرجل في جماعة تزيد على صلواته في بيته خمس وعشرين درجة وعند ابن ماجه بلفظ خمس وعشرين درجة وفي لفظ فضل الصلاة على صلاة أحدكم وحده
خمس وعشرين جزءاً وعند السراج تعديل خمس وعشرين صلاة من صلوة الفرد في لفظ تزيد على صلوة خمس وعشرين وفي لفظ سبعاً وعشرين جزءاً
وفي لفظ غير من صلوة الفرد في لفظ تزيد على صلوة الفرد خمس وعشرين درجة وفي لفظ صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين بصلواته وحده وفي كتاب
ابن حزم صلوة الجماعة خير على صلوة الفرد سبعاً وعشرين درجة وفي سنن أبي شعبة في لفظ صلاة على صلاة الفرد وعند ابن حبان قال صلواتها في
خير من صلواتها وحدها كما ثبت صلواتها في خمسين درجة عند أبي داود وبلغت خمسين صلاة قال وقال عبد الواحد بن زبدي في هذا الحديث صلوة
الرجل في الجماعة تفضل على صلواته في الجماعة وعند البخاري من حديث نافع عن ابن عمر صلوة الرجل في جماعة تفضل على صلوة الرجل وحده سبع
عشرين درجة قال الترمذي كذا رواه نافع وعامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالوا خمساً وعشرين (الابن حبان قال سبع وعشرين تزيد
قلت ولم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع قال قال خمس وعشرون لكن المعري ضعيف ووقع عند أبي حنيفة
في مستدرج من طريق أبي اسامة عن عبد الله بن عمر عن نافع قال قال في خمس وعشرين وهي شاذة بخلاف الرواية المحفوظة من أصحاب عبد الله وأصحابه
وان كان رادها فقد رادها ما وقع عند مسلم من رواية البخاري بن عثمان عن نافع بلفظ بضع وعشرين فليست مغايرة لرواية المحفوظ لصدق الجمع
على سبع وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة كما في نه الساب وعن ابن مسعود وعند أحمد وابن حزم وعن أبي بن كعب عن ابن ماجه والحاكم
وعن عائشة والنسائي عن السراج ودور ابن أبي شيبة عن معاذ ومهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني والفقهاء جميع على خمس
عشرين سوى رواية أبي نفعال السجستاني عن أبي الحسن وهو في لاهي هريرة عن أحمد قال فيها سبع وعشرون وفي إسنادها شريك القاضي وفي
خطه ضعف وفي رواية لابي عوانة بضعاً وعشرين وليست مغايرة لرواية الصدوق البضع على الخمس فرجت الروايات كلها إلى الخمس بوجه
لا يترشح فتح البخاري) وعند ابن حبان من حديث أبي بن كعب أربعة وعشرين وخمس وعشرين درجة وصلوة الرجل مع الرجل الذي من صلواته وحده
وصلواته مع الرجلين الذي من صلواته مع الثلاثة الذي من صلواته مع الرجلين وما كثر فيها حب إلى الله تعالى من رجل وعند أبي نعيم عن
المعري عن نافع بلفظ سبعة وأتمته وعند أحمد بسند جيد عن ابن مسعود وصلوة الجميع تفضل على صلوة الرجل وحده خمس وعشرين ضعفاً كلها من
صلواته وفي مسند ابن أبي شعبة بضعاً وعشرين درجة وعند السراج خمس وعشرين وفي تاريخ البخاري من حديث الأوزاعي عن قنات بن عيسى
صلوة رجلين يوم أحدهما صاحبه الذي عند الله من أربعة تترى صلاة أربعة يوم أحدهم الذي عند الله من صلاة ثمانية تترى صلاة ثمانية يوم أحدهم الذي عند الله
من صلاة مائة تترى وعند السراج من حديث انس موقفاً بسند صحيح تفضل صلاة الجميع على صلوة الرجل وحده بأربع وعشرين صلاة وعند السراج
بسند صحيح عن عائشة تفضل صلوة وحده خمساً وعشرين درجة وكذا رواه معاذ عند الطبراني وعند ابن أبي شعبة عن عكرمة عن ابن عباس فضل
صلوة الجماعة على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة قال فان كانوا أكثر فعلى عدد من في المسجد فقال رجل فان كانوا عشرة الا قال نعم وعند ابن
زنجويه من حديث ابن الخطاب الدمشقي عن زريق بن عبد الله الأسدي صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاته في مسجد القبائل خمس وعشرين صلاة
وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه خمساً صلاة وفي فضائل القدس لابي بكر محمد بن احمد الواسطي من حديث أبي الخطاب وصلاته في مسجد القبائل
سبع وعشرين صلاة في المسجد الأقصى خمسين الف صلاة وصلاته في مسجد الحسين الف صلاة وصلاته في المسجد الحرام مائة الف صلاة
ومن حديث عمار بن الحسن حدثنا إبراهيم بن هبة عن انس مرفوعاً عن عائشة وصلاته على السائل بالف صلاة وصلوة بسواك بأربع مائة الف
صلوة انتهى ما في العدة ١٢

ثم قوله تفضل الخ قال المحافظ في الفتح واختلف في إيهامه في فصيل برواية الخمس لكثرة روايتها وقيل برواية السبع لان فيها زيادة من عدل
ما قلناه وقد جمع بين رويني الخمس والسبع بوجه منها ان ذكر القليل لا يفي الكثير وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد كمن قال بجماعة من أصحاب
الله فحق عن نفسه وعلى هذا فليل وهو الوجه الثاني لعل على الله عليه وسلم ثم نأخذ في (والله اعلم بالصواب)

مع ذكره في جامع وغزاه إلى الآثار ١٢ عن ابن أبي سليمان ١٢ مع في باب الوضوء مما غيرت النار ١٤ لله في جماعة جامع ١٢ مع في باب الوضوء

وحدہ خمساً وعشرين صلوة محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الحارث بن زياد

(بقية من الصلوة السابقة) بزيادة الفضل فاخر سابع وتقص بان يحتاج الى الترخيع وبان دخول التسع في الفضل مختلف فيمكن ان فرغنا على
الفتح تعيين تقدم الخمس على السبع من جهة ان الفضل من التسع لا يزيل الزيادة لا نقص ثلثها ان اختلاف العددين باختلاف ميزانها وعلى هذا فقليل
الدرجة من السبع وتقص بان الذي روى عنه الجوزي روى عنه الدرجة وقال بعضهم الجز في الدنيا والدرجة في الآخرة وهو يبنى على التقارب
والجاء الفرق بقرب المسجد لبعده وخمسها الفرق بحال المعلى كان يكون العلم او قطع سادسها الفرق بانها في المسجد وفي غيره سادسها
الفرق بانها في الصلاة غير ثلثها الفرق بانها في الصلاة بكثر الجملته وقطعها عاشر السبع بخصتها بالفرد والعشاء قليل بالفرد
والصلاة خمس بحد ذلك روى عن السبع بخصتها بالجملة وهذا الوجه عندى وجها لها سادسها ثم ان الحكمة في هذا الحد والمخاص
خير من جهة نقل الطبيب عن التوبة لشيء ما حصل ان ذلك لا يترك بل مرجعه الى علم التوبة التي قصرت علوم الاولياء عن ادراك
حقيقته كلها ثم قال ولعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مطلقين كصفتهم المثلثة والاقترار بالامام والمجاهدين في الاسلام وغير ذلك وكان
يشترط في ما قدمه من غيره ونقص عن مراد من علم ان هذا الذي ذكره لا يقتدر المطلوب من احاد والكرام الى احتمال ان يكون اصل كون المثلثيات
خمساً قد بدلت بالسابعة في كثير من فروعها في مثلها قصارت خمساً وعشرين ثم ذكر السبع مناسبة ايضا من جهة عدد ركعات الفرائض ودوامها
وقال غيره النجدة بعشر مصل على غيرها فاذا انضم اليه اربعون فثلاثون ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس او بزيادة عدد ايام الاسبوع لا يخفى
فصلوه وقيل الاعداد عشرات وتبين والوفد وغير الامور الوسطا فخرت المائة والعدد المذكور ربعها وهذا الشد فساد من الذي قيل وقرأت
بخط شيخنا البلقيني فيما كتب على العدة ظهر لي في جزين العددين شيئين لم اسبق اليه لان لفظ ابن عمر صلوة الجماعة افضل من صلوة الفرد
معناه الصلوة في الجماعة كما وقع في حديث ابي هريرة صلاة الرجل في الجماعة وعلى هذا فكل واحد من المحكوم به بذلك صلى في جماعة وادنى
الاعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى في جماعة وكل واحد منهم الى خمسة وهي بعشرة فيحصل من مجموع ثلاثون فاقترن في الحديث
على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي اصل ذلك وهو ظهر من الجمع بين العددين ان اقل الجماعة امام ومامم قولوا لا اله الا
ما سمي العاموم كما ذكره فكذلك الفضل الله على من صلى من جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة على الجوزي والوارد بلفظها على الفضل الزائد
ان الجوزي بلفظ سبع وعشرين على الاصل والفضل انتهى ومثله بالتفصيل في عمدة القاري قال شيخ الحديث ولم يذكر البلقيني وجه التوفيق
فيضم اليه خمسة وهي ان كل صلوة لها ارتباط بالاربع الباقية بنص حديث من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا يخفى ان ذمة من يحصل خمس وعشرون
بغريب الخمس في الخمس ولو فدا لا يتا ط من قول ابى حنيفة وما لك بوجوب الترتيب في قضاء الصلوات وذلك الجماعة وكثرتها مؤثرة في قلة البرد
كثرتها قلت يدل عليه رواية ابن ابى شيبة في مصنفه عن ابن عباس وكعب بن الاشعث في رواية السيوطي في تنوير المحواك كما في التطبيق للمجد ١٤

سنة قوله صلوة الحج قال شيخ الحديث المراد بخمس وعشرين صلوة كما في الروايات قال في اللغح ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث
وهو ميزان العدد المذكور في الروايات كلها التخييل بغير اوصاف الميزة الا طرق حديث ابي هريرة في بعضها نفعها وفي بعضها جزا وفي بعضها دبر
وفي بعضها صلوة ووقع هذا الاختلاف في بعض طرق حديث انس والظاهر ان ذلك من تصرف الرواة ويحتمل ان يكون ذلك من التلغص في العبادة و
اما قول ابن الاشير فما قال دبره ولم يقل جزا ولا نفعها ولا حظ ولا خوف ذلك لانه اراد الشوا من جهة العلو والارتفاع فان تلك فوق هذه هكذا و
كذا ادرية لان الدرجات الى جهة فوق فكانت بناه على ان الاصل لفظ دبره وما عد ذلك من تصرف الرواة لكن فقيه ذو المجرود وروايات ثابتة وكذلك
الضعف انه كما لم يلاحظ عليها عمدة القاري بل ولفظ الصلوة ايضا كما سبق وهو المتعين وبذلك على احاديث غير حديث الجوزي من
الروايات الجماعة تاك ١٣

سنة قوله الحارث بن زياد في حوال الصواب لا وثا كما في الجامع فاذا لم اجد قال في اللسان الحارث بن زياد ومن انس بن مالك ضعيف مجهول
وفي كتاب ابن ابي حاتم الحارث بن زياد قال وضلت على ابي عاذب مسلم بن عمرو في مرضه روى عنه ابو نعيم قال ابي مجهول انه وقال المحاذ في
التعذيب الحارث بن زياد شامي روى عن ابي ريم السماعي عنه بن يوسف الكلاعي اخبرنا حديثا واحدا في الصوم قلت ذكره ابو القاسم
البغوي في الصحابة معناه الحديث الذي قرأته على ام عيسى بنت احمد الحنفي عن علي بن عمر النخعي سماعا ان عبد الرحمن بن كعي اخبرنا ابا القاسم
اقربنا ابو القاسم الربيعي انا ابو الحسن بن محمد انا اسمعيل الصفار عن الحسن بن عرفة ثنا قتيبة عن الليث عن معاوية بن صالح عن يونس بن سيف
عن الحارث بن زياد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم علم معاوية الكتاب وده الحساب قال البغوي
ولا علم الحارث بن زياد قلت وقد روى الحسن بن عرفة في زيادة هذه اللفظة وهي قوله صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى الحسن بن سيف
وبغيره هذا الحديث عن قتيبة فلم يقدروا فيه والفضل قتيبة هذا الحديث فقد رواه آدم بن ابي اسحاق واسد بن موسى والوجه في غيرهم عن الليث
عن معاوية عن يونس عن الحارث عن ابي رهم عن العراء بن سارية وهو الصواب بينه ابو نعيم وغيره (والباقي على الصحة الآتية)

سنة دراج فتح الباري وعمدة القاري فان فيها بطلا بسيطا وفي الاول ازير من الآخر ١٢ عنه ذكره في الجامع وعنده
الى الآثار ١٢ سنة وثار جامع وهو غلط ١٢

كما سمعت به في الدنيا قصاصا ولا يظلم ربك احدا وانظر
ركعتي الفجر فلا تدعهما فانهما من الرغائب محمد قال اخبرنا
ابو حنيفة قال حدثنا معن بن عبد الرحمن عن القاسم بن
عبد الرحمن عن ابيه عن عبد الله بن مسعود

له قول ولا تنفقين الخ ففي الولد من الكبار وقد اختلف النبي صلى الله عليه وسلم القول فيه روى النسائي عن ابى هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية الملائكة ايها امرؤ دخلت على قوم رجل ليس منهم فليست من الله في شئ ولا يدخلها الله الجنة واما رجل محب
وله وهو ينظر اليه محبب الله فزجل من دفعه على روس الاوليين والاخرين يوم القيامة وفي نسخة رجل من بني قريظة روى ابو هريرة ايضا
كان في النسائي وغيره فلم يخصص لابي الانتفاء وفي رواية اخرى فمن اجل قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا وليكن ان يتقضى من ولد قريظة
على فرسه الا ان يرم انرا في فاحشة وفي الحديث الاول اخرجه ابو داود وابن ماجه ايضا ومحمد بن حبان كما في بلوغ المرام وعن طريق اخر
اقرئوه طرقه عين فليس له ان يغير اخرجه البيهقي وهو من موقوف اه ١٢

في نسخة

له قد قصاصا الخ قال صلى الله عليه وسلم من اتقى ولده ليفضوه في الدنيا فهو الله يوم القيامة على روس الاشبا وقصاص بقصاص وعمل
حل من ابن عمر وقال لا تنفقين من ولدك فيقتضك الله على روس الملائكة كما تقتضيه في الدنيا (ابن عمر) كثر الحال ومن ههنا يترك
ان ما في الآثار من الرواية لا تنفقين من ذلك ابدأ هو الصحيح وما في نسخة المحققين وعليه حاشية السبيلي ولا يسمعون من تلاوة آية الخ لم يسمعون
لان كان يصح معناه بخلاف حديث ابن عمر فروغ ولم يتوجه اليه الفاضل السبيلي وقوله ولا يظلم ربك احدا دليل لقوله قصاصا ودفع شبهة
عن كما ينبغي ان يسمي البخاري من ابن عمر فروغ كما في كثر الحال لا تكون عليك دين فاسما هي الحسنة والسيئة ليس ثم ذلك ولا يرجح وقصا ولهم
يظلم احدا له قوله احدا كذا وقعت تحت النفي فتعذر العوم كما هو القاعدة بفتح قول ليزول ظلم اليوم قوله ولا يظلم ربك احدا بل يجري العدل والضعفة
لتعظيم الفاضل السبيلي الا له بقوله غير هذا لا يفيد معنى معتد به وهو ظاهر غير خفي على احد فانهم سأل ١٢

له قول من بن عبد الرحمن الخ هو ابن عبد الله بن مسعود البدر في المسعودي الكوفي والدار القاسم القاسمي روى عن ابيه واخيه القاسم وعون
بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وجعفر بن عمرو بن حريث والي داود العمري وعنه الثوري وسعد وليث بن ابي سليم ومحمد بن طلحة بن مصرف و
عبد الرحمن بن عبد الله السعدي وغيرهم قال الحق بن منصور عن يحيى بن معين ثقة قال ابو هانم صالح وقال البخاري كان على قضاء الكوفة
وكان صار عفيفا مسلما جليلا للعلم قلت وقال ابن سعد ثقة قليل الحديث وقال يعقوب بن سفيان كان قاضيا على الكوفة ثقة قاله الحافظ
في التهذيب وهو من رجال البخاري ومسلم كما رثم عليه وغفل عن ذكره صاحب المتقدم وهو من رجال الآثار ونقل بذكره فيها معن بن عبد الرحمن
ابن سعدة لم يرد وليس هو في هذا السند ولا في كتاب الآثار كما لا ينبغي فنتبه ١٢

سنة قوله القاسم بن عبد الرحمن الخ هو اخوه من المذكر واين عبد الله بن مسعود السعدي ابو عبد الرحمن الكوفي القاسمي روى عن ابيه وعن جده سريلا
وعنه ابن عمرو بن سبرة ومروان بن الاخدع وصهيب بن يزيد الغنوي وحسين بن قيس الغنوي دارسل عن ابى ذر وغيرهم روى عنه عبد الرحمن
داود الخليل عتبة بن عبد الله السعدي بن واخوه معن بن عبد الرحمن بن عبد الله داود السعدي وابو اسحاق الشيباني وعبد الله بن محمد بن عطاء
ابن السائب وعمر بن مرة وعيسى بن عبد الرحمن السلمي ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي الليثي وعبد الله بن عثمان بن عثيم وسماك بن الحارث وعبد الرحمن
بن اسحاق الكوفي وجابر الجعفي وسعدي بن كرام وآخرون قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وقال الحق بن منصور عن ابن معين كان ثقة وقال
على من الحديث لم يطمع من الصحابة غير جابر بن سبرة قيل له فليكن ابن عمار قال كان يحدث عن ابن عمر بن الخطاب ولم يسمع من شيئا وقال البخاري كان على
قضاء الكوفة وكان لا يأخذ على القضاء اجرا وكان ثقة رجلا صالحا وقال ابن عيينة قلت لسعدي ان ثبت من ادركت قال القاسم بن عبد الرحمن
ومروان بن رز قال سعدي بن جابر محبته الى بيت المقدس فقلنا بثلاث عشرة الصلوة وطول السميت والسجدة وقال سعدي بن رز قال
قال لي عمر بن العزير عن علي بن فضال الكوفي قلت القاسم بن عبد الرحمن وقال خليفة مات في ولاية خالد بن عبد الله قلت وقال ابن خراش ثقة قال
ابن حبان في الثقات مات في ولاية خالد بن العزير سنة عشرين ومائة وقال غيره مات سنة ست عشرة قال في التهذيب رثم عليه الحافظ طائفة من
الاسماء وكي عن الامام ابو حنيفة من غواصة كما في مسانيد مسنده المحقق ١٢

له قول من ابيه هو عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي روى عن ابيه وعلي بن ابي طالب (والباقي على الصنفه الآتية)

عه اي ك اشهر بن بقر عن نفسه ١٢ عه اي للقصاص والمسدا وفيه ما قال السبيلي جزا او فاقا بمقتك ١٢ عه في الجامع دا الذي امرك به اي امرني رسول
صلى الله عليه وسلم فركعتي الفجر ١٢ عه اي داوم عليها حمدا وسفروا وسفروا وسفروا كما كان النبي صلى الله عليه وسلم اشدها بها ١٢ عه اي فلا تتركها ١٢
عه في الجامع فان فيها الرغائب ١٢ عه قال السبيلي اي من اسباب الرغبة ١٢ عه اي من الامور التي يرغب في تحصيلها ١٢ عه اي التي يرغب فيها ١٢
عنه ذكره في الجامع وحده الى الآثار ١٢ عه على معنى في باب السبع على التحقيق ١٢

ورفیقہ من الصفحۃ السابقتہ والا شعث بن قیس والی ہمدان کان محفوظا ومسروق بن الاعدع ومنہ ابناہ القاسم ومن دساک بن
 حرب دالمسن بن سعد وعبد الہاک بن عبیدہ وابو اسحق السبیعی وابو بکر بن عمرو بن عقیقہ الکوفی ومحمد بن دحمان قال یعقوب بن شیبہ کان ثقتہ
 قلیل المحدثین وقد تکلّموا فی روایہ عن ابیہ وكان صغیرا فاما علی بن المرتضی فقال قد لقي اباه وقال ابن معین **ع** لم یسمعنا من
 ابیہما وقال احمد بن حنبل عن یحیی بن سعید مات عبد اللہ وعبد الرحمن ابن سمت سنین او نحوہا وقال احمد ما سمعنا من الثوري وشريك فانہما یقولان
 سمعنا ما اسریل فانہ یقول فی حدیث الغیب سمعت وقال البجلي یقال انہ لم یسمع من ابیہ الا حرفا واحدا محرّم الحلام سمعت الحرام
 وقال اسحق بن منصور عن یحیی بن معین ثقتہ وقال معاویہ بن صالح عن ابن معین سمع من ابیہ ومن علی قال ابوہم صلح وروی البخاری
 فی انار سراج الصغیر ما سئل ما سأل عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد اللہ بن مسعود ی عن ابیہ قال لما حضر عبد اللہ الوفاة قال لا ینبغی لکن
 یا بیت اوصنی قال ابی من خطبتک قلت روای البخاری عنی فی انار سراج الکبیر واللاوسط من طریق ابن خنیم عن القاسم بن عبد الرحمن عن
 ابیہ قال اتی مع الی فذكر الحدیث فی تأخیر الصلوة زاد فی الاوسط شعبۃ یقولون لم یسمع من ابیہ وحدیث ابن خنیم اولی عنہ ی قال ابن
 المظفر فی العلل سمع من ابیہ حدیثین حدیث الغیب وحدیث تأخیر الاولیاء للصلوة وقال البجلي ثقتہ وقال ابن سعد کان ثقتہ قلیل المحدثین واسم
 حدیث محرّم الحلال من طریق دساک عنہ وقال ابوہم سمع من ابیہ دون ثقتہ وقال الحاکم الملقب مشائخ اہل الحدیث علی انہ لم یسمع من ابیہ اھ وہم نقل
 عنہ مستقیم وقال خلیفہ بن خیاط مات فقدم الحجاج العراق سنة تسع وسبعین قال الخلیفہ فی التہذیب وروى عنہ علاء السنۃ انظر انہ من ہل
 الانار وقد نقل عن ذکرہ صاحب التہذیب والی نفس فانی العجب من کیف تتبع رجال الامة وقد الف رسائل فی شرح آثار کارک یستفی تہذیبہ

له قوله وقد الخ فانه مناجاة بالرب تعالى في بيها اذ بها دستجابتها وسنبتها ووجابتها وقرنتها وادراكها على اكل طريق واثم وجهه منها
التوقير والتعظيم لها بالخشوع والتخضوع والسكون فيها فقد قال صلى الله عليه وسلم فامشوا الى الصلوة وعليكم السكينة والوقار ولا تقرأوا متعق
عليه من حديث الى هريرة دوران فيها تنبيهات وتذكيرات على نسخة اجماع التوقيع لتلاوة القرآن السكوت عندها وادراكها لجهنم الصلوة
اولى خارجها بقوله تعالى واذ اقرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون نزلت في قراءة القرآن خلف الامام كما قال احمد وفي حديث جابر بن عبد الله
والى هريرة عندهما ان اقرى فاستمعوا له وكان له امام فقرأ الامام لا تقرأ كما سبق في باب القراءة خلف الامام وكان تعالى في كل اوصى الى يده
استمع لقر من احب فقالوا انا سمعنا قرانا عجبا يهدي الى الرشاد فامناه الآية وقال تعالى ولا تحرك به لسانك لتعجل به الآية فروا من عباده
باستماع عند القراءة كما في صحيح البخاري ١٢

نستقبل من على الخ اتحاد المكان حقيقة. وكما شرط للاقتداء قال في الهدى المختار ويكتفى من التمسك وصف من النساء بلا حائل قدر نور الله وارتقاء
قدر قارة الرجل مفتاح السعادة اوطرقي تجري فيه مجله اليه يجري الشواذ فيه تجري فيه السفن ولو نذر قاولوني المسجد واطلوا في انفسا في الصلوة على الجوارح
كبير جدا كسجد القدس سبعين صنفين فاكثر الا اذا تقلصت الصفوف فصيح مطلقا واحمال لا يكتفى من الاقتداء ان لم يشبهه حال امامه مسمع اوردية ولون
باب مشبك يمتنع الوصول في الاصح ولم يختلف المكان حقيقة كسجد وبيت في الاصح فنية ولا حاكم عند الفضال الصفوف الله اي في اطرقي
او على حبر النهر اه رد المختار وفي الهدى الكبرى قال وقال مالك لوان دورا محجورا عليها من قوم فيها بصلوة الامام في غير المجبة فصلا تم حلة الى
مكان لتلك الدور كوي ومقاصير يرون منها ما يصنع الناس والامام فيكونون بروكوع وسجودون بسجود ذلك جائز وان لم يكن فيها كوي ولا
مقاصير يرون منها ما يصنع الناس والامام الا انهم يسمعون الامام فيكونون بروكوع وسجودون بسجود ذلك جائز وقال وسائلنا بانك عن النهر الصغير
يكون بين الامام وبين قوم وهم يصلون بصلوة الامام قال لا بأس بذلك اذا كان النهر صغيرا قال واذا صلى رجل بقوم فصل بصلوة ذلك
الرجل قوم آخرون بينهم وبين ذلك الامام طرقي فلا بأس بذلك قال وذلك الى سألته عن ذلك فقال لا بأس بذلك اه لعل اطرقي غير
ناقد فانهم ١٣

سنة قوله حائط الحقال في الحج وقال ابو حنيفة في من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن فيه وبين الامام طريقا كان بينهم حائط فذلك دون ان تواصلوا خارجا من المسجد في دار يصدق بالمسجد ليس بينهم وبين الامام طريق ان صلاتهم تامة وقال ابو حنيفة لا ينبغي اليوم لاحد ان يمشي الجمعة في شئ من الدور التي تلتصق بالمسجد انقلعت التي لا يدخل فيها الا باذن يصلوة الامام يوم الجمعة وان تخرجه لانها ليست من المسجد وان جاز الذي يليه وقال محمد بن الحسن ما بين عباب المسجد والدور التي تلتصق بالمسجد فرق لان ذلك اذا كان موصولا بالمسجد والصفوف متصلة بذلك يتجزئه فانه لا طريق بينهم وانما يكره ان يصلوا في موضع بينهم وبين الامام غير طريق (وابن ابي عمير) الا بغير

عنه في الجامع وقروا السادة يعني السكوت فيها ١٢ عنه اي والي يوسف معه يفهم من ترتيب التجاري ان المال الى الجواز مطلقا وعلق عن المحسوس بالمال
بمجرد انه ١٢ عنه ونحو ما كالمجس على التبر ١٢ عنه اي ناخذ الالمسعود عن شئنا طرد التجار ١٧

محمّد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد قال سألت ابراهيم عن المؤذنين
يؤذنون فوق المسجد ثم يصلون فوق المسجد قال يجزئهم قال محمد
وبه نأخذ ما لم يكونوا قد اقام الامام وهو قول ابي حنيفة محمد قال اخبرنا ابو
حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يكون بينه وبين الامام حائط قال حسن ما لم يكن
بينه وبين الامام طريقا او نساء قال محمد وبه نأخذ وهو قول ابي حنيفة

(في حق من الصفقة السابقة) فيكون بمنزلة من ليس مع الامام وقال المحدثون في معنى في الرحاب صلواتهم قبلهم من اين افرق هذا والدور
قالوا الرحاب المسجد الذي يلي من المسجد قبلهم ان الدوران كانت ليست من المسجد فانهما يتصلقان بالمسجد وقد نزع تقديركم ما لك بن النسي عن النسي
عنده ان الناس كانوا يذهبون فمجدد النسي على الشريعة اذ لم يجدوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلون فيها الجمعة وكان المسجد يعين
عن المحدثين ورواه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد فمجدد النسي على الشريعة اذ لم يجدوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلون فيها الجمعة وكان المسجد يعين
ذلك فيما مضى وما اليوم فلا ينبغي لاحد ان يصلي الجمعة في شئ من الدور التي تتصلق بالمسجد قبلهم وكيف جاز هذا في ذلك الزمان ولم يجز في هذا
الزمان ما جاز غير الاول اجابوا قوم اخذوا من الادلة ما العلم الا لعلم الاولين الذين رخصوا في ذلك وما الفقهاء الا نقولهم وهم كانوا اعلم بما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وسلم واقرّب بهجدا منا فلوروا ذلك قبيحا ما فعلوه اجابنا محمد بن امان عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال ليس يصلي بصلوة الامام بينه وبين الامام
حائط قال لا بأس ان لم يكن بينهما طريق او امرأة اخبرنا اسرائيل بن يوسف قال حدثنا منصور بن المعتمر قال سألت ابراهيم النخعي عن الرجل يصلي على
بيت يات بالامام وهو في المسجد قال لا بأس انتهى انظر الى قوة استدلال الامام محمد بن ابي اسحاق السلفي الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وفقهوا في الزمان وهم اعلم به وبادامه صلى الله عليه وآله وسلم فيهم المتقدمي بهم كما ورد في الاحاديث ١٢

سواء قول فوق المسجد الخ صريح في ان الاذان فوق المسجد جاز وهو من تحت الى فوق مكان واحد وسجدت فرفع عليه احكامها كما هو مبسوط في كتب
الفقه ولم تكن في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجدت بحرقك وفي شرح الشيخ اسحق بن ابي اسحاق عن الاوائل لم يوصل الى ان اول من في منارة مصر للاذان
شراجيل بن عامر المروزي وبني سلمة المتأخر للاذان بامر معاوية ولم تكن قبل ذلك قال ابن سعد بالسند الى ام زيد بن ثابت كان بيني اطول
بيت حول المسجد فكان يلا يؤذن فاذن من اول ما اذن الى ان نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذن يؤذن على المنبر فاذن يؤذن على المنبر فاذن يؤذن على المنبر
يعلم حكمه جاز في الفتوى في العصر الحاضر من ان الاذان في المسجد كبره ام لا وقد علمت ان الاذان فوق المسجد جاز عند ابي حنيفة والي يوسف
ومحمد والمسلم من السما الى اشرى وما في الهندية وينبغي ان يؤذن على المنارة او خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد كذا في فتاوى فاضلنا
فانما هو محمول على ان الاذان يكون لا علم الغائبين ولهذا لا يكون الا على المواضع العالية والمنارة ونحوها فاذا كان في المسجد يكون ان يحقق
الاعلام المذكور ويستدل على جواز كونه في المسجد وروايت في المنايا وابن ماجه وكذا ما قال في فقهية في باب الجمعة من كونه بين يدي الخطيب
وبين يدي المنبر وفي زمن عمر كان في سقف المسجد كما في الترمذي مطلق على ما في فتح الباري وغيره ١٢

سواء قول جاز في المسجد من تحت الى فوق مكان واحد لا يمنع الاختيار قال الامام الشافعي في الام ولا بأس ان يصلي المأموم فوق المسجد
بصلوة الامام اذا كان يصيح صوته اذ يركب بعض من خلفه فقد رايت بعض المؤذنين يصلي على ظهر المسجد المحرم بصلوة الامام فاعلمت ان
اهدان اهل العلم عاب ذلك عليه وان كنت قد علمت ان بعضهم احب ذلك لهم لو انهم يخطوا الى المسجد قال الشافعي اخبرنا ابراهيم بن محمد
قال اخبرنا صالح بن مولى التوام انه رأى ابا هريرة يصلي فوق ظهر المسجد المحرم بصلوة الامام في المسجد اه في المدة قال سمعته واخبرني ابن وهب عن
ابن ابي ذئب عن صالح بن مولى التوام قال سمعت مع ابي هريرة فوق ظهر المسجد بصلوة الامام وهو مضطرب وقال ابراهيم النخعي وقال سمعته واخبرني
ابن وهب عن سعيد بن ابي اليبس عن محمد بن عبد الرحمن ان اذواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في بيوتهم بصلوة اهل المسجد قال سمعته في مكة
ابن وهب عن رجال من اهل العلم عن طريق الخطاب والي هريرة وعمر بن عبد العزيز وزيد بن اسلم دربيعة مثله الا ان عمر بن الخطاب قال ما لم
تكون الجمعة انتهى ١٢

سواء قول ما لم يكونوا الخ لا بد من هذا القيد والاذا كان المأموم قدام الامام لا يصح صلواته به قال مالك على ما في المدة قال وان صلى الامام اسفل و
الناس فوق السقف فلا بأس بذلك اذا كان امامهم قدامهم اه والصلوة فوق القبلة كمرده كما في الدر المختار ما فيها من ترك تنظيها لما مورده
رواه ابن ماجه والترمذي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلي في سبعة مواطن (والسبعة هي على الصفة الثانية)

سواء ذكره في الجامع وعنده الى الآثار ١٢ عنه فاحكم بركاة الاذان في المسجد ليس كما ينبغي وانما ١٢ في الآثار ما لم يكونوا وهو محرف ١٣ للعبة ابي داود في يوسف ١٤
سواء ذكره في الجامع وعنده الى الآثار ١٢ عنه في الجامع شئ ١٢ عنه اى جاز ١٢ له اى نأخذ ١٣ للعبة في الجامع او بنيا في الدراج الى الآثار وبه في الجامع
وهي مائة عن الاختصار ١٢ للعبة اى داود في يوسف ١٢

باب مسح التراب عن الوجه قبل الفراغ من الصلوة

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد قال رأيت أبا راهيم يصلي في المكان فيه الرمل والتراب الكثير فيمسح عن وجهه قبل أن ينصرف قال محمد لا نرى بأساً بمسحه ذلك قبل التشهد والتسليم لأن تركه يؤذي المصلي وربما شغله عن صلوته وهو قول أبي حنيفة

باب الصلوة قاعدا والتعبد على شيء أو يصلي إلى ستره

والقنينة من الصلوة السابقة في الزلزلة والمجزة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الخلاء وهو المختار ١٢
سنة قول الطريق الخ روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة على ما في كنز العمال عن عمران قال في الرجل يصلي بصلوة الإمام إذا كان جنبها ظهره وطريقه وجهه فلا ياتممه أهو قال في رد المحتار وفي المعراج عن المسبوط فان كان صف تمام من النساء ودار من صفوف الرجال قدمت صلوة تلك الصفوف كلها احتماتا والقياس ان لا تقصد الاصلوة صف واحد ولكن استحسن الحديث عمر قعوده وقفا عليه من كان بينه وبين الإمام شبرا وطريقا أو صف من النساء فلا صلوة له فيه هذا صريح في ان المحائل غير معتبر في صف النساء ولا تقصد صلوة الصف الاول من الرجال فقط كونه صار حائلا بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر ان ما ذكره المشرح من اعتباره الحائل او الارتفاع انهما موقوفان دون الصف التام من النساء والاولا واحدة والثانية اما الصف فهو خارج عن القياس اتباعا لآثاره والرد بالبعد في قول عمر رضي الله عنه بعد ريشته به حال الإمام روية او سماعا دون لم تشبه عليه يصح الاعتقاد وتجزؤ صلوة والا فقد صلى الصحابة رضي الله عنهم خلفه صلى الله عليه وسلم وهو في حجره عائشة رضي الله عنها كما لا يخفى على طالع كتب الحديث ١٣
هذه قوله وهو الخ المسئلة فيها خلاف قال العيني دما في الباب يدل على ان ذلك جائز هو ذهب المالكية الى انه المنقول عن انس وبني هبريرة وابن سيرين وسالم وكان عروة يصلي بصلوة الإمام وهو في داره وبنو داود المسير في ذلك لا بأس ان يصلي وبينه وبين الإمام شبرا صغيرا وطريقا وكذلك السفن المتقاربة يكون الإمام في احداهما يتجهيم الصلوة معه وذكره ذلك طائفة وروى عن عمن الخطاب اذا كان جنبه وبين الإمام طريقا او حائلا ونهر فليس بمؤممه وكره الشعبي وابراهيم ان يكون بينهما طريق وقال أبو حنيفة لا تجزئ الا ان يكون الصفوف متصلة في الطريق ديم قال العيني والادواعي واشتبه اه قلت نذهب المذهب في الخ ١٢

له قوله مسح التراب الخ في البحر قد وقع الاختلاف في انه يكره مسح التراب عن جهة في الصلوة وان قد وقع التنب الى ترتيب الوجه في السجود فضلا عن الترتيب فكون نقص التراب من التراب عملا مفيدا وان لا بأس به مطلقا في نظرنا هو اما ان لا بأس بسلت العرق في الصلوة فقول بعض المراجع واختاره في الحاشية وبغير ما وفي غية المعنى ديكره ان يمسح عرقا والتراب من جهة في اتناء الصلوة او في التشهد قبل السلام ووفق بينهما بان المراد بالمسح عرق لم تدع حاجة الى مسحها كراهية الكراهية التبرية في فريضة لا شاة فيهما وبين قولهم لا بأس لان تركه في ذلك فعله صلى الله عليه وسلم ان ثبت على ان به حاجة الى مسحها او بيا بالجملة اه وفي الحاشية ولا بأس بان يمسح جهة من التراب او يمسح بعد الفراغ من الصلوة وقبل اذا كان يعزله ذلك ويشغله عن الصلوة وان كان لا يعزله ذلك يكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل التشهد والسلام اه وصح في المحيط ١٢
له قوله قبل الفراغ الخ اما بطريق الخ كما في قوله الذي من نفسه فلا بأس به بل يمسح كما في الذخيرة وانما كره اذا كان في وسط الصلوة وكان لا يعزله لانه لا يقيد لانه يسجد بصلوات المسئلة الاخرة سنة الخ ١٢

سنة قوله رأيت الخ وفي البخاري باب من لم يمسح جهة والف حتى صلى قال ابو عبد الله رأت المحمدي يمسح بهذا الحديث ان لا يمسح المجهبة في الصلوة اه
اي بحديث أبي سعيد الخدري قال رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأت اثر الطين في المجهبة اه قال في المحاظ في الفتح قال الزين بن المنير ما حصل ذكره البخاري المستدل بدليله وكل الامر في نظر المحمدي في الواقع المحمدي او الخالفه وانما فعل ذلك لما يتعلق الى الدليل من الغمالات لان بقا اثر الطين لا يتلزم نفي مسح المجهبة الذي يجوز ان يكون مسحها ولو لم يكن ترك المسح ويحتمل ان يكون ترك المسح ناسيا او تركه عند علمه التصديق ليس اه
او لكونه لم يشعرب بقا اثر الطين في جهة او لبيان الجواز وان ترك المسح الى ان المسح على وان كان قليلا (والباقى على الصفح الآتية)

سنة وانشيش دخوه ١٣ سنة اى لا بأس به في السباب ١٢ سنة ذكره في الجامع ومغزه الى الآثار ١٢ سنة في الجامع عن حماد عن ابراهيم قال رأيت الخ ١٢
سنة في الجامع رفته يعني ابراهيم ١٢ سنة في الجامع فيها ١٢ سنة هذا القيد يعني انه لو لم يكن كذلك لم يمسح ويشهد حديث ابن عباس ١٢ سنة في الجامع ثم قال محمد ل
ابوصيفة لا ترى الخ ١٢ سنة اى لاشدة فيه دلل تحقيق اذا دعت اليه دأعة ١٢ سنة فان لا يكتفى في هذه الحالة الى الكراهة ولا يلزم العيب ١٢ سنة ومقتضاه انه
ان لم يؤده ولم يشغله منه لا يمسح عن وجهه وهو ظاهر ١٢ سنة فلا بأس به عن وجهه لان الذي من نفسه يمسح يشغله ١٢ سنة والشغل من حصوله مشغله بالمسح الوجه فصار
ما هو من ١٢ سنة اى دلى لا يمسح ١٢ سنة وهو لا بأس به من وجهه انز بغير ١٢ سنة اى في السجود وكما في في الآثار ١٢

نكحہ كوله لائرى باسا الح ومارواه الطبرانی فی الاوسط البزار ورجالہ الصمیم علی ما فی صحیح الترمذی عن بريدة ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم قال اللہ
من الجفا و ذکر منها اربع مجاہد قبل ان یفرغ اھ محمول علی عدم المجاہدہ كذا ما رواه الطبرانی فی الاوسط عن ابن عباس قال کان النبی صلی اللہ علیہ وسلم
علیہ وسلم لا یسبح دجیئة فی الصلوة اھ محمول علیہ لدواعی احتیاج الی غیرہ و مختلف فیہ و المختص من تمام الصلوة كما یبطل علیہ الاحادیث الكثیرة و ہر و روح العباد
كذا انہی عن كفت الثوب و العیث و قلب الخمر و غیرہ فی الاحادیث ۱۲

[illegible]

سے قولہ قال الخ ہذا فی غیر النبی صلی اللہ علیہ وسلم فان صلاتہ قاعدۃ لا یتقص اجہا عن صلاتہ قائما لمحدث عبد اللہ بن المروی نے صحیح مسلم والبیہاؤد والنسائی قال یفتی ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال صلوۃ الرجل قاعدۃ علی نصف اجر الصلوۃ قائما فایقوۃ یصلی جاسا فوصفت یدہ علی ہر اسی فقال مالک یا عبد اللہ فاجزۃ فقال اجل ولكنی لست کا حکم قال الفاضل للکنوی وقذعد الشافعی ہذہ المسئلۃ من خصائص کذا فی ارشاد الساری اھ قلت ہر عذۃ نا البیہاؤد لک قال فی رد المحتار نقلنا عن البیہاؤد قول الدار المحتار فیہ اجر غیر النبی صلی اللہ علیہ وسلم علی النصف اھ اما النبی صلی اللہ علیہ وسلم فمن خصائصہ ان نافلتہ قاعدا مع القدرۃ علی القيام کما قلنا قائما ففی صحیح مسلم عن عبد اللہ بن عمر وقلت حدیثت یارسول اللہ انک قلت صلوۃ الرجل قاعدا علی نصف الصلوۃ وانت تصلی قاعدا قال اجل ولكنی لست کا حکم بکرمہما فی لاد الشریع لیبیان الجواز

منه قوله قاعدة الأولى المضطرب الابعدا ابتداء وكذا بناء بعد الشروع بالكتابة في الأصح كعكس محمد بن مختار وكذا الوشع معتمدا قريبا من الركعة لا يصح
بحكم ما ذكره من عدم صحة التفتل مضطربا معتمدا بكونه غير نكدة في العجز عن الأكل في شروعه على المشارق ودرج بنى التفتل وقال الكمال في المختصر
لا علم الجواز في منبسط أو متساوي في الفرض حاله العجز عن العقود لكن ذكر في الأعداد أن في المعراج إشارة إلى أن في الجواز خلاف عنه ناكما
عند الشافعية رد المختار ١٢

عنه ذكره في الجامع وعزا به الى الآثار ٢٢٢ مع مضمي في باب الوصوف مما عرفت النار ١٢

سنة في الجماع صلوة القاعد على النصف من صلوة الرحل ولو سماها ١٢
للله اى مع القدرة على القيام على اى حاله كانت دائما للاختلاف في الافضل ١٢

تحت السرة فيكون الشئ في وسط الكف محمدًا قال أخبرنا الربيع بن صبيح

سنة قد تحت السرة للحمد لله أبو بكر بن أبي شيبه في مصنفه باسناد صحيح على ما في الآثار اسنن وتعليقها حدثنا ربيع عن موسى بن عمير
عن علقمة بن برزوخ قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يمينه على شماله تحت السرة قال الحافظ تاسم بن ظلمة بقائه
تخرج احاديث الاختيار شرح المختار به اسنن جيد وقال العلامة أبو الطيب المديني في شرح الترمذي هذا حديث قوى من حيث الاستدلال
الشيخ طاهر السندي في طوابع الآثار بالثقات انه قلت وسمعت علقمة من ابي ثابت وسياقي تحقيقه في باب الاخفاء واما بين شمل لا ينجى عليك
ان العلامة حيايت السندي قال في رسالته فتح الغفر في ثبوت زيادة تحت السرة تطرأ هي غلط مشاهة السهو فاني راجعت الى نسخة صحيحه من
المصنف فرائت فيها هذا الحديث بهذا السند وهذه الالفاظ الا انه ليس فيها تحت السرة واجاب عن العلامة قاسم السندي في رسالته
قوله لكرم بان القول يكون هذه الزيادة غلطاً مع جزم الشيخ قاسم بعدد ما الى المصنف ومثاله في ابا باني نسخة وجودها في نسخة في خزانه الشيخ
عبد القادر العففي في الحديث والاشتراف بالانصاف وقال درأته يعني في نسخة صحيحه عليها الامارات المصححة وقال هذه الزيادة في
كثير النسخ صحيحه قال النعمي الانصاف ان هذه الزيادة وان كانت صحيحه لوجودها في اكثر النسخ من السند لكنها مخالفة لروايات الثقات فكانت
غير محفوظة كزيادة على الصدور في رواية ابن خزيمة ومع ذلك في اضطراب كما مر في الحديث وان كان صحيحاً من حيث السند لكنه ضعيف من حيث
المحتن الى ما حققناه قريباً وما على ما ذهب الحافظ ابن حجر في شرح النخبة فحققت هذه الزيادة وليغيب التزييع منها وبين معارضتها لان هذه الرواية
اربع اسناد من رواية على الصدور وكوه التي اخرجها ابن خزيمة والبراه ١٢

سنة قد تحت السرة الخ قال ابن أبي شيبه في مصنفه على ما في النسخة التي في آثار اسنن مع تعليقه حدثنا يزيد بن باندك قال أخبرنا الحجاج بن حسان
قال سمعت ابا بصير سألته قال قلت كيف وضع يمينه على شماله في الصلاة اسئل من السرة واسناده صحيح وفي الجهر
النسخة وذهب الى جمل الوضع اسفل السرة حكاها عنه ابو عمر في التمهيد وجاء ذلك من اسنن جيد ثم ذكره وقال والحجاج هذا هو النسخة قال احمد بن
باس وقال مرة ثقت وقال ابن معين صالح ثم قال وقال ابن حزم روي عن ابي هريرة قال وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة
وعن الترمذي قال ثلاث من اخلاق النبوة الخيل الا فطار وتناجر السجود وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة تحت السرة انه قلت اثر ابي بصير
الودود فقال قال ابو بصير تحت السرة انه وقول السلي الكبريحية عندنا اذا ظهرت فتواه في زمن الصحابة والوحد كذا كذا فانه تابعي مشهور مات هجر
الكون سنة مائة احدى ومائة كما في نسخة القاري وقوله تامة بالمرحوم الذي روي حديث ابي هريرة مداه الودود حدثنا مسدونا عبد الواحد بن
زياد عن عبد الرحمن بن اسحق الكوفي عن سيار بن الحكم عن ابي وائل قال قال ابو هريرة اخذ الكف على الكف في الصلاة تحت السرة انه وفيه لزم
ابن اسحق الكوفي قال الودود سمعت احمد بن حنبل يضع يمينه على اليسرى في الصلاة تحت السرة انه وفيه لزم
فما كمال ابن ابي بلي بن ربه بيهية وغيرهما في تهذيب الحافظ قال الزبير بن عدي حديث حافض وقال العجى ضعيف جازم الحديث يكتب خبر
فما لم يثبت اسناده حسن وهو موقوف في حكم الموقوف وقد روي الطحاوي عن ابن سيرين انه كان اذا حدث عن ابي هريرة يقول عن النبي صلى
عليه وسلم فقال كل حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رجال ثقات وهذا دليل على بان كل حديث ابي هريرة مرفوع حدثنا محمد بن
محبوب ثنا حفص بن غياث عن عبد الرحمن بن اسحق عن زياد بن زيد عن ابي جحيفة ان علياً قال السنة وضع الكف في الصلاة تحت السرة
الودود وموقوف لفظاً مرفوعاً حكاه وحال عبد الرحمن ثقت ١٢

سنة قد تحت السرة الخ اسناده حسن قال النعمي في آثار اسنن مداه ابن أبي شيبه قال حدثنا ربيع عن ربيع عن ابي معمر عن ابراهيم قال
يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة واسناده حسن اه قال الشيخ محمد قاسم السندي في خواشيه على فتح الغفر للشيخ محمد جليل السندي الخ
ابن أبي شيبه عن جبر بن مغيرة عن ابي معمر عن ابراهيم قال لا بأس ان يضع اليمنى على اليسرى تحت السرة انه وهذا اسناده صحيح وابراهيم تابعي
وعلم اصحاب ابن مسعود وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم هذه كذا في الاعلام وانه تأثر في الجمل المذكور من قبل ١٢

سنة قد الربيع بن صبيح بمجموعة ومجموعة وسكون يا دجها مهله هو السدي ابو بكر ويقال ابو حفص البصري مولى بني سعد بن زيد مناة روي
عن الحسن وحسين الطويل ويزيد الرقاشي والي الزبير والي طاب صاحب ابي امامة وثابت البناني ومجاهد بن جبر وغيرهم وعنه الثوري وابن المبارك
وابن مهدي ومكيه والودود والوليد الطحاوي والي اياس وعاصم بن علي وعدة من رجال الترمذي وابن ماجه وتاريخ البخاري
قال حرملة عن الشافعي كان الربيع بن صبيح عوراً واذا مدح الرجل لغيره صاعقه فقد وهب اي وق علقه وقال الودود عن ابي الوليد ما تكلم احد
الا للربيع فوثق وقال عبد الله بن احمد عن ابي لا بأس برجل صالح وقال عثمان الدارمي سألت عن ابن معين عن فقال ليس به بأس
لان لم يطره وقال ابو زرعة شيخ صالح صدوق وقال ابو حاتم راجع صالح والمبارك احب الى منه قال سلم بن ابراهيم عن شعبة الربيع من
سادات المسلمين فقال يعقوب بن شيعة راجع صالح صدوق ثقة ضعيف جداً وقال ابن عدي له احاديث صحيحة مستقيمة ولم يترك حديثاً
منكرها ادا رجوا لا بأس به وبرنا ياذ وقال محمد بن المشي وغيره مات سنة ستين ومائة بارض السند قلت وقال ابن سعد خرج عن زيا
الى السند فثبت في الهجرة فن في جزيرة وقال المديني هو عندنا صالح وليس بالقوي وقال العجى بصري سيد سادة المسلمين (والمعنى الصلي) الآتي

سنة يكون جامع ١٢ عنه بغيره اسنن السنين المهله وفي آخره فحين مجرة المفصل بين الساعد والكف عمدة وفتح ١٢

سنة ذكره في النجاشي وعنه الى الآثار ١٢

في قول باب الخ اي باب في بيان تعدد ركعات الوتر وذكر من التأكيد والوجوب والقضاء والقراءة فيها وقد سبق نفي ما يتعلق بها في باب الصلاة لقولنا فتدبروا علم ان بحث صلاة الوتر طويل الذيل وفيها اختلافات كثيرة في مقدار الركعات وكيفية ادائها وهل الوتر والتشهد واحد ام لا وهل هي واجبة ام لا وقد طال الكلام المحافظ المحامد في شرح معاني الآثار وصف فيه المحافظ محمد بن نصر المروزي كتابا مستقلا وفي العصر الحاضر صنف شيخنا محمد بن عبد الله في هذا البحث سماه كشف الستار عن صلاة الوتر وهي عديم النظير في بابها فحللكم بها فانهما تزل جميع شبهاتكم في بابها فاعلمنا قال الوتر واجب به قال الحسن البصري واليه مال البخاري وهو المنقول عن جمهور السلف وثلاث ركعات بعدعتين بتسليم في الآخرة لا حصل بين ركعتين ركعة من سلام والوتر والتشهد شيان وقد اوضحنا ما يتعلق به في رسالتنا في الاسعاف ولا يذم عليك ان يعمل السلف دعوات الآثار يطلقون لفظ الوتر على صلاة الليل عنهم ابن عمر رضي الله عنه فلذا اشبه على الناس فقلوا انها واحد وبعضهم انفصل الوتر عن صلاة الليل ولا يطلقون عليها لفظ الوتر منهم ما اشبه رضي الله عنه كما هو في اكثر رواياتنا في الباب وهو الاشبه بالحداد فان صلاة الوتر معينة وصلاة الليل والتشهد غير متعين وتكون بعد النوم والوتر ليس كذلك يدل عليه حديث حماد بن عمار خرج المحافظ في التلخيص وحسن استخادها ١٢

عنه ولكنه يقر أني لكل ركعة منه فاتحة الكتاب وسورة احتياطا والسنة اسود الثلث وزيادته السجودين المختصين بالجمهورية مختار ١٢

ثم قال عن رجل قال الطحاوي قد روي عبد الرحمن بن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم في ترك ما حدثنا ابو بكر قال قال ابو الطوفان بن
ابي الوثير قال ثنا محمد بن طلحة عن زيد بن اسد عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى معه الوتر ففرقه
الا في سبع اسم ربك الا على وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد فلما فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاثا ثم حمد
صبرته بالثلاث ١٢

كنه قوله عبد الرحمن بن ابراهيم الحارثي مولى تافع بن عبد الحارث مختلف في صحبة استخلفه تافع بن عبد الحارث علي اهل مكة ايام عمر و قال
 لعبد قاري لكتاب الله عالم بالقرآن ثم سكن الكوفة روى عن النبي عن الله عليه وسلم وعن ابي بكر بن علي وعمر وعمار و ابي بن كعب وغيرهم
 ابنه سعيد وعبد الله بن الجبال والشعبي ابو مالك غردان القفاري وابو اسحق السبيعي وبزيم ذكره ابن حبان في الثقات ابنه ابي جعفر
 قال ابن ابي داود ولم يحدث عبد الرحمن بن ابي ليلى عن رجل من ابناء بعين الابن ابراهيم وقال البخاري له صحبة وذكره ذهب واحد في الصحابة
 وقال ابو حاتم ادرك النبي صلى الله عليه وسلم وسمع خلقه وقال ابن عبد البر استفعل علي بن خراسان قلت ذكره قبله بذكرك ابو علي بن السكن
 و احمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن الرضوان وذكره ابن سعد فيمن مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم اعداؤه الاسنان ومن
 جزم بان له صحبة خليفة بن خيازه والترمذي ويعقوب بن صفوان وابو عروة والدارقطني والبرقي والبيهقي بن محمد وغيرهم وفي صحيح البخاري
 من حديث ابن ابي الجبال انه سأل عبد الرحمن بن ابراهيم و ابن ابي اوفى عن السلف فقالا لا كنا نسميها لمخاض ابنه صلى الله عليه وسلم الحديث
 وقال ابن سعد ان ابو حاتم انا شعبة عن الحسن بن عمران عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابيه انه سأل مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فكان اذا خفف لا يكبر كذا في التهذيب و رجم عليه علامة السنة ١٢

عنه اجماع ابن ابي شيبة في كتاب الرد من طريق الاعمش وطلحة عن زهري عن سعيد بن عبد الرحمن بن بزي عن ابي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم المهرش نفل ان لفظ من سقط من النسخ وكذا عن ابيه ١٢

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الوتر في الركعة الأولى بسبح اسم
ربك الأعلى وفي الثانية قل للذين كفروا يعقون قل يا أيها الكافرون
وهي هكذا في قراءة ابن مسعود وفي الثالثة قل هو الله
أحد قال محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد

(بني من الصغرى السابقة) وقال الشوكاني في النبيل وعبد الرحمن بن ابراهيم في توفيق الاختلاف في صحته كما تقدمنا وقد اختلفوا في هذا الحديث من روايته
عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن روايته عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي روى عبد الرحمن بن ابراهيم عن أبي بن كعب ورواه
عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في تحقيق ابن عبد الرحمن بن ابراهيم في نسخة ومما لم يذكر في ذلك ما رواه الطحاوي من
حديثه بقوله انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم في البيت في الباب حديثان احدهما من روايته عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم وثانيهما
من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال العزني كما مر في كتابنا من ان هذا الحديث دليل على ان الوتر ثلاث ركعات موصولة
فلا يصح قوله في الاولى والثانية والثالثة تدبر

سنة قوله يقرأ في الوتر في جامع المسند ابو حنيفة عن زبيدة بن المحارث البجلي عن زراري عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في وتره بسبح اسم ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد أخرجه ابو محمد البخاري عن صالح بن
احمد بن في مقاتل الهروي عن محمد بن خديش الطالقاني عن اسباط بن محمد القرشي عن أبي حنيفة ورواه عن محمد بن رضوان عن محمد بن سلام
عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة غيبة قال كان يقرأ في الوتر في الركعة الاولى بسبح اسم ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد
قراءة ابن مسعود وفي انشائه قل هو الله أحد ورواه عن طريق خارجة بن مصعب عن أبي حنيفة مثل لفظ محمد بن الحسن غيبة قال
في الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون ومن طريق الجارود بن يزيد عن أبي حنيفة كذلك ومن طريق اسمعيل بن حماد عن أبي حنيفة عن ابيه
عن جده مثل اللفظ الاول غيبة قال يوتر بثلاث رواه عن طريق المقرئ عنه ومن طريق عامر بن الفرات السوسي عنه ومن طريق زفر عنه
مثل لفظ محمد بن الحسن ورواه عن طريق اسد بن عمرو عن أبي حنيفة غيبة قال عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابراهيم ورواه عن محمد بن
الحسن البزرجي عن الوليد بن ابي يوسف عن أبي حنيفة ومن طريق أبي النضر بن محمد عن أبي حنيفة ومن طريق عبد الواحد بن محمد بن ابي حنيفة
والحسن بن زياد عن أبي حنيفة ١٢

سنة قوله في الركعة الاولى الخ ورواه طه من طريق اسباط بن محمد ومصعب بن محمد والمقدم محمد بن الحسن كلهم عن أبي حنيفة وقال ورواه عن جابر
وزفر ابو يوسف واسد بن عمرو وخارجة بن مصعب والنضر بن محمد والوعد الرحمن المقرئ وأخرجه ابن خروزمي وأبو عبد الرحمن بن الحسن عن أبي حنيفة
وأخرجه الشافعي عن طريق أبي يوسف عنه ومن طريق أخرجه ابن عبد الباقي ايضا وأخرجه الامام محمد بن نعيم في نسخة وفي الآثار عن أبي حنيفة ورواه
ابو محمد البخاري عن احمد بن محمد البجلي عن عبد الله بن احمد بن ميسرة عن المقرئ عن أبي حنيفة الا انه قال عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابيه
مسعود بن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ورواه عن عبد الله بن احمد بن محمد بن المقرئ عن أبي حنيفة الا انه قال عن زبيدة بن
زور عن عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من الوتر بسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا أيها
الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد جامع المسند ابو حنيفة في الاستاد ابو حنيفة عن زبيدة بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابراهيم عن ابيه
ابن النبي صلى الله عليه وسلم او عن سعيد بن ابي عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم كما سبق والحديث مسند موصول لا مرسل كما عرفت فلا
خارجة الى قول القاضي السبكي عبد الرحمن بن ابراهيم صحابي صفيروا لعل مرسل والساقط في أبي بن كعب كما في الكتب الاخرى مرسل الصحابي مقبول
اجماعا اه فتنه ١٢

سنة قول الابي الخ عن سعيد بن جبير بن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بسبح اسم ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون وقل
هو الله أحد رواه الخمسة الا با داود واستاد حسن زناد الترمذي في ركعة ركعة وقال في الباب عن علي وعائشة وعبد الرحمن بن ابراهيم
عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وعن أبي بن كعب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبح اسم ربك الاعلى وقل يا أيها
الكافرون وقل هو الله أحد رواه الخمسة الا الترمذي واستاداه في صحيحه ومنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك
اعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد ولا يسلم الا في آخر من ويقول يعني لعبد التسليم سبحان الملك
القدس ثلاثا رواه الشافعي واستاداه حسن ومن عبد العزيز بن جريج (والباقي على الصفة الآتية)

وهو ظاهر في انه كان يوتر بثلاث موصولة بسلام واحد تشهدين كيف وقد أخرجه السنائي في هذا الحديث من طريق قتادة عن عذرة انه قال ولا يسلم الا
في آخر من ١٢ عنه حدثنا شاذان بن يوسف عن أبي اسحق عن سعيد بن جبير بن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث يقرأ
فيهن بسبح اسم ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد كتب ابو حنيفة ١٢
سنة صفحي في باب المسح على الخفين ١٢ المسح فان اتوا بالحديث الذي دلل عليه على ما بعده تأني ١٢ منه هذا جامع ١٢

فَهُوَ حَسَنٌ وَمَا قَرَأْتَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي الْوُتْرِ مَعَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ
فَهُوَ أَيْضًا حَسَنٌ إِذَا قَرَأْتَ مَعَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ بِثَلَاثِ
آيَاتٍ فَصَاعِدًا

ربيعة مع الصفوة، نسائقة، قال سألت عائشة أم المؤمنين بآي شيء كان يؤمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتفت كان يقرأ في الآيات السبع اسم
 ربك الأعلى وفي الثانية يقول يا أيها الكافرون وفي الثالثة يقول هو الله أحد والعزودين رواه أحمد والاربعه الألساني دلسا ودسون ويزيد
 الحافظ الزيلعي إلى الاربعه وقوله ابن حجر في البداية وهو تسامح ومن عرفة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤثر ثلاثا يقرأ في الركعة
 الأولى بسبع اسم ربك الأعلى وفي الثانية قبل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد وفي العزود برب الفلق وفي العزود برب الناس رواه الدرر
 القطبي والعلوي والحاكم وصححه قلت قال في المستدرک هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه كما ذكر في آثارنا وسنن مع التعليق قال الترمذي وقد
 صححه ابن أبي شيبة صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في الوتر في الركعة الثالثة بالعزودتين وقل هو الله أحد الذي اختاره أبو زرعة العلم من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم ومن بعدهم أن يقرأ بسبع اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد يقرأ في كل ركعة من ذلك بسورة أحد أو بقل أو بالصلاة
 الغنسية كما حققه ابن الهيثم في فتح القدير قبل قول ابن أبي شيبة ١٢

سنة ثوبه حسن الخصال قال في رد المحتار ذيل قول ابن المنذر والسنة السبع والثلاث احدى اى الاعلى والساكنون والاخلص لكن في النهاية ان المتعين على الدوام يقتضي الى اعتقاد بعض الناس انه واجب وهو لا يجوز فلو قرأ بها ورد به الاثار احيانا لم يخلوا فلو كان حسننا لم يرد بل ذلك في حق الامام فقط او اذا راي ذلك حتم لا يجوز غيره وكلامنا الكلام فيتمثيل بابا للعامة وقوله زيادة المعوذتين اى في الثانية بعد سورة الاخلاص قال في البحر من الحديث وما ورد في السور من زيادة المعوذتين ككلام الامام احمد وابن معين وغيرهم في انهم اهل العلم كما ذكره الترمذي اى اهل العلم قال في جامع الفتاوى بهذا الاصل في الاحتكام الى اهل العلم ان صلى الله عليه وسلم اقر ابي عبد الله واهل البيت (والباقى على الصفة) (الآية)

عنه ومن مذهبنا بطل ما قال ابن أبي شيبة في نزعة الهامة ونسج من كتاب الردود وكران أبا حنيفة كره ان يجنس سورة بقره به اني لو تراه
يرد عليه قول محمد بن حسن وهو قول ابى حنيفة والسنكس حنيفة على اعتقاد العوام كما لا يجنس على الاعلام ١٣

عنه عنه نا جامع ١٤ عنه فان القرآن امام اكثر من ادا قتل ما قرأت منه فهو حسن كما سبق من ابن عباس في الآثار ١٢ منه وتعيين سورة من
سور القرآن وانما يعني الى هجران الباقي واعتقاد الجهال اياها واجبة وهو كما ترى المجوز ١٢ للع قال في الحج وقال ابو حنيفة رحمه الله القنوت
في الوتر قبل الركعة الثالثة اذ افزع من السورة كبر ورفع يديه ثم خفضها ثم دعا لم يكبر ولم يرفع يديه ثم ركع وقال اهل المدينة لا تقنوت في الصلوة
الوتر وقال محمد بن الحسن رحمه الله اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن ابراهيم في الوتر قال اذ غنمت السورة فكبر ثم اذ اردت
ان تركك فلكر قال محمد بن الحسن قد جازت في ذلك اثار ووتر عن عمرو بن نيرة وما نعلم احسن ترك القنوت في الوتر من الصحابة الا عن ابن
عمر وقد بلغنا ان كان يقنوت اذ انصف من رمضان وفي ذلك آثار واجازات اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان القنوت واجب
في الوتر في رمضان وبغيره قبل الركوع واذا اردت ان تقنوت فكبر واذا اردت ان تركك فلكبر ايضا اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال
حدثني ايوب بن مسكين عن ابى باسم عن ابراهيم النخعي ان عبد الله بن مسعود كان يقنوت السنة كلها في الوتر قبل الركوع اخبرنا القنوت
من اصحابنا قال اخبرنا عطاء بن مسلم الخفاف قال حدثنا العلماء من السيب عن جبيب بن ابى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام من الليل ففعل ركعتين ثم قام فوتر فقرأ بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الا على ثم ركع وسجد ثم
قام فقرأ بفاتحة الكتاب وقن يا ايها الكافرون ثم ركع وسجد ثم قام فقرأ بفاتحة الكتاب وقن هو الله احدثت قنوت ودعا ثم ركع اخبرنا عبد الرحمن
ابن عبد الله السعدي قال حدثنا عبد الله بن الاسود عن الاسود ان عبد الله بن مسعود كان لا يقنوت في الصلوة كلها الا في الوتر قبل الركوع
اخبرنا علي بن حمز الثبتي قال قلت لابراهيم النخعي ما قرأت في الوتر قال في الركعتين الاولىين سورتين اى سورة من القرآن شئت وفي
الثالثة من الرسول الى آخره البقرة وقيل هو الله احدثت فقول الله اكبر وترفع يديك قليلا قلت فهل في القنوت كلام موثوق قال لا
و لكن محمد الله ولقلى على النبي صلى الله عليه وسلم وتدعو بها بدا لك اخبرنا مسعر بن كدام عن عمر بن مرة عن ابراهيم النخعي عن الاسود بن يزي
اذ تقنوت في الوتر قبل الركعة اذ ما في الحج ١٢

عنه هكذا في الحج وعمل في العبارة سقوطا من السند ولم يجد على بن محرز الضبي في التهنيد بيب واللسان والتعجيل وفيها مغيرة الضبي
وقسم الضبي على بن مدرك بروي عن ابراهيم تامل ١٢

عنه ولا يجب في ان يكون عليه. بن معتز الضبي فانه يروى عن ابراهيم وهو من شيوع الى حليقة وسقط من اول السند
من الكتاب تأمل ١٢

وهو قول أبي حنيفة

ولقیہ منہ بصرۃ السابغة) وفي فتح القدير ان مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على المعدم كما يفعل خفيته الصريح يجب ان يقرأ ذلك
حيثما لم يركب با لما هو فان لزوم الابهام يقتضي بالترك احيانا ولذا قالوا السنة ان يقرأ في ركعتي الخبر بالكارون والاضلاص وظاهر هذا فائدة
المواظبة ان الابهام المذكور مقتضى التمسك بالمتبعين الي المصلي نفسه اه وعقده اختصاص الكراة بالامام وناظر في الخبر بان هذا مبني على ان الأصل
بهام التخصيص والتعجبين اما على ما حصل به الاستغ من بجزائها في فلا فرق في كراة المداومة بين المفرد والامام والسنة والقرض فتكره
المداومة مطلقة كما صرح به في غاية البيان من كراة المواظبة على قراءة السور الثلاث في الوتر اعلم من كون جنة رمضان اما اولاه وحيث
في الشهر بان قد عمل بها المشايخ والظاهر انها على واحدة لا علتان فيجب ما في الفتح اقول على ان في غاية البيان لم يصرح بالتعظيم المذكور
البيان ان الابهام بجزائها في يترى في صلاة اخرى وايضا ذكر في وتر البحر من العنابة لا ينبغي ان يقرأ سورة متعينة على الدوام لئلا
يظن بعض الناس ان واجب اه فبما يؤيد ما في الفتح ايضا فذا وقدر الطحاوي والاسيحا في الكراة بها اذا رأى ذلك فمالا يجوز فيه اه اما
لوقر للتسليم على اوتبر كما بقرنة على المصلاة والسلام فلا كراة لكن بشرط ان يقرأ غيرها احيانا لئلا يظن المجادل ان غيرا لا يجوز وانه في الفتح
بان لا تحرير فيه لان الكلام في المداومة اه واقول حاصل معنى كلام هذين الشيخين بيان وجب الكراة في المداومة وهو ان رأى ذلك
حتما يكره من حيث تغيير المبدء ولا يكره من حيث ايهام المجادل بهذا المجل تأيد ايضا كلام الفتح السابق ويندفع اعتراضه اللاحق
تدبر اه ما في رد المحتار قبيل باب الامامة والعبارة المحمدا قال الامام محمد في الآثار لا يدخل فيه الكراة ولا غيرها من القيل والقال
واصل الفاعلة ما عينه صلى الله عليه وسلم من السور في المصلاة فلا كراة بقرأة اصلا وان كان ذلكا ما لم يظن ان حتم وما عينه المحصل
من السور في المصلاة لا يقرأ غير اه فيها يكره من حيث اد بطل الخمار المبدء ووجه الثاني وقام مقام الشارع تأمل حتى ان اقل ١٢

له قوله وهو قول الحق قال في الحج وقال ابو حنيفة رحمه الله في الزمان شير رجل تفاهه كما يقضي صلاة يساها من الصلوات الخمس وان
معنى ذلك ايام وقال اهل المدينة يقضي الوتر بالمصل الفجر فاذا صليت الفجر فلا وتر وقد كانوا قبل ذلك يقولون بقضا الوتر عالم
انزل الشمس ثم رجعوا عن ذلك وقالوا يقضي الزتر بالمصل الفجر وكان من يقول ذلك مالك بن انس ومن قال بقوله في هذا في الوتر
الثلاث اثنا عشرية دخلت عن ابى سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتره او نسيه فليصل اذا أصبح واذكره
رواه الدرر فطحي واخره واسناده صحيح (اثنا عشر) اخبرنا مسعود بن كدام عن ديرة بن عبد الرحمن قال قلت لابن عمر او تر بعد الفجر
قال ارايت لو لم يقبل الفجر حتى تطلع الشمس كنت تقضيها قال قلت له فقال انه اخبرنا اسمعيل بن ابراهيم البصري وهو ابن علي بن
اليوب السخيني قال سألت سعيد بن جبير عن رجل قال يوتر قال يوتر ليلة اخرى واخبرنا اسمعيل بن ابراهيم البصري عن ابن عون قال
قال الشعبي لا تدع وترك وان كان ينقص النهار وقال ولا ادعي اى شيئا كانت المسألة عنه اخبرنا قيس بن الربيع الاسدي قال
اخبرنا نعيم بن الحكيم والدا مني عن ابى مريم قال شهدت علي بن ابى طالب فاته رجل فسأله عن رجل نام عن الوتر او نسي الوتر حتى طلعت
الشمس قال من نام او نسي ولم يوتر فليوتر في ذكر اخبرنا سفيان بن عيينة قال اخبرني ابن طاووس عن ابيه قال صلى الوتر وان صليت الفجر فترنا
اسمعيل بن عياش قال حدثني ليث بن ابى سليم قال سمعت عطاء وداودنا ومجاهدا وكس البصري وسعيد بن جبير يقولون في رجل نسي
الوتر ودنا منة قالوا البيوترون ان ذكره مطلع الشمس اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني اسمعيل بن ابى خالد عن الشعبي قال لا تدع وترك
ولو نقصت النهار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو جعفر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين الصلوة العشاء الى الصلوة الفجر ثلاث
عشرة ركعة ثمان ركعات تطوعا وثلاث ركعات الوتر وركعتين بعد الوتر اذكره الفجر اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن عمر بن
الخطاب انه قال ما حب الى تركت الوتر ثلاث وان في حر النعم اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله السعدي عن عمرو بن مرة عن ابى حنيفة قال
قال عبد الله بن مسعود الوتر ثلاث ركعات المغرب اخبرنا ابو معاوية الخلف عن الامش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله
ابن مسعود قال الوتر ثلاث ركعات المغرب اخبرنا اسمعيل بن ابراهيم عن ليث بن عطاء قال قال ابن عباس الوتر ثلاث ركعات المغرب واخبرنا
يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين عن ابراهيم عن ابن مسعود قال ما جرت ركعة واحدة فخطبنا سلام بن سليم الخنفي عن ابى حمزة
عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود ايهون ما يكون الوتر ثلاث ركعات قال محمد بن الحسن واخبرنا مسعود بن ابى
عروبة عن قتادة عن زرارة بن اوفى عن سعد بن هشام عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي
الوتر اياه في الحج ويا في غيره ايضا قال اليعقوبي في اثنا عشر روافد السنن واخره واسناده صحيح اه وقال في التعليق قلت
اخبره من طريق بشر بن المفضل عن سعيد عن قتادة عن زرارة بن اوفى عن سعد بن هشام قلت ما زارة فقد تابعه الحسن عند
احمد بلفظ الحديث الا في ما مسعود بن ابى عروبة فقد صرح بالتحديث عند الدرر فطحي في رواية له وما بشر بن المفضل فقد تابعه محمد
ابن الحسن في المطاوع مع من المتقدم عند الطبراني في الصغير ويزيد بن زياد والبيهقي شيوخ بن الوليد عند الدرر فطحي هذه اللفظ وعبد الوهاب بن
عطاء وعيسى بن يونس عند الحاكم في مستدرکه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتين الا ولين من الوتر وقال في هذا
حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه اه وعند الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى
العشاء ودخل المنزل ثم صلى ركعتين ثم صلى بعدهما ركعتين اهل منها ثم اوتر بثلاث لا يفصل بينهما ١٤ (والها على بصيرة الآية)

محمّد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال ما أحب أني تركت الوتر بثلاث

(بقية من الصلوة السابقة) رواه أحمد بن حنبل وغيره قال النبي صلى الله عليه وسلم قلت قال في مسنده حدثنا أبو النضر ثنا محمد يعني ابن راشد عن يزيد بن
يعقوب عن الحسن بن سعيد بن هشام عن عاكشة بن أبي جابر عن أبي شعبة لم يطلع إلا في رواية النجاشي والموطأ وغيرهما من مصنفات الإمام محمد فقال
ما قال في كتاب الرد ١٢

سنة قوله إبراهيم عن عمرو بن الخطاب عن الحسن بن زيد عن أبي حنيفة في مسنده ومن طريق الحسن بن إبراهيم بن خزيمة في مسنده كما في موضع آخر
من الجامع مع كنه فيهم إبراهيم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال المحدث والعباد عن عمر بن الخطاب كما في الموطأ والنجاشي وغيرهما من
كتب الحديث وموسم النجاشي مقبول لا يباين ابن مسعود وغيرهما من غيرهم وقال صلى الله عليه وسلم اقتدوا من بعدي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما
سنة قوله ما أحب يعني لو أعطاني أحدنا حماد ترك الوتر بثلاث ركعات لم أحب أن ترك قاله القاضي الفاضل المكنى ١٢
سنة قوله بثلاث قال القاضي الفاضل المكنى ظاهر ثلاث موصول وهو المروي عن فعله صرحا وذكرناه سابقا فادخلك المحاكم أنه قيل للحسن أن
ابن عمر كان يسلم في ركعتين من الوتر فقال كان عمر فقه منه وكان ينهض في الثالثة بالتكبير اه والاحاديث الدالة على كون الوتر ثلاثا
موصول قد سبق في أسباب آخر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة عن كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في رمضان فقالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يعني أربعا فلا تسأل من
حسنين وطهرين ثم يصلي أربعا فلا تسأل من حسنين وطهرين ثم يصلي ثلاثا قالت عائشة فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن وتر
فقال يا عائشة إن عيني تنام ولانيام قلبي رواه البخاري وعن علي بن عبد الله بن عباس عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستيقظا فتسوكا وتوضعا وهو يقول ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار
لآيات لا تدركها الأبصار فما لا تدركها الأبصار حتى ختم السورة ثم قام فصلى ركعتين فطال فيها القيام والركوع والسجود ثم انصرف فنام
حتى نفع ثم فعل ذلك ثلاث مرات مست ركعات كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ بولا والآيات ثم وتر بثلاث رواه مسلم وعن
عبد الله بن قيس قال سألت عائشة بكم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر قال أربع وثلاث وست وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث
وثلاث ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا أنقص من سبع رواه أحمد والبودود والطحاوي وإسناد حسن وعن المسعود بن خزيمة
قال دفنا أبا بكر مينا فقال عمراني لم أوتر فقام وصفتني بثلث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن أخرجه الطحاوي وإسناده صحيح وعن
عن عبد الله بن مسعود قال الوتر ثلاث ركعات كوتر النهار صلوة المغرب رواه الطحاوي وإسناده صحيح وعن ثابت قال صلى بنا انس الوتر ثمانين
سنة دام ولده خلفنا ثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن فظننت أنه يريد أن يعلمني رواه الطحاوي وإسناده صحيح وعن أبي خالد قال
سألت أبا العالبي عن الوتر فقال علمنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وأعلمنا أن الوتر مثل صلوة المغرب غير أننا نقرأ في الثالثة بهذا
وتر الليل وهذا وتر النهار رواه الطحاوي وإسناده صحيح وعن القاسم قال ورأينا أناسا منذ أدركنا يوترون بثلاث وإن كانوا سبع وأرجو
أن لا يكون بشيء من هذا رواه البخاري وعن أبي الزناد عن السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن
عبد الرحمن وطارحة بن زيد وعبد الله بن عبد الله بن سليمان بن يسار عن شيخهم سواهم أهل ثقة وصلاح وفضل وربما اختلفوا في الشيء
فاخذ يقول أكثرهم وأفضلهم رأيا فكان ما وعيت عنهم على هذه الصفة أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن رواه الطحاوي وإسناده حسن
وعنه قال أثبت عمر بن عبد العزيز الوتر بالمدينة يقول الفقهاء ثلاثا لا يسلم إلا في آخرهن رواه الطحاوي وإسناده صحيح اه كذا في آثار
السنن ولم يثبت عندنا صلى الله عليه وسلم فعلا إلا بتركة واحدة لا يكون قبلها شفع وما در عن ابن عمر الفصيل بين الركعتين والركعة يسلم
فيومئذ على اجتهاده وقوله صلى الله عليه وسلم والوتر ركعة من آخر الليل أو قوله توترله ما قد صلى فهو ليس بنفس محكم لا يجتنب التناوب في الأيتار
ركعة واحدة لا يكون قبلها شيء من الصلوة وما در عن الأحاديث من إتياره صلى الله عليه وسلم بحسن أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة
ركعة فالوتر فيها ثلاث ركعات والباقي صلوة الليل والتجديد على الأحاديث المارة وقد عرفت أن ابن عمر يطلق الوتر على جميع
صلوة الليل وعائشة تفصل عنها ولذا ترى في دعائها بيان أحكام الوتر لا صلوة الليل بخلاف ابن عمر وغيره ولعدم فهم هذا القرآن
اشتبه الأمر على الناس فافهم والاستدلال بالمحدث الذي رواه محمد بن نصر المروزي والدارقطني والحاكم والبيهقي بإسناده صحيح عن أبي
هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث أو تسجد بحسن أو سبع ولا تشبهوا بصلوة المغرب اه باطل غير صحيح قال
النهي في التعليق قلت قال المحاذ في الفتح والجمع بين هذا يعني ما روي من حديث الوصل بين ما تقدم من النهي عن التشبيه
بصلوة المغرب أن يجعل النهي على صلوة الثلاث يشهد به اه وهو الهل على الصفة الآتية

فه ذكره في الجامع وعزا إلى الآثار أخرجه محمد بن الخطاطب أيضا كما عرفت ١٢

عنه معنى في باب الوتر ١٢

وَأَنَّ إِلَى حِمَارِ النُّعْمِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَبِهِ نَاخِذُ الْوُتْرِ ثَلَاثَ

ورقية من الصفة السابقة وقال بعضهم هو جرح حسن فقال القسطلاني أن الأصل بتشديد أفضل منه تشديد في فرقائنه وبين المغرب أنه قامت هذا الجمع
صغير جد بعيد في غاية البعد لا يذهب إليه من الذين لم يزلوا يصرحون بأن قول علي عليه السلام لا يؤثر في ثلاث يدل على بطلانها
على أن النبي عن اقتضائه لا يؤثر بثلاث لأنه يكون مشابهاً بصلة المغرب في عدد الركعات ولذا أوضح النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أوثر خمس
أو سبع فامعنى أنه لا يترك قطوعاً قبل الأيتار بثلاث فرقاً بينه وبين المغرب والجواب من الحافظ ومن قلده كيف ذهبوا إلى هذا الجمع الذي
الذي يرويه نفس الحديث فكيف قال فيما روى محمد بن نصر المروزي عن ابن مسعود وأنس وإلى العالة أنهم أوثر بثلاث كما لمغرب
كما أنهم لم يبقهم النبي المذكور والمحجب من ما قاله الشوكاني في النيل من قوله ويمكن الجمع محل النبي عن الأيتار بثلاث على الكراهة
الأحوط ترك الأيتار بثلاث مطلقاً لأن الأحكام بها متصلة بتشديد واحد في آخرها بما حصلت به المشابهة بصلة المغرب وإن
كانت المشابهة الكاملة لتوقف على فعل التشديد في ما ياليت شعري كيف يقول بمش هذا القول مع أنه قال في موضع من النيل أن
حديث الباب يدل أيضاً على مشروعية الأيتار بثلاث ركعات متصلة وانما إن العصبية تسمى وتسمى دأماً ما أدى بعضهم من أنه جمع
حسن وأيده بما رواه الحاكم من حديث لا يقعد إلا في آخره من خبره لا يبلغ للتأيد وسما في الكلام عليه مستوعبان شاء الله تعالى
وأما ما قاله في الباب آثار ثم أخرج عن عطاء أنه كان يؤثر بثلاث لا يجلس فيهن ولا يشهد إلا في آخره من وعده إلى الحاكم ثم من جيب
المعلم قال قيل للحسن أن ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر فقال كان عرفه من ابن عمر كان يفيض في الثالثة بالتكبير فخرج
الحاكم ثم عن ابن طاووس عن أبيه أنه كان يؤثر بثلاث لا يقعد بينهما فيجاء بان الرواية الأولى ضعيفة جداً من جهة الحسن بن الفضل
وهو متروك قال الذهبي في الميزان الحسن بن الفضل بن الشيخ أبي علي الزعفراني البصري في عن مسلم بن إبراهيم وعنه ابن مهزيار
قال أبو الحسين بن السناوي أكثر الناس عنه ثم انكشف فخره وخرقوا حديثه اه تكلت ومع ضعف هذا الاثر فعل عطاء عند معاشره
بلاخبار الصحبة المرفوعة والموقوفة ليس بشيء وأما الرواية الثانية فلما دخل بها في ترك التشديد الأول كما لا يخفى وأما الثالث فله فلم
يذكر اسناداً بها وحكمها حكم الرواية الأولى من أنها ليست بحجة انتهى ١٢

له قوله من أنعم المحرمين فسكون جمع أحسنو النعم بفتحين بمعنى اللغات والدواب المراد بها الإبل والمحرمين أحسن الأوعية
ذكر السيوطي كذا في التعليق المحب على الموطأ الإمام محمد رحمه الله تعالى ١٢

على قوله الوتر ثلاث الخ لما عرفت من الأحاديث والأثر تنزل على ذلك ولما رواه أبو حنيفة عن زبید عن زر عن عبد الرحمن بن ابراهيم
عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤثر بثلاث ركعات بكذا رواه القري وابن المنذر وطه وأخرجه الطحاوي وعنه
النسائي من طريق زرارة بن أوفى عن سعيد بن هشام عن عائشة مرفوعاً كان لا يسلم في الركعتي الوتر وعنه الحاكم من حديث
عائشة كان يؤثر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن كذا في العقود والجواهر وكذا في نسخة المستدرک المطبوعة بحيدرآباد من مصنفه
لكن في مختصر الذهبي كان يؤثر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن اه قال البيهقي رواه الحاكم في المستدرک وهو غير محفوظ فيل وفي
التعليق قلت قال ابن الحسن بن يعقوب بن يوسف ثنا يحيى بن أبي طالب ثنا عبد الوهاب بن عطاء ابن مسعود وعنه ابن عمر
بن اسحاق ابن الحسن بن علي بن زياد ثنا إبراهيم بن موسى ثنا عيسى بن يونس ثنا سعيد عن قتادة عن زرارة بن أوفى
عن سعيد بن هشام عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأولىين من الوتر هذا حديث صحيح
على شرط الشيخين ولم يخرجاه ولا شواهد فيها ما أخبرنا أبو نصر أحمد بن سهل النخعي بمقارنا صالح بن محمد بن جبيب الحافظ شيخنا
بن فروخ بن أبي شبيب ثنا ابان عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعيد بن هشام عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يؤثر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن وهذا أثر أمير المؤمنين ع في كتابه وعنه أحمد بن أبي حنيفة الخ قلت هذا الحديث بهذا الإسناد
قد تقدم به ابان بن يزيد العطار وعنه شيبان بن فروخ وعنه أحمد بن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ورواه بلفظ لا يسلم في الركعتين
الأوليين من الوتر كما في المستدرک ونحوه عند النسائي وغيره وسعيد بن عمرو في نسخة حافظه ثبتت أنس في قتادة وهو وإن
كان مبشراً له ليس كذا صرح بالتحديث عند الدارقطني وأما ابان بن زياد وان كان من الثقات كذا دون سعيد وأما شيبان بن
فروخ فقال الحافظ في التقريب صدوق بهم دري بالقدر فلا شك أن ما رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة من حديث عائشة
يرجع ما رواه ابان وعنه شيبان بن فروخ وقد أشار البيهقي إلى أن ما رواه ابان ليس محفوظاً حيث قال في المعرفة ورواه ابان بن
يزيد عن قتادة وقال فيه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤثر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن وهو مختلف رواية ابن أبي عروبة
وهشام الدستواقي ومحمد بن عمرو عن قتادة اه قلت دخل تقدير كونه محفوظاً محل فقي القعود على القعود الذي يكون فيه التسليم معاً
بين الأحاديث وهذا الجمع مثل ما جحد الشوكاني في بين الأحاديث الوتر سبع ففي رواية المجلساني السادة وثلاثون في الصفة الأخيرة

عنه روى ابن أبي شبيب في نسخة حديثنا عن الحسن بن الحسن قال جميع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في
آخرهن عمدة القاري وفتح القدير والطحاوي وغيره ١٢

(لقيقة من الصفة السابقة) عند في حذيفة كونه واجباً عند من يحكمهم عليه بالقبض وهو ما مورى للاجتهاد في المارة قد ذهب جماعة من
 أهل العلم ان الوتر غير واجب وخالفهم ما من ابو حذيفة فقال انه واجب وقد زعموا انه منفسر بذلك قال الشوكاني في النظم
 قال ابن المنذر ولا أعلم احداً اوقف اباحذيفة في هذا اه قلت ما قاله ابن المنذر قد وافقه القاضي ابو الطيب فاشيخ ابو حامد
 وقد تعقب العلامة العيني في عمدة القاري حيث قال واختلف العلماء فيه فقال القاضي ابو الطيب ان العلماء كانوا قالوا
 انه سنة حتى ابو يوسف ومحمد وقال ابو حذيفة وحده هو واجب وليس يفرض وقال ابو حامد في تعليقه الوتر سنة مؤكدة ليس يفرض
 ولا واجب وبه قالت الاثمة كلها الا باحذيفة وقال بعضهم قد استدل بهذه الحديث بعض من قال بوجوبه وتعقب بان صلوة
 الليل ليست بواجبة وكذا آخره وبان الاصل عدم الوجوب حتى يقوم دليل وقيل في الكرامة في ايضا ما يشبه هذا قلت هذا كله من
 أخبار التعصب فكيف يقول القاضي ابو الطيب والوجهان اما ان مشهور ان هذا الكلام الذي ليس بصحيح ولا قريب من الصحيح
 ابو حذيفة لم ينفرد بذلك هذا القاضي ابو بكر بن العربي ذكر عن محمد بن داود بن الفريج وجوبه وحكي ابن حزم ان ما سكا قال من تركه
 ادب وكانت جرعة في شهابه وحكاها ابن قدامة في المغني عن احمد وفي المصنف عن مجاهد بن يسري هو واجب ولم يكتبه وعن
 ابن عمر بن الخطاب ما احب اني تركت الوتر وان في عمر النعمان بن ابي بطلان وجوبه عن اهل القرآن عن ابن مسعود وهذا يفيد ان
 القتيبي وعن يوسف بن خالد السجستاني شيخ الشافعي وجوبه وحكاها ابن ابي شيبة ايضا عن سعيد بن المسيب وابي عبيدة بن عبد الله
 بن مسعود والصحيح انك اه فاذا كان كذلك كيف يجوز لابي الطيب ولا يلزم ان يدعي هذه الدلوى الباطلة وهذا يدل على عدم
 اطلاعه فيما ذكرنا فحصل الشخص بالشيء لا يثبت في علم غيره به وقول من ادعى التعقب بان صلوة الليل ليست بواجبة فكيف
 بخبره قول واه لان الدلائل قامت على وجوب الوتر اه ما قاله العيني بقدر ما حجة قال ما لك في الموطأ انه بلغه ان رجلاً سأل
 عبد الله بن عمر عن الوتر واجب هو فقال عبد الله بن عمر قد اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم و اوتر المسلمون ليعمل الرجل برؤس
 عليه وعبد الله بن عمر يقول اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم و اوتر المسلمون اه قال عبد الملك بن عيسى ابن عمار قال واجب بليل السائل
 وجوب الفرائض وان قال غير واجب يتهاون به ويتركه وقال الزرقاني في شرح الموطأ قال ابن رزقون قال سمعتون محمد بن
 تارك الوتر وقال اشتهر بوجوبه تاركه فجعله واجباً اه ومن هذا كله بطل ما نقوه محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر وصاحب حديث
 السهري فيما قد اجبت عن اقوالها الوترية في المجزئ الشافعي من الاسعاف بالهندية فراجع وهو مطبوع هذا والشرهيدى في
 الى صراط مستقيم فانه المرشد الهادي ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد لا احد الوتر الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد والصلوة
 والسلام على رسوله ونبيه محمد احمد الذي مبدى لواء الحق يوم القيامة وهو بالمقام المحمود ومحمد وعلى آله واصحابه
 واتباعه يد اقدس وآخر المسند ورحمة الله وبركاته على من ابتغى رضاه واتباع هذا وسلك مسبيل
 الحق الى اخر الايام واحاط بالدين وعاقبته وتحري الصواب والمرشد وبعد فهذه رسالة
 في الكشف عن مسئلة الوتر وما فيها من الاشبهة العظيمة لاهل العلم والادب كرسيتها كشف الستور
 عن صلوة الوتر سايرت بهامع الخالص الرافق من شطف نجد الى ريف العراق هـ

اخذنا باطراف الاحاديث بيننا به وسائل بطاح عندنا بالمسائل + وقفت بها صبي وما ثم مؤقف
 ولكنه من عهدنا بالمنازل + ندع عنك نهبا صريح في حجراته + وهات حديثا ما حديث الرواحل
 فان شئت فادع الخير والخير الذي به هذاك واحد من حديث المسائل + وما هي الا عبرة ثم عبرة
 تجد دعهن بالديار الموائل + وما هي الا ذكره ثم فكرة + تمثل شيئا من حديث الاكاشل
 فان جئت مرضاة والافانها + بنى تسليم الحنى لذيك نجاعل + وهل من كبير الببال اناه دهر
 لقاءك الا بالدمع السوائل + وهل ثم داع ارجيب مرأفوق + بوادونا دنا صطنعه وسائل
 نعم عند ما قد هبت العيون سكر + يد احدث من شجون الاوائل + ند ونك شيئا دون شيء رانه
 لا تحاف احزان نهل من محاول

ومعلوم ان الامر يحتاج الى ذوق ودراسة وفقه في النفس واعتبار وروية ورواية
 والمراد اذا لم يعط من نفسه شيئا من الجهد والاجتهاد ولم يفد به بحث الناس فيما استواد
 من المراد ومن لم يذوق لم يدرك مثل سائر اذ ذاق وادرك فله من تلقائه حكم وبصائر وبعد
 هذا كله نكل امر من الله بدعاه وهو اليه صائر وانا اضعف عبادا ذكته الفقير الاله
 الى مولاه محمد انور شاه بن مولانا معظم شاه الكشميري عفا الله عنه وعاناه
 وكان حين اقامتي بمد رسة تعليم الدين بقصبة داهيل من مضافات سور
 سنة ١٣٢٨ هـ والله الموفق وبه نستعين -

كشف السترة عن صلوة الوتر لشيخ الحديث ادام الله انواره في العالم

فصل في تنقيح ملاحظة ظهرت في احاديث صلوة الوتر ليعتبر بها السائر في اجازتها ولكن من على ذكر حتى يحصل على اغراضها ولا يختار في فهم الفاظها ويكون عنده ميزان يخلص به الاصول ويضرب عليه القصول فاعلم ان حقيقة الابطار لما كانت انما تقوم بوحدة في الاصل واعتبر في الوتر ان يكون لا يتاثر صلوة الليل لزم ان تأتي هناك الفاظ واحاديث تكشف عن هذا وعليه حديث صلوة الليل شئني شئني والوتر كونه من آخر الليل ولما لم تكن صلوة الليل لازمة لزوم الوتر وانما الا مرفقها الى الصلوة في موضوع فمن شارب استكثر ومن شارب استقل على ما في حديث قلاد ان تأتي هناك الفاظ تكشف عن هذا وعليه التصديق بصلوة الليل شئني شئني فاذ من اقل ما يكون ذكر اللفظ ولم يعط من عنده عدد فيها وجاء اللفظ بذكر الاقل والارسل فيما بعده تيمنا بترجى المصلي فيه شقعا شقعا فاعلم ان لا تعلم كم يدرك فيها باب ثم لما اكمل الامور كان لا بد ان يعين ما هو وتر الاصل وهي الواحدة واقل ما يوتر وهو شقعة واحدا وان جعل صلوة براسها خرج ان الوتر ثلاث وافترج الامر عند وجبات الفاظ تكشف عن هذا وهو حديث صلوة المغرب وتر صلوة النهار فادترج صلوة الليل وهل المراد ان المغرب تترت النهاريات او انها اجازت من بينها وتر وضممت النهاريات بها فكيف مودة الابرار الظاهر من اللفظ هو المراد الثالث ولما كان لا بد ان يعرف في صلوة الليل فاسما لا يعا ولها بعد المكتوبة شيخي وافضل الصلوة بعد الفريضة صلوة الليل وان لا يقتصر الامر على اقل ما يكون وتر او تراجعت الفاظ تكشف عن هذا وهو لا توتر ثلاث تشبه الصلوة المغرب ولكن اوتر خمس او سبع او اكثر ولما كان اعتبار الوتر موثقا على عدم وجوب ما قبله يومه ان ليس بصلوة براسها وانما هو لخص محبة الاشارة فاذا لم تكن هناك صلوة الليل لم يكن الوتر كما في الفتح في جواب موجب بان صلوة الليل ليست بواجبة فكذلك الوتر لان لا بد ان يكون بينه صلاوة براسها حتى لا يكون توتره فجاءت الفاظ تكشف عن هذا وهو ان الشرع لم يصله هي غير ذلك من حر القوم الوتر جعلها الله لهم فيما بين الصلوة العشاء والضحى ان يطيل الخبر فيعمل احدا ولا اعداد الجحيش انما يكون من بعد واعطى له وقتا من اوقات الصلوة ولم يفرده وقتا بل اوعد في وقتها كمد الجحيش لا يفرده نظري جعلها زيادة في احكامكم من مد الجحيش واداه الى زاده والامداد اتباع الشا في الاول تقوية له وتاكيد يعني فرض عليكم المفضلين يوجبكم بها ولم يكتف به شرع الوتر كغيره من احسانا على احسان وقال في مرقاة المضعف واداه لكم صلوة لم تكونوا تصلونها قبل على تلك الهيئة والصلوة فان لاقى الصلوة كانت شقعا لا وتر فيها هذا والله في التوفيق فصل في منشأ الاختلافات وتبوين امر الخلاف فيه

وله ويكون على بصيرة من اول الفكري آخر العمل فان المنته الى رضا تطيع ولا تهم البقي ١٣٥٤ اعلم ان الامر كان اذ ذاك على الفاعل والقررات لا على الفعل لسانا فقط فان كان اكثرهم حينئذ على وصل الوتر وقيل على غيره لم يختلط الامر اذن ولم يضر ولما افترض التعامل بصلوة الامر الى القول اللسانية وهي قلنا توجد في امر على الشكل الامر وعوز الحال وكذا جرى في امانة القاضي للقائمين وقد علم في كلا الموضوعين قلنا العمل والاخرين بسند العمل الى الامر الشهير المسلم بين الكثير قال في العدة وجمهور السلف ان القادر على القيام لا يعلى داء القاعد الاقاسا اه ورايت الدار قطنى ١٥٢٢ و١٥٢٣ وقيل واقعة جارية في السانفة وواقعة الشا في السفينة فلما يخلص الاواقعة اسيد بن حنبل ولعلها هي عند قيس بن قبد لا غير وراجح المحلى صبيح ثم ان حديث السفينة عند الدار قطنى المحاكم ومحمود وعند البيهقي قعود الشا في غير هذا بخلافه ينبغي ان يراجع ما ذكرناه في حاشية الآثار ووقاية حاشية فصل الخطاب من صلاه الى صلاه وصلاه وصلاه وصلاه ٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ ثم رايت حديث اسيد بن حنبل وهو عند ابى داود ايضا وذكر من الارسل يرفع باسناد المستدرک وهو ميم وفي الاصل مرفوع ويبدل على استحباب القعود بلا تردد فانه لم يتعرض لما مضى ولعل صاحب العدة في صلاه اراد بالقطوع في حق القوم ثم ان قصة اسيد على سياق ابن المنذر في الفقه واقعة بخلاف سياقه عند الدار قطنى ولا يفرده جابر واقعة عنده وكذا في الفقه وكذا في المحلى وحديث امامته صلى الله عليه وسلم في مرض الموت ليس عند الشا وجابر ابى هريرة يعلم من الفتح من باب اهل العلم والفصل احق بالامانة وانما هو عند عائشة وابن عباس وسالم بن عبد الله في الشا عند ابن عمر في اللفظ كما في العدة فاصح حتى فرغ من الصلوة وبدا الايام امامته ابى بكر بخلاف لفظ ابن ماجة والترمذي وعند الشا في الشا من الشا ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وهو متكئ على اسامة بن زيد عليه ثوب قطري قد توشح فضلى يرمي به معهم ولدت عليه رواية الحسن عن ايضا وكذا رواية جابر في الكثر صلاه ولا بد من امانة ابى بكر البشارة لما في الكثر صلاه ومثلا ولما في العدة صلاه من بحس الحسن واعلم ان في العدة صلاه نقل عن ابن حبان ان القوم قيام في مرض الموت وفي الفتح فلما فانه الا ان يكون نعيم من ابن حزم وذكر من قبل ان قائل تفصيل احد فلما يحتاج اذن الى ادعاء القعود واحمد ايضا اكثرهم لا يدعى على القعود ثم قول الرداءة كما في العدة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وهو قاعد دام ابو بكر الناس وهو قائم كالحرج فيه والا فان كانوا قعودا لكانوا اقتدوا به صلى الله عليه وسلم فيما هم وهو القعود فلا يبرحون من انظر ويذكرون ما لا يسم وما فيها قبل ذلك مرسل الحسن ذهب ابو بكر بحس وليس عند الدار قطنى صلاه هذا في الواقعة الاخرى فليس الشرع ثم انه لا يحصل من الروايات الاجواز القيام واكره القعود ولا غير فان القاءهم على القيام في المرة الاولى وتقدم في المرة الثانية ثم الامام وعدم التفصيل منه صلى الله عليه وسلم بين الفرض والنفل في لفظ لا يتاثر في الابداهل قيام ابى بكر لفضله ايضا كذلك ثم ان الشا ليس عنه حديث امامته النبي صلى الله عليه وسلم في مرض الموت وانما هو عند خلف ابى بكر وحديث صحيح الامم يعلم من الفتح من هذا المرض وكذا ايضا اعلم ليس عند جابر ابى هريرة وقد نوب التجارى على رواية الاسود وسامع الهجر ورج من بين الاختلاف امامته صلى الله عليه وسلم وهو عند الدار قطنى والشيخين صلاه وهو لفظ عروة ولفظ الاسود عنها وعبيد الله بن عبد الله عنها على هذا وهو لفظ مسروق وان وقع فيها اختلاف كما في الفتح عن ثلاثهم ولعله لم يختلف على عروة وهو عند البخارى من باب من قام الى جنب الامام (واباها على الصفحة الآتية)

ثم ما بين انه في الاصل لا يتار عليه تسمية كل صلاة الليل وتراهل بقي هذا النظر في العلم فقط او يظهر اثره في العمل ايضا بقي هذا النظر على حقيقة التور وما شئت عليه من هذه الاعتبارات كان موضع نظر قلنا وقع الاختلاف فيه لانهم بقوا في مخالفة من الشريعة فلا يقربهم او يقتضيان ان منها لان مثل هذه الامور احتجفت بالوتر لا يوجد في غيبه ولا ربه تراخيا زمانيا فيما بين هذه النظارات ان يكون جرى الامر او على وجه ثم تحول من بعد الى غيره بل انظار رجاءات معا انما الامر فيها ظهر على الظني وروى علما فقط وفي مثل هذا ينبغي ان يرجع الى الفعل بعد القول و ينظر الى بيان به والفرق انه ما انكسرت النظارات والاعتبارات في التور يعضها من بعض ولعل مثل هذا التجاذب من المجازات لا يوجب في هذه المادة اعتبارات في عمل حسي يظهر منها علما وما يبقى علما وجهها فقط فلا يدرك للفق ولا يوفق حيرة من لفظا اختلافات فيه مع كنه شبيه ما مشهور وعدم الفصل الامر طول الامار وكون مثل منهم فقط مشلا في شبيه مشهور ولا يجتهد فيه فان الاعتبارات العلمية والذهنية من غير مثل بل باعتبار النظر فقط يصعب في محل العمل اجراء ما كثر جرى وكفها من تكلف ويصعب طرقها وعكسها وذلك نحو جعله انما جعل الامام ليؤتم به من الحديث فان الامام من يقتدى به ويتبع من رئيس غيره وانما يشد على الدنيا والظني وما مثل على المثال وليس القدم المهم دام النجوم المحركة والام الزينة خصب في العسكرة ليكن مقصدا لطلبهم عند الكرد والفرد نحو جلا انما الامام جنة يقابل من رآه عند البحاري من اليها وعند مسلم من الصلوة قبل ما كان المجتهد من حديث الاتهام على مسائل قدوة الشافعية بالموافقة في تطبيق الافعال فقط او على فروع تعلم الحنفية بالبناء على صلوة والتبعية كما في كلام القاضي الى كبر من المتصنف من جميع الاقوال صلوة كونه متعابها فعل الامام فان كان في السان في التحيل يسمى مصليا كونه متعابها هذا نظر دائر وكذا حديث الامام ضامن والموذن موثقت اللهم ارشدا لامة وانظر للمؤرخين ان كان هؤلاء معتبرا وعالمهم ان لا يغروا هؤلاء المتطهرين فان وقع منهم تقصير وعالمهم بالخفزة ان لا يسيروا مستحقين للمواخاة فمثل هذه النظارات وان تحققت في محل على لا على نقط لا يسهل اجراءها وكفها وقد تقي في الذهن والعلم فقط ولا تظهر في العمل فان الامام ضامن على حكم الحديث ولا بد وكس بل الصلوة مضمنة على تغيير الطهارة من حشود ١٢٣ لا ما كثر جرى هذا النظر واين كيف حمية فهو كسب يصعب لادلول او كسب كل مصعب واذول فهميات وهو كما حكته المحررة عند الامور التي لا تعتبر بالم فقط بوصف متصطف يدار عليه الحكم وكان في العارضة اراد ان يرد في الضمان شيئا متصيفا حيث قال اختلف في معناه فقيل ضامن اي راع وقيل حافظ لعدد الركعات قال وسما ضعيفا لان الضمان في اللغة بمعنى الرعاية والتحفظ لا يوجد حقيقة الضمان في اللغة والشريعة هو لا التزام ويا في بمعنى الوعاء لان كل شيئي جعلته في شيئي فقد ضمنته اياه فاذا عرفت معنى الضمان فان ضمان الامام لصلوة المأموم هو التزام شرطا وطهرا وحفظ صلوة في نفسه لان صلوة المأموم بين عليه فان افسد صلوة افسدت صلوة من اتبعه فان كان غار ما بها وان قلنا بمعنى الوعاء دخلت صلوة المأموم في صلوة الامام ليجل القراءة عند القيام الى حين الركوع والسجود ولذلك لم تجز صلوة المفترض خلف المتفضل لان ضمان الواجب ما ليس يوجب محال وهي فائدة قوله اللهم

وبقية من المصنف السانفة ثم رأت الاختلاف عليه ايضا من السنن وهو في كلها طوعية والذي يظهر من احاديث تنصيف الاجر كحديث محمد بن وهب في اوائل الهجرة في صلواتهم بالسجود وحديث طران في حديث كزوني احوال عدم الاستطاعة عدم التفصيل بين الفرض والنفل في ذلك الحكم ليدرج في غير من بعد ذلك فلو تعرض في واقعة اسقوط التفصيل لفاقت ذلك الوضع فلما وقع التميز بعد ذلك في العمل مثلا وخرجت الاقسام ختمتفسر ان القيام في الفرض لا يسقط وليس في قوله تعالى القرن يذكر ان الله تعالى ما تعودوا على جنوهم وتذكرون في حق السموات والارض ولا في فاذا ذكروا الله تعالى ما تعودوا على جنوهم تفصيل بين النفل والفرض ثم هو في الذكر لا غير الفكر فالمراد ان اليك تسمية نسخا او غير ذلك ولغدي هو نحو الشفاعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وخرقت الطرق فلا شفاعة وانت تعلم انه لا فرق بين النفل والفرض في الشرط والاركان في نحو الصوم والصدقة والالحاح كما كانت احوال الصدقة قبل الزكاة غير مميزة لا يقال ان كلها كانت فرضا ولا ان ذلك فرض وهذا النفل بل كانت الا فاعلم على الجمل فلا ميزت بترك الزكاة فوجت الاحكام والاقسام كذا هيها وكذا امر النبي صلى الله عليه وسلم كان على الجمل حتى تميز بعد وكفها عاشوراء واولا وكراية القبلتين في الاستقبال حتى تميز ثم ان اسم صلوة الليل قيام الليل لاية القران وكما لزم ببيان النصيب والمقادير اشيا كذلك هيها ثم ان من الاتباع وحكم القيام عموم وخصوص وهي فخلب حكم الاتباع بالانتماء لو اسقبلت من امرى ثم لم جار التميز لزم ذهابه فخر هذا جرى بها فليس شيئا قصد بال لزم بنفسه ثم ان احوال الصلوة ذكرها معا عند النبي داود هو ان يمد من ابن مسعود في الحسن لزم منها اختلاف على الامام فكيف كان الامر كذلك في بعض صور صلوة الخوف ثم ان شعبة اخبر حديث السوا كما ذكره في الطبع تحت قوله وزاد المعادة لمن باب عبد المريد انه وكذا حديث عبد الله بن عبد الله في كل ما رآه من الحسن وتعبه فاكس الاضطراب في الامامة لذلك ولو كان عنده مطروحا لكانت ذلك فلا عفا على غيره كما صنفه البخاري وروى عليه في السنن ولا الطف مما ذكره ابن رشد من سجود السهو من سنة بعينها زمن الحسن بل قال ليس سنة بعينها وجنسها الاعتدال الطاهر هو ما حديث مسروق وعروة فهو في الاصل مختص واسماء الكهبة فاصل في الباب اد هو يرد الحديثين ويرويهما والله اعلم وبالجملة حديث مرض الموت دال على المنع ان لم يكن ناسخا ولا بد ١٢٤ منه قال فالمرس قال ذلك الحسن عليه تدور الدائرة حصة بلا فري ١٢٥ له دار هذا ان المفقان فندهم وفيها الحقيقة لاسنة بالذات والعرض منه فهو عند الامام الاتباع وعند الحقيقة الامثال ذكره في الفتح من باب انما جعل الامام ليؤتم به الامام اعين اي معين الامام امير اي قائد الامام امام اي مثال يحذى عليه ولو في بطن ماتي به ولعل كل هذه الالفاظ موقوفة على ابي هريرة هيها اذ با من احاديث اخرى في المحلى صحيح وكذا الامام جنة واما جهناك حديث من ابن عمر الطهارة في الامير ولعله في صلوة الخوف كما قد اولى في صلوة الاتيتم بين ما نهر ناظر اليها وكان ذلك الحديث في يوم آخر ١٢٦ كقولنا لما نينا نولوا فقم وجه الله واجرا في التحري والناقلة على الدابة لا غير ١٢٧ منه وهو جبر الرضى من ص ١٣٤ ١٢

دقيقة من الصفح السابعة وهو في ادراك الفريضة وحاشية شرح الكفر وكذلك الرد على في الواحدة وهذا الاختلاف اجتهادى فليكن
 كذلك عند السلف بل الخلاف عند الشافعية ايضا فانما جاز بعضهم التنفل بركعة في ذكره في الفتح من اول الترتيد ما نقله ابن عابدين من غير
 الهداية في مختصره من صفة صلاتها باليسر منها في صفة وما ذكره في الدر المختار من التوسيع ذكره في صحيح الامير عن الكافي ايضا ذكر
 من سجود السهو ان اذ صلى خمسين ركعة على الاربعة تلتوا الثلاث لكنه لم يذكر القعدة على الاخرة ايضا ولما تغير عن السلف عند ابن نصر القبول
 اما انما فعله في عند سؤال القاص عنهم وذلك لانك اما قوله وصارت نفلا فيضم سادسة اليها قوله في الجوز ان التنفل بالوتر غير مشروع
 اى في الخارج لا في صورة السهو فقد قال بعد ولا عدم جواز التنفل بالوتر انما هو عند القصد اما عند عدمه فلا اه وبزم منه مثل ما ذكره
 في حاشية المراتي وتخص ان مواعيد الشفع فيما فرق الاربع في الفقل مختلف فيما اذا قعدت عدة واحدة ذكره في حاشية في الخلاصة والبدائع
 والفتا حاشية وذكره في الكافي وفيهم من الحاشية ايضا فانه صحيح اعتباره في التراجع من تسليمته ولها باعتبار التسليم حكم آخر بخلاف
 غير ما اختاره في البحر من التراجع والرد والتبديل الثانية وشروطها ان التنفل بالوتر غير قصد لزوم بالقيام لا بالشروع اليكم
 عليه بعدم الجواز ذكره في البحر من سجود السهو وان التنفل بالثلاث مختلف في عدم قصد او شرعا كما في البدائع والفتا حاشية وان التنفل
 بالواحدة باطل عند من دون الحديث بركعة في لا يصلح لا يقدح على الفعل لا على الصلوة فلم يثبت وجودها ولو في النظر ثم ان في البدائع صحيح ما
 في الحاشية فيها فتدبر ويمكن ان يكون معنى قول البحر اما عند عدمه فلا اى فلا يصح بعدم الجواز لانه جائز فاذن لا يختص عبارة الاعيان
 حاشية المراتي يفهم ما فيه قبيل الثانية وقد ذكره هناك في غير ما في حاشية المراتي فيصير كمن تنفل بحبس ركعات وتراعى وهو
 لا يصح وعبارته في باب الصلوة المسألة من آخر ادراك الفريضة ان قول القصة في معنى على قول الريسى والاسلام على
 الخامسة يخرج الى الصحيح وادنى فصل بيان النازل ان عشرى التراجع بقعدة ثوب عن تسليمته وتجب عشرة نافلة وانما قال
 في غير ذلك فلا اه نظير القول المتين من قبل صار نفلا ومثله في الكفر واما السرخى في السهو فذكر من صفة صلاة صلى اربع ركعات
 تطوعا ولم يقعد في الثانية وذكر التطوع بثلاث بقعدة ومع عدم الجواز وكذا في الست ركعات بقعدة كما في البدائع وذكر من صفة
 صلى الظهر خمس ركعات ولم يقعد على الرابعة اى وقد قعد على الثانية والاصح ان الست ركعات التي رت ثم قال وان كان
 قعد في الرابعة قدر التشبه تمت الظهر والخامسة الطوط اه يريد انهما غير مفروضة لانهما صحت واحدة فافهم وهذا اراد بما في صفة رجل
 انما في المغرب فصلى منها ركعة ثم ظن ان لم يكن ففتح الصلوة فجدد التكبير وصلى ثلاث ركعات مستقبلا قال في حاشية في صلاة
 الاولى لانه نوى اياها والوحدة لا يخلو في الموضع فلهذا صلى ركعتين فقدرت فريضة لم كانت الركعة الثالثة نفلا لانه اشتغل بها بعد اكمال الفريضة اه
 لا صحة هذه الواحدة وانما هو في بحث اكمال الفريضة لا في التراجع ذكر مسئلة التطوع بثلاث بقعدة فعلى قول من لا يجوز عن تسليمته
 الشفع الاول واختلف في الثاني فعلم عدم الصحة والكلام في ترك القعدة على الثانية قصد ادى على قول من يجوز عن تسليمته الزم
 الشفع الثاني ولو صلى التراجع كلها للعدة واحدا جوزه عن تسليمته وادرك القعدة قصد ادى على ما هو ظاهر في نحو عشرين ان لا يفي في
 كلها ولم يذكر في الاستفاد نعم ذكر في التوسيع لزوم سجود السهو وفي البحر من اول باب كونه عند البعض للعدى في مواضع ذكر منها القعدة
 الاولى وهو مثل هذا المسألة عندهم هذا وقد ذكر في حاشية المراتي وجه معاصر صاحب البحر في الواحدة وليس بشئ وفي الفتح من ادراك
 الفريضة الواحدة بل تبقى نفلا اذا هم الثانية فعلم بذلك المراد وكانت العبارات موهمة ١٢
 ناله والذي يظهر من نص الرية ان لغة لا يسلم اخراجها كمن قبل لا يقعد وسطا من السجدة وفيه قال انه على شرطها ولم يقل ذلك في لا يقعد وقد افرغ
 بلفظ لا يقعد ايضا في العدة مسئلة ولفظ لا يسلم الا في آخر من صفة ١٢
 منه وفي نيل الاوطار من باب ان افضل التطوع شئ شئ ان اخرج الطبراني في الاوسط عن الحسن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز ليل
 ثمان ركعات ركعتين كثر انهم وسجدون كثر انهم ويسلم بين كل ركعتين وفي اسناده جنادة بن مروان اتهم ابو حاتم قلت قد قبلت في السجدة
 منه دما عند الحاكم عن عطاء انه كان لا يوتر بثلاث لا يجلس فيهن ولا يشبه الا في آخر من بعد ابن نصر عن من صفة كره ان يجلس في وتره
 عنده عند مسلم في رمضان ويوترون بثلاث وفي اسناده عطاء الاول الحسن ابن الفضل الجلي كما عند البيهقي لا الحسن كفي نسخة السجدة
 وجي عليه في الآثار اسن ١٢
 ١٢٩٠ وعند ابن نصر في وتر بركعة او خمس او سبع فلكامه في العدد مسئلة ١٢

اريد به في حاشية الدراية عن الزوائد فراجعها ١٢ على عدد من ابن عساكر يراجع من الش ليس من ١٢ على مثل المغرب ابن نصر مسئلة ١٢
 عند من طلب من هذه الرسالة ومن الكافي من ابى عمر عسك دما عنه من رسالت مسئلة ٩٣ ابن نصر ١٢
 عند وترود و تسال ١٢ مسئلة بخارى ١٢

تحتي في ناحية المسجد فاتبعت فاهزت بيده فقلت يا ابا اسحق ما هذه الركعة فقال وترا نام عليك قال عرفت كرت ذلك لمصعب بن سعد فقال
كان يوتر بركعة يعني سعدا وعنده عن عامر بن شعيب قال كان آل سعد آل عبد الله بن عمر يسلمون في الركعتين من الوتر يوترون بركعة
ركعة ومن الاستغراب ايضا ما عده عند البخاري من الدعوات من الدعاء للصبيان وكذا ما عده من باب ما ذكر في الاسواق وكذا ما عده
من ذكر معاوية وكذا عند الطحاوي استغراب بعضهم بتر معاوية بركعة حتى صوب ابن عباس كما عده وعند البخاري او استكره مرة اخرى
كما عند الطحاوي بدينار وسيد بن المسيب مع روايته ما عن سعد قد اقصى بخلاف ذلك عند الطحاوي ايضا وقد اخرج الحاكم والبيهقي ان الحسن
قبيل كان ابن عمر يسلم في الركعتين من الوتر فقال كان عرافة من كان بينهما في الثانية بالكبيرة واخرجه محمد بن نصر ايضا ومن فهم
منه فقي القعدة في التبعين كما يحفظ بناه على ما في ذهنه من قبل وليس بصواب وعن هذا قال في الموطأ بعد روايته ان سعد بن ابى وقاص
كان يوتر بعد العتمة لو احد قال مالك وليس على هذا العمل عندنا ولكن ادنى الوتر ثلاث اه وظاهر الجواب عما في الفتح رواه ابى بن التين
في قوله ان الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك اه وان قوله صواب في الجملة وقريب منه ومما كان من قول عمر بن الخطاب ما يدل ان الوتر
ثلاث اخرجه في نوادر ابى الحسن بن زرارة ان قال السنة اذا انصف شهر رمضان ان يلعب الكوفة في آخر ركعة من الوتر بعد ما يقول
انقار يسمع الله من حده ثم يقول اللهم العن الكفرة قال في التمهيد وسناوه من ثم ان بعضهم فرغ على الايتار بركعة مشروعة لا تقبل
بركعة واحدة غلب الوتر ثم فرغ عليه مسك ففقد الوتر في فتح الهادي واما ما يجمع ففقد الوتر عند من قال بمشروعة التقبل بركعة واحدة فخر
الوتر اه وقد وقع استنكاره من الآخرين فعند الطحاوي من باب التطرف بعد الوتر عن مسروق قال قال ابن عمر شجرى افعل به في اليوم
ثم ذكر نحو ذلك عن ابن عمر قال من اوتر فباله ان يصلي فليستغف اليها باخرى حتى يوتر بعد قال مسروق وكان مصعب بن سعد
يتجهون من صنع ابن عمر ابو جهمر سمع منه ومن ابن عباس الوتر ركعة من آخر الليل مرفوعا كما عند مسلم والطحاوي وآخرين ثم لم يوافق في
فقد الوتر ذكره ابو عمر ولعل ابن عمر قد وافته من بعد فقد ذكر في نيل الاوطار عن العزقي ان ابن ابى شيبه روى في المنصف عدم التقبل عن سعد
ابى ابى قيس وابن عمر ابن عباس ذكر الوتر قال في عن ابن عمر انهما يختلفان في ابن عباس وسعد بن ابى وقاص وظن ان تردده في الفرج لا يترجم
تردده في اصله ايضا وكذا عن عثمان عند الطحاوي ما يدل على ان راي منه وقد وقع استغراب منهم في الوتر بركعة واحدة ايضا والفصل ايضا
وكان سعدا وابن عمر كما مشهورين بذلك فعند البيهقي في المعرفة عن يزيد بن ابي حميد عن مولى ابو منصور لمصعب بن ابى وقاص قال سالت
عبد الله بن عمر عن وتر الليل فقال يا بني هل تعرف وتر النهار قلت نعم هو المغرب قال صدقت وتر الليل واحدة بذلك امر رسول الله صلى
عليه وسلم فقال يا ابا عبد الرحمن ان الناس يقولون هي البتراء فقال يا بني ليست تلك البتراء اما البتراء ان يصلي الرجل الركعة ثم يركعها
ويجودها دتيا مبرها ثم يقول في الاخرى ولا يتم لها ركوع ولا سجود ولا قنيا فافتك البتراء وكوه عند الطحاوي في تفسيره من طريق المطلب بن
عبد الله الخو في ردها في التعليق المجد ثم لم يسمع في الامر وظن ان الذي في المعرفة هو الذي عند الدارقطني من طريق ابن ابي عمير عن
يزيد بن ابى حبيب ايضا فوقع في سياقه تحليط ومضمونها متقاربة وقال الوتر واحدة افضل بين التنتين والواحدة اه فهذا راي من ان
حقيقة الوتر تقوم بالواحدة واول نقص طرد النظر انه في العمل ولا يكفي ولا يشفي في الجوهر النقي ان ما منصور قال له الناس يقولون
عن الوتر واحدة تلك البتراء اه والابو منصور هذا سؤال ابن عباس عن الوتر فقال ثلاث كما عند الطحاوي وخرجه من نقل ما في المعرفة
ان مولى لسعد قد علم ذلك من سعد ومن ابن عمر فقال صاحب الواقعة لهذا ما استدلل به ابن عمر مرفوعا فسياتي في تفسيره البتراء في
على اللغة ان نقصا من الآخر ولكن لعل التصغير في اللفظ لا فائدة القلة وهي في الركعة الواحدة فصل في حديث صلاة الليل شتى على
والوتر ركعة من آخر الليل وهو الاسوة العظمى والعودة الوثقى في هذه المسئلة فليقتن بالفاظ وطرقه وتحصيل معناه وهو اول ما يدور عليه النظر
في هذا الباب وله طرق عند مسلم والنسائي والطحاوي وغيرهم والفاظ وسر الفاظها مزينة فني مسند احمد من طريق محمد بن سيرين عن ابن عمر عن
النسائي صلى الله عليه وسلم قال صلاة المغرب وتر صلاة النهار فاوتروا صلاة الليل من ههنا وصلوا من ههنا عبد الله بن شقيق عن ابن ابي عمير
عليه وسلم قال بادروا الصبح بالوتر صحت ومن طريق ابى جهمر عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الوتر ركعة من الليل من صحت وهو عند
آخرين عن ابى جهمر الوتر ركعة من آخر الليل فلعنوا ثقل على الراوى او الناصح من طريق عقبة سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلاة الليل شتى فان خشيت الصبح فاوتر ركعة قال قلت ما شئ شئ قال ركعتان ركعتان من صلاتك هو عند مسلم ان تسلم في كل
ركعتين من جواب ابن عمر ومن طريق ابن سيرين قال قلت لعبد الله بن عمر اتركت الامام قال تركت قراءة الامام قلت ركعتي العجر
اطيل فيها القراءة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عه وقد يقع للصحة ان من بلغ حديثه ولم يبلغ سائر ما في الباب طرده في علمه كما في ادوار البخاري الاول من الاجم عن ابى ذر في عدم رعايته في الشفع
والوتر اه من حديث الصلاة غير موضوع اه وكذا في خلاص عمر في حديثه شتى والوتر كذلك نثار من التعبير بالابتداء بركعة سبوا رواه في ما بعد
من ترك بعضهم ذكر ركعة الوتر كما عند البخاري من الدائمة على ركعتي العجر والى داود ومن ذكر بعضهم اياه بعد الركعتين حب لسا كما عند
النسائي والى داود اه

عنه وكذا ما في المعنى لابن قدامة وعن ابن ابي ذئب عن نافع عن ابن عمر رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوتر فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل ما بين الواحدة والتنتين بالسليم رواه الاثرم باسناد اه رواه في المعنى على ما فهمه فقد توتر عنه اصل القصة وتر
ان النبي صلى الله عليه وسلم احب ما قال له صلاة الليل شتى فقلت ما شئ شئ فقال صلى الله عليه وسلم ركعة واحدة كوتر له (وابا في على الصفح اتيه)

ما قد صلى ففهم من ابن عمر الفصل واستدل به في ما وضع تحقيقه الامر هو هذا وليس لفظ الاثر ثم الرواية مبنية على ما فهمه في المسند من ١٣٧
 عن سالم عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الليل شتى حتى اذا خفت الفجر وتركة تركك صلواتك قال وكان عبد الله بن
 بو حنيفة اعمده فحب وجواحه في الفصل لا يعرفه اية الاثر ثم روي في المعنى بناء على فهم اتجا والمراد بها كذا ما عند الطحاوي من طريق
 الزينيين عنه ثم ان ما في معرفة المصنف من طريق يزيد بن ابي حبيب موقوف على ابن عمر قد روى ابن مهدي عنه لابي جعفر في حديثه عن ابي حنيفة
 عليه وهو المراد جامع الطحاوي وابن عمر وابن ابي حبيب المطلب بن عبد الله المحمدي عنه والرجل السائر عنه لا يصح مولى له بعد ما ينبغي ان يكون
 هذا المراد في المعنى ويكون موقفا لا يرفعه عن ان لفظ الاثر في حديث ابن عمر في الوتر افضل بين الوحدة والثنتين بالتسليم لغير سبب
 ومطلوب لان كان الوتر في نظر الشارع فما يحاط بها بل هو يقع في الغلط وانما كان ان يكون ابتداء نحو قوله والوتر ركعة من آخر الليل
 وهو لفظ الحديث لا يقع السامع منه في الغلط ثم انما ينبغي بمن بلغه انما يصلون ثلثا ويصلون في ترك التسليم لا بمن يبلغ من بعده ابتداء
 وانما هو من ابن عمر ولا بد وهذا اعمار على هذا القول في اما القلي الذي عند الطحاوي فلا يرد عليه ما ذكره روى عليه ان الثلاث ان كانت صلاة
 واحدة براسها فكيف الفصل وقد ازم ذلك الطحاوي والاقامه لعين الثلاث وقد ازم الشافعي ذلك في الام الا ان يلتزم ان سلام الوتر
 نوع على عدة خارج من القواعد ثم لفظ الاثر هذا قد اخرج الدارقطني وفيه ابن مهدي عن يزيد بن حبيب عن نافع وكذا في معرفة وكن موقفا
 فاختلط الامر ثم ان روى الحديث ان خالف في عمله قطع كما ثبت في الشريعة كون السلام محلا لم تعد ركعة ينبغي ان لا يابى بجله ولا يعجز
 تسهله الى الغلط فيه والاشهر من هناك اصل ضابط هل اذا احتل القوي صر راولم يساعدا لعل بعضهما يجزم القول في ما ثبت بالفعل وبشرع به او
 في عمود وتناوله وظاهره كاتقصار الاوراع في صلاة الخوف على ركعة كاشا في تركه كذا في الآية وان لم يثبت ذلك في العمل النظر فيه واما
 بحسب المقام فيكون مرحلة اجتهدا في لا يثبت في خطاه وقد قال الحسن كان عرافة من كان ينفذ في الشا لله بالتكبير يريد ان انتقال الى الثاني
 او شرعها وادامها مثلا انما كان بهذه الكيفية التي هي في النهوض لا بتكبيره بعد القيام كما كان يفعل من يسلم في البين كان عمر كما عند
 ابن عمر من حديثه والحسن روى حديث سعد بن هشام في حديثه قوله هذا منك ايضا والله اعلم ١٢ منه نور الله قلبه بنور الايمان والحق
 ما نفع عن ابن عمر عن المسند البوسلي من ابن سيرين عن مسند الحسن بن سيرين عن مسند عبد الله بن شقيق عن مسند ابو جعفر
 عتيقة بن حيدة عن مسند عبد العزيز عن مسند طائوس عن مسند سالم عن مسند حميد بن عبد الرحمن عن مسند عطية بن سعد عن مسند سليمان بن يسار
 عن مسند القاسم بن محمد عن مسند البخاري عن مسند والشافعي عن مسند عبد الله بن دينار عن مسند عبد الله بن عمر عن مسند
 له ولم يفرع ما ذكره الطحاوي عن الامدادان عن مسند عبد الله بن مسعود الوتر ركعة فقال ما هذا التفسير او فشقها اولاد ذلك او وهو في المبسوط
 من وفي نفس قوله المغرب وتر النهار فترى في النهاريات في النظر وان كان في نفسه ليلا ذكره الحافظ من شهر اعمد لا يختصان
 هذا الحكم فليكن بالمرى في النظر آخره وان بقي بعده افعال لفرورة ان لا يتا في من دقة ولهذا يجمع المتعاقبون من المملكت في العصر
 صه وذهب الحسن وابن سيرين وآخرين عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر
 وعنه من مسند روى عن الحسن بن علي بن عمر عن علم وليه في حديث سعد بن هشام في حديثه قوله هذا منك ايضا والله اعلم ١٢
 سفيان يارضه مسند وكذا في صلاة من صلاة هو ايضا في النار من سعد بن هشام وكذا اسعد بن قتادة لا يارضه في حديث ابن عمر في الثلاث
 عنه من مسند وما كذلك روى عنه حديث سعد بن قتادة حديثه على حديثه الى ولا بد وتسا بل هو لا في سنة القنوت في السنة وفي
 نصف رمضان عن ابن عمر عن مسند ١٢
 له كما في تاج العروس ووجه كما في شرح المواهب ١٣ وروى الحافظ ابو بكر بن زيار في مسند يارضه عن مسند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 راسه من الركعة الاخرة من صلاة الصبح صبيحة خمس عشرة من رمضان فقال اللهم انك تلهيبت فداها بك خمسة عشر يوما حتى اذا كان
 صبيحة يوم الفطر ترك الدعاء ١٤ وهو معهم يكشف عن احوال ١٢
 معه وما في الكثر من على من تجوز النقص فاستبعد فانه يقول اذا دعا والمغرب شفع بركعة روى ابن ابي شيبة كما في حاشية المؤلف وله
 في حاشية مسند من الرسالة ومسند ١٥ واثرت شفع المغرب في الاعادة في فتنه الكثر ايضا من الوتر وكذلك ابن عباس
 عن ابن عمر ١٦ ونحوه عن عائشة ١٧
 له وكن لم يذكر في نشر المذهب والمغني اسم ١٢

مسد ولا دقة اخرى في مسند مسند ١٢ ولفظ آخر ١٣ وراجح اكثر مسند ١٢

مسد وراجح ما ذكرناه في مسند ١٢

مسد لا يذهب اليه من احد ١٣

مسد لعله لا يفعل احد ١٢

مسد قيل ان رواية عن ابن عمر وابن عباس رسالة كما في التهذيب ١٣

طه كالمطبخ البزار في القاموس ١٢

طه راجح ما ذكرناه في مسند ١٢

ايضا فقد ثبت قضاءه وسقط انكار محمد بن نصر بانه في قيام الليل وهذا ايضا لا يرد في صلاة مستقلة وكذا من انظرهم في وجوبه وقد جاز عن جماعة كل ذلك لذلك بل نحو قول عبادة كذب ابو محمد اي حيث يقول ان الوتر واجب ايضا عليه فانه كما قيل في المثل ان في حصص لمطعم ان في الوتر جهات احد ارجلوا اخر صلواتكم بالليل وتراتها توترل ما قد صلى ثلثها كونه صلاة مستقلة فاذا نقل الى آخر الليل اجتمعت الجهات ولم يميز وهو غشا والاشتباه على بعض واذا نقل الى اول الليل تميز من غيره ومع هذا ينبغي ان يقدم عليه شعاع وهو حديث ثوبان كما ياتي في دعواه السفر وعذر ذكره العلم والمحدث لا ياتي في رواية في وصيته صلى الله عليه وسلم لان (انما) الاصل في الوتر شعاع فكان يصلي بعد العشاء خمس ركعات ثم ينام كما اخرج الطحاوي من رواية مالك بن نبيه ان هذا الحديث القوي مع انه صلى الله عليه وسلم قال على المنبر وهو يخطب كما عند البخاري لم يشتر الا من رواه ابن عمر ونظا فترت الطرق عند وقوعه عليه ان الوتر من صلاة الليل ولا ياتر باوادة لفصل كما تفصل صلاة الليل ثلثي فتر على هذا التفريع مستند بالنقل الوتر لازم ذلك التفريع الثاني التفريع الثالث وهو التفريع بركونه واحدة غير الوتر كما مر من المحاذير وقد روى ابن عباس مع شطر من هذا الحديث فعند مسلم والطحاوي عن ابى جهم قال سالت ابن عباس عن الوتر فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ركعة من آخر الليل اهد وثمامة عند ابن ماجه ومع هذا فلم يفرق من فصل الوتر كما فهمه ابن عمر وبقى ابن عباس يروي وتروى صلى الله عليه وسلم بثلاث وعنده صلاة الليل ثلثي ثلثي والوتر ركعة من آخر الليل طبعها ابن عباس كذا في منتخب الكنتز يروي تعيين الركعة فيد كسبائي انه يعني على الوصل فلم يكن الحديث عند علي بن ابيهم ابن عمر فهذا يفيدك شيئا من الطائفة في الامر ثم ان جمعا كثيرا من السلف بلغ هذا الحديث واطلع عليه واطلع على احتمال ان حقيقة الامة انما تقوم بالواحدة نظرا في شيئا ومع هذا بقي على الوصل ولم يبرد النظر له حتى في العمل ايضا فالامر ما ذكرنا ان الحديث سالت عن امر الفصم وسيا في كلام آخر من ان جعل الشفع السابق من الوتر حقيقة مع الفصل لا يرجع الى حقيقة محصلة فان من فصل فقرة وتر في الحقيقة بركونه واحدة واما اطلاق الوتر على كل صلاة الليل فهو صحيح نحو العلم الا ان يكون السلام بين الشفع والوتر كسلام من عليه السهو عند الخفية لا يخرج من الصلوة بنا وقد انزله الطحاوي في صلاة دجهر آية في السرية للاعلام الخوف فاجده وقد شكك على ابن رشد تحرير المسئلة في فوائده وقال الباجي في توجيه وجوبه وحول صحفون ان فصلها بالسلام مما يقتضي استقلالها بنفسها وانما يقدم الشفع على سبيل التفصيل وقد روى عن سمعون انه اذا وتر في ركعة بركونه اهد فصل في شرح على هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل ثلثي فادعني اهدك البيع صلى ركعة واحدة وتوترل ما قد صلى ثلثي على ان اقل صلاة الليل ثلثي وانما كرر ليدل على ان ذلك البهيمها جاز يشفع ثم جاز شيئا تدريجا على انتظار البيع وعدم علمه برك فعل قل البهيم لولم يثنى ثلثي ليقضي ما ذكرناه من الفصل بين كل ركعتين فتكون صلاة كاملة ولا غاية لاكثر باوادة ذلك على قدر طاقته المصلي والدليل على ذلك ان قال ثلثي فلم يجدجد والاش في ان قال فاذا شئ اهدك البيع صلى ركعة تجعل غاية ذلك ان يثنى البيع ثم يجعل غاية عدد اهد وقال من قبل ان قوله صلاة الليل ثلثي ثلثي يقتضي ان يكون كل ركعتين منها صلاة ولا تكون صلاة الا بان يفصلها عما بعد ما بالسلام اهد ومع هذا فحق السنن من باب صلاة النصار سئل ابو داود عن صلاة الليل ثلثي فقال ان قلت ثلثي فقلت اهد واذا لم يخط عدد من عنده لا يكون التغير الا كذلك وقال في الفقه واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن رجب والعبد ومن ظاهر السابق المحصر المبداء في ان المحرر عليه الجهم على ان البيان والا فضل لما مر من فعله صلى الله عليه وسلم بخلافه ولم يتعين ايضا كونه كذلك بل يجوز ان يكون لا رشاد الى الاخف اذ السلام بين كل ركعتين انما على المصلي من الاربع فما فرقه لما فيه من الرضا غاليا وقصا ما يعرض من امرهم اهد وذكر الزحشي انه جرد عن التكرير المعنوي نثار بمعنى اثنين مرة فلم يكن يد من التكرير المعنوي ليعيد ما يريد به واد البقرة واحدة ركعة واحدة مرة واحدة لا تكرر فلهذا تبده بخشنة البيع او بقوله الوتر ركعة من آخر الليل يعني الامرية ويحكم عليه ثم قوله ثلثي وان فسر رادى الحديث وهو ان يوترل ان تسلم في كل ركعتين كما عند مسلم وثبت عن عائشة في صلاة صلى الله عليه وسلم عنده وعند اخرين كالي داود الطحاوي اهدى عشركة يسلم بين كل ركعتين ويوترل واحدة لكن ليس في وتره نفس لتغير هذا الحديث القوي فليكن القوي على حقه من الاطلاق وتفسيره بما في تواتر مرفوع اخر اهدى وعنده الترمذي وغيره من التفتيح في الصلوة ثلثي ثلثي تشهد في كل ركعتين فالا وجه اذن البقاء القوي على حاله وعلى حقه من الاطلاق فلا يولد له على ذي حق وظهر بعد تعيين بعد ما ذكرنا ان شيخ ومن الهام كان قد سلك للهرباب في تفسيره بالقوي الاخر فان اعتبر الفصل اورد في القوي فذلك امر اخر لا يوجب اخراجه القوي عن حقه

(تغير من الصفح السالفة) انما يفيد طلب اصل الايتار وتضمنه صفحة لاجوابه شافيا وان الشا في دار في الكتب بدون الاول ١٢
 هه قد رتب محشي الجمل اذ موقوف استنبط من الرقعة تبينها حسنا بهذا الاستنباط ايضا وقع في غير محله لما في صلا ويتا في مثله فيما في صفحا و
 صلا من المسند ثم اذ جعل جهات قوله ارجلوا من قول ابن عمر وكذا عند البخاري من باب المحلى والمجلس في المسجد بخلاف ما فيه من الوتر والارباب
 واحد ١٢
 هه لعل حديث آخر معه والحجب انه مع هذا اللفظ عنده ذهب الى مسئلة النقص ونقل في فتح الباري عنه فيه تفصيلا ليعيد وليس في
 تحقير من نصر المطبوع ذكره من مسئلة النقص وعل في عبارة مسقطا اي وانترك وترك على الذي كنت او تترت واستفيدة انه لا يطلق على ما
 تاخر من الوتر وتراتجعات ما تقدم وسعيد ابن يسار هذا قد قال له ايضا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير ونقل ههنا عن البخاري
 عن الكوفيين استدلالا عليهم بما في البدائع الفوائد من صلا تال احكامه يعني ان ينقص وتره صوابا لصادكا في الحق لا بالصاد ١٢
 له وكذا في المسند صلا والسنن صلا ١٢ الهه ينبغي ان يكون هذا بعد ما مر اني فتا هذا ايضا في مستدرک صلا رخرجه ابو داود وايضا لا تحاذر
 عنه وفي الكنتز صلا ووتر من تمام وصلوة الليل ثلثي ثلثي ثلثي من حادو عليه يكون عدم نقصه الوتر ذكره الطحاوي دا بن نصر ١٢ صلا وخوذه في المسند
 هه يدل على الوقفة في البين دبر ارجع معالي الآثار صلا من حديث على هذه صلاة زاده راجه المعروفون ومن على نهائي ان انام الاصل يوتر
 ابن نصر وعزاه في الكنتز لنبز ١٢ صلا كذا ذكره العيني عن ابن المحضار عن شيخه صلا ومن الاثر المرفوع في قوله في الوقفة (والباقي على الصفح الاخر)

وقد اخرج الضحاك في منتخب الكثرة مستنداً وحديث عن ربه من صلواته ثم ان نزل صلواته صلى الله عليه وسلم من ثلاث عشرة الى احدى عشرة الى تسع ركعتين بعد ما قال في سبع كذلك عند سركل صلواته بالليل الى الاثني عشر الى ثلاث كما في الروايات والمطالع يفرزون هذه الهمزة من صلواته بالليل باسم الوتر كما عندنا في داود ومن عايشته ولم يكن يوتر بركعتين قبل الفجر الى احدى عشرة في عدد الوتر في هذه الصلاة انما كانت اشرفا على ما عرفت في تنقص شيئا كان هو طلع وقال ابن الصلاح كما في التخصيص انه لم يثبت من صلواته عليه وسلم الاقتصار على واحدة قال لا تعلم في الروايات الوتر مع كثرتها انه عليه الصلاة والسلام او تر واحدة فحسب اه وتعبنا انما فظ بالليل شيئا وبعضهم بما عند الدارقطني من القاسم بن محمد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم او تر ركعة اه وهذا المتعقب ليس في الحديث ان رواية الدارقطني هذه مختصرة ما عند البخاري من باب كيف صلاة حدثننا عبد الله بن موسى قال اجبرنا خلفا من القاسم بن محمد عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل من الليل ثلاث عشرة ركعة من الوتر وركعتا اخرهما وقد اخرج احمد ومسلم والبيهقي بهذا فلم يثبت الاقتصار على واحدة من فعله صلى الله عليه وسلم اصلا ثم ان بعض من يوالي في الذكر بين صلاة الليل ويعبر عنها بالثلاث في بطن الوتر ايضا في التعبير في شفع وتر ولا يفقد يعبر بالثلاث كحديث عائشة في الصحيحين يعني اربعاً فلا تسأل من حسنهن وطولهن ثم يعلى ثلاثاً وكحديث عائشة في داود كان يوتر باربع وثلاث وست وثلاث وثمان وعشر وثلاث ولم يكن يوتر باقص من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة اه وهذا في التخصيص وفيه نظر ففي حاشي المنذري قيل كثر ما روي في صلاة الليل سبع عشرة وهي عدد ركعات اليوم والليل اه وفي عدة القاري صلياً روى ابن المبارك في الزهد والرقائق في حديث مرسل انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل سبع عشرة ركعة اه والكنة في تفهيم الرواة هذا ان من صل صلاة الليل الى المشرق في سلسلة كان على كماله افادة الشفعية والوترية على ثلاث الوتر ايضا في شفع وتر لان الوترية الحقيقية هي الواحدة وما اذا قسم صلاة الليل الى حصص لانها الواقعة في البين كاربعة اربع او بين صلاة الليل والوتر كان محط كلامه اذن انما نصته صفة لا بيان الشفعية والوترية والمقابلة بينهما فلم يجل الوتر اذن الى جزئين وهذا لا يذهب على من له معرفة وذوق في اهاليب الكلام فاعرفه وذوق انت ان شئت وكذلك صحت كثير من الرواة اذا قسم صلاة الليل وجزأها الى حصص لا فائدة فاصلة في البين ووقفه مثلاً افتر الوترية في التعبير بما فوق الواحدة ما بثلاث وما تجس كما فعلت من ابن ابي عن عائشة قسم ثلاث عشرة ركعة الى ثمان وخمس وعبر عنها بالوتر بعشر شفع في العدد والحساب وانما سلسلة صلاة الليل وسر ما تترى قد جبر من الوتر بالواحدة اذا كان منة افادة مجموع العدد ولا فائدة السلسلة انما وادرج في الجملة وافتر الوتر باسم الواحدة ذكر عليه بالاخر بما لا يلحق لا فائدة كود فودا كونه في الاخر تختم به صلاة الليل لا فائدة كونه مفصولاً بالسلام وهذه اعتبارات في العبارات وطرق في العدد والحساب وكلفت في الملاحظة لا يروى بغير احد منهم واحدة بعد فاصلة ووقفه وهذا يدرك ان كل واحدة مفصلة فمن حط كلامهم على بيان ان الايتار في الحقيقة انما تتقوم بالواحدة افادة واهميت عبارة الفصل بالسلام وليك مراد ومن حط كلامه على بيان عدم الفصل بين الوتر وشفعة افادة واهميت عبارة نفى القعدة او من شئني زائد بفرق الامر ان كل واحد من هذه الاخرى فاعتره نعم ابن عمر ان لفصل بالكلام وفيه من الحديث ذلك خلاف فهم الاخرين وكان يقول ان الشجب الفصل في كل شيء حتى في الصلاة ابن عسكركة كذا في منتخب الكثرة من الامامة وكان يقول فضل الصلاة التسليم عتجب الكثرة من المخرج من الصلاة وكان لا يلم في اشهر

هذه وهذا منها يقال في احاديثها الاخرى كانت صلواته بالليل في شهر رمضان وثلاث عشرة ركعة منها ركعة الفجر يعني من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر كان يصلي ثلاث عشرة ركعة بركعتي الفجر ذكرها في السنن الكبرى ١٢ وخمس وعند البيهقي من صلواته قال عبد الله بن مسعود خمس ولا اقل من ثلاث اه فلم يترى ابن مسعود من ثلاث الى واحدة ونزل سعد كان هذا لها واقعاً ويمكن ان يكون صحيحاً لا اذا نزل من احدى عشرة الى ثلاث فليكن الى واحدة ايضا وليكن على اطلاق اللغة لكن الظاهر ان الشرعية لم تجعل زل الليل معتبراً الا بوتر النهار وهو الناحية من حديث لاوتر واثلاث تشبهوا بصلاة المغرب او تر الخمس اه وصلاة المغرب وتر صلاة النهار فاوتر صلاة الليل وان الله مدكم الليلة عند ابن مسعود ابن ابي شيبة فافتر من هذه الحقيقة لا من حقيقة نحن انما يثار وعنده من غير من صلاة من عبد الله صلاة المغرب وتر الليل وتر النهار اه وهذا واضح في صفة الوتر وفيه ما في حديث عائشة وتركت صلاة المغرب لاسيما وتر النهار لاجتماع هذه من الرسالة وحدث ابن مسعود هذا ضعف الدارقطني في يحيى بن زكريا بن ابي الواسع في البيهقي في السنن وقد صحح له الحاكم في المستدرک من ص ١٥٥ ودلالة الذي لم يذكر في الميزان حرره الامين الدارقطني فقال في اللسان ذكره ابن حبان في الثقات نعم ذكر في حاشية الدارقطني وقف في جامع الشري ولا يفرق مع مرفوعه عن ابن عمر ثم اذا كان قد اتى الاحتمال ان ما يركب ان يترك الوتر والابان واقعا في الفاصل في الامر لا على صلى الله عليه وسلم حديث صلاة الليل ثني اه لبيان صفة صلاة الليل وموضع الوتر ووقته وان تحقق الايتار هو بالواحدة لا لبيان صفة صلاة الوتر تمامها وحديث صلاة المغرب وتر صلاة النهار لبيان ان النهاريات قد ادرت بقي صلاة الليل فاوترها او قوله لاوترها بثلاث تشبهوا بالمغرب او تر الخمس اه يخرج من صفة والتميز ترك القعدة او فعلها باب مقصود في الشرعية وانما حديثه الاذهان واجدته من بعد ما انما ترك الشبهة بها ولا في حديث سعد الا القعدة في الايتين كذا في الامم في الخمس في لفظ مشام فبعضهم افتر لغة الوتر بلسان اللغة من باب آخر وبعضهم في القعدة ولم ينظروا ما تحلص التلخيص في نفس الحديث ثم لو كان الخاطب خالي الذهن من صفة الوتر لم يبله فيه شيئا قبله وابتقى عليه نحو صلاة المغرب وتر صلاة النهار فاوتر صلاة الليل فهو باخذ منه نفسه صفة هذه الموقوفات متلقة من المرفوع ولا يد ١٢

سعد والمزكري له رواية عن ابن عمر ١٢ اللغة مع ما في نوطا محمد من الرسالة مختلفة في مسئلة الضحية ويمكن ان يكون ما عندنا لك من تشهد اوله كما في نظره وثانيه كما في مكنونه لا لم يكن يسلم في اول المكنونة لم يات فيها ما ذكره من لفظ (والباقي على الصفة الاية)

الاول كان يرى ذلك نسخا لصلوة قال الزهري فاما فاسلم يعني قوله السلام عليك ايها النبي الى الصالحين بهذا اخره عبد الرزاق
 كذا في الفتح من التتبع في الاولى قلت وكذا ابن ابي شيبة مع ما في الموطأ عند فكاكة ربيع غذا وعنده فيه تفصيل فيسلم في التطوع
 في المكتوبة مثلا والله اعلم فصل آخر في هذا المعنى ان قيل ان قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل ثلثي ثلثي فاذ خشى احدكم الصبح على واحدة
 توتر له ما قد صلى يقرأ من الفصل ولا بد ان المصلي اذا صلى صلوة الليل وجاز يقرأ شيئا يسلم من كل شفيع بنا على عدم علم لم
 يدرك فاذا جهم الصبح علم ان شارب اقرن ان يصلي واحدة توتر ما قد صلى في هذه الركعة عند الخشية استقبلها وابتدأ بها فهي مفصلة
 مستقلة يقرأها اتم صلوة الليل واعتبارها الى شفق قبلها زيادة على ما ذكره الشارع فهو الغنات عليه وتقدم بين يديه ورفع صوت
 فوق صوت النبي وبغير هذا الاعتبار من وجه آخر في مسئلة فيه الوتر فاما يلزم ان تكون هذه مثل صلوة الليل في النية فيلحق الوتر عن
 رتبة في الحكم وان شئت صلوة الليل عن رتبتهما ولا بد قلت اما علم الشارع بهذا الحديث ذلك السائل حينئذ صفة الشفع والوتر واقتسام
 صلوة الليل يسهل كان من حاله احتياجه الى تعليم ذلك حينئذ واما مسئلة النية فلما سلمت الشريعة في سائر الصلوات لم تخطف تفصيلا
 وانما كان عندهم ارادة ادخال سمات اسماء في الوجوه فقط يريدون الامر على اسمي الاسم ويريدون ادخال الوجود وهذا ما يقول الفقهاء
 والشرط ان يعلم بقلبه ان صلوة يصلي بها في البداية فهذا كان عندهم في امر النية لا يفرق الشريعة اذا سمعت صلاة باسم كلاث باسم الوتر وغيره
 بالقرآن مثلا من قراءة صلوة الليل بقرا فيها حزب مجلدة فلا وجه لفصل فيها اذ ان الفصل والموصل يدور على واحدة الصلوة وتعدلهما ويؤيد
 على تسميتهما باسم شخص في ذلك الزمان او باسم كل صلوة باسم مفرجها هذا هو المعروف من امر الشريعة في مسئلة النية سميت الصلوات
 باسماء وعلمهم الشارع بفعلها كثيرا صغيتها وبها تنها ثم امرهم باذغالها في الوجوه ونوع الوجوه والوجوه خارج لا يدخل في النية ثم
 ان ذلك السائل علم الشارع الشفع والايثار ليكون على علم من في مستقبل الزمان انه يصلي صلوة الليل ويصليها في آخره بما تعلمه حفظ
 وتراني الهبة من اول الامر هذا يعني في امر النية اي كفاية واما من ان يصلي اذ اهل من الوتر في الليل فاذا جهم الصبح ولم يبق الا مقدار
 ان يصلي ركعة يادري الوتر فانه فرض امر النية في الواقع والعبارة تأتي في تعليم من لا يعلم من الاول هكذا يكون على علم وذكره ابيه من
 امره بعد ما علم مرة لانه يجزيه كذلك في كل يوم في طهره وهكذا يستعمل طول دهره فقد فرغ من علمه في عالم بالمر الشفع والوتر وهو بعد ما تعلمه يجزيه
 على سنة فانه ذلك فذكر خشيته الصبح اي مقارنته وادراك المصلي طريقة بيان قد يقع قليلا ويحيط بقوله صلى الله عليه وسلم حين الخطاب فقط والنية
 في حديث اما الاعمال بالنيات ايضا كذلك فلم تخط الشريعة هناك ايضا تفصيلا وانما هدت الى النية الصالحة بتشريكات ودرجات والنية العا
 تحيط العمل ولم تعتبر فيها امر انما على ما عند المكلف من الارادة عند كل فعل اختياري وهدت الى التحذير عن النية الفاسدة ولم تدل ان
 المكلف اذا ذهل عن تفصيلها في عمل وكان في نفسه قرينة ان لا يجزئ به ارادة تكون عند الفعل الاختياري اذا لم تشمل على مساواة جهة
 فوضو او تحفي طول طهره مساواة في الغرض لوضو وشاق في الزمب لا يفصل ذلك عليه شيئا اهلا وقد طال البحث فيه ولم يسفر للجمهور عما ذكرنا
 وقد حمل باذغالها في امر النية من ان يكتفي ارادة اسمي الاسم واردة البداية قد ذكره المحقق في اقتضاء الحنفى باليدوسفي في الوتر بعض ما ذكره
 المحقق من الفائدة حيث قال فائدة قال ابن النين اختلف في الوتر في سبعة اشياء في وجوبه وعدده ومشتراط النية فيه واخصاؤه
 بقراءة او شترط شفع قبله وفي اخره دقة وصلوات في السفر على الدابة قلت وفي قضاء والقنوت فيه وفي حمل القنوت من دقيما يفتل
 فيه وفي فصله ووصله من تسن ركعتان بعده وفي صلواته من تعذر لكن هذا لا يفرق بين على كونه مندوبا او لا وقد اختلفوا في اول دقة ايضا
 وفي كونه افضل صلوة التطوع او الرواتب افضل من خصوص ركعتي الفجر فقال في الهدى والصواب ان يقال ان ما يمين الركعتين
 تجزيان مجزئ السنة في تعيين الوتر فان الوتر عبادة مستقلة ولا سيما ان قيل بوجوبه فيجزي الركعتان بعد مجزئ سنة المغرب من المغرب
 قاتها وتر النهار والركعتان بعد ما تكسب لهما كذلك الركعتان بعد وتر الليل والله اعلم اه

وجبة من الصلوة السابعة مثل هذا الذي انتهت فذكر لفظ التشهد الاول حين ما كان ذلك اللفظ وهو في التطوع وكذا الروي الامام حين ما كان
 ولم يكن لفظ الاول في المكتوبة كذلك فان قوله ثم يركع على الامام لا يكون في كل وقت ايضا وقد اشكل ذلك بمرارة وهذا ما يمكن ان يقال فيه وهو انما
 ايضا الاول على التطوع بقرينة الدعا فيه بما يجمل لفظ التشهد منها وكذا فيما رواه ابن عمر عن ابي بكر في التخصيص سواء الا ما فرق هو من عنده و
 قوله او فعل من تعيين حال ساكت مع مسئلة عند البيهقي ص ١٢٠ قال ابو عبد الله يعني البخاري وقال سعيد بن جبركان ابن عمر لا يصلي اربع
 لا يفصل بينهن الا المكتوبة اه وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثنا ان سمع عبد الله بن عمر يقول صلوة الليل ثلثي ثلثي فاذ خشى احدكم الصبح على واحدة
 في المدونة وانا ثم يفتل يحيى بن سعيد عن نافع عن الربيع في النهار ويحيى بن يقطين هذا ثم يفتل خلافا عند البخاري في ترجمة هذه
 المسئلة وقد امعنا فيه في حواشي آثار السنن ص ١٢٠ و١٢١ وصححه من هذه الرسالة ١٢

عنه عند البيهقي في رواية عمر بن وارب عليه التشهد ايها الناس قبل السلام ١٢ عنه بارادة الفصل بقرينة قوله ثم يركع على الامام ١٢
 سه وهو الذي دار عليه ببال الحافظين في عدة طرق ان الصور الثلاث ثلاث ركعات اه وقد اوضحناه في خبره ما قال ان حديث سعد
 بن هشام وبنو بن كعب لم يثبتا عند ابن نضر فليس كذلك بل اول الاول لم يخرج نفع التسليم في الشا في وكذا احمد في ابو داود ومن خرج في
 اكثر من بيان و ابن الجارود والصفيا وذكر نفع التسليم النساء في صواب عليه الله وقال ابن العربي وغيره كونه صلى الله عليه وسلم فيهم انما
 در دليلان في كل الوجوده لتقدير بين هم بفعل كونه اوضح من القول له وقال الزين بن المير الشرح اذ خرج نفع (وابا في على الصلوة الآتية)

وكذا قيل ما ذكره في الفتحة وادعى بعض المفتحة ان هذا ما يشرع من طرقة الفجر قبل ان يوتر فيكتفي بواحدة لقوله فاذا خشى الصباح اهـ والظن ان ذلك
 الصلوة في صلاة الجمعة والركعة المفردة مع التكبيرة وهو قول بعض روه في التكملة وادعى بالواحدة التكبير المصلح كما قالوا به في قاعة الطهرين وعندى ان نحر
 فانه يصح صور ذكره في البخاري في ترجمته باب الصلوة عند مناهضة المحرمين وقتل العدو وقبل من اشرأب من ركعة في قول ابى ايوب عند النبيل
 والظاهر انى قال من شاء او تر تسليع ومن شاء او تر خمس ومن شاء او تر ثلاث ومن شاء او تر واحدة ومن غلب او ما يماز وقالوا ان موق
 عليه وهو في التكبير وان تساهل في الطلوع قبل تحريك الركعة في الحرف الله اعلم زادوا الفصل والوصل على واحدة
 الصلوة وقعدوا بمن ذكر او تر ثلاث ولم يأت هناك تفريعاً بأفضل من خارج كما قد جاء ذلك في الخمس فصاعداً فلا ينبغي ان يجري فيه حال
 الفصل بلا دليل وكذا تميزه بالقراءة من صلوة الليل دليل شاف على الوصل فانه في الصلوة الواحدة المفردة بالاسم التميزه بالقراءة لا يعرف
 الفصل وعليه يدور حديث مفتاح الصلوة الطهور وتخيرها التكبير وتحليلها التسليم وقول ابن مسعود كما في التخصيص مفتاح الصلوة التكبير و
 التخصيص التسليم اهـ واخرج الطحاوى بلفظ آخر ما تميزه بالقراءة فقد قال الترمذى فيه والذى اختاره اكثر اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله
 عليه وسلم ومن بعدهم ان يقرأ اسم ربك الاعلى وتلى يا ايها الكافرون وتلى هو الله احد يقسم على كل ركعة من ذلك بسورة احد
 وقد ذكره في نيل الاوطاف من حديث ثماله عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 زاذنى المسرفة لقلا من التخصيص بين ركعتي الطلوع في كنفه في نيل الاوطاف عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو
 الشيخ ثم ذكر من باب وقت الاوتر بين ركعتي الطلوع في كنفه في نيل الاوطاف عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو
 لا تكلف الا بلى في شرح الموطأ حيث قال مسلمة اما الشيخ قبل الاوتر فقد روى مسلم بن زياد عن مالك ما عندى شيكى يستحب القراءة
 بدون خيرة وهذا يدل على ان الشيخ من جنس سائر النوازل قال الامام ابو الوليد وهذا عندى لمن كان وتره بواحدة عقيب
 صلاة الليل فان لم يوتر الا بواحدة يستحب ان يقرأ في الركعة الاولى والى ما رواه الكافرون اهـ وقال من قىام رمضان و
 الثالث انه لا يجوز عنده ان يوتر ركعة واحدة لان الوتر فصل فيلزم ان يوتر نقلاً وانما يكون ذلك ركعتين فلو لم يوتر ركعة واحدة
 الوتر حتى صار من جملة لا ينهيه من طرقة ما رواه على ذلك من النوازل فلهذا هذا الحكم لانه ان شاء جاز به وان شاء ترك ولا يوجب
 في الوتر اهـ وقال بعض شيكى في الوتر فقال فيه وقد روى على بن زياد عن مالك يوتر المسافر ركعة واحدة اهـ ونسب موضع
 من حكم الشيخ ان يتصل بوتره فيما رواه ابن القاسم عن مالك انه قال في من تطل بعد العشاء ثم انصرف فلا ينبغي ان يوتر ركعة
 يا في يشفع اهـ ثم انه ليس هناك فصل في صلوة واحدة معسوفة باسم شخص بها الا في التطوع الذي هو بيد المصلح اقله لا
 اكثر راغبته من وجه التعرض لى صلوة الليل بقول صلوة الليل شئ شئ فانه يستحب من هذا المستحب ايضا ان زيادة
 الغبار في هذا الحديث معلولة والا فصدق على المكتوبات وليس الامر فيها كذلك وذلك ان اسم صلوة الليل عرف في
 التخصيص وصار معلوماً بخلاف صلوة النهار فهو باق على صفة صفة الغف عام كما وما ذكره في الحافظ في باب ما جاز من التطوع شئ
 شئ عن ابن الميزابى يظهر من ظاهره ما ذكره المحافظ ابن تيمية في الفتاوى فان قلت قد تباعد الفصل بين صلوة الليل
 من قوله شئ شئ ولا بد وقد جاء ما يفسره به مرفوعاً عند احمد ان لم يكن مدرجا كما مر فاذا تحققت التقوية بالسلام لا بد ان تحققت
 الوحدة ايضا به وبما في الحديث معاذ لان اى قبل شيئا الصبح شئ شئ وبعد باء واحدة قلت ليس هناك معاذلة على معنى
 واوالعطف بل هناك سلسلة مسرودة مرتبة على معنى فاه العطف على ما ذكره في المختص عن سيوطى ثم ان الشارح لما يذكر ركعة
 الواحدة ما يخص بها من طريقة او تقديرية على حدة كانت فاقبلوا وحملت على المسرودة وهو ان لا يدور من اثنين او ثلاث
 او ربح السلام فخل على المسرودة في الخارج اذ لم يعط اهمية المجد يدان لما يكره السلام على ابتداء ما يجعلها ما قبلها ولفظها
 بها مشياً على لفظ منى اردنا الا نصرف ركعتنا بواحدة ولا نزيد سلاماً من عندنا بعد هذه الارادة واذن هو المصلح بشفع سابق
 واستثناه من قوله شئ شئ لانه امرنا عند ارادة الانصراف ان نركب بواحدة فلا نزيد عليها من السلام فان هذا هو الاتفاق
 عليه بل تقدم عند ارادة الانصراف كما نحن لم نزد ولم ننقص وظاهر ان قول مصلح واحدة لوتره ما قد صلى لا يعطى لها اسم على حدة
 بل يعطى على حال التتمه من صلوة الليل فتوصل بها ولا بد بشفع اذا لا شفاع السابقة قد فصلت قبل هذه الارادة
 بخلاف هذا الشفع الاخير وعليه سخط لنا ارادة الانصراف وعند ذلك امرنا بالركعة ففككتي بما جاز في لفظه ولا تنصرف فيه بل قد
 يقال ان هناك اشارة الى الوصل فان الواحدة قد يكون بمعنى الركعة من اثنى فاربعة واحد من القوم اى فرد من افرادهم
 ومن قولهم معنى عشرة فاحد من اى جعلهم احداً قد يكون صاعداً حديث فاذا احصى احدكم الصبح صلى ركعة واحدة
 (وهي من صلاة الليل) التحليل لا يكون من ركعتي اهـ فتح من صلوة الخوف ١٢ ص وفيه شئ ان ياجزى ثم القدر من فاعمل نقداً وبعض ذلك ١٢

عنه او ان لم يكن كما في فتح القدير ١٢ عنه من الايمان ومن ادراك الفريضة ١٣ ص وفي الكفر مشقة يعنى الرضى قائماً فان ثالثة مشقة
 طس عند ابن عباس وهو في التخصيص صفة يعنى المرض قائماً فان ثالثة مشقة صلى كما يوحى براسه اياه فان ثالثة مشقة يسبح اهـ وقال وفي
 السنه وضعت ١٢ للعبه يراجع عليه ما ذكره في نيل الاوطاف عن النووى من تاديب قول ابن مسعود ما جازت ركعة واحدة فقط ويراجع الموطأ لمحمد
 من الاوتر ١٢ ص وما ذكره في حديث قتيبة عن مالك يخالف ما عده في الحديث مع سقوط حسين بن عبد الله بن قتيبة عن ابى حمزة جده كما عده
 الطبراني ولسان مع ما في الجوهري من النقيض ١٢ ص وهو عند ابن كثير من سبب اسم ربك الاعلى قال في سعيد بن سنان ضعيف جداوله اراد
 هو الذي من رجال ابن ماجه وسلم وفيه رواية في حاشيته ص ١٢ ثم ذكر في نيل الاوطاف رواية الوتر بثلاث مرفوعة عن عشرة من الصحابة و
 انه عاثة وعند ما عايت فيه حديث سعد كان لا يسلم في ركعتي الوتر وكان يوتر بثلاث لا يقعد الا في آخرهن وهذا واحد وحديث مرة كان
 يوتر بثلاث وحديث ابي بصير ثم يعلى ثلاثاً وحديث ابى داود كان يوتر باربع وثلاث آه ومنهم ابو هريرة (وابى في على الصفة الاية)

او تركت المنبر فادخلوا صلاة الليل ثم ان زيادة الوزان من حيث كونه ايتارا ١١ انتهى بعد صلاة الليل كما في حديث الى برة عند احمد
 واتيح بر كافي المعنى وهو انه ان الشاذل وكه صلاة ذي الوزان فصلها فيما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر قال في الدراية اسنادا
 جيد ونحوه في مسند الشافعيين عن ابي سعيد الخدري قال في الدراية اسناده صحيح وهو ان يكون زيادة من ركعتي الفجر على ما عدا الفجر
 في الصلاة لمحمد بن نضران ركعتي الفجر ليست على شاكلة جديدة بخلاف الوزان في حديث خارجة بن حذافة وسكت على كصحة الزهبي في
 تنقيص المستدرك ان الشاذل في امدكم الحديث وليس الامداد والا فكميل فستابلح طرا فان امداد الجيش انما يكون من بعد
 ان يكون الصلاة على الزم من قوله تعالى ولقد اتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم لانه يدل على ان ام الكتاب فيها
 عمل ينقسم هو الى ثلثي وثلاثي وثلاثون في كلام العبد الراية التي تنصب في العسكر لتكون مغزاة للعسكر في الكروا الفرض جار قوله والفجر
 وليالي عشر واشتق الوزان من الصلاة كما عند الترمذي من التفسير وهو عند احمد عن عمران بن حصين والشيخ الى نعم السورة بقوله
 واقرآن العظيم والشرع لم يسلوه وحكمه لا يطلع القرآن بخلاف سائر القرآن غير سبع للثاني كونه من اجزائه اعظم سورة داهم لاشق والوزان
 كقوله صلى الله عليه وسلم قرءوا الليلة القدر في الوزان العشر الا فخره في عمدة القاري من سلك ان الذي عبد الله بن احمد في
 كتاب السنة باسناده عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له ابو الخطاب انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن
 الوزان فقال حب الي ان اوتر نصف الليل ان الشاذل من السجدة العلي الى السجدة الدنيا فيقول من من ضرب دهل من مستغفر من
 داهم حتى اذا انقطع الفجر ارتفع قال ابو جهم الحاكم وابن عبد البر ابو الخطاب له صحة ولا يعرف اسمه واه وفيها من صحه عن عائشة
 قالت افترض الله الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين الا المغرب فلما جاز الى المدينة زاد الى كل ركعتين ركعتين
 الا صلاة الغداة وقال الدوالي نزل تمام صلاة المقيم في الشهر يوم الثلاثاء اثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاخر بعد
 مقدمه صلى الله عليه وسلم بشهر واقرت صلاة السفر ركعتين وقال المهلب الا المغرب فصارت اربعة ركعات ثلثا اربعة فلما زادت صلاة الفجر
 وكان تمة موصولة فكذلك زيد في صلاة الليل تمة لها فافصل وضرب للعشاء وقت اختيار الى ثلث الليل اوله وقت وضرب
 باقية وقت اختيار لوتر فانهما وقال لقلا عن ابن عبد البر طرقة عن عائشة مواترة وهو عتب صحيح للشيخ في اسناده مقال اءه و
 هذه حيل التقطتها ما كنت كتيبها ما لبثت في هذه المسئلة ولم يكن منها شيء معي عند التليف الرسالة فلما رجعت الى المنزل
 التقطتها وادرجتها ههنا فصل واعلم ان لم ير بقوله صلاة الليل ثلثي فخره في عمدة القاري من سلك ان الذي عبد الله بن احمد في
 السبل واحدة ولذا ترك المعادلة بين ثلثي وواحدة في صورة الجملة الاسمية واستعمل في صيغة الماضي بيا تا كيفية الاداء
 لا بيا تالا نوع صلاة الليل وقولها عائشة (يصل من كل ركعتين ولا يوتر واحدة لا يوتر واحدة بل يوتر ايتا ثنتين بو واحدة
 في الاخر مرة لا يريد بالمرء انها المراد بالواحدة بل من حيث السكوت في موضع البيان وصورة السياق متسقا مسلا ماداة الواحدة
 وهو الوجه في ذكر الواحدة فلا يريد ان ليس الايتا في المختار والاداة فلو لم ترد اداء الوتر بها لكان ذكره واليف لعل قوله بو واحدة ليست
 الباقية للاستعانة بمعنى ايتا ما سبق بها ولا لفظة بمعنى اداء الوتر بها بل دافعة على المفعول به ايتا يوتر تلك الواحدة ولا يوترها
 ونحوه في الاحتمال الاسفار بالقرآن ايضا لوقال في الحديث القولي واحدة لا وهم انها عند الخشية واحدة مكررا وليس مراده هذا بل تحسين
 حكم الربط صلى الله عليه وسلم قوله يوتر

عنه قال في المعنى ردود الاثر والتميم ١٢ مة علف درايح المفردات للراغب ما نقله عن التحليل ليشفي ١٢

لله وخلص من الرسالة ١٢ مة علف درايح المفردات للراغب ما نقله عن التحليل ليشفي ١٢

وم وطرف من اسناده عند مسلم في الاوقات التي هي عن الصلاة فيها ص ٤٤٤ لا يقيم ما قاله الحافظ من وقت المغرب فيه ١٢

لله الا ان البيهقي في السنن ص ١٢٣ قال وفيه التقييد لقوله معروف بن راشد عن الزهري ولكن ذكر من يترداه الزهري ما يوافقه ١٢

صه لا لا وزان في اليد ١٢ صه لان باعتبار هذه العنايات والتقييد وهاهنا ذكره محققا في الغاية ١٢

معها الظاهر ان يقال للتصوير في فرق بين ذاه وفرأه ذكرها الدسوقي من مسئلة التغليب ١٢

له فان كلامهم بهذا ايضا وقد حذف المفعول في كثير من الغالب النسا في غيره عند الخذف يصنع بتا در الفصل شيئا ما ولم تر صلاة
 معاذ الى صلاة جبري بها لها تكل صلاة منظورة في نفسها لا باللفظ الى غير ذلك بخلاف الوزان فلو لم يكن لايتا ما قبله بل ان الصلاة في الواقع
 ثلثي وواحدة فصل في نفسها لما اشكل على السائل ولم يجبي الشرع بغيره منهاك واحدة كيف شاروا انها جازت ههنا معتبرة اذ لا فاشكل عليه
 كيف يتر في الاول والاولى وكيف تسحب الواحدة على الكل فان هذا اعتبار شرعي لاصح داة اعتبار كل في نفسه قوله على ان الواحدة
 ايتا في على كذا قد يكون اشكل عليه انه لو اوتر مرة لفي الاشفاق السابقة على حالها ثلثي ولو اوتر كذا ذهبت الاشفاق فلا لا يكفي مرة في الاخر
 واد بالواحدة مرة تحقيق ايتا لكل دليل على تحقيق حقيقة الايتا بهذا القدر وانه ايتا والايثار لغيره انما يكون بو واحدة لا بد منه في بخلاف
 الثلثة فانه وتر في نفسه فلو كان له هذا السائل تفهيم الايتا ومعناه ولما نقص لاخرين برز الثلثة كقوله لا توتر بثلاث وصلاة
 المغرب وتر صلاة الفجر فاد صلاة الليل وان ايتا به صلاة الليل باقتضاها به كونه لغيره الايتا لكل وان هذا الاعتبار الشرعي
 في كل ما سوا ١٢ ان الايتا ههنا هو بالاختتام وليعود على ما قبله بان يجعل ثلاث مثلاً فتذهب الاشفاق رأسا وحديث لا وتران في ليلة
 حرصا ليقوت الايتا والاختتام به او على حديث لا صلاة مكتوبة في يوم ترمين كنز الصلاة (عالياتي على الصلوة الآتية)

لا نقلا للعلل وعلم انهما قال صلاة الليل ثلثي ثلثي لانه لو قال اربعاً لا يخفى الاقل فيه وليس كذلك وانما كرهه لم يعلم بالنتيجة في الزيادة وان كان لا يدل على فصل الواحدة عما قبلها ومن سجد كأنه شئ على اسم الوتر وهو من باب اللفظ يدل عليه من غير ان يسلح مع ان سجد ولا غلط في فهم السجدة ولا نقل بعد صلى الله عليه وسلم واخذ ابن مسعود بعد صلى الله عليه وسلم اوان الاصل كان ثلثي واحدة وهذا لا يدل على الفصل ثم لما ازادوا ثلثي اناخر اخذ حكم الاول وهكذا اوان الاصل كان ما ذكر فلما جاء آخر انفصلت الواحدة في العبارة لانه متمم من ان يفصله ايضا حيث ازادوا وبرز الواحدة براسها لان لمعالمه معها من حيث انه متمم من ان يجعلها مع اى ثلثي شاء ولو قيل لان العمل الاخير بها تحجب بخلاف الثلثي الاخير فانه يجوز ان يعزل عنه فلذا ابرز ما كلفى ايضا اذ ان ايتار بالاسم على الاخير فلذا ابرز ما لا ينفك عن كل ما كلفى في كل ان ثلثي ثلثي على ارادات متعددة وبرز الواحدة في العبارة بوصفها مستقلة فيها لا تكونها معصولة وانما دل على مطلوبه الفصل لكان النظر لانه لا يعمل ثلاث عشرة مثلاً ووضعت وطيفة ثم امر بالفصل ولم يرد هذا الا بالادب والاحتياط لم يعلم من اول الامر لم يعلم ايضا ان الواحدة من يفصلها وكان جاء الثلثي الثاني بين الاول والواحدة واخذ موضوعها اذا جلس ثلاثاً فسقطت جاء اثنتان وجلسا بين الاثنين والواحدة وسماق الحديث معنى على انهما لم يرد العلم من اول الحال بان لم يبيد معنى يطبق الخبر فاذا انهم الامر مناسب النسق هكذا استنبأ فشيئاً وان الوتر مرة واحدة لا وتران في ليلة كما ذكره في المفتح مستحب وانما ابرز الواحدة في العبارة على احدى ولم يكن فليوتر ثلاث مثلاً لانه نسق على انه يمكن ان يوتر الواحدة مثلاً الاول اوالث في اوالث لث مثلاً واحد من المثلث في بدلا بان يريد موثى بحسب ارادة لا ان التبريع له كذا ومن نوى ثلثي وهو الاقل المتعين سلم عليه بحسب نية لانه لا يجوز الزيادة ولا ينبغي فبرزت الواحدة في العبارة كذا تخليفاً للثاني في العبارة على الثلثي الاخير ويحتمل ان يكون المراد ان صلوة الليل كل شفع صلوة واحدة وان صلى اربعاً بسلام واحد ويظهر اثره في الصلوة في الفقرة الاولى والثانية في الثالثة وهم السجدة بخلاف شاكسة الرابع من الفريضة

دقيقة من الصفح السابقة فالحق انما جهنت العدد وذكرته ولم تذكر السلام فقد ذكرت اليتار سبائك الواحدة وقد ذكرت هذا وما ذكرنا فالتقنة فاليتار سبائك الواحدة على المعنى الدعوى اذن وحقيقته بالواحدة بخلاف اليتار سبائك فوجها فهو بمعنى اداء الوتر سبائك الحجة فقد نقد وحط اليتار وخرج باطلاق الوتر على الواحدة موضحاً وجهاً وكفى هذا لبعضهم نقلاً من الشريعة فجعلوا مجردة شريعة ولم ينظروا ولم ينتظروا غديره من مساعدة العمل وانما علم اذا جرى هناك سؤال من الشارع وتسا الى منهم فكان في جوابه لا يجوز واحتاج الى بيان منه لانه يطلق على الواحدة وما نوتها مع الفصل والمصل واليسين والاشهير

عنه واما من من يئد صلاة الليل مع الوتران هذا الهيكلة لم تكن معروفة عنده بخلاف سائر الصلوات فاجابه بان صلوة الليل غير محصورة ولا يبرن ثلثي مرة ليوتره ولما كان باسكان ان يفصل ثلثي ثم ثلثي بعده اذا لم يحش البصر جاء في العبارة لكذا اى على تقدير انه مراقب للصبح ما لم يصل الفصل لان الاخرة معصولة ولا بد وان قد سجد ثلثي الامة فشرط منه جري عليه في العبارة واليتار سبائك فالبانظر الى من لا يلاحظ عدد الثلاث عشرة لنفسه صلى الله عليه وسلم لا يلاحظ الى من له وطيفة راقية من الاجتهاد ١٢ منه

سجدة في خروس الافراج من دعاء ان ليبيك وودايك قيل انه يجوز بالثلثي من الجمع واختار والده لانه لا كل العدد ونحوه لوعده قبره كنت اكرمهم

عنه وانه ينتقل من ثلثي الى ثلثي آخر ثم الى آخر ثم في الاخير فلا يدل اذن على الفصل في الاخر والاصل ان صلى ثلثي مرة واحدة فليوتر الواحدة واذا انتقل من الثاني الى ثلثي فليسلم وكذا فلا يدل على الفصل في مرة استايدل عند الانتقال من باله من ثانياً لفقد الانتقال هو الفصل ويقتال في العدد وكل وتر فيه ثلثي فاذا انتهت فواحدة وهذا لا يخفى الفصل في الاخر وكما قيل الخمسة مثلاً يشك الاشياء ايضا ولما كان عادة المصل لم يدل الفصل على انفصلية الفصل ١٢ منه

عنه بناء على ما قالوا ان التكرير في اللفظ يكون للتوزيع كقولك اعظمهم درهما ودرهما والواحدة ذكرها مرة واحدة ومن التكرير فهو الفصل ومثل في الامر من اى السلام على ركنين وبيان نقل ما يتا في صلاة الليل ايضا ما في المستدرک ص ١٤١ من استنباط من الليل وايضا في الفصل ١٢ من فصلها ركنين جميعاً كتب من الذكرين التكرير والذكرات احدى سوا ويسوا واخرجه ابوداود في موضعين وفي الفقه فلو عقد الشيطان ولو بركنين من باب عقد الشيطان على فانية الراس ١٢

عنه ولا نهما متغيرة بجوهرية زائدة وقوت عندنا وجرية اخرى عندهم فكان شاكها غير شاكسة سائر الصلوات ايضا وسما يكونها متغيرة بقعة وقعة فهذا لا يوجد في غيرها وهو الذي جعلها واحدة فالثلاث بقعة واحدة لا يظهر منها واحدة لا يتار ولما كان السائل اشكل عليه فهم تصور اليتار لان المثلثي لها اثنيتية واقعية بالفصل بعضها من بعض فكيف توتر بخلاف نحو الواحد عشر رجلاً فانهم ان كانوا اثنيتية اعتبارية فقد لا تلاحظ وبلاحظ الجميع من حيث المجموع فاشبهه في الجواب ان المقصود منها هو هذا النحو من اليتار وسمى الواحدة وبرزها لتفصيل اليتار بها لا يكونها مقصولة فان قيل سلمنا ان كان اشكل عليه تصور اليتار واجابه بتصوره كذا ولكن لما لم يكن له صفة الوتر وهو محتاج الى البيان فما يتا ومن اللفظ فهو اذن صفة واذا كانت المثلثي منفصلة فلفظ ثلثي ثلثي يتسحب على الثلثي الاخير ايضا ويفصل حكم اللفظ وان كان المحط بتقرير اليتار وهو قد فهم ابتداء من جانيه يكون كل صلوة الليل ثلثي ثلثي ثلثي لعل ليس مقصوداً فيكون حكم الفصل الاول لجواز تخال الثاني وبفصله لانه لا يخلل الثالث وكذا فلا يكون حكماً ابتدائياً ولا يدل على فصل الثلثي الاخر وان كان حكماً من عنده فعبارة على ذلك ايضا ورعاية لهذه المصلحة عينها بقى التبار فيقال لعل اصله الليل ثلثي ثلثي اى بالفصل (والسما على الصفة اثنيتية)

الى آخر الصفة المذكورة وما اعتبر فيها فلم تكن قبل ذلك تعدد بهذه الصفة وان كانت في الواقع لا على هذه الصفة فكان من تصدده ذكر تعدد
لا يتاخر وهو الذي كان في صدر الكلام وكان السؤال عنه وجازت صلوة الليل كونه في السلسلة وكذا قوله لا يقعد الا في آخر من اي تعود الوتر ليليا
ما في الفاظ الاخرين الغفوة على الشائنة والتمسكة او السابعة وهي ثمانية الوتر ثمانية او ثمانية عشر ولدت بقوله لا يقعد الا في الشائنة الخ
ان تعود والوتر لا يقعد الا في الآخر وهذا بعد ان ظهر فيها لا يقعد له وليس كذلك بل هو المحط للكلام اى تأخير من بين الصلوة الى
آخر ما هو الذي اقامه به وارادته فتعقد من السلسلة الى موضعه ولم تذكر ما هو له لا نهى لم تسأل عنه ونصب للكلام وصبا على امر الاخرية فان تعقد
جدا فامر الوتر كما قيل سه فالتقيد بهما وكتفى به النووى كما قيلين بالابا بالاساخر وقد اجمعت ذلك سه وكم لا لسان اول امره وكان محط الوتر لا يقعد الا في آخره
من السلسلة الى آخرها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع ركعتين في كل صلاة وكان يركع ركعتين في كل صلاة وكان يركع ركعتين في كل صلاة وكان يركع ركعتين في كل صلاة
بين الجملتين ولا يركع في ارجاء الصلوة الى الجملتين والصفة بوجه الوتر ولا يركع ركعتين في كل صلاة وكان يركع ركعتين في كل صلاة وكان يركع ركعتين في كل صلاة
والصفة في جملته كقول تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وهو المصداق عند ارجاء الغير خاص بنيل بعد ذلك تخفيفا على العلم
ان راو وصلا حواصها يتحقق في الرجعات والغير يعود على ما ذكر سابقا وهو عام المصداق عند ارجاء الغير خاص بنيل بعد ذلك تخفيفا على العلم
بهم لا وقد افتقدوا فيه وقد ذكره النجاشي ايضا في حاشيته العلامة الامير على المعنى من بحث حتى فان مقصودى ليس موقفا على هذه المسئلة اصلا
ثم ان محمد بن نصر في تمام الليل واليه في المعرفة قد اشار الى تأويل فيه وقال ان قولها كان لا يسلط في ركعتي الوتر مختصرا المطل يربدان ان المعنى
كان لا يسلط في الركعتين من الوتر اى ولا في اربع ولا في ست حتى يكمل عليها وعلى السابعة فيسلم وهكذا في الشائنة والتمسكة اى ارادوا هذا
اقل ما يقال فيه انه من قبله سه حفظت شيئا وغابت عنك اشياء - فانها قد مرحت ان كان يوتر بثلاث ولذا نقلت عبارة نيل الا وفار
زيادة على ما ذكره الآخرون من الفاظ الحكم وصح على شرطها ليتبين ان الوتر ثلاث لا عمالة ومن الفاظها كان لا يسلط في الركعتين الا وليين من
الوتر قد مر نيل ترى تأويلها مثل تاويلات الخفية التي اشتركت كثير من معارفه في رأيك فان الصغير لو كان يوتر في ركعتي الوتر لكان في الصلوة هذا
وهناك رواية في المسند من طريقه فصل فيها الوتر كما قيل وذكر عليها ولكن اسقط ركعة الوتر وذكر شفعه وما قد يجوز ان كان جامعاً لاهل البيت قال
شاذيوس قال شن عران بن زيد العطار عن يمين جليهم عن زرارة بن اوفى عن سعد بن بشام قال قلت لام المؤمنين عارضة كعبه كانت صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل قالت كان يصلي العشاء وذكر الحديث يعني ركعتين فاسما يرفع صوته كما لا يرفع صوته ثم يدعو بعداء به بعد ثم يسلم
تسليماً ثم يركع بها صلوة الخ ولكن سقطت منها ركعة الوتر كما سقطت في سياق البخارى من باب المدامنة على ركعتي العشاء وكذا من رواية
ابى داود وفيه قالت صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ركعتين في ركعات وركعتين جالساً وركعتين بين النكاحين ثم لم يركع ركعة فقلت ليس فيه ذكر
الوتر وهو في رواية الحديث ولغظه كان يصلي بثلاث عشرة ركعة تسعاً قاسماً وركعتين وهو جالس وهو ثم انه لا يخفى ان اذا اختلف المتعادل وكان
هناك امتشاجت هناك مسامحات من الرواة وافقنا كما يقولون انما في طريق الهجرة وسئل هذا جرى في صلوة الكسوف فاذ صلى الله عليه وسلم صلى
فيه ركعتين في كل ركعة وكان ذلك عند الخفية لانه عارض وافقه بعض الصحابة على ان التعدد بعدد الركعات وصلوا في غديهم كذلك فاجاب الرواة و
حطوه بالمرور دون اضطراب عليهم كذا حققه الباحثون فيه والاحاديث القوية في بطلان الصلوة به اخذ اصحابنا فنفى منتخب الكنت من رواية عن
النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا في الكسوف كما تصلون في غير الكسوف ركعة وسجدتين لانه جرم فكذلك الا في الوتر وروينا
اذا اختلف العمل فيما لم يخطئوا في نقل ما قبله ايضا كالتقيد في اصله وخرج من الفجر والوتر قبل الركوع بعده وكما جميع بمنزلة ما قامه واثنان
وكركتين قبل صلوة المغرب انظر الى نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل ذلك وانما يحصل على ما قلته من اعتبار تنقيح هناك وان جرى
منهم في النقل ما كان ايشاداً في عصرهم من العمل قاسوا عليه ما قبله ايضا وكذا في نقل لفظ الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة

عه وحديثها كان لا يسلم في ركعتي الوتر وكان لا يسلم في الركعتين الا وليين من الوتر وكان يوتر بثلاث لا يقعد الا في آخر من استثنى من
حديثها كان يصلي احدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين بوتر واحدة والافياق كل في عادة صلى الله عليه وسلم في واقعة وعمل جزى اعياناً فاعلموا
وكذا حديثها كان يوتر اربع وثلاث الحديث وكذا حديثها في قراءة الوتر بسور ذكرتها وكذا حديثها كان يصلي اربعاً فلا تسأل عن حسن بن وهب
... الى ان قالت ثم يصلي ثلاث فقد وقع في حديثها تناب وبني التبعين بالواحدة تارة وبالثلاث اخرى الاول حيث ارادت بيان ما
يقوم به الاية الحقيقية والشا في حيث ارادت بيان ما وقع عليه فعل صلى الله عليه وسلم بدون الغرض الاول بل بيان ما للواقع فقط فذكرنا ان
اصل حديث ابن عمر وهو بيان التثنية والواحدة فقط يلازم احاديث عارضة وما لا يلازم من رواية الفصل في الوتر فخلا فهو موقوف عليه ومعنى على
اجتهاده والا فاقص احاديثها واحاديثها هي الفاصلة في المسئلة وقد جاءت من وجوه عديدة والتفقت في المعنى والمرفوع يجب ان يكون
متوافقاً لا بد والاصل هو عمل اكثر الصحابة والسلف في وتر ركعات وما عدا بن نصر من صلوات من عمل ابى وهو عند الطحاوي بعين هذا الاسناد
من عمل معاذ القاري وهو الصواب وما عدا بن نصر البجلي من نافع عن معاذ ايضا فان نافع لم يذكر زمان لم نعلم كان معاذ اماً على غيره
ايضا ومن ابن عمر نفعه عن ابن عمر بن الخطاب في الركعتين من الوتر في رمضان فلم يطبعوه كما عدهم من العلم وفي السنن الكبرى صلى
عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب في الركعتين من الوتر في رمضان قال نافع سمعت معاذ القاري يقول ذلك احد نفعي
مثالاً ابن عمر في قوله لم يجده غير معاذ ولم يذكر رواية اياه ايضاً فهو لم يحصل في غيرهما في زمانه وقريب منه قبله ايضا ١٢ منه

عه وتماه فيما قبل من المسند من بهز ايضا ١٢ سه وخرج بهذا السياق احتمال ان يكون الوتر متميزاً في القراءة مما قبله في نسوية القراءة
كما ذكره في الصفة السابقة عن الحسن وكذلك عند النسائي وهي فائدة زائدة ١٢ للعه وهو عند ابى داود وفيه التخييص من مسند التسليمة
الواحدة عن ابن جبان والسراج ١٢ منه

وبعد ذلك ينبغي لك ان تنظر وتتمعن في قولها كان لا يسلم في ركعتي الوتر كسبل ان الركعتين عند ما من الوتر قد هما في هذا السياق من نعم عند
 الطحاوي والدارقطني عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين اللتين كان يوتر بهما بسم الله الرحمن الرحيم والاعلى وقل يا ايها الكافرون
 ولا يقرأ في الوتر قل هو الله احد وقل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس فغيره من الركعتين والوتر ثم رواه الطحاوي عنهما بلفظ كان يوتر بثلاث
 ولا يخرج في الاعتبارات ولا في العبارات وهو كما يقول الصوفية من عبارات مشتملة وحسك واحد وكل الى ذات الجمال يشير - ويقول الشيخ
 الاكبر رحمه الله تعالى في كل عبارة وانت المعنى ما من هو للقلوب مقناطيس - ويقول آتوسه وان تمينا خط من سبع تسعة - وهو من حركات
 من معاليك قاصر وقد خرجنا من العمل الى استرواح وفي منتخب الكفر ص ١١١ الوتر ثلاث ركعات المغرب خمس عن عائشة - وهو في حاشية
 ص ٢٢ وهو في طريقة - المنتخب مرفوع في قوله لا توتروا بثلاث تشبه الصلوة المغرب قال في عدة القاري اعلم ان عائشة رضي الله عنها
 اطلقت على جميع صلواته صلى الله عليه وسلم في الليل التي كان فيها الوتر وتراجمتها احدى عشرة ركعة كان قبل ان يبدن وياخذ الحزم فاما
 بدو واخذ الحزم وتر سبع ركعات وهما ايضا اطلقت على الجميع وتر والوتر منها ثلاث ركعات اربع قبل من الغفل وبعده ركعتان فاجمع
 تسع ركعات فان قلت تدرجت في الصورة الاولى بقولها لا تجلس الا في اثنا عشر ولا يسلم الا في اثنا عشر ودرجت في الصورة الثانية بقولها
 لم تجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة قلت هذا اقتصار منها على جلوس الوتر وسلامه لان السائل انما سأل عن حقيقة الوتر
 ولم يسأل عن طريقة فاجابت مبينة بما في الوتر من الجلوس على الثانية بدو سلام والجلوس ايضا على الثانية سلام وهذا عين مذهب ابي حنيفة
 وسكنت من جلوس الركعات التي قبلها ومن السلام فيها كما ان السؤال لم يقع عليها فاجابها قد طابق سوال السائل فاجابها اطلقت على الجميع
 وتوافق العدوين لكون الوتر فيها احدى عشرة ركعة في قوله آخره قال عمن عن عبد العزيز بن النوركي والوهيد بن الوليد وسعد ومحمد احمد في رواية - والحسن بن
 حسي وابن المبارك الوتر ثلاث ركعات لا يسلم الا في آخر من كصلوة المغرب وقال ابو عمرو بن دينار عن عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب
 وعبد الله بن مسعود وابي بن كعب قد يدرين ثابت والنس بن مالك وابي امامة وحذيفة وفتحها والسبعة احدى وثلاثون ركعة في ركعتين من ركعتين
 من حديث الشن بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث احدى قلت شخص من امر الوتر ان الذي على الوتر من صلواته صلى الله عليه وسلم
 ورواه بعينه فانما يكفيه ثلاث ركعات بعضهم يصرح بنفي السلام فيه وبعضهم يكتفي بما ذكرنا ثلاث كصلوة واحدة كفي هذا ذلك كما كثر في التفرع
 بالثلاث وثنى السلام وتعيين القراءة وابي عباس في رواية مبينة في تركه بالثلاث وتعيين القراءة وحذيفة في صلاة مع صلى الله عليه وسلم في
 رمضان كما عند النسائي والشيخ في صحيحه صلى الله عليه وسلم في الفتح ص ١١١ ما في العدة عنه من صلاة زيد بن ثابت
 في صحبه صلى الله عليه وسلم كما في الفتح ثم كصلوة الوتر بهم في رمضان عنه عند الطحاوي وابن مسعود فيها ذكره في الجوهر النقي من خلافات
 الجعفي في القنوت عنه عبد الرحمن بن ابيز عن الطحاوي قال ابو حاتم ادرك النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلفه والنس فيما مر من رواية
 ابن عساکر وكذا النطن في علي وابي رضى الله عنهم لما في عمل اليوم والليله لابن السني من صلواته على علي بن ابي طالب رت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات ليلة فقلت فكم عدد من صلواته صلى الله عليه وسلم في ذلك وعندهما في باب الدعاء في الوتر وعندهما في داود ايضا وهو عند
 النسائي في باب الدعاء في السجود ايضا عن عائشة وكذا عند مسلم في السنن من صلواته على علي بن ابي طالب في ساعة من السجود في صلاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فان كان قائما يصلي سجد في مكان ذاك اوتر في وان لم يكن يصلي اوتر في قوله من صلواته صلى الله عليه وسلم هذا في الحديث
 القرآن لا في سجدة واحدة من المزل وردى عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثمان ركعات حتى اذا انقضى عود الصبح
 وتر ثلاث ركعات ثم سبع ركعات حتى اذا انقضى الفجر صلى ركعتي الفجر احدى عشر ركعة ثم سبع ركعات حتى اذا انقضى عود الصبح
 في مجهر عذرا في النبي صلى الله عليه وسلم مع ابيه منسك عن اشيا وقال يارسول الله كم توتر قال بثلاث ركعات تقرأ فيها بسم الله
 الاعلى وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد قال في بيل الادطار بعد اعاده للبطراني في الكبير والاوسط وفي اسناده اسناده بن زبير ذكره
 الا رد في الضعفاء وابن حبان في الثقات وفي شرح الاحاديث

هـ اى مرة كذا مرة كذا في حديث الى موسى عنها وشا يده عن ابي هريرة في بيل الادطار وفي مقدمه ما رواه في ذكره في الحديث يصلي للشواهد
 وبعض شيى عن علي بن كثر ص ١١١ ثم رايت في تاريخ ابن عساکر من خراج تقسيم السد على الثلاث فكانها حديثان اختلطا وشتمت كلاهما
 على كل من رواه احدى ثم ذكرت المحدثين تارة اى كان يقرأ بالحنس في الوتر والاثنتي عشرة من الحنس مشتملة في النظر فتيقن اما انهما لا ما رواه
 ونظيره الشبه كذا وكذا وخلص الابهام في المشالة وما في العمل لابن ابي حاتم ص ١١١ من هذه الطريقة كان يوتر بثلاث يسلم لمجهن فكل هذا
 العاجز ان لا سقطت من السجدة ولا بدور رجح المستدرك ص ١١١ وما ذكره ليس بشيى وهو حجة لنا وكذا ما عنده ص ١١١ كان ولا يوتر ما في الميزان
 من يحيى بن ايوب وعبد العزيز بن جرير والتهذيب وظهر من وتر المستدرك ان في تفسيره سقطا سقط من بعد السلي سعيه بن ابي حرم
 عن يحيى بن ايوب وفي الميزان ما في العمل وروى في وجه عثمان بن الحكم جزا في يحيى المشرك من معين ما في التلخيص عنه والحمد لله قد
 اخرجته اليه يتيقن ايضا وابن حبان واخره احمد بن طرين عبد العزيز بن جرير فلا يكون الكاره مستمرا من عند ابن نصر مشالة وسكن يقرأ
 المحدثين في الوتر فقال ولم لا يقرأ ولو كان اللفظ كما وقع في العمل لا علوا الطرق الاخرى المتبادرة في الوصول للجلوه وفي الترجيح
 وصاحبها وما هو في الرفع والوقف لا يبر والحد يث تزود فيه المتقدمون لكان القراءة ثم استشهدوا المتأخرين وقبلوه منهم العقيلي وغيره
 ويحيى بن سعيد الاصبغاني اسناده كان يقرأ مع الناس في رمضان ذكره ابن نصر من مالك ص ١١١ والوتر اذ ذاك موصول كما في حاشية
 الصفح وكان لا ينقص الوتر كما في صلواته او يكون المراد كما عنها في حاشية ص ١١١ وبين كل ركعتين تسليمة اذا اوردت معينين وبين غيرهما
 وندرا كما ان صحت النسخة وهي في غاية السقم فتكون لمحت في هذا لمحاظا فلو لم يجر عنه اختلاف النحارج فان حديثه عمرة في حديث سعد بن
 طر يها من كان يوتر بثلاث لا يقعد الا في آخر من وصدرت هذا ايضا واذ كان يسلم بينهن سلام التحية فيلقان (دالبا في على الصلوة الثانية)

واخرج ابن ابي شيبة عن طريق عبد الملك بن عيسى قال كان ابن مسعود يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة منهم ثلاث سور من آخر المفصل في رواية
عبد الله وخرج من طريق زاذان ان علياً كان يفعل ذلك اهـ ثم ان في حديث سعد بن بشام الفاظ عند الطحاوي ليس فيها تفصيل نفى القول
انما ذكرت ركعات الوتر ارسالاً لتفصيل من تحتها بما حمله التعبير على الاعتقاد وهو فوضاً مما حمله في التعبير لا يحتاج الى الحكم بكونه غلطاً وفضلوا ما نقلوه
ولكن الفخر غير من الله بما فيها كما هو عند المشايخ وهو من ذلك الفصل بعضهم كان اذا لم يصل من الليل منع من ذلك نوم اودرج على من النهار ثم في
عشرة ركعة اخرج مسلم والنسائي وقطعات اخرى السنن من صلاة وصلاة وصلاة في حديث ابن عباس ليلة بيته في بيت
فاشيرة وهو ايضا حديث كثير الطرق والمقصود بالايراد ههنا طريقة سعيد بن جبير في لئس الفاظ وهو ما عند ابى داود وعن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس قال بيت عند خالتي يمونة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما انسى فقال ائسى فقال ائسى الغلام قال نعم فاصطبح حتى اذا مضى من الليل ما شاء الله
قام فتوضأ ثم صلى سبعا وخمسة اوتر من لم يسل الا في آخر من اهـ ومن طريق يحيى بن عباد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس حديث في هذه القصة قال
فصل ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم اوتر بخمس اربعين منهم اهـ وقد مر في النسخة طريقة يحيى بن عباد هذه للنسائي ولا يورث في الصغرى ثم
قال واما ما في روايتهم من الفصل والوصل رواية سعيد بن جبير في الصلاة ركعتين ثم صلى ركعة واحدة روايتهم في رواية طه بن نافع ابي
عند ابن عمر بن الخطاب في رواية في الصلاة ركعتين ثم صلى ركعة واحدة روايتهم في رواية طه بن نافع ابي
من العجب من منتهى وقدر وبعد ذلك على الحقيقة عين ما ارتكبه ههنا لنفسه حيث قال لان الخلف من المحنة يحيل كل ما ورث من الثلاث على
الوصل مع ان كثير من الاحاديث قاهر في الفصل كحديث عائشة سلم من كل ركعتين فانه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الاخرة فهو
كالنصف في موضع النزاع اهـ وهذا اللفظ يعني هو لفظ طه بن نافع فاذا كان على الحقيقة كان نصا في الفصل واذ كان على المشافهة انقلب
محتلا لا معنى تحت وفي مثل هذا قال من قال سه فاكترهم مستقيم لصواب من يحيا الله حسن خطأ ثم الجواب بالمحاضرة ثم المحل اما المعاصرة
فيكل الزاوية بالعين والمثل والقلب في رواية يحيى بن الجزار التي يجعلها مودة نقل هو لفظها عن ابن عباس عند النسائي كان يصلي ثمان
ركعات ويوتر بثلاث ويصلي ركعتين قبل صلاة الصبح اهـ فاصطبح على انها مودة اى لا مشافهة في الاصطلاح وانت قد رويتها بموضع من التاميد
والرواية تخرج في السنن الباقين ص ٢٩٩

وبقية من الصفة السابقة) وهل يمكن ان يكون الزيلع نقل هذا الطريق من المستدرک بلا فسق اسناد ومن نسخة ومن لطيفة لا يبعد
ان يكون الامر كذلك وبالجملة ليس عند نقد الخارج فك واقتضار وجمال ان المراد منهن ومن غير حاجد فقد يحكي في لغتهم كذلك كما في صلاة
من الرسالة وص ٢٩ من المحل ١٢ منه

عنه وما عند البيهقي في تصحيحه معارضة ص ٢٩٩ من واحدة اذ خمس اربع الى اكثر من ذلك الوتر ما شاء فكانه تمسك باسم الوتر ونعت في ترك
الكبر والافقه صدق عائشة في حديث سعد بن بشام وقال انها علم اهل الارض بوتره صلى الله عليه وسلم والوتر فيه ثلاث وكذا في ليلة بيته
عند يمونة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث فهو ابداء احتمال في اللفظ يصار اليه في ترك الكبر لا نقل للشرعية
والتماعل فقد نقل هو عن صاحب الشريعة خلافة ترك الكبر عليه في الاستسلام وباب ترك الكبر بصار فيه الى محو الاحتمالات وان
لم تكن مخرجة بها ونحوه عند الفقهاء في باب المجتهد فيه وان نقل هو وغيره عن صاحب الشريعة على خلافه وكذا كان عن الجمهور خلا ذلك على
هذا الاثر فليس من ذلك الاحتمال الاجتهاد او عند البخاري وعنه انه صلى الله عليه وسلم فبه في هذا اللفظ ودع وابن عباس يكره الثلاث
الوتر فكيف لا واحدة ١٢ منه

سنة وذهب في الام ص ١٢ ولا ينافيه ما في ص ١٢٠ ١٢٠ منه

لعه وهو في اكثر ص ١٢٠ ويزيد بن بلال في الميزان والتهذيب ١٢ منه

سنة وفي كتب معرفة الصحابة كالاستيعاب واسد الغابة والاصابة عن عبد الرحمن بن ابى سبرة مرفوعا قوليا في الوتر بثلاث فيه
اسماعيل بن زرين ضعفه الازدي في الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات ولعله في اكثر من ص ١٢٠ قال سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن صلاته فقال ثلاث عشرة واربع عشرة وخمسة عشرة وسألت عن الصلاة بالليل فقال ثمان ركعات اوتر بثلاث قلت ما يقرأ
فيها فقال سبح اسم ربك الاعلى وقل يا ايها الكافرون قل هو الله احد كرر ١٢

عنه وحديث في اللسان ص ١٢٠ يامرنا ان يصلي احدنا كل ليلة بلدا لشارا المكتوبة تأمل او كثر وجمعها وتوا سنده صالح كما يظهر في النسخة
ص ١٢٠ والتشهد وكذا ما عند ابى داود في التشهد والشارع قد لا يرعى ما شاء من الطروق من بعد من كون الوتر صلاة على حدة
وكذا ينبغي احيا ناذر ص ١٢٠ على المحس والمخارج واغنى نفس اليتار وارجا مهم الى ما في الشاهد فقط وقد ذكر الجانب الآخر
فيها احيا تا في نهمة ولا بد ١٣

عنه مع العلل ص ١٢٠ ١٢٠ منه

سنة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثمان ركعات ويوتر بثلاث ويصلي الركعتين
فلما كبر صار الى تسع مت وثلاث ١٢

بمثل من طريق حبيب بن ابى ثابت ايضا عن يحيى بن الجزار وكذلك هو عند النسائي وقد اخرجها في هذه الصفحة ثانيا من سعيد بن جبير
 جميعين القراءة في ثلاث وثلاثين اخرجهما باللفظين النسائي من طريقين واخرجهما الطحاوي عن يحيى بن الجزار ولا يتم من سعيد بن جبير ثلث
 طرق ثم من طريق اخرى وراى ابن عباس بثلاث بعد الصبح عند استيقظ وتفتي طلوع الشمس وسأل اصحابه هل يدرك ثلث الوتر وكفى
 الفجر وطلوع الصبح نعم انه يقول الى لانه يترد ثلثا ولكن مبينا وحينما اخرجها الطحاوي يري الفضل والا فقد هسله ثلاثا فقد اجماعا صحيح
 وعند مسلم من طريق حبيب بن ابى ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن ابيه عن عبد الله بن عباس قد ذكر قصة بيته في
 بيت خاتمة الى ان قال ثم فعل ذلك ثلاث مرات مست ركات كل ذلك يستاك ويؤضا ويقرأها لا الايات ثم اوتر بثلاث اه
 وقد استند ركعا الى المداخلة من جهة حصين الراوى عن حبيب بن ابى ثابت وعنده المحاذ من جهة حبيب نفسه واذا كان الغرض الرمي من
 اى جهة امكن لم يتفقوا فكان سهم حرب وفي السند من ههنا قطعة اخرى من طريق حبيب بن ابى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن
 عباس فقد بلغه من طريق قد خالف في الفتح ما ذكره ههنا من باب السواك يوم الجمعة وكذا يقع الامر وما صح هو عند ابن ماجه من السواك
 من طريق حبيب بن ابى ثابت عن سعيد بن جبير العينا فاذا كان عنده من سعيد بن جبير يحيى بن الجزار وعن محمد بن علي
 بن عبد الله بن عباس لا يخلط عليه الامر في الاثر بثلاث في حديث محمد بن علي في هذا قد اخذ منه ابن حبان بعض الفاظ الحديث
 في تلك الليلة كما عند البخاري من باب الدعاء واذا انتبه من الليل فجا وعنه من كل جانب وعنده الطحاوي من طريق المنهال
 ابن مبرور عن علي بن عبد الله بن عباس عن ابيه متبعة قال فيقول مثل ذلك حتى يسهل ركاتا واوتر بثلاث ومن
 طريق عبد ربه بن سعيد عن محمد بن سليمان عن كريب بن مولى ابن عباس ان عبد الله بن عباس حدث قال فليقول
 صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد العشاء ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم اوتر بثلاث اه

عنه ووقف ربه عند النسائي عليه ابن عباس في القراءة في السجدة حتى جعله موقفا على ابي هريرة ١٢
 عنه ورواه محبوب مائة المحلى صحيح وركعة يعني ركعة من مسكوة الصبح بفتواه عند الطحاوي في مسكوة طلوع الشمس ووقع
 عند ابن نصر على الصواب ص ١٢٤٤

سورة في السجدة المصرية من الفتح وكذا انفرد عنه في شرح المواهب وكذا انفرد في حاشية مسلم الكشوري عنه وعنه ههنا في
 العجالة تحريفا وهو اسبها واهل ذلك من الراوى عن حبيب بن ابى ثابت فان فيه متا لا يعني حصين بن عبد الرحمن وهو كما ترى غير
 مؤثروك تابعه مستنابا عند النسائي والوكبر التمشي ايضا قد وافقه من طريق يحيى بن الجزار عنه في الثلاث وعند احمد ٢٩٩
 ذكره زيد بن ابى انيسة على ما يظهر من عبارة النسائي ايضا وكذا العلاد بن المسيب عن حبيب بن ابى ثابت عند ابى نعيم في الحلية
 عن ابن عباس يدون واسطه كما في فتح القدير فبسلا رابعة وكذا النجاشي عن حبيب في الاصل ص ١١٠ ان لم يكن ذلك تعميم فامس
 حصين ورواه في بيته بخا ابى ثابت المنهال بن عبد ربه وعنده الطحاوي في الثلاث وكذا عنده من طريق سعيد بن ابى ايوب عن عبد ربه
 بن سعيد بن جبير بن محمد بن سليمان عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابيه عن عبد الله بن عباس في السجدة غلط وحبيب بن ابى ثابت موقوفه لا في السجدة
 في الوتر من التهذيب من الحارث بن عبد الله الاطوري بعلمه ما كانوا يفتون من لفظ الثلاث وقد جاز التفرع بالثلاث عن مسكوة
 ابن خلد عن ابن عباس ايضا عند ابن جرير وكذا عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن عباس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
 في الثلاث عن جابر بن عبد الله الطحاوي وعنه ههنا روى عن ابن عباس ايضا عند النسائي من طريقه نهر وهو عن سعيد بن جبير كما عند ابن
 نصر من باب البقرة في الوتر فزايته الخمس كما عند البخاري وغيره محولة على نفي سلام الفرائض لا على نفي اصلها بشير اليه ما عند ابن
 نصر من باب ما يدعى به في آخر الوتر وبعد الفرائض من الوتر وما في نيل الاوطار من العساق ومن كان يوتر بركعة واحدة والاربعة فاما
 اخذ ما عند ابن نصر في باب الاذكار الرواية عن السليمان في الوتر بركعة عن ابن عمر الوتر ركعة واحدة كان ذلك وتروى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والى بركعة وهو كما ترى اجتهاد منه اخذ من التبعير بالاربعة والافتر بركعة ثلاث وعنه اخذه ابن المديني في
 اذكاره عن زاذان ابى حنبلان خا كان يوتر بثلاث ثم وعنه ابن نصر كان اصحاب علي وعبد الله لا يسنون في الوتر بين ركعتين ١٢

ناجيه واصل الحديث عن كريب ايضا عند النسائي ذكره في الفتح والعمدة ١٢
 ص ١٢٤٤ عن ابن عمر في الاصابة من ترجمته من فضل نفسه كذلك كان يصلي ويصلي ويصلي وبنام ثم وثم ١٢
 له وهو في المستدرك صحيح يدون ذكر الثلاث وقد جاز التفرع بثلاث الوتر في رواية مكرمة بن خالد وقد روى هذه القصة
 عن ابن عباس بلا واسطه مرة كما عند ابى داود والشمس في السند من ههنا ولا واسطه سعيد بن جبير عن ابن عباس اخرجه
 كما في المسند ايضا من ههنا وذلك في كثر العالي من ههنا عن مكرمة عن ابن عباس قال بت عند خاتمي ميمونة فقلت
 لاذن ان الى المني صلى الله عليه وسلم فقام من الليل فقامت معه نبالا وقوضا وضوا فنفقا ثم عاد ثم قام فبالا ونوضا فحسن الوضوء ثم
 لوضعت ثم قام يصلي من الليل فقامت خلفه فاهي بيده واخذ براسي فاقا فاني عن يمينه الى جنبه فجلس اربع اربعاء ثم اوتر بثلاث ثم نام
 حتى سمعته يطلع ثم اتاه المؤذن فخرج الى الصلوة ولم يجد وضوءا (ابن جرير) فدخل الاربع فجلس يمينين ووقف بعد ما ثم اربع كذلك
 هذا من تهذيب الآثار لابن جرير فالكشف الامر في الوتر وكشف عن مساحات في العبارات او اعتبارات مناسبة اعتبار الردة
 وكذا فيما اخرجه ابو نعيم في الحلية عن عطاء بن مسلم حدثنا العلاد بن المسيب عن حبيب بن ابى ثابت عن ابن عباس قال اوتر
 البقي صلى الله عليه وسلم ثلاث فقلت فيها قبل الركوة كذا في فتح القدير فقد حصل نقلا عن حبيب بن ابى ثابت عن ابن عباس
 في الوتر بثلاث وكذا في المسند ص ١٢٤٤ اصل الحديث (الساقي على الصفحة الآتية)

وفي كلها احوال على صلوة الليل وهي غير العشاء في العرف فلا يراون من تقدم في الحظ على الوتر وليس عندهم في الوتر واحدة
 قولوا الاحديث الوتر ركعة من آخر الليل من طريق ابي جندب عن ابن عمر وهو مع كونه مختصرا وتمازج عند ابن ابي ابية تقدم شيئا ولم
 نقل الى آخر الليل والام ينقل في سياق ما رواه يحيى بن محمد عن ابن المسيب ان ابا بكر وعمر ذكر اعراس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فقال ابو بكر فانا انا صلى ثم انا صلى وتر فاذا استيقظت صليت شفعا حتى انصباح فقلت عن كذا انا صلى شفيع ثم
 من السج فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره هذا وقال لعقوى هذا احد اوصيائي فقلت في نفسي فقلت الشفع والوتر
 وانها مثلهما من ثم ان امر الفصل والوصل يدور على حروف واحدة هوكون الوتر مع شفيع فقلت صلوة واحدة ادبها
 صلاتان على هذا يدور الفصل والوصل لا على شيئا غيرهما كما قرناه من ذي قبل فليس مراد الشارح بقوله صلوة الليل شيئا
 شيئا والوتر ركعة من آخر الليل ان تلك الركعة صلوة مستقلة ليست مما صدقات صلوة الليل وانكم اذ اجتمعتم بصلوة الليل
 اشفاها فجميعها بصلوة اخرى سميتها وتر حتى تكون صلوة من بين الصلوات في الليل ونزوا وتتم تلك به فهذا يمكن عقلا ويحتمل
 ان يكون مرادوا ولكن الظاهر انهما اللفظ بعد به وانما المراد اذ اجتمع بصلوة الليل اشفاها فجميعها بصلوة وتر وانما اذن من
 جملة صلوة الليل وهو على ما تقدم اللغة لم يدخل فيه عرف شرعا بعد هذا بل انما الوصل وسما اذ لم يرد الشارح شيئا وسكت
 عن كونه صلوة على حدة ولم يجر من الفصل فحصل السامع اذن على ان من عيش اقبل على به اذ لم يرد الشارح شيئا وسكت
 اذ لم يكن عنده عرف متقرر من قبل لا يحل ان على ذلك ثم بعد ذلك اذا جري الامم على الوصل وكان لا بد من صلاة وتر وهو انما
 وتعارفوه كذلك وتعاظوا به فليقولوا اذن ان تجتمع الشفع والوتر صلوة واحدة سميتها الشريعة وتر وبما تحسن ذلك لهم كن
 خطاب الشارح لمن سألوا ولا هو على متفاهم اللغة قبل لغات شرعية وشيئا ان يترجع بهما وذكر علماء الاصول في الاما
 الشرعية ابي عرف للشارح ام المتشعبة فاذا ذكرت هذا علمت ان الحديث ليس دليلنا لفصل فانه لم يبين سنة الحديث
 اسم صلوة الليل على الشئ الاول والى الواحدة ثانيا بان يقول تلك صلوة وهي صلوة ايضا الى انما اطلق اسم صلاة الليل على
 السلسلة السردية صفة وتلك السلسلة صلوة واحدة لاصولات ثم بعد ذلك تجرى المتعارف وبما هذا ولكن بعض النجاة
 حله على ان هناك صلوات تجزى على الفصل وهم قد يرفعون الفصل الى النبي صلى الله عليه وسلم انهم اذا فهمه من المرفوع فيرفع
 عنهم وقد جرى مثل هذا في تفسيره الساب كثيرا فممكن ان يكون من القرآن على جزئي ويقولون نزلت فيه وهو غير مسطور فيه بل هو
 وهو ما عرفت انما هو من الوترين بن عطاء قال اخبرني سالم بن عبد الله بن عمر ان كان يفصل بين شفعه ووتره بصلوة واحدة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك اه ولم يثبت في الحديث شيئا من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث
 لا يسم في ركعتي الوتر ولم يفتل الفصل من فعله صلى الله عليه وسلم ولا الوتر لوصلة لا قبلها شيئا ولا بعد شيئا احد من رآه
 يعني الوتر اصلا وانما هي من الحديث القولي الذي رواه وجعل فعلا صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون نزول عليه وانما تنزهه
 من ثم الوتر لا يوصل بغيره كواحدة الصوم ان يصوم يوما فيفطر يوما وموتة الكسب ان تأتي بفترة بينهما او وتر شيئا الى ما لم يرد
 وهذه معان حسنة وانظار متاسبة لكنها لا تكفي في العمل وقد تعارض فيقال ان من اوتر القوم اى جئت شفعهم وتر او يفيها
 اعتبره الشارح في بيان الاحتمال والاستحباب اكل التبريم الفطر وغير ذلك مما لا يحصى وفي الفتح ما خرج في الخبرين في كل من رات
 ثلاثا او حيا او سبعا او اقل من ذلك او اكثر وتر اه ويعني فيه حديث البخاري في فصلها وتر ثلاثا او حيا او اقل فلا ينبغي للحاج
 فيه وعنده من حديث مالك بن النويرث ان رآى النبي صلى الله عليه وسلم يميل فاذا كان في وتر من صلوة لم يهض حتى يستوي
 قاعدا ومن ابن عمر قال من قال دبر كل صلوة واذا اخذ مضجعه الله اكبر كبيرا عدا واشفع والوتر كل صلاة الله التمام الطيبة
 المباركات ثلاثا ولا اله الا الله مثل ذلك كن له في قبره نورا وعلى العراة نور حتى يدخله الجنة وسنده حسن اه وتغيب
 اكثر صحتها لاجتماع الشفع والوتر في نصار ثلاثا وفي الدر المنثور واخرج عهدين حميد بن عبد الله بن ابي حاتم عن ابي العلاء والشافعي
 والوتر قال ذلك صلوة المغرب الشفع ركعتان والوتر الركعة الثالثة اخرج ابن ابي حاتم عن الربيع بن الانس مثل ما اخرج
 حميد بن حميد وابن ابي حاتم عن عطاء والشافعي والوتر قال هي الامم تسك طرفة والا فحكي بها الشفع والسبلة الا فحكي بها الوتر واخرج
 ابن جرير عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اشفع يوما والوتر اليوم الثالث واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور
 وابن سعد وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم عن عبد الله بن الزبير انه سئل عن الشفع والوتر فقال اشفع
 قول الله فمن تعجل في يومين فلا ثم عليه والوتر اليوم الثالث وفي لفظ الشفع في يومين والوتر آخر يوم التشرع ثم ان ابن
 عمر ممن كان لا يقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته في التشهد الاول وكان يراه نسخا لصلوة كما تقدم سابقا نقلنا
 عن الفتح فهو اذن اذا رأى احد اياي به في التشهد

(بقية من الصفة السابقة) لله استه في تذكرة الحفا ص ١٢

هـ ولكن فيه ابو غالب حذر مختلف في الاحتجاج به ويراجع السنن الكبرى ص ١٢٠

هـ صحيح الدارقطني في سنة في رواية محمد بن عبد الملك بن بشران ذكره في نيل الاوطار وعلى المجلس فيها اعتماد الحسن من حديث
 سعد بن هشام ذكره ابن نصر ص ١٢٠ منه معه واما طول بل في اعلام الفقهاء الوتر مع حاشية ص ١٢

هـ بعد حديث تذكر ابي بكر وعمر الوتر عند صلوة الله صلى الله عليه وسلم على ان ليس بالاجل صلوة الليل بل صلوة مستقلة (والباقي على الصفة السابقة)

ثم مضى رقع اليد من عند التسمية هو الاقبال على الله بها كما في رواية بن عمر وقد ذكرنا هذه في عمدة القاري من حديث وهو رقع اليد
للحكمة ثم مضى احترام دخول في حرمة الصلوة وحده بعد الركوع وبعده الرقع من هو السجود والسجدة في حكم شيئين ولذا نقلت
بجملات الاركان الاخرى قد اجتزأ بها حيثما نجا الرقع بينهما كما علم من اهل علمنا في داود ومروعا في استلزام وقفة لا يقطع موالات
الانصاف بخلاف ما بينهما فقد يميزه فظا للجلسة الواجبة وهو ثمة همة وكذا في المقومة ولولم يشترط فيها ذكر ولا رقع لهما من البين ثم
ان حديث مالك بن النويرث عند النسائي انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلواته واذا رقع راسه من الركوع
واذا سجد واذا رقع راسه من السجود حتى يجازي بها فروعه اذ لم يشره احد قد مر عليه في الهدى والفتح يستدلون به ولا يشترط هلا
والذي يظهر لي اذا ما بين الامر الاربعة فهي ثلاث والوجه ان يجعل الرقع الذي هو في القومة محال للسجود والمحال للركوع
وان كان حتما في الصلاة وحقق دل عليه ما عند ابن نصر من ان الامام احمد اورد في قوله واذا رقع راسه من الركوع واذا
سجد انه شيئين واحدا لا تارة فانه لم يذكر في غيره فلا يفتقر بايهام لفظ يدون مساعدة العقل من السلف ليكون شاهدا على المراد
بجملات ما بين السجدين فقد جاز من بعض السلف وهو مفسر حديث مالك هذا وحديث اهل عند ابى داود ولولم عليه النسائي ولا يبره
بعد السجدة الثانية وان كان محورا في الجلسة الاستراحة فانها خالية من التكبير بعد ما وسادة مساق رواية مالك عند البخاري
في باب اذا صلى قاعا ثم صح او وجد خفة ثم ما بقي وما في الفتح حديث عن المسند عن عبد الرحمن بن مبدى عن مالك ومالك مخالفا
للرواية في ذكر محل الاصلح في رواية الحاشية البشكال فالق في رواية عسرة عنها البشكال كما يفهمه تنبيه الفتح ص ٢٤
والجمل هو حديث ابن ابي ذئب عن الزهري عن ابي داود في صلاة الليل والنسائي واخره ابن ماجه في باب ما جازي ثم يصلي بالليل
من طريقين شيا به من رواية ابن ابي ذئب عن الزهري عن هذا عنده في التور بركة ايضا وعلى هذا المحمل ما في المسند للنسب
عن ابن عبد العزيز عن عائشة ايضا واما ما اخرجه النسائي عن عاصم الاحول عن ابى جبران ابا موسى كان بين مكة والمدينة فصلى النشأ
ركعتين ثم قام فصلى ركعة وازمها بقصر فيها بما تاتيه من النساء ثم قال ما اوتت ان اضع قد في حديث وفتح رسول الله صلى الله عليه
وسلم قدمه وان اقرها بقرآن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهد وقد اخرجه احمد ايضا فهو رقع ميم لا يكتفي ولا يشفي قانه فعل اشيا رقع الحشا و
التور بركعة والقرأة فيها بركة من النساء والترمذ على التور والاجزأ بآية في قيام الليل

(بقية من الصنف السالفة) وصورتها في المتن لابن تيمية من المجلة عن المسند ذكر في الصنف السالفة وبرايج السنن ص ١٢٤

عنه وفي الخبر من سجود التلاوة واذا لا يرفع يديه عند التكبير لان هذا التكبير مقول لاجل الاخطا لا للتحرمة كما في سجود الصلوة وكذا
التكبير للرفع كما في سجود الصلوة وهو المروي من فعله عليه الصلوة والسلام وبن مسعود من بعده ١٢
عنه نعم في اواخر جزاء البخاري دخول الفتح على حديث الرقع في كل حفص ورقع عن الاوزاعي مع ان ابن حزم كما في الدرر سات قد صح
فيمضت بليزم التكرار ولعل مراد الشارحين والاوزاعي قائل بوجوبه عند التسمية فيكون مؤكدا عنده في غيرهما ايضا والتكرار في
المعنى عن احمد في رواية عنه والله اعلم ١٣

سه من السجود بعد الفرائض من الصلوة وايدان المؤذنين الائمة بالصلوة ١٢
لله ذكر في الفتح هذا المسند من المواقيت ١٢

سه وقيل عنده عن شيا به ايضا القرأة مبهمة عنه والوز بثلث عند الطحاوي في بيت ابن عباس ١٢
سه وفي تاريخ ابن عسك كذا من زبان بن عبد العزيز وقوله عمر بن عبد العزيز عن عائشة رضي الله عنها حديثا محمد بن الحسن
ثنا ببقية بن الوليد عن الاوزاعي حديثي اسامة بن زيد عن زبان بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز عن عائشة رضي الله تعالى عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لا يتر بثلث يسلم في ركعتين سلا ما يسمع ثم يقدم فيصلي ركعة حدثنى محمد بن خلف العسقلاني
ابو جرحه ثنا محمد بن يوسف حدثنا الفضل بن يعقوب الرضا في حديثنا محمد بن يوسف الفرياني ثنا الاوزاعي عن اسامة بن زيد
عن زبان بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يفرق بين الشفع
والوتر واما في البيت اجمع تسليمه فانما في وقد اخرجه احمد من حديثه عن مسلم وابي داود والنسائي وغيرهم في الفصل
بين التسبيح والتسبيح بعد ما قاعدا او السبع والتسبيح كذا والاول وهم ليس الا فاعلمه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى
عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهارة بين كل ركعتين تسليمة رواه الاثرم كذا في المعنى ومنه بعب عمر بن عبد العزيز الذي اثبتة بالمدينة
يقول الفقهاء ان الوتر ثلاث لا يسلم الا في آخرهن قد مر من رواية الطحاوي وبالحلة رواية عمر بن عبد العزيز في في مضمون آخر و
كذا مر عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعنا رواه احمد والباقي على الصلوة الآتية
سه في سنن البيهقي حديث اخبرنا ابو بكر محمد بن محمد بن الحارث انباء ابو محمد ابن حبان ابو الشيخ اينا وعبد الله بن محمد بن سوار
ثنا محمد بن عبد الله بن خبير ثنا يونس بن كبريت ابن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة
رضي الله عنه قال ما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في الصلوة فليقة ولا تطوع الا شهر يديه الى السماء يدعونه يكبر بعد ما يجزير
عن ابى اسحق وقد روى في حديثه ان قال اذا استفتح احكم الصلوة فليرفع يديه وليستقبل باطرافها القنلة الا ان تضعيف فخر بن علي
استاده في العدة هيا وصواب الفتح محمد بن حرب من رجال التهذيب وغيره عن ابن كمال في الصغير للطبراني ص ١٢ من حال النسائي

وفيه من الصفة السابقة ولعل ما مر من المغني من رواية ابن أبي زئب عن نافع عن علي بن عيسى صاحب مجمع الزوائد قد اراد بهذا
 كما في نيل الاوطار من باب من اجترأ بتسليمه واحدة قال وقد قد صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع و
 الوتر فذكر حديث عائشة من رواية الطبراني قال ولم يذكر في هذا الباب الا هذا الحديث اهـ ولم يرد الا مصداقا جديدا لهذا الحديث
 لا ثلاث الوتر والا لذكر فيه ما ذكره الاخرون ١٢
 معه في مجمع الزوائد من باب السهو في الصلاة وعن ابي عثمان الهذلي قال خرج ابو موسى الاشعري واصحابه من مكة
 فصل بهم المغرب ركعتين ثم سلم ثم قام فقرأ ثلاث آيات من النساء ثم ركع وسجد وسلم يذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه الطبراني في
 الكبير ورجال رجال الصحيح فاضرب شديدا ومثلا لا يخلص منه شيء ولا يفصل به امر وما عذ عن عائشة عند الطحاوي هو في الكفر من
 صلى لم يركع ايتا ولعل ما حذف في موسى حديث سهو النبي صلى الله عليه وسلم في المغرب رواه الحاكم وابن قزوينه والبيهقي عن معاوية
 ابن حنبل بتبعين المغرب كما في الموطأ ورواه ابو داود والنسائي من الاقائمة ولم يعده المغرب ونحوه في علل ابن ابي حاتم ١٥ و
 صلى وجعل من السن واعل ولعل هذا يكون منشا ما جرى لابن وجية ذكره في العدة ٥٥٢ وذكر قبل مكنة عن ابن ابي طال ينفذ في
 تمام الوتر ثلاثا ولا بد ١٢ مهـ

عنه ويجل ما في المستدرک ص ۵۵۴ ۱۲ منه
عنه وکقول ابن عباس لابن الزبير لما نزل الجحوة حين اجمع العیدان اصاب سنة ۱۲ منه
سنة وما ذكره الذهبي في تكملة من كان سكت عنه من ص ۲۵ ۱۲
للعه وینال بعض شیء ما في الكنز ص ۱۶۷ و ۱۶۸ عن حسان ابن عطية مرسل قبل الاذاعي مراسيد كما في التهذيب وهو عند
ابن نصر ص ۱۳ و ما في السنن الكبرى وقد ذكر ابن نصر ايضا عن ابن عباس قال الا املك التورقلت بل في مقام فسر كم ركعة فقيه علي بن
سفیان ليس بشي ۱۲
ص من الفصل الثاني من قيام الليل ۱۲
ه لعل حسين بن عبد الله بن عبد الله بن عباس من رجال الترمذي وابن ماجه قال ابن عدي يكتنب حديثه وسمعته الجهم
و بن يعلق بالسنلة ما في منتخب الكنز ص ۱۱۱ عن عمر قال اللهم لا تجعل قتيبي رجل من ركة واحدة واحدة كما صحت بها عندك يوم القيمة
فان الحاجة امر الآخرة وقد ذكر السجدة الواحدة ايضا بعض الشهادة ما كانت بغير حاجة "يريدون الحاجة الى سوال زمان او اراد ان لعل
فكما للمفتون يعطى لعل يجب ان يحاجه والقبول في الآخرة اوسع من الصخرة الفقهية مع لفظ فيه من شهادته من الصحيح ۱۲ منه

فاعتبار لا يلزم ان يظهر في احوال الدنيا كالسجود بذكر السجدة يدخل فيها ولا يعتد شيئا ثانيا فقد جعل السجدين شافعا للركعة
في لفظ قال فان كانت الركعة الذي صلى خامسة شفعها بهما تين وموالمراد بكونها مع الركعة نافذة اي شفعها فما انفك الامر عن
الشفع ثم ان هذا الاعتبار قد ظهر في بعض فروع المحققية حيث قالوا اذا تحقق انها خامسة ضمن سادسة وان لم يتحقق فكما قال في الحديث
الطبيخ ان الذين تسكروا في كراهية الوتر ثلاثا كالمغرب بحديث لا وتر واكثر ثلاثا تشبهوا بالمغرب ولكن اوتروا بحبس او بسبع او اكثر
انقضت عليهم صلاة المغرب في كراهية الثلاث ان ذلك ان الحديث يدل ان لا وتر هناك في ذم من الشارح اقل من ثلاث وان لم يدرك
ان لا يقتصر عليه في ركعة الصلاة الليل راسا وهذا ظاهر ولكن قد خفي عليهم مع ظهوره وعليه في المراتك حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال ان هذا السجدة ونقل فاذا اوتر احدكم فليركع ركعتين فان قام من الليل والا كانت له رداه الدارحي اي على نافذة قبل
الوتر اذا اراد ان يوتر قامة مقام قيام الليل ولعل هذا الشرع هو المراد وان كان الطحاوي حمله على ما بعد الوتر لكن الظاهر ان النبي
صلى الله عليه وسلم نقل الوتر في اول الليل على هيئة ما يكون في آخر الليل وكذا اخرجوه عن ابي هريرة وكان صلى الله عليه وسلم اوصاه
به فكان صورة العمل بها عنده هذه (تتمت) ان بعض جرى على ما فهم من الحديث الغل في صلاة الليل فثنى كائنا من غير ان يفصل
و لعل لم يفعل صلى الله عليه وسلم كما رآه عائشة ودائمة ابن عباس فقال في حديث سعد بن هشام كما عند مسلم والنسائي صدقت
وهي قد رجحت في ذلك الحديث بمقتضى السلام وان الوتر ثلاث فصدتها فيه كماله لا دافق ما كان رآه ليلة بيته وعنده ابي داود وقال
هذا والله هو الحديث كل ذلك يدل على ان عنده سابقا علم بحقيقة الامر وان كان قد وقع فيه اشتباه لبعض اذ ذاك ودل هذا ثانيا
ان في حديث ليلة البقيت امر الوتر كان كذلك

هـ وذلك لقوله تعالى فاني ما تولوا ثم وجه الله اجراه الصحابة على التخيروا وظهر في التاكلة على الدابة كما قرره في فتح العزيز ١٢
عنه وكذلك جوزه في السنن الكبرى من صحيح ١٢
سـ ودل هذا الحديث ايضا ان الوتر والمغرب متشابهان كل التشابه حتى يطلب التميز من خارج وهو جرياد عليه ولولم تكن فيه الفقه
الاولى لما تشابهها فاعلم ١٣
للعنه وابن عمر قد يروى صلاة المغرب وتر صلاة النهار فاوتروا صلاة الليل مرفوعا ولقول من جازية ايضا مرفوعا اما انما فاقتم النهار
الوتر واخره بوتر اي قبل الفجر كالمغرب بعد الغروب لا بعده كما عناه ابن نصر عنده عنه في الباب السابق وهو في الحديث تشبيه تام ثم قد
يخرج عليه كما عند ابن ماجه والحاوي عن عامر الشعبي قال سألت ابن عباس وابن عمر كيف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل فقالا
ثلاث عشرة ركعة بوتر ووتر ثلاثا وركعتين بعد الفجر وعنه عند ابن نصر ص ١٣ وفي الدابة عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر ثلاثا
بجعل القبوت قبل الركوع اخرج الطبراني في الاوسط بسنا وضميف في سهل بن عباس الزندي كما في فتح القدير وترك الدارطني كذا في
البرق ان رواية اخرى عنه من قبل الاوطار عند الطبراني والبرق في قراءة الوتر وفيه سعيد بن سنان ضعيف ايضا وقد يخالف ذلك
ليستثنى ويقول وتر الليل واحدة كما مر من معرفة النبيهقي عن مولى لسعد قال في الدراية من مجود... السهوان اسمه ابو منصور قال سألت
عبد الله بن عمر عن وتر الليل فقال يا بني ابي تعرف وتر النهار قلت نعم هو المغرب قال صدقت وتر الليل واحدة بذلك امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم كانه يخرج به من التشبيه التام وبينه عليه الفصل في امر به كما عند الطحاوي عن المطلب بن عبد الله المخزومي عنه يثنى عليه
مسألة نقص الوتر بانه قد يتوقف ايضا كما ذكره في نيل الاوطار عن العراقي ان عدم النقص رواه ابن شبيب عن سعد بن ابي وقاص
داين عمرو بن عباس كذا يقول صلاة الليل ثلثي ثلثي كما صح عنه مرفوعا عليه وان اختلف المحدثون في مرفوعه بهذا اللفظ ثم قد صلى اربعاً في النهار
كما قد صح عن ذلك فبما انما من تروده فيه وان التسليم من كل فتى كما فسر به عند مسلم ليس يلزم عنده وليس عنده نفس في الفصل مع ان كل
من اختار الفصل بخور الاجل ايضا وهناك من لا يجوز الفصل اصلا فاعلم وهذا في الوتر واما في الرباع او الثلثي من صلاة الليل فالذي يظهر
ان ابن مسعود يفضل الرباع وتبو العرايقون وقد هبهم به امة في نحو سنة بجمعة وعنه ابن ابي شبيب عنه من صلى اربعاً بعد العشاء ولا يفصل
بينهن بتسليم عدل بمثلين من ليلة القدر وهو في حكم المرفوع رجال من رجال التهذيب وعبد الجبار لا بأس به وابن عمر بخلافه وتبعه المجازيون ومنه
الرباع ايضا في النهار فاختلف عليه ومال احمد في المجازيين وابن معين الى العراقيين وهو حنفي جلد صرح به الذهبي في رسالته ليهي عندي
ثم ابو منصور في رسال ابن عباس عن الوتر فقال ثلاثا كما عند الطحاوي فكان رأي مولاه وابن عمر في خلاف الاكثرين فبقي بيان فمن ان حديثه
عائشة الفعل يسلم بين كل ركعتين ويوتر واحدة يساوي قول ابن عمر حمودي كان لا يسلم في ركعتين الوتر فكان قولها يذو اربعة للوصل في
مقابلة يسلم وانما افترتها في العبارة حيث ارادت بيان تقوم الايات بها وذلك الواحدة بخلاف ما اذا ارادت صورة صلاة صلى الله عليه وسلم كما
في قولها ثم يصلي ثلاثا: اعلم علم ان تفسير ابن عمر ثلثي ثلثي بان يسلم على ركعتين ركعتين هو عادي مع وراثة من خارج وليس داخل مغيرة
في مدلول ثلثي وانما السجدة في المرفوع هو مدلوله الاصل فقط اي المثنوية الواحدة فقط وهوام من التسليم وسأكت عنه كما في احاديث سجود
السموا ياي وان يتلاعب كالمشيطان في صلاةكم فمن صلى منكم فلم يركع ام وتر ليس سجدة بين فانها تمام صلاة جم والتفسير وان كان غير
الرواي لا يكون كاصل المرفوع فيروى حقه ومطاولا بذلك بثلثين كما روي عائشة ويصدق ايضا على الشفع الاخير مع كون الوتر موصولا به
وليس المراد انه عشي الصبح اذ لم يبق الا مقدار دقت ركعة فحينئذ يبتدى بها بل المراد ان اذ خشي (والجواب على الصفة الآتية)

ولم ير ابن عمر غير الوتر بالقرعة ايضا عن قسرة صلاة الليل كما رثته عائشة ورواه ابن عباس وكما عرفت ابن مسعود في المنظار العشرين كل
 صلاتين في ركعة تكون صلاة الليل اذن ثلاث عشرة لاذ اشتهر من علماء اصراره على الوتر ثلاثا وذكاه على سعد في اليتا بر كنه وكما عرفت
 ابى بن كعب في ذكر القرعة وقال لا يسلم الا في آخر من وهو الذي جميعهم عليه في قيام رمضان وهو اعلم بالامر ما عند الطحاوي عن معاذ القاري وهو ليس
 معاذ بن جبل في رمضان البتة وكذا اوصى الوتر يدين ثابت ودل قوله عنده ولكن ان صلحت النفس الناس اه انهم لو انفقوا كانوا لم يوتروا
 به وكان شفعاء من صلاة الليل اسي الشراويح اذن ويحل عليه ما عند البيهقي من ونزله بحبس لفظ ابن ابي شيبة كما في شرح الاحياء كان زيد
 ابن ثابت يوتر بحبس ركعات لا ينفرد فيها اه وهذا لا يزيده على لفظ البخاري فاذا اردت ان تنصرف فاركع ركعة لا تركع ما قد
 صلحت كما مر في غيره في التمهيد من كان يوتر بثلاث ذكره في الجوهري النقي ودل التيسير ثلاثا بعد الوتر في حديث ابى بن كعب ورفعه الصوت
 بالثلاث ايساء الى شيخي ودل حديثه وعلمه كما ذكره في التمهيد ايضا ونظري في الجوهري النقي ان الوتر في صلاة بالثلاث في رمضان باحدى وعشرين
 كما كان اول ثلاث لا بد كما كان كذلك في صلاة بعد ذلك بهم ثلاث وعشرين وتقدم غيرهم انهم كانوا يؤذون بثلاث في قيام رمضان
 وهو ما قد صحت الاجماع فيه وقد وقع في عبارة القسطل في ايضا قال وجميع البيهقي منها باهم كانوا يقولون باحدى عشرة ثم قاموا بعشرين
 وادنوا بثلاث وقد عدوا ما وقع في زمن عمر بن الخطاب كالا جماع اه ومعلوم ان عمر بايا كانا لا يفسلان الوتر بعضهم جرى على اللفظ في الوتر
 كسجد بدل عليه عند الطبراني نقله في حاشية الدراية حتى عاين مسعود ورجل اخر عند الدار قطني وقد سئل سعد بن وزه لواءة فلم يات
 بما يشفي نفسي المسند من صلاة كان يعمل في العشاء الاخرة في مسج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يوتر بواحدة لا يزيد عليها قال فيقول
 له اوتر بواحدة لا تزيد عليها يا ابا المحقق فيقول نعم الى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينال حتى يوتر حازم اه وعند الدار قطني فقال له
 رجل يا ابا المحقق الم ارك الوترت بواحدة قال يا عور وانت تعلمني يعني وحيث بينه وبين ابن مسعود فيه محادثة صارت مناظرة وكابى يوب
 في فتواه باو واحدة وبالايساد وهو موقوف عليه كما مر من التخصيص وبعضهم لم يعلم وجوب الامر كما وقع لمعاوية حتى ذكره معاذ كما عند احمد في اخره
 عند الله عنه في مسنده من صلاة فانكسرت اذن سورة الاختلاف او جعلت بعضهم فاذ قد جرى الاشكال ايضا من آخرين وقد قال مالك
 كما في عمدة القاري من المجتزأ في الصلاة بخطي وحصيل في التاويل كذا قال وعند الطحاوي عن عثمان في نقص الوتر اذ راي منه وكذا
 عن ابن عمر ما في التخصيص ٥٩ عن الرازي لا يستقيم قال يرفع راسه بركبته يتدرك التكبير السابعة ويحده الى ان يقوم اه وقد روي عن ابن عمر
 ترك التكبير في الخفض كما في الفتح وعن عمر في حالة الافراد رده اه ذكره ابن رشد في كتابه اذن ترك الرفع وقد نازعوا فيه معنى في ثبوت
 ترك الرفع عنها لا في ترك التكبير وهو بناء على ما اختاروا في الرفع وقد تضمن الرفع مع الاقبال الاخذ في جزء اخر ويحتمل ان يكون اشارة
 الى كوع اليد من سجودها بعد انتهائها كما يشير اليه ما عند النساء في من وضع اليد من السجود مرفوعا عن ابن عمر موقوفنا عليه
 عند مالك ثم القنوت جزؤه في الرفع سواء كان في الصبح كما هو عندهم او في الوتر كما هو عندنا وكما هم فهو اوجه فاين قولنا في قوله تعالى وقولوا لا اله الا الله
 بوجه البيهقي في السنن من صلاة في الرفع عندهم كدعاء المسئلة وعندنا لا كالتحريم وكذا عن ابى يوسف من علمه كالدعاء ايضا وقد جاء عن جماعة
 عن ابن عمر بن مسعود ابن عباس عند الزرقاني في الصلاة الوسطى وفي التخصيص ٥٤

(نقطة من المصنف) السابقة: وان قبل الشفع الاخير جعل الركعة خاتمة فلا يتدبر بها نكاح بارادة الختم اى اذ نزل قرب الصبح داردا لا صرفت في تمام صلاة
 الليل بها وهذا اخر ما يحفظ في حديثه فاخفظ ولا تنسنا وقد علم بذلك دية على الله عليه وسلم لم يقل صلاة الليل ثلثي ثلثي والوتر ثلاث من آخر الليل
 وان التفسير من موقوفات عليه ولا بد ان يكون على مدلول المرفوع لا يلائم محط ومطهر لم يثبت الفصل في الوتر مرفوعا ودروية فيه رواية بالمعنى على
 ما قدمنا اعلم ويراجع ايضا ما عند ابن نضر من صلاة عن الحسن عن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا ان نقوم من الليل بما قل
 اوكثر ان يجعل آخر ذلك وتزاد استاده مستقيم ولا طريق اخرى في اللسان من صلاة ولفظ يامرنا ان نصلى اهنا ناكل ليلنا بعد العشاء المكتوبة
 ما قل الاكثر ويجعلها وترا وهو محط حديث ابن عمر ايضا عند مسلم من صلاة ديكبر حين يقوم من المثنى بعد المجلس اه والمستدرك ٥٩ ١٢

عه وما عند ابن نضر فخلط من النسخ ووقع يصح هذا الاستاد صوابا عند الطحاوي ان من معاذ لا عن ابى وذكره في ص ٥٩ على الصواب ١٢
 عه الا ان يكون اراد بالانفصال نحو ما في نسخة مسلم عن حذيفة وهو بعيد ١٢
 سه واهم عن عبد العزيز بذلك كما في المدة من قيام رمضان من ابواب الصوم دابن ذهب هو الراوى عند الطحاوي لثبات الوتر ثلاثا وكذا
 هو في المدة ١٢

لله ومع كثرة السؤال لم يجيبوا لم يحلوا الا بتبنيها او اخذ من ضم القلوب والنفوس اما الواحدة ونزلا بمر فزع فاصل ١٢
 ص وفي المحلى من ص ٥٤ عن ابن جزيه قلت لعطاء اشك لكبريكي جميعا استفتى اه قلت لعطاء في النطق عن اكبر البيهقي قال نعم
 في كل صلاة اه فعمل التكبير باليدين ومثله عن عمر في الفتر ص ٥٤ وكذلك في جزء البخاري عن حسان بن عطية عن القاسم بن
 مخيمرة قال رفع اليدين للتكبير قال اراهم تخفي وفي ص ١٤ من الجزء رجل الاول عن ابن عمر ١٢
 ه قال في العدة من ص ٥٤ وجزم اصحاب الشافعي بترخيص المثنى في السفر بالنفل الى جهة مقصده الا ان منهم من شرط
 استقبال القبلة في محرم وعندهم كوع حاجي ويشترط كونها على الارض ولا يشترط استقباله في اسلام على الاصح كونه على الارض
 لا قبال ولا قبال في حديث ابن عمر في الاستفتاح وعن ابى يوسف في جواز رفع القدر من تحريمه وعندهم فقل تعظي
 ذكره الشافعي عند محمد كما في شرح المذهب وهو الاستكانة في اثر على رابع ان الس في التسمية الاولى من جواز رفع اليدين ١٢

مدى السبق حتى ان اس اى مرفوعة رافع يد في القنوت اه وعن علي في منتخب الكثر الكبير لو كان من عند الطحاوي في الدر المنثور عن ابي رجا
الوطار دى قال صليت خلف بن عباس الف تحققت فيها رافع يد فها ندرع قال هذه الصلوة الوسطى التي امرنا بها ان نقوم فيها
قائمين واذا نزلت رافع اليد لمسلية والرفع لا يقال في المعنى وليس اشارة الى امر واحد ولا تحدي فيه وفي منتخب الكثر ص ١٣٣ عن ابي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جزءا من سبعين جزءا من النبوة ما غير السجود وتبكيه الانظار وشارة الرجل باصبعه في
الصلوة عب وفيه عشرين راقدا مضعوه وقد ذكره في التخصيص مسلمة ولكنه في وضع اليدين على الشمال في الصلوة وما ذكره في الفتح
من رفع اليدين عن عقبة بن عامر قال بكل رافع عشر حركات بكل اصبع حنة اه ففي المنتخب بلفظ في كل اشارة في الصلوة
عشر حركات اهوا دخل في التشهد مع منتخب الكثر ص ١٣٣ والشرع اعلم وعند البخاري ص ١٣٣ فاما عدان فرفع رسول الله
صلى الله عليه وسلم رافع يديه اواصبعه ثم قال في الرقيق الاعلى ثلثا وفي مسلمة ثم نصب يده وذكره في كتب السير فرفع صلى الله عليه وسلم اصبعه
السجدة عند الولادة ومن الاشارة الرفع عند الاستلام عندنا ومن باب التكبير عند الحرب عند البخاري من آخر علامات النبوة في
الاسلام من النسخة الاحمدية واعلمت هذا فالعلم ان وضع اليدين على الشمال قدرى عن الانبياء ورفع اليدين في الصلوة نسب
الحالة ابراهيم عليه السلام كما في تاريخ الخميس وذكره في تاريخ التوحيد مع التكبير عند كل خفض ورفع ولقد روى عن السجود وشارة راحة اليد
عليه السلام من التوحيد المذكور كان اشار في هذا الكبر والصلوة بالشرع الكبر وشارة لا يقال في الله في كل ذلك وكان للتوسط بين التكبير والصلوة
وتشبيه الاطراف واعتبره الشارع الى امر واحد وجعل الاشارة اذا غم لا بد من الرفع عند تحريمه وبعد ذلك فقد ثبت الفعل والشرع
وثبت ايضا بما بين السجرتين مرفوعة اعلم من السلف واذن لا يمكن اطلاقه وثبت تركه ايضا وباني القنوت فهو السجود ولا لرفع من الركوع
وان عرطه به ولم يثبت تكراره هناك اصلا ما ذكرناه من التوسط بين التكبير والصلوة في شرائع الانبياء فذلك يفهم من على مبعثرة
مذاهب الفلاسفة والمشيئة فالفلاسفة يزعمون الاجاب انه تعالى الهما الاول دلة العلل والعلل ماني طبا عبا صدور المعلول فليس
البارى تعالى عندهم تعالى لا يرد يد قد ليس بعضهم بالاطلاق الارادة ويقول اذا كان حيا دعاهما وقادر بمعنى ان شاء فعل وان لم يشاء
يفعل لا معنى له وان شاء فعل في النصف بالحركة والقدرة فهو بالبريد بعضهم يقول حقيقة الارادة غير حقيقة ارادته لكن مع هذا اتفقوا على ان ما هو صادر
عن فهو واجب الصدور انه لا يقدر على اعدام العالم وان الامكان تخبر بما استحدثت له المادة ويغيره حال فلم تستعد المادة دخل عندهم
في الحال فالعالم عندهم واجب الصدور عندهم حال وكذا ايجاد غير هذا العالم حال وهكذا قال الله تعالى بعد الصرخ ضرب الله
عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ومن زوجه منازقا حسنا فهو نطق منه سرا جبر اهل يستودون الحمد لله على اكثرهم لا يعلمون وهذا يدخل
فيه مسلمة خلق افعال العباد واهل من شان الامكان الاجاد واهل فيه طبيعة الوجوب ولو بالغير قد انكره ابن رشد في تهافتهم فيقولون
في جانب الوجود ان يعتبروا علاقة الوجود مع الوجود نفسيا قدرة ارادة وكيف اعتبروا وتخلوا ولكن هذا يخص التكليف وليس من
في جانب الوجود بان ارادته كما لا يتزود بين المجاهدين في جانب واحد والواقع ان المختار ما هو لوجوب صدور للعالم عندهم
فاذا سئلوا عن جانب عدم تلجوا اذها الحق دز من الباطل قاله تعالى عندهم علمه وليس بفاعل على لسان الانبياء فاعل وليس
بعله فجاء الانبياء عليهم السلام وشرعوا القبلة المسجد الحرام والبيت الاقصى وطرعوا قبلة الدعاء والسما والاشارة لا يقال في
والعبادة البهنية بتفصيلهم فوق المعرفة العقلية المحضة وامتوا المعاول المحضا في ذرية الله واثبتوا الافعال الاختيارية رادوا ليس كذلك
مضى وهو سبب البصير وشرع ابراهيم عليه السلام شيخ الانبياء والاولي الانبياء واما الامم صاحب الهدى والقبلة ملة الخفية وهي الاعراض
عاسوى الله والانفراد وسن رافع اليدين والتوجه والركوع قبل السجود ولم يكن الركوع عند جبر اسرائيل صرح به ابو حيان مشاهدا
منهم وشرع السجود على الجبهة وكان السجود عند بني اسرائيل على جبين واحد من الجبينين

عه واذركنا بين لفظا الى داود ولفظ المحاكم في حديث سبيل وقلنا هل اليدين في الرفع الى المنكبين وشارة بالجمعة وحدها تاتي مشد
في التشهد فخرج وجه العشر اذن وعند ابن نصر من مسلمة كان الحسن للرفع يديه في القنوت ويوصى باصبعه كذا ذكره عن الاوزاعي
ثم ان اليدين في التشهد عالمتان وخيلتان في الاشارة فانها لا تشككان من الازدواج ولا تعتبران منفردتين ١٣
عه ولم يافه في الفتح واستدل به في التخصيص من القنوت ١٢
سه وياتر في مواضع وفعله اخذ الحنفية وفي ظاهر من متن الصلوة وذلك كما يخذ من علو انتقال المقتدى من الركوع من ذكره في
قيام جين قرأة الامام كذلك لتقسيم ١٢
لعه ثم رأت في الاتحاف قدالم به من ص ١٢٥
سه وهذه ليست على ما يقال من جانبهم في حال ان الاجاب بالذات والارادة متوافقان لا يتندا فعان فلا يجاب على حسب الارادة
ودقيقها وانكس فاحصا في الاخر واستمر فيه فيقولون شارة فاعله فعل ما شاء ولم يشاء لم يفعل لم يفعل ما لم يفعل وذلك ان القدرة على
المجاهدين والخصم الارادة فلا يجاب وقد ذكر ابن رشد عنهم ما ذكرنا ومع هذا قد صرح بعدم القدرة على الجانب الآخر الذي يظهر من كلامه
ان الامكان عنده هو الاستعدادى وعلامة المتع ولا المكان ذاتيا عنده والاستعدادى هو الذي ينطبق على كلامهم في مسائلهم
بالزمان سديق بالامادة والهدى اذ يستندى موضوعا لا على الامكان الذي في كلامهم وكلام المنكبين لم يتواردا في النفي والاشارة
على محل لم يتغير عليه من الفرقين وكذا ليس عند ابن رشد للممكن بالذات الواجب بالغير معنى وكذا لا يقسم الا فاعلا على الاعتناء
بالذات والا فاعلا بالغير وكذا بعله لا يفسح المحدث الذي ايضا دخل ذلك عنده من اختراع ابن سبينا مع ان محاذات عقلية
وعدم القدرة على المجاب الاخر مصادم للقواطع الشرعية فارادة التوفيق بين الشرعية (والباقي على الصفة الآتية)

صرح به في فتح العزيز ورفع يديه في دعاء لمن اسكن من ذرية بلوادي ذي نوح كما عند البخاري من كتاب الانبياء وعلى الحنفية ما عن زيد بن عمرو بن نفيل عند البخاري لا شارة ولا استشهاده الاشارات لا يستطيع فهمها المعطل المحض ونصت الشريعة المحمدية ان في استقبال القبلة ورفع اليدين اقبالا على الله تعالى فان الله يقبض وجهه عليه ما لم يلقفت كما عند الترمذي وفي كتب اللغة نحو المصلي في الصلاة انقلب وجهه صدره او وضع يديه على شانه او انقلب وجهه اذ اراد القبلة وقلنا قايلا وفي شرح الاحبار عن الثوري ان تحت الصدر عرقا يقال له الناجور ومنه فصل لربك وانحر وان في القيام والقراءة مناجاة معدون في الركوع تعظيما له كما تعظيم في الشاهد تزيان في الركوع محض تعظيم له وهو وسيلة كالانحمار في الشاهد بخلاف السجود فانه ليس محض وسيلة بل هو اعتبار الى غاية هو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اريد ان الركوع تعظيم باق في البين ويشتهر بالسجود غاية الغايات وليس طريقا فقط كما ان الركوع طريق مجزؤه وسنت الشريعة المظهرية تحية على الله فاجازت الشرائع بانفعال يكون في الشاهد تعظيم الكبير وليس هذا تشبيها بل توسط بين التشبيه والتعظيم والتعظيم عند لقائه الكبير او يكون طريقا الى المطلوب مجزؤه او لا ثم يكون الحوض وكذلك في الصلاة جعل التكبير اول وسئل الامام الشافعي معنى رفع اليدين فقال تعظيم الرب وليس بعبدان يكون كذلك مع الاقبال على الله والتوجه ودونعت الصلاة على الحج كما قدم الوقوف هناك على الطواف كذلك قدم القيام منها على الركوع والسجود وفي لفظ عند المذاهب فطني احرامها وتكبيرها وحالاتها التسليم وتكبيرها في بعض الكتب اللغة ان الساجد يعني واقفا او راكعا يحرك على الارض جاشيا وعليه قول كثير عزة له لو يسعون كما سمعت كلاما فخر العزة ركا وسجودا وفي البحر المحيط من قوله تعالى وانحر ركا وناب وقال قوم يقال فركس ركع وان لم يمتد الى الارض اهد والذي يظهر انما يزيد ركا لان الركوع قد تحققته فيه معبودية شرعية للتعبد بآثاره وحرره نحوه قوله تعالى فقعوا له ساجدين زيد لان السجود زاد على محض الوقوف وقرب من قوله وقوموا لله خاشعين واما اشتها اسم الركعة فلان الركوع يستلزم تقديم القيام ثم انحرور جاشيا على الركب وعليه زيادة وركعتي مع انراكعين على قولنا يومكم الفتى لربك واسجدوا له منع من السلام على الله وتكبير ان الله هو السلام تدرك ذلك بان يقول بعد السلام متصلا به اللهم انت السلام وتبارك يا ذا الجلال والاكرام

(لقيقة من الصفحة السابقة) بين الفلسفة من هوس الشيطان ولا حول ولا قوة الا بالله ثم رأت في او خرائث من من التولجيا دنور العاشرا يصير بما الزمانهم به قال كل ما صدر بروية فذكره فيمكن ان لا يدوم ويغير بمعنى تقبيل الارادة فاذا لم تتعلق بادامة باجالات ما كان بالايجاب الذي هو دائم ويلزم من كلامه حدوث ما بالارادة والاختيار شيئا لا فيجد والذى يظهر ان الروية عند غيره الارادة وقد اشر من ذكر الادب في نفيها من السبيل الاول وصرح في موضع من التفسير الخاسر باستلزامها حدوث ما ركا في جملات الارادة فذكرها في غاية القلة كما في آخر نوادر العاشرة ولعل ياذل ارادة ابداعية كما يقولون بان جعل الابداعي في العقول والمحدث الذي وما ذكرناه عن ارسطو يعني ما اول به ابو البقاء كلامهم في الايجاب ان لا ينفك الفعل عن ذاته لا لا تقتضاه الذات اياه بل لا تقتضاه الحكة وكذا ما ذكره ولي الله على الصدر في العناية ١٢

هـ وعلل التنظيم الذي ذكره سبب في الفتوح عنهم من عارضة هو في غير الركوع ١٢ معه ولذا تعرض في الحديث لبيان حكمته او كما ذكر الامر في السعي والرمي ولما كان محض التعظيم وسيلة لم يشرع منفردا واجزأت مجردة التكاثر به لانها ايقينا محض التعظيم ١٢

عنه ولم تجر المحادثة ان يقال وضعها على البطن وانما يقال على الصدر وان كان تحت وفي الكفر صلا كما في النظر الى احبار جني اسراليا وصنع ايسا لهم على شاكلتهم في الصلاة ش عن الحسن مرسله عندني ان ليس المقصود في سبائك الاحاديث الا الوضع وليس هذا السابق قاصر بل كاتبا في المقصود ثم هو عندي ماخوذ من شد الحوام على الوسط كما قدم والحكم المحدث وخفض الجناح وفي المسند ص ٥٥ عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي آه وان يصلي الرجل حتى يجرم وهو يدل التضرع هو موضع الاستسكان والاستيثاق وهو موضع التقدير بالاحرام كما في قوله فقام عليها وسطها دها من داود واحد كذا اجزاء من عنده من باب الطيب عند الاحرام عند البخاري ويشهدون او سألهم من شرح المواهب بسايس واربطوا على او سألهم بازرهم مستدرك ص ١١٠ من الحج الاول من اتخذ المنطق من ذكر التعظيم من الانبياء عند البخاري مع حاشية الكرماني ومن غرض البصر وخفض الجناح كما في العدة من المنشور في الصلاة والجناح من النهاية ولا يحل فيه المطلق على المنع عند ذي لان المطلق اكثر وهو النسب بالفرق وكذا لا يحل في جلسة الاستراحة والوقوف فان الجديس لا يقال له الوقوف مطلقا وانما هو البروك كبروك جبريل شبيه الرادى يجلس الصلاة كما في الفتح من الايمان واذا كان المطلق بشر كان نسب للعرض لم يحل على المقيد بل جرى على الاطلاق ولعل ذلك في احاديث سكت فيها عن رفع اليدين ان وضع معناها من الافتتاح او اذل تعظيما ولا يفهم من الوضع الرفع الى الصدر لولم تعرض له وانما هو رفع لا وضع فقط فلا يعني حق احاديث بلفظ واحد ١٢

هـ قوله تعالى يا مريم انقضي لربك واسجدى اذ عبد المبادى ثم غاية القبايات ثم كفى ما بقي في البين وقال دركعي مع الركعتين واذا تباخيرا استثنائات لمحاظ له لو كان على الترتيب لم يفد استثناءات لحاظ مستقل الذي يراك حين تقوم وتقبل في الساجدين ومن استبعد فالحفاظ قوله تعالى ثم فينبذوا من حيث افض النسي تحقول العلماء ثم علم ١٢

هـ وفي البحر من سجود التلاوة لان المحذور سقوط من القيام الغفران رده ١٢

لله دراجح المحذورات للراغب في المحذور والركوع والسجود وكان الركوع في الآية المنشور والمفزع العام (والباقي على الصفحة السابقة)

والرفيع متقاربين هو ايضا على هذا المراد ويرجع الى التخصيف في الامرهم يريدون به التأكيد والموطأ والناقل في كلا الموضوعين وقد ذكره في سنن
 الحكير في صدر التخصيف فاعلمه ذلك اذا وسناك لفظه انما وما ذكره عن جزو رفع اليد من مالك ان ابن ابي ابي رافع اذا راى رجلا لا يرفع يديه
 اذا ركب واذا نزل فبادر بالخصي فيدل من الجانب الاخر على جمل التخصيف ذلك وما لك نفسه لم يات به قال ابن عبد الحكم لم يرو احد عن مالك ترك
 الرفع فيها الا ابن القاسم والرفيع ناخذ بالرفيع محمد بن ابي ثور كذا نقل هذه العبارة المروية في شرح الموطأ واشوكاني في موضعين
 من سنن الاوطار من التخصيف ثم من الموضوعين الاخرين ليرفع ولقد في الموطأ فحمله موطأ بن عبد البر ونقله في الجوهري المتقى عنه فحمله موطأ و
 انما الرفع الا عند الاختصاص على رواية ابن القاسم فترجع النسخ وكذا اختلف ابن عبد الحكم وابن القاسم من مالك في نقل الوضوء والارسال
 بعلم الحرام والغالب ان في نقل النسخ صحيح فان

لقد من الصنفين السابقين كذا السنن حلت مالك بن الحويرث فان الظاهر ان اراءه وروايته الرفع في وقت والروى ليعلمها بالوجه
 عند البخاري وذلك بعد احد اكثر الاحاديث السالكة عن جلسته الاستراحة في تركها على المطلق فيها على اكثر النسخ لا على المقيد كما ذكره في سنن
 التبيين بخامسة الكلي كما في بدائع الفوائد ص ١٢٦ قال في الفتح من باب يمدى يمدى والمطلق اذا استعمل في صورة التخييل بها اها والمقيد سبها
 مطلق من الاستغراق ١٢
 ثم جاء بعض من تأخر من هؤلاء المتقدمين فوقع منه انساب في الاسناد مع خلو رواية المتقدمين منه والتفصيل وقد تقدم بعلم الرافق
 كما في الكفر ص ١٢

لقد و ابن عمر هو الذي كان يبالغ فيه ومحارب من وثا رافعي الكوفة كما عند البخاري من اللباس فلم يجعله بلبنة فدل على مل بلبنة الصفا
 وكسر سورة نافي التخصيص عن الحسن وحيد بن طائل مع انها كانا ياذن من كل ضرب كما في التهديب من حميد ١٢
 صه والمراد بعدم اتمام التكبير او نقصه في الروايات هو من حيث العدد ولا يبريد على ما في النسخ ص ١٢٦ ونحو ما عند النسخ من التكبير اذا
 قام من الركعتين ومن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم والوبر وعمر وعثمان يتلون التكبير اذا نزلوا اذا وضعوا اعقابهم فحمله الكفر وكذا
 عند البيهقي ص ١٢٦ وحديث الى داود ومروعا هو مروي عندهما هو موقوف على عمر كما في العدة عن عبد الرحمن بن ابي رافع ايضا فحمله
 حينئذ والروى عنه شعبة في المرفوع والموقوف اليه فيه وهو المروي عنه في ترك عمر بن عبد العزيز ايضا ولا يبعد ان يتيسر العذر وليس
 ثبت المرفوع فلا بد ان المراد به عدم المروءة في الصلوة وكبر السن فخر النفس واختلف في كافي في العدة وهو في الفتح عن عثمان
 كبره وفي العدة من آخرين التزم راسا وعليه تراجم البخاري ذكر حديث اصل التكبير في الاتمام وانما زاده لم يرواية الى داود ١٢
 صه والامران بعضهم لم يجرى على التزم من اهل الكوفة وبعض اهل المدينة صرف الآخريين على التكبير كثر رواية الرفع وكان ذلك بعد عصر
 عمر على ابي مسعود ولم يرفع في عهدهم بحث وجرى الامر على الارسال وكما هو اخذوه انما صغر وليس التزم على عدم الاصل بل هو شبه
 بالصلوة كجبريهم ايش جيلوه امر صغير او ان لم يكن عندهم على تعليم اصله لا على تعليم الجهر فانه ليس موقوف عليهم بل سنة وامر صغير بالنسبة الى
 الاخطاء فها جهتها عبادة لا وجود مع عدم اهل ليس البران نزلوا وجوه قبل المشرق والمغرب ومن البراءة ومن اخذ
 ليس من البراءة يوم في السفر وحديث فان ليس بالابيض صوم الدهر هو كما يقال في الفتوى ان الفعل سنة والتزم سنة
 وهذا التقدير عبرة بعضهم وكفى اهل المدينة العمل على التسليم الواحدة ذكره في اعلام الموقعين وشرح المواهب عنه في الاصل والاستقناح
 والرفع والتسمية وجوبه ابا ابن وجهه وتكثيرات التخصيص مع ما في العدة ص ١٢

محمه ثم ان الشافعي في الام نفع على ان التزم التكبير وانتهى بكون مع ابتداء الرفع وانتهاه قال من سنة وشبهت به مرفوعين
 حتى يفرغ من التكبير كل ويكون مع افتتاح التكبير وروى عن الرفع مع انقطاعه ولفظ لا يوقد التكبير وضمه لا ياتي بالرفع بعده وصرح
 به في بعض ما في شرح الكفر ايضا وكذا في المفتي فخر من ان الرفع للتكبير وان الاخطاء في الركوع حال من موقوفات الموقوفين
 الصلوة ونس في باب التكبير للركوع بالمد ص ١٢٦ وهو خلاف الاول ولعل الاول عند التخصيف فقطه الذي اعلم في المد مع الرفع قسما
 عند الركوع عسروان قالوا بعض المذهب كما في شرح المذهب وقيل في فتح الباري ان لم يذهب احد الى تقديم التكبير على الرفع وكذا يلزم
 ما ذكره الزيلعي من ان في فتح الباري والجمهور من الادوية الثلاثة هو من حيث الحيث فقط ويحل على الوجهين فقط ثم رأت في شرح
 الاحياء ص ١٢٦ ذكره العسروان التسمية وكذا ذكر اشكالها عليهم في التسمية من جلسته الاستراحة بالمجهر لما كان الرفع في حال القيام وبعد
 الركوع صار للاخطاء او خلا الاخطاء من الذكر واليا بعد دين وبما هذا الامر في قول لم يذهبوا عنه يدل على قول الحق عدم رتبة
 صورة العمل وان جاز مرسلا كادعاه خارج الصلوة والتأمين عليه ولعل عليه اعتبار الشافعي الذي كان في العدة من اتمام التكبيرات

على ما يكون المحاذفهم من العبارة ان اقربا لا من عبد الله تعالى في شرح الموطأ كما قد صرح في شرح التفسير باسم ابن عبد الله
 ابن عبد الحكم لم يذكر احد يا عمر من اختار الرفع عند ذكر اعلمه وكذا اوقع في المانع وقال محمد بن نصر المروزي اجمع علماء الامصار على مشد ذعية
 تلك الاصل الكوفة اهاى رافع اليد في الموضوعين ونقل الشافعي في الدراري المشيئة اجمع علماء الامصار على ذلك الا اهل الكوفة اها
 فحتمت العبارة واصلا كما في التمسك المجدي من مداسته كذا ابن عبد البر وكذا في شرح الاحياء بن محمد بن نصر لا نقل من الامصار كوا
 ياها غير رافع اليد عند انخفاض الرفيع الا اهل الكوفة اها وهذه العبارة مستندة كل اهل الكوفة فكيفنا عبادة استقر اجم وناقض
 جهادات البخاري وبلغنا الامر في المالحات ويطهر ان في غير الكوفة من الامصار تاديين شاركون في ذلك ثم ذكر من الاستدلال لابن عبد البر رواية
 المرفوع مرفوعا عن ثمانية وعشرين رجلا وقال فيه كما ذكره جماعة من اهل الحديث اشد خوفين في هذا المثل فليطو اعلم ان حديث ابن مسعود
 في الصلاة اهل كبر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل في رفع يديه الى الله في ادل مرة اها (وابا على الصلوة الآتية)

لا يمكن لانهم قد صرحوا ان ابن مسعود لم يثبت عند الرقعه كما في الاستاذ كما رواه الفقيه فلو علموه لم يسموا دعاوا ان كان يرفع وقد تواتر نقل العلماء
 عنه خلافا فلما وجد عبد الله بن المبارك الكاهن كما عند الترمذي الى لفظ آخر قد روي عن ابن مسعود ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع
 الا في اقل مرة امة وكذا نقل الدارقطني عنه في سننه وصرح من عبارته البيهقي ونحو هذا اللفظ من قول ابن مسعود بناء على كونه ناكلا فعلم
 صلى الله عليه وسلم ان ابو حاتم كما نقله عنه خرج كلاهما معا عن يده هناك امره بان حديث ابن عمر في الرقعه اختلف في رفعه وقد
 سالم ونازع ثم وقع فرق بين السياق المحدث في حديث سالم وبين سياق الموطأ وسياقه خارج الموطأ حتى ان قالت جماعة ان ما سلكا
 سوا الذي اجمع فيه ذكره في العدة عن ابن عبد البر عن جماعة ولا يبعد ان يكون كذلك لاعتناءهم منه فيه وذلك لاختلاف الصحابة وابن
 المبارك روي عن مالك في هذا الحديث الرقعه خارج الموطأ كما في الفقه ويراجع السنن حديثه وقدر روي ايشا حديث ابن مسعود
 باللفظ الاول عند النسائي فعنده هذه المعلومات فاستشهد وقال ما قال فاقه وراي قول بل حديث ابن عمر في خمسة اوجه سياق المحدث
 في الموطأ فخرج بعد الرقعتين لفظ مشكوك الاثار وحديث علي بن ابي حميد عن جهم بن دينار السجستاني مرفوعا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 الا ان يصححوا ابن عمر الا ان يصححوا امره في ذلك الاشارة لاختلاف العمل فظهر الاول الى دفع ترويضه في حديث ابن عمر لا يخرج
 عبارة الدارقطني والبيهقي عنه وعنده عن علي بن ابي حميد قال وراي ما قال فاقه وراي قول بل حديث ابن عمر في خمسة اوجه سياق المحدث
 في الموطأ فخرج بعد الرقعتين لفظ مشكوك الاثار وحديث علي بن ابي حميد عن جهم بن دينار السجستاني مرفوعا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 في الصلاة فعمل بقوله كما في النظر فظهر ان يكون عنده في حديث ابن مسعود والذي رواه هو اياهام في الاحالة ما لم يكن مرفوعا عن علي بن ابي طالب في الترك
 بخلاف حديث ابن عمر وبل ان لو كان مرفوعا لما ترويضوا الشارح بهذا ما عرفت من الحديث والمفهومون ثم استأنف المتأخرون العمل بالخارج
 وادبو حاتم علا والدارقطني وابن القطان علا والبيهقي علا كل استأنف علا وستر على من قبله فابن القطان في كتاب الوهم والايهام
 صحيح الحديث باللفظ الاول واعلم ثم لا يعود لان كبريا كما قاله يقولها من قبل نفسه... فتارة اتباع الحديث كما نرى من كلام ابن مسعود
 انه قد اذ جعلها ابن القطان من ربيع نقل كلام ابن مسعود وان غير لا يعود ما على النبي صلى الله عليه وسلم امكن اعلاله والام يكيد وهو كما تروى
 وكذا انكسر الدارقطني وغيبه عن نقل ابن القطان كما في تخرجه الهداية راجع الى ان يكون ابن مسعود نقله من فعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه
 وسلم مرفوعا ما ان يكون قال اول الا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ولم يرفع هو اعني ابن مسعود بيده الى اول مرة
 فلا يمكنهم اعلاله ولا يكونوا التزموا خلاف الواقع من ربيع ابن مسعود فاعلمه وكذا ما ذكره في التلخيص ان احمد بن حنبل وشيخه يحيى بن
 آدم قال ابو حنيفة نقل البخاري عنهما فهو من المحاذير على تافه المراد من المقصود وليس في جزاء ربيع المبدئين الا ان قال احمد بن حنبل
 عن يحيى بن آدم نظرت في كتاب عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعده ليقول ان سياق ابن ادریس على هذه
 الصورة ليس فيه لم يعده ما اذا كان السياق سياق سفیان فلم تعرض لرفع يميني الى وحدة الماخذه ثم لم يرفع يميني لم يذكره في زيادة
 من ذكر لم يرفع في ايضا وابنه في السند فلو كان ترفيعا لم يرفع في السند في آدم في الكتاب والتفتيش يدل من الكتاب الاخران في
 الزيادة كانت شاعت ثم ان في الحديث اشياء فكيف كان في الكتاب ناقصا ايضا والله اعلم في ترك القيام بين الاثنين ولم يذكر
 الاثنين ايضا لا ترك الا اذا والاقامة والاجزاء باذان الجماعة وهي عند مسلم وغيره عليها محش على تعدد الواقعة وان لا على العصر
 ونعم على الظاهر وليس بشيئي لا تخا والسباق كما ما قد روي الرواة يعنون بما هو مختار بهم لا للكتاب بل لا عندهم مرجوح وما تقول في ترك
 المصنفين لا لا يختارون كما يترك البخاري بعض الاحاديث راسا كما جعل مالك في حديث ابن عمر وجو ابو البخاري في فضا عدا
 وانصتوا وما فعلوا في الرقعه بين السجدين وبعد الرقعتين ويراجع المستدرک ص ٢٢٢ في تشرية تعارض حديثين صحيحين عند مشك
 مسلم فان اخذه ابن ادریس مرجوحا او رخصة او من فعل ابن مسعود لا نقله للشرعية فقد بيني عليه تركه فلا ترتب ان في المعجب اذير
 لمندجه وكانوا اتاركة يردون لتعليم ما يختارون العمل به وتارة لاستيفاء الواقع لا غير فليكن منك على ذكره هو ان من نفسك
 ثم ان واقعة لا نعلم عند مسلم واحدة ولا يدقوله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف فيما بقي واقعة المهاجرة عند ابي داود وغيره وفي اكل الغنم بين اثنين
 ولا يكون مكررا ثم اراة صلوة صلى الله عليه وسلم باعتبار ان كان لنفسه صلا ما في وقت والا لكان علقته والاسود قد علما ان السالكين
 ذلك وشاع فاما عليهم صلوة خصوصية لم صلى الله عليه وسلم في وقت خاص لا كشرية وادارة التطبيق قد بين في عبد الله وعرف بانها
 ولا عار كما في المسند ص ١٩٩ فليس في عبد الوليد كما هو به لانه اختار لا لافاض لا يرفع الرواة فيقولون باعتبار المدة وتفرغ ابن مسعود
 وهو يكون بالتطبيق والموقف وقد كان طبق ولم يرفع لانه اراي هذا فقط وغيبه النظر في مراده اعنده حديث الرقعه في اول مرة بدون ثم
 لم يعده ليس عنده هذا الحديث راسا وعلى كلا التقديرين لا ملا فاقه لمع حديث التطبيق ثم لعده لا يرفع يمينه ويحيى يحيى بن آدم الرواية
 لا تروى قال في التمهيد ما لم يخالف من هو فوقه من ربيع امة ثم حكم البخاري من قبل نفسه ولا دخل لامة وشيئة في الجملة فعول البخاري
 واصل ذلك في المسند من حديثه عن عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعده ليقول ان سياق ابن ادریس على من كان به عن عاصم بن كليب عن
 عبد الرحمن بن الاسود ثنا علقمة ثنا عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعده ليقول ان سياق ابن ادریس على من كان به عن عاصم بن كليب عن
 بين ركبته امة وفي آخره حديثه عن عاصم بن كليب كذا امة وهذا يروى في قد بلغه لفظ سفیان وشاع وخرج ابو داود حديث ابن ادریس
 قبل باب من لم يذكر الرقعه منه لا فليس في بعض نسخ من العبارة مناسبا قال انه مختصر من حديث طويل والمقام مقام التعليل
 ولو كان كذلك في كل النسخ لكان مما يقول في كتبه وما قال في حديث يزيد بن ابي زياد وقد روي على اثره وانهم يذكر الفاظهم وان
 ثبت من قوله انه يريد ان يختص كل جعل المسوق له هو هذا المقدر فقط "يريد الكلام على الترك فقط ولذا قال على هذا المعنى وهذا الكتاب
 لعبد الله بن ادریس لا لعاصم بن كليب فلم يك هناك شيئي من الاضطراب وعبد الله بن ادریس كان في المسائل على مختار بل المدة
 ذكره في التمهيد فلهذا لم يجمع ما هو مختار بل الكوفة بخلاف سفیان فكان اذا فاقه ما ذكرنا في مختصرا (واباقي على الصفة الالية)

نشره الاحياء ايضا نقله عن شرح المقرئ للعراقي وجعله مقوله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد البر وروى الكوفيون عن علي بن
 ذلك وروى المديون عن الرافع اه فجله ابو عمر من اختلاف الكوفيين والمديون عنه وليس حذوف في الاخطا في المطايعها انه في كافي
 العدة عن ابن عبد البر عن بعضهم بل هو ايضا وجه وقد جازت عنه رواية في مذممه كذلك كان الفعل والترك عند الاخطا في رواية نافع ايضا
 حذوا ما كلف على كماله وجهين ومن النوا درماني في الاوطار وقال احمد اب الى ان يكره اذا صلى وحده في الغرض واما في الطبع فلا اه

بقية من الصفة السابقة فان في الرواية خبايا وفي الناس بقايا ثم ان احمد قد اخرج في مسنده حديث ابن مسعود في مواضع وجعل كما في
 العدة من صلاته كناية اصلها فيها هو ثابت وفيها هو ثابت ولو لم يكن عليه الا في شرط معلوم وقال في اللالي المصنوع قال الزكري في نقل
 الاتفاق ليس بجيد فقد صحح ابن حزم والدارقطني وابن النقطان وغيرهم اه ثم ذكر في بعضه قطي اختلاف نقل عنه في هذه القدر في السعي في اعلامه
 قد طاح وعليهم ان يستأنفوا الامر ١٢

عنه وقد اخرج حديث للتطبيق في المحلى ص ٢٤٥ وزاد عليه في ذلك سعد بن ابى وقاص فقال صدق اخي قد كنا نقول هذا ثم امرنا بهذا
 يعني الامساك بالركب وغز الحشيتي نقول في كذا لا بن زينة ثم رايته كما هي في المتن في الامام الجارود ص ١١٥ اه وليس في سابق
 ابن حزم ذكره رافع بيده اصلا فهو حديث براسه ولا يدور اخبره الحاكم عن ابن ابي شبيب عن ابن ادرس ص ٢٣٣ والعطف غلط لا بين
 ابن ابي شبيب وابن ادرس وليس فيه ذكر رافع بيده ايضا ولا ذكره عندنا في داود مسلم والنسائي والطحاوي ولا عند احمد الا في ذلك
 الموضع وقد اخرج في مواضع كثيرة عن غير يحيى بن آدم وكذا في الكفر الا عن علي بن ربيعة فاعلمنا من مخرجهم من موقوف الامام
 وتطبيق الاصل في المساجد ايضا واخرج من التطبيق عن ابن ادرس النسائي بدو وهو عند الدارقطني وعنه ذكر رافع ايضا وعند
 الحاكم ايضا واخرج في البيهقي من رافع المديون والتطبيق وموقف الامام والاختلاف باذان الجماعة ثم رايته في مساني الاخبار عن مسند الزور
 الامام محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رافع حين اتيته الصلوة فلما رجع اه من طريقه بلغنا انه لم يترك النجاس قد ذكره في حديث
 من احمد عن اشحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يده ثم اهل حديث ابن مسعود في تركه حديث التطبيق من الامام ولا يتم له
 ذلك اصلا فقد نقلت الكافة عن الكافة على السلف في كل النسخين وتوارثوه قال المتري بعد ما اخرج حديث ابن مسعود في تركه في قوله
 غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول سفيان وابى الكوفة اه ان تطبيق ابن مسعود قدس سره
 راجع الفتح والغالب ان حين ولايته الكوفة من سبع عشرة الى احدى وعشرين ذكره في الفتح من الغزاة ص ١٥٧ وامير المؤمنين ع في هذه
 عن مصنف عبد الرزاق في جملات تركه الرفع فاستمر هو عليه رجع على اصحابه عند ابن ابي شبيب وكذا رواه اهل الكوفة عن عمر بن الخطاب وقد
 صحب الاسود بن يزيد عن الخطاب سنتين في السفر والحضر ذكره في المرقاة ص ١٤٠ عن الامام محمد وبلغ من في المحلى ص ١٥٥ وص ١٥٦ وسنتين
 صلوة كما في الميزان من اخفاء البسم الله وص ١٥٦ من الرسالة وهو اكبر سنا واسن واقدم من اهل حديث ابن مسعود ومن اعلامه وقد تركوا التطبيق
 يقولون لا ترك الرفع فهو ثابت عن مروي كما لم يترك القراءة خلف الامام في جملات المديون ذكره في اذلاله الخفاء وكم للبلاد من الانسداد
 يختصون بها واليهان من الموحدان فيفردون بها وكثير من كان له امام وحديث لا صلوة لمن لم يقرأ اشتبه عند جملات الاول
 وواقعة عبادة في الشام وقد تفرغوا الى الكوفة بحديث جبرائيل فلا تعلق بحديث التطبيق بحديث ترك الرفع الا بالبرهين من اخبار الرفع
 فتصل بكل ما يمكن ان يكون من هذه مبانى عند اهل الحديث وهي امور خارجة عن كذا طاح ولعل ابن مسعود وقع في نظر اجتهاد في التطبيق كما
 وقع لعل ذكره في الفتح باسناد حسن ثم ان حزم بن عاصم بن كليب كما في العدة وسفیان دو كيع ترك الرفع فيكونون اعتقدوا بحديث
 انه لا غنار في رافع عندهم عليه وسفیان اذ روى له في ترك الرفع كان انسى الناس فهم في حديث
 ابن مسعود عندهم وقد تفرغوا لا وزاعي في الترك كما في نسخ الاحياء هذا هو هناك حديث البراء رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتيه
 الصلوة رافع يديه الى قريب من اذنيه ثم لم يبدوا له البوداد وغيره جعلوا في قوله لم يبدوا في الخبر من قول يزيد بن ابي زياد وهذا يمكن فيه
 جملات حديث ابن مسعود قدس سره من هناك الى ههنا طر الدارقطني في الصحيح الا في التخصيص ان شعبة والشيخي
 رويان دون هذه الزيادة وهما من قدام اصحابه وكذا قال البخاري وقد اخرج الدارقطني عن شعبة بما يقرب او الطحاوي عن سفیان عن رافع
 بها وكذا جسيم عند ابن عدي في الكمال ثم ان الاختلاف في المسئلة اختلاف في الافضل في نص عليه ابو الجهم في الحكم القرآن من ثبوت
 البطل من اركان مشايخ المذهب من المتقدمين فيمحلنا في ما وقع في كلام بعض المتأخرين ولا تفصل الامر فيها اذ باكثر ما عمل السلف فيه عندنا
 وقد اختلفوا في نقله ايضا فقبارة البخاري قدمت في الجانب الآخر قل ما يكتفي على اهل المدينة وقال في المدة قال مالك لا هرت رافع
 المديون في شيبه من تكبير الصلوة لا في خفض ولا في رافع الا في اقتنايه وطوفا رافع يديه شيئا خفيفا والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل اه
 ثم روي مالك في المدة حديث ابن عمر في الرفع مرفوعا لم يذكر هناك المديون الا في رافع كانه عنده قد روى كذلك ايضا كما ان في
 المطايع تحت الرفع عند الخفض وجه فيه ايضا واختار البصير في باب الصلوة فيما اختلفوا فيه نعلموا تركه ترك كما لقراءة خلف الامام واهم
 جسيم الله وآمين وزوائد آخره كذا اختلافنا معا ذكره ابو عمر في كافي تطبيق المطايع من القشيد والخرت في اعلام المرفقين من ص ١٥٥
 باذصار العمل بخلاف آه وهذا نحو انجم واعتزت في الهدى بان من الاختلاف المباح وكذا شيخنا في كتب الامام ص ١٥٥ واهل الشري
 في ههنا من ههنا آه وفيها من ههنا بلفظ واهل الحديث من اهل المشرق آه في قول ابى بكر بن عياش عند الطحاوي في كافي في هذا وكثير
 الى ذلك وباب الجهر كما من ههنا ايضا ولعل الامران جهر اهل الكوفة على ما يكره فخره عن ابن مسعود وعلى وفتوا فيه عن مسر
 فتركوا التطبيق ولم يتركوا الاخر في سائر البلاد الساكنون في القرون والراكون في بلادهم على الصفة السابقة

كأنه اشتبه ان الخفض والمرنح هو الركوع والقومة ولعله اراد الجهر والله اعلم وكذا وقع استقرب جلسته الاستراحة في صحيح البخاري وذهب
 الجهر كما بين من الناس عند ابن ماجه ثم انه قال في عدة القاري وقال ابو داود قال احمد كل ما روى البصريون عن عمر في القنوت فليحذر
 الركوع يروى الكوفيون قبل الركوع انه دعي بحاجب عما في التحقيق ما يدل على تردده في دعاء في سنن ابى داود ومن تردده فيه ايضا دعي
 في فتح القدير من عمل اكثر الصلوات وسما في الجهر المنقح من مقالات من باب دعاء القنوت وقد وقع في القنوت قبل الركوع وبعده ياذن
 والى ان قبل الركوع فالمرنح لا يتحرجه قال الطحاوي وكذا الكيفية في القنوت في الوتر فاسمها ككيفية زائدة في تلك الصلوة وقد اجمع الذين
 يقتضون قبل الركوع على المرنح معها اهذه كذا في يدائع الفوائد من احمد بن حنبل وصح ابن عمر بن الخطاب وذا كان بعده تكالفا على هيئة القنوت
 فمنه من المرنح على هيئة القنوت راسا في هذه الحالة وكذا قبل الركوع على شبه قول القرأة وقية سورة النحل والمجدة فيما بعده على شكل الدعاء
 ثم ما روي في الحديث انه صلى الله عليه وسلم تفرغ بين ياتين ويقول ربنا لك الحمد ثم كان المردا ينظر الى ما بعده فيها من مغفرة بالتقدم الى النبي
 والا فابن شاذان عند اهل الكتاب فاعند ابن ماجه عن عمار بن ياسين عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثكم اليه على شيئا ما حدثكم على السلام والنايين
 وعن ابن عباس فاشروا من قول آيين يريده الا ان روي المرنح لا لئلا في الصلوة محدودة فكيف كان روي في الحديث الاخر
 وعلى قول خلف الامام آيين فلا يريده ان لا ينظروا بهذا العمل فقط بل مما قبله من الركوع في موافقها ولا كان في جماعة النفس المسلمين وفي حقهم
 هذا ايضا من المرنح المسبوك بيا وكذا في قول مراده لا لا يريدهم على ظهور آيين عند المسلمين واستعمالهم اياها واذا غافطهم اكثر ما في
 المرنح المتناسبة وفي المرنح من صلواتنا ايضا يحصل جميع الصلوات لم تحصل الا غافطه به قال غافطه بالعموم وذكر الصلوة لانها محل مطهر
 فيما بين المسلمين في معاملة أنفسهم وان لم يتعلق هذا العمل باليد وكثيرا لعل في هذا هو المراد فوقع في الفاظ اختصار يزدل بالتأمل ايها هو و
 بالجلد فذكر الصلوة لان هذا العمل من جنس ما يحصل غافطهم به لانه هو المراد فقط اعني انهاء آيين شيئا واحدا حيث ما وقعت فليحذر
 الا حذره ذكر في الصلوة اذا كان الشئ واحدا والمقاصد المطلوبة من متحدة فقد يراد في تيمم المقاصد ولا يذكر احد التمام في موضع الاخر
 وقد يراد في وعدا الشئ في ذاته فيذكر احد التمام في موضع الاخر ولا يكره استشهد في قراءة القرآن خلف الامام بها في غير هذه الحالة كبرتها
 شيئا واحدا اذا تاملت ان تعددت الامام فكيف بالآخر من المخرجة فقط واذا حصلت على هذا فليحذر فلا يحتاج ان يكون الى ما ذكره الزرقاني
 في شرح الوهاب عن الحافظ ما يدل على تردده في ذلك لا لخلاف مراده ثم ان من قال لا ياتي الامام بالتأمين وادول قوله صلى الله عليه
 وسلم اذا بين الامام كما نقل من الكيفية فكانت ذهب الى ان التأمين يناسب من واحد او خروجه لكثير لا على قول نفسه لا يجمع طائفة من المؤمنين
 الاجابهم الله تعالى فليحذر في الفتح من باب حفظ العلم كما ذكره في عدة القاري وذا الممر الكلام الى التأمين فاعلم ان لفظ سفيان
 رنح بها صوت ولفظ شعبة فليحذر بها صوت في حديثه واصل بن جبر لا بد في الحديث من كليهما وهو حديث واحد لا حديثان وذكر كل مالم يذكره
 الاخر واصل المرنح اي شيئا من لم يروى اكل وقد سمعوا في شي من الخفض لاقال واصل كما عند الشافعي من قول الامام اذا عطس الامام
 قلما قرأ غير المصنوب عليهم ولا الضالين قال آيين

(بقية من الصفة السابقة) وما لك اخذه انه امر صغير اترمه الصغار وليس لمهمهم به عند الكبار وما لا يستفتاح فلا تفتاح ولا دعيه فيتركه
 بعضهم واخذ ما لك بالقدرة المتفق عليه في الصلوة ورواه عن المختلف فيه وكذلك في التسمية والتأمين والصلوة جريا على ما هو
 ولقائل انها اشبهت في الصغار او منهم عنده ثم اني استوردت بهذا المسئلة في الترك كما استورد البخاري في جزءه بالمرنح في الوتر عند
 القنوت ١٢

عنه عبد الله بن ابي الوفا عن مالك ومالك عن ابن القاسم وهو محب بالكافشرين سنة والقائل بهذا ابن محمد كما يستفاد من المحلى و
 المحلى لابن حزم كذا جعل مقولة الزرقاني في شرح الوهاب والمواهب ١٢
 سه وترك المرنح عند الركوع والمرنح عند المرنح من ايضا دعي عند مالك ذكره في اكمال الاكمال وفي اختلاف الحديث عنه قال الشافعي
 وقيل عن بعض اهلنا عينا ان مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رنح اليدين في الافتتاح وعند رفعه من الركوع وما هو بالمعول
 به اه يريه مالك واما في الوهاب من الاسقاط عند الركوع وجهه ايضا في الحديث وفي ذهب وليس الحديث فليحذر فقط وترك عن مالك
 قد ذكره الشافعي ايضا عند قال العيصي في نخبه افكار في تنقيح صبا في الاخبار في شرح معاني الآثار وروى الشافعي عن مالك انه كان
 لا يرنح به به اه فليس ابن القاسم متفردا برواية الترك عدا كما ينقله عن ابن عبد الحكم وقد روى الشافعي عن مالك الحديث كذلك
 بالاسقاط عند خفض وهو من في آيين وفي الامام ص ١٢ وكلامه في اختلاف الحديث والامام صلي الله عليه وسلم يري على انه لم يافذ حديث
 هكذا الامام ولا يصح وفي اختلاف مالك والشافعي ايضا ١٢

عنه وشركة الله في التامين ص ١٢ فليحذر الكفر ١٢
 عنه وقد وقع التفسير في الموضعين ولما اعني الامام آيين فكان خارج عن التقسيم وهو على نفسه ولما كان تقسيمه بآيين
 لانه لو كان مكان مشر كما في التفسير كان استجاز من الله ان تامينكم على التوحيد قد استوجب وما كان علم هناك وعليه لا على
 التباين به حديث المستدر كذا في الدعاء وقال ربيع ادعوني استجب لكم قرأنا حديثا ١٢
 سه وقد شاع ايضا في اشعار الجاهلية وفي التوراة في تحريم مواضع وغيره فكان موضعها معلوما وهو دعاء احد وموافقة الاخر
 كما تشبهه وصار كحديث التامين لهما على الدعاء بغير عاذية فيعلم بالقرآن قد يحرق في الجملة ١٢
 لاحد وصار كحديث تقسيم الصلوة اى الفاتحة جاز فليحذر بالصلوة ومطلقا ايضا ١٢ كذا روي في علي الصنف الآتية

فسمعت رانا خلقه يومه به سماعه وكذا ما عند أبي داود إلى البريرة حتى يسبح من يليه من الصف الأول ثم التغير بالرفع والمجرى والمده بالصوت
أو الخفض والاختلاف بتغييرات من هذه الحقيقة - وأما حكاية الواقع كما نقل القرآن الحكيم قصص الناس وحكاية وقائعهم على الماصقات
لا على خصوص اللفاظ ذكره بعض المحققين ومن الجليل أن هذه السنة مما لهم به البلوى ثم لم تصل رفعة إلى المحققين إلا من طريق
والإعداد في أهل الكوفة قال الدارقطني قال أبو بكر هذه سنة تفرد به أهل الكوفة أهمل لا يشفي ما عليه البخاري وأبو زرعة فإن
عادة البخاري إذا اختار جازبا ذهب سبيل خلافة ويسير إلى جانب واحد الذي يظهر من المسند أن أحمد توقف فيه وهو لا يثبت ثم إذا
أخرجت الاجابة عما على البخاري من ثلاث على بالنقل العروة فكيف المحزم في العلة - الرابعة وهو لا يعلل بلفظ الخفض ومن ادعى
أن الرابعة واقعة ولا يدركها على القريب ولعلها كالشأن - أيضا والأمر في هذا الجهر والاختلاف غير مألوف في الحديث شيئا وهدى القرآن
الحكيم البرود ذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول ودعواكم تضرعا وخيفة ولا تجه بصوتك فيخاف بها أو يجمع
بين ذلك فحسبنا قد اختار الناظر في نقل الرواية استشار ليس بها اتفاقا ما ذل عليه النقل فيها وهي غير محصورة ثم إذا اختلف
على سلة بن كهيل في ذلك اختلف على أبي إسحق عن عبد الجبار عن أبيه وأما إذا كان أخذ من أخيه علقمة فلا اختلاف على
عبد الجبار اختلاف على علقمة مع لفظ شعبية بالخفض عنه وفي لفظ النجاشي عن عبد الجبار عن أبيه ولفظ عاصم بن كليب عن أبيه عن أبيه
ليقاربان لفظ شعبية فتساوت المتابعات أيضا وهذه اللفاظ عند أحمد وعند النسا في ما لم يلفظ ويقارن في الغرض لفظا إلى تركين عاصم
عن أبي إسحق عن عاصم بن ماجة وكذا لفظ زيد بن أسلم عن عبد الله بن أبي ربيعة قال في الغرض لفظا إلى تركين عاصم
نقلوا كثيرا ما يسير في هذا الرفع بل كان كنهنا الشافعية دون من رفع الصوت بالقرأة أو سمع أحيانا كما سمع كثير مما ينبغي به وكثير
نقل في الحديث على مختار الحقيقة كإسماعيل بن أبي إسحق عن عبد الجبار عن أبيه وأما إذا كان أخذ من أخيه علقمة فلا اختلاف على
أن على أكثر السلف كان على الاختلاف ويدل عليه اختيار مالك إياه فإنه لا يعدو العمل بها يمكن والله أعلم وعلمه الحكم والمجمل - فحدثنا
قد رواه عنه ثلاثة - جبر بن عيسى وابن داود وكل علقمة وعبد الجبار عن جبر بن عيسى سلة بن كهيل وعن شعبان وأختها علي في
الخفض والرفع واختلف على علقمة أيضا فروى أبو إسحق عنه عند أحمد سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بأمين وهي شعبية من طريق
السابقة أي سلة بن كهيل عن جبر بن عيسى عن علقمة عن دأب إذا اعتبر علقمة فإنه من الزيد في متصل الأسانيد الخفض وكذا
الاختلاف على عبد الجبار يسري إليه فإن عبد الجبار أخذه عن أخيه علقمة واختلف على عبد الجبار في عند النسا في من طريق أبي إسحق عنه
فسمعت رانا خلقه وهذا إلى الخفض وأما من طريق أبي إسحق عن أحمد وعلقت خلفه فقصة غير مقصوب عليهم ولا الضالين فقال
كثير من هذه من طريق النجاشي عن عبد الجبار عن أبيه أن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول آمين

فقيه من الصنف السابقة - وهو في المستدرک من معرفة الصحابة عن عبيد بن مسلمة أنفري ١٢
سماحه في السنن من طريق إبراهيم بن مرزوق قال آمين رافعها صوتة فأولا يد من شيئا من الرفع حتى يتأني سماعه وثانها هو
من زيادات متأخرى الرواية مع خلاصة رواية المتقدمين ومثل في حديث وضع الميدين على الصدر ولفظ لاصلة لمن لم يقرأ كفاية
الكتاب خلف الإمام كثر على السلف فيها أكبرنا وأقدم من هؤلاء الرواية ١٣
معه وهذا كما جعوا بين أحاديث الاستدانة في الأذان وفيها ما شئت رفع الميدين في الدعاء ونقيه ١٤

عنه والظاهر أنه كان من نفس الجهر المعروف واشتكل على الرواية ضبط مرتبة فاضطرر إلى بدل النفس أن الأصل فيه الاختلاف
ويقال في العدد وعلل نفسه وكذا في لابي بكرة فقال أيكم صاحب هذا النفس وفي المصطفا ١٢
عنه سمعت شيخنا الإمام أبا الفتح بن ديق الحيدري درس الكافي يقول أمت ما قال طلب الفرق بين الجهر والسر فلم يجد
الأقول ما سر من سمع نفسه هذه طبقات الشافعية ص ١٢٨
سماحه لأن دعاء المسئلة لا يحتاج إلى الجهر عن غير أبي خاتون يوم جهره أنه غائب فذكر الطريقين وترك اللامساك وأشار إليها
بما يناسب حال العبادة واللبية يقولوا بفتح عين ذلك سبيلا والمخاضة أدنى من إسماع النفس وليس في الآية تقسيم على الصوت
بل قدر مشترك في عرض يصدق ذلك على كلها ١٢
للعنه كان هناك تعليم واستماع وجهر في بعض الأحيان وإسلام في الجملة لا استئذان الجهر وكذا في الميدين في الدعاء والثاني
عليه وهو كجهر آية في السرية لا إله إلا الله هذا قد اختلفوا في وجوب الجهر أو المخافة على المنفرد كما في حاشية الجهر من سجود السهو عن
كتب عديدة ومن الجهر والاختلاف ١٢
سماحه وليس كحديث النسا في المودون يغفر له صوته فإنه هناك للغاية بل كحديثه من م الصوت بالقرأة بصوت مد ١٢
سماحه أحمد الجهر بها فإنها سنة ذهب من الناس بد الخ ص ١٢

معه والمجلى ص ٢٤٤ والاحتفاء ص ٢٤٤
سماحه وهو التسمية متناظران ذكره في نوادر الأصول هو قائم وهي مفتاح ثم لم تغير التسمية قرأة بل ثباتها في خارج الصلوة
فكانت بالاسرار لهذا القرأة باب والتلاوة باب وكذا المناجات والدعاء والذكر وغير ما يذكرها في التسميع والتحميد وكما بين
أفضل بعد القرآن وإن كن منه وجارني أحسن البقرة فإنها صلوة وقراءة ودعاء وكذا في المشكوة ومنه عند الحكم قدل على أبيه بمتبقة
هناك فاحتمل الفقهاء أحكاما متغايرة والقرآن ما قرأه الله بخلاف غيره فأنزل مثلاً (وإياي على الصفة - الآية)

فسمعت رانا خلقه يومه به سماعه وكذا ما عند أبي داود إلى هريرة حتى يسمع من يليه من الصف الأول ثم التغيير بالرفع والمجر والمند بالصوت
أو الخفض والاختلاف بتغييرات عن هذه الحقيقة - وأما حكاية الوقائع كما نقل القرآن الحكيم تقصص الناس وحكاية وقائعهم على المصداقات
لا على خصوص اللفاظ ذكره بعض المحققين ومن العجيب أن هذه السنة مما لهم به البلوى لم تصل رفوعة إلى المحققين إلا من طريق
والمداولة في أهل الكوفة قال الدارقطني قال أبو بكر بن محمد سنة تفرد به أهل الكوفة - وهذا لا ينبغي ما عليه البخاري وأبو ذر - فإن
عادة البخاري إذا اختار جازبا ذهب بسبب خلافة ليس في جانب واحد الذي يظهر من المسندان الحمد توقف فيه وهو الاعتدال ثم إذا
خرجت الاجابة عما على البخاري من ثلاث على بالنقول العسكرة فكيف المحزم في العلة - الزائدة وهو الاعتدال بلفظ الخفض ومن ادعى
أن الرابعة واقعة ولا بد حكمها على القريب ولعلها كالشذوذة فيها والامر في حد الجهر والاختلاف في الحديث شيئا وهذا القصر
الحكيم البرد ذكر بك في نفسك تصرفا وخيفة دون الجهر من القول ودون الجهر بكم تصرفا وخيفة ولا جهر بصلواتك فيخاف بها
بين وكنت قريبا وقد اختار الناظر في نقل الرواية استشار ليس بها اتفاقا ماذلية النقل فيها وهي غير محصورة ثم انما اختلف
على سلمة بن كهيل في ذلك اختلف على أبي إسحق عن عبد الجبار عن أبيه وائل وإذا كان اخذه عن أخيه علقمة فلا اختلاف على
عبد الجبار اختلاف على علقمة مع لفظ شعبية بالخفض عنه ولفظ الجراح عن عبد الجبار فيه لفظ عام من كليب بن أبي عن أبيهما
ليقاربان لفظ شعبية فتساوت المتابعات ابينا وهذه الالفاظ عند أحمد وعند النسائي ما لم لفظ في القصر لفظ في كبر بن عباس
عن أبي إسحق عن عدي بن ماجه وكذا لفظ زيد بن أسيد عند الدارقطني فإن السماع اذ مع ضم مد الصوت ليس بغاية في المسئلة فقد
نقلوا كثيرا ليس بهما الرفع بل كان كتمان الشاذية دون من رفع الصوت بالقرأة أو سمع احيا ناسا سمع كثير مما ينبغي به وكثير
نقل في الحديث على مختار الحقيقة كاسماع آية احيا ناسا الامر فيه انما ويرجع في المسئلة الى التعامل وقد قال في الحديث كذا عن ابن جرير
ان على أكثر السلف كان على الاختلاف ويدل عليه اختيار مالك اياه فانه لا يعود العمل بها يمكن والشذوذة علم وعلم الحكم والمجمل
قد رواه عنه ثلاثة تجر بن عيسى وابنا وائل علقمة وعبد الجبار وعن جبر بن عيسى سلمة بن كهيل وعن شعبان وسفيان واختلفا عليه في
الخفض والرفع واختلف على علقمة ايضا فروى ابو اسحق عن عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يجر يا ميمون وهي شعيرة من طريق
السائلة اي سلمة بن كهيل عن جبر بن عيسى عن سلمة بن كهيل عن علقمة عن وائل اذا اعتبر علقمة فانه من المزيد في متصل الاسانيد الخفض وكذا
الاختلاف على عبد الجبار ليس الى فان عبد الجبار اخذه عن أخيه علقمة واختلف على عبد الجبار فيه عند النسائي من طريق أبي إسحق عن
فسمعت رانا خلقه وهذا الى الخفض اقرب وعنه من طريق أبي إسحق عن أحمد وعلميت خلفه فقرا غير المقصوب عليهم ولا الضالين فقال
كثيرا وعنه من طريق الجراح عن عبد الجبار عن أبيه ان سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول آمين

بقية من الصفة السابقة) وهو في المستدرک من معرفة الصحابة عن عبيد بن مسلمة أنفري ١٢
وهو في السنن من طريق ابراهيم بن مرزوق قال آمين رافعها صوته فادلا به من شيء من الرفع حتى يتأني سماعه وثنا هو
من زيادات متأخرى الرواية مع خلق رواية المتقدمين ومثل في حديث وضع اليد على الصدر ولفظ لاصلا لم يترك الكفاية
الكتاب خلف الامام كثر على السلف فيها كبر سنن اقدم من هؤلاء الرواية ١٣
معه وهذا كما جعوا بين احاديث الاستدانة في الاذان وفيها فاشتهت رفع اليدين في الدعاء ونفيه ١٤

وهو والظاهر ان كان مد نفس لا جهر معروفا واشكل على الرواية ضبط مرتبة فاضطر بواحد بدل النفس ان الاصل فيها الاختلاف
ويقال في العدد وعلما فسد كما وقع لابي بكر فقال ايم صاحب هذا النفس وفي الام مطربا ١٥
وهو سمعت شيخنا الامام ابا الفتح بن ديق العبد في درس الكفاية يقول امتت مدقا طلب الفرق بين الجهر والاسرار فلم يجد
الا قول ما سر من سمع نفسه هذه طبقات الشاذية ص ١٦٨
وهو لان دعاء المسئلة لا يحتاج الى الجهر وفيها رواية فان يدعى الجهر ١٦ غائب فذكر الطريقين وترك الادسا وادشار اليها
بما يناسب حال التبرارية والليانية يقول واتباع بين ذلك سبيلا والمخافة اذ في من اسماح النفس وليس في الآية تقسيم على الصلوات
بل قدر مشترك في طرفين يصدق ذلك على كلها ١٧
لعله كان بذاك تعليم واستثناء وجهر في بعض الاحيان واصلح في الجملة لاستئذان الجهر وكذا في المبدئين في الدعاء والظاهر
عليه وهو كجهر آية في السرية للاعلام هذا قد اختلفوا في وجوب الجهر والمخافة على المنفرد كما في حاشية الجهر من سجود السهو عن
كتب عديدة ومن الجهر والاخفاء ١٨
وهو وليس كحديث النسائي والمؤذن يغفر له صوته فانه هناك للغاية بل كحديثه من مد الصوت بالقرأة بعد صوته مد ١٩
سنخال احمد اجبرها فانها سنة ذهبت من الناس بد الخ ص ٢١٢

معه والمجمل ص ٢١٢ و ص ٢١٢ والاحتفاء ص ٢١٢
وهو والتسمية متناظران ذكره في نوادر الاصول هو فاقم وهي مفتاح ثم لم تعبر التسمية قرأة بل ثنا كما في خارج الصلوات
فكانت بالاسرار لهذا القرأة باب والتلاوة باب وكذا المناجات والدعاء والذكر وفيها ما يذكروا في التسمية والتحميد وكذا ما يذكرون
افضل بعد القرآن وان كن منه جازي آية البقرة فانها صلوته وقرآنه ودعاءه كذا في المشكوة ومنه عند الحكم قول على ايم بمتبر
هناك فاحمد الفقهاء احكاما متغايرة والقرآن ما قرأه الله بخلاف غيره فانزل مثلا (والباقى على الصفة - الآية)

[illegible]

بقية من الصلوة الصائفة والقرآن وان كان حقيقة متفكرة لا يخرج عن القرآنية لكن الاحكام الخارجية اعتبارية وراجع ما ذكره ابن
عزم من التلوه وبالحكمة ايمى حان لمجاوب آياتخذ اكثر من ملة وراى باب التلوه من عند انفسه اذا يخرج منه ١٢

[illegible]

و بعدی رسید به بوسه ای ایضا جا و من بعد ادلی دلی فی عهد السلطان شاهیجهان و اقام بها عشر سنین ثم ارعزل الی

وهو قول أبي حنيفة

باب من سبق لبشئ من صلواته

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن إبراهيم قال إذا دخل
في المسجد والقوم ركوع ^{راكوعين} أي في ركوع

(بقية من السجدة السابقة) وكان هذا إذا ثبتت شبهة الفراغ من صلاة منفردة فثبتت شبهة لا ينقضها لان العبادة بعد ما فرغ
منها لا تقبل البطلان إلا بالردة فتفتقر إلى ركعة من الظهر فتم اليها أخرى ثم يسلم ويدخل مع القوم لأنه يمكنه حرار الجماعة مع حرار المنفصل
باعتباره ركعة أخرى إليها إذا انقطع شرع شفعاً لا وتراً ومضى الحكم وأدرك العبادتين لا يعضد إلى البطلان أحدهما وقد عرج الحكم ستاً بانه
استأنف ركعة أخرى صيانة للركوع من البطلان وهو صريح فيمن صلى ركعة فقط فهي باطلة لأنها صحيحة كركعة كما توهم بعض حنفية عصرنا فان قيل
لو سلمت ركعة تكبيرة الافتتاح قلنا ذلك ليس من البطلان البطلان واجب وادركها فضيلة وجاز لا يبطلها ما هو سنة لأن الكمال
معنى كما قدمناه والمعالي الحق بالاعتبار من العصور كما ذكر في الركوع السجدة فانه يرفعها لأجلها مع أنها واجبة وهو فرض لأن في رفعه إقامة
على أصل الوجوه فصار حسناً مع إذا بطل الوصف فقط وقول محمد بطلان الوصف يستلزم بطلان الأصل هو فيما إذا لم يتمكن من إخراج نفسه
عن العبادة بالمضي كما إذا قيد خاصة الظهر بسجدة ولم يكن تعدد الأخيرة أما إذا كان متمكناً من المضي لكن أذن له الشرع في عدمه فلا يبطل أصلها
على تقييداً فقلنا إذا سلمت الثانية أريد بالظهر الفرع الرابع وأما بقائه شروح الإمام في موضع هو فيه لا إقامة المؤذن لأنه لا يقطع صلوة
إذا قام المؤذن وإن لم يقيد بالسجدة بل بينهما ركعتين كما في غاية البيان وغيره ولو أقيمت في المسجد وهو في البيت أو كان في مسجد فاقبعت
في مسجد آخر لا يقطعها مطلقاً كما ذكره الشارح وغيره وتفيد بالركعة التي تتم بالسجدة فانه يقطع ويشترع مع الإمام وهو لا يصحح لأن العمل بالرضى لا يقطع
للكمال كذا في الهداية وفي المحيط والكا في هو لا شبهة له وهو على ثلاثياتهم ويقعدى متطوعاً لأن لا شرع حكمه لكن فلا يتمكن النقص وإنما يقتضي
متطوعاً لأن الفرض لا يتكرر في وقت واحد قال الرضائي يتم وجوباً فلو قطع وقتاً كان أشباهه كما في صلوة من متوهم الخائف ولا يشتغل بمسألة جعل
أما إذا منع فقلنا كما في التتارخانية والمحيط لأن الاتهام فسر من كما في التمهيد في عن البنية نقلاً في نسخة الخائف ١٢

له قوله وهو الخ قال مالك في صحيحه من المدة قلت أراكيت لو أن رجلاً دخل المسجد فافتتح الظهر فلما صلى من الظهر ركعة أقيمت عليه
الظهر قال يحنيف أيها ركعة ثم يسلم ويدخل مع الإمام قلت

فان كان قد صلى ثلاث ركعات قال يطيف البدار بن خنيسم ويدخل مع الإمام قلت أفتقبل الأولى فانه قال لا يمكن
قد صلى الظهر أربعاً ثم دخل في الجماعة قلت وهذا قول مالك قال نعم قلت أرايت ان أقيمت الصلاة حين افتتح الظهر ولم يكن منها ركعة
قال يقطع ويدخل مع الإمام قلت وهذا قول مالك قال نعم اهـ

سعه قوله باب من الخ قال في الموطأ مسند باب الرجل يسبق ببعض الصلوة أخبرنا مالك أخبرنا نافع ابن عمر إذا فات شيئ من
الصلوة مع الإمام التي يعلن فيها بالقرأة فإذا سلم قام ابن عمر فقرأ لنفسه فيما يقضي قال محمد وبهذا ما قلناه لا يقضي دل صلاة وهو قول أبي حنيفة
ومحمد والله أعلم ما لك أخبرنا نافع عن ابن عمر أنه كان إذا جاء إلى الصلوة فوجد الناس قد ركبوا من ركعة ثم سجد معهم قال محمد وبهذا
ناخذه ويسجد معهم ولا يعتد بها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر أنه كان إذا وجد الإمام قد صلى بعض الصلوة صلى
مع ما أدرك من الصلوة إن كان قائماً قام وإن كان قاعداً قعد حتى يقضي الإمام صلاته لا يجالفت في شيء من الصلوة قال محمد
وبهذا ناخذه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من أدرك من الصلوة ركعة فقد أدرك الصلوة قال محمد وبهذا ناخذه وهو قول أبي حنيفة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن
عمر أنه كان يقول إذا فاتك الركعة فانتك السجدة قال محمد من سجد سجدة يسجد مع الإمام لا يعتد بها فإذا سلم الإمام قضى ركعة تامة يسجد بها
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله انتهى ١٢

سعه قوله قال إذا الخ في المدة سعه قال وقال مالك من جاءه الإمام ركع فليركع إن خشي أن يرفع الإمام رأسه إذا كان قريباً يطبع
أذنيه ركعاً فرب ركعاً إن يصل إلى الصف قال قلت يا أبا عبد الله فإن هو لم يطبع أن أجل إلى الصف فركع قال أركي ذلك مجزئاً منه
قال محمد عن ابن عباس عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف أن رائي يزيد بن ثابت دخل
المسجد والإمام ركع فمشى حتى إذا كان في الصف دخل الركعة ثم سجد وسجد الركعة حتى وصل الصف قال ابن وهب
قال إذا خير في مجال من أجل أن لم يركع عن القائم بن محمد وعبد الله بن مسعود ابن شهاب مثله اهـ (والباقي على الصلوة الآتية)

سعه أي داني يوسف عه بصيغة المجهول أي ليس مسبوقة بان لفظة أدل صلوة الإمام ١٣ سعه أي فإذا حكمه ماذا يفعل ١٢ سعه ذكره في ١٣
من الجامع حقه وتخرجه إلى كتاب الآثار بأندلس المتن ١٢ سعه رجل للصلوة ١٢ سعه أي والمحال أن القوم ركع ١٢

هذا هو ولا يقدر الى الاصحاح من السعي الشديد ثم من الركوع دون الصف ثم من المشي الى الصف وقدر وما يقتضي ذلك صرحا في طرق حديثه كما تقدم بعضنا في رواية عبد العزيز المذكورة فقال من السماع في رواية يونس بن عبيد عن الحسن عند الطبراني فقال ايكم صاحب هذا النفس قال فحشيت ان تعرفني الركعة معك ولست وجه آخر عن في آخر الحديث صل ما ذكرت واهل ما سمعتك وفي رواية هادوستاني داود وغيره ايكم الرابع دون الصف وقد تقدم من رواية قريباً ايكم دخل الصف وهو يدرك ويحسك المهلب بهذه الرواية الا بقرعة فقال لا تلتد لان مثل بنفسه في مشيه راكعاً لانها كشيء بها سمع ولم ينكر الذي في تلك كما مرته ولو كان ممنوعاً لالتصق ذلك عدم الكراهية في احوال المنفرد دخلت الصف وقد تقدم تغل الا اتفاق على كراهية من يسلط عليه من الجماعة والحق في بعض حديث الشافعية كما بن عزيمه واستند لوابي كعب بن الصامت والابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما عليه السلام في رجل يخلع الصف وحده فامر ان يعيد الصلوة اخرها اصحاب السنن ومحمد بن احمد وابن عزمية وبشر بن عمار وابن عزمية ايضا من حديث علي بن عثمان نحوه فلا صلاة الا بالنسبة وتغل الصف قالوا لما نظف في فتح الساري ١٢

من الاجزاء وهو الكفاية ١٢ مع كافيا مع الكراهية ١٢

يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ قَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَوَاتِهِ قَالَ يَكْبَرُ
تَكْبِيرَةً فَيَدْخُلُ مَعَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ ثُمَّ يَكْبَرُ تَكْبِيرَةً
فَيَجْلِسُ مَعَهُمْ فَيَتَشَهَّدُ فَإِذَا سَلَّمَ كَلَامُ إِمَامٍ قَامَ فَرَكَحَ
رَكَعَتَيْنِ قَالَ مُحَمَّدٌ

(بقية من الصلوة السابقة) وقال أبو بكر الرازي لا أدرك المسافر المقيم في التشهد يلزمه الاتمام فكذا في الجمعة إذا دخل في كل من الصلواتين
بغير العزم وفي الاستدراك قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا حرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى رَكَعَتَيْنِ وروى ذلك عن أبيه وقال أبو حنيفة وأبو يوسف

له قول يوم الجمعة لا خلاف في غير الجمعة فمن أدرك الإمام في أي جزء من غير ما يتبعه ويتم ما التزم من أدائه جازاً أو ظهراً أو عصر أو مغرباً أو عشاء أو فلاحاً
عليه قوله في آخر صلواته الخ فإن أدرك ركعة من الجمعة فليس له أن يركع ركعة من الجمعة فليصل بها الركعة الثانية كما في ١٢٠٥
عليه قوله يكبر الخ تصريح بأن من أدرك الإمام في التشهد لا بد له من تكبيرتين تكبيرة للافتتاح والدخول في صلوة الإمام وتكبيرة للاختلاف والقعود قال في
من الهندية وإن أدرك الإمام في القعدة لا ياتي ما شاء بل يكبر للافتتاح ثم للاختلاف ثم يقعد هكذا في الجوازات في صفة الصلوة أحد من صلوات
من الجواز قد سبق أن من أدرك الإمام في الركوع يكبره تكبيرة واحدة وفي صلوات من الجواز لا بد له من التكبيرين كما في الجوازات في صفة الصلوة أحد من صلوات
جاءت صلواته لأن نيته تمت فبقي التكبير حالة القيام ١٢٠٦ عليه قوله في التشهد الخ فكذا في التشهد لا بد له من التكبيرين كما في الجوازات في صفة الصلوة أحد من صلوات
ابن شجاع أنه يكبر التشهد أي قوله تشهدان لا إله إلا الله وهو المختار كذا في الغياض والتفهيم أن المسبوق يتسلسل في التشهد حتى يفرغ عند
سلام الإمام كذا في الوجيز للكردي وقفاوي قاصيخان وهكذا في الخلاصة وفتح القدير ص ١٢٠٦ عليه قوله قام فَرَكَحَ الخ تفصيل المقام
بأنه لا بد من ثلاث على ما في ص ١٢٠٦ من البدائع أما المشاركة في حق المتقدم فتقول لا خلاف في أنه لا تشترط المشاركة في جميع الصلوة ثم اختلفوا
بعد ذلك فقال أبو حنيفة وأبو يوسف المشاركة في التحريم كافية وعن محمد وإبراهيم في رواية لا بد من المشاركة في ركعة واحدة وفي رواية الشافعية
في ركعتين فما كافيته وهو قول زفر حتى إن المسبوق إذا أدرك الإمام في الجمعة أن أدرك في الركعة الأولى أو الثانية أو كان في ركوعها يصير مدركاً
للمجمعة لا خلاف ولما إذا أدرك في السجدة الركعة الثانية أو في التشهد كان مدركاً للمجمعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف لوجود المشاركة في التحريم وعند
محمد لا يصير مدركاً في رواية لعدم المشاركة في ركعة وفي رواية يصير مدركاً لوجود المشاركة في بعض أركان الصلوة وهو قول زفر ولما إذا أدرك
بعداً فقد قدر التشهد قبل السلام أو بعد ما سلم وعليه سجدتا السجود وعاد إليهما فتدبر في حنيفة وأبي يوسف يكون مدركاً للمجمعة لوقوع المشاركة
في التحريم وعند زفر لا يكون مدركاً لعدم المشاركة في شيء من الأركان ويصلي الرباع ولا يكون الأربع عند محمد ظهير محضاً حتى قال يقر في
الأربع كلها وعن في القرائن القعدة الأولى روايتان في رواية الطحاوي عن زفر وفي رواية المعلى عنه ليست بفرض فكان محمد وإبراهيم
مسلك مسلك طريفة الاحتياط لتعارض الأدلة عليه فادجب ما يخرج عن الفرض بيقين جمعة كان الفرض أو ظهير أو قيل على قول الشافعي الأربع ظهير
محض حتى لو ترك القعدة الأولى لا يلزم فساد الصلوة واحتجوا في المسئلة بما روى عن الزهري بإسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها وليصف إليها وإن أدرك ركعة جلوساً صلى الرباع وفي بعض الروايات صلى الظهر الرباع وهذا نص في أبي
ولان إقامة الجمعة مقام الظهر عرف بصلواته بشرائط الجمعة منها الجماعة والسلطان ولم توجد في حق المتقدم فكان ينبغي أن يقتضي
كل مسبوق أربع ركعات إلا أن يدرك ركعة يقتضي ركعة بالنقص ولا نص في المتنازع فيه ثم مع هذه الأدلة يسلك محمد مسلك الاحتياط
لتعارض الأدلة واحتج أبو حنيفة وأبو يوسف بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقصوا به المسبوق
بقضاء ما فاتكم وإنما فات صلوة الإمام وهي ركعتان والحديث في هذا الشهرة وروى أبو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من
أدرك الإمام في التشهد يوم الجمعة فقد أدرك الجمعة ولان سبب اللزوم هو التحريم وقد شارك الإمام في التحريم وبني تحريمه على تحريم الإمام
فيلزمه الزم الإمام كما في سائر الصلوات وتعلق بمحدث الزهري غير صحيح فإن الثقات من أصحاب الزهري كعمرو والأوزاعي قالوا لا بد
أنه قال من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدركها فاما ذكر الجمعة فبذلك الزيادة أو من أدرك ركعة جلوساً صلى الرباع رواه ضعفاً أصحابه هكذا
قال الحاكم المشبه ولكن ثبت الزيادة فتاويلها وإن أدرك ركعة جلوساً قد سلموا عملاً بالمدلسين بقدر المكان وما ذكره من أبيه يربط
بما إذا أدرك ركعة وقوم منها يكفي ركعة بالنقص قلنا وبهذا أيضاً يقتضي ركعتين بالنقص الذي رويته وما ذكره من الاحتياط غير سديد
لان الأربع إن كانت ظهراً فلا يمكن بناء على تحريمه عقد الجمعة الأبرى أنه لو أدرك في التشهد ونوى الظهر لم يصح اقتدائه به وإن كانت
سجدة فالجمعة كيف تكون أربع ركعات على أنه لا احتياط عند ظهور فساد أدلة النقص ومحة وليست والله أعلم انتهى ١٢٠٧

عنه كونه الجمعة من أدرك الإمام صلاة العبد في التشهد فادغم العبد اتفاقاً كذا في فتح القدير من صلاة العبد وذكر في السراج أن من لم يدرك الصلاة بعد العصر
منه كونه في سعة من سعة الجمعة ١٢٠٨ لا تختار الدخول فيها ١٢٠٩ له من هذا إلى قوله سجدتين في جات مسانيد ١٢١٠ له أي الثانية ١٢١١ له أي جات مسانيد ١٢١٢
معه يعني لا بد من الجمعة ولا يحلها صلاة الظهر الرباع ١٢١٣ له أي فصل ١٢١٤

يوم الجمعة والامام قد جلس في آخر صلواته قال يكبر
تكبيرة فيدخل معهم في صلاتهم ثم يكبر تكبيرة
فيجلس معهم فيتشهد فاذا اسلما كالامام قام فركع
ركعتين قال محمد

(بقية من الصلوة السابقة) وقال ابو بكر الرازي لو ادرك المسافر المقيم في التشهد يلزمه الاتمام فكذلك في الجمعة اذا دخل في كل من الصلوتين
بغير العوض وفي الاستدكار قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا احرم في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين وروى ذلك عن الحسن بن علي قال نعم وما دودا

له قوله يوم الجمعة لا خلاف في غير الجمعة فمن ادرك الامام في اي جزء من غير ما يتبعه وتيمم ما التزم من ادائه فجزا او ظهر او عجز او مضى او دخل
لله قوله في آخر صلواته الخ فان ادرك ركعة من الجمعة فليس له ان يركع ركعة من الجمعة فليصل بها اخرى كما في ١٢٥
لله قوله يكبر الخ تعريخ بان من ادرك الامام في التشهد لا بد له من تكبيرة لاقتحاج والدخول في صلاة الامام وكبيرة لاخطا ولا تقعد وقال في
من البندية وان ادرك الامام في القعدة لا ياتي ما شاء بل يكبر لاقتحاج ثم لاخطا ثم يقعد هكذا في الجهر المراقب في صلاة الصلوة احد من صلوات
من الجهر وقد سبق ان من ادرك الامام في الركوع يكفيه تكبيرة واحدة وفي صلوات من الجهر ولو ادرك الامام رأتها فكبيرة قائما ويؤيد به تكبيرة الركوع
جازت صلواته لان نيته تمت فبقى التكبير حاله القيام ١٢٥ قوله في التشهد الخ فلو انما التشهد فليصل بها اخرى كما في ١٢٥ قوله في التشهد الخ فلو انما التشهد فليصل بها اخرى
ابن حبان انه يكبر التشهد اي قوله الشهادة لا اله الا الله والشهادة هو المختار كذلك في النية والتعظيم ان المسبوق يتبرئ في التشهد حتى يفرغ عند
سلام الامام كذلك في الوجيز فلو روي فتاوى قاضيه وكنه في الخلاصة وقع القديس صلواته ١٢٥ قوله قام فركع الخ تفصيل المقام
بالجهر المراقب على ما في ١٢٥ من البدائع اما المشاركة في حق المتقدم فتقول لا خلاف في ان لا تشترط المشاركة في جميع الصلوة ثم اختلغا
بعد ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف المشاركة في التيمم كافية وعن محمد بن ابيان في رواية لا بد من المشاركة في ركعة واحدة وفي رواية لا بد
في ركعتين كما في رواية زرعي ان المسبوق اذا ادرك الامام في الجمعة ان ادرك في الركعة الاولى او الثانية او كان في ركوعها يصير مدركا
للمجموعة لا خلاف ولما اذا ادرك في المسبوق الركعة الثانية او في التشهد كان مدركا للمجموعة عند ابى حنيفة وابي يوسف لوجود المشاركة في التيمم وعند
محمد لا يصير مدركا في رواية لعدم المشاركة في ركعة وفي رواية يصير مدركا لوجود المشاركة في بعض اركان الصلوة وهو قول زفر وما اذا ادرك
بعدها فقد رتب التشهد قبل السلام او بعد ما سلم وعليه سجد ما السهو وعاد اليها فاعتد ابى حنيفة وابي يوسف يكون مدركا للمجموعة لو وقع المشاركة
في التيمم وعند زفر لا يكون مدركا لعدم المشاركة في شيء من الاركان ويصلي الربا ولا يكون الاربع عند محمد بن ابيان قال يقرر في
الاربع كلها وعند في اقتراض القعدة الاولى في رواية ابيان في رواية الطحاوي عن زفر وفي رواية المعلى عنه ليست بغيره فكان محمد بن ابيان
مسلكه مسلك طريقة الاستحسان لا يتعارض الادلة عليه فادجب ما يخرج عن الغرض بيمين جمعة كان الغرض او ظهر او قيل على قول الشافعي الاربع ظهر
مخص حتى لو ترك القعدة الاولى لا يوجب فساد الصلوة واحتجوا في المسئلة بما روي عن الزهري باسناده عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان قال من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادر كمالها وان ادرك ركعة من الصلوة ادر كمالها وفي بعض الروايات صلى الله عليه وسلم ان قال من ادرك ركعة من الجمعة
ولان اقامته مقام الظاهر عرف بعض الشرائع بشرائط المجموعة منها الجماعة والسلطان ولم توجد في حق المتقدم فكان ينبغي ان يقتضي
كل مسبوق اربع ركعات الا ان يدرك ركعة يقتضي ركعة بالنقص ولا ينقص في المتنازع فيه ثم مع هذه الادلة يسلك محمد مسلك الاحتياط
تعارض الادلة واحتج ابو حنيفة وابو يوسف بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال ما ادر كنتم فصلوا او ما قاتم فاقصروا من المسبوق
بقضاء ما فاتكم وانما فات صلوة الامام وهي ركعتان والحديث في هذا الشهرة وروى ابو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من ادرك ركعة من الجمعة
ادرك الامام في التشهد يوم الجمعة فقد ادر كمالها ولا سبب للزوم هو التيمم وقد شارك الامام في التيمم وبنى تحريمه على تحريم الامام
فليس يلزم الامام كما في سائر الصلوات وتعلق بمحدث الزهري غير صحيح فان الثقات من اصحاب الزهري كعمرو والوازمي ماله واما
انه قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادر كمالها فاما ذكر المجموعة فهذه الزيادة اومن ادرك ركعة من الصلوة ادر كمالها فاما ذكر المجموعة فهذه الزيادة اومن ادرك ركعة من الصلوة ادر كمالها
قال الحاكم الشاهد ومن ثبت الزيادة فتاويلها وان ادرك ركعة من الصلوة ادر كمالها فاما ذكر المجموعة فهذه الزيادة اومن ادرك ركعة من الصلوة ادر كمالها
بما اذا ادرك ركعة وقوله من ادرك ركعة بالنقص قلنا وبينا ايضا يقتضي ركعتين بالنقص الذي روي ما ذكره واما من الاحتياط غير بعيد
لان الاربع ان كانت ظهر افلا يكون بناء على تحريم عقد المجموعة الا يرى انه لو ادرك في التشهد ونوى الظاهر لم يصح اقتداءه به وان كانت
جمعة فالجمعة كيف تكون اربع ركعات على ان الاحتياط عند ظهور فساد ادلة الخصوم وصحة دليلنا وانتهى العلم انتهى ١٢٥

عنه تيمم الجمعة من ادرك للصلوة العينية التشهد فادتم العبد اتفاقا كما في فتح القدير عن صلاة العبد وذكر في السراج ان من تيمم لم يبرهه ذلك الا بعد احوال
عنه كونه في مقتضى سنة الجماعة ١٢٥ للاختصاص بالدخول فيها ١٢٥ من هذا الى قوله هم ليس في جاحه بل سائده ١٢٥ اي انهم جاحه بل سائده
بمعنى يعني يؤدى الجمعة ولا يحلها صلاة الظاهر اربعا ١٢٥ اي فصل ١٢٥

عليه قوله الآثار: أي الموقوفات وفي صحيحه من المدونة قال ابن القاسم أخبرني عبد الله بن عمر (راجع ترجمته في صفحته ١٢٤) عن
 التبريد بن ضيف في حديثه اضطراب يزيد في الاسانيد وكألف والبخاري لا يروى عنه ليس بالقوي) عن نافع عن عبد الله بن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الجمعة فليصلي اليها أخرى أو ليصل اليها أخرى (وليس فيه من لم يدركها يصلي أربعاً
 والاستدلال بالمعجم ليس بحجة عند الكثيرين) قال علي بن مسفيان عن أبي الحسن عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود قال من أدرك ركعة يوم
 الجمعة فقد أدرك الجمعة ومن فاتته الركعتان فليصل أربعاً (معهوم) إذا أدركهم جلوساً صلى مئتين وقد جاز ذلك عنه منطوقاً به كما في غلابة
 (البسقي) وقد سبق من جوهر النقي) قال علي بن مسفيان عن الأشعث عن نافع عن ابن عمر قال من أدرك من الجمعة ركعة أضاف اليها أخرى و
 أن أدركهم جلوساً صلى أربعاً (أخرجه البيهقي أيضاً في صحيحه من السنن وفيه الأشعث هو ابن سوار قال الذي صنفه جماعة وقال لم يكن
 على كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه ورأيت عبد الرحمن يحفظ على حديثه وعن ابن معين ضيف وفي زكري الأشعثي وقال يحيى بن سعيد يروى
 دون الحجاج ابن الرطاة الهواجر النقي) قال علي بن مسفيان عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود وعلقه قال إذا أدرك الركعة
 من الجمعة أضاف اليها أخرى وإن أدركهم جلوساً صلى أربعاً قال وكيع عن ياسين الزيات (هو ضعيف جداً متروك منكر الحديث يروى
 الموضوعات ليس حديثه بشيئ) وليس بشيء لا يكتب حديثه راجع ترجمته في صحيحه من اللسان وفيها الحديث المذكور) عن الزمري عن سعيد
 بن المسيب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الجمعة فليصل اليها أخرى
 ومن فاتته الركعتان فليصل أربعاً وقال الظاهر (والأولى) (ثم على تقدير تسليمه فمعهوم) بزه الرواية أنه إذا لم تقم الركعتان صلى المئتين
 قال يحنون عن علي بن مسفيان عن أبي سلمة بن موسى الطنجي عن الشعبي قال إذا أدرك ركعة من الجمعة أضاف اليها أخرى وإن أدركهم جلوساً
 صلى أربعاً قال علي بن مسفيان عن مغيرة عن إبراهيم بن يحيى عن رجل قال إذا سمعت الإمام حين قال سمع الله من عمده فصل أربعاً قال
 علي بن مسفيان عن الركعة الأخيرة انتهى قلت في هذا الاستاد عن رجل مجهول ومع ذلك فهو يخالف الآثار عن يحيى بن مذهب في ذلك
 مشهور كما عرفت من قبل وفي صحيحه من شرح الزرقاني للموطأ ما لك عن ابن شهاب أنه كان يقول من أدرك من صلوة الجمعة ركعة
 فليصل اليها أخرى (بعد سلام الإمام) قال ابن شهاب وهي (أي صلواته اليها أخرى) الستة (فإن لم يدرك ركعة صلى أربعاً) قال
 مالك وعلى هذا أدركت أهل العلم ببلدنا المدينة وبه قال ابن مسعود بن عمر والنس وغيرهم من الصحابة والتابعين والليث
 وناجي واحد ومالك) (ودليل) ذلك (وبيان قول ابن شهاب هي الستة) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (كما تقدم مسنداً
 في الموقوف) من أدرك من الصلوة ركعة فقد أدرك الصلوة وهذا معوم يشمل الجمعة وغيره زادني رواية إلا أنه يقضي ما فات
 خلافاً لقول مجاهد وعطاء وجماعة التابعين من فاتته الخطبة صلى أربعاً واحتجوا بالإجماع أن الإمام لو لم يخطب لم يصلوا إلا أربعاً وقال أبو
 وابلو يوسف وجماعة أن الحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركعتين لحديث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتكم وهذا هو جزم قبل السلام
 وهو ما مور بالدخول مع والذي فاتته الركعتان فيخطيها أربعاً انتهى قلت قيد الركعة في حديث من أدرك ركعة اتفاقاً وليس للاحتراز
 عما دون الركعة وحكم بذلك الركعة وأقبلها واحد وهو الاتمام والدخول في صلوة الإمام وقضار ما سبق كما هو نص الحديث فالركعة والتشهد
 سيان في ذلك وفي صحيحه من سنن النسائي في رواية ابن عمر من أدرك ركعة من الجمعة أضاف اليها أخرى (باب المواقف)
 فقوله أضافاً غير ما يصيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك وأبى بصير وسعيد بن المسيب وطلحة بن عمرو بن ميمون قالوا من أدرك
 ركعة من الجمعة أضاف اليها أخرى وإن أدركهم جلوساً صلى أربعاً قال محمد وكذلك بلغنا عن علقمة بن قيس والاسود بن يزيد وهو قول مسفيان
 ولفظ ابن الهيثم وبه نأخذاه وعند الأصمعي من السند ما في نسخة الآثار من غير ذكر أبي حنيفة والإمام محمد يروى عن ابن أبي عروبة بدون واسطرين
 عليه الحياقي واستدل على قوله خلافاً لقول أبي حنيفة بآثار من غير طريق كما لا يخفى ومن ذلك فعل في مواضع من كتاب الآثار فزيادة أبي حنيفة في
 السند من التابعين ومنه على أنها معوم وليست بحجة من الاعتبار حتى تقبل فتنه ١٢

سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن انس بن مالك والحسن وسعيد بن المسيب

له قوله سعيد بن أبي عروبة الخ من رجال السنة كما في مسند أبي التهذيب واسم مهران العدوي مولى بني عدى بن يشكر أبو النضر البصري روى
عن قتادة والنضر بن انس والحسن البصري وعبد الله الدناج وزياد بن كليب وزياد الأعلم وجماعة وعنه الأعمش وهو من مشيخته
وشعوبه عبد الأعلى وابن علية وابن المبارك وبني القطان وخلق من أحمد لم يكن له كتاب إنما كان يحفظ ذلك وقال ابن معين و
النسائي ثقة وقال أبو زرعة ثقة مأمون وقال ابن أبي خيثمة هو أثبت الناس في قتادة وقال الطيالسي هو أحفظ الصحابة وعن جهم بن
خزيم إبراهيم بن الحسن والربعين ومات وقال غيره سنة (١٥٤) وقال الأزدي اختلط
اختلط قريبا وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث ثم اختلط في آخره وقال ابن حبان مات سنة (١٥٥) وفي اختلاطه من سنين وفي الخفاف
خوط سنة (٢٧٨) وعاش بعده تسعين سنة وقد بسط الحافظ في ترجمته فراجع التهذيب وقد ذكره في مسند جامع المسند في الرواة
عن الإمام أبي حنيفة وبهذا يعرف الضمان ما ذكر في السند من واسطة أبي حنيفة عن محمد بن سعيد بن أبي عروبة ليست بصحبة يأمل
حتى التأمل ١٢ له قول قتاده الخ هو من رجال السنة روى عنه الإمام أبو حنيفة كما في مسند جامع المسند من جامع المسند وقد
روى قتادة أيضا حديث عن الإمام أبي حنيفة كما في جامع المسند وهو ابن دعامة بن قتادة بن عزيز بن ربيعة بن عمرو بن
الحارث بن سدوس أبو الخطاب السدي البصري ولد له روى عن انس وابن مسعود وأبي الطخيل وصفي بن عيسى وغيرهم
من الصحابة وعن خلق من التابعين ذكر الحافظ ترمذي في الأئمة من سنين من التهذيب من مسند أبي حنيفة روى عنه خلق كثير ولما قدم قتادة
على ابن المسيب فعمل يسأل أيا ما أكثر فقال لسعيد أكل ما سألني عنه تحفظ قال نعم سألتك عن كذا فقلت فيه كذا وسألتك عن كذا فقلت
فيه كذا وقال فيه الحسن كذا حتى روى عنه حديثا كثيرا فقال سعيد ما كنت أظن أن الله خلق مثلك قال ابن المسيب ما أتانا عن أبي الحسن من خاتمة
وعن بكير المزني ما رأيت أحفظ منه ومن مطر الوراق ما زال قتادة متعلما حتى مات وكان طائوس يفر منه وكان يرى بالقدر وقال ابن بكير
قلت لي بن سعيد أن عبد الرحمن يقول ترك كل من كان راسا في بدعة يدعو إليها قال كيف تصنع بقتادة وابن أبي رواد وعمرو بن
لؤي وذكر لو ما لم قال يحيى أن تركت هذا الضرب تركت ناسا كثيرا وعن الزهري هو أعلم من كحول وعن قتادة ما قلت لحديث قطاعة
وما سمعت أذنا شيئا قط إلا وعاه قلبه ولد سنة (٧١) ومات سنة سبع عشرة ومائة توفي بواسطه في الطاعون وهو ابن ست أو سبع
وخمسين سنة بعد الحسن سبع سنين وقال ابن سعد كان ثقة مأمونا ثقة في الحديث وكان يقول بشيء من القدر وقال ابن حبان كان من
علماء الناس بالقرآن والفقه ومن حفاظ أهل زمانه مات بواسطه سنة (١٤) وكان يدا على قدره كذا في التهذيب راجع ترجمته فيه وحاصل
في قول يحيى بن سعيد بن عبد الرحمن في ترك من كان راسا في البدعة بهذا ١٢ له قول انس بن مالك الخ من رجال السنة ابن النضر بن عصف بن أبي
بن حرام بن جندب بن عامر بن عثم بن عدى بن النجار الأنصاري البكر بن أبي بكر وعمرو عثمان وعبد الله بن ربيعة وفاطمة الزهراء وثابت بن عيسى
ابن شماس وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود ومالك بن صعصعة وأبي ذر وأبي بن كعب وأبي طلحة ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عباس
أمرهم سليم وخالد بن حرام وأم - امرأة العباس وجماعة وعنه الحسن وسليمان التيمي وأبو قلابة وأبو جهمز وقاتادة وابن ابنه ثمامة والجد
ومحمد بن سيرين وأبو سيرين والنزهري وسعيد بن جبير وخلق من الأفاق قال الزهري عن انس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة وأنا ابن عشر سنين وكان أمي يمشي على خدمته وعنه جارات بني أم سلمة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأنا غلام فتأتى يارسل
الله صلى الله عليه وسلم أنيس ادع الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اكثرا ولده وادع له الجنة قال فقد رأيت أشبهين
أنا رجلا الشاة وعن ثمامة بن النضر قيل لانس أشهدت بدرا قال وابن أبي عتيق عن بدر لا م لك وعن مولى له أنه قال لرشدت بدرا
قال لا م لك وابن أبي عتيق عن بدر ولم يذكره أحد من أصحاب البخاري في البهدين وعنه شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديبية وعمرته وأبي جهمز وحنينا والطائف وقال أبو هريرة ما رأيت أحدا أشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن أم سلمة
وعنه ثابت بن كنانة مع انس فمأهرا فقال يا أبا حمزة عطشت ارضنا قال فقام انس فتوضأ وخرج إلى البرية فحلب ركبتين ثم جعلا فزيت
السحاب يلتم قال ثم طرت حتى ملأت كل شيء فحلبا سكن المطر بعث انس بعين أهل فقال أنظر ابن بلقيت الساء فظفر فم تعد ارضه الأيسر
وذلك في الصيف وقال عمر بن مولي ب كليب كاتب وعنه ابن المديني آخر من بقي بالبصرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انس وقال الأنصاري
مات وهو ابن مائة وسبع سنين وعن جبريمات النس سنة (٩٥) وعن قتادة سنة (٩١) وعن بعض ولد انس سنة (٩٢) وعن ابن علية وغيره
سنة (٩٣) وعن قتادة لما مات انس قال مروق ذهب اليوم نصف العلم وقال خليفة مات سنة (٩٣) وهو ابن (١٠٠) سنة
ويكنى أبا نضر أيضا كما في رجال الموطأ كذا في التهذيب وراجع ذكره في مسند أبي حنيفة من كتاب الغرر من المستدرک وفي
مسند من تنزه العمال عن انس لقد دفنت من صلبى سوى ولد ولدى خمس وعشرين ومائة وإن أضي لتتفرق السنة مرتين ما في البلد شيئا يتر
مرتين غير ما أبو جهمز وراجد فقيه زيادة على ذلك وقدره الإمام أبو حنيفة غير مرة كما في تذكرة الحافظ لقلا عن ابن سعيد وتذكر ما في
من ترجمته الإمام في كتاب الآثار من باب الأول منه ١٢ له قوله سعيد بن المسيب الخ من رجال السنة وترجمته ببسطة من مسند أبي حنيفة
من التهذيب وهو ابن عمرو بن أبي ذهاب بن هرون بن مالك بن خزيمة القرشي الخزرجي روى عن أبي بكر مرسلًا وعن عمر وعنه خلق كثير
بن أبي وقاص وحكم بن حزام: ابن عباس وابن عمر وابن عمرو بن العاص وأبيه المسيب وخلق من الصحابة (والباقي على الصفحة الآتية)

قضى وأما جندب فقام في الأولى وجلس في الثانية فلما انصرفنا قبل كل واحد منهما
على صاحبه ثم انهما تساءلا قال عبد الله بن مسعود نقصا عليه القصة فقال كلاهما
قد احسن وان اصلي كما صلى مسروق احب لي قال محمد بن يقطين بن مسعود ناخذ مجلسي في
الركعتين جميعا اللتين فاتتاه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى

(بقية من الصفة السابقة) ليس بالقوي وقال احمد ضعيف الحديث مضطرب ذكره ابن الجوزي وقال البيهقي في كتاب العرف ودرويان عن
الحارث عن علي بن ابي طالب ما اوردت فهو اول صلواتك و باسناده صحيح عن ابي بصير عن ابن عمر مثله والظاهر انه اراد بالاسناد الصحيح هذا السناد
الذي ذكره في اسناده فان كان كذلك فقد ساءل في الحكم عليه بالصحة وذكر ابن ابي شيبة في صنفه عن ابي حنيفة ما ذكره ابي الهيثم في صنفه ١٧

له قول قضى الخ فان في المنع وعليه ان يقضى ركعة بنصفه يعني ركعة الاولى من الركعتين قال في شرح الحديث حتى لو ادرك مع الامام ركعة
المغرب فانه يفكر في الركعتين القاتحتين والسورة ويقعد في اولها لانها ثالثة ولم يقعد جاز استحسانا لا قياسا لما رواه احمد بن حنبل في مسنده
كونها اول من وجبه ولا يخالف ما نقله العيني عن المسوط من ان هذا استحسان والقياس ان يسمى ركعتين ثم يقعد وجبه الاستحسان ان يركع
الركعة الثانية بهذا المسبوق والقعدة بعد الركعة الثانية من المغرب سنة الله لا اله الا الله ونظر الى اولية الركعة الثانية الى القعدة فالقياس العتقود
بعدها بعد ما والاستحسان العتقود بعدها كما اشار اليه بقوله اول من وجبه الثاني نظر الى ان ما يقضيه المسبوق وان كان بالنظر الى الاخير كما مر
فالقياس بالنسبة الى هذا المعقود والاستحسان بعدها بعد ما فليتأمل كذا في شرح الشيخ اسمعيل اقول الظاهر ان المراد بالجواز استحسانا لا
بالصحة والاستحسان بعدها في القياس ولا وجه له لا ليس بغير خلافنا في ترك الصلوة على انك قد علمت انه لا يلزم منه وجبه السهو بترك
فوقه الركني قول لا قياسا لانه كان ترك العتقود الاخير تأمل انه غير ظاهر فتدبر انتهى قلت وقول الصحابي لاسما ابن مسعود اذا لم يقعد
حديث صحيح به عندنا ويجب تقليده كما في فتح القدير واذنهم من قول ابن السيب انه من السنة كان اول والظاهر في المسئلة قائم به
له قوله قبل الخ اي اقبل كل واحد منهما منكرا على صاحبه فكل يدل عليه ما في الجامع فلما فرغا اكل كل منهما على صاحبه اهدى واحدا
المسئلة ثم اذ لم يصح ان يفتي من فصل الحكم بينهما الى ابن مسعود الذي يشبهه صلى الله عليه وسلم مستد ولا هديا والملاءمة علماء وفقهاء
يقضيه بينهما ١٧ له قوله تساءلا قال الخ اصل التنازع والتنازع في السير يقال تساءلوا وقت الماشية تتابع وتراجمت في السير كذا
في المنجد اي اسرع كل واحد منهما ان يذهب الى ابن مسعود قبل الآخر ليسال عن المسئلة وحكمها ١٧ ثم الظاهر ان لم يكن عند واحد منهما نص
من الشريعة والادارة فقامت الحجة عليه ونظيرها من اشكال هذه الوقائع ان داب السلف كان ان ليسا لواعمالا يلبسون من العلم منها ما حكم
ثم يلبسون بقدر ما غير طلب الدليل منه وهو التقليد الذي ينكره اهل الظاهر والظاهر الزمان الى امر تدبر ١٧ له قوله كذا كذا قد حسن الخ فان
الدليل العقلي والقياس يؤيد كلا منهما وليس فيه نص من الشريعة قال في ص ١٧ من البدائع وانما حكم خصوصهما لما في ذلك من
باب الحسن والاسن كما في قول تعالى في همة داود وسليمان عليهما الصلوة والسلام فغفنا سليمان وكلا آتيناه حكما وعلما فايدى الى تشبه
كل مجتهد وتحيل على التصويب في نفس الاجتهاد لا فيما ادى اليه اجتهدا به على ما روي عن ابي حنيفة انه قال كل مجتهد مصيب الحق والشر
واحد والاول من ثم الحد عمران المدرك مع الامام اول صلاته حقيقة وفعلا لكن اجعلنا آخر صلاته حكما للبيعة وبعد انقطاع عمره
الامام اتمت البيعة فصار الحقيقة معتبرة فكانت هذه الركعة ثالثة بهذا المسبوق والقعدة بعد الركعة الثانية في المنع واجبة ان لم
تكن فرضا فينبغي ان يقعد وكذا القعدة بعد قضاء الركعتين افترضت لانها من حيث الحقيقة وجدت عقيب الركعة الاخرى وعصار
الحقيقة واجبة الاعتبار اه ١٧ له قوله قال محمد الخ تفصيل المقام على ما في ص ١٧ من البدائع ثم ما ادرك المسبوق مع الامام هل هو
اول صلاته او آخر صلاته وكذا ما يقضيه اختلف فيها قال ابو حنيفة وابو يوسف ما ادرك مع الامام آخر صلاته حكما وان كان اول صلاته
حقيقة وما يقضيه اول صلاته حكما وان كان آخر صلاته حقيقة وقال بشر بن عياض الراسي وابو عمار الدباس ان ما يصلي مع الامام (الامام) حكما
كما هو اول صلاته حقيقة وما يقضيه آخر صلاته حكما كما هو آخر صلاته حقيقة وهو قول الشافعي وهو اختيار القاضى الامام صدر الاسلام ابو بكر
والسنة مختلفة بين الصحابة روى عن علي وابن عمر قول ابي حنيفة وابو يوسف وعن ابن مسعود مثل قولهم وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل البخاري وقال وجدت في غير رواية الاصول عن محمد انه قال ما ادرك المسبوق مع الامام اول صلاته حقيقة وحكما وما يقضيه
آخر صلاته حقيقة وحكما كما قال ادرك الا في حق ما يحمل الامام عنه وهو القراءة فانه يعتبر آخر صلاته وفائدة الخلاف تظهر في حق القنوت
والاستسحاح فعلى قول اولئك ياتي بالاستسحاح عقيب فكيف الا فتنازع لانيما يقضى لان ذلك اول صلاته حقيقة وحكما وكذا عند محمد
لان هذا مما لا يحمل الامام عنه فكانت الركعة المدركة مع الامام اول صلاته في حق الاستسحاح فيأتي بهنك (والباقي على الصفة الآتية)

في فصل من البدائع

عنه الخ لا روى عنه وبنسبهما ١٧ من الركعتين اللتين فاتتاه ١٧ له ونسبوه سلم ١٧ من الركعتين ١٧ له في غايته ١٧ له في باب من علي بن الحسين
له ما جعل من رتبته ١٧ له في كتاب الصلوة العظمى لم قلت اريدت رجلا انتهى الى الامام وقد سبقه ركعتين والامام قاعد ركعتين
بذلك الرجل قال يكنز كبرية بغيرها الصلوة ثم يكنز اخرى فيقعد بها فاذا انتهى الامام نهض معه وكذا اذا فرغ الامام من الصلوة ولم قام بغيره قضى ما
سبق به الامام اه لا يحون ترك القعدة في الاولى منها اذ هي فيها لم تلمس سجدة سجدة كركعة ثم لا تترك سجدة الى يوسف الخلاف في رتبته فيهما كما

محمد قال أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في رجل سبقه الامام
بشيء من صلاته ايتشهد كلما جلس الامام قال نعم قال افيرد السجدة اذا سلم الامام
قال اذا فرغ من صلواته رد السجدة قال محمد وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة

باب من صلى في بيته بغير اذان

محمد قال أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود انه قال اصحابه في

ذكره في صلاته من الجاهل ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في رجل سبقه الامام ايتشهد فيما سبقه الامام قال نعم قال افيرد السلام اذا
سلم الامام قال اذا فرغ من صلاته. والسلام اخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن ابى حنيفة ثم قال محمد وبناخذ وهو قول الكوفيين والشافعية
سنة قوله ايتشهد بالاجابة كذا في باب الموطا اول الباب عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان كان اذا وجد الامام قد صلى بعض الصلوة صلى معه
ما ذكره من الصلوة ان كان قائما وان كان قاعدا فقد جازى ليقضى الامام صلاته لا يخالف في شيء من الصلوة قال محمد وبه نأخذ وهو قول
ابى حنيفة اهدى في التمسك قوله صلى الله عليه وسلم لما جعل الامام ليؤتم به الحديث كما في الصحيح والمسانيد وكذا عن ابى هريرة وابى موسى
 وغيرهم وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث قال لمصلي لا يخلع الامام في شيء من صلاته التي يسلم بها مع الامام وتذكر حديث علي
ومعاذ اخرجه الترمذي مرفوعا اذا اتي احدكم الصلوة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام اه وفيه ضعف والتشهد وعينه فيه سوا
لكن في صلاته من كثر العمل عقب عن عمرو بن الشريد عن علي قال من ادرك ركعة مع الامام او فاتته ركعة فلا يتشهد مع الامام ولا يسلم حتى
يقوم الامام اه ان لم يؤد بول يخالف اصول الحديث وعلموا انها كما لا يخفى ١٢ سنة قوله نعم الامام ان يتشهد مع الامام كمالا جلس وان صارت ثلاث
تسبيحات او اربع والتشهد خير من السكوت ومن غير التشبه بالله قولنا لا اذا فرغ الخ قلت الاصل فيه صلوة صلى الله عليه وسلم خلف
عبد الرحمن بن عوف في غزوة تبوك وكان قد فاتته ركعة من صلوة يصح خلفه فقفنا ما صلى الله عليه وسلم والمغيرة بن شعبه بعد فراغ عبد الرحمن
بن عوف الحديث اخرجه البخاري في صحيحه ومسلم وغيرهما من الصحاح السنية ثم صلاة معاوية بن سعد كما في كثر العمل وفيه آثار في
المسند في بابي الاقوال والافعال وقد سبق نبذ منها فتذكره ١٢ سنة قوله رد السلام الخ فيه دليل على ان المسبوق ايضا نوى الحفظ في
رد السلام بل ينوي الامام والمؤتمن ايضا كما هو ظاهر وهذا امر قد تركه الناس من اخرجه الاقل منهم وقيل من عبادي لا يؤتم بهم
في صلواتهم كتاب الصلوة العلمية للامام محمد قلت كيف يعلم الرجل اذا فرغ من صلاته قال يقول السلام عليكم ورحمة الله على يمينه يقول
السلام عليكم ورحمة الله عليه مثل ذلك وينوي من كان عن يمينه من الحفظ والرجال والنساء في التسليمة الاولى وعن يساره مثل
ذلك وان كان خلف الامام ولوى مثل ذلك فان كان الامام في الجانب الايمن نواه واياهم وكذلك لمن كان في الجانب الايسر فانه ينويه
واياهم اه ١٢ سنة قوله باب من صلى الخ المقصود من هذا الباب كفاية اذن المصرد اجزائه لمن صلى في بيته منفردا او جماعة ممن استحب الله
يؤذن ويقام اذا صلوا بالجماعة على ما صرح به الامام محمد بعد الاثر في الباب وفي الدر المنثور بخلاف مصطلح ولوجماعة في بيته بمصر لقرينة لها
مسي فلما ذكره تركها اذا اذ ان الخ يكتفي اه وفي صلاته من رد المنار الظاهر ان المراد في الكراهة الموجبة للاسارة والا فقد صرح في المنكر
بعد ذلك بانه لا بأس بالصلاة في بيته في المصر قال في البرهان في الاداء على هيئة الجماعة اه ولما علمت من الرئيس المقصود من الاعلام
فقط اه بل نشر ذكر الله تعالى ودينه في ارضه والتذكير بها من الخ والانس الذين لا يربى شخصهم في الصلوات فتح اه ١٢
سنة قوله محمد قال الخ في ٢٩ من الجاهل ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال اصحابه في بيته فصلوا بغير
اذان لا اقامة وقال اقامة الناس بخبر اخرجه الحافظ ابن خزيمة وفي مسنده عن ابى القاسم بن احمد بن عمر عن عبد الله بن الحسن الخلال عن عبد الله بن
بن عمر عن محمد بن ابراهيم البغوي عن محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عن ابى حنيفة واخرجه الحسن بن زياد في مسنده عن ابى حنيفة روافد وهو في
صحيحه من الجاهل ايضا وقد مر نقله في باب الرجل يؤم القوم فتذكره ١٢ سنة قوله عن ابراهيم الخ ظاهره ان ارسال لكونه ليس يرسل
بتدوين في باب الرجل يؤم القوم موصولا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس والاسود بن يزيد قال كنا عند ابن مسعود الحديث و
اخرجه الطحاوي ولم في صحيحه وابن ابي شيبة في مصنفه على ما في ٥٥ من آثار الحسن عن الاسود وعلقمة (والباقي على الصفحة الامتية)

عله اي ادرك الامام في التشهد فقرأ التشهد مرة او دسكت ١٢ سنة اي ابراهيم ١٢ سنة اي قال لا بل اذا فرغ الخ اه ١٢ سنة اي حماد
سنة اي على الامام ومن معه ١٢ سنة اي نوى فيه الامام ومن معه ١٢ سنة اي ابراهيم ١٢ سنة وهو المعنى من المدونة الكبرى ١٢ سنة اي
وابى يوسف ١٢ سنة وراجع فتح القدير والبرهان في البسط في احكام المسبوق ١٢ سنة المسئلة سبقت مفصلة في باب الرجل يؤم القوم
او يؤم الرجلين فراجع ١٢ سنة اي وبغير اقامة ١٢ سنة اي جازت بصلوته فان الاذان شرع لاعلام الغائبين وفي البيت طاب ١٢
سنة معنى في باب لم يجز على الخفين ١٢ سنة وقد سأل منها صلى الله عليه وسلم هو لا او صلى الناس كما عند مسلم ١٢

بَيْتُهُ بِغَيْرِ اِذَانٍ وَلَا اِقَامَةٍ قَالَ وَاِقَامَةُ الْاِمَامِ تَجْزِي قَالَ مُحَمَّدٌ وَبِهَذَا نَاخِذٌ اِذَا صَلَّى الرَّجُلُ وَحْدَهُ فَاِذَا صَلَّوْا فِي حِمَاةٍ

(بقيت من الصلوة السابقة) قالوا اتينا عبد الله في داره فقال صلى هو لا دخلكم قلنا لا قال قوسوا فاصلوا ادم يا مبرياذان ولا اقامة اه قال البيهقي
واسناده صحيح اه وفيه من جميع الروايات عن ابراهيم بن ابن مسعود والاسود وعلقته صلوا غير اذان ولا اقامة قال سفيان كفتهم اقامة المصلي
وقال ابن مسعود في رواية اخرى اقامة المصلي في رواها البيهقي في الكبير وابراهيم بن الحنفى لم يسمع من ابن مسعود اه وهو لا يخرجه فان راى
الحنفى لا يسمع من عبد الله بن مسعود فاما الطحاوي والدارقطني والبيهقي وغيرهم وقدم مرارا فيما تقدم كليت وبنها موصول رواه الحنفى عن
علقته انا مسعود بن ابن مسعود كما تقدم وفي صحيح مسلم وحدثنا محمد بن العلاء البجلي في الكبير قال نا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم عن
الاسود وعلقته قالوا اتينا عبد الله بن مسعود في داره فقال صلى هو لا دخلكم قلنا لا قال فقلوا فصلوا فلم يا مبرياذان ولا اقامة الحديث
الطويل في مسائل وفي رواية مصححة عن ابراهيم بن عثمان قال صلى من خلفكم قالوا نعم اه قالوا في دفع التعارض بين قوليهما بلان نعم انهما موطنان في
موطن قال لا وفي موطن تالان نعم ويحتمل انهما صلاتان في صلاة قال لا يصلي هو لا وفي صلاة قال صلى هو لا لكن الصحيح من الجواب ما قال
شيخ الحديث في النبيل كذا عن الاكثر قلنا نعم وليس لا الاعمش سلم وهو عند الطحاوي والبيهقي ايضا والظاهر انه وهم وقال وقد وجه
بعض الناس ان نعم بالنسبة الى النظر ولا بالنسبة الى العصر وليس بشيء لان السياق واحد تماما لا غير وقد كانت الصلوة في النظر
كما في السنن من رواية بن ابي اسحق اه ومذكره يهني فيما قيل ١٢

له قوله في بيته الخ وفيه ليس باخر اذى اى في بيته يعني فيما يتعلق بالبلد من الدار والكرم وغيرهما قهستان وفي التفاريق وان
كان في كرم او ضيعة فيكتفى باذان القرية او البلدان كان قريبا والافلا وهذا القرب ان يبلغ الاذان اليه منها اه اسحق والظاهر انه لا
يشترط سماعا بالفعل تامل قاله الشافعي في الصلاة من رد المحتار ١٢ له قوله واقامة الامام الخ لان اذان الجماعة واقامتها كاذبة واقامة
لان المؤذن نائب اهل المصلي كالمصلي اه ابن مسعود جمل بعلقة والاسود بغير اذان ولا اقامة حيث قال اذان الخ يعني انما
رواه ضبط ابن الجوزي فتح اى فيكون قد صلى بها حكمها بخلاف المسافر فله صلى بدونها حقيقة وحكما لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه
صلاته تلك الصلوة كاني وظاهره انه يعني اذان الخ واقامته وان كانت صلاته في آخر الوقت تأمل وقد علمت تصرح الكنت بغير
للمسافر والمصلي في بيته في المصلي المقصود كفاية اذان الخ في الكراهة المؤثرة قال في البحر ومعه انه لو لم يؤذوا في اى بيته
تركها للمصلي في بيته ويصرح في الجنبى وان لا يؤذن بعض المسافرين سقطت عن السائقين كما لا يخفى رد المحتار ١٢ له قوله تجزى الخ
المدونة الكبرى قال وقال مالك ونيس الاذان الا في الساجدة كساجدة الكعبة بل في المواضع التي تجتمع فيها الامة فاما ما سوى هو لا من اهل اهل
والخبر فالاقامة تجزى في الصلوات كلها الصحيح وغير الصحيح قال وان اذناؤنا من ابن وهب عن عبد الله بن عمرو سامية بن زيد عن نافع
ابن عبد الله بن عمر كان لا يؤذن في السفر بالاولى ولكنه كان يقيم الصلوة ويقول انما التثويب بالاولى في السفر مع الامراء الذين معهم
نيس يمتنع الناس الى الصلوة اه قلت ولا يجد ان يستدل بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجماعة في بيت ام سلم
من غير اقامة ولا اذان كما في الصحيح ولكن تبهر وتدبر وفي المدونة قال ابن القاسم وسألت مالكا عن صلى بغير اقامة فاسيا قال لا
شيء عليه قال قلت فان تعد قل فليست خفر الله ولا شيء عليه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب اه قال ان نسي انا قامة فلا
يعيد الصلوة ابن وهب وقاله بنية وبني بن سعيد والبيهقي عن سفيان قال منصور سألنا ابراهيم قلت نسيت ان اقيم في
السفر قال تجزى صلاتك قال ابن القاسم وقال مالك فممن دخل المسجد وقد صلى اهل قال لا تجزى واقامتهم وليم الينا انفسا اذا
صلى قال ومن صلى في بيته فلا تجزى اه اقامة اهل المصلي ابن وهب عن حيوة بن شريح عن زهرة بن معبد القريش انه سمع سعيد بن ابي
نعمان المتكدر يقول ان اذنا صلي الرجل وحده فليؤذن بالاقامة سرا في نفسه ابن وهب عن عطاء بن دجاجة قال من لم يسمع
من الصلوة فليقم ابن وهب وقاله مالك اه ١٢ له قوله فاذا صلوا الخ هذا هو الرواية الثانية التي تذكر في كتب الفقهاء
وعن ابي حنيفة لو اكلوا باذان الناس اجزاهم وقد اساءوا ففرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية مجرأه رد المحتار وقال المحقق
في فتح القدير روى ابو يوسف عن ابي حنيفة في قوم صلوا في المصلي المنزل واكتفوا باذان الناس اجزاهم وقد اساءوا ففرق بين الغد
والجماعة في هذه الرواية اه وفي جامع الكرم لا يخص في ترك احد هما اه كفاية فان كون الاذان شعرا وكذا الاقامة لا يخفى على الادلة
فضلا عن الاصل في العلم فلا يترك بدون ضرورة داعية اليه لان كل واحد منهما من سنن الصلوة الموكدة ١٢

عه من مصروقة بها مسجد فيه اذان لا قامة والا حكمه كالسافر صدر الشافعي اه رد المحتار ١٢

عه لان اذان الخ واقامتهم وقع واحد من اهل الخ ١٢ له منه وروى عن ابي يوسف كسنا كسنا على ترك ذلك نفخة ١٢ له اه في العلم
يؤذى ولم يقيم فلا بأس به بالنسبة اليها واحد اه هو الاربع ١٢ هه ذكر في الاصل اه على الرجل في بيته فاسيا باذان الناس والاقامة باذانهم فانهم يرونهم

فاحب البنا ان يؤذن وليقيم فان اقام وترك الاذان فلا باس

باب ما يقطع الصلوة

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال

سأله قوله فاحب البنا الخ اي مستحب عندنا التؤدى على الوجه الاكمل من السنة قال في الهداية ليكون الاداء على هيئة الجماعة اه لان الاذان
الحق يكون اذا نال افراد ولا يكون اذا نال الجماعة بدائع ص ١٢٠ فيؤذن ويقيم وهو الذي عن ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة كما في البدائع ١٢
سأله قوله ياب ما يقطع الخ قال في صلاه من الموطا باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب او على غير وضوء اخرنا مالك حدثنا سمعيل
ابن ابي حكيم ان سليمان بن يسار اخبره ان عمر بن الخطاب صلى الصبح ثم ركب الى الجوف ثم بعد ما طلعت الشمس رأى في ثوبه احتلا انقال
لقد افسدت وما شجرت ولقد سلط على الاحتلام منذ وليت امر الناس ثم غسل ما رآه في ثوبه ونزع ثم اغتسل ثم قام فصلى الصبح بعدما
طلعت الشمس قال محمد وبهذا نأخذ ونرى ان من علم ذلك من صلى خلف عمر فعليه ان يعيد الصلوة كما اعادها عمر لان الامام اذا فسدت
صلواته فسدت صلواته من خلفه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اه وعندى ان ما بين سليمان وعمر واسطة وقد رواه عبد الرزاق من طريق
نافع عن سليمان بن يسار كما في ص ١٣١ من كثر العمال قال حدثنا من كان مع عمر بن الخطاب في سفر الحديث وفي رواية له عن سليمان
بن يسار ان قال حدثني الشريد قال كنت انا وعمر بن الخطاب جالسين بيننا جدول فرأى عمر في ثوبه جنة فقال حرط علينا بهذا الاحتلام
منذ كنت بهذا فادرك ثم غسل ما رأى في ثوبه وانسل واعاد الصلوة اه ولعلها هذه واقعة اخرى وقعت له في الاولى تأمل ١٢
سأله قوله محمد قال الخ بمكة اخرجه في صلاه من كتاب الحج الخ المصنف قال في باب السجود في الافتتاح اخرنا محمد بن ابيان عن حماد عن
ابراهيم قال قلت لابي عبد الله بن وهب قال يتوضأ ويعيد الصلوة وان كان اماما اعاد واعاد صحابه فان صلوة الامام لم تفسد
فسدت صلواته من خلفه قلت رجل نسى التكبيرة الاولى التي يفتتح بها الصلوة قال ان ذكره هو في الصلوة لم يعتد بما مضى
فيه وكبر واستأنف وان لم يذكر حتى فرغ فليعد الصلوة وان كان اماما اعاد واعاد صحابه فان صلوة الامام اذا فسدت فسدت صلواته صحابه
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اذا فسدت صلوة الامام فسدت صلوة من خلفه اه ١٢ خرج فيه اثار اخرى المصنف كما اخرجه في
كتاب الاثار اخبرنا علي بن محمد بن مبارك عن يعقوب بن القتيبة عن عطاء بن ابي رباح في الرجل يؤم صحابه وهو على غير وضوء قال يعقوب بن
اخبرنا عبد الله بن كمال عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال يعيدون اذا حب ان يعيدوا اخبرنا ابراهيم بن يزيد الكوفي عن
عمر بن دينار قال قال علي بن ابي طالب في الرجل يصلي باصحابه جنتا قال يعيد ويعيدون قال اهل المدينة اقليل فقل عموما صحابه
وهو جنوب فاعاد ولم يعيد اه قيل لهم ان علي بن ابي طالب كان يفتن ان كان يفتن فاعتزل واعاد ولم ياتر صحابه ان يعيدوا وقد
ذكرهم شام بن عروة عن ابيه عروة ابن الزبير عن زبيد بن الصلت ان عمر بن الخطاب قال آسبني احتللت وما شجرت فظن عمر انه
احتلم وقال آسبني وشدد على نفسه فاعتزل واعاد الصلوة بظنه فليس يبيى (له) ان يكلف الناس بذلك اه باصلاح
سبب من العبارة تبهر فيه ١٢

سأله كذا في الحج وفي موطا مالك مع الزرقاني سنة مالك عن هشام بن عروة عن زبيد بن الصلت انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الى الجوف
والجوف في صلاة مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عبيد الرحمن بن عطاء انه اعتمر مع عمر بن الخطاب في ركب الخد لكن لم يبق رده
في صفة ابن الكبري من طريق بن بكير ثنا مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن زبيد بن الصلت انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الى الجوف الحديث كما اخرجه محمد بن ١٢

سأله وهو قول ابي حنيفة والي يوسف وراجع ص ١٣١ من اسنن الكبرى وادبها ابواب الاذان وحديث ام ربيعة والافاضة ١٢
سأله قال له ايضا وجهه والمقتدى به فيه الصحابة لئلا يشكروهم وان تركها جازة قال في الهداية من غير كراهة فقد رتبنا في معنى من الامام ١٣
سأله وقد مر غير مرة ان كلمة لا باس تستعمل غالبا فيما عداها والى ١٤
سأله اي في رأي المقتدى او كليهما او في رأي المصلي ١٥
سأله ان في بيان ما يفسد ما لا يفسد كما يدل عليه الاثار الاتية في الباب ١٦
سأله لم يجد في جامع المسانيد ١٧

إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلوة من خلفه
قال محمد وبه نأخذ إذا صلى الرجل بأصحابه جئنا
أو على غير وضوء أو فسدت صلواته بوجه من الوجوه
فسدت صلاة من خلفه وهو قول أبي حنيفة

له قوله إذا فسدت الصلاة كما رواه البوداد والترمذي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من موضعه فمضى
المعمر ارشاد الأئمة وعرف للمؤذنين بهذا اللفظ إلى ما ذكره في الحديث الكبير في نصب الراية في سندهما اضطراب يمكن رواه أحمد في مسنده
حدثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن سبيل بن أبي صالح عن أبي هريرة عن أبي هريرة مرفوعاً وبهذا سند صحيح قال في التبيين روى سلم في
صحيحه بهذا الإسناد كونه أربع عشرة حديثاً أحدهما قال المحقق في فتح القدير آخره الإمام أحمد بسند صحيح أحدهما الزيادة في مسنده كما في
من جميع الزوائد قال البيهقي ورواه جلاله كلفه مؤثرون أنه قال علي القاري في المرقاة الضمان بهذا ليس بمعنى الزيادة بل يرجع إلى الخط
والإعادة قال القاضي الإمام في فصل أصول صلاة الجميع فيقول القراءة عنهم أما مطلقاً عند من لا يوجب القراءة على النجوم وإذا كان مؤذنين
في حفظ عليهم الأركان وسنن وأعداد الركعات ويتولى السفارة بينهم وبين الرب في الدعاء وقال ابن الملك لا ينبغي إيراد أبي هريرة في
من القوم صلواتهم كالكلالين لم يمت صلواتهم وفسادها أو كما لها أو نقصانها بحكم المتبوعة والسابعة ولهذا الضمان كان ثوابهم أو لم
إذا ادعوا أحقها وذكروا أنهم أكثر إذا أخلوا بها أنه قال المحقق في صحيحه من التلخيص حديث روى أنه صلى الله عليه وسلم قال الأئمة ضمننا رد
المؤذنون امتناراً فاشهدوا الأئمة وعرف للمؤذنين أن ما فيهم من البراءة من أبي هريرة إلى هريرة بهذا رواه ابن حبان
من حديث الدراودى عن سبيل به وعن سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يبلغ به بلغ الإمام مناسن إلى بيت ورواه
ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن كنف عن محمد بن عمار عن سبيل به وقال أحمد في مسنده ثنا عيسى بن عطاء عن سبيل به قال
ابن عبد الجادى أخرجه سلم بهذا الإسناد نحو من أربعة عشر حديثاً ورواه أحمد والبوداد والترمذي وابن حبان من حديث الأعمش
عن أبي صالح عن أبي هريرة بلغ الإمام مناسن والمؤذنين مؤمن إلى بيت وفي رواية لابن داود عن الأعمش سمعت عن أبي صالح
ولا إرائي إلا أنه سمعته من علي الترمذي مثله دون قوله ولا إرائي إلى آخره قال ورواه الترمذي في مسنده عن أبي هريرة عن عائشة قال سمعت أبا هريرة يقول
أبى صالح عن أبي هريرة قال سمعت أبا صالح عن عائشة وقال محمد بن عيسى وذكر عن علي بن المديني أنه لم يثبت واحد منهما وقال علي بن عيسى
لحديث الأعمش أصل وقال ابن المديني لم يسمع سبيل بهذا الحديث من أبيه إنما سمع من الأعمش ولم يسمع الأعمش من أبي صالح
ببعضين لا يقول فيه ثبت عن أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العلل رواه سليمان بن بلال ورواه ابن
الحكم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سبيل عن الأعمش قال وقال البوداد عن الأعمش حدثت عن أبي صالح وقال ابن فضال عنه عن
رحل عن أبي صالح وقال عباس بن ابن معين قال الثوري لم يسمع الأعمش بهذا الحديث عن أبي صالح ورجح العجلي والدارقطني طريق
أبي صالح عن أبي هريرة على طريق أبي صالح عن عائشة كما نقل الترمذي عن أبي زرعة وجمعا ابن حبان جميعاً ثم قال قيسم أبو صالح
بذلك الحديثين من عائشة وأبي هريرة جميعاً ومن الاختلاف على الأعمش فيه ما رواه إبراهيم بن طهمان عنه عن جابر بن عبد الله عن
أبو العباس السراج من طريقه في الصحيح في المختارة وفي الباب من أبي أمانة عند أحمد وعن جابر بن العليل لابن الجوزي في تفسيره
روى البراء بهذا الحديث من رواية أبي حمزة السكري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فزاره قالوا يا رسول الله فقهه كفتنا
لنأخذ في الأذان بعدك فقال أنه يكون بكم قوم فغلبتم مؤذلوهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بحقوقة فاشأرا ابن
القطان إلى أن البراء هو أسنن فبها وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بأنها من أفراد أبي حمزة وكذا قال الخليلي وابن عبد البر وغيرهم
البيهقي من غير طريق البراء فبها من عبادتها وأخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى عن أبي هريرة عن الأعمش وبها
عيسى وقال إنما حشر هذه الزيادة بأبي حمزة قال ابن القطان بوجهة ثقة ولا عيب للإسناد (والباقي على الأصح الأسنن)

أحمد وحديث براء الذي أخرجه الدارقطني والبيهقي مرفوعاً ضعيف فيه جدير بمتروك والضعف لم يلق البراء فتح القدير ١٧.

عنه أي من المسند إليه الطائري ١٢ عنه فإن الإمام مناسن انتهى منه نصن صلاته الصلاة المقتدى بها بنية كما رسته هو مروي عن
عقلى وابن مسعود وبه قال الأئمة وعرف للمؤذنين بهذا اللفظ إلى ما ذكره في الحديث الكبير في نصب الراية في سندهما اضطراب يمكن رواه أحمد في مسنده
حدثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن سبيل بن أبي صالح عن أبي هريرة عن أبي هريرة مرفوعاً وبهذا سند صحيح قال في التبيين روى سلم في
صحيحه بهذا الإسناد كونه أربع عشرة حديثاً أحدهما قال المحقق في فتح القدير آخره الإمام أحمد بسند صحيح أحدهما الزيادة في مسنده كما في
من جميع الزوائد قال البيهقي ورواه جلاله كلفه مؤثرون أنه قال علي القاري في المرقاة الضمان بهذا ليس بمعنى الزيادة بل يرجع إلى الخط
والإعادة قال القاضي الإمام في فصل أصول صلاة الجميع فيقول القراءة عنهم أما مطلقاً عند من لا يوجب القراءة على النجوم وإذا كان مؤذنين
في حفظ عليهم الأركان وسنن وأعداد الركعات ويتولى السفارة بينهم وبين الرب في الدعاء وقال ابن الملك لا ينبغي إيراد أبي هريرة في
من القوم صلواتهم كالكلالين لم يمت صلواتهم وفسادها أو كما لها أو نقصانها بحكم المتبوعة والسابعة ولهذا الضمان كان ثوابهم أو لم
إذا ادعوا أحقها وذكروا أنهم أكثر إذا أخلوا بها أنه قال المحقق في صحيحه من التلخيص حديث روى أنه صلى الله عليه وسلم قال الأئمة ضمننا رد
المؤذنون امتناراً فاشهدوا الأئمة وعرف للمؤذنين أن ما فيهم من البراءة من أبي هريرة إلى هريرة بهذا رواه ابن حبان
من حديث الدراودى عن سبيل به وعن سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يبلغ به بلغ الإمام مناسن إلى بيت ورواه
ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن كنف عن محمد بن عمار عن سبيل به وقال أحمد في مسنده ثنا عيسى بن عطاء عن سبيل به قال
ابن عبد الجادى أخرجه سلم بهذا الإسناد نحو من أربعة عشر حديثاً ورواه أحمد والبوداد والترمذي وابن حبان من حديث الأعمش
عن أبي صالح عن أبي هريرة بلغ الإمام مناسن والمؤذنين مؤمن إلى بيت وفي رواية لابن داود عن الأعمش سمعت عن أبي صالح
ولا إرائي إلا أنه سمعته من علي الترمذي مثله دون قوله ولا إرائي إلى آخره قال ورواه الترمذي في مسنده عن أبي هريرة عن عائشة قال سمعت أبا هريرة يقول
أبى صالح عن أبي هريرة قال سمعت أبا صالح عن عائشة وقال محمد بن عيسى وذكر عن علي بن المديني أنه لم يثبت واحد منهما وقال علي بن عيسى
لحديث الأعمش أصل وقال ابن المديني لم يسمع سبيل بهذا الحديث من أبيه إنما سمع من الأعمش ولم يسمع الأعمش من أبي صالح
ببعضين لا يقول فيه ثبت عن أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العلل رواه سليمان بن بلال ورواه ابن
الحكم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سبيل عن الأعمش قال وقال البوداد عن الأعمش حدثت عن أبي صالح وقال ابن فضال عنه عن
رحل عن أبي صالح وقال عباس بن ابن معين قال الثوري لم يسمع الأعمش بهذا الحديث عن أبي صالح ورجح العجلي والدارقطني طريق
أبي صالح عن أبي هريرة على طريق أبي صالح عن عائشة كما نقل الترمذي عن أبي زرعة وجمعا ابن حبان جميعاً ثم قال قيسم أبو صالح
بذلك الحديثين من عائشة وأبي هريرة جميعاً ومن الاختلاف على الأعمش فيه ما رواه إبراهيم بن طهمان عنه عن جابر بن عبد الله عن
أبو العباس السراج من طريقه في الصحيح في المختارة وفي الباب من أبي أمانة عند أحمد وعن جابر بن العليل لابن الجوزي في تفسيره
روى البراء بهذا الحديث من رواية أبي حمزة السكري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فزاره قالوا يا رسول الله فقهه كفتنا
لنأخذ في الأذان بعدك فقال أنه يكون بكم قوم فغلبتم مؤذلوهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بحقوقة فاشأرا ابن
القطان إلى أن البراء هو أسنن فبها وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بأنها من أفراد أبي حمزة وكذا قال الخليلي وابن عبد البر وغيرهم
البيهقي من غير طريق البراء فبها من عبادتها وأخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى عن أبي هريرة عن الأعمش وبها
عيسى وقال إنما حشر هذه الزيادة بأبي حمزة قال ابن القطان بوجهة ثقة ولا عيب للإسناد (والباقي على الأصح الأسنن)

أعلامه كان عدداً كثيراً ولا نثبت وقيل لا يفتى بغيره من غير ما روى عنه في الحديث ١٢

[illegible]

عه في الحج ليصل باصحابه ١٢ عه اذ عمدنا اذ فاقد شرط اذ ركن ١٢ به لان الصلوة قد بطلت لعدم الحقاد الاحرام لها فلا ادب بالامارة
الاتيان بالفضل لا المصطفى عليه السلام الاتيان بمثل المودى لئلا يفسد اده رد المحتار ١٢

قال يعيد ويعيدون محمد قال أخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن عون

له قوله قال يعيد الخ عام فحين ذكر في الصلاة أو بعد الفراغ عنها أنه على غير وضوء فصار من مات قدم عن ابن جريج عنه بهذا
مقبول فذاك نص في السنة تدبر قال الإمام محمد في الموطأ بعد إخراج الثوري عن الخطاب الذي مضى نقله وبهذا تأخذ ولري أن من علم
ذلك من صلى خلف عمر فعليه أن يعيد الصلاة كما أعادها عمر لأن الإمام إذا صارت صلاته فسدت صلاة من خلفه وهو قول أبي حنيفة
والثوري عنهما الخ فظا الطحاوي في شرح معاني الآثار الضحاوي قال إنما فعل ذلك لأنه لم يتيقن بان الجنازة كانت من قبل الصلاة فأنفذ
بالجولة فأعاد ولم يضر غيره بالأعادة ثم أخرج الأثر المذكور من طريقين عن هشام بن عروة إلى آخره ثم قال فدل عليه أن عمر لم يكن
يقتنع بان الجنازة كانت من قبل الصلاة ثم فصلوا وأثبت أن عمر كان يرى أن صلاة للموتى تصف أيضاً صلاة الإمام كما هو دأبه
عنه لا تعالى وقال الزرقاني في صله من شرح الموطأ رأى أعادها عمر لبطاؤها وفي أعادته وحده دون من صلى خلفه دليل على أنه لا
أعادة على من صلى خلف جنب أو محدث إذا لم يعلموا وكان الإمام ناسياً فإن كان عالماً بطلت صلاتهم وقال الشافعي وابن نافع صحته
في الوجهين إذا لم يعلموا إلا أنهم لم يكلفوا العلم حال الإمام وياثم هو في التمدد السهو وقال أبو حنيفة باطل في الوجهين لا رتبة لصلاة الموتى
بصلاة الإمام أنه واثم عمر واه ما لك في الموطأ من طريقين وهو في المدة من غير سند ليس في شيء منها أنه صلى بالناس إلا أن طريق
يحيى بن سعيد كما في الزرقاني نقل عن الباقي وابن عبد البر قال قلت قال البيهقي في منتهى من السنن الكبرى قال عبد الرحمن وهذا
الجمع عليه الجنب يعيد ولا يعيدون ما أعلم فيه اختلافاً أنه قلت قال ابن الترمذي في المعجم الصحيح قلت وحكي في آخره الباب عن ابن
مهدى قال قلت لسفيان تعلم أن أبا عبد الله يعيد ويعيدون غير محمد فقال لا فذكر محمداً ههنا يخالف ما أعاده ابن مهدى أولاً ثم
كيف يقول هو وسفيان بهذا القول ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنهم يعيدون جميعاً وكذا يذهب مالك إن كان الإمام عالماً بجنازته
وكذا يذهب الشافعي ذكره أبو عمر في الاستذكار وروى علي بن الرزاق في مصنفه عن عطاء بن رباح عن روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن
ابن سيرين وهو روى عن علي وابن مسعود أنه عتقهم (كما سبق نقله) فأنقل البيهقي عن عبد الرحمن بن مهدى يعني على عدم الوقوف على
المذهب وإنما رواه البيهقي من طريقين عن سيرين بن سعيد عن الصحاح ابن حزم عن عمر بن البراء بن عازب قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وليس هو على وضوء فتمت القوم وأعاد النبي صلى الله عليه وسلم بعد فقال البيهقي وهذا غير قوي أنه وقد سبق من المتفق في فتح القدر
ضعيف وجوبه من سعيد مترك وكذا الذي من طريق أبي جابر البياضي عن ابن المسيب مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى بالناس وهو جنب فأعادوا وأعادوا ضعيف أيضاً قال البيهقي وأبو جابر البياضي مترك الحديث كان مالك بن انس لا يرضيه وكان
يحيى بن معين يقول أبو جابر البياضي كذاب أنه وراجع ترجمة البياضي في صحيحه من لسان الميزان وتأمل في قول الشافعي في حله من حديث
عن أبي جابر البياضي جيف أشتر تعالى عني أنه صلى الله عليه وسلم قوله يعيد الخ ويلزمه أخبار القوم إذا هم وهو يرضى أو جنب أو فاقد شرط
أدركه بالقدر المأمور به أو بكتاب أو رسول على الأصح أو معينين (أي كلهم أو بعضهم) والأول لا يلزمه يخرج عن المعراج وصح في جميع
الفتاوى عدمه مطلقاً كذا في بعض خطاؤه معطو عن بعض الشيوخ مرجحة على الفتاوى أنه ورفعتار قال الشافعي في صورة عدم الأخبار
لما صلاهم فأنه إذا لم تقص أيضاً يمكن لا يلزمهم أعادتها لعدم علمهم ولا يلزمهم أخبارهم لعدم نعمة فأنهم أنه (تنبيه) قال في الامداد
وقيد ناظره بالطلان بغوات شرط أدرك الإشارة إلى أنه لو طرأ المفد لا يعيد المقتدى صلاته كما لو أتته الإمام أو صلى إلى الجمعة بعد ما
صلى الظهر جماعة وصلى هو ودونهم فسدت صلاته فقط كما في العناية وكذا لو أتته إلى الجمعة بعد ما صلى الظهر جماعة وكذا
ما سذكروه في المسائل الاثني عشرية لو سلم القوم قبل الإمام بعد ما تقدم له واحد منها فأنها تبطل صلاته وحده وكذا
إذا سجد هو للسجود ولم يسجد القوم ثم مضى له ذلك كما في البحر فبذلك جازاً على تفسيدها صلاة الإمام مع صحة صلاة الموتى ولا تنقص
القاعدة السابقة بذلك لأن هذا الفساد طارئ على صلاة الإمام بعد فراغ الإمامة فلا إمام ولا موتى في الحقيقة فأنهم ردوا المختار
سنة قوله عبد الله بن عون الخ وهو ابن الطيبان المزني مولاهم الجزار البصري من رجال السنة والتابعين قال الجاهلي في طبعه من
التبذير رأيي أن من مالكة وروى عن ثمانية بن عبد الله بن الحسن بن سيرين وأحمد بن محمد بن سيرين البصري و
أشجى والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعبد الرحمن بن أبي بكر والي رجا ومولى أبي قلابة وموسى بن الحسن بن مالك ومجاهد وسعيد بن جبير و
نافع وجماعة وعنه الأعمش وداود بن أبي هند وهما من أقران والثوري وشعبة والقطان وابن المبارك وكيع وعطاء بن النواجم
يزيد بن رزق وابن علية وبشر بن الفضل وأبو هريرة بن سعد السمان ومعاذ بن معاذ والنضر بن شميل ويحيى بن الجهم وأبو حاتم ومحمد
بن عبد الله النخعي وغيرهم قال ابن النون من الاستاذ الملائكة من أصحابه بالمدية من القام وسلم وبالبصرة من الحسن وابن سيرين
وبالكوفة من أبي بصير وبغداد من عطاء بن رجا وبالشام من مكحول ورجاء بن حيوة قال علي وقال بشر بن الفضل لقيت الثوري بك
فقلت إني من من تركت على الحديث بالكوفة قال منصور وبالبصرة يونس بن عبيد قال علي فبذلك كان قبل أن يحدث ابن عون
لأنه لم يحدث إلا بعد موت أيوب ومات ابن عون سنة إحدى وخمسين ومائة بعد موت أيوب بعشرين سنة (والباقي على تصحيحه الآتية)

قال اذا صلت المرأة الى جانب الرجل وكانت في صلوة واحدة فسدت صلاته

لهذا قال اذا صلت المرأة الى جانب الرجل وكانت في صلوة واحدة ففسدت صلاته
رواه النسائي في ص ١٤١ من سننه اخبرنا عمر بن علي ثنا يحيى ثنا شعبه عن عبد الله بن المبارك عن موسى بن النسر بن مالك عن ابيه قال صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بامرأة من اهل قافاس عن يمينه والمرأة خلفه او ما قال اخبرنا شعبه بن سعيد عن مالك بن النسر عن ابيه قال صلى
ابن عبد الله بن ابي طاهر عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم قال انس فصغفرت انا والبيتم وراه والنجور من
دونا فقلت لنا كتيبن ثم انصرف اه والحدث رواه الجماعة الا ابن ماجة كما في مسنده من نيل الاوطار للشوكاني فصيح وثبت ان مقام
المرأة شرعا خلف الرجال واحدة كانت او اكثر وسواء كان الرجل واحدا او اكثر لا يجوز قيامها معه ولا امامه فلا تؤمها ايضا فلا فعله على الله
عليه وسلم واما قوله صلى الله عليه وسلم فما في النصائح من كتاب الرقاق من مشكلة المصانح مذكور عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
وكلم يقول في خطبة اخبر جماع الأمم والنساء حبائل الشيطان وجب علينا ان نأكل كل خطيئة قال وسمعت يقول اخروا النساء وحيث اخرهن الله
رواه رزين انتهى وذكره السيوطي في رساله الاحاديث المشتهرة على الالسنه مرفوعا عن حيث ابن مسعود لما في البداية اما المرأة فقلوبه
عليه السلام اخروهن من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقديمها اه صحيح بل امرية ولا ارتياب فاذ حديث مرفوع في كتب الحديث ليس بغريب
بهذا اللفظ عن حذيفة وابن مسعود ومعنى الله عنهما وكذلك ما قال السروجي في الغاية كان شيخنا الصديقان يرويه المرام الثالث والاسام
حبائل الشيطان واخروهن من حيث اخرهن الله ويعزوه الى مسند رزين اه كما لا يخفى على الواقف بالموارد والمصادر ومما في نصيب المرأة
ص ١٤١ وتبعوا المحقق في فتح القدير والمحافظة العينية في البنات وجمعهم من جاربهم من انه حديث غريب مرفوعا اه ليس على ما ينبغي كما لا يخفى على
الذكي وفي فتح القدير لم يثبت رفته فضلا عن كونه من المشايير اه وهو مرفوع مروى عن اثنين من الصحابة ومشهور في القرون للشيوخ
لها ما لا يخفى وكيف وقد سمع في خطبة صلى الله عليه وسلم حذيفة عن الشريعة والخطبة لا تكون لدى واحد من الناس وروى موقفا للصالح على ابن
مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في نصيب المرأة وفي فتح القدير رواه عبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه رواه الطبراني في معجمه قال عبد الرزاق اخبرنا حيان
الثوري عن الامش عن ابي رباح عن ابي معمر عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس القباين
فتقوم عليهما فتواعد خيلها فالتفت عليهن فحينئذ كان ابن مسعود يقول اخروهن من حيث اخرهن الله قيل وما القباين قال رجل من غنم
تحمّل المرأة ينشرف الرجال في المساجد وهذا الموقوف له حكم المرفوع وليس مما يتطرق اليه القياس والاجتهاد يدل عليه معتمود
كما لا يخفى على اولي النباه واذنا حديث جبل المرأة خلف الرجل او الرجال امرح دلالة على التأخير وهي في كتب السنة وغيره ما ذكرنا حديث
شرصفو النساء اولها الحديث شاذ وموتد لها ومن يذاظرها ويمن ما قال محشي الحلي لابن حزم في صحيحه سنها من عدم كون الحديث
المذكور مرفوعا واحال على حسب الرأية وكذا ما في نحو في البداية من فاضل السكوي والفاضل السبيل فتنبه ١٢ له قوله صلت المرأة الى
قال المحافظة في صحيحه من فتح الباري في باب المرأة وبعد ما يكون صفا قوله واني ام سلمة خلفا في ان المرأة لا تصف مع الرجال واحدا ما يخفى من
الاقتناء زنها فلو خلفت اجزأت صلواتها عند الجمهور وعن الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة وهو محمى وفي توجيه تصف حيث قال
قائلهم دليل قول ابن مسعود اخروهن من حيث اخرهن الله والامر للوجوب وحيث طرف مكان ولا مكان يجب تأخيرهن في الامكان الصلوة
فاذا حادث الرجل فسدت صلوة الرجل لا ترك ما امر به من تأخيرها وحكاية هذا المعنى عن تكلف جوابه والله المستعان اه ثم اورد بعض
النظار الذي في زعمه لفظ للسنة وليس كذلك في نفس الامر قد عرفت انه حديث مرفوع ولو لم اذ موقوف فلكم المرفوع كما اقره هو في
حديث عائشة المار وقال المحافظة العينية في صحيحه من عدة القاري في ذكر ما يستفاد من الحديث بعد نقل الاثر المذكور وسجوه الى عبد
الرازق ومنه الى الطبراني وبيان التوجيه المذكور محمى عن قول المحافظة قلت هذا القائل لو ادرك وقتا قال الحنفية ههنا ما قال وهو محمى
وتوجيه ما ذكرنا وليس فيه تصف والتصف على الذي لا يخفى كلام القوم اه قال البيهقي في صحيحه من الحسن باب الدليل على ان
وقوف المرأة بجانب الرجل لا يفسد صلواته وذكر فيه حديث اخر عن عائشة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين القيلة وانت تعلم ان
بذا من ذاك قال العلامة الترمذي في صحيحه من قوله بالعدا يشترط ما اذا تهازل في صلوة مشتركة بينهما في شر وطريقه مست
موجودة ههنا فالحديث غير مطابق للباب ثم ذكر اخر عن عمر في سننه صنف وليس فيه انه امر بها بالاشتراك في الصلوة وقوله عليه السلام
لا يقطع الصلوة ليس على عموم وقد ورد على سبب خاص فالقدير لا يقطع الصلوة مروى في اه فلا يعارض ما سبق من الاحاديث تدبر
وتبصر حديث عائشة محمول بعند الحنفية كما عرفت من الموطا ١٢ له قوله وكان في صلوة واحدة في ليلته لا بد للفساد من هذا الشرط قال
في البداية وان حادث امرأة وهما مشتركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان لوى الامام امامتها (والباقي على المحقق الامية)

عه في ص ١٤١ من شرح الزرقاني في باب ما جاز من خروج النساء الى المساجد وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة قالت كن نساء
بني اسرائيل يتخذن ارجلا من خشب يتشوقن للرجال في المساجد فمهم الله عليهن المساجد اخبرنا عبد الرزاق باسناد صحيح وهذا
وان كان موقفا فلكم المرفوع لا لا يقال بالراي وروى ايضا عبد الرزاق نحوه عن ابن مسعود باسناد صحيح اه نقله عن المحافظة ابن حجر ١٢

وكذلك أيضا لو صلت الى جانبه في صلاة غير صلاته انما تفسد
عليه اذا صلت الى جانبه وهما في صلاة واحدة تأثم
بها او يتأتى ان يغيرها وهو قول ابي حنيفة محمد قال
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد قال سألت عن ابراهيم
عن الرجل يصلي في جانب المسجد

له قوله وكذلك لا يفسد صلاة الرجل فان شرط الفساد الاشتراك تحرمة وادار وهو مقفود في هذه الصورة بل هو مكره قال في المتن
فإنه المصلحة لمصل ليس في صلواتها مكره لا مفسدة فتح الله قال ابن عابد بن في مكنت من رد المختار قوله ليس في صلواتها بان يصل من غير
او مقتديا احدهما بان لم يقتض به الاخر شرح الحديث وقوله مكره الظاهر انها تحرمة لانها مظنة الشهوة فكلاهما على الطارئ طقلت وفي مخرج الولاية
وذكر شيخ الامام مكان الكراهة الاسارة والكراهة انفس الله وعندي في خلف ظاهر حديث عائشة فاذا اوترا يقطنى فاقترعت الحديث والفساد غير
محلول بالشبهة بل ترك فرض المقام الثابت بالاحاديث وللامام يفرقوا بين الحرام والاصناف وبين العوائز وغيرهن من النساء تأمل ١٧
سلك قوله في صلاة المرأة اي مطلقة وهي ما عهد مناجاة للرب سجدة وتغنى في ذات الركوع والسجود الامام للعذر بحج الله قال في رد المختار
وهذا يخرج صلاة الجنابة وكسحة التلاوة كما في شرح المنية وغيره وينبغي ان يجرها بقوله في صلاة ويشق الحاق سجدة الشكر بها وكذا يكون
السبب لعدم تحقق المحاذاة فيه بالقدم والساق حالة القيام تأمل الله ١٧ سلك قوله انما تفسد الخ قال في ص ١٥ من عقود الجواهر ابو حنيفة عن ابي
عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى برجل وصلى خلفه امرأة خلف ذلك صلى بهم جماعة بكذا رواه حفص بن سالم عنه
اخرج النسائي معناه عن ابن عباس صليت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا فصلينا معنا وانا الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وتبين المصنف في حديث الامام وصلاة ابن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم واقامته اياه عن يمينه مذكرة في النصيبين في فقهه
مشهورة ولكن غير الحديث المخرج هنا وبه استدلال الامام على ان محاذاة المرأة الرجل مفسدة لصلاة الرجل ولولا ذلك لما قامت عائشة
خلفهم والا فلا نفاد خلف الصف مكره عند الامام ومفسد عند احمد الله وحديث ابن عباس في ص ١٥ من جامع السامية ابو حنيفة عن ابي حنيفة
عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى برجل وصلى خلفه امرأة صلى بهم جماعة اخرج ابو محمد البخاري عن صالح بن منصور
بن نصر الصفا عن جده عن ابي منافق حفص بن سالم الفراري عن ابي حنيفة ورواه عن يارون بن هشام عن ابي مقاتل حفص بن
سدين بن عمرو عن ابي حنيفة يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم مثله الله وهو في ص ١٥ من مسنن النسائي الا لفسادية في باب موقوف الامام اذا
كان معصيا وامرأة ومن هذا ظهر لك ان مقام الصبيان قبل النساء هو الثابت من الحديث لا كما زعم بخلافه فتدبر ١٨
سلك قوله تفسد عليه الخ لو كان مكلفا كما في الدر المختار وغيره لان فساد صلاة الرجل يكونه هو الخطاب بتأخيرها فاذا لم يؤخر بانفرد ترك فرض
المقام قال في الفتح وفيه اي في هذا التعليل اشارة الى اشتراط العقل والبلوغ فان الخطاب انما يتعلق بافعال المكلفين كذا في بعض شروح
الجامع فلا تفسد صلاة الصبي بالمحاذاة على هذا الله قال ابن عابد بن في مكنت من رد المختار وتقديم الصبيان على النساء في الصف
يدل على ما اذا فاجم ١٧ سلك قوله الى الجاهل الخ في مكان واحد في جهة واحدة فلو احتلقت الجهة والمحاذاة كما في جوف الكعبة وليدة مظنة فلا
فساد كما في الدر المختار اذا لا يمكن المحاذاة مع اختلاف الجهة في خارجها فاجم قال الشافعي وفي فتاوى قاضي خال المرأة اذا صلت مع زوجها
في البيت ان كان قد معها بجوار قدم النصف لا يجوز صلاتها بالامة وان كان قد معها خلف قدم الزوج الا انها طويلا تقع مأس المرأة في
السجود قبل لاس الزوج جازت صلاتها لان العبرة للقدم كما في رد المختار لقول من النهاية ١٧ سلك قوله واحدة الخ مشتركة تحرمة وان مبقت
بعض الصلوة فلا يشترط ان تدرك اول الصلوة في الصبح بل لو سبقها بركعة او ركعتين محاذة فيها ادركت لنفسه عليه بغيره وسواء كبرت
قبل المحاذي او بعد او بعده والاشراك في التحريم ان يمتنع صلاتها على صلوة من حادته اعطى صلاة امام من حادته بغيره رد المختار ١٨
سلك قوله تأثم الخ بهذا بيان للاشراك في الاداء اي بان يكون احدهما اما بالآخر او يكون لهما امام فيما يؤدى حقيقته كالمدرس او حكما كالآمن
رح الله ومهنا اعتراض صدر الشريعة وجوابه مذكور في رد المختار فراجع ١٩ سلك قوله تأثم الخ ولا حائل بينهما اقله قدر ذراع في مظهره
او فرجة تسع رجلا ومختار والا لفساد قال ابن عابد بن في مخرج الهداية لو كان بينهما فرجة تسع رجلا او اسطوانة قيل لا تفسد وكذا اذا
قامت امامه وبينها يده الفرقة الله ومهنا اشكال من صاحب البحر لقد رد المختار وبين مراده صاحب رد المختار وادفعه فراجع وعندى
اصل المذهب لا يفرق بين هذا ذاك وهو من التخرجات ٢٠

الله اي محاذية اياه او امامه ١٢ الله من الانتهاء ١٣ الله اي نوى امامتها الله بان يكون لها امام واحد ١٤ الله اي الى يمينه ١٥ الله اي لا يفرق بين جالس وقائم

الشرقي والبرأة في الغرب فكرة ذلك الا ان يسكون بينه وبينها قد رموه خرة الرجل قال محمد وبه ناخذ اذا كانا في صلوة واحدة يصليان مع امام واحد محمد قال

له قوله والمرأة الخ اي تصلي المرأة في جانب المسجد الغربي فهذا مكره لعدم كونها محاذية لاشتات المكان والمجته يمكن لا يخلو عن الكراهية قال في
الهندية ومنها ان يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان مثل قائمة الرجل لا تصلي صلاتاه وقد
سئل ان محاذاة المصلية لمصل ليس في صلاتها مكره منه درختان من الفتح والظاهر من الاثر ان الرجل يصلي والمرأة ليست مصلية وانما
قاعدة قدام المصلي في المسجد الغربي فهذا مكره ابراهيم ولذا قال الا ان يكون في مكان بينه وبينها قدر مؤخرة الرجل لا يكره نعم اذا كان
في قول ابراهيم الكراهية بمعنى الفساد والحرمة يترتب عليه الاستثناء والا المسجد الشرقي والمسجد الغربي مكانان مختلفان وجانباهما
موتان مختلفتان فكيف الكراهية ومن سئل في ١٢ سنة قوله مؤخرة الرجل لا يكره المصلي واسكان المرأة ورفع الخيا او كسمل وفتح البزة مع
تشديد الخيا وفتحها او كسمل ويقال ايضا آخر الرجل وآخرته والمراد بهما في الكل خلاف قادمته وهي التي يستند اليها الراكب
قال المحقق في صحيحه من الخيا وفي صلاته من المغرب اما مؤخرة الرجل بالتحريك فمكة في آخرته وهي الخشبة العريضة التي يخاذي راس الراكب
منها الحديث اذا وضع احدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فيصلي ولا يبالي من روماء ذلك فلهذا لا يخطأ به ولا اعتبار له صاحب المغرب
والرجل للبشر كالسراج للدرابة ويقال لمنزل الانسان وما واه رجل ايضا ومنه في رعد ومنه فالصلوة في الرجال والراجل
الجنين والجنين الا بل كما في وصفه من الغرب قال محقق في الفتح الرابع ان لا يكون بينهما حائل فلو كان من الخيا ذادناه قدر مؤخرة
ان ادنى الاحوال القعود ومؤخرة الرجل جعلت للارتفاق بهما فيه فقد رناه بها وظل مثل المصيح والفرجة تقوم مقام الخيا كل اه ١٢
سنة قوله برناخذ الخ اي بالكرهية وهي الفساد اذا كانا يصليان لصلوة واحدة مع امام واحد لا يمكن بينهما قدر مؤخرة الرجل وان كانت
المرأة في جانب الغربي والرجل في الشرقي فان شرط الفساد والاتحاد في المكان والصلوة تحرمة وتاديه وان كان بينهما قدر مؤخرة الرجل لا
تفسد صلواته عليه لكون الخيا اكل مانعا عن المحاذاة المفسدة لها ١٢ سنة قوله اذا كانا الخ اذا لم يكونا في صلوة واحدة لم تغرد وان لم يكن بينهما
مثل مؤخرة الرجل انظر فيه بقوله اذا كانا في صلوة الخ يعني اثنى ابراهيم ظاهرا لطلاق لغيره منه ان المرأة سواء كانت مصلية او لا كونها في
جانب الغربي مفسدة لصلوة الرجل الا ان يكون كل واحد منهما في مكان بينه وبينها شيء مثل مؤخرة الرجل لا يفسد الا لا محذور يكون
مفسدا اذا كانا في صلوة واحدة ولم يكن بينهما مثل مؤخرة الرجل فاما ان يكونا في صلوة واحدة او كانا في صلوة واحدة لم يكن بينهما قدر مؤخرة الرجل او كانا في
صلوة واحدة ولم يكن بينهما حائل ايضا لكن لكل منهما امام غير امام الآخر ففي هذه الصورة كلها لا يفسد صلاته ولكن كره ان كانت الصلوة
في مكان واحد وان اختلفت الجهة بالشرقي والغربي وان لم تكن مصلية اصلا فلا كلام فيه اصلا وبالجملة اثر الخيا محلي يقتضي التوضيح والتفصيل
ونذكر ما مضى في باب بين مصلين وبين حائط او طريق ١٢ سنة قوله محمد قال الخ في صلاته من المؤطاب باب الامر بين يدي المصلي اثنى مالك حديثا
سالم ابو النضر عن ابن عمر بن مسعود اجزه ان زيد بن خالد الجهني ارسل الى ابي جهيم الانصاري يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول في امر بين يدي المصلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم المصلي ماذا عليه في ذلك لكان ان يعقبه رجلين
غير ان من ان يمر بين يديه قال لا ادري قال اربعين يوما او اربعين شهرا او اربعين سنة ما خبرنا مالك حديثا زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي
سعيد الخدري عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه فان ابى فليقلع ظمرا فانما هو شيطان
اخرنا مالك حديثا زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن كعب انه قال لو كان يعلم المصلي ماذا عليه في ذلك لكان ان يحسف به
غير ان قال محمد بكه ان يمر الرجل بين يدي المصلي فان اراد ان يمر بين يديه فليدر اما استطاع ولا يقبله فان قاتله كان ما فعل عليه
في صلاته من قتاله اياه اشد عليه ممن يمر بين يديه ولا نعم اصدروا قتاله الا ما روى عن ابي سعيد الخدري وليست العامة عليها ولكنها
على ما وصفت لك (ن ذلك) وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اخبرنا مالك حديثا الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر انه قال لا يقطع
الصلوة شي قال محمد وبه ناخذ لا يقطع الصلوة شي من ما بين يدي المصلي وهو قول ابي حنيفة رحمه الله انتهى وقال في كتاب الحج باب
الرد بين يدي المصلي قال ابو حنيفة لا ينبغي للرجل ان يمر بين يدي الرجل وهو يصلي لا تطوع ولا في فريضة ولا اذا قامت الصلوة فدخل
الناس في الصلوة فان مر رجل بين يدي رجل وهو يصلي فليدره ما استطاع فان لم يستطع فليدره ولا يجادل فان الذي يدخل عليه من قتاله اياه
في الصلوة اشد من تمر الرجل بين يديه وقال اهل المدينة في الذي يمر بين يدي الناس وهم يصلون نرى ذلك واسعا اذا قامت
الصلوة وقال محمد بن الحسن الاثيري في ترك المصلي ايدى المصلين وهم يصلون قبل الاقامة وبعد الاقامة اكثر من ان ناخذ بقوله من قال
لا بأس بذلك اذا قامت الصلوة وقال اهل المدينة على بلخا ان سعد بن ابي وقاص كان يمر بين يدي الناس وهم يصلون ليل لهم
انما يردى هذا عن مالك بن انس مرسل عن سعد ولم يسنده هو ولم يرد عنه احد وانما قال بلخا ان سعدا (والباقي على الصلوة الا كراهية)

عه اي الخارجه عن حد الصبا ١٢ عه اي لا يكره ١٢ عه اي اداء الصلوة بهذه الصورة ١٢ عه في مكان يكون جامع ١٢ عه اي فلا يفسد
الائتحة صلواته ١٢ عه هو الاتحاد والاشتراك في التخرية والاداء فافهم ١٢ عه بايام واحد جامع ١٢

[illegible]

احمد انور جبر من طریق

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب انه قال اجذب الجذب الجذب الحديث بعد صلاة العشاء الا في صلاة او قراءة قرآن

(بقية من الصفحة السابقة) في اهل بيته الاحاديث قال الطحاوي وغيره الى ان حديث ابى ذر وما وافقه نسوخ بحديث عائشة وغيره والعقب بان نسوخ لا يصار اليه الا اذا علم التاريخ وتعدرا جميع والتاريخ صرحنا لم يتحقق والجميع لم يتغير (واجاب عن الحافظ العيني حكاية من العمدة و عندي للسرخ في كلام الطحاوي ما يخص في المشهور بل في تقييد المطلق وكيفية العاكس في الخاف في المسئلة وان لم تنزل الشرعية نفى هذه الصور لاحاجة الى تحقيق التاريخ تبصر فعال الشافعي وغيره الى تاويل القطع في حديث ابى ذر بان المراد بقص الخشوع لا الخروج من الصلاة ويؤكد ذلك ان الصحابي راوى الحديث سأل عن افكر في التقييد بالاسود فاجاب بله شيطان وقد علم ان الشيطان لومر بين يدي المصلى لم يفسد الصلاة كما سياتي في الصحيح اذا ثوب بالصلاة اذ بر الشيطان فاذا كفى القشوب اقبل حتى يحيط بين المر ونظر الحديث وسياتي في باب العمل في الصلاة حديث ان الشيطان عرض لي فند على الحديث وللشافعي من حديث عائشة فاخذت فصرعته فحقته ولا يقال قد ذكر في باب الحديث اذ جاء ليقطع صلاة لانا نقول قد بين في رواية مسلم سبب القطع وهو ادعاء شبهة بين نارية يجعل في وجهه داء مجرود لم يرد فقد حصل ولم تغضب بالصلاة وقال بعضهم حديث ابى ذر مقدم لان حديث عائشة على اصل الاباحة وهو مبني على انها ترضاه ومع امكان الجميع المذكور لا تغاير اه وجميع حكاية ومكتبة من الجزء الاول من بدل الجهد ١٢

له قول محمد قال الخ بكذا ذكره في صلاه من جازع المسانيد الادبية احدث الحديث بالحار والشار المشتهر ونقل الصحيح لعبد الجذب بالجيم والباء الموحدة كما في الآثار وهو الرائج وعزاه الى الآثار فقال اخبره الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن ابى حنيفة رضى الله عنه اه وفي صلاه من كثر العمل عن عمر قال احدث الحديث بعد صلاة العشاء الا في صلاة او قراءة قرآن (ابن الصيار) اه وفيه ايضا بالحار والشار المشتهر وحسن كليهما صحيح وفي كثر العمل ايضا عن خرشة بن الحر قال كان عمر بن الخطاب يعزب الناس على الحديث بعد العشاء ويقول امهر اول الليل ونوم اخره (عبد بن) عن ابى ذر قال طلبت حديثا بعد العشاء فقال لم يطلبني قلت للحديث فقال ان عمر بن الخطاب كان يحذرنا الحديث بعد صلاة العشاء (عبد بن) عن سليمان بن ربيعة قال قال لي عمر بن الخطاب يا سليمان اني لاذم لك الحديث بعد صلاة العشاء (عبد بن) اه ١٢ له قول لعبد الجذب الخ افضل من الحديث بالجيم بعد اذ لم يرد به ما هو موحدة وهو العيب وكل جاذب عائب وجذب عاب و فخر قال في الغائق عمر بن جنى انه عاب عبد الجذب العيب والضعف قال ومن وجه تعلق جاذب ومن الجذب اه ومنه ارجع العيب الحديث بعد صلاة العشاء في ما لا يفهم وهو مكره بعد ما من غير حاجة فانه قد يؤدي الى النوم المستغرق فيفوت الصبح او صلاة الليل قال الحافظ في صلاه من التبع في باب ما يكره من تسمر بعد العشاء وموضع الحاجة منه هنا قول وكان يكره النوم قبلها والحديث بعد بالان النوم قبلها قد يؤدي الى اخراجها عن وقتها مطلقا وعن الوقت المختار وتسمر بعد قد يؤدي الى النوم عن الصبح او عن وقتها المختار وعن قيام الليل وكان عمر بن الخطاب يعزب الناس على ذلك ويلول امرا اول الليل ولولا اخره واذ اقر ان علمه النبي ذلك فقد طرق فارق بين الليالي الطوال والقصار ويمكن ان يحمل الكراهية على الاطلاق حسا للمادة لان شئ اذا شرع كونه منقطع قد يمتد فيصير سنة اه ١٢ له قول الحديث بعد صلاة الخ عن ابى برة مرفوعا ان كان يكره النوم قبلها والحديث بعد بارواه الاكثة الستة وعند مسلم كان لا يحب ودواه البودا في الادب ايضا ونظرا كان ينبغي عن النوم قبلها والحديث بعد باروى ابن ماجة عن عائشة قالت ما نام رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العشاء ولا تسمر بعد ما كذا في نصب الرتبة وقال الحافظ العيني في ص ٥٣ من عمدة القاري في الحديث كراهية الحديث بعد ما وذلك لان السهر في الليل سبب الكسل من النوم سببا يتوجه من حقوق النوم والطاعات ومصلح الدين قلوبا مكره منه ما كان في الامور التي لا مصلحة فيها اما ما كان فيه مصلحة وغير ذلك كراهية فيكراهية العلم وحكايات السالكين ومجادلة الضعيف والعوس للنايس ومجادلة الرجل اباه وادلاؤه للملاطفة والمجاورة ومجادلة المسافرين لمجتب متاعهم او انفسهم والحديث في الصلاح بين الناس واطاعة اليهم في خير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والارشاد الى مصلحة ونحو ذلك وكل ذلك لا كراهية فيه اه ١٢ له قول الا في صلاة الخ وقد بوب البخاري في صحيحه ابوابا بالسهر في الفقه والحديث بعد العشاء و باب السهر في الليل والضعيف وقد روى الترمذي من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم كان يسهر هو وابوكري الامير من امراء المسلمين وانا سمعنا كما في صلاه من فتح الباري قال الزيلعي انما كره الحديث بعد ما لانه ربما يؤدي الى اللغو او الى تفويت الصبح او قيام الليل لمن راعاه به واذ كان له حاجة مهمة فلا بأس وكذا قراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين والفقه والحديث مع الضعيف اه والمعنى في ان يكون احتشام الصحيفة بالصلاة كما جعل ابتداء ما بهما ليحيى ما بينهما من الزلات ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر وقامه في الامداد ويؤخذ من كلام الزيلعي انه لو كان له حاجة لا يكره وان شئ فوات السج لا ييس في النوم لتفريطه وانما التفريط (والباقي في على الصفحة الآتية)

عه معني في باب الوضوء ١٢ عه اه القبح ١٢ عه العيب كل العيب واقبح ١٢ عه وقد خطب صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العشاء كما في البخاري ١٢ عه وغيرهما من امور الخير ١٢ عه عن عائشة قالت ما نام رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلاة الفجر ولا تسمر بعد ما ابن الجوزي كثر العمل ص ٢٨١ ١٢

او يحدث قال يخرج ولا يتكلم الا ان يذكر الله ثم يتوضأ ثم يرجع
الى مكانه فيقضى ما بقى عليه من صلاته ويعتد بما صلى فان كان
تكلم استقبل قال محمد وبه نأخذ الكلام والاستقبال
افضل وهو قول ابي حنيفة رحمه الله

قوله او يحدث) يدخل في الحديث سائر الاعذار المبطله التي لا تدخل فيها تكسب العبد واختياره سوى الجنون والاضطراب والاحتلام لاسباب اذ لم يكن
قد قدر التشهد ويخرج من شروط البناء فروع اخرى كثيرة تظهر من مطالعة البدائع والبحر الرائق وغيرهما من كتب الفقه والحديث على ما
في غاية البيان كما في ص ٢٤٣ من المنية وصف شرعي يحل في الاعضاء يزيل الطهارة وحكمه المأخوذ من اجل الطهارة وهو المنوي في
عند الوضوء دون المعذور والميتيم اه وفي البحر دلائل من الوضوء وهو ليس بمفسد في كل الاحوال وقدمنا ان الحديث مأخوذ شرعية
فأكثره بالاعضاء الى غاية استعمال الزيل اه قال في النهر بالتحريف بالحكم وتوليد في غاية البيان (قوله يخرج) اي من الصلوة فوراً والاشتد
صلاته وتبين عليه الاستئناف في ص ٢٤٣ من البحر السادس ان يصرف من ساعته فلو مكث قدر اداء ركع بغير عذر فسدت صلوة ولو كان بعد
فلما لو احدث بالنوم ومكث ساعة ثم انقضى فانه يبين اذ مكث بعد الركعة كما في الحاشية وفي المتن ان لم يتوضأ بالصلاة لا تعسداً لا ولم يوضأ
بجزء من الصلوة مع الحديث قلنا هو في حرمته ما وجد من حاله فيكون جزءاً من ركعتي الفرض الى ذلك غير مقيد بالقصد اذ كان غير محتاج اليه في الظاهر
لو اخذه الرغاف ولم ينقطع يكف الى ان ينقطع ثم يتوضأ اه وكذا لو تكلم بيمين يقدّم للصلاة اذ لم يتوضأ بيمين حال تفكره الاداء كما في التتار
خاتمة قاله في ص ٢٤٣ من رد المحتار (قوله ولا يتكلم) فان تكلم لا يبين بل يستأنف قال في ص ٢٤٣ من البدائع ومنها ان لا يعمل بعد الحديث فلو
امتنع بالصلاة لم يكن احدث الا ما لا بد للبناء منه او كان من عزومات ما لا بد منه اذ من قواجر وتماز وبیان ذلك اذ سبق الحديث ثم تكلم
او احدث مستمداً او صحك او قهقهه او اكل او شرب او نحو ذلك لا يجوز له البناء لان هذه الافعال منافية للصلوة في الاصل لما ذكره في الاصل
اعتبار المنافي الا في الضرورة ولا ضرورة لان للبناء منها بدا وكذا اذا جن او غشي عليه او اجب لانه لا يكسر وقوله كان للبناء منه بداه
تقيد في البحر بكلام الناس حيث قال والفاصل ان لا ينافي للصلوة فلو تكلم بكلام الناس بعد الحديث فسدت اه (قوله الا ان يذكر الله)
صل المراد به غير قراءة القرآن قال في البحر وكذا لو قرأ في ذهابه الا ان يسبح على الله اه قال في المنية ظاهره انه يستعمل بالقرآن ولو كان سبق
الحديث في غير حالة القيام مع ان القراءة لا تكون ركناً الا في القيام ثم رأيت في المعراج قال في المنية احدث في قيامه فسح واهلوا
حاشا لم تعسداً ولو قرأ فسدت وقيل انما تعسداً اذا قرأ اذ هباً وكيل على العكس وظاهر ما قلنا ولو احدث في ركوعه او سجوده لا تعسداً
بالقرآن اه وعنى انه لو قرأ بركعة اداء الركوع اذ هباً او جانياً تعسداً ولا لا كيف وقد تقدم ان على بن طالب اقبل وهو يقول ولم يضر
على ما فعلوا وهم يعلمون وهو قرآن ولم ينكر عليه لم يبن على صلاته وقال محمد وبه نأخذ ولم يستثن من الاثر شيئاً ولا يعمل على ذهابه الا
في فصلة كما لا يخفى فانما تعسداً بقراءة القرآن اذا كانت بنية اداء ركع القراءة مع المشي والحديث فهنا لا يجوز سوا كان في الذهاب الا ياب
قال في البحر الثامن ان لا يؤدى ركناً مع المشي في حالة الرجوع فلو قرأ بعد الوضوء استقبل اه فطم منه اذ لم يكن بنية الاداء لا يفسد فلا بد من
اعتبار البنية بلا واسطة تعالى اعلم (ثم يتوضأ) فوراً بكل سنة وفترتين من سنن الوضوء لان ذلك من باب الكمال فكان من قواجر فيعمل كما يحل الاصل
بدائع فلو غسل اربعاً لا يبيح تبارخه قاله في رد المحتار وقال في البحر ويتوضأ من سبق طهرت ثلاثاً ويستوعب راسه بالمسح ويضمض ويستنشق ويأتي بسائر السنن وقبل يتوضأ مرة واحدة وان لا فسدت والاوّل اصح لان الغرض يقوم بكل كذا في الظاهر اه قلت وايضا
اطلاق الاحاديث والآثار يؤيد الاول فيها فليتوضأ ويتوضأ وتوضأ والمتبادر من الوضوء الشرعي المسنون والا يلزم وقت البيان الا ببيان
من التاسع وهو كما ترى لا يجوز في ظاهر الرواية الوضوء المسنون قال في البدائع ولو توضأ ثلاثاً ثلاثاً ما ذكر في ظاهر الرواية ما يدل على الجواز
فان قال اذ سبق الحديث يتوضأ ويبنى من غير فصل وحكي عن ابي القاسم عصار انه لا يجوز وجه ان الغرض يسقط بالنسل مرة واحدة
فكانت الزيادة او خالف كل لاحاجة اليه في الصلوة فيوجب فساد الصلوة وجه ظاهر الرواية ان الزيادة من باب اكمال الوضوء وبحاجة
الى اقامة الصلوة على وصف الكمال وذلك بتحصيل الوضوء على وجه الكمال فتعمل الزيادة كما يحل الاصل وهذا جواب ابي بكر الأشعث فان لم يزد
المرّة الاولى هي الغرض والثانية والثالثة نفل وما عدا ابي بكر الاسكان فالثالثة كلها فرض لان الثانية والثالثة لما اتفقا بالاولى صار
الكل وضوءاً او احداً يحصل لكل فرضاً كالقيام اذا افعال والقراءة او الركوع او السجود على هذا اذا استوعب المسح وضمض واستنشق والى
بساكن سنن الوضوء وجاز له البناء لان ذلك من باب اكمال الوضوء فكان من قواجر فيعمل كما يحل الاصل ولو افتح الصلوة بالوضوء ثم سبق الحديث
فلم يجز ما يتم وبني لان ابتداء الصلوة باليتم عند فقد الماء جاز فالبناى اولى اه فعنى قوله يتوضأ اي ان وجب الماء وقد عني استعماله واليتم
دبي على ما صلى قوله ثم يرجع الى مكانه اي ان كان مقتدياً او اماماً وان كان منفرداً فهو بالخيار ان شاء اتم صلاته في الموضع الذي توضأ فيه
وان شاء عاد الى مكان الذي افتح الصلوة فيه فعني الاول سلمت صلاته من شيء داويت صلوة واحدة في مكالمين (والباقي في على الصلوة الاخرى)

(بقية من الصفحة السابقة) وفي الثاني اديت في مكان واحد مع زيادة مشى فاستوى الوجهان فغير والمقتضى ولا يمان مكانها الذي نهى
عنه اذا لم يفرغ اما هما من الصلوة لانهما في حكم المقتضى بعد كذا في البدائع والتفصيل فيه (قوله فيقتضى ما يقتضى عليه) اي يودي والقضاء
الاداء شائع فيها بينهم في الدلالة لانه اذا اساح له البناء فوضا فورا لكل سنة وبني على ما مضى بلا كراهة ويتم صلواته ثم وهو ادنى تغليظا للمشى او
يؤدى الى مكان لا يجره ما كان كفرا فانه غير هذا ان كان فرغ فليفتة والاعاقبة في مكانه حتما لو بينهما ما يمنع الا تقديره كالمقتضى اذا سبغ في الحرف اهد ولا يرد
بالمقتضى هو الاصل ثم اذا عاود فليفتة او لا يقتضيه وما سبق به في حال تشا عليه بالوضوء ولا راجح فانه خلف الامام في وقت مقدار قيام الامام
من غير قراءة ومقدار ركوع وسجود ولا يضره ان زاد او نقص ولو تابع الامام ولا ثم استقبل بقبضه ما سبق به بعد تسليم الامام جازت صلواته عند
علمنا ان الشك في خلافه فخرنا على ان الترتيب في افعال الصلوة الواحدة ليس بشرط عندنا وعندنا شرط كذا في البدائع (قوله ويؤدى بمأصلي)
من الركعات كما هو حكم الآثار التي مرت في بعضها وبما في شيء منها (قوله فان كان مكانا) فان الكلام من مسعدات الصلوة مطلقا عندنا بشرط
ان يكون غير ذكر الله كما تقدم فلا استقبال واجب كما مر فلو كان الكلام في صورة الذكر كن قصده به الخروج عن الصلوة ففسدت ولزم
الاستقبال ايضا فان لم يكن في مسائة القراءة (قوله قال محمد بن نافع) اي يجوز البناء على ما مضى في صورة حدث سماوي سبغ من غير قصد
قال الامام محمد في كتابه على اهل المدينة في باب صلوة الجمعة قال ابو حنيفة الذي يصيب الزهراء يوم الجمعة مبرك ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم
الامام او حتى يفرغ الامام من صلواته ان يتبع الامام فيسجد بركعة الاولى التي ركع فيها معتمدا يقوم لينتج الامام بركعة اخرى مستقبلة بركعة ما جرد
ولا يقرأ فيها الا خلف الامام وقال اهل المدينة في الذي يصيب الزهراء يوم الجمعة فيركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام
من صلواته ان كان قد روى على ان يسجد وقد كان ركع اذا قام الناس فليسجد ويتبع الامام وان لم يقدر على السجدة حتى يفرغ الامام فاجب اليانان
يتردى الصلوة بالنظر ارجا وقال محمد بن الحسن كيف جاز له ان يتبع الامام مالم يفرغ الامام من صلواته ولا يجوز له اتباعه بعد فرائضه وقد كان
ابتداء الصلوة معه اذ يتم سجدة ركعتين مع الامام ركعة يوم الجمعة فخرج ولم يرجع حتى فرغ الامام من الصلوة بحيث يصنع قالوا يعني بركعة اخرى
مالم يتكلم قيل لم تقدم تركتم قوله هذا والادل سواء ولو كان ينبغي لاحدهما ان يستقبل لكان ينبغي لهذا الذي خرج من المسجد ان يستقبل ولكن الاول
اولها بيان بين وما لا يربطها الا سوا بينين على صلواتهما في الوجوه جميعا ثم قال مالك بن انس بعد من اقبل عن القبة (شيء) نأبر في صلواته
استأنف الصلوة فانه احب الي وبنا عندنا خلاص الآثار وخلصت ما روى مالك بن انس بعينه اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا نافع عن ابن
عمر انه كان اذا رجع فتنوضا ولم يتكلم ثم رجع وبني على صلواته وبهذا الصانعين ان من يعف الوضوء وعليه لانه قد روى عن ابن عمر
انه رجع فتوضا ولو كان انما غسل الدم لم يغسل رجع فتوضا بل قال رجع وغسل الدم من ثيابه فهذا الحديث يدل على خلاف ما قاله الامة
استئناف الصلوة والوضوء اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا يزيد بن عبد الله بن قيس ان عائشة بن المسيب رعت وهو يصلي فاني
جرت ام سلمة دوح النبي صلى الله عليه وسلم فاني بوضوء فتوضا ثم رجع حتى صلى صلواته لهذا الحديث يدل على خلاف ما قالوا في استئناف الصلوة والوضوء
من الدم السائل انتهى اعلم ان الاصل في الباب حديث عائشة رواه الامام محمد بن سفيان والدارقطني في مسندهما والبيهقي في طريق
اسماعيل بن عياش عن عدي بن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن ابيه وعن ابن ابي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قام
احدكم في صلواته او رعت او قلست فليتنوضا ثم ليبن على ما مضى من صلواته مالم يتكلم اهد ونظا ابن ماجه من اصحاب قبتي اورعات او
قلست او مذى فليتنوضا ثم ليبن على صلواته ونحو في ذلك لا يتكلم اهد قال الحافظ في مسنده من التخصيص واعلم غير واحد ما بين
رواية اسمعيل بن عياش عن ابن جريج ورواية اسمعيل بن الجهمين عن ابيه وعن ابن جريج عن ابيه وعن ابن جريج عن ابيه وعن ابن جريج عن ابيه وعن ابن جريج عن ابيه
صلى الله عليه وسلم مرسل وصححه هذه الطريق المرسل محمد بن يحيى الذي ولله دارقطني في العمل والروايات وقال ابن
سفيان حديث ضعيف وقال ابن عدي هكذا رواه اسمعيل مرة وقال مرة عن ابن جريج عن ابيه عن عائشة وكلاهما ضعيف وقال احمد بن حنبل
عن ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ورواه الدارقطني من حديث اسمعيل بن عياش بن عطاء بن عجلان وعباد
ابن كير عن ابن ابي مليكة عن عائشة وقال بعده سطا وسيا ضعيفان وقال البيهقي الصواب ارساله وقد رفته ايضا سليمان بن ارقم
عن ابن ابي مليكة وهو متروك انتهى ابن جريج من رجال السنة وعبد العزيز بن جريج الكشي من رجال الاربع ذكره ابن حبان في
الثقات ووقع التصريح بسما عيسى في مسنده كما ذكره الحافظ في ترجمته من التهذيب قال الحديث الكبير في نصب الراية حديث
عائشة حديث صحيح وادعاه في باب الحديث في الصلوة اخرجه ابن ماجه في سننه في الصلوة عن اسمعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن
ابي مليكة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصاب قبتي اورعات او قلست فليتنوضا ثم ليبن على صلواته
وهو في ذلك لا يتكلم اهد رواه الدارقطني ثم تكلم اهد وقال في خلاصة البحث واسماعيل بن عياش وثقه ابن معين ورواه الاسناد
عن عائشة والزيادة من الثقة مقبولة والمرسل عندنا بائنا حجة اهد والحديث في السنن الكبرى للبيهقي ص ٢٥٦ وص ٢٥٧ وقال هذا
الحديث اهد ما اكره على اسمعيل بن عياش والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل قال العلامة ابن
الزكيا في الجوهري ثم اسند عن اسمعيل بن عياش عن ابن جريج عن عدي بن ابي مليكة عن عائشة حديث اذا قام اهدكم في صلواته الحديث
ثم ذكر عن ابن حنبل قال ما روى ابن عياش عن الشاميين صحيح وما روى عن اهل الحجاز فليس بصحيح واما ما روى ابن جريج هذا الحديث عن
ابيه ليس فيه ذكر عائشة ثم اسند البيهقي كذلك مرسل وقال هو المحفوظ قلت رواه الدارقطني من جهة محمد بن المبارك حدثنا ابن عياش عن
ابن جريج وهو عبد العزيز بن ابيه قال عليه السلام اذا قام اهدكم في صلواته او قلست فليتنوضا وليبن على صلواته مالم يتكلم وقال ابن
جرير وحديثي ابن ابي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله واسند الدارقطني ايضا من جهة محمد بن الصالح حدثنا ابن عياش
بعينه الاسنادين جميعا ونحوه نحن رواه بالاسنادين جميعا عن ابن عياش الربيع بن نافع وداود بن رشيد (والباقي على الصفحة الآتية)

(بقية من الصفحة السابقة) مكان يعني على ما صلي والمصلحة قود في الطرود اه وقد عرفت من كلام ابن عبد البر دخول سفيان فيمن يجوز البناء وما
الغنى في الرعايا والمحدث قد عرفت من كتاب الآثار ان البناء يجزى به والاستقبال احب اليه وفي الغلط والبول الكثير لا يبين لانه يحتاج فيه الى شواهد
السورة وبسبب الصلوة كما مصرح به في كتبنا فلا يفيد ابن حزم ان البناء يحرم انما هو في حرم الغنى الذي رواه عنه من طريق محمد بن المشي والكتاب في جواز البناء وهو
نفس فيه وكذا انما اشبه البناء لا يجزى لقولنا قد ثبت لجواز البناء وهو للمشي ومذهبهم قد تقدم فان قلت قلت قال ابن حزم بعد حديث ان الله
لا يقبل صلوة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ (رواه ابو داود وصححه) فاذا صح ان الصلوة ممن احدث لا يقبلها الله حتى يتوضأ وقد صحح باطلنا
وبالنسب ان الصلوة لا تجزى الا بجزءين لا يفرق بين اجزائها ما ليس بصلوة قلت هذه مخالطة من ابن حزم فان مجزى البناء البناء الصلوة
ليقول بان الله لا يقبل صلوة من احدث حتى يتوضأ ولا يقول بانها حالة المحدث حتى لا يقبلها الله تعالى بل ان ادى ركن منها حالة المحدث
فصلت صلواته لم يجزى البناء عندهم كما سبق فيهم يقولون بمقتضى الحديث كما سبق ايضا قوله ان الصلوة لا تجزى الا بجزءين لم يرد لهم بما فرغوا
ورد حديث عائشة الذي كرهه مسلمانا راى في بكره وعمر عثمان وعلي وابن عمر وسلمان وغيرهم رضي الله عنهم شاذة ومؤيدة له وهي تدل على ان المحدث
الرجل اميل كما امر الا ترى الى احاديث صلوة الخوف وقد دخل فيها ما ليس من اجزائها من التفرق والتشتت وغيرهما بين اجزائها وهي لفظ الصلوة
المحتمل عنها والى امامته الى بكره ومجيد صلى الله عليه وسلم والى مشي الى بكره معين كان صلى الله عليه وسلم ركنها ثم قال ناذك الشرحا الحديث
فالتفرق بين اجزاء الصلوة والالتصاف ما ليس منها منصوص من الشارع في التزليل والاحاديث والآثار ثم قال ابن حزم فحق نسأل
من يرى البناء والمحدث اجزأ الصلوة اه في صلوة ام في غير صلوة فان قالوا في صلوة اكد بهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقبل
صلوة من احدث حتى يتوضأ الى آخره قلت هو في صلوة وليس فيه كذاب قوله ايام الميعاد ان ابادا ودري في سنة عن كعب بن عجرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ احدكم ثم خرج عبدا الى المسي فلا يشك في يده فانه في صلوة اه صحح ابن خزيمة وابن حبان كما
في ٢٤٥ من فتح الباري البيهقي في المشي صلوة وقد نص صلى الله عليه وسلم بان في صلوة وقد قال صلى الله عليه وسلم فاذا دخل المسجد
كان في صلوة ما كانت الصلوة تحب المحدث روله ابو داود ومن حديثه الى امره في باب فضل المشي الى الصلوة وحديث آخر عن
ابن هريرة رواه ابى داود في باب فضل القعود في المسجد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال احدكم في صلوة ما كانت الصلوة تحب
المحدث في الباب احاديث اخرى وعليك باحاديث لسنة المحدث حتى يهي وفيها قصة الى هريرة مع كعب الاحبار فكما في هذه الاحاديث
في صلوة كذلك هو في صلوة في صورة الحديث والبناء في صلوة ونظائرها كثيرة شبيهة في كتب الحديث ولما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الحديث فليصرف فليتوضأ ثم ليتن على ما صلي ما لم يحط اه فهو في صلوة بلا مزية والاحادية الى قيد ما لم يتكلم والعجب منه انه
يعز من اسم القياس ثم هو مبتلى به وينكر الاحاديث وليس فيمكن جود التشقيقات التي لفظها انصوا بحسب زعمهم ثم يقول اكد بهم
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فيه انه لا يجزى البناء بعد الوضوء من المحدث ويرجح استهاده على الاحاديث والآثار وهذا في كعبه
كثير وسيبى به ما رواه ابن من بيت التميمي ثم قال ولما رواه ابن حزم من الحديث باقوى ما احتجوا به لذكرنا ما حدثنا عبد الله بن زنج
حدثنا عن عبد الملك ثنا محمد بن بكره ثنا ابو داود وثنا عثمان بن ابى شيبه ثنا جرير بن عبد الحميد عن عاصم الاصول عن عيسى بن حطان عن مسلم
بن سلام عن علي بن هاشم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احدث احدكم في الصلوة فليتوضأ وليعد الصلوة اه الحديث رواه
ابو داود ونسبه المحدث الكبير الى النسائي وابن حبان في نصب الراية وقال الحافظ في بلوغ ائمه ص ١٢٢ رواه المحدث وصححه ابن حبان
اه وهو غلط والصواب رواه الثلاثة واحمد ورواه البيهقي في ٢٤٥ من حسن الكبرى في باب من احدث في صلته قبل الاكل منها
بالسليم وتذكره بعض من الجواهر النقي في بحثه لفرع من كتاب الآثار في الاسناد او لا مسلم بن سلام الملقب ابو عبد الملك وبه اعله ابن
القطان وقال مسلم بن سلام مجهول الحال كما في نصب الراية ص ٢٤٥ وقال الحافظ في ص ١٢٢ من التهذيب روى عن علي بن هاشم عن
ابن عبد الملك وطعني بن حطان والصحيح ان رواه عبد الملك بن عيسى بن مسلم ذكره ابن حبان في الثقات اه وبهذا ثبت انه لم يرد
عن مسلم الا عيسى بن حطان فهو مجهول عند الجمهور ولا يلزم من ذكر ابن حبان في الثقات انه ثقة عدل معروف الحال عن جمهور المحدثين
ليح وقد مسك في كتاب الثقات خلاف مسلكت المحدثين كما تقدم الحافظ ابن حجر في صحيحه من مقدماته لسان الميزان في فضل مستقل
قال ابن حبان من كان مسك الحديث على ثلثة لا يجوز تعدله الا بعد السبر ولو كان ممن يروى المالك في الثقات في الاخبار لكان عدلا مجهول
الرواية اذ الناس في اقوالهم على الصلاح والعدالة حتى تبين منهم ما لوجب القدر هذا حكمنا بغير من الرواة فالما اهل الدين لم يرد عنهم
للاضعاف وهم متروكون على الاحوال كلها اه قلت وهذا الذي ذهب اليه ابن حبان لمن ان الرجل اذا انتفتج جباله عنده لكان على
العدالة الى ان تبين جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه وهذا هو مسلكت ابن حبان في كتاب الثقات الذي الله فانه يذكر خلقا من نصوص عليهم
ابو حاتم وغيره بانهم مجهولون وكان عند ابن حبان ان جباله العيون تركع برواية واحد مشهور وهو مذهب شيخ ابن خزيمة ولكن جهالة حاله
باقية عنده خبره ثم قال الحافظ قال الخطيب اقل ما ترفع به الجبال ان يروى عن الرجل اثنان فصا عداس المشهورين بالعلم والادب
لا يقبل له حكم العدالة به واثباتها وقيل قوم ان عدالة تثبت بذلك وهذا باطل لانه يجوز ان يكون العدل لا يعرف عدالة فلا يكون
روايته عنهم تعدل له ولا خبرا عن عدده اه فالاسناد المذكور مجهول فكيف يكون اقوى ما احتجوا به ومن ههنا ما قاله المعلق على الخطيب
من انه ثقة ذكره ابن حبان في الثقات اه فان ذكره اياه في الثقات لا يستلزم كونه ثقة وهو مجهول كيف وقد نقل لفسان ابن حبان
اعلانا بمجهول الحال وارجح ترجمة اليوب عن ابيه في صحيحه من ان الميزان وقال الحافظ في صحيحه من التهذيب في ترجمة علي بن هاشم
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء من الرجل وغير ذلك وعنه مسلم بن سلام قال الترمذي سمعت محمدا يقول لا اعرف علي بن هاشم
يعني المحدث وللاعرف هذا من علي بن هاشم ابي قال الترمذي فكانه رآى هذا الرجل آخر وقال ابن عبد البر (والباقي على الصفحة اللاحقة)

(بقية من الصفة - السابقة) في سببها انه والطلاق بن علي قلت وهو من قولي لان النسب الذي ذكره خليفة منا هو النسب المتقدم في ترجمته
الطلاق بن علي من غير خلافه وجزم به العسكري انتهى وبهذا ايضا لا يثبت صحة الحديث المذكور وما قيا ما في الجواهر النقي ذكر بن حبان في صحيحه هذا
الحديث ثم قال لم يقل وليصلاته الاجبر وقال البيهقي في باب اقرار الوارث بوارث نسب جبرير الى سوء الحفظ في آخر عمره وفي الميزان لا يثبت
ذكر البيهقي ذلك في سننه في ثلاثين حديثا لم يذكر وقال ابن حنبل لم يكن بالذي في الحديث اختلط عليه حديث اشعث وعلم الاصول حتى قدم عليه
بصرفه انتهى وفي حديث من التهنيد قلت ان تحت حكاية الشاذ كوني في جبرير كان يدس وقال احمد بن حنبل لم يكن بالذي اختلط عليه
حديث اشعث وعلم الاصول حتى قدم عليه بصرفه نقله العسقلاني وقال البيهقي في السنن نسب في آخر عمره الى سوء الحفظ وقال تقي الدين في معارج
علائقه انه والقاعدة مشهورة بان المختلط حتى توجب بغيره صار حديثه حسن لا لانه بل بالمجموع وهذا ليس كذلك انفراد بقوله وبعد صلوات
جبرير بن عبد الحميد فلا يعتبر لسوء حفظه فلا يكون حديثه بلا قوا في اعتبارها ولا يساوي حديث عائشة رضي الله عنها المار ولو مرسل فانه صحيح ولا ينافي
مصادره له فلا مزية في الاحتجاج به على جواز البناء ولو انما قلنا لم يكن بالذي فاما بالاعادة فيرسل على الوجوب لم لا يجوز ان يكون
الاعادة على الاستحباب والندب والتعلقون بجواز البناء يقولون بان الاستقبال والاستيناف احب اليها فكيف يكون الحديث مخالفا لتعليمهم
لو لم يراعوا اعادة وهي ثابتة بالحديث المذكور لم لا يكون مراده فليعد صلواته اذا تعد فيها بالحديث احتقارا وقصداهم يقولون بذلك
وبالحكمة الحديث الذي يظنه ابن حزم اقوى حجة من تنجيمه هو في زعمه ولا يدل على ما ذهب اليه وليس هو نصا في مقصوده بل يحمل التأويل و
حديثهم ليس خير من التأويل فليعد يقول ويعتد تبصر ثم قال ابن حزم فان ذكره ابن حزم من الصحابة رضي الله عنهم فقد دوننا (الى قال) عن الزبير
ان المسور بن مخرمة كان اذا رعت في الصلوة لا يبعد بالذي يتدبره حتى يقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان بنى من الصحابة رضي الله عنهم فقد دوننا (الى قال) عن الزبير
الشرع عليهم وهم اهل بدر والمصور ولديك بعد الهجرة سلتين مضتا منها وقدم به الحديث سنة ثمانية من الهجرة كما في الجزء العاشر من التمهيد
فهو يعاد لهم وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتدوا بمن بعدي ابا بكر وعمر والحديث وقال صلى الله عليه وسلم سترى اختلافا فاكبر احكمك بسنن
وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عهدها وعليها بالنسب واجد والاربي الى ما قال البيهقي في السنن كتابه ١٧٤ من كتبه العمال من باب
الفضائل من قسم الافعال حدثنا ابو سعيد احمد بن محمد بن عمار المديني ثنا ابو بكر الاسدي ثنا عبد الله بن وهب بن يحيى الديلمي ثنا عبد الله بن
محمد بن ارون الفريابي قال سمعت ابا عبد الله بن ادريس بن بكير يقول سئل في حديثه عن كتاب الله عز وجل ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال فقلت له صلحك الشرا تقول في الحرم يقتل زبور قال نعم سمع الشرا الرجل الحزم قال الشرا قال وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم
عزفانتهوا احدنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمار بن ربيعة عن عبد الله بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين
من بعدي ابو بكر وعمر وحدثنا سفيان بن عيينة عن مسعود بن عيسى عن مسعود بن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب اذ امر اهلهم بقتل الزبور
انتهى النظر كيف حكم الله في علي امر عمر رضي الله عنه بالزعم الشرا من عمر رضي الله عنه وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه فتوى من عمر رضي الله عنه
في ركن الشرا تعالى للمعمر كما ذكره في معنى الاقتداء المذكور في الحديث بهذا ابو بكر وعمر وعلى قد جردوا لارتداء الراعي على ما في فهو حكم كتاب
الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما قال الامام الشافعي وسمع ابن عمر وسليمان وعائشة وعثمان ومعه بن مسعود وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم
الشرع عليهم والمسور هو الذي لزم عمر وصحبه بده حيا كما في التهنيد واخذ العلم عنه علانا قوله او فعله لا يدل على الوجوب لم لا يجوز ان
يكون عمل بالاستحباب والعزيمة قد سبق ان القائلين بالبناء كجوز الاعادة واذا اعادة الراعي لا يعتد بما مضى وهم يقولون بذلك
ولا يثبت من الامر الذي رواه ابن حزم ان الاعادة واجبة والبناء لا يجوز بوجوه ثلاثة هذا والله تعالى اعلم بالصواب وعنده علم الكتاب و
المرجع المكاب فان قلت قال البيهقي في باب من قال يمين من سبق الحديث من لسان الجبري بعد اقراره اخرج الى طالب من طرق وفي
كل هذا ان صح دلالة على جواز الانفراد بالمر قبل خروج الحديث ثم البناء على ما مضى من الصلوة ودوي مثل ذلك عن سلمان قلت
على ما في الجواهر النقي تجوز الانفراد قبل خروج الحديث مخالفا للاجماع فيما مضى وخالف لقوله عليه السلام فلا ينصرف حتى يسمع صوتا او
يذكر رجا وخالف ايضا لقوله على في هذا الاثر من الطرق كلها فليستوا اذ لا وضوء قبل خروج الحديث وقال ابن ابي شيبة سمعت علي بن مسهر
عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن خلاص بن علي قال اذا رعت الرجل في صلاة او قاء فليستوا ولا يتكلم ولا يمس على صلواته و
رجال هذا السند على شرط الصحيح وقلاس اخرج له الشيعان ولغظ هذا الاثر لا يحمل التأويل الذي ذكره البيهقي وظاهر قوله ودوي مثل ذلك
عن سلمان انه اشارة الى جواز الانفراد قبل خروج الحديث وليس كذلك بل مراده ان ودوي عن سلمان مثل ما روى عن ابن عمر وعلى مخرج
بذلك في كتاب المعرفة انه فان قلت اخرج البيهقي في صحيحه من سنة بسند من معاذ بن جبل رضي الله عنه انه قال ليس الوضوء من
العرفان واليقين الحديث قلت على ما في الجواهر النقي وفي سننه مطوف بن مازن فقال في هذا الباب تكلموا فيه وقال في باب هم ذوى القربى
صنيف انه فالحديث عند البيهقي ايضا ضعيف لا يجوز به الحجج وراجع صحيحه من لسان الميزان فغضب كذا يحيى بن معين وقال النسائي ليس
بشخصه وقال آخر رواه احمد وفي صحيحه وقال الساجي مصنفه وشبهه من بن يوسف الى الكلب احمد وبالحكمة فهو ليس بصحيح فان قلت
قال البيهقي في صحيحه من سننه وعلى هذا يحمل ما روى عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم في القين ان تحت الرواية فيه انه مخرج حديث
ابن الدرداء في صحيحه قال عليه السلام فانظر فليقت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال انما صعبت له وضوءه احمد ثم قال
البيهقي واسناد هذا الحديث مضطرب واختلوا فيه اختلافا شديدا انه قلت اخرجه الترمذي في صحيحه من جامع عن حسين لمعلم عن يحيى بن ابي كثير
عن الاوزاعي عن يحيى بن وليد الحموي عن ابيه عن معاذ بن بن ابي طلحة عن ابي الدرداء الحديث وفيه قاء فتوضأ احمد ليس فيه فافظ ثم
قال الترمذي وقد جرحه الحسن بن علي بن فضال الحديث وحديث حسين صحيح في هذا الباب انه ونقله العلامة المارديني في الجواهر النقي وزاد قال
ابن مندة هذا اسناد متصل صحيح اه وذا اقام ثلثة اسنادا اعتمادا لم يبال بالاختلاف وكثير من احاديث الصحابة لم تسلم من مثل هذا الاختلاف
وقد دخل البيهقي مثل هذا في اول الكتاب في حديث هو الظهور ماره حيث بين الاختلاف الواضح فيه ثم قال (والله اعلم بالصواب الاية)

(بقية من الصفحة السابقة) الا ان الذي اقام اسناده ثلثة اودعه مالك في الموطا واخرجه ابو داود في السنن اه وفي سند هذا الحديث عيش بن
الوليد بن هشام عن ابيه وثقه احمد بن عبد الله الجعفي . وثق اباه ابن مسين ايضا واخرج لمسلم وما يدل على ان الرفاع حدث ان ابن جزيج
وابن المبارك وعمر بن علي المقدمي والفضل بن موسى روه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا امر
احدكم فليصنع يده على الفم لينصرف روجه بن حماد عن الفضل بن موسى بسنده المذكور ولفظ اذا احدث احدهم في صلاته فليضع يده على الفم لينصرف
فليصنع ما ذكره البيهقي فيما بعد في باب من احدث في صلاته قبل الاحلال منها انتهى قال الترمذي وقد راى غيره واحدا من اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم وغيرهم من التابعين الوصوه من النبي والرفاع وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك واحمد والبخاري وقال بعض اهل العلم ليس
في النبي والرفاع وصوه وهو قول مالك والشافعي اه والنظر ان الحكم في صلاته من مستدرك اخرج حديث ابن جزيج عن هشام بن عروة
عن ابيه عن عائشة ثم قال وتابوه عمر بن علي المقدمي وعبد بن بشر العبدي وغيرهما عن هشام بن عروة وهو صحيح على شرطها ولم يخرجاه ثم اخرجهم من
طريق الفضل بن موسى عن هشام بن عروة ثم قال سمعت علي بن عمر الدارقطني الى ان حفظت ابا بكر الشافعي الصيرفي يقول كل من اغشى من ائمة
المسلمين من الجليل انما اخذه من هذا الحديث اه واقره الذهبي في مختصره وبدا القرطبي من لا يتيقن بشانه بغيره فان قلت في عدم نقص الوصوه
من الدم حديث جابر بن عبد الله الانصاري ذكره البخاري في ترجمه الباب من صحيحه قوله ويذكر عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في
عروة ذات الرقاع فري رجل بسهم فتردد الدم فركع وسجد وصلى في صلاته اه وصلة ابن ابي في المغازي قال حدثني صدقة بن يسار عن عتيق
بن جابر عن ابي مطولا واخرجه احمد ابو داود والدارقطني ومحمد بن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من ابن ابي عمير عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
وصحبه من عمدة القاري وصحبه من يذل المجهود وغيرهم من الكتب قلت قال العلامة ابن الترمذي في الجوهري النقي ابن ابي عمير عن ابي جابر عن ابي جابر
الحال وفي الغنم للذهبي ان عقيل بن ابي جابر اه قلت والفاظ بن محمد ذكره في صحيحه من التهذيب وقال روى عن صدقة بن يسار
ذكره ابن حبان في الثقات روى له ابو داود في الحديث الواجده ولم يذكر شيئا من الجرح والتعديل وقال في آخر ترجمته وقد روى جابر
البيهقي عن ثلثة من روى جابر عن جابر فحصل لنا را وآخروا ان كان ضيفا عن عتيق بن صدقة لان جابرا ثلاثه اولاد روى الحديث هذا
وعبد الرحمن ومحمد اه قال الحافظ في الفتح صدقة ثلثة وعقيل لا يعرف روى عنه غير صدقة ولهذا لم يكره به المصنف واللفظ في ابن ابي عمير اه
ونحوه في عمدة القاري وذكر ابن حبان اه في الثقات لا يستلزم التوثيق منكم ما عرفت من مدبرين اللسان خلافا لمجهود وابن حبان لم
يؤثقه ولم يثبت انه وثقه قال في الجوهري النقي ثم في الاستدلال بهنا نظر فانه فعل واحد من الصابة وتعد كان مذهباه اولم يعلم بحكمه ومما
يقوى بما ان ظاهرا رأى المهاجري ما بالانصاري من الدماء يدل على ان الدم اصاب ثوبا او بدنه او كليهما ولم يصيب الارض وكانت
ثلاثة اقسام فالظاهر انها اصابت ثلثة مواضع وذلك يدل على كثره الدم ولهذا راها صاحبه بالليل وبالحكم لم يدل مصنفه على جواز الصلاة
مع النجاسة كذلك لا يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء قال الظاهري اكثر الفقهاء على انتفاء الوضوء بسيلان الدم وقول الشافعي
قوى في القياس ومما يوجب اقوى في الاتباع ولست ادري كيف يصح الاستدلال بالخبر والدم اذا سال يصيب بدنه وجلده وربما اصاب
ثيابه ومع اصابته شيء من ذلك وان كان يسيرا لقص الصلاة عند الشافعي الا ان يقال ان الدم كان يخرج على سبيل الزرق فلا يصيب
شيئا من بدنه ولئن كان كذلك فهو امر عيب اه وقد اوضح الحافظ العيني في صحيحه من عمدة القاري وقال الاحتجاج بهذا المعنى جدا
قالوه في الترجمة امر عيب وبيده جدا ثم نقل عن الخطابي قوله المذكور قال الحافظ في الفتح ثم الحجة قائمة على كون خروج الدم لا ينقض ولو لم يظهر
الجواب من كون الدم اصاب الارض اجاب عنه الحافظ العيني قلت بهذا اعجب من النكل والبدن العقل وكيف يجوز هذا لئلا يفتقر لوجه الصلاة مع
خروج الدم منها من غير دليل قوى الى البخاري واثر الحسن لا يدل على شيء من ذلك اصلا لا لا يلزم من قوله يصلون في جراحاتهم ان يكون
الدم خارجا وقتلهم ومن لجراحة لا يجر الصلاة لاجلها بل يصلي وجراحته اما مصيبة بشي او مبرونة بحجرة ومع ذلك لو خرج شيء من ذلك
لا تفسد صلاته بمجرد الخروج ولا بد من سيلان وهو لا يوجب موضع يلقه حكم الظاهر اه وقد فصله عيني في صلاته من بدل الجهد وشرح ابى داود
وقال وبالمجمل فالاحتجاج بهذا الحديث غير صحيح بوجه الاول ان الحديث ضعيف لان عقيل الرازي مجهول وعبد بن ابي عمير مختلف فيه والشافعي
ان البخاري لم يكره به بل ذكر بصيغة التمرين والثالث ان هذا فعل محابي وتعد كان مذهباه اولم يعلم بحكمه او علم ولكن شدد الاستغراق
في لذة المناجاة عن الانتفات اليه فلا يستقيم الاستدلال به على عدم انتفاء الوضوء واحباب صاحب عروق المبيد عن جهالة عقيل بن
الحقيق في مجهول العيني انه اذا وثقه احمد من ائمة الجرح والتعديل ارتفعت جهالة وعقيل بن جابر الرازي وثقه ابن حبان وصح حديثه وابن
خزيمة والحاكم فارتفعت جهالة قلت لسة التوثيق الى ابن حبان ليس بصحيح فادلم يؤثقه ولم يذكر احدا وثقه نعم ذكره في الثقات وذكره في
الثقات لا يستلزم التوثيق الا ترى ان ابن حبان كثيرا ما يذكر الرواة في الثقات وهم بسوا ثقات وكذلك يصح الحديث من ابن حبان وابن
خزيمة والحاكم ليس بتوثيق له عند المحدثين بل المراد بالتوثيق هو الذي يكون مراعاة واما صحيح الحاكم فقال العيني في شرح البخاري في بحث جبرائيل
قال الحاكم قد عرفت تساهله وتصحيحه للاحاديث الضعيفة بل الموضوعة اه ثم تكلم في الآثار التي اورد في البخاري في ترجمه الباب لمراجع به بعبارة تامة
ولكن في الباب احاديث كثيرة اتوا باحدث حاشية في قصته فاطمة بنت ابي جبيش وحديث آخر ذكره صاحب الهداية الوضوء من كل دم سائل
اخرجه المحدث الكبير في نصب الراية من كامل ابن عدي ولم يحكم عليه شيئا وفي سنده سهوا الكاتب كتب محمد بن سليمان والصواب عن
سليمان قال شيخنا الحديث وقال والحديث عندي قوى الا ان في سنده احمد بن الفرج واخرج له ابو عواذ في صحيحه وشروطه ان لا يخرج في صحيح
الا لصاح من الاحاديث هذا

باب ما يعاد من الصلوة وما يكره فيها

محمّد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد قال سألت إبراهيم عن الصلوة قبل المغرب فنهاى عنها وقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر لم يصلوها

(قوله ما يعاد) من الاعادة يعني ان وقع فيها منسفة فتعاد بسبب الصلوة وقوله وما يكره فيها شامل للمكره غريباً وتكريراً وغلان الاولى وتكره (قوله محمد قال) كذا ذكره في مصنفه من جملة ما سجد عليه من كتاب الآثار رجال ثقات وهو مرسل ومروى عن أبي حنيفة عن حماد وأبراهيم في الباب الاول من كتاب الآثار وصلة من أجعل وصلاً من التفرغ وصلة من التذيب وصلة من تذكره الحافظ وصلة من الجوهري النقي وصلة من الآثار الحسان وصلة منها وصلة من تبليغ الصيغة للسيوطي والحدوث أخرجه في مصنفه من تصدير الراية وعزاه للأخبار وهو في مصنفه من قيام الليل للزهري بلفظ عن أبي حنيفة قال كان مالكوفه من خيار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان والوسود والنصارى وعمار بن ياسر والبراء بن عازب فأخبرني من روى عنهم في رأي أحد منهم يصلونها قبل المغرب وفي رواية إن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب وقيل لأبراهيم إن ابن أبي الهذيل كان يصل قبل المغرب ركعتين فقال إن ذلك لا يعلم أنه وهو في مصنفه من الحلي لابن حزم بلغظان أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا يصلونها فيه وفي صنفه من السنن الكبرى قال سفيان ناخذ بقول إبراهيم يريد سفيان يقول إبراهيم ما رواه عن منصور عن إبراهيم قال لم يصل أبو بكر ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم قبل المغرب ركعتين أنه وهو في مصنفه من إخراج كثر العمال عن منصور عن أبيه (رواه عن إبراهيم كما هو في السنن في لم أجد منصوراً عن أبيه في التهذيب تدبر) قال مولى أبو بكر ولا يكون ولا عثمان الركعتين قبل المغرب (عبد وسعد) أنه (قوله فنهاى عنها) لأن فعلها لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم بطريق يعتد بها ولا من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وهم المدركون لما قبل من قوله صلى الله عليه وسلم عليكم الحديث ومن قوله أقتدوا بها الذين من بعدي الحديث وبه أجاب إبراهيم بأنهم لم يصلوها ما حديث مرفوع مرسل وأثر منصور المذكور نقله العلامة البيهقي في التلخيص عن علي كذا في السنن وفي صنفه من إمامنا قال من كثر العمال بين كل إذا نزل صلاة الا المغرب (البراء عن بريدة) أن عند كل ركعتين ما قبل المغرب (قط عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ادعن ابن بريدة عن عبد الله بن مغفل المزني قال قط وهو المحفوظ) أنه قلت في مصنفه من اللالي المصنوعة للحافظ السيوطي حدثنا عبد الواحد بن غياث حدثنا حيان بن عبيد الله حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بين كل إذا نزل صلاة الا المغرب أنه رواه البراء وقال بغير تحريك لا نعلم رواه الاحيان وهو بصري مشهور ليس به بأس أنه عبد الواحد بن غياث المدي البصري أبو جعفر العيصي من رجال أبي داود وخليفة قال أبو زرعة صدوق وقال صالح بن محمد لا بأس به وقال الخطيب كان ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقال مات سنة (٢٣٨) وقال موسى بن هارون والبخاري مات سنة اربعين ومائتين زاد السيوطي وكان امور قاله الحافظ في مصنفه من التهذيب وحيان بن عبيد الله هو ابن حبان أبو جعفر شيخ يعمرى كما في مصنفه من اللسان قال البخاري ذكر الصلوة منه الاختلاف في رواية عن عيسى بن عيسى بن عبيد الله بن عيسى في الثقات وقال عامر حديثه المراد القرد بهاد وذكره العيني حديثاً من طريقه وقال لا يتابع عليه وقال ابو حاتم صدوق وقال يحيى بن زهير حديثه عن عباد بن عباد بن عبيد الله وكان رجل صدق وذكره ابن حبان في الثقات وقال البيهقي تكلوا فيه وقال ابن حزم مجهول فلم يصيب أنه وقد روى عن ابن حزم صنفه من إمامنا يقول إمامنا حيان مجهول فلا بد هو معروف وذكره ابن حبان في الثقات قال روح بن عباد كان رجل صدق وقال البراء بعد رواية هذا الحديث كما نقل عنه الزيلعي لا نعلم رواه عن ابن بريدة الاحيان بن عبيد الله وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس به وقال ابن حجر في اللسان قال ابن حزم مجهول فلم يصيب وقال ابو حاتم صدوق أنه ورواه ابن حزم إذا كان الحديث مخالفاً لغيره كجرح رواه عنه ولا من الحد ومثله بل أشد منه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات فقد نقل فيها في حق من الغلاس أن كذب وهو وهم منه ولذا تعقب عليه الحافظ السيوطي في مصنفه من اللالي المصنوعة بأن حيان هذا غير الذي كذب به الغلاس ذاك حيان بن عبد الله بن أبي بكر البجلي الدارمي ونحو حيان بن عبيد الله بالتصنيف أبو جعفر البصري ذكرهما في الميزان أنه ثم نقل في ترجمة حيان بن عبيد الله البصري ما ذكره من اللسان فهو من رواية الحسان على القنزل لارضاء الخائف وعبد الله بن بريدة من رجال الصحيح وروى الجماعة وأبو حنيفة في الحديث حسن متج بروراه الدارقطني من طريق عبد الغفار بن داود وعبد الواحد بن عبيد الله كلاهما عن حيان في مصنفه من ٩٩٣ سنه ورواه البيهقي في صنفه من سننه من طريق عبد الله بن صالح عن حيان بن عبيد الله وهو رواه البراء كما عرفت واليه نسبة الحديث الكبير في مصنفه من تصدير الراية وأخرجه ابن حزم في صنفه من الحلي من طريق البراء عن عبد الواحد بن غياث عن حيان بن عبيد الله قال: بن حزم أن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مفرق في الصحاح (والها في كل من هو الآتيه)

(بقية من الصفحة السابقة) ثنا البرزباري وقال البيهقي في صحيحه بعد رواية من طريق حسين المعلم وكهس والجريدي ورواه حيان بن عبد الله
عن عبد الله بن بريدة وأخطأ في إسناده واتي بزيادة لم يأت بها غيره وفي رواية حسين المعلم ما يسطرها ويشهد بخطه فيها ثم رواه بسنده
عن طريق عبد الله بن صالح عن حيان بن الحديث ثم قال واثبا أبو عبد الله الحافظ الخبرين محمد بن اسمعيل ثنا أبو بكر محمد بن الحسن يعني ابن خزيمة
على أثره ثم الحديث قال حيان بن عبد الله هذا خطأ في الإسناده لأن كهس بن الحسن والجريدي والعتكي روى الخبر عن ابن بريدة عن عبد الله
ابن مغفل لا عن أبيه بل عن أبيه من أبيه الذي كان الشافعي يقول أخذ طريق الحجة فهذا الشيخ لما رأى أخبار ابن بريدة عن أبيه توهم أن هذا الخبر
أيضا عن أبيه ولعل لما روى العامة لأصلي قبل المغرب توهم أنه لا يصلي قبل المغرب فزاد في الكثرة في الخبره قال العلامة ابن السكاني في دليل
من الجوزي لم يفتي قلت أخرجه الزاوي بهذا الحديث ثم قال حيان بن رجل من أهل البصرة مشهور ليس به بأس وقال فيه الوحاظ صدوق وذكره ابن حبان
في الثقات من أتباع التابعين وأخرج الزاوي في أبواب الزنا حديثا فصيح إسناده فيه زيادة من ثقة يجهل على أن ابن بريدة في
سند بن سعد من ابن مغفل بغير شك الزيادة وسعد من أبيه بالزيادة أنه مشهور منه ثم انظر ما قاله الحافظ في صحيحه من فتح الساري من قول
ولما رواه حيان وهو يفتح الصلاة والتحية نشاطه لانه وإن كان صدوقا عند الزاوي وغيره لكنه غالف الحافظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في
إسناده الحديث ومثله وقد وقع في بعض طرق عند الأصمعي وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب فلما كان الاستسقاء لم يحل في
بريدة ما روى وقد نقل ابن الجوزي في الموضوعات عن الغساس اذكر ب حديثا المذكوراه قلت في نظر من وجوه الاول ان ابن الجوزي وهم في من
كذب الغساس هو حيان بن عبد الله المكي البجلي الدارمي كما سبق من السيوطي وذكره في كتابه من اللسان قبل ترجمه حيان بن عبد الله البصري
الرازي فكيف نقل قول ابن الجوزي في هذا الثاني ان ابن بريدة لم يكن يصلي قبل المغرب ركعتين كيف وقد قال البيهقي في السنن ان ابن المبارك
قال في حديثه عن كهس كان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين فلما كان ابن بريدة قد سمع من أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الاستسقاء
الذي رواه حيان بن عبد الله في الخبر ما خلا صلاة المغرب لم يكن يخالف خبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه ومثله قال الحافظ السيوطي في صحيحه من اللسان
المصنوع ومنها لقائه شيخه في صحيحه من هذا الخبر وقد قال ما نقل عن البيهقي من طريق بريدة صحيح من قول ابن بريدة أنه وهو لا يكون عليه إبراهيم وداود في
صحيحه وصحاحه كما لا يخفى والبيهقي والسيوطي وثقه ابن المبارك كغيره فلو أن هذا فعل ابن بريدة وهو عبد الله كيف سكت الحافظ عنه ونحس
البصر لو سلم أنه فعل ابن بريدة فهو صهي في كل خلاف مروده فهو لا يصدق في روايته كما في أصول الحديث قال في صحيحه من تدريب الراوي في علم الحول
وفتاه على وفي حديث رواه ليس حكما بصحة ولا بغيره ولا يبعد بل روايته ولا مخالفة لآخر منه في صحيحه ولا في روايته لا مكان ان يكون ذلك لما لم من
معاريضه ولا يخرجه اه مخترا ولا يخالف هذا ما ذهب إليه المحقق في باب المخرج فان روى قبل الرواية احواله جهالة التواريخ بخلافها ليس يخرج
في الرواية كما هو مبين في أصول الفقهاء وراجح صحة من التلويح للتخالف في فيها ايضا كذلك اذ لم يعرف التاريخ لا يكمل يخرج الحديث
وسقوطه ولا يكون فعل بريدة اذ ابن رواه وحده حاشية الثالث اما قوله لما رواه حيان شاذة الخبر فليس كمال من الغبول فان ما قاله حيان
زيادة ليست بخلاف الحافظ ولاتنا في أصل الحديث وحيان صدوق ثقة قبل زيادة في الأصول والبريد من الترمذي في قول المدركون قبل
قال الحافظ في صحيحه من الغنية وزيادة لا يوجبها مقبوله ما لم تقع من انبائه لا هو اذ في قال قلت هارنخ الحفظ وما يلاحظه ان شاء الله لم يقع
من انبائه لما هو اذ في من صحيحه تكون شاذة وقال السيوطي في كتابه من الثقات وعندى ان الحديث وهم حيان باسقاط عبد الله وزيادة الا
المغرب ويمكن ان لا يروى لان بريدة صحابي وغاية الامران يكون مرسل صحابي والزيادة المذكورة لاتنا في أصل الحديث اه فاذا كان حال
الحديث يمكن على الأصل الصحيح الحديث الذي يرفع به عند الشذوذ في حكمه عليه بالشدوذ وبالجملة فالحديث نص على نفي انتقال قبل المغرب
وبصحة ولقد يعمل الحلفاء الراشدين كما عرفت فيه قال ابو جعفر وغيره كما ياتي في بدل الجمهور صلوا واما المخالفة في الاستناد فليس فيه
الادغال عن أبيه بدل عن عبد الله بن مغفل وهو انما ضل في أم الصمعي فلا يصدق هذا في الحديث ويمكن أن يكون الرواية من كاهها اه
فهذا جواب آخر غير ما تقدم وقوله ويمكن المسبق اليه في الجوزي الفتي كما سبق (قوله وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم) روى عبد بن حمزة
الكشي في مسنده كما في آثاره عن طاووس قال ابن عمر عن الركنين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا يصليها على عبد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورواه ابو داود وإسناده صحيح وسند الكشي في مسنده كما في التقيين الحسن حدثنا سليمان بن داود عن شعيب عن أبي شعيب قال سمعت
طاووسا يقول مثل ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه ابو داود عن طريق أبي شعيب ولادورخص في الركنين بعد العصر ثم قال سمعت يحيى بن معين
يقول هو شعيب يعني وهم شعيب في اسمه قلت قد واثق ابن عمر ابو سعيد الخدري على ما أخرجه في المعتمد من المعتمد قال وعن قتادة قال قلت
لسعيد بن المسيب ان اباسعيد الخدري كان يصلي الركنين قبل المغرب قال كان ينهي عنها ولم ادرك احدا من الصحابة يصليها غير
سعد بن مالك اه قال الحافظ في صحيحه من الصحيح وروى عن ابن عمر قال ما رأيت احدا يصليها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعن
الحلفاء الاربعة وجماعة من الصحابة انهم كانوا لا يصليونها وهو قول مالك والشافعي والمنقول عن ابن عمر رواه ابو داود ومن طريق طاووس عن
المنقول عن الحلفاء الاربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق ابراهيم الخفي عنهم وهو منقطع اه قد عرفت غير مرة ان راسيل الخفي صحيحه فلا يصدق
الانقطاع تأمل وما عن ابن عمر والحلفاء الاربعة وغيرهم ذكره الحافظ العيني في صحيحه من عمدة القاري قال المحقق في فتح القدير بل
يندب قبل المغرب ركعتان ذهبت طائفة اليه وانكره كثير من السلف وصحابنا وملك (والشافعي) روى الله عنهم ترك الاول بجملة
البخاري اه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب الحديث وفي لفظ لابي داود وصلوا قبل المغرب ركعتين زاد ابن حبان في صحيحه ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين والحديث -- انس في الصحيحين كان المؤذن اذا اذن لصلاة المغرب قام ناس من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقدمون السوازي الحديث والجواب عما رواه البخاري وابن حبان وسلم المعاصرة بما في ابي داود عن
طاووس قال مثل ابن عمر عن الركنين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا يصليها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها ويخص في الركنين
بعد العصر سكت عنه ابو داود والمنتدري بعده في مختصره وبهذا الصحيح (في لصحابنا) فهذا صحيح عندهما (والباقي على الصفحة الآتية)

(بقية من الصفحة السابقة) صلى الله عليه وسلم يقولوا مثل ما يقول المؤذن الحديث فهو ترك لما مور به نحو المصلي فيها اولاً الثاني في حديث انس
عنه سلم قال كان يماناً فليصليها فلم يأمرنا ولم ينهنا ونقل الحافظ عن بعض العلماء ريل كانوا يشعرون في الصلاة في اثناء الاذان ويخرجون مع
خروجهم فالحديث يدل على ان المصلي عليه وسلم كان ينتظر فراغهم في المسجد وفي حديث ابي ثعلبة عن عبد الجباري فلا تقوموا حتى تروني وعندكم سلم حتى
تروني فخرجت وعند ابن حبان من طريق عبد الرزاق حتى تروني فخرجت ايكم كما في نسخة من فتح الباري وقد ثبت في الحديث ان بلالاً لا يقيم الصلاة حتى
لا يري رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فرج من الحجر الشريف وهذا ليس كذلك فان الناس على قول انس كانوا يصلون الركعتين في اثناء الاذان
ورسل الله صلى الله عليه وسلم في المسجد يراهم مصليين فيخطفهم وعند البخاري اذا كان قام ناس يبتعدون السور حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم
وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب اهـ اذ اثلث اثم اذا صلوا الركعتين قبل المغرب لا يمكن ان يصلوها واحدة متفقة في التوقيت في
وقت واحد كيف وهم يختلفون في اداء الاركان والواجبات والسنن والتعديل وبطوار القراءة وسرعتها وهدأهموس مشاهد فلا بد من تقدم
واخراً وتأخرها لئلا يلام الامام ان ينتظر فراغهم حتى اتموا مع الامام فيلزم حينئذ تأخير صلاة المغرب وقد رتب اليه تعليمها ورغب في ذلك
عليه الواب لان حاله انما هو على الطاعة ما لم يلزمه كما هو عند ابي داود والدارمي وان لم ينتظر بل يخرج في الصلاة يلزم ان يصلوا معه
لا قلة وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا نيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة والحال ان لا يجوز استئذان المصلي عن الجماعة الا قلة
مع قول البعض بوجوبها فضلاً عن الركعتين قبل المغرب وهو الرابع من الوجوه ويلزمهم ايضا ان تكونهم التكبيرة الاولى وما ادراك ما التكبيرة
الاولى حتى قضى واعاد بعضهم الصلاة بغيرها جبراً للنقصان ولها شأن في خصوص الاحاديث وهو الخامس ويلزم على هذا الصانع من تكرار الاجراء
مع الامام وهو ما يندفعه صلى الله عليه وسلم لما جعل الامام ليؤتم به اذ كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا الحديث عنه سلم وغيره وهو باب دس
وقد اختلفوا في مفارقة المأموم بالامام وبالمجته من صلى الركعتين قبل المغرب وبما لو ثبتا فكانت في درجة الابهة يرتكب امورا ترك
اجابة الاذان واداءها مع الجماعة وتأخير صلاة المغرب وانتظار الامام له وفوت التكبيرة الاولى وفوت المقارنة والاشتراك وارجح من هذا
بذل الجهد ثم ارجح البصر ركعتين الى الحديث بل تجد فيه شيئا جديداً يكون مفيداً بالاصول عند البخاري من طريق الجري عن ابن بريدة
عبد الله بن مسعود المزني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بين كل اذانين صلاة ثلاثا لمن شاء اهـ وفي باب بين كل اذانين صلاة
لمن شاء من طريق كس عن ابن بريدة عن ابن مسعود بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء اهـ وفي
باب الصلاة قبل المغرب من طريق حسين المعلم عن ابن بريدة عن ابن مسعود بلغنا قال صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء كررته
ان يتجدد بالناس سنة اهـ وبهذا الطريق والحق اخرج البخاري في باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التبريم من كتاب الاعتصام ص ١٥٩ من
وعند الدارمي في مسنده ص ١٤٤ عن يزيد بن مارد عن الجري عن ابن بريدة عن عبد الله المزني بلغنا بين كل اذانين صلاة بين كل
اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة لمن شاء اهـ وعند مسلم من طريق كس بين كل اذانين صلاة قالها ثلاثا قال في الثالثة لمن شاء و
من طريق الجري يشهد الاذ قال في الرابعة لمن شاء اهـ والطريق ابو داود وعن ابن عليه عن الجري بر وقال بين كل اذانين صلاة بين
كل اذانين صلاة لمن شاء اهـ ذكره حسين المعلم روى عن ابن بريدة عن عبد الله المزني بلغنا صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا
قبل المغرب ركعتين لمن شاء خفية ان يتجدد بالناس سنة كما هو عند البيهقي في صحيحه من اسن عن ابي داود وعن عبد الله بن عمر عن عبد الله
بن سعيد عن حسين المعلم به ورواه البخاري عن ابي عمر عن عبد الوارث عن حسين المعلم الا انه قال في الثالثة لمن شاء كررته ان يتجدد بالناس سنة اهـ
كما سبق فبعد الله بن عمر داود ومختلفان في بيان لمن شاء الخ في الثانية قال في الثالثة قال الحافظ في صحيحه من الفتح زاد ابو داود
في روايته عن القواريري عن عبد الوارث بهذا الاسناد صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين واعادها بالاسمعيلى من هذا
الوجه ثلاث مرات وهو موافق لقوله في رواية المصنف قال في الثالثة لمن شاء وفي رواية اخرى في المستخرج صلوا قبل المغرب ركعتين
قالها ثلاثا ثم قال لمن شاء اهـ ومثله في صحيحه من عدة القاري قبل يورث ملائمة اختلاف شيئا ام لا ثم اصل الحديث ما رواه حسين المعلم
عن ابن بريدة او ما رواه كس وسعيد الجري عن ابن بريدة فان الاول قولاً يختص بالمغرب والثاني عام لا يتعلق له بالمغرب الا
بالحديث من العموم ولما رواه الحديث عبد الله بن بريدة وعبد الله بن مسعود عن ابن بريدة عن ابن بريدة عن ابن بريدة عن ابن بريدة عن ابن بريدة
ابو جعفر يعقلى ضعيف مضطرب الحديث كما في صحيحه من التهذيب دحل سمع من ابن بريدة عن ابن بريدة عن ابن بريدة عن ابن بريدة عن ابن بريدة
لاختلافه بين يدين ماردون وابن المبارك وابن ابي عدي وكلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط كما في صحيحه من التهذيب وارجح
صلاته وبكس صدوق بهم كما قال الساجي ونقل عن ابن مسعود وتبعه الادري في نقل ذلك كما في صحيحه من التهذيب ثم الاختلاف في
الرواية عنها كما عرفت ثم استفتاء المغرب في رواية حبان عن ابن بريدة عن ابن بريدة عن ابن بريدة عن ابن بريدة عن ابن بريدة
وابي اسامة عن كس عند البيهقي ثم زيادة وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل المغرب ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين
الحديث كما هو عند ابن نصر في صحيحه من قيام الليل حدثني عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد شفي ابي ثناء حسين
عن ابن بريدة به والمراد بابي هو عبد الصمد فان عبد الوارث سمع عن ابي عبد الصمد لامن جده عبد الوارث بن سعيد كما في الجزء السادس
من التهذيب فعلى هذا في السند القطا فان عبد الصمد لم يسمع من حسين المعلم كما في تراجمهم من التهذيب والنظر قول ابن قانع في حق عبد الصمد
ثقة يخطى كما في صحيحه من التهذيب واخرجه ابن حبان من هذا الطريق عن محمد بن خزيمة عن عبد الوارث بن عبد الصمد عن ابي ثناء حسين بن جابر
ذكرهم قال صلوا قبل المغرب ركعتين الحديث فلما ادرك كيف صح الحديث مع وجود هذه الاختلافات ولم يضطرب والمخرج حديث ابن
بريدة عن عبد الله المزني وعنه حسين المعلم والجري وكس وحبان بن عبد الله وغيرهم وغيرهم كما عرفت فتأمل فيه ومبصر هذا
عندي والله اعلم بحقيقة الحال ١٢ -

قال محمد وبه نأخذ اذا غابت الشمس فلا صلاة على جنازة
ولا غيرها قبل صلاة المغرب وهو قول ابي حنيفة محمد قال اخبرنا
ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم

(قوله به نأخذ) اي بالنهي وعدم الصلاة النافذة قبل صلاة المغرب كما قال الثوري عن النبي صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر انظرنا باحمد راسا
يقول فلا صلاة بلا رتبة للمجنس وهو يشير الى الكراهة وهو المحقق في نفي القدح الى الابهة ونفي الاستحباب كما عرفت قال في الدر المختار والمستحب
يجعل المغرب مطلقا وتأخير ركعتين بكثرة تنزيها كما قال الشافعي في زيلته ٢٥٤ من رد المحتار فان المراد بالتجليل ان لا يفصل بين الاذان والاقامة
بغير حيلة او سكينة على الخلاف وان ما في القينة من استثناء ان لا يغير القليل لمول على ما دون الركعتين وان الزيادة على القليل الى استنباط
النجوم مكرهه تنزيها وما به تحريمه الا بعد ركعتين في الشرح الحديث والذي اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجوم وما قبله سكوت
عنه فهو على الابهة _____ وان كان المستحب التجليل اه ونحوه ما قدمناه من الحديث وقال ذيل قول الدر المختار وقبل صلاة
مغرب بكراهة تأخيرها الا بركعتين ٢٥٤ فان ادان ما دون صلاة ركعتين بقدر حيلة وقد منان الزيادة عليه مكرهه تنزيها لم تشكك النجوم و
افاد في الطبع واقره في الحلية والجران صلاة ركعتين اذا تجوز فيها لا تزيد على اليسير فيبار فيها اه كانت ولا تكتل اذا ادبينا فربما ينها لا يكون
اقل من زمن صلاة الجنازة وقد قال محمد فلا صلاة جنازة ولا غيرها قبل صلاة المغرب اه فهو يعني الابهة ايضا قال شيخنا عندي وجه الكراهة
ان الناس اذا صلوا الركعتين قبل المغرب فانه لا يمكن ان يصلوا بها دفعة واحدة بل لابد فيها من تقدم وتأخر وسرعة وبطء فان انتظرهم
الاما يلزم تأخير المغرب ضرورة وان لم ينتظرهم يلزم ان يصلوا بها عند الاقامة وهو مكروه الصواب فيهم التكبير الاول في دان اخره عند الاذان
فيهم الاجابة في حجة الصور يلزم ترك المأمورة اه فان ادان الركعتين قبل صلاة المغرب مكرهه كما هو مفاد ظاهر كلام محمد رحمه الله وكما هو
في كتب الفقه وليس بباح كراهي في النفي والحلية والجر وقد مال بعض اصحابنا من ابناء العصر الى جوازها بآخرة وبعض الكبراء من اهل العصر الى
استحباب الركعتين قبل المغرب ولاناس فيها يستقون مذاهب (قوله فلا صلاة على جنازة) قال في ٢٥٤ من رد المحتار يجوز قضاء وانقضاء
وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة في هذا الوقت بلا كراهة ويبدأ بصلاة المغرب ثم بالجنازة ثم بالسنة ولعل لبان الافضلية وفي الحلية
العتوي على تأخير صلاة الجنازة عن سنة الجمعة فلهذا لا يكره من سنة المغرب لانها اكد الجهر وصرح في الحادي القديس بكراهة المسندة
وقضائهما افسده والفاصلة لغير صاحب ترتيب وهو تقديس وتبقى ركعتا الطواف فذكره ايضا كما صرح به في الحلية ولينهم من كلام المصنف
ايضا فان قوله وليل صلاة المغرب معطوف على قوله بعد طلوع فجره فيكون في الثاني جميع ما يكره في الاول ثم صرح في شرح اللباب اذ لو
طاف بعد صلاة العصر يصلي ركعتيه قبل سنة المغرب كالجنازة اه قلت يمكن قول محمد المذكور ان الجميع مطلقا قبل صلاة المغرب وقد صرح
بعدم صلاة الجنازة قبل صلاة المغرب _____ وهو ظاهر في الكراهة ولا اقل من القنينة فتقول الجواز
بلا كراهة ليس في محله ولما افتوا بتأخيرها عن سنة الجمعة وسنة المغرب مع كونها واجبة على الكفاية كيف جازوا بتقدمها على فرض المغرب بلا كراهة
قال في ٢٥٤ من البداية ومنها ما بعد الغروب يكره فيه النفل وغيره لان فيه تأخير المغرب واذ مكرهه اه (وهو قول ابي حنيفة) ويقال
اكثر اهل العلم منهم انهم اجمعوا على انك والشافعي في قول وهو مروي عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وعذينة والبراء وابي
سعود وابي سعيد الخدري وعماين بن ياسر وبريدة وعقبة بن عامر والمهاجر بن ابي قول ابن المسيب قال النودى في ٢٥٤ من شرح علم
وفي المسئلة ما يهين للساعات فاستحبها جماعة من الصحابة والتابعين ومن المتأخرين احمد والشافعي ولم يستحبها ابو بكر وعمر وعثمان وعلي
أخرون من الصحابة ومالك واكثر الفقهاء وقال الشافعي هي بدعة اه وقال الحافظ يمين في ٢٥٤ من النعمة اختلف السلف في التقفل
قبل المغرب فاجازة طائفة من الصحابة والتابعين والفقهاء وروى عن جماعة من الصحابة وغيرهم انهم كانوا لا يصلونها وقال ابن ابي
اختلف الصحابة فيها ولم يفعلها احد بعدهم وقال سعيد بن المسيب ما رأيت قطيعا يصلونها الا سعد بن ابي وقاص وذكر ابن حزم ان
عبد الرحمن بن عوف يصلونها وكذا ابي ابن كعب والنس بن مالك وجابر وخمسة آخرون من اصحاب الشجرة وعبد الرحمن بن ابي ليلى وقال
حبيب بن مسلمة رايت الصحابة يسيرون اليها كما يسيرون الى صلاة الفريضة وسئل عنها الحسن فقال حسنتان لمن اراد بها وجه الله تعالى وقال
ابن بطال هو قول محمد والشافعي وفي المغني ظاهر كلام احمد انها جائزتان وليست سنة وقال الاثرم قلت لاحمد الركعتين قبل المغرب قال ما فعلته
قط الامرة حسين سمعت الحديث (وهو الرازي بقرينة ما في مسنده وبقرينة ما في ٢٥٤ من مختصر قيام الليل) وانا لا اخذ وان فخر رجل لم
يكن به باس اه فاني في ٢٥٤ من نفي الباري من قوله حتى سمعت الحديث مكان كلمة حين مرحوب والسياق ايضا يدل على ذلك تأمل وقال
وفيها احاديث جيا واد وقال صحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعين الا انه قال لمن شاف من شاف صلى ومنه البصري عن ابن
المسيب كان المهاجرون لا يركعونها وكانت الانصار تركها ومن حديث مكحول عن ابي امامة كنا لا ندرج الركعتين قبل المغرب في زمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن بطال قال الثوري لم يصلها ابو بكر ولا عمر ولا عثمان قال ابراهيم دعي بدعة قال وكان خيرا للصحابة
بالكوفة على ابن مسعود وحذيفة وعمار والوسود اخبرني من انهم كلفوا ابي احدا منهم ان يصل قبل المغرب قال وهو قول ابي حنيفة
ومالك والشافعي وفي شرح المذهب لاصحابنا فيها وجهان اشهرهما الاستحب والصحيح عند المحققين استحبابها (والباقي على الصفة الثانية)

(بقية من المصنف السابقة) والدم كل عندى سواء دم الحيضة وغيره ودم الموت عندنا كمثل مبيع الدم قال وينسل قليل الدم وكثيره من الدم كله وان كان دم ذباب رأيت ان ينسل منه وراجع الباب الذى قبله فان فيه ما نقلت عن المؤطا وكتب المجذوق قد عرفت الكلام فى ردع بن غطيف حتى قال انه لم يأت اخاف ان يكون هذا موضوعا وقال البخارى حديث باطل وقال ابن حبان موضوع وقال البزار لم يجمع اهل العلم على نكرة هذا الحديث انه (تلفظ مصنفه) فلا يصح الاحتجاج به لاعادة الصلوة من الدم قدر الدرهم اذا كان فى الثوب وكذا ما يقاس عليه من البول والخر والمذى ونحوها من الانجاس (قول مجتزئ كصلواته حتى يكون اكثر) اى لا نأخذ بقول ابراهيم اد تعاد الصلوة من الدم قدر الدرهم بل يكون ذلك القدر من النجاسة معفو ان احتاج اليه ولم يجد ما يزيله من الماء وغو ولا يجيب عليه الاعادة والمراة صحة الصلوة واجزاها لا تقطع لعدم النكارة قال ابن نجيم فى صفة من البحر ومراة من الغوصحة الصلوة بدون ازالة النكارة لعدم النكارة بتمسك السراج الوهاج وغيره ان كانت النجاسة قدر الدرهم نكروه الصلوة معها اجماعا وان كانت اقل وقد دخل فى الصلوة نظران كان فى الوقت ستة فالأفضل ازالة النجاسة واستقبال الصلوة وان كانت تغو النجاسة فان كان يدرى ان النجاسة فى موضع آخر فكذا انك ايضا يكون منكيا للصلوة بالانزلة بغيره وان كان فى آخر الوقت اولا يدرك الجماعة فى موضع آخر يرضى على صلاته ولا يعطيهما والظاهر ان النكارة بغيره تجزئهم ففض الصلوة ولا ترفض لاجل الكره تنزيها دسوى فى تعجز القديرين الدرهم وما دونه فى الكراهة رفض الصلوة وكذا فى النجاسة والميط (قلت) والبريد يظهر الكلام الحمد فى الآثار وفى الملائكة ما يقتضى الفرق بينهما فان قال قدر الدرهم لا يمنع ويكون مبيحا وان كان اقل فالأفضل ان يستحب ولا يكون مبيحا قلت لكن الاسارة فوق الكراهة التزبيدية ودون التزبيدية فلا تمنى التزبيدية فى الاسارة تأكل وفى منتهى الخلق وفى شرح المنية اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها وان كانت قدر الدرهم يجب وان اذوت بعضه انه وذكر بعض الفضلاء عن ابن امير حاج وفى الثانية وغيره اذا اشرع فى الصلوة فرأى فى ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم ان كان مقدريا وحلم ان يقطع الصلوة وغسل النجاسة يدرك امامه فى الصلوة او يدرك جماعة اخرى فى موضع آخر فانه يقطع الصلوة ولا يغسل الثوب لانه قطع للكمال وان كان فى آخر الوقت اولا يدرك جماعة اخرى فلا انه وغرف ان هذا يقطع على سبيل الاحتياط لا على سبيل الاجباب انه لا يظهر ما فى قوله ولا ترفض لاجل الكره تنزيها فتدبره وهذا قريب مما فى المدونة تأمل وفى حديث من كنز العمال عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فى ثوبه ما قاله عن الصلوة (من) انه وهو فى مكان من المدونة قال سمعون عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد فى ثوبه جاني الصلوة قاله عن ابن وهب وقال ابن شهاب القيع بمنزلة الدم فى الثوب وهو نجس قال مجاهد والليث بن سعد مشاهير ينسله بالده (قول اكثر من قدر الدرهم) قال فى الهبات قدر الدرهم وما دونه من النجس المخطئ كالدم والبول والخر وفرج الدرج والبول الحار جازت الصلوة معذرة ان لم تجز وقال زفر والشافعي قليل النجاسة وكثيرا سواء لان النجس الموجب للتلطس لم يفصل ولذا ان القليل لا يمكن التحريم عند معذرة قدره بقدر الدرهم اخذ من موضع الاستبراء اى بنس الاستبراء بالخر لان نجاسة قدره ولم يطهر حتى لو دخل فى قليل ما نجسه او بدلالة الاجماع قال المحقق فى حجة القدير لم ينجس فى البحر وقال فى صفة من البدائع وكنا ما روى عن عمر بن الخطاب انه سئل عن القليل من النجاسة فى الثوب فقال اذا كان مثل نظري هذا لا يمنع جواز الصلوة ولان القليل من النجاسة مالا يمكن الاحتراز عنه فان ادبنا بيقين على النجاسة لم يقنع على ثياب المصلى ولا بد وان يكون على وجهه من النجاسة قليلة فلم يحل معذرة اوقع الناس فى الموضع ومثل هذه السبوى فى الحديث معذرة ولانا اجبتنا على جواز الصلوة بدون الاستبراء بالماء ومعلوم ان الاستبراء بالماء لا يستلزم النجاسة حتى لو جلس فى الماء القليل اسده جهودا ليل ظاهرا على ان القليل من النجاسة معفو ولهنا قدرنا بالدرهم على سبيل الكفاية عن موضع خردج الحديث كذا قال ابراهيم النخعي انهم استحبوا ذكر المقاعد فى الجاهل فكنوا اعدا بالدرهم تحسنا للعبارة واخذوا بالصالح الادب واما النجاسة الكثيرة فتستحق جواز الصلوة واختلجوا فى الحد الفاصل بين القليل والكثير من النجاسة قال ابراهيم النخعي اذا بلغ مقدار الدرهم فهو كثير وقال بعضى لا يمنع حتى يكون اكثر من قدر الدرهم الكثير وقول عامة العلماء هو الصحيح لما روى عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب عن النجاسة قليلا حيث لم يحمله ما من جواز الصلوة ونظفه كان قريبا من كفاية فم ان قدر الدرهم معذرة لان اقل النجاسة فى موضع الاستبراء معفو وذلك يبلغ قدر الدرهم خصوصا فى حق المبطون ولان فى دينا ستة وما قلناه اوسع دينا ستة بالنيابة اسمى انتهى وابن حزم ذكر المسئلة مذنب ابنى عينة فى حشمة من الخلى ولم يقدر الا على قوله بان هذه اقوال يفتنى حديثه تعالى على السلامة منها ولا مزيد وليس لهم سلف فى شي منها انه وما ذهب اليه هو فيه ايضا مما شب النظر قوله مستحب فمن اصاب بدنه او ثيابه او مصلاته شي من اجتنابه بعد ان برسما فى كل ما ذكرنا مما اصاب بعد ذلك فان علم بذلك ازال الثوب وان لم يدرى ما لم يدره البرد ولان عن ذلك المكان والالهيا عن بدنه بما امر ان يزيلها لئلا يعلل صلواته واجزاه ولا يشي عليه غير ذلك انه فهل سمعت ان الثوب اذا كان موجودا وفيه نجاسة قليلا ينزعه عن بدنه ويصلى عريانا دابة آية نزلت فى ذلك دى حديث ورد بذلك ادى يصلى عريانا وان آذاه البرد فيصلى فى ذلك الثوب نجس ولا ينزعه فالصلوة عنده اذنى حال من وهم ابدال البرد به اعم له ولا يراعى للصلوة به العجب فهل فيه سلف له او آية او حديث وقد قال الله تعالى اخذوا زينتكم عند كل مسجد وقد نقل هو الاتفاق على ان المراد بستر العورة وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلوة الحائض الا بغيره رواه الترمذى وقال حديث حسن انه دبوب البخارى فى صحيحه باب وجوب الصلوة فى الثياب واما النجس صلى الله عليه وسلم ان لا يبطون بالبيت عريانا رواه احمد باسناد حسن (والبا على المصنف الاممية)

(بقية من الصفحة السابقة) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه (قوله الدرهم الكبير المشقال) ذكر الامام محمد في ١٤٣
من الموطأ ايضا في باب الرجل يجزؤه والمرأة تجزئها فيعلق به قذروا مكره من ذلك قال محمد لا بأس بذلك ما لم يعلق
بالذيل قدر فيكون أكثر من قدر الدرهم الكبير المشقال فاذا كان كذلك فلا يصلي فيه حتى ينسجد وهو قول أبي حنيفة
اه والمعنى الدرهم الكبير الذي قدره شقال وهذا في الكثيف وفي الرقيق بقدره بعد عرض الكف قال في الهداية ثم يرد
اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المشقال وهو ما يخل
ورد مشقالا وقيل في التوفيق بينهما ان الاول في الرقيق والثاني في الكثيف اه وقال في البحر اراد بالدرهم المشقال الذي
ورد عشرة وثلاثون قيراطا وهو خمس الاونصة انه يعتبر في كل زمان درهم والاول هو الصحيح كذا في السراج الوهاج واذا بقوله
كعرض الكف ان المقترن بسط الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف وهو في الهداية وغيره قليل من حيث الوزن
والمصنف في كافيته ووفق الهداية في بينهما بان رداية المساحة في الرقيق كالبول ورواية الوزن في الكثيف واختار هذا
التوفيق كثير من المشايخ وفي الهداية وهو المختار عند مشايخ ما وراء النهر وصحاح الامام أبي حنيفة اه اه عليه في فتح
القدير لان افعال الروايتين اذا امكن ادلى خصوصاً مع مناسبة هذا التوريع وروى ان عمر رضى الله عنه سئل عن قليل النجاسة
في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلوة حتى يكون أكثر منه وظهر عن كان مثل المشقال كذا في السراج
الوامج والمراد بوزن الكف ما وراء مفاصل الاصابع كذا في غاية البيان وكل من هذه الروايات خلاف ظاهر الرواية
فانه لم يذكر في ظاهر الرواية صريحاً ان المراد من الدرهم من حيث العرض والوزن وانما رجع في الهداية رداية العرض لانها
صرح في النوادر ورواية الوزن ليست صريحة وانما اشير اليها في كتاب الصلوة حيث قال الدرهم الكبير المشقال اه
اشار في الهداية انتهى قلت في كتاب الآثار والموطأ وكتاب الصلوة الدرهم الكبير المشقال وارجح صحة ما في الخبر في
بيان الدرهم (قوله فاذا كان كذلك لم يجز صلاته) لان طهارة الشاب من النجاسة شرط عند جمهور العلماء كما في فتح
الباري لحديث فاطمة بنت ابي جبريل وفيه فاذا ادبرت فاعلى عنك الدم ثم صلى وحديث اسماء وفيه قال تحته
ثم تقرعه بالماء ثم تنفضه ثم فصل فيه رداه سلم وفيه حديث عائشة رداه البخاري وحديث ام قيس بنت مخاض رداه البيهقي
في سننه وحديث ثور بن زيد بن يسار وحديث امرأة من بني طاهر كلاهما عند البيهقي في السنن وفي حديث في خلق خليفه من حديث ابي سعيد
وفي حديث علي بن فضال الذي من الثوب عن يسلم والبخاري وغيرهما ومن مروى عن عمر بن عباس من قولهم وحديث ابي بن
كعب في غسل رطوبة الفرج عند البخاري وسلم والبيهقي وحديث عائشة وحديث سهل بن حنيف في غسل الذي من الثوب
عند البيهقي وقال المراد بالنضج المذكور في هذا الخبر غسله وثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بغسله من البهتان اه
صحيح وفي الغسل من عائشة وابي هريرة وابن عباس وابن مسعود وابن عمر من قولهم في الابواب متفرقة عند البيهقي ايضا
وروى بسنده عن ابن عباس انه قال اذا كان الدم فامش عليه الاعادة وان كان قليلا فليس عليه الاعادة اه و
رخص ابن مسعود وابن عمر في الدم اليسير وهو في كتاب الطهارة عند البيهقي وكذا عن ابي موسى الاشعري رضي الله
عنه والفرق بين الكثير والقليل في الدم مذنب سائر الغتباء غير ممن البصرى فقليد وكثيره عنده سواء وخصص في
دم البراءة عطاء بن راسم وداود بن داود في دم الدابة عروة بن الزبير وحدثنا عبد الله بن مسعود في منع
سلي حمزة على ظهره صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة حين كان يصلي عند البيت اخبره البخاري وسلم والشافعي وغيرهم
وتكلم الحافظان العيني وابن حجر في شرحهما على هذا الحديث بالبسط في مواضع منها واكثر العلماء ذهبوا الى ان السلا
نجس وما لو امكن الحديث على ان صلى الله عليه وسلم لم يكن تعبد اذ ذاك تحريمه قال الحافظي واعترفت عليه ابن بطال
بانه لا شك انها كانت بعد نزول قوله تعالى وثيابك فطهر لانه اول ما نزل عليه صلى الله عليه وسلم من القرآن
قبل كل صلوة ورد بان العزث ورطوبة البدن طاهران والسلا من ذلك قال النووي هذا ضعيف فان الروث
ليس بطاهر ولا ينفك من الدم وهو نجس وذبيحة عبدة الاوثان نجس اوجب بانه صلى الله عليه وسلم لم يعلم ما وضع
على ظهره ولم يدرك ان الصلوة كانت فريضة او نافلة اعمدت ام لا والوقت كان موسما لا اذ لم ينقل لا يلزم عدم الصلاة
ولعل لم يفتق عنه صلى الله عليه وسلم نجاسته اذ كان قبل التعبد بحريم ذابح عبدة الاوثان والاحتمال الثاني عن دليل
كاف في هذا فان حماد بن عمار صلى الله عليه وسلم في هذه الحالة قرينة تدل على انه كان قبل التحريم لانه صلى الله عليه وسلم
لا يستقر على امر غير مشرع ولا يقر غيره عليه وارجح صحة ما من العدة وصحة ما من الفتح.

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا علي بن ابي قمر
 عن ابي جحيفة قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 مر برجل سادل ثوبه في الصلوة فعطفه عليه قال محمد
 وبه نأخذ يكره السدل في الصلوة على القبيص وعلى
 غيره لا انه يشبه فعل اهل الكتاب وهو قول ابي حنيفة

(قول محمد) من طريق اخرجه طائفة في مسنده بالسند المکتوب فوق عن ابن الجعفي عن احمد بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن يحيى عن عبد الله بن
 الخزاز عن عبيد بن عمير عن محمد بن القاسم عن محمد بن الحسن كذا في مسنده من الجاهل ورواه موقوفاً على ابي حنيفة عن علي بن ابي قمر عن احمد بن محمد
 بن سعيد عن علي بن عثمان عن عبد الحميد عن ابي حنيفة عن علي بن ابي قمر قال البصر البصر على الشر عليه وسلم رجلاً يصلي سادلاً ثوبه فخطفه
 عليه واخرجه ابن المظفر في مسنده عن محمد بن ابراهيم بن احمد عن محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة واخرجه الامام محمد بن الحسن في
 الآثار ورواه عن ابي حنيفة ثم قال محمد وبه نأخذ يكره السدل على القبيص وغيره لانه فعل اهل الكتاب واخرجه الحسن بن زياد في
 مسنده عن ابي حنيفة اه واخرجه ابو عبد الله البخاري المار في مسنده باسناديه المتخلفة من طريق محمد بن ربيعة وعبد الرزاق وابن ابي
 عمير بن علي ومحمد بن بشر والي معاوية الضمير وحفص بن غياث ووكيع وعبد الرحمن بن الواسطي ويزيد بن مازن والجارود بن يزيد
 والمقرئ وعبد الله بن لمير والسباط بن محمد والي اسامة وبشر بن عبد الله عن الامام محمد بن الحسن الشيباني ومحمد بن مسروق عن جده
 خالد بن عبد الله والمعاوية بن عمار عن الامام ابي حنيفة كذا في مسنده ومن طريق من الجاهل بالسند المذكور فوق (قول علي بن ابي قمر) معنى ترجمته في
 باب فضل الجماعة وكفى الفرد ودت بعده في السند عن ابي حنيفة من جامع المسانيد وعندى از سقط من كتاب الآثار من النسخين فان
 المار في رواه من طريق الامام محمد بن عيسى في مسنده وفي عن ابي حنيفة وعلي بن ابي قمر في مسنده كذا في ترجمته من التهذيب وفي الآثار المطبوعة كذا
 حدثنا علي بن ابي حنيفة عن الامام ابي حنيفة وسلم الحديث وكذا رواه طائفة من مسنده من طريق عبد الحميد عن الامام ابي حنيفة عن ابن ابي
 عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم (قول ابي حنيفة) اسم كذا في مسنده من التهذيب ورواه ابن حنيفة ورواه ابن حنيفة السوائي في
 التميم وفتح الحاء المهملة وسكون الهمزة وبالهمزة مصفراً والسرائي مضمومة وخفة واو فكسر مزة لينة الى سواراة بن عاصم ويقال له اذهب
 الخرجيل مات النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يبلغ الحلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي والبراء بن عازب وعنه ابن عمر
 وسنة بن كميل واشجى واسمى وكهيل ابي خالد بن ابي خالد ورواه الامام ابو عمر والنسبي وعلي بن ابي حنيفة قال لا بد
 لحدثي ولا بد بشر بن مردان وقال غيره سنة اربع وسبعين وقال ابو بكر بن ابي شيبة مات ابو حنيفة قبل ابي عبد الرحمن السلمي قلت هو قول
 ابن حبان وقال ابو حنيفة كان علي شرطته على واستعمل على خمس الف دينار ويقال ان علياً هو سماه ورواه ابن حنيفة وهو من رجال السنة
 وكذا علي بن ابي حنيفة في باب التيمم من مراسل التي مجت فيها رجال الآثار الذين وهو افيها بالكنى لانه لم يقع في نسخة الآثار المطبوعة
 (قول ابن ابي حنيفة) الحديث اخرجه الطبراني في معجمه كذا في تصديره من طريق ابي مالك النخعي عن علي بن ابي حنيفة قال
 مر النبي صلى الله عليه وسلم برجل سادل ثوبه في الصلوة فخطفه وفي رواية فخطفه وفي رواية فخطفه اه لكن فيه ابو مالك النخعي والاصل
 اخطفوا القول فيه واخرجه البيهقي في مسنده من اسن من طريق اخرى قال وقد رواه حفص بن ابي داود وهو حفص بن سليمان القاري
 الكوفي عن ابي حنيفة عن جبيب بن جبيب عن عون بن ابي حنيفة عن ابيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم برجل يصلي قد سدل ثوبه فخطفه عليه الخبرنا
 ابو عبد الله الحافظ اخبرني ابو الحسن ابن ابي عمير والسمك ثنا ابو القاسم السجوي ثنا ابو البريج الزهراني ثنا حفص بن ابي داود وذكره
 الا ان حفصاً ضعيف في الحديث وقد كتبنا من حديث ابراهيم بن طهمان عن البيهقي فان كان محفوظاً فهو حسن من رواية حفص القاري
 اه ورواه ابراهيم بن طهمان ثقة صدوق صحيح اعلم من رجال السنة وضع البيهقي يدل ان في حديث حفص بن ابي حنيفة فانه اشتمل صيغة
 التفضيل فهو احسن الخ والمجهول على تضعيف حفص واخلطوا فيه كلمة من مسنده ومن التهذيب ثم في رواية عن احمد صالح وفي
 اخرى عنه ما به باس وقال وكيع ثقة وبالحلة تابع علي بن ابي حنيفة ورواه عن ابن ابي حنيفة واخرجه ابو مالك ورواه بها
 البيهقي بن جبيب عن عون وعن البيهقي رواه حفص ورواه ابراهيم في الباب عن ابي هريرة ورواه في عطية الوادي كما ياتي في بعده والاشارة
 (قول سادل ثوبه) من السدل سياتي في تفسيره وفي الباب عن ابي هريرة رواه الترمذي ورواه داود قال يحيى بن زكريا صلى الله عليه وسلم
 عن السدل في الصلوة اه لرواه داود والبيهقي في مسنده من اسن وان يغفل الرجل فاه اه قال المحدث الكبير ورواه بالزاد
 وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه اه وقال العلامة النيمى (والباقي على الصخرة الآية)

(بقية من الصفحة السابقة) في آثار السنن رواه ابو داود و ابن حبان و اسناد حسن انه قال الترمذي في حقه من سننه بعد روايته من طريق عسل بن سفيان عن عطاء و في الباب عن أبي جعفر قال ابو عيسى حديث أبي هريرة لا نعرف من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا الا من حديث عسل بن سفيان انه قلت تابو سليمان الاحول عن عطاء عن داود و البيهقي قال ابو داود حدثنا محمد بن الحلاء و ابراهيم بن موسى عن ابن المبارك عن الحسن بن ذكوان عن سليمان الاحول عن عطاء قال ابراهيم عن أبي هريرة الحديث وقال البيهقي اخبرنا ابو عبد الله الحافظ انبا ابو محمد الحسن بن عليم المروزي ربا ابو الهيثم انبا عبدان انبا عبد الله و اخبرنا علي بن احمد بن عبدان انبا احمد بن عبد الصغار انبا محمد بن علي بن المتوكل ابو الحسن الزراري ثنا سرج بن النعمان الجوهري ثنا عبد الله بن المبارك عن الحسن بن ذكوان عن سليمان الاحول عن عطاء عن أبي هريرة به انه قال الحديث الكبير في نصب الراية قلت قد تابو سليمان الاحول عن عطاء كما تقدم لابي داود و تابو ايضا عامر الاحول كما اخبرنا الطبراني في معجمه الأوسط عن أبي هريرة الكندي و اسامة بن عبد الرحمن بن عثمان بن سعيد بن أبي عروبة عن عامر الاحول عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا فذكره و رجاله كلهم ثقات الا الكندي كان يحيى بن سعيد بن الرازي و روى عنه و قال ابن عدي و هو ممن يكتب حديثه انه و في صحيحه من التهذيب عن أبي داود قال احمد لا بأس به و قال في موضع اخر صلح و كان يحيى بن سعيد بن الرازي به و حديث عنه و قال البخاري لم يثبت لي طريقه و وثقه البخاري انه عليه السلام فيمن رجال ابن ماجه و ابي داود و بالجملة هو مختلف في حديثه لا ينزل عن الحسن و قال البيهقي في السنن و صلح الحسن بن ذكوان عن سليمان عن عطاء و عسل عن عطاء و ارسله عامر الاحول عن عطاء اخبرنا ابو عبد الرحمن السلمي انبا ابو الحسن الكاظمي انبا علي بن عبد الله بن عثمان ابو عبيد شهاب بن اسمعيل انبا عامر الاحول قال سألت عطاء عن السدل فكره فقلت اعن النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم و هذا الاسناد وان كان منقطعاً ففيه قوة للموصولين انه و قد عرفت اداسه و وصله سعيد بن أبي عروبة عن عامر عن عطاء عن أبي هريرة و ايضا بطريق السؤال لاييل على انه مرسل عنه عطاء و عامر ايضا كما لا يخفى على ما مر من في الباب عن ابن مسعود مرفوعاً عنه البيهقي من طريق بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي عبيدة عنه اذ ذكره السدل في الصلاة و ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكرهه انه قال البيهقي فقد روى عن رافع و ليس بالقوي انه قلت بشر بن رافع من رجال الادب المعروف للبخاري و ابي داود و الترمذي و ابن ماجه قال الدوري كما في صحيحهم من التهذيب عن يحيى بن عمار بن اسمعيل به و عن أبي اسباط الحارثي في شرح كوفي و هو ثقة قلت له هو ثقة قال يحدث منكبر و قال مرة ليس به بأس و قال ابن عدي هو مقارب الحديث لا بأس باخباره و لم اجد له حديثاً منكراً و قال ابن سفيان ليس الحديث و كذا قال الزراري و قد اصل حديثه انه ثم قال البيهقي و روى سفيان الثوري عن رجل لم يسمه عن أبي عطية الوادعي ان النبي صلى الله عليه وسلم مر ب رجل قد سدل ثوبه في الصلاة فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم ثوبه فلفه عليه انه قال البيهقي و هذا منقطع انه قلت به به به انه مرسل فان ابا عطية الوادعي تابعي و في اسناده مستور و مجهول و هو عن رجل و لعل هذا حديث أبي جعفر فان مقتضى مقاربه الحديث أبي جعفر كما لا يخفى اعلم ان في اسناد حديث أبي هريرة عند أبي داود و البيهقي الحسن بن ذكوان عن سليمان الاحول و وقع مكبراً و هو ابو سلمة البصري من رجال البخاري و ابي داود و الترمذي و ابن ماجه الاكثرون على تضعيفه كما في صحيحه و صحيحه من التهذيب لكن الحافظ لم يذكره في ترجمة سليمان الاحول في شيوخه و لم يذكره في ترجمة الاحول فيمن روى عنه الحسن بن ذكوان المكي المذكور بل ذكر الحسين بن ذكوان المصنف المسمى في سنده المسمى بالحكم مصنفه هكذا انبا عبد الله انبا الحسين بن ذكوان عن سليمان الاحول انه بالتصغير و كتب في حقه المسمى للمعلم المكتب المروزي انه و مصرح الذهبي في مختصره بالمعلم حيث قال في حقه الحسين بن ذكوان عن سليمان الاحول عن عطاء الخاقرة عليه و كذا ذكره الحديث الكبير في نصب الراية بزيادة صفته بالمعلم ثم الحافظ العيني في البنية قال الحافظ ابن حجر في صحيحه من التهذيب في ترجمة المعلم الحسين بن ذكوان المعلم المروزي البصري المكتب روى عن عطاء و داود و سليمان الاحول و عدة انه و قال في ترجمة سليمان بن أبي سلمة المكي الاحول في صحيحه من التهذيب روى عن طارق و حماد و عطاء و غيرهم و عن ابن جريج و حسين المعلم و شعبة و غيرهم انه فحسين المعلم روى عن الاحول و الحسن بن ذكوان لا يروى عنه لا ولم يذكره في ترجمة ولا في ترجمة سليمان في التراجم في السند الحسين المعلم و لو لم يكن الحسين المعلم في السند بتلك البيهقي في الحسن بن ذكوان مكبراً لا دخل في و مجرد في خلاص العلم فاذا اول صفته منه فهو من رجال السنة بكتابات المكي نعم روى ابن ماجه في باب ما يكره في الصلاة الزيادة التي كانت في رواية أبي داود و البيهقي و ابن حبان و الحاكم فقال في صحيحه من الانصارية هذا ابو سعيد سفيان بن زياد المروزي ثنا محمد بن راشد عن الحسن بن ذكوان عن عطاء عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعطى الرجل قاه في الصلاة انه فقيه الحسن بن ذكوان بن لا يروى عن سليمان الاحول بل عن عطاء و هو شيخ المكبر ايضا و هو يدل ايضا على ان سليمان شيخ العلم لا الحسن بن ذكوان المكبر لان الحاكم و ابا داود و البيهقي و الزيلعي و الصنعيني كلهم متفقون على ان الحسن بن ذكوان يروى عن سليمان الاحول بكتابات ابن ماجه فانه لم يذكره بل روى ابن ذكوان عن عطاء عن غير واسطه سليمان و محمد بن راشد روى عن الحسن بن ذكوان كما في الخبر التاسع من التهذيب و الحسن و الحسين كلاهما يرويان عن عطاء ايضا و عن كلبهما يروى ابن المبارك فلا استبعاد في الاشتباه على ان يكون كل شيخ في صحيحه من بدل المجهود بل الى ان الحسين المعلم و هم من الحاكم و الزيلعي و الصنعيني و الصحيح الصواب عندي الحسن بن ذكوان المكبر كما عند أبي داود و ابن ماجه و البيهقي و الشوكاني في النبيل انه فراجع و تأمل فيه (قوله فخطفه عليه) اي صممه و اماله و التي طرفته عليه في سنن الكبرى قال السدل اسال الرجل ثوبه من غير ان يعطى جابيه بين يديه فان صممه فليس بسدل انه و في صحيحه من المخرّب سدل الثوب سداً من باب طلب اذا ارسله من غير ان يعطى جابيه و قيل هو (والباقي على الصفحة الأخيرة)

(بقية من المصنف السابقة) ان يلقيه على راسه ويرفعه على كتفه واسد نظاره وقال اسوي لي قوت المتشدي قال ابو عبدة هو
رسال الرجل ثوب من غير ان يعلم ما به بين يديه فان منهم فليس بسدل ومباراة غيره ان يضع وسط الرداء ويرسل طرفه من بين
دشمال من غير ان يجعلها على كتفه او وكذا في النيل نقله وفي مجمع البحار هو ان يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل ويدخل
ويسجد كذلك وكانت اليهود تغفل وهذا مطرد في النقيص وفي غيره من الثياب وقيل ان يضع وسط الاذار على راسه ويرسل
طرفه من بين يديه من غير ان يجعلها على كتفه او وقيل معناه الارهاق قال الخطابي ارسال الثوب حتى يصيب الارض لقول النوكاني
في النيل ومنه في بذل الجهد ١٢ - (قوله وبناخذ) اي بكراية السدل في الصلاة وغيره وان كان في الحديث النص بالصلاة
قال استاذ الهند في آخر الجزء الثاني من بحر الشهاب فيقول هو ان يلتحف بثوبه ويدخل يديه فيه ويسمي ان يشتمل الصعاء
ايج لسته لانه مخالف لما هو اصل طبيعة الانسان ومعادته من ابتداء اليمين مسترسلين ولان على شرف الكشاف التورية فانه كثير ما يحتاج
الى اخراج اليمين للبطش فتكشفت وقيل ارسال الثوب من غير ان يعلم ما به بين يديه وهو اخلال بالجميل وقام الهيئة وانما تسمى بجم الهيئة
ما يحكم العادة والعرف اذ غير فاقده ما ينبغي ان يكون له وادامناح لبناهم مختلفة ولكن كل لسته تمام هيئة يعرف بالسيرة وقد نفي النبي
صلى الله عليه وسلم الامر على عرف العرب يوسناده وقال قبيل ذلك والسرفية ان العرب والجم وسائر العرب المتشدة انما قام
بشيئهم وكما لم يسم على اختلاف اوضاعهم في لباس القباء والنقيص واللمة وغيره ان ليست العاتقان والظفر اوه والشرية تاجر
باحتياج الهيئة المختارة في اعدل الاحوال للانسان وعلما فسادل واشتمل الصعاء وتشير فلا يناسب له ان يحل بجمها فاقبالا لغير
المشارة للشرية لاسما في الصلاة التي هي مناجاة الرب تعالى وهي افضل العبادات في خمس الاوقات (يكبر السدل في الصلاة)
اي تحريما لورود النوى في ذلك قال في الهداية ١٣ ولا يسدل ثوبه لادع عليه السلام يني عن السدل وهو ان يجعل ثوبه على راسه و
كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه او وقال المحقق في النقيص يصدق على ان يكون المنديل مرسل من كتفيه كما يتأختر فينبغي لمن على
عنقه منديل ان يضعه عند الصلاة ويصدق ايضا على القباء من غير ادخال اليمين كيه وقد صرح بالكلية في
قال في الكفاية وفي الخلاصة وهو مكروه سواء كان تحت قميص ام لا او ولما فتن الشتر في الزيادة قرب النبي صلى الله عليه وسلم
فداه ابى والى ورد في مرة رابعة سنة اربع وخمسين بعد الالف والثلاث مائة في الشهر الحرام من الحكومة السعودية رايت
النجديين كلهم يرسلون المناديل على رؤوسهم من غير ضم اطرافها ويصلون كذلك وتبعهم في ذلك الاحناف والموالك و
الشوافع واعتادوه حتى علمهم الارجال منهم ولقد صدق القائل على اناس على دين ملوكهم قتلت يوما للشيخ ابراهيم البري
الحنفي (ولي من احوالة وهو يدرس في المسجد النبوي صحيح البخاري وكان في زمن الشريف حسين قاضي القضاة وقررت
عليه في بيته الدار المختارة في زمن الشريف) السدل الذي يذكره الفقهاء في كتبهم ديني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل
في الصلاة ما معناه وهل هذا ارفاء المناديل داخل في حكم السدل عند الاحناف ام لا وهذا يعني وقع في درسه البخاري فاجابني
عن جواب اقلقني من فخر منة ثانيا بان ارتيا في في المسئلة اذ داد خلاصة جوابه ان هذا كثر معني وليس بسدل ثم نظري
تقليذه الشيخ عبد الصمد البخاري الحنفى والمسئلة دارت بيننا ثلاثة ايام وقلت ان المسئلة في كتب الاجتاه وفي الدرر
المختار التفرج بكراية ذلك فراجعا الى الكتب ثم قال لي في اليوم الثالث ما قلته هو حق ان ارفاء المنديل على الراس من غير ضم
طرفه مكروه عند الاحناف وداخل في حديث النبي وكذا نظرت في مسئلة دياره قبرا لحي صلى الله عليه وسلم وجرى بلمة
بيته حين كان عدة من علماء الهند والدينة موجودين في بيته حتى طالع خلاصة الوفا ورجع الى قولي وقال انت بدتني
الى هذا وكان قبله يقول يقول النجديين ويذهب الى مذموم بسبب مطالعة كتبهم التي اشاعتها الحكومة السعودية بدانا
الشتر الى الصراط المستقيم وقد وقع البحث في تكوار الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند قبره الشريف كل
يوم اربع اوقات حتى استقيم كثار الصحابة في ذلك والحكومة تمنع عنها وتقول انها بدعة لا يجوز (قوله على الجيوش) قال
في صحيح من البدائع ويكره السدل في الصلاة واختلف في كسبه ذكرنا كثر في ان سدل الثوب هو ان يجعل ثوبه على راسه
او على كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه اذ لم يكن عليه سراويل وروى عن الاسود دابرا ايم الغنفي انها قال السدل يكره سواء
كان عليه قميص او لم يكن وروى المعلى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة انه يكره السدل على النقيص وعلى الاذار وقال لا د
صنع اهل الكتاب (وهو في الاثنا عشر من) فان كان السدل بدون السراويل فلكراية لاحتمال كشف العورة عند الركوع
والسجود وان كان مع الاثنا عشر فله اصل التشبه باهل الكتاب وقال مالك لا بأس بكيفها كان وقال ان كان من الخيلاء
يكبره والا فلا والصحيح مذموم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يني عن السدل من غير فصل او ونقد في صحيح
من البحر الرائق ثم ما في فتح القدير ثم قال من الذي في خلاصة الفتاوى المعصلي اذا كان لا بأس شقة او فريضة ولم يدخل يديه
اختلف المتأخرون في الكراية واختار انه لا يكره انتهى قال الرطى ومثله في البرازية واختار قاضي خان وغيره انه يكره
وهو الصحيح كذا ذكره الحلبي في شرح الملية قال في مفتي الحق في قوله في الجرد وظاهرا في فتح القدير ان الشتر الذي يتبادر منه
على الكتفين اذا رسل طرفه على صدره وطرفه على ظهره لا يخرج عن الكراية فاذ عين الوضع وظاهر كلامهم يقتضي ان لا فرق بين ان
يكون الثوب مجزئا من الوتوع اذ لا فعلي هذا يكره في الطيلسان الذي يجعل على الراس وقد صرح به في شرح الوقاية و
صرح العلامة الحلبي بان كل كراية السدل عند عدم العذر واما عند العذر فلا كراية وان كان (والها في على المصنف الآتي)

(بقية من المصنف السابق) عن محمد بن الزهرقان عن واحد بن محمد عن احمد بن علي عن عمر بن علي عن الصباح بن محارب عن ابيه
 عن طريق ابي محمد البخاري الحارثي في مسنده واخرجه طلحة في مسنده عن صالح بن ابي مقاتل عن شبيب بن ايوب عن
 ابي يحيى الحماني عنه وعن صالح بن عمار بن خالد عن اسد بن عمرو عن ابي قتادة عن علي بن ابي حمزة عن ابي اسحاق بن محمد
 عن صالح بن احمد عن شبيب بن ايوب عن ابي يحيى الحماني عن النبي عن الهبة والصوم وعن اسحاق بن محمد
 بن مردان عن ابيه عن مصعب بن عمير عن صالح بن محمد بن شوكرة عن القاسم بن الحكم عن الحديث بنامه قال الحافظ
 طلحة درواه عن ابي حنيفة حمزة وزفر بن الحسن بن زياد والقاسم بن الحكم وابو يوسف وابو بن هاني و
 اسد بن عمرو والمنذر وابو اسحاق ومحمد بن الحسن والولاء بن الحسن والقاسم بن معن وابو يوسف بن هاني و
 البندار وسعيد بن مسعدة وعبد الله بن يزيد يعني المقرئ والنضر بن محمد روى عنه الله عليه وسلم واخرجه ابن المقفع في مسنده
 عن الحسين بن الحسين الانطاكي عن احمد بن عبد الله الكندي عن علي بن محمد بن الحسين بن الحسن بن الحسين
 بن القاسم عن محمد بن موسى الدولابي عن عماد بن مصعب عنه وعن احمد بن نصر بن طالب عن احمد بن الحسن
 بن الحميا عن عبد الله بن محمد بن رستم عن محمد بن حفص عنه واخرجه ابن خضو في مسنده عن ابي الفضل بن
 خيرون عن ابي علي بن شاذان عن المقامني ابي نصر بن اشكاب عن عبد الله بن طاهر عن اسمعيل بن قوبة
 القزويني عن محمد بن الحسن عنه واخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن ابي حنيفة واخرجه
 العناني في نسخة فرواه عن ابي حنيفة واخرجه الحسن بن زياد في مسنده عن ابي حنيفة لكن اوله الى قوله حتى
 تطلع الشمس انتهى ما في الجامع فظهر ان ما في العقود من الزيادة الامام محمد بن الجوزي الاخير
 منه (قوله اخبرنا ابو حنيفة) رويته من العقود والجامع ولا بد منه فان الامام محمد لم يرد عن عبد الملك بن عمير
 الا بواسطة ابي حنيفة كما سبق في ترجمة في باب الرعايات في الصلاة فانه مات سنة ست وثلاثين ومائة
 فليفت يروي عنه محمد وهو ولد قبل اربع سنين من وفاة عبد الملك فانه في نسخة الآثار المطبوعة فيه
 سقط السند من النسخين والصواب ما كتبت من السند قد عبد الملك في شيوخ الامام محمد بحسب ظاهر
 العبارة كما صدر من صاحب المقدمة صلاحه منها خطار بين فتنه (عبد الملك بن عمير) الحديث اخرجه البخاري
 في مواضع من صحيحه في باب فضل الصلاة بركة والمدينة ص ١٤٨ عن حفص بن عمر عن شعبة عن عبد الملك
 عن قزعة قال سمعت ابا سعيدار بها قال سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم وكان غزاة النبي صلى
 الله وسلم فمضى عشرة غزوة قال لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد الانبياء
 اه وفي ص ١٥٩ من باب مسجد بيت المقدس عن ابي الوليد عن شعبة بن مطر قال سمعت ابا سعيد
 الخدري يحدث باربع عن النبي صلى الله عليه وسلم فاجبتني وانقضى قال لا تسافر المرأة يومين الا ومعها
 زوجها او ذو محرم ولا صوم في يومين الفطر والاعشى ولا صلاة بعد صلاتين بعد الصبح حتى تطلع الشمس وليل العشر
 حتى تقرب الشمس لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الانبياء ومسجد ابي
 جج النساء ص ١٦٤ عن سليمان بن حرب عن شعبة بن بطول وفي باب صوم يوم النحر ص ٢٧٤ عن حجاج بن منهل
 عن شعبة بن بطول واخرجه مسلم في صحيحه عن طريق جرير عن عبد الملك بن عمير والترمذي في الباب الساجد
 من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن الجوزي الاخير (قوله عن قزعة) هو ابن يحيى ويقال ابن الاسود ابو
 الغادية (بالجملة فالتعدي فداي مهلة ثم يارحمتا) البصري مولى زياد بن ابي سفيان ويقال مولى عبد الملك ويقال
 بل هو من بني الهريش من رجال الستة كما في صحيحه من التهذيب روى عن ابن عمر وابن عمرو بن العاص
 وابي سعيد الخدري وحبيب بن مسعدة وابي هريرة وقزعة العنبي وجماعة وعنه عبد الملك بن عمير وعطية
 ابن قيس وقنادة ومجاهد وربيعة بن يزيد وهم بن منجاب وعاصم الاحول ونهشل بن مجيع العنبي ويحيى بن
 ابي مانك الانصاري واسماعيل بن محمد بن سعيد وطلح بن حبيب وعمر بن دينار واخرون قال النجاشي
 بصري تابعي ثقة وقال ابن خراش صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال محمد بن زياد الهلالي عن عبد الملك
 بن عمير ثنا قزعة وكان رجلا يتيق الحارثي في سلطان معاوية له عند رخ) حديث ابي سعيد الخدري في سفر المرأة وغيره
 وقال الزبيري ليس به بأس وقال ابو حاتم الرازي لا يدرى سمع منه قتادة ام لا انتهى وقد خط فيه صاحب المقدمة
 فقال في الكنى ص ١٦٤ ابو عازية روى عنه عبد الملك بن عمير وعنه ابو حنيفة ما وقفت عليه الا في النسخ انما هو الغادية بالجمد
 القنانية ادرى الله عليه وسلم وسكن بالشام اه بلغة وانت عرفت ان قزعة بالغادية تابعي ولم يدرى
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسكن الشام وهو صاحب الخدري وهذا اشتباه وعدم التميز انما وقع له بان قزعة
 بنوا ياتي في اسناد آخر بكنية ابي الغادية عن ابي سعيد فقزعة هو ابو الغادية البصري ثم قال في باب الاسماء من
 ذيل الاختباء ص ١٦٤ قزعة بن سويد الهاشمي ابو محمد البصري قال ابو حاتم محمد بن حبان ان يكون قزعة بن
 يحيى البصري عن ابي سعيد وثقة النجاشي وهو الظاهر لا روى عبد الملك بن عمير عنه عن ابي سعيد الخدري في
 باب ما يفسد من الصلاة وما يكره منها اه بلغة ولعله لم يطالع التهذيب وتبجيل ص ١٦٤ (والهاقي على الصفة الاية)

لا صلوة بعد صلوة الغداة حتى تطلع الشمس ولا صلوة بعد صلوة العصر حتى تقرب الشمس

(بقية من الصفحة السابقة) وجامع المسانيد ٥٥٥ وليلة طالعها كيف وعديته هذا في الكتب الستة وهو مشهور
معروف فيما بينهم ولذا نقلت من مواضع البخاري فإين الظن والأماكن فتنبه ١٢ -

(قوله لا صلوة) الخ قال ابن دقيق العيد هذا الحديث معمول به عند فقهاء الامصار وخالف بعض المتقدمين وبعض الظاهريين
من بعض الوجوه نقلاً للمحافظة في حديث من روى البخاري في حديث ابن عباس رواه البخاري وفي حديثه من عدة القاري
وقال ابن بطال تواترت الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر وكان عمره
ليعزب على المرتين بعد العصر يحضر من الصحابة من غير تكبر فدل على ان صلاته عليه السلام كانت مخصوصة به ودون احترامه
وقال الحافظ الطحاوي جازت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترة بالنهي عن الصلوة بعد العصر حتى تقرب الشمس
وعمل بذلك اصحابه من بعده فلا يلحق لاحد ان يخالف ذلك اهـ وفي السراج الميز تحت حديث ابى سعيد اخبرني عن الطيخان و
النسائي وابن ابي عمير عن ابى سعيد مرفوعا واحمد وابى داود وابن ماجه عن عمر مرفوعا قال المنادي وهذا متواتر في الحديث
للمذكور في المتن بالسند المذكور ذكره السيد في صلب من العقود من باب الاوقات المكرهة وفيه لا صلوة بعد الغداة
ولا صلوة بعد العصر حتى تقرب ثم قال الحديث بطوله كذا رواه ابن المنذر وابن خزيمة وطلحة وابو بكر بن عبد الباقي
داود بن المقرئ في مسانيدهم وفي الخلفيات من طريق عمرو بن ابى عمرو عن محمد بن الحسن ومن طريق بشر بن الوليد عن ابى يوسف
كلاهما عن ابى حنيفة الحديث بطوله واخرجه البخاري بطوله وسلم مرفوعا من حديث ابى هريرة وداود بن سعيد وفي الصحيح ايضا
عن حديث ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوتين بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تقرب
الشمس اهـ وحديث ابى هريرة اخبره الامام محمد في باب جامع الحديث من الموطأ عنه اخبرنا مالك اخبرنا يحيى بن سعيد
عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الرحمن الاعرج عن ابى هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيتين وعن
سبتين وعن صلاتين وعن صوم يومين فاما البيتان فاما البتة والامامة واما السبتان فاشتمال العشاء والاعتبار
بثوب واهد كاشفا عن فحواهما الصلاتان فالصلوة بعد العصر حتى تقرب الشمس والصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس واما
الصيامان فصيام يوم الاضحى ويوم الفطر قال محمد وبهذا كله ناخذ وهو قول ابى حنيفة رحمه الله انتهى وكان في البيتين
الذكور غلط من الكاتب سبه عليه الغافل المكنى في تعليق عليه فقد اسقطه من البيتين ومع ذلك في موطأ مالك
مع الزرقاني ١٢٣٤ است كذا مالك عن محمد بن حبان عن الاعرج عن ابى هريرة الحديث وليس فيه واسطه يحيى بن سعيد
وكذا في باب صوم يوم الفطر والضحى مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الاعرج عن ابى هريرة الحديث وكذا في
باب الامامة والمناسبة ١٢٣٤ مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة الحديث فتنبه
(قوله لا صلوة بعد صلوة الغداة) وهي الصبح كما في البخاري وغيره قال الحافظ في صحيحه من الفتح قال ابن مثنى العبد
صحيحه النهي في الفاظ الشرع اذا دخلت على فعل كان الاول على فعله على الفعل انتهى لا بأس لاننا حملناه على معنى الفعل
الحسنى لا تخفى في تصحيحه الى اصنافه والاصل عدمه واذا حملناه على الشرع لم يخرج الى اصنافه وهذا هو الوجه في هذا
ففي معنى النهي والتقدير ولا تصلوا وعلى ابو الفتح يستمرى عن جماعة من السلف انهم قالوا ان النهي عن الصلوة بعد الصبح
وبعد العصر انما هو اعلام بانها لا يتطوع بعدها ولم يقصد الوقت بالنهي كما قصد وقت الطلوع وقت الغروب ويؤيد
ذلك ما رواه ابو داود والنسائي باسناد حسن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر الا
ان تكون الشمس نقيية وفي رواية مرتفعة فدل على ان المراد بالسبئية ليس على عمومها وانما المراد وقت الطلوع ووقت
الغروب وما قاربهما والله اعلم اهـ قلت لعلمهم اشاروا بذلك الى نوع النهي ليعينه وغيره ولعل محمد بن سيرين وابن
جرير لهذا قالوا بكبراهة الصلوة في ما بين الوضوءين ومجربها عند الطلوع والغروب نقلاً عنها الحافظ في صحيحه من الفتح
هناك قال حديث ابى داود المذكور رواه ابو داود باسناد صحيح قوي اهـ لمسه في موضع (والباقي على الصفحة الآتية)

عنه كلمة لا تعنى الجنبس اي لا صلوة خاصة بعد صلاة الصبح ويقال هذا المعنى النهي والتقدير لا تصلوا ثم قيل ان النهي للتحريم والاصح
انه اشارة وبانتظار الى صورة تعنى الجنبس قال ابو طه المراد بذلك كل صلوة ولا يثبت ذلك عنه وقال اصحابنا لا بأس ان يصل
في هذين الوقتين الغائبة ويجوز للتلاوة ويصل على الجنازة اهـ ٥٥٥ عدة القاري ١٢ - قال ابن حجر في تاريخه
عنه عند البخاري من طريق صالح عن ابن شهاب عن عطاء البصري عن ابى سعيد حتى ترتفع الشمس قال ابن حجر في تاريخه
في راي العين وهو قدر سبعة اذرع تقريبا والا فالأصل في طوله بل في رواية ابى يعلى حتى ترتفع كبريخ او عشرين كذا في المرقاة وغيره
لغتها هنا في باب العبد في بيان وقت بلوغ ارتفاع الشمس من غير قيد قال الزيلعي كما في المنزه المراد بالارتفاع ان تبصر اهـ
وبينه في البحر على قيد ربح اربعين سنة ١٢٤٠ ج ١٢ -

(بقية من الصلوة السابقة) وهو وقواه في آخر كما ترى لكن يعارضه حديث عمرو بن عبيدة الذي رواه مسلم في صلاة من صبحه الجبل
 وفيه خبر في عن الصلوة قال صل صلاة الصبح ثم اقصر عن الصلوة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع فانها تطلع بين قرني الشيطان
 (الى ان قال) ثم صل حتى يستقل بالربح ثم اقصر عن الصلوة فان حينئذ تسبح جهنم فاذا اقبل اليك فصل حتى تصل العصر لم
 اقصر عن الصلوة حتى تغرب الشمس الحديث فانه صرح في النهي فلا بد من الجمع بينهما علما بهما فان الاعمال اولى من
 الاهمال فالواجب ان يراى الفوائت وما ضاها بالحديث على رضى ويحل حديث عمرو بن عبيدة والى هريرة وغيرهم على
 التواتر والتطوع التي لها سبب ام لا حتى لا يتضاد الخبران وبذا يخبر في كلا المتنين والافضل اصل الخبر ان يقدم ويثبت
 مسلم على حديث ابن داود والنسائي وقد سبق البحث فيه من الحقن فابن القائلون به حينئذ قال النوى مذهب في قوله
 حتى انقضى العصر دليل على ان النهي لا يدخل بدخل وقت العصر ولا بصلوة غير الارسلان وانما يكره لكل وان بعد صلاة
 العصر حتى لو اخرها من اول الوقت لم يكره التفتل قبلها اه فالحاصل ان حديث ابن عبيدة هذا وحديث ابن هريرة وحديث عمرو بن
 الخطاب وحديث عمر بن الخطاب وحديث ابن عمر وحديث علي بن ابي طالب كلها صحيحة في النهي عن صلاة التطوع بعد صلاة الصبح وبعد صلاة
 العصر لا يوزيها حديث غير في الثبوت والصحة واخرج الشيخان ابا داود والاصحاحين منها والتواتر والعموم وهى القولية والتشريعية
 والتعليمية للامة فتقدم على غيرها وقد عمل بها فقهاء الامصار وقد ورد قضاء الوقت بعد الصبح في حديث ابي حنيفة والامام في
 مستدركر وعند الترمذي وابن ماجه ومحمد بن قيس وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني وحديث عنت البهيقي وفي حديث ابن
 هريرة عند البيهقي والحاكم وفي حديث ابن الدرداء عند الحاكم والبيهقي وفي حديث الاطرافى عند الطبراني في الكبير وفي حديث
 عائشة عند احمد والطبراني في الاوسط فراجع نصب الراية ونيل الاوطار وبذل الجود وغيره فلهذا قلنا بقضاء الوقت
 وما في حكمها في ما يمكن الوقتين دون النفل (قوله ولا صلاة بعد صلاة العصر) قال الحافظ العيني في ص ٥٨٥ من المعجم ان
 به ابو حنيفة على انه يكره ان يتنفل بعد صلاة الظهر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس به قال الحسن البصري
 وابن المسيب والعلار وحسين وقال النخعي كانوا يكرهون ذلك وهو قول جماعة من الصحابة ذكره ذلك على وابن مسعود
 وابو هريرة وسمرة وزيد بن ثابت وسلمة بن عمرو وكعب بن مرة وابو اسامة وعمرو بن عتبة وعائشة والصنابحي
 وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابي العالية قال لا تنفل الصلاة بعد العصر
 حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس قال وكان عمر بن الخطاب على ذلك وعن الاشتهر كان خالد بن الوليد يصلي بالناس
 على الصلاة بعد العصر وكبرها سالم ومحمد بن سيرين وعن ابن عمر قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم والى بكره عمرو
 عثمان فلا صلاة بعد الصلاة حتى تطلع الشمس وقال ابو سعيد تتران يزيد احب الى من صلاة بعد العصر وفي فوائد ابي
 الشيخ راى حديثه رجلا يصلي بعد العصر فيها فقال او يزيد تبني الله عليها قال يزيد بك الله على مخالفة السنة فان قلت
 اخرج البخاري وسلم عن عائشة لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعى سرا وعلايته ركعتين قبل صلاة الصبح وكثيرا
 بعد العصر وفي لفظها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ياتين في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين وحديث آخر رواه ابو داود
 عن قيس بن عمرو واد ابن قبيد في ادا سنة الفجر بعد اداء الفرض قلت استعقت القاعدة ان الجمع والخطا اذا توارضا جمل
 الخطا من شرا وقد ورد في اجاديت كثيرة واما حديث عائشة فصلاة على الصلوة والسلام فيه خصوصته به والدليل عليه
 ما ذكرنا ان عمر كان يعزب على الركعتين بعد العصر بحضرة من الصحابة من غير تكبر وذكر المادودى وغيره من الشافعية ايضا
 ان ذلك من خصوصيات صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا بهذا دون الخلق وقال
 ابن عثيمين لا وجه لالا بهذا الوجه وقال الطبري فعل ذلك تنبيهها لامة ان تنبيه كان على وجه الكراهة لا للقرآن وقال الخطابي
 الذي يدل على الخصوصية ان ام سلمة روى التي روت صلوات اياها قيل لها فتنصيحها اذا قاتلها بعد العصر قالت لا اهد
 وقال في ص ٥٥٥ من المعجم بعد شرح حديث ام سلمة وعائشة فيما يتفاد منه ونحن نقول كما قلنا غير مرة ان هذا كان من
 خصائص صلى الله عليه وسلم ومن الدليل عليه ما رواه ابو داود في حديث ذكره ابن عبيد الله انها حدثته انه صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي بعد العصر وينتهي عنها ويواصل وينتهي عن الوصال (كما السيوطي في ص ١٨١ من الجامع الصغير) وهو العنا في العزى
 ص ١٨١ وراجع ص ١٨١ من بذل الجود وروى الترمذي من طريق جابر بن عبد الله بن السائب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس
 قال انما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لانه اتاه مال فشغل عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر
 لم يبد قال الترمذي حديث حسن وقد روى غير واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى بعد العصر ركعتين وها دخلت
 ما روى انه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وحديث ابن عباس ارج حيث قال لم يعد لها اه قلت وقال
 السيوطي ص ١٨١ من الخصائص الكبرى اخرج احمد والبيهقي وابن حبان بسند صحيح عن ام سلمة قالت صلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين فقلت يا رسول الله تنصيحها اذا قاتلها قال لا اهد على هذا هو الصواب -

عنه ثم رأيت ان اشرف العلماء في الزمن الى تركها اتيح بينها وهو عليه من الكبر فضلا عن الغلبة بعض اخواننا في العلم في صلاة من اعلا راسه ول
 تصاحيف عديدة كبار وصغار مفيدة جدا تبلغ خمسة عشر تصنيفا ثم طاعت فتح الملم بعلامته العصر الشيخ مشير احمد الشافعي في صلاة وفيه
 وفحل لبعض فضلا عن غير واحد من اهل داود وعلى الفوائت الا ان الذوق السليم يرد هذا التخصيص اه قلت لي في بعض فائق فان الكلام في فائق
 الحديثين كما لا يخفى اعلمه عندي في العبارة فقل فان في روايتها قالت فقلت يا رسول الله تنصيحها اذا قاتلها قال لا اهد على هذا هو الصواب -

رابعة من الصلوة السابقة لم تكن تصلحها قال قدم خالد فشتاني عن ركتين كنت اركبها بعد الظهر فصليت بها الآن قلت يا رسول الله
 ان تقضيها اذا فاتت قال لا اهه فظا هر غير ان في التخصيص لكن النفي راجع الى قضاء ركعتين فانتا عن الظهر قال انتم لاتقضونها
 للمسئلة رجعت الى قضاء السنة والكلام في الصلوة بعد العصر ابتداء تأمل فلا بد للنفي عموما من الدليل وهو لا صلوة بعد العصر
 حتى تغرب الشمس ودعوى النسخ بهذا اصارت في محل الجفاء فالهم ثم قال في صلوة من العدة وقال الكرياني فان قلت ما دم لم يجمع
 بين هذه الاحاديث وما تقدم ان صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد صلاة العصر قلت اجيب عنه بان النبي كان في صلوة
 لاسبب لها وصلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بسبب قضاها فانتة الظهر وبان النبي هو فيما تحرى فيها وفعله كان
 بدون التحرى وبانه كان من خصائصه وبان النبي كان للكرامة فادار عليه الصلوة والسلام بيان ذلك ودفع دهم التحريم
 وبان العلة في النهي هو التشبيه بآية الشمس الرسول منه عن التشبيه بهم وبان صلى الله عليه وسلم لما قضى فانتة ذلك اليوم
 كان في خواطره نوع تقصير واظلم عليها مدة عمره جبر لما وقع منه (بجاءت حديث ليلة التعريس) وان لكل باطل اما اذا فلان
 الفوات كان في يوم واحد وهو يوم اشتغاله بعد العيس (وسبق اشتغاله بقدم خالد واشتغاله بالمال جاره تدبر) وصلواته
 بعد العصر كانت مستمرة دائمة واما ثانيا فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يداوم عليها ويقصد اداها بكل يوم وهو معنى
 التحرى واما ثالثا فلان الاصل عدم الاختصاص وجوب متابعتها صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى فاتبعوه واما رابعا فلان بيان
 الجواز بحيل مبررة واحدة ولا يحتاج في دفع دهم المحرمات الى المداومة عليها واما خامسا فلان العلة في كراهية صلاة بعد فرض
 العصر ليس للتشبيه بهم بل هي الحالة لكرامة الصلوة عند الغروب فقط واما سادسا فلان لا سلم ان كان تقصير الان كان مستغلا
 في ذلك الوقت بما هو اهم وهو ارشادهم الى الحق ولان الفوات كان بالنسيان ثم ان الجبر يحصل بقضاء مرة واحدة على ما هو
 حكم ابواب القضاة في جميع العبادات بل الجواب الصحيح ان النبي قول وصلواته فعل والقول والفعل اذا اتفقا يحيا يقدم القول
 ويحل به اهه قلت قوله والكل باطل لا يحس في الكل بل فيه شيء موجب وشيئ بوجه وكذلك في كلامه ودعواه بطلان اكل
 الباذي هو غير موجب وهو قوله ان النبي كان في صلاة لاسبب لها وهذا غير صحيح لان النبي عام وتخصيصه بالصلوة التي لاسبب
 لها تخصيص بلا تخصيص وهذا باطل وقد استقصنا الكلام فيه فيما مضى (والفعل المختل لوجهه عديدة لا يخص القول التشرعي
 فالهم) واما الذي هو غير موجب من كلام الكرياني فهو قوله ان الاصل عدم الاختصاص وهذا غير صحيح على اطلاقه لان اذا كان
 على الاختصاص فلا يكره وههنا قد قامت دلالت من الاحاديث وافعال الصحابة على ان هذا الذي صلى عليه الصلوة والسلام
 بعد العصر كان من خصائصه وقد ذكرنا ما فيها معنى وقول الكرياني وصلواته بعد العصر كانت مستمرة ترد وعواه عدم التخصيص
 اذ لو لم يكن من خصائصه لارقتضاها اذا فاتت ولم يامر بذلك الا ترى في حديث ام سلمة المذكور فيما مضى قالت قلت
 يا رسول الله اف تقضيها اذا فاتت قال لا دخل على ان علم غيره فيها اذا فاتتاه غلات حكمه فليس لاحد ان يصلحها بعد العصر
 وههنا شيء آخر يلزمهم وهو انه صلى الله عليه وسلم كان يداوم عليها وهم لا يقولون به في الاربع الاشهر فان عوروا يقولون
 بل من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في الاستدلال بالحديث يقولون الاصل عدم التخصيص وهذا كما يقال
 فلان مثل التلخيص المذكور من النام يستعمل عند الاستطارة ويستعمل عند الاستحالة وقوله ليس التشبيه غير صحيح فان حديث ابي
 امامة على التشبيه وهو الذي رواه سلم وفيه قلت يا رسول الله اخبرني عن الصلوة فقال صل الصبح ثم اقص من الصلوة
 حتى تطلع الشمس حتى ترتفع فانها تطلع بين قرني شيطان وحديثه يسجد لها الكفار والحديث وفيه ايضا (حتى تطلع العصر ثم اقص
 من الصلوة حتى تغرب الشمس) فانها تغرب بين قرني شيطان فالشارح اخبر بان الشيطان يحاذي الشمس بقريه عند الطلوع
 وعند الغروب والكفار يسجد لها حينئذ فنهى الشارع عن الصلوة في هذه الوقيين حتى لا يكون المصلون فيها كاساجدين لها
 (وما قارب الشئ اعطى حكمه كرم فرج المائض ومن عا حول يوشك ان يقع فيه والضا فعباد الشمس ربها تهيموا بتفويضهم
 اول ذينك الوقيين فيرصدونها فبين لها الى ان تظهر لهم والاسجدوا لربها فلو ارجع التنقل في ذينك الوقيين لكان فيه ايضا كسر
 بهم او ايها مر او التسبب اليه كذا في المراقبة) وقوله والقول والفعل اذا اتفقا يحيا يقدم القول ليس على الامة كان احدهما اذا
 كان خاطرا والاخر مبيها يقدم الثاني على المبيح سواء كان قول او فعلا فالهم انتهى قلت وهذا على ما مست النار وان كان قد
 فيه عن جابر قال كان آخر الامر من عنده صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء لما مست النار والقول التشرعي غالبا يكون محكما غير محتمل
 التاويل والفعل عكسه ولا نظا تركه في الاحاديث واما ما لصحابة رضى تأمل حتى التأمل واما حديث قيس بن عمرو بن اسناده
 سعد بن سعيد الانصاري عن محمد بن ابراهيم قال ابن الترمذي في الجوهري النقي سعد بن اصنف ابن حنبل وابن معين وقال
 النسا في ليس بالقوي وقال ابن حبان لا يكل الاحتجاج به وقال الترمذي تكلموا فيه من قبل حفظه وقال ايضا هذا اسناد
 ليس بمجصل محمد النبي لم يسمع من قيس ورواه بعضهم عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم ان عليه السلام خرج فرا في قيساه
 يعني الحديث مع ضعف اسناده مرسل مع هذا ففي رواية فلا اذن وفيه اخرى فيكثرت وفي اخرى فلا باس واما حديث
 ابي ذر رضى عنه عند البيهقي في السنن الكبرى صلا من فرغ من الصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
 الا بمكة الا بمكة الا بمكة اصفه عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وحيد لا يرجع ليس بالقوي وهي الحديث وقيل ضعيف وقيل
 منكرا الحديث وقيل ليس بشيئ وقال ابن حبان يروى عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود (والباقي على الصفة الاولى)

(قوله ولا يصام) لأنها يوم صيافة الله تعالى للعبيد فيرم فيه الصوم وهو المذهب عندنا كما قال الامام محمد وفي صفته من
الموطأ باب الايام التي يكره فيها الصوم اخبرنا مالك حدثنا ابو النضر مولى عمر بن عبدة عن سليمان بن يسار عن رسول الله
صلی الله عليه وسلم (مرسل) وصله النسائي من طريق سفيان الثوري عن ابى النضر وعبد الله بن ابى بكر كلاهما عن سليمان
ابن يسار عن عبد الله بن حنيفة (اهل حنيفة) بنى عن صيام ايامها اخبرنا مالك اخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابى
مرة مولى عقيل بن ابى طالب ان عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على ابيه في ايام التشريق فحرق رطحا فقال كل
فقال عبد الله لا يبيح ان يصام ايام التشريق لمقتة ولا غيرها كما جاء من النبي عن صومها عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال محمد وبهذا نأخذ لا يبيح ان يصام ايام التشريق لمقتة ولا غيرها كما جاء من النبي عن صومها عن النبي صلى الله عليه وسلم
وهو قول ابى حنيفة رحمه الله والامة من قبلنا وقال مالك بن انس يصومها المتمتع الذي لا يجده الهدي او فاقته الايام
الثلاثة قبل يوم النحر انتهى وقال الامام محمد بن الحسن باب صلاة العيد وامر الخليفة صلوات الله عليه وسلم من الموطأ اخبرنا مالك اخبرني
الزهري عن ابى عبد الله مولى عبد الرحمن قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب ففصل ثم انصرف فخطب فقال ان هذين اليومين
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطر كم صياكم والاخر يوم تاكولون من لحوم نسككم قال ثم شهدت العيد
مع عثمان بن عفان ففصل ثم انصرف فخطب فقال ان قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان فمن احب من اهل العالمة ان ينظر
الحجة فليفتقرها ومن احب ان يرجع فليرجع فقد اذنت له ثم شهدت العيد مع علي وعثمان ففصل ثم انصرف فخطب
اه ثم قال محمد وبهذا كله نأخذ وهو قول ابى حنيفة اه وحدث ابى سعيد المذكور بهذا السند مقتصر على هذا الجزء وذكره
السيد في صلاه من العقود في بيان الخبر الدال على النهي عن صوم يومي العيد وقال هكذا رواه الحسن بن زياد عنه وفي
المتفق عليه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام هذين اليومين ولما عن حديث ابى سعيد بلغظ
بنى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر ولما عن ابى هريرة نحوه وسلم عن عائشة نحوه اه وقال في بيان الخلل
على النهي عن صوم ايام التشريق ابو حنيفة عن عبد الملك بن عيسى عن قيس بن عمار عن ابى سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن صيام ثلاث ايام التشريق هكذا رواه ابن خزيمة ووافقه الطبراني عن ابن عباس رفته بلغظ الا لا تصوموا في هذه
الايام فاتها ايام اكل وشرب وبما وعده ايضا عن ابى هريرة رفته ايام التشريق ايام اكل وشرب وعن زيد بن خالد
نحو رواه ابو يعلى واصله في مسلم عن عبيدة بن عبد الله في هذه ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكره الله عز وجل وعن كعب بن
مالك نحوه اخرجه مسلم ايضا اه (بهذا اليومان) قال النودى ضل عن من شرح مسلم قد اجمع العلماء على تحريم صوم
هذين اليومين بكل حال سواء صامها على نذر او كطوع او كفارة او غير ذلك ولو نذر صومها متعمدا لعينها قال الشعبي
والجمهور لا يتعد نذره ولا يلزم قضاءهما وقال ابو حنيفة يتعد ويلزم قضاءهما هما قال فان صامها اجزاء وخالف
الناس كلهم في ذلك اه اعلم ان الصوم في هذه الايام مكروه في رواية اخرى قريب من الحرام كما صرح به الامام محمد
واضح الفقهاء ورواه في كتبهم فاذا شرع الصوم فيها لم يفسد الا قضاءه عليه عندنا قال في الكفر ولا قضاء ان شرع
فيها ثم افسد اه قال في حاشية اي ان شرع في صوم ايام المنية ثم افسده فلا قضاء عليه وعن ابى يوسف ومحمد في
النوازل ان عليه القضاء لان الشرع ملزم كالنذر وصار كالشرع في الصلوة في الوقت المذكور والفرق لابي حنيفة
وهو ظاهر الردية ان بنفس الشرع في الصوم يسي صائما حتى يفتى به المالك على الصوم فيصير مكرها للنهي فيجب الطلوع
ولا يجب مسانته وجوب القضاء يستثنى عليه ولا يصير مكرها للنهي بنفس النذر ولا بنفس الشرع في الصلوة حتى يتم ركعة
ولهذا لا يفتى به المالك على الصلوة فيجب صيافة المؤدى فيكون مضمونا بالقضاء وعن ابى حنيفة انه لا يجب القضاء في
فصل الصلوة والصلاة والظاهر هو الاول كذا في الهداية ولعقب في فتح القدير والتحريم بانه يقتضي انه لو قطع بعد السجدة
لا يجب قضاءها والجواب مطلق في الوجوب وحينئذ فالوجه ان لا يصح الشرع ولا استيفاء فائده من الاداء والقضاء
ولا قلص الاجل الكفاية تفرقة اه والى التفرقة بين المالك والشافعية والحنابلة والحنابلة والشافعية والحنابلة والشافعية
توفيقا بين الدلائل بقدر الامكان وعندنا يكره الصوم في هذه الايام والمستحب هو الافطار اه (والباقي على الصفة السابقة)

عنه وعن الجوزي ان فطرهما شرع غير محلل وقيل الا عارض عن ضمانه الله ودرك امرته على العبد عيني ١٢ اعنه وقال الشافعي لا يجوز
العصم في هذه الايام وهو رواية ابى يوسف وعبد الرحمن المبارك عن ابى حنيفة تصدق به في الدفن والزم نقل شرع في تصدق
الافى العبدين والامام المتشرف فلا يلزم لصبره وانهما يتضرر الشوق فيصير تركهما للنهي اه فلا تجب صيانته بل يحل ابطا الخلف الهند والجماع

(بقية من الصفحة السابقة) وما صاحب البحر الى الكراهة التحريمه وان نذر الصوم في هذه الايام صح نذره فالتعبد لكنه
صحيح في ايام اخر فان التلطف بالنذر متفق باللسان فيعتقد لكن لا يصوم فيها للنهي الوارد فيها عن الصوم قال في البدائع صحيح
يدل يصح النذر بصوم يوم العيد واما التشرقي روى محمد بن ابي حنيفة انه يصح نذره كس الا فضل ان يقطع فيها ويصوم في
ايام اخرى لو صام في هذه الايام يكون ميتا لكنه يخرج عنه النذر لان اوجب ناقضا لانه ناقض اولى من المنع لانه لا يصح نذره ولا
يلزم نهي في ذلك روى ابن المبارك عن ابي حنيفة وهو قول زفر الشافعي والمسئلة مبني على جواز الصوم في هذه الايام وعدم جوازه
وقد مررت فيها لقدم احد قبيين بهذا ان في المسئلة روايتين عن الامام ابي حنيفة فعول النودي مطلقا خالف الناس كلام ليس
في علمه و هذا روى في شرحه في بيان المذهب واصل الخلاف في ان النبي هل ينال في الصوم ام لا او يقتضي البطان ام لا وفي ان
الافعال على قسمين حمية وشرعية ففي الاول يقتضي البطان وفي الثاني وفي ان النبي يقرر الشرعية ام لا وفي ان علة النبي
تج شيء وهو ما يوجب لعينه اذ غيره والغير لازم اذ غيره لازم اما مجاورا وغيره فان كان النبي يقطع العيمن يدل على
البطان وان كان للغير لازم يدل على الكراهة التحريمه والا لا وفي هذه الايام ليس النبي يقطع العيمن بل للغير وهو ترك اجابة
الشرع لا يصح نذره لكن يقطع احرازه عن المحصية المجاورة ثم يقتضي اسقاطا للواجب على روية وان صام فيه يخرج عن العبدية
لان اذاه كما التزم والا فطار على سبيل الوجوب فروعها عن المحصية كما في مسئلة من البحر وشرطوا لصحة النذر كون النذر ليس
بمحصية باعتبار نفسه حتى لا يتفك شيء من افراد انفس عنها وحينئذ لا يلزم ولكن يتفك للكفارة حيث تعذر عليه الفعل وقد صرح
صاحب البحر بان من قال بالولوية الا فطار في هذه الايام فقد تساهل بل هو واجب كما صرح المصنف في كافي ويشهد له انعقاد حديث
لا تذر في محصية الشر وكفارة كفارة يمين رواه النسائي والحاكم والبيهقي بهذه الزيادة من حديث عمران بن حصين ورواه احمد
والمصنف بسنن من حديث ابي هريرة رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة ورواه ابو داود ومن
حديث ابن عباس واسناده حسن وقول النودي في الروضة هو ضعيف بالاتفاق المحدثين غلط فقد روى الطحاوي والبوعلوي بن اسكن
كما صرح به المحفوظ في ص ٣٣ من التلخيص روى ابو حنيفة عن عائشة من نذر ان يطلع الشر فاطمعه ومن نذر ان يعصى الشر
فلا يصح ذلك والطحاوي في هذا الوجه وليكن عن يمينه اه وارجح حديثه من باب كفارة يمين في النذر بمحصية من الجور النقي و
اخرجه الطحاوي في مشكل الآثار وقال عبد الحق حديث الطحاوي حسن اسناده من حديث ابي داود واصلح اه وعندنا ايضا لا نذره
محصية وكفارة كفارة يمين ان حثت ولا يوفي في هذا ومسئلة صوم يوم العيد لا تجز في ابواب العيد ولا في كتاب الصوم ولا
في الحج من كتاب الآثار ولذا ذكرتها ههنا وانت تترجم اذ تطلب بلا طائل في مسئلة من التلخيص وقد روي من طريق صحيح
عن عبد الله بن عون عن زيار بن جبير قال سأل رجل ابن عمر عن نذر صوم يوم فوات يوم نهي او يوم فطر فقال ابن عمر
امر الله تعالى بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم بل اليوم وروينا عن عطاء بن رستم نذر صوم شوال انه يقطع
يوم الفطر ثم يصوم يوما من ذي القعدة مكاد ويطعم مع ذلك عشرة مساكين اه وقد روى عن ابن عمر وعائشة وابن عباس
وابي طلحة والاسود بن يزيد انهم كانوا يصومون ايام التشرية كما هو عند البيهقي مشهورة من السنن الكبرى وعند ابن حزم
في ص ٢٩ من التلخيص وهذا يدل على انه كانوا لا يريدون النبي عن صيامها للتحريم بل للكراهة والتحريم غيرا وعندنا بهذه الكراهة
ايضا توجب نقصانا في المؤدى فلا يجوز اداؤه في هذه الايام لوردها النبي وان كان لغيره اذ عن غيره فلا شك ان ذلك
الغير يوجد بوجوب الصوم في هذه الايام فيوجب ذلك نقصانا والواجب في ذمة كان صوما كاملا فلا يتأدى بالنقص وبهذا
تبين بطلان احد قول الشافعي ومن تبعه في صوم النقة ان يجوز في هذه الايام لان النبي عن الصوم في هذه الايام عام يتناول
الصيامات كلها فيوجب ذلك نقصانا فيه والواجب في ذمة كامل فلا يوجب النقص عند كذا في البدائع وارجح مسئلة من
العرف الشاذي من باب كراهية صوم يوم النحر والنفط فانه اطال فيه البحث (تمت) قال الامام في كتاب الحج باب الرجل ينسى صيام
ثلاثة ايام في الحج وكان قد وجب عليه وقال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه وامر من فيها وان لم
يصم الى ثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدي وهدى عليه وقال اهل مدينة بصوم ايام نحر وان نسيا ايضا فان كان بمكة
فليصم ايام الثلاثة وليصم سجا اذا رجع قالوا وان كان قد رجع الى اهل قريش فليصم ثلاثة ايام في بلده وسبعة بعد ذلك وقال محمد بن
الحسن وكيعت يصوم ثلاثة ايام بعد النحر وقد قال الله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج وقامت الصوم وانما قال الله تعالى الحج
اشهر معلومات ففسر بالمطروون وهي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فهذه اشهر الحج وهي ايام الحج فاذا فات الصوم
في هذه الايام فلا بد من الدم قالوا وبه الايام فوجب في اشهر الحج كما رعم ولكنها اذا فاتت تعصيت في غير ما وليست بالعلم
حرمة من شهر رمضان وان شهر رمضان يفتي في يوفيل ثم ان هذه ليست كشهر رمضان فان شهر رمضان لم يجب فيه الا الصوم فلما
فات قيل اقض ما فات وان المتتبع انما وجب عليه ما استيسر من الهدي كما قال الله تعالى كما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم فجعل الصوم مكان الهدي فلما ضيع موضع الصوم وفاته رجع الى الكفارة الاولى لان الكفارة
الثانية انما جعلت مكان الاولى فلما لم يقضها في وقتها صارت الاولى هي الواجبة وصارت دينا عليه حتى يقضيها لان الامر من
جميعا قد صار دينا فصار الاول اولى ان يقضى من الاخر لان الاخر انما جعل عليه لولم يجد الاول وقال اهل المدينة لعجب
من هذا زعموا انه يقتضي ذلك في ايام التشرية وبه ايام النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها بحديث معروف
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث غير واحد منهم عبد الله بن حذافة السهمي ينادي في الناس ايام نهي انها ايام كان
وشرب وذكر الله يعني ايام منهي اخبرنا الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك (والباقي على الصفحة الامتية)

(بقية من الصفحة السابقة) مخرج الغالب في ركوب المسافر والا فلا فرق بين ركوب الرءا مل والنجيل والبغال والخير والشي
 في المعنى المذكور ويدل عليه قوله في بعض طرقه انما يسافر من بلد الى بلد ليس عن سليمان الا من عن ابى هريرة
 كذا في الفتح ونحوه في صلاة من الجمعة (قوله الرحال) بالهجرة جمع رحل وهو للبعير كالسرج للفرس فتح وهو من القتب
 يعني دانظر ص ٢٢٠ وص ٢٢١ من المغرب والقطب ايضا للبعير كالسرج للفرس وجمعا لقتاب والاقتاب جمع قتب بكسر القاف وسكون
 التاء الغوقانية وهي الامعاء كما ورد في الحديث حتى تتدلى قنابرة كمان في ص ٢٢١ من مقدمة فتح الباري (قوله ولا تشد الرحال
 الا الى) قال حافظان الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرحال الى موضع او مكان ولا زمر منع السفر الى كل موضع غير الان
 يستثنى منه في المخرج مفرد بالغام يمكن ان يكون المراد بالعموم الموضع المخصوص وهو المسجد لا يقدر ما يناسب
 يستثنى نوعا ووصفا كما اذا قلت ما رأيت الا زيدا كان تقديره ما رأيت رجلا او احدا الا زيدا ما رأيت شيئا او جوبا الا زيدا
 فههنا تقديره لا تشد الرحال الى مسجد من المساجد الا الى ثلاثة مساجد قال الحافظ العيني في ص ٢٢١ من شرحه قال شيخنا زين
 الدين من احسن مما يدل على الحديث ان المراد من حكم المساجد فقط وان لا يشد الرحل الى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة فاما
 قصد غير المساجد من الرحلة في طلب العلم وفي التجارة والتمز وزيارة الصالحين والمناجاة وزيارة الاخوان ونحو ذلك
 ذلك فليس داخل في النهي وقد ورد ذلك صراحة في بعض طرق الحديث في مسند احمد في ثمانية مساجد في شهر سمعت ابا سعيد الخدري روى
 وذكر عن عهده الصلاة في الطور فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشد الرحل الى مسجد من مساجد بني اسرائيل
 غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد يثرب واسناده حسن وشيخنا حوشب وثقة جماعة من الأئمة اه وقال الحافظ ص ٢٢١
 وشيخنا حسن الحديث وان كان فيه بعض النقص اه فهذا الحديث قاطع بوق النزاع الواقع بين اهل العلم في تقديره يستثنى
 منه اجماد يخص فلا يعدل عنه الى غيره (قوله الا الى ثلاثة مساجد) قال النووي في ص ٢٢١ من شرحه مسلم غير بيان علم فضيلة
 هذه المساجد الثلاثة ومن يتبعها على غيرها كونهما مساجد الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولفضل الصلاة فيها واختلف العلماء في
 شد الرحال واعمال المطي الى غير المساجد الثلاثة كالذهاب الى قبور الصالحين والى المواضع الفاضلة ونحو ذلك فقال الشيخ ابو محمد
 الجويني من اصحابنا هو حرام وهو الذي اشار القاضى عياض الى اختياره والجميع عند اصحابنا وهو الذي اختاره امام الحرمين المحققون
 ان لا يجرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة التامة انما هي في شد الرحال الى هذه الثلاثة خاصة اه وقال في ص ٢٢١ من لافضيلة
 في شد الرحال الى مسجد غيرهما وما قاله الجويني من اصحابنا هو غلط اه فلا يمنع شد الرحال الى الجهات الجزئية من غير المساجد ولذلك
 جعل الحق في فتح القدير قصد الزيارة اولى واجل لتفخيم حصة الرسالة صلى الله عليه وسلم والارض كلها مسجد ببعض الحديث
 لا فضل لبقعة على بقعة في فضيلة الصلاة فيها سوى المساجد الثلاثة وقد نص صلى الله عليه وسلم بذلك في طريق شهر عماد
 كما عرفت قال الحافظ في الفتح واختلف في شد الرحال الى غيرها كالذهاب الى زيارة الصالحين احياء وامواتا والى المواضع
 الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الجويني يجرم شد الرحال الى غيرها ملاما لظاهر الحديث واشار القاضى عياض الى
 اختياره واه قال عياض ولا كفة ويدل عليه ما رواه اصحاب الحسن من الكار لعزة النفاذ على ابى هريرة خروجه الى الطور
 وقال له لو اردت كفتك قبل ان تخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث فدل على انه يجرى جعل الحديث على عمومته ووافقه ابو هريرة
 والجميع عند امام الحرمين وغيره من الشافعية ان لا يجرم واحا ابو الحسن الحديث باجوبة منها ان المراد ان الفضيلة التامة انما هي
 في شد الرحال الى هذه المساجد الثلاثة بخلاف غيرها فانهما تزداد وقد وقع في رواية لاحد سياق ذكرها بلفظ لا ينبغي للمطى ان
 تحمل وهو لفظ ظاهر في غير التبرك ومنها ان النهي مخصوص بالنذر ومنها ان المراد حكم المساجد فقط وان لا تشد الرحال الى مسجد
 من المساجد المصلوة فيه غير هذه الثلاثة وتوحيده رواية احمد فلا يدخل في النهي غير المساجد ومنها ان المراد قصد بالاعتكاف
 فيما حكاها الخطابي عن بعض السلف ان قال لا يعتكف في غيرهما وهو يخص من الذي قبله ولم ار عليه دليلا قال الكرماني
 وقع في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصفت فيها رسائل من الطرفين قلت ليشير الى
 ما روى الشيخ تقي الدين السبكي (في غفار السقام) وعنه (كابن علان في لبر المكي على الصارم المكي قال شيخ الحديث لم يجد
 في الشغار شيئا جديدا طريا وقصدي السبكي الى تقوية العنات) على الشيخ ابن تيمية وملهته الى الحافظ خمس الدين ابن عبد
 الهادي في الصارم المكي على غير السبكي ولقد اجاب فيه قال شيخ الحديث وعنه لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا والمحصل المهم
 الزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل الى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وانكرنا صورة ذلك وفي شرح ذلك
 طول من الطرفين وهي من البشع المائل المنقولة عن ابن تيمية (قال شيخ الحديث ولقد اخطوا في نقل فذهب ابن
 تيمية في هذه المسئلة وهو يقول ان السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز بل يقصد السفر الى المسجد النبوي فاذا
 بلغ المدينة يستحب له ان يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قائل باستحباب زيارة القبور الملققة بالمكان المعقود للثبوت
 لزيارة القبور عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجب ابن تيمية واتباعه عن الحديث جوابا شافيا وقد ثبت سفر السلف الصالحين
 الى زيارة الروضة المطهرة بالتواتر لا يمكن انكاره وقولهم انهم ارادوا بذلك السفر الى المسجد النبوي قول مصنوع مخلق رد
 على قائمه والا لا يحملوا الى المسجد الا على ايضا كما رجحناهم الى المسجد النبوي ولم يثبت ذلك منهم بالاحاد فضلا عن التواتر و
 بالجملة ان ما قدر على الجواب الشافى عنه ومن جملة ما استدلى به على وقوع ما دعه عنه من الاجماع على مشروعية زيارة قبر النبي
 صلى الله عليه وسلم ما نقل عن مالك انه كره ان يقول لرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقد اجاب عنه المحققون من اصحابنا ما
 كرهه اللفظ اذ لا اصل للزيارة فانها من افضل الاعمال واجل القربات الموصلة الى ذي الجلال (والباقي على الصفحة الآتية)

(بقية من مصنفه السابق) وان مشروعيته على اجماع بلا نزاع وادشها دى الى الصواب اه قلت قد روى ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والبيهقي ما سندا حسن كما في آثار الحسن بن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي اه وراجع باب الزياره من وفاء الوفاء وعلامة الوفاكى لشيخنا صدره وقد وقع النزاع بين العلماء في هذه المسئلة في عصر الفاضل للكنوزى ايضا جرى بينه وبين الشيخ ابو السهمانى من اهل الحديث في ذلك مناظرات واد كان من مكبرى الزياره ورجح ولم يزل الروضة المنورة ولم يلب فر الى المذنبه حتى ان لم يزل رحمه الله الى المسجد النبوى مع ان منصوص في الحديث ولقد بآيته في آخر عمره في بلدة دبل حين كنت مشغولا في تحصيل العلم بها بالمدرسة الامينية بترجم القرآن في مسجد من مساجد ما يدورس الطلبة وجمعت في ترجمته ودرسه اياما وهو المراد في حديث النعام وغيره في رسائل الفاضل للكنوزى بالناصر المختفى التى فيها على النواب صديق حسن البهو فالى القنوجى صاحب التاليفات الجديدة فرد عليه الفاضل للكنوزى في رسالته احسنها اسمى المشكور في رد المذهب المأثور الى فيه بحقيقات اصولية وهدى في حقائق فقهية زينة رقيقة ولقد اجاد فيها حيل الطر تعالى فليكن بمطالعته زياره قبره الشريف صلى الله عليه وسلم من اعظم القربات واجلبها كما صرح بشيخنا وشيوخه شافنا في تصانيفهم كزبدة المناسك والمهند وغيرهما ومن نسب اليهم المنع عنها فقد افترى وكذب وجار بشيى ادا تكاد السموات يتفطر منه ومشتق الاثني وخمسة الجبال هذا ومن حرم عن زياره قبره صلى الله عليه وسلم فقد حرم من الخير الكثير وقد زرت قبره الشريف تعالى اربع مرات وارجو منه تعالى ان يوفقني لها خاصة وسادسة سابعة وهونم الموفق نعم قال شيخ الحديث السفر الذى هو محمول اهل العصر لزيارة قبور الاولياء في الامواس في كل سنة او مرتين فيها لا بد له من نقل الجواز من صاحب الشرع او صاحب المذهب او المشايخ الذين يمتد باقوالهم في المذهب ولم يثبت النقل والقياس لا يجوز كما لا يخفى وصرح اشد الهند في بعض رسائله بالحرمه وشد على من ليسا فر الى الجير وعزها من علماء الهندية والشرع بهدى من يشار الى صراط مستقيم وقد خرج في عصرنا قوم من اهل الهند احدثوا بدعات شتى في الدين وطلخواهم يحسنون صنعوا العوام كالانعام الغافلون عن العلم اللابسون لباس الجبل والا هو ارمهم بيلونهم وينهرونهم في ترويج البدعات ومن اعان المبتدع فقد اهدم الدين ومن احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد عليه ولم يرد ابن عمر رضي الله عنهما على سلام من كان ابتدع في زمنه فالجده الحذر من محالة اهل البدع فانهم مزبدون في الدين ما ليس من الله من اجلهم احفظنا وعصمنا من وثبت اقدارنا على صراطك المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آيين قال الحافظ صريح من الفقه قال بعض المحققين قولنا لا الى ثلاثة مساجد مستثنى منه محذوف فاما ان يقدر عا فليس الا تشد الرجال الى مكان في اى امر كان الا الى الثلاثة او اخص من ذلك لا سبل الى الاول لا فضا الى سدياب السفر للتحارة وصدقه الرمد وطلب العلم وغيرها فتعين الثاني والادلى ان يقدمها هو اكثر مناسبة ولا تشد الرجال الى مسجد للصلاة جبر الا الى الثلاثة فبطل ذلك قول من منع شد الرجال الى زياره قبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والشرع علم وقال السبكي الكبير ليس في الارض بقعة لها فضل لتما تها حتى تشد الرجال اليها غير البلاد الثلاثة ودرودى بالففضل ما شهد الشرع باعتباره وترتب عليه حكم شرعى واما غير ما من البلاد فلا تشد اليها لذاتها بل لزيارة اوجها وادعلم او نحو ذلك من المنذوبات او المساجد قال وقد انقبس ذلك على بعضهم فزعم ان شد الرجال الى الزياره لمن في غير الثلاثة داخل في المنع وهو خطأ لان الاستثناء وانما يكون من جنس المستثنى من فحينئذ في الحديث لا تشد الرجال الى مسجد من المساجد والى مكان من الامكنة لاجل ذلك المكان والشرع علم انتهى ونحوه باليسر في عمدة القارى (قولنا المسجد الحرام) اى الحرم قال الحافظ هو كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب وقال العيني هذا القياس غير صحيح لان الكتاب على وزن فعال بكسر الفاء والحرام فعال بالفتح فكيف يقاس عليه وانما الحرم اسم للشئ الحرم و في احواله وجهان الجرح على البدلية والرفع على اد خيلتهما ومحذوف تقديره هو المسجد الحرام اه افضل للمسجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ودرمته قال في صلاح من ركنهما اى مسجد مكة وكذا ما بعده الى قوله الا قدم و في تهليل المقاصد للعلامة احمد بن الحاد ان افضل للمسجد الارض الكعبة لانه اول بيت وضع للناس ثم المسجد المحيط به لانه اقدم مسجد مكة ثم مسجد المدينة بقوله صلى الله عليه وسلم صلوة في مسجدى هذا تعدل الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام سوى لمقصدا و في البيرى واختلف في المراد من المسجد الحرام الذى فيه المضاعفة المذكورة فبعض يقول بقاع الحرم وقيل الكعبة وما في الحرم من البيت وقيل الكعبة وما حولها من المسجد وحزم به النووي وقال انه الظاهر وقال الشيخ ولى الدين العراقي ولا يقتض الضعيف بالمسجد الذى كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيارته بل المشهور عند المحققين انه يعنى مكة بل جميع حرمها الذى يحرم صيده كما يحرم اللودى اه ما افاده شيخنا شيخنا محمد بن ظهيرة القرشى الشافعى المكي اه لمقصدا وهذه المضاعفة خاصة بالفرض لقوله صلى الله عليه وسلم صلوة احكم في بيته افضل من صلواته في مسجدى هذا الا المكتوبة والا وقع التعارض بينه وبين الحديث الاول كذا حكاه ابن رشد المالكي في القواعد عن ابى حنيفة كما في الحلية عن غايه السروجى وتمامه فيها انتهى وقد وردت الروايات بلغة المسجد الحرام ومسجد الكعبة كما عند الشافعى (قولنا مسجدى) عند البخارى وغيره ومسجد هذا في رواية له ومسجد الرسول والمراد به جميع ما صدق عليه لفظ المسجد النبوى لان الاشارة والتسمية اذا وقعتا بشيى وكان المشار اليه والمسمى عن نوع واحد كان الاعتبار للمشار اليه وان كانا من نوعين فالاعتبار للمسمى وفي ما نحن فيه كذلك تعددت الانواع فيكون الاعتبار للتسمية فما صدق عليه لفظ المسجد النبوى يكون مراد به قاله شيخ الحديث فظلا من البهائية وفي الدر المنثور والصحيح ان ما الحق بمسجد المدينة لمحق به في الفضيلة ثم تحرى الاول اولى و هو مائة ذراع في مائة ذراع ذكره مسلم على في شرح لهاب للنسك اه وقال في بيان القبلة (والباقي على الصفة الثانية)

ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم منها قال محمد وبهذا كله
تأخذ ولا ينبغي للمرأة ان تسافر الا مع زوجها ومع
ذي محرم منها وهو قول ابي حنيفة رحمه الله.

(بقية من الصفحة السابقة) لما كان الاعتبار للتسمية من زنا يخفى فواب الصلوة في سجده عليه الصلوة والسلام بما كان في زمنه فيلحظ
اه وقال الشافعي في صفح ١٢ من رد المحتار استنبط هذا من مسئلة الاقتدار شيخ الاسلام ابي حنيفة في شرح البخاري كما في احكام الاشياء من
الاشياء واصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح صلوة في مسجد يداخلك من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام ومعلوم
انه قد روي في المسجد النبوي فقد راد في غير عمر عثمان ثم الوليد ثم المهدي والاشارة بهذا الى المسجد المعصوف المشوب اليه صلى الله عليه وسلم
ولا شك ان جميع المسجد للوجود الا ان يسجد عليه صلى الله عليه وسلم فقد اتفقت الاشارة والتسمية على شيئين واحد فلم تلغ التسمية فتحصل
المصاحفة المذكورة في الحديث فيما روي به وخصها النووي بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم علما بالاشارة اه وتساويها
(قوله والمسجد الأقصى) بعده من المسجد الحرام في السنة وقيل في الزمان وفي نظرنا ثبت في الصحيح ان بينهما أربعين سنة وقال الرضا في
سبكي به لانه لم يكن حينئذ وراءه مسجد وقيل بعده عن الاقتدار والحديث وقيل هو القس بالنسبة الى المسجد المعصوف لانه لا يبعد من مكة وببيت المقدس
البعيدة وله عدة اسماء تقرب من العشرين والجواب من اشكال الحديث ان اول من بنى المسجد الحرام والمسجد الأقصى آدم عليه السلام و
يحيى بن زبابة اربعون سنة وابراهيم وسليمان عليهما السلام كانا يحددين لما أسس غيرهما كذا في الفتح والعمدة وراجع صفح ١٢ من فتح الباري
من احاديث الانبياء في ترجمة ابراهيم عليه السلام وكذا عمدة القاري فالحفاظان بسطانيهما ١٠

(قوله ولا تسافر المرأة) عند البخاري في الحج ان لا تسافر امرأة مسيرة يمين ليس معها زوجها او ذو محرم اه وفي بعض النسخ عن ابي ذر
او ذو محرم عن عائشة في حديث من صلى من الطلوع في حديث ابي سعيد زيادة الا ومعها ابو له او ايها زوجها او اخوها
او ذو محرم منها اخرجه سلم في باب سفر المرأة مع محرم الى الحج او غيره من كتاب من طريق الأعمش عن ابي صالح عن ابي سعيد الخدري الحديث
ورواه الطحاوي الصاحي حديث عن عمر وثناعبد الله بن عمر بن الخطاب بن عيسى كلاهما عن الأعمش الحديث ومن هذا الطريق رواه ابو داود وايضا
كما في فتح الباري وفي عقود الجواهر صحيح ابو حنيفة عن ابي سعيد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة الا مع محرم
او زوج بكلمة رواه سعيد بن محمد عنه واخرجه الزاوي حديث عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة الا مع زوجها او
يا رسول الله اني اكتشيت في طرفة كذا امرأتى حاجتة قال ارجع في حجابها واخرج الدار فطنتي فوجه واسناده صحيح وهو في الصحيحين من هذا الوجه
يلفظ لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم وروى الطحاوي عن ابي امامة رضى الله عنه لا تسافر المرأة الا مع زوجها او زوج او مع محرم او مع
اخرجه الدارقطني من وجه اخر نحوه بلفظ لا تسافر امرأة ثلاثا ايام او حج الا ومعها زوجها او مع محرم او مع زوج او مع محرم او مع زوج او مع محرم او مع زوج
بغير تقيد بالحج مشهور كما تقدم عن ابن عباس وفي الصحيحين عن ابن عمر لا تسافر المرأة الا مع زوجها او مع محرم او مع زوج او مع محرم او مع زوج
في لفظ فوق ثلاث ولها عن ابي سعيد لا تسافر المرأة يمين الا ومعها زوجها او ذو محرم منها ولها عن ابي هريرة لا تسافر المرأة الا مع زوجها
بالشهر واليوم الاخران تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم واخرج ابو داود وابن حبان والحاكم ابن خزيمة في حديث ابي هريرة عن النبي عن اسف
امال اه والاطلاق في حديث ابن عباس والتقيد في حديث ابن عمر ثلاثا ايام وعنه روايات اخرى وفي حديث ابي هريرة بمسيرة
يوم وليلة وعنه روايات اخرى وعن ابي سعيد مسيرة يمين كما في صحيح البخاري (قوله الا مع ذي محرم) فيقول السفر مسافة الى المكان
بفتح اوله وثلاثه وسكون ثمانية وصنايط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التابيد بسبب ما حرم لها من نكاحها فخرج ما تابيدت الزوجة
ومعها وبالمساج ام الموطوعة بشبهه وبنتها وبكرمتها الملاءمة واستثنى احمد من حرمت على التابيد مسلة لها اب كتابي فقال لا يكون نكاحها
لها لا يؤمن ان يغتصبها من دينها اذا اخطأها ومن قال ان عهد المرأة محرم لها يحتاج ان يزيد في هذا الضابط ما يدخله وقد روى سعيد بن
بنصور عن حديث ابن عمر فوحا سفر المرأة مع عبد لها فصحح في مسنده ضعف وقد اجمع به ائمة وغيره ويشق لمن اجاز ذلك ان
يقيد بما اذا كان في قافلة بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلما لم يزل الحديث وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشترطان الزوج باطل في
سعى المحرم فانه لما استثنى المحرم فقال القائل ان امرأتى حاجتة فكانت في حال الزوج في المحرم ولم يرد عليه ما فهم بل قيل له اخرج معا فاني
بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر من ثلثة الفساد في الناس قال ابن دقيق العيد به الكراهية عن مالك فان كانت للتحريم فخير بعد
لخالفة الحديث وان كانت للتشريع فيتوقف على ان لفظ لا تسافر لا يخلو بل يتناول المكروه الكراهية التشريعية اه قال صاحبنا كما في صحيحنا من
عمدة القاري المحرم كل من لا يحل له نكاحها على التابيد لقوله او صناع او صهرية والعبد والخمر والسلم والذي سواه الا الجوسي الذي ينتفذه
اه حجة نكاحها والفاشق لانه لا يحصل به المقصود ولا يهدي من النقل والبلوغ لمعز بعضي والمجنون (والباقي على الصفحة الآتية)

(بقية من الصفة السابقة) عن ابراهيم ان قال كان يكره ان يفرقع الرجل اصابعه او يلقى رداءه كان على منكبيه او يضع يديه على خصره او
يدفن كفاه في يديه او يبيت بمحيطه اخبره الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن ابي حنيفة ثم قال محمد بن واخذ ان العتب في الصلوة
يشغل عنها وهو قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اهـ (قوله انه كره) ظاهره ان فرقة الاصابع عنده مكروه وظاهرها في الجامع يدل على
ان ابراهيم يمين ما كان في زمن الصحابة من كراهة الفرقة حيث قال ان كان يكره الخواص الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكرهونها
في الصلوة فلذا هي مكروهة عندنا ايضا فان الخفي - تابعي (قوله ان يفرقع اصابعه في الصلوة) وقد سقط من الجامع لفظ
الصلوة والفرقة تنقيص الاصابع وذلك ان يخرجه او يهدأ حتى تصوت ليقال فرقة فتفرقت وانقطع مثل الفرقة قال المطرزي في صفة
من المغرب وقد وقع لفظ التنقيص في حديث علي بن ابي بصير عن ابي بصير في باب ما يكره في الصلوة من صفة حديث ابي بن حكيم ثنا ابو بصير ثنا ابي
ابن ابي احماد و اسراييل بن يوسف عن ابي احماد عن الجارث عن علي بن ابي احماد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنقع اصابعك وانت في
الصلوة اهـ قال في صفة من البحر قوله وفرقة الاصابع وهو غلط او مدح حتى تصوت ونقل في النهاية الاجماع على كراهيتها
من السنة ما رواه ابن ابي عمير فعلا لفرقة اصابعك وانت تصلي اعرست اذ في حفظ لا تنقع اصابعك وانت في الصلوة) يمكنه
بجواب الجارث وروى احمد بن سهل بن معاذ روى الصالح في الصلوة والمتنق والمفرقع اصابعه بمنزلة واحدة وحمل المراد
اشاد في المعصية فالصالح حبل لها وينبغي ان يكون كراهة الفرقة تحريمية للنهي الواحد في ذلك ولا سيما من افراد العتب بخلاف الفرقة
خارج الصلوة لغير حاجته ولولا راحة المفاضل فانها تفرقة على القول بالكرهية كما في الجنب اذ كرهها كثير من الناس لانهما من
الشيطان بالمحدث اهـ لكن لما لم يكن فيها عار جهنمي لم تكن تحريمية كما سلفناه قريبا اهـ قلت في اسناد ابن ماجه ابو بصير الصا
بل هو ابراهيم بن عثمان او ابراهيم بن يزيد والجارث عن علي ايضا وهل في التابعين توجد كراهية ام لا وهذا محقق بالتحقيق لا يتبع
وحديث معاذ رواه البيهقي في صفة من السنن الكبرى اخبرنا ابو عبد الله الحافظ اخبرني احمد بن اسحق انبا عبيد بن عبد الله
ابن ابي حريم انبا الميث بن سعد بن زبارة بن فائد بن عيسى بن معاذ بن ابي حنيفة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الصلوة في المتنق والمتنق اصابعه بمنزلة واحدة ومعاذ بن ابي اسحق الجنبى وزبارة
بن فائد غير قولى اهـ قلت يمكن قال ابو حاتم شيخ صالح نعم يفرد عن سهل بن معاذ بنسنة كائنا موضوعه قال ابن حبان
مشكوك في حديثه لا يتبع به وقال احمد احاديثه منكروة وقال ابن معين شيخ ضعيف كما ضعف من التهذيب وقال البيهقي رويناه
عن ابن عباس ان كان ينهى عنه ويكرهه اهـ وحديث معاذ بن ابي اسحق رواه الدارقطني في سننه والبطراني في الصلوة قال الحافظ
اليعنى وهو معلوم بان يبيت وزيان بن فائد وسهيل بن معاذ بن ابي حنيفة من اسانيدنا هم ضعفاء اهـ قال في ابو حاتم في التتبع المنتظر
للصلوة والمكاشاة اليها من في الصلوة في كراهيتها وروى في ذلك حديثا يروى ان يفرقع الرجل اصابعه وهو جالس في المسجد
ينتظر الصلوة في رواية وروى في الحديث اهـ قلت هذا ورد في التشبيك راجع حديثا وحديثا من كراهية المبالاة وهو ايضا مكروه
(قوله او يلقى رداءه عن منكبيه) يعني ارضي رداءه من غير ان يعظم طرفه وهو السدل الذي يرتكبه وهو مكروه محرما فان
عدم المبالاة في مناجاة الرب العبد واظهار شان الكبر مقام العبودية والخلوع والخضوع ليس من شان العبد الدليل وقوله عن
حكيمه عناه مع كراهية صحيح ولو كان على منكبيه لكان له معنى صحيح ايضا كما لا يخفى على من يجمع والقرينة انما هي سياق العبارة والجامع في شان
اللباس عبارة استاذ الهند كما سبق فتذكرها والبقية الاشياء طرحة على الارض اى لا يعظم اطرافه بل يرتجها عن عنقه وشمارها
في صفة من المغرب للمطرزي وهو صفة المذهب (قوله او يضع يده على خصره) الحديث الى هريرة قال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يصلي الرجل مختفرا متفقا عليه واللفظ لمسلم ومنه ان يحيل يده على خصره كما في صفة من بلوغ المرام وفي البخاري عن عائشة
ان ذلك فعل اليهود اهـ قال الترمذي في صفة بعد حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عمر وقدره قوم من
اهل العلم الاختصار في الصلوة والاختصار هو ان يضع الرجل يده على خصره في الصلوة وذكره بعضهم ان يصلي الرجل مختفرا ويرى
ان ابي حنيفة اذا شئ بمشي مختفرا اهـ قال الحافظ اليعنى في صفة من المدة وقد ذكرنا ان المختصر وضع اليد على الخصر وقوله مختفرا
من الاختصار وقد مره الترمذي وكذا دارا نفس الاختصار المنهي عنه والافقية الاختصار لا يتقيد بكونها في الصلوة وشره ابو داود
حبيب حديث ابي هريرة فقال يعني ان يضع يده على خصره وما مره الترمذي فشره ابن سيرين راوى الحديث فيما رواه ابن ابي شيبة
في ههنا عن ابي اسامة عن هشام عن محمد وهو ان يضع يده على خصره وهو يصلي وكذا شره هشام فيما رواه البيهقي في سننه عن هشام
سندا وعلى الخطابي وغيره قوله آخر في كراهية الاختصار وهو ان يمك يده مختفرا اى مختفرا كاعليها وانكره ابن العربي وعن الهروي
في الترمذي وابن الاثير في النهاية وهو ان يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية وآيتين وعلى الهروي ايضا هو ان يحد في الصلوة فلا
يدقياها وركوعها وسجودها ويل يختصر الآيات التي فيها السجدة والقول الاول هو الاصح ديونده ما رواه ابو داود وحديثنا من
السري عن وكيع عن سعيد بن زيد عن ابي بصير الخفي قال صليت الى جنب ابي عمر فضعنت يدي على خصره فلما صليت قال هذا
الصليب في الصلوة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه (رواه البيهقي ايضا في صفة من السنن) وحكمة النبي عنه قيل لان
ابليس اهبط فخره لرواه ابن ابي شيبة موثوقا وقيل لان اليهود وكثر من فعله رواه البخاري عن عائشة في ذكر ابن اسراييل وابن
ابن شيبة وقيل لانه راحة اهل النار رواه ابن ابي شيبة عن مجاهد وكثره عن عائشة ايضا موثوقا لكنه منقطع وقد جاء ذلك في حديث
مرفوع رواه البيهقي (صفة من السنن) من رواية عيسى بن يوسف عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن ابي هريرة مرفوعا
وظاهر الاسناد الصحة الا ان الخطابي رواه في الاوسط فادخل بين عيسى وهشام رجلا وهو عبد الله بن الزدرو في ضعفه وقيل
انه فعل الغنائين والتكبرين وقيل شكل من اشكال اهل المصائب قال الخطابي واختلفت في حكمه فذكرهم (والباقي على الصفة الالائية)

اوليقي على عقبه اولى عيب بلحيته قال محمد وبهذا
 نأخذ لانه عيب في الصلوة يشغل عنها وهو قول ابى حنيفة
 محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم يكره السدل
 في الصلوة لا تشبهوا باليهود محمد قال اخبرنا ابو حنيفة
 عن حماد عن ابراهيم

(بقية من الصفح السابق) ابن عمرو بن بكير عاصم ونهني ومجاهد وابو جندب وآخرون وهو قول ابى حنيفة ومالك والشافعي والاوزاعي
 وذهب اهل الظاهر الى التحريم في الصلوة انتهى مختصرا وعندنا في الصلوة مكره تحريما كما في صلوات من البحر للشيخ المذكور ولان خلاف
 الوضع المسنون في الصلوة كاسن الهداية ويكره خارج الصلوة ايضا كما في المبسوط والجبتي نقله في البحر (قوله على خافه) وهي
 ما فوق الطغفظة والشراسيف كذا في المذهب قال في البحر والطفظة اطراف الناصرة والشراسيف اطراف الضلع الذي يشرف
 على البطن نهاية من المذهب قال في صلواتي نسخة الخاق (قوله اويدين كبرار طعي) اى يسويها من غير عذر وحاجة والا فلا كراهية
 وقد ورد في الاما حديث فان كنت لا بد فاعلا فواحدة رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث مسيب مرفوعا قال الامام محمد في كونا
 بالعبث بالخصي في الصلوة وما يكره من تسوية اجزئنا مالك حدثنا ابو جعفر القاري قال رأيت ابن عمر اذا اراد ان يسوي سوي الخصي
 تسوية نفية وقال ابو جعفر كنت يوما أصلي وابن عمر راى فالتفت فوضعت يده في تقاي فتمز في اجزئنا مالك اخبرنا مسلم بن ابي مريم
 عن علي بن عبد الرحمن السعدي انه قال رأيت عبد الله بن عمر انا عبت بالخصي في الصلوة فلما انصرفت نهاني وقال اصنع كما كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقلت كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا جلس في الصلوة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعه كلها واشار باصبعه التي على الابهام ووضع كفه اليسرى على
 فخذه اليسرى قال محمد ويصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ وهو قول ابى حنيفة فاما تسوية الخصي فلا بأس بتسويته مرة
 واحدة وتركها افضل وهو قول ابى حنيفة اه وقد ورد النهي عن قلب الخصي في حديث ابى ذر رواه عبد الرزاق وفي حديث
 مسيب رواه ارسه لانه في التواضع في الصلوة ويشغل عنها ديننا في مواجهة الرجمة وهل التسوية مرة واحدة او مرارته وجبان
 راجع البحر الرائق ص ١٢٠ ورد المختار من ذلك في كل الخطابي كراهية عن كثير من العلماء وكل النودى الاتفاق على كراهية في الصلوة وهو مروي
 عن كثير من الصحابة رضي الله عنهم ورضي في ذلك بعضهم راجع حديث من عمدة القاري وفتح البخاري وشرح مسلم للنودى وعن مالك
 لا بأس به راجع شرح الموطأ للذقاني والنظر ان النهي يكرهه كما في الآثار في الطبع والخدمة غير تأمل اوعنه روايتان وحديث ابى ذر
 رواه الاربعة في السنن واسناده حسن وعن جابر بن عبد الله رواه ابن ابى شيبة وصححه كذا في آثار ابن عمر في الموطأ واهناه صحيح هذا

(قوله ادعني على عقبيه) من الاقار وهو كما في نسخة من المغرب ان يلصق اليقبيه بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كما يعنى
 الكلب وتفسير الفقهاء ان يضع اليقبيه على عقبيه بين السجدين وهو عقبة الشيطان اه وهو مكره تحريما للشيخ الوارد فيه قال في
 صلوات من البحر قوله والاقاء لنيب صلى الله عليه وسلم عن عقبة الشيطان كما في التجميعين (قلت رواه مسلم عن عائشة في سنة الجليلي
 قالت وكان ينهي عن عقبة الشيطان الحديث قال المحافظ في ملت من بلوغ المرام اخرجه مسلم وله علة اه) وهو الاقاء ولما في سند
 احمد عن ابى هريرة نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاثة من ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة عن ثلثة
 الشكيب (ورواه البيهقي ايضا في اسناده سليم كما في نسخة من السنن وصححه من التجميعين) شبه من يسرع في الركوع و
 السجود ويخضع فيها بالديك الذي يلتقط الحبة كما في النهاية وهي كراهية تحريم النبي المذكور كما اسلفناه من الاصل ثم احتملوا في
 الاقاء المذكور في الحديث كصحيح صاحب البداية وعاصمتهم انه ان يضع اليقبيه على الارض وينصب ركبتيه نصبا كما هو قول الطحاوي
 ولا كثيرا ويضع يديه على الارض (وهو الذي حكاه البيهقي عن ابى عبيدة عن ابى عبيدة) ورواه بعضهم ان يضع ركبتيه الى صدره
 لان اقاء الكلب يكون بهذه الصفة الا ان اقاء الكلب يكون في نصب اليدين واقاء الايدي يكون في نصب الركبتين الى
 صدره ومذهب ائمتنا الى انه ان ينصب قدميه ويقعد على عقبيه واصنا يديه على الارض وهو عقبة الشيطان الذي نهى عنه
 في الحديث والكل مكره لان فيه ترك الجملة المسنونة كذا في البداية وغاية البيان والجبتي وزاد في فتح القدير ان قوله
 الصحيح اى كون هذا هو المراد في الحديث لان ما قاله الكوفي غير مكره بل يكره ذلك ايضا ونسج فتح القدير واما ما رواه مسلم
 عن طاووس قلت لابن عباس في الاقاء على القدمين فقال هي السنة لقلت انما رواه جابر بالرجل (والباقي على الصفح الآتية)

عه اى ابى يوسف ١٢ عه لانهم يكرهون من فعله ١٢ عه كذا في نسخة من المجامع بالسند ولتن وقال ابن عمر في الآثار فرداه عن ابى حنيفة ١٢ عه

(بقية من المصنف السابق) فقال بل هي سنة بيك صلى الله عليه وسلم ومارى البيهقي عن ابن عمر وابن الزبير (وابن عباس) أنهم كانوا يقولون فالجواب الحق عند ان الاقرار على ضربين احدهما مستحب ان يصنع البيهقي على عقبيه وركبناه في الارض وهو المردى عن العبد والمشي ان يصنع البيهقي ويديه على الارض ويصحب ساقه اه وهو يخالف لما ذكره هو وغيره ان الاقرار بنوعه مكروه والحق ان هذا الجواب ليس لاكتفاء وانما هو جواب البيهقي والنودي وغيرهما على ان مستحب عند الثاني لانك قد علمت كراهته عندنا بنوعه (وكبره) ما قاله السامري قائم في فتاواه واما نصب القديين والجلوس على العقبين فذكره في جميع الجلسات من طرقات نعرفه الا ما ذكره الشيخ في الحديث النودي عن ابن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد بن مسعود انك لا ينبغي ان تجلس على عقبيه بين السجدين وكذا يجلس بينهما جلوسه في الصلاة وهو قول ابن ابي شيبة وذكره الطحاوي عن ابن ابي شيبة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله قال في نسخة الحاشية عليه وفي الجوهري النسخ في باب القعود على العقبين بين السجدين مجيبا عن قول البيهقي قلت لسياتي الشارح انك تفتي في باب كيف القيام من الجاوس ما يدل على ان ابن عمر كان يكره ذلك وانهما خلفوا في ذلك وقال انه ليس بسنة الصلاة وان الفقهاء الاربعة كرهوه اه وقال في ذلك الباب ذيل اثر ابن عمر قلت ذكر مالك في موطاي بن يحيى ونظيره يرجع في سجدين وذكره ابو عمر في التقييد ونظيره يرجع في السجدين وفي عن ابن عبيد ان اصحاب الحديث يجعلون الاقرار ان يجعل البيهقي على عقبيه بين السجدين وقال ايضا ما طعنه اختلف العلماء في الانصراف على صدور القديين بين السجدين فكرهه مالك وابو حنيفة والثاني وصحابهم واهم واحسن واكثر واكثر عبيد وراوه من الاقرار المني عنه وقال آخرون لا بأس به في الصلاة وصح عن ابن عمر انه لم يكن يعطي الامن اجل انه يفتي وقال انه ليس بسنة الصلاة فدل على انه محد ومن كرهه اه كلامه وظاهر قوله يرجع في السجدين يدل على الاقرار بينهما وانه كان لعذر وبما يرجع هذا بان الجلوس عند القيام اقرب الى حال المحدثين من القيام على صدور القديين فلو كان المراد الانصراف بعد السجدين (كما زعم البيهقي) لكان جلوس ابن عمر لعذره اولى من نصب القديين وهو قد فعل بعكس هذا فدل على انه ليس المراد الانصراف من السجدين بل بينهما كما دل عليه لفظ الموطاء اذ لم يذكر في الاقرار الا في سجدين كما اخبره البخاري وصحابه الموطاء عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ان كان يرى ابن عمر يترجع في الصلاة اذا جلس ففعلته وانا يومئذ حديث ابن فيها في ابن عمر وقال انما سنة الصلاة ان تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى فقلت انك تفعل ذلك فقال ابن رجلي لا عمل في اه كلامه) ويمكن الجواب عن اما بعد على حالة العذر ان ثبت في بعض رواياته انه كان في الصلاة (في النسخة) في قوله بل هي سنة بيك صلى الله عليه وسلم وكذا قال العلامة المقدسي وحمله على حالة العذر ليعيد لقوله هو سنة بيك صلى الله عليه وسلم فليقلنا اه قلت اي هو سنة بيك في حالة العذر فليقلنا فيه قوله فافهم او مراده انه سنة في الجملة قد فعله صلى الله عليه وسلم في بعض الاحيان لبيان الجواز والاباحة واجتهاد ابن عباس مشهور معروف بين العلماء في امثال هذا يرجع عليه قول ابن عمر انه اشد اتبا حاله فاشارة من ابن عباس كما لا يخفى تدبر وراجع صلا من الوقت الشدي وصلح من بذل المحمود فان زيادة الاعتماد في نقل السنة على ابن عمر عند المحدثين لا على ابن عباس رضي الله عنهما فادعوا لبقول برابيه ويعبره بالسنة) او يحمله على كونه خارج الصلاة ان لم يثبت (وبه جزم الشيخ ابراهيم الحلي في شرحه على الحديث) حيث قال بعد لقوله كلام الفتح وهو يعمل على خارج الصلاة فان ما ذكر من المحدثين ليس فيه ما يدل على ان المراد القعود في الصلاة والا فوضع البيهقي على العقبين في الصلاة مكروه ايضا فلو كان للجلوس السنون وهو اقتراش الرجل اليسرى لكان ينعهم حينئذ ان الاقرار ينصب الركبتين مكروه خارج الصلاة ايضا ولا يحد فيه لادخلوس المجاعة بخلاف الاحتياط اذ ليس فيه كراهية خارج الصلاة والطرق بين الاحتياط والاقرار ان الاحتياط يكون بشدة الركبتين الى النظر عند نصبهما بيديه او ثوب او غيره وهو اكثر جلوس اشراف العرب اه قلت في صلا من السنن الكبرى في اثر ابن عباس من طريق ليث بن طاووس عنه قال من سنة الصلاة ان تمس اليك عقيقك زاد فيه الحديث عن سفيان بين السجدين ومن طريق ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن مجاهد عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على عقبيه وصعد وقدم بين السجدين اذ صلى وفيه فقال انه ليس بسنة ومن طريق ابراهيم بن طهمان عن الحسن بن مسلم عن طاووس قال رايت ابن عمر و ابن عباس وهما يتقيان بين السجدين على اطراف اصابعهما الحديث فبذه الطرق تنافي حمله على خارج الصلاة فالجواب ما قدمته انه كان لبيان الجواز والاباحة او لعذر من الاعتذار وعبره ابن عباس بالسنة على دابة وعادته او كان له ذلك مذموبا بالاعتناء والاحتياط وفيه صلى الله عليه وسلم تكامل وتبصر) اولان المانع والمبيح الاقرار ما لم يعلم التاميم كان الترجيح للمانع ويشق ان تكون كراهية تنفر بسنة بخلاف النوع اشفق على كراهية اه كلام البحر قال في الشكر في نسخة الحاشية عليه واما كانت تنفر بسنة على الثاني بناء على ان هذا الفعل ليس باقرار وانما الكراهية ترك الجلسة المسنونة كما علمت في البدائع ولو فرض الاقرار بقول الكوفي انك تست احكام اه قلت لا يخفى عليك ما في هذا الكلام لان كلام من الفعلين ليس اقرار وانما الكلام في المراد في الحديث منها كما مر فكان الصواب ان يقال انما كانت تنفر بسنة بناء على ان هذا الفعل ليس بمرد في الحديث اي فلا يكون داخل تحت النهي وانما كره ترك الجلسة المسنونة فتكون تنفر بسنة بخلاف النوع الاول فهي غير تحريرية لوجود النهي وترك الجلسة المسنونة ولو اريد بالاعتناء في الحديث الاقرار عند الكوفي كان هو المكروه تحريرا لوجود الامر من السابقين وكان الاول مكروها تنفر بها لعدم النهي وبعد هذا جرح ايضا لان عقبة الشيطان هو الاقرار على نفسه الكوفي كما ذكره المؤلف عن المعزب فقد وجد في الاقرار على هذا التفسير كل من الامر من ايضا لان عقبة الشيطان مني عنها ايضا كما مر فيكون الاقرار على نفسه الكوفي مكروها محرما سواء كان هو المراد من حديث ابي هريرة ادلا الا ان يوجه صارف للنهي عن التحريم الى التذنب اه (زيادة) في الباب حديث علي مرفوعا لا يقع اقرار الكلب بين السجدين اخبره الترمذي وابن ماجه عن طريق الحارث الاعور عنه ورواه الحاكم (والها في على نسخة الآية)

ان عمر بن الخطاب صلى باصحابه المغرب فلم يقرأ في شيء
منها حتى انصرف فقال له اصحابه ما منعك ان تقرأ يا
امير المؤمنين قال او ما فعلت اني جهزت عيرا من المدينة
الى الشام فلم ازل ارحلها منقلة منقلة حتى وردت الشام
فاعدوا عادا صحابه قال محمد وبه نأخذ
وهو قول ابي حنيفة رحمه الله

(نقطة من الصفحة السابقة) من عميد الدين بن ابي رافع عن علي بن ابي طالب روى عنه عن قول النبي صلى الله عليه وسلم في صلواتهم فاشنوا
قال المنصور في الغلب وان تليين كسك للمسلم وان لا تلتفت في الصلوة اه فالتفت في الصلوة والالتفات ورفع البصر الى
اسماؤ والنظر الى ابيهم عنهما وتجاوز البصر عن موضع السجود مسح الجبهة من التراب والعرق من غير داع له وس المحصى والتسوية ودفعه
في التراب والتشادب وعزها كلها منافع وقاطع للشروع في الصلوة فلا يجنب عنهما امكن اولى واخرى وارجح البدائع والجمود في
الائق وفتح الباري وعمدة القاري (قول يكره السدل في الصلوة ولا تشبهوا باليهود) مرتعيل السدل وحكمه وان كرهه تحريمه في
الصلوة للنهي الوارد فيكم سابق والتشبه باليهود مروى في النحر في الصلوة عن عائشة ذكره البخاري في ذكر بن اسرائيل عنها انها
كانت تكره ان يمتنع يده على خاصره وتقول ان اليهود يفعلون في رواية ابن ابي شيبة لا في الصلوة ذكره الحافظ في صحيحه من
فتح الباري وقد روى البيهقي في صحيحه من الحسن بن خالد الخزاز عن عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن ابيه عن علي رضي الله عنه انه
خرج فراؤ قوما يصلون قد سدوا شيا بهم فقال كأنهم اليهود يخرجوا من جهم قال ابو عبد الله هو موضع هذا وهم الذي يجتمعون فيه اه
(قول محمد قال اخبرنا الخ) اخبرنا الامام محمد في الحج كما ياتي بعده وقال البخاري في باب التكرار في الصلوة وقال عمر بن الخطاب في باب التكرار في الصلوة
وانا في الصلوة اه قال الحافظ في صحيحه من الفتح واصل ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن ابي عثمان النهدي عن هذا اسود ورواه صالح بن
احمد بن عيسى في كتابه مسائل عن ابيه عن طريق همام بن الحارث ان عمر بن الخطاب لم يقرأ فلما انصرف قالوا يا امير المؤمنين انك لم تقرأ فقال
حدثت نفسي انك في الصلوة بعير جربتها من الدنيا حتى دخلت الشام ثم اعداد واعداد القرأة ومن طريق عياض الاشعري قال صلى عمر
المغرب فلم يقرأ فقال له ابو موسى انك لم تقرأ فاقبل على عبد الرحمن بن عوف فقال صدق فاعداد فلما فرغ قال لا صلاة ليست فيها
قرأة انما تخطئني غير جربتها الى ان لم قبلت التفكير فيها وتوبته ما رواه الطحاوي من طريق محمد بن جوس عن عبد الرحمن بن حنظلة
بن الربيع ان عمر بن الخطاب لم يقرأ في الركعة الاولى فلما كان في الثانية قرأه بفتح الكتاب مرتين فلما فرغ وسلم محمد بن عبد الله بن
اه قال الحافظ درجال هذه الآثار متفاوتة وهي محمولة على احوال مختلفة ولا خير كانه مذموم لعمراه ونحوه في صحيحه من عمدة القاري في الصلوة

(قول ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى) قال الامام محمد في صحيحه من باب الخطا والنسيان والسهو في كتاب الحج وقال ابو حنيفة في
صلوة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها بعد صلواته ان فعل ذلك سائيا او متعمدا وكذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في
ركعتين منها فاذا قرأ في الركعتين فصلاته تامة وقال بعض اهل المدينة يقول ابي حنيفة من صلى صلاة فلم يقرأ فيها قليلا الصلوة
منهم مالك بن انس ومن قال بقوله وقال بعضهم لا شيء عليه وصلاته تامة ورواه في ذلك عن مالك بن انس عن يحيى بن سعيد عن محمد
بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بالناس المغرب فلم يقرأ
فيها فقبلت كتيبت النصف ما قرأت قال فكيف كان الركوع والسجود قالوا ان قال فلا بأس اذن (وهو في صحيحه من المدونة
التكبري قال وقال مالك ليس العمل على قول عمر بن عمر ترك القرأة فقالوا له انك لم تقرأ فقال كيف كان الخ) وقال مالك بن انس
الا يري ان عمر بن الخطاب كان يترك القرأة في الصلوة التي يجزئها بالقرأة فلا يذكره اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهم يصلون
مع والامام يفعل ذلك فيذكره الناس فهذا انكار منه لهذا الحديث وهو الذي رواه اخبرنا بكبير بن عامر عن ابراهيم بن ابي شعيب قال
صلى عمر بن الخطاب المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قالوا يا امير المؤمنين ما قرأت قال اني جهزت عيرا من الشام ووردت الشام فاعداد
لا يجوز صلوة الا بفتح الكتاب وتكبير معها (فاعاد عمر اعدا) اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب صلى باصحابه
المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل ذلك له قال اني جهزت عيرا الى الشام فلم ازل ارحلها منقلة منقلة حتى وردت الشام فاعداد
واعداد الصلوة فيها اذ تلى الحمدين عندنا واشبهها بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال (والها في على الصفحة السابقة)

عه معنى في باب الوضوء ١٢ عه بهزة وواو مفتوتين عطف على محذوف ١٢ عه بكسر العين ١٢
لله اي الصلوة والقرأة ١٢ عه اي باعادة الصلوة اذا اديت بدون القرأة ١٢ -

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا عبد الملك بن عبد عن
 الى الغادية ان عمر بن الخطاب كان يضرب الناس على الصلوة
 بعد العصر قال محمد وبه نأخذ لا نرى ان يصلي بعد العصر
 تطوعا على حال وهو قول ابي حنيفة محمد قال اخبرنا
 ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم

(قوله محمد قال ابو) في ملحق من الجامع ابو حنيفة عن عبد الملك بن عبد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 ان كان يضرب على الصلوة بعد العصر اخرجه المافظ طوطي بن محمد في مسنده عن علي بن محمد المافظ عن احمد بن حنبل
 عن هوذة عن ابي حنيفة عن اسحق بن محمد بن مروان عن ابيه عن مصعب بن المقدام عن ابي حنيفة واخرجه ابن
 خزيمة في مسنده عن ابي الفضل بن زياد عن ابي علي بن شاذان عن القاسم بن ابي نصر عن اشكاب عن عبد الله بن
 بن ظاهري القزويني عن اسمعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسن الشيباني عن ابي حنيفة واخرجه الامام محمد
 بن الحسن في انوار فرواه عن ابي حنيفة واخرجه الحسن بن زياد في مسنده عن ابي حنيفة (قوله ابو الغادية) في الآثار
 وقع ابو الغادية مصحفا بالعين والزاء في حديثين ومضى عليه صاحب المقدمة ولم يثبت عليه كما صرح به في الصواب بالعين
 الميمنة والذال المهملة قرعته بن يحيى كما سبق في هذا الباب باسمه (قوله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه) قال الامام محمد
 في الموطأ ص ١٢٠ باب الفصل العصر والصلوة بعد العصر اخبرنا مالك اخبرني الزهري عن السائب بن يزيد انه رأى عمر
 ابن الخطاب يضرب المنكدر بن عبد الله في الركعتين بعد العصر قال محمد وبه نأخذ ولا صلوة تطوع بخلاف
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اخبرنا مالك اخبرني قاض عن ابن عمر قال الذي يفوته العصر كانا وترا ابل وماراه
 وفي البخاري قال ابن عباس وكنت اضرب الناس مع عمر بن الخطاب عنها اه قال المافظ في صحيحه من باب
 اذا لم وهو يصلي من فح البخاري و هذا موصول بالاسناد المذكور وقادى ابن ابي شيبة من طريق الزهري
 عن السائب بن يزيد قال رايت يضرب المنكدر على الصلوة بعد العصر اه وقد ثبت الضرب على
 الركعتين من عمر بن الخطاب رضي الله عنه والابن موسى الاشعري وخالد بن الوليد رضي الله عنهم عند الموطأ وفي شرح
 معاني الآثار و حديث عمر المذكور اخرجه الطحاوي من طريق عنه (قوله ان يضرب الناس على الصلوة بعد العصر)
 وهذا كان محض من الصحابة رضي الله عنهم من غير تكليف وهو دليل على ان صلاة صلى الله عليه وسلم بعد العصر كانت
 مخصوصة بكماء بفسلها واحاديث التي عن الصلوة بعد العصر وبعد العصر صحيحة متواترة عامة في جميع التراتل
 سواء كان لها سبب ام لا وسواء كان بمكة او بغيرها وما روى من حديث ابي ذر في استفتاء مكة فثبت فيها كما سبق
 ايضا الاستدلال بهذا انما يتم اذا كان في المستثنى حكم بالساعة اما اذا لم يكن كما عند بعض الحنفية فلا لان الجوزة حينئذ
 لا تصل فلا تارة في النهي وان كان فيه حكم فلا تارة كما هو رأي محقق مشائخنا في الاستدلال بالعبارة منقولة
 على الاشارة عن البخاري واجاب عنه الشيخ ابن الهمام بان يدين الحديثين محارضان لحديث النهي والحرم باجماع
 عند الشارح قال جبر الحارثي في سدة من المار كان واحدي جبر بن مطعم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا بني عبد مناف لا تشعوا احد طاعت بهذا البيت و صلاة ساعة من الليل او نهارا رواه احمد وهو الترمذي
 ابن حبان كما قال المافظ في صحيحه من بلوغ المرام في باب الواقفات فهو مخصوص باحد حديث النهي عنها او رواه
 يا بني عبد مناف لا تشعوا الناس كما في حديث لا تشعوا آماء الله من المساجد فانه لم يلق ببيان اوقات
 الصلوة واجابها من الكراهية والاباحة وكلاهما بل سبق لاظهار ان الناس سواسية في استحقاق الصلوة والطواف
 بالبيت في كل وقت و زمان ولا تشعوا احد من الناس من ذلك فلا دلالة في الحديث على نفى الكراهية
 ويؤيده ما اخرجه ابن حبان في صحيحه كما في صحيحه من سبل السلام من قوله صلى الله عليه وسلم يا بني عبد مناف ان
 كان لكم من الامر شئ فاعرفوا ان احدكم ان يبيع من يبيع عند البيت اى ساعة من الليل او نهارا اه وقد
 فهم ذلك الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وعلموا به بل ههنا مرفوع وهو ما اخرجه البخاري في باب من صلى ركعتين
 الطواف خارجا من المسجد صلى على خارجا من الحرم صلى عن ام سلمة روى النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال وهو بمكة وانا بالخروج ولم يكن ام سلمة طافت بالبيت وارادت الخروج فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا اقميت الصلوة فطوي على يورك والناس يصلون ففعلت ذلك ولم تصل حتى خرجت اه (رواه في على نسخة الآتية)

(بقية من الصغرى السابقة) اى من المسجد ومن مكة ثم صلت قالوا القسطلاني في شرحه قال الامام محمد بن الموطا
صلى الله عليه وسلم بعد العصر وبعد الفجر اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزبير المكي انه كان يرى البيت يخلو بعد العصر وبعد
الصبح ما يطوف به احد قال محمد انما كان يخلو لانهم كانوا يكرهون الصلاة بينك الساعتين والطواف لا بدله
من صلاة ركعتين فلا بأس بان يطوف سبعا دلا فيصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبين كما تفتح عمر
بن الخطاب او فيصلي المغرب وهو قول ابي حنيفة اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب ان حميد بن عبد الرحمن
اخبره ان عبد الرحمن اخبره ان طائفة مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكوفة فلما قضى الطواف نظر فلم ير احدا
فركب ولم ينجح حتى اناج بذي طوى فسمع ركعتين قال محمد وبهذا نأخذ فينبغي ان لا يصلي ركعتي الطواف حتى
تطلع الشمس وتبين حتى وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقهاءنا اهـ واثر عمر اخبره مالك والطحاوي و
البيهقي واثر ابن عمر اخبره الطحاوي عن نافع ان ابن عمر قدم عند صلاة الصبح فطاف ولم يصل الا بعد ما طلعت
الشمس اخرج ابن المنذر وسيد بن ابي عروبة عن ايوب قال كان ابن عمر لا يطوف بعد صلاة العصر ولا
بعد الفجر وعن جابر قال كنا لوط فسمع الركن الفاتحة والعمامة ولم تكن لوط بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد
العصر حتى تغرب الشمس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم تطلع الشمس بين قرني الشيطان اخبره احمد و
عن ابي سعيد الخدري ان طائفة بعد الصبح فجلس حتى تطلع الشمس اخبره ابن ابي شيبة كذا في التحقيق المجازي
وقد اثر حاشته ايضا واثر عمر اخبره البيهقي من طرق في سنة ٢٢٩ من السنن واثر ابي سعيد اخبره في سنة ٢٢٩ من سنن
ابن ابي شيبة عن ابيه انه قال قدم علينا ابو سعيد الخدري فطاف بعد الصبح فقلنا انظر والآن كيف يصنع
ايصلي ام لا قال جلس حتى طلعت الشمس ثم صلى واخرج من طريق عبد الملك بن محمد ثنا الحسن بن داود الوليد قال
ثنا شعبه عن سعد بن ابراهيم عن نصر بن عبد الرحمن عن جده معاذ بن عمار انه كان يطوف بالبيت بعد العصر
فلا يصلي فقال له معاذ رجل من قریش مالک لا يصلي قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
الصلاة بعد الصلواتين بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع اهـ ورواه ابو داود عن شعبه
ورواه ابن ابي عمير في مسنده عن النضر بن شميل عن شعبه بك في صلاتها من تصيب البرية و
اسناده صحيح ورجالها كلهم ثقات ومن هذا علم انه لا تخارض بين الحديثين فافهم (قوله وهو قول ابي حنيفة)
اى داود بن يوسف ورواه قال جمهور الصحابة وصحب عليها عمر بن الخطاب ولم ينكر عليه احد منهم
واما ثبت منه صلى الله عليه وسلم فهو من خصائصه يدل عليه ما رواه الطحاوي عن ذكوان عن ام سلمة
قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين فقلت يا رسول الله صليت
صلاة لم تكن تصلها قال قدم على مال شغلني عن ركعتين كنت اصلها بعد الظهر فصليت الان قلت يا
رسول الله اتقصيها اذا فاستا قال لا اه فنهى صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث عنها بعد العصر فصار
عسا كان يصلي بعد الظهر فدل ذلك على ان حكم غيره خلاف حكمه فليس ما مدان يصلي بعد العصر
ولا ان يتطوع بعد العصر أصلا اهـ وسكت عليه الحافظ في الفتح وفتح الحافظ السيوطي في المختصر
الكبرى اسناده ورواه احمد ايضا في مسنده وذهبنا حديث معاوية ايضا اخبره البخاري والطحاوي
وابن ابي شيبة كما في عمدة القاري واخره احمد في مسنده كما في التقرير ولفظ الطحاوي عن جرمان
بن ابان قال خطبنا معاوية بن ابي سفيان فقال يا ايها الناس اعلم فصلون صلاة قد صبحنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما رأينا يصليها ولقد نهى عنها يعني الركعتين بعد العصر اهـ وبهذا اللفظ اخبره البخاري
في باب لا يقرى الصلاة قبل غروب الشمس عنه وراجع سنن من العمدة وكره ذلك علي و ابن مسعود و
ابو هريرة وسرة و زيد بن ثابت وسنة بن عمرو وكعب بن مرة والوامنة وعمر بن الخطاب و
عائشة وعمر و الصنابحي وابن عمر وابن عمرو وحذيفة و بلال و ابو موسى و خالد بن الوليد وابن
عباس و ام سلمة و معاوية و ابو الخليل و شريح و الحسن و ابن المسيب و العلاء بن زياد و عميد
ابن عبد الرحمن و المغيرة و ابو حنيفة و حماد و غيرهم قال في الهداية ويكره التنفل بعد العصر حتى
تغرب الشمس وبعد الفجر حتى تطلع لما روى انه عليه السلام نهى عن ذلك ولا بأس بان يصلي في هذين
الوقتين الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلي على المنزلة اهـ وانكرنا به تحريمه كما في كتب الفقه والمسئلة
سبق في باب من صلى الفريضة فتذكر ما بدأ والله تعالى اعلم بالصواب ١٣

قال اذا دخلت في صلاة القوم وانت لا تنوي صلاتهم
لا تجزئك وان نوى الامام صلاة ونوى الذين خلفه
غيرها اجزأت الامام ولم تجزهم قال محمد وبه نأخذ
وهو قول ابي حنيفة محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد
عن ابراهيم قال ما يسرني

(قوله اذا دخلت في صلاة القوم) في صحيح من الجامع ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال اذا دخلت في صلاة القوم
وانت لا تنوي صلاتهم لم تجزك وان صلى الامام صلاته ونوى الذين خلفه غير ما اجزأت الامام ولم تجزهم اخرجه الامام محمد
ابن الحسن في الآثار فرداه عن ابي حنيفة ٧٦ اه (قوله وانت لا تنوي صلاتهم لا تجزئك) بينهما ثلاث نيات نية
اصل الصلاة ونية التبعين ونية الاقتدار والمتابعة بالامام والاخلال بكل منهما مفسد للصلاة فسادا باتا وهو لا
من الفرص الى النفل والاولى من شروط الصلاة وفرضها بالجامع المسلمين عليه كما نقله ابن المنذر وحيزه والاصل
فيه ما رواه الامام محمد في صحيح من المؤطا من اخر باب النواذر اخبرنا مالك اخبرني يحيى بن سعيد اخبرني محمد بن ابراهيم
اليتيم قال سمعته بن وقاص يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما
الاعمال بالنية وانما امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله وجماعة المؤمنين كان هجرته الى الله
ليصيبها او امرأة تفرق بينها فخرجت الى ما هاجر اليه اه الحديث اخرجه الاكثر الستة في كتبهم محمد بن ابي حنيفة و
الدارمي وغيرهم ولم يبق من اصحاب الكتب المعتمدة عليها من لم يخرجها قال الى فلف في صحيح من الطبع ثم ان هذا الحديث متفق
على صحته اخرجه الاكثر المشهورون الا المؤطا ودهم من زعم انه في المؤطا من تراجم الشيخين له والنسائي من طريق
مالك اه وقال في صحيح من التلخيص الجليل ولم يبق من اصحاب الكتب المعتمدة عليها من لم يخرجها سوى مالك فانه لم يخرجها
في المؤطا وان كان ابن دحية وهم في ذلك فادعى انه في المؤطا نعم روى الشيخان والنسائي من حديث مالك اه وقال
الحافظ العيني في صحيح من عدة القاري ولم يبق من اصحاب الكتب المعتمدة عليها من لم يخرجها سوى مالك فانه لم يخرجها
في مؤطه ودهم ابن دحية الحافظ فقال في المطا انه على هذا الحديث اخرجه مالك في المؤطا ورواه الشافعي عنه وهذا
جليل منه اه وقد روى الحافظ السيوطي في تنوير الحوالك كما في التعليق المجد عليه بقوله في مؤطا محمد بن الحسن عن مالك
احاديث يسيرة زائدة على ما في سائر المؤطات منها حديث انما الاعمال بالنية وبذلك تبين صحة قول من عزى روايته
الى المؤطا ودهم من خطاه في ذلك اه وفي صحيح في الاطلاق من اقوال كنز العمال (رواه) مالك في رواية محمد بن الحسن
والشافعي في مختصر الربيع والعميد والبيهقي ط والحد في صحيح من دونه وابن الجارود وابن خزيمة والطحاوي جب
قط عن عمر اه وقال قبيصة مالك في رواية محمد بن الحسن صحيح من دونه عن عمر اه الحديث في المؤطا برواية الامام
محمد بن الحسن الشيباني في رواه الامام ابو حنيفة ايضا عن يحيى بن سعيد به بلفظ انما اعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى
الحديث اخرجه ابو عبد الله البزار في صحيحه كما في صحيح من جامع السائدين محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى المازني عن حسين بن سعيد
اليماني عن ابيه عن زكريا بن ابي القتيك عن ابي حنيفة اه قال في صحيح من عقود الجواهر بعد ذكره هذا لفظ ابن حبان
في صحيحه هو الستة بلفظ انما وكلهم روى من طرق كثيرة تمتد الى يحيى بن سعيد الانصاري اه قال الحافظ العيني في
صحيحه من باب الاعمال بالنية من العدة الثالث الصلاة ولا خلاف انها لا تجوز الا بالنية اه وقال الحافظ في صحيحه
من ذلك الباب من الصنع واما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها وقال في باب ايجاب التكبير لم يختلف في
ايجاب النية في الصلاة وقد اشار اليه المصنف في اخر الايمان اه صحيح وهذا منها حكمية للاجماع عليه الثاني
نية التبعين قال في البحر صحيح والفرق شرط تبعيد كما بعصر مثلا لاختلاف الفرد من فلا بد من التبعين لقوله عليه
السلام وانما لكل امرئ ما نوى اه قال القرطبي في تحقيق لاشتراط النية والاعمال في الاعمال وقال غيره ان الاولى به
على ان العمل بتبع النية ويصاحبها فيجب الحكم عليها والثانية افادت ان العامل لا يحصل له الا ما نواه وقال ابن دحية
العبد المملوك الثانية تقتضي ان من نوى شيئا يحصل له وكل ما لم يلوه لم يحصل له وقال النووي الحادث الملة الثانية اشتراط
تبعين النوى كمن عليه صلاة فائنة لا يكفيه ان ينوي الغائبة فقط حتى يعينها ظهر امثلا او غيرها وقال ابن السعائي
افادت ان الاعمال التي رجمت من العبادة لا تغيد الثواب الا لذي نوى بها فاعطها القربة (والباقي على الصفحة الآتية)

عه فما دخلت في صلاتهم فلا تجزئك صلاتك هذه في اسقاط الذمة وفي الفساد قولان ١٧ اعنه (قوله محمد قال) ذكره في
صحيح من جامع السائدين وقال اخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فرداه عن ابي حنيفة ٧٦ اه ١٧ -

(بقية من العشرة السابقة) والذين خلدهم نودا صلوة اخرى والاتحاد في نيتها شرط فلا يجزئهم من صلاته ولا تسقط الذمة
قال في حديث من السراج: ان كان مقتديا فاذ يحتاج الى ما يحتاج اليه المنفرد ويحتاج لزيادة نية الاقتدار بالامام لانه
ربما يلحق الضرر بالاقتدار فتفسد صلاته بنفسه صلوة الامام فشرط نية الاقتدار حتى يكون لزوم الضرر مضاعفا الى التزامه
ثم نفسير نية الاقتدار بالامام هو ان ينوي فرض الوقت والاقتدار بالامام فيه او ينوي الشروع في صلوة الامام او ينوي
الاقتدار بالامام في صلاته ولو نوى الاقتدار بالامام ولم يبين صلوة الامام ولا نوى فرض الوقت بل يجزيه عن الفرض فكيف
المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزيه لان الاقتدار به يصح في الفرض والنفل جميعا فلا بد من التبيين مع ان النفل ادناهما
فقد اطلق في ينصرف الى الادنى ما لم يبين الا على وقال بعضهم يجزيه لان الاقتدار عبارة عن المتابعة والشركة فيقتضي
المساواة ولا مساواة الا اذا كانت صلاته مثل صلوة الامام ففقد الاطلاق ينصرف الى الفرض الا ان نوى الاقتدار به في
النفل ولو نوى صلوة الامام ولم ينو الاقتدار به لم يصح الاقتدار به لانه نوى ان يصلي مثل صلوة الامام وذلك قد يكون
بطريق الانفراد الذي يكون بطريق التبعية للامام فلا تحمين جهة التبعية بدون النية (وهو خلاف مقتضى كتاب الآثار تأمل)
ومن مشايخنا من قال اذا انظر تكبير الامام ثم كبر بعده كفاه عن نية الاقتدار لان اشتغاره تكبيرة الامام قصد من الاقتدار به
والتوقيير النية وهذا غير مسديد لان الاشتغال مستمر وقد يكون لقصد الاقتدار وقد يكون حكم العادة فلا يكون مقتديا بالشك
والاحتمال (رويه ما فيه فان حالة الصلوة تنافي الشك) ولو اقتدى بامام ينوي صلاته ولم يدركها النظم او المجتهد اجزاه به
كان لانه بنى صلاته على صلوة الامام وذلك معلوم عند الامام والعلم في حق الاصل يعني من العلم في حق التبع والاصل فيه
ماروي ان عليا واباموس الاشعري قدما من اليمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحقا
تقالا بالمال كالمال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوز ذلك لهما وان لم يكن معلوما وقت الابلان فان لم ينو صلوة الامام ففقد
نوى النظم والاقتدار فاذا هي جمعة فصلاته فاسدة لانه نوى غير صلوة الامام وتغاير الفرضين يمنع صحة الاقتدار على ما
نذكر ولو نوى صلوة الامام والمجته فاذا هي الظاهر جازت صلاته لانه نوى صلوة الامام فقد تحقق البناء فلا يعتبر ان زاد عليه بعد
ذلك كن نوى الاقتدار بهذا الامام وعنده انه زيد فاذا هو محرم وكان اقتداره جميعا بخلاف ما اذا نوى الاقتدار بزيده والامام
محرم واه في صلاته واما شرائط الركن (ركن الاقتدار بالامام) فانواع منها الشركة في الصلاتين والاتحاد بها
سببا وخلا ووصفا لان الاقتدار بناء التحريم على تحريم الامام فالمقتدي عقد تحريمها العقدية لتحريم الامام فكل ما
انفقدت له تحريم الامام جاز البناء من المقتدي واما فلا وذلك لا يتحقق الا بالشركة في الصلاتين والاتحاد بهما من الوجه
الذي وصفنا وعلى هذا الاصل يخرج مسائل اهل الى آخر ما بسط من ذكر المسائل وقال في صلاته وعلية هذا يخرج اقتدار
المقتضى بالمتنفل اذا لم يجوز عندنا خلافا للشاشي واحتج بقصة معاذ بن ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس صلاة
الجوف وجعل الناس طائفتين وصلى بكل طائفة شطر الصلوة لينال كل فريق فضيلة الصلوة فلفق ولو جاز اقتدار المقتضى
بالمتنفل لانهم الصلوة بالطائفة الاولى ثم نوى النفل وصلى بالطائفة الثانية لينال كل فريق فضيلة الصلوة فلفق من
غير الحاجة الى المشي وافعال كثيرة ليست من الصلوة وماروي من الحديث فليس فيه ان معاذ كان يقبل مع النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم الفرض فيجوز ان كان ينوي النفل ثم يصلي بقوم الفرض ولهذا قال له صلى الله عليه وسلم لما بلغ طول قرأته اما ان
تخفف بهم والا فاجعل صلاتك معنا على انك تبتل ان كان في الابتداء حين كان تكرار الفرض مشددا عليه سبقت الى هذه
الاجوبة عن حديث معاذ الامام الطحاوي في شرح معاني الآثار وبسط كما هو دأبه اعلم ان حديث معاذ رواه جابر بن
عبد الله رضي الله عنه وعنه اخرجه اصحاب الكتب معني صنف من الترمذي حديثا قتيبة بن سعيد بن محمد بن زيد بن محمد بن دينار
عن جابر بن عبد الله بن معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم يرجع الى قومه فيقيمهم قال
ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه قال الحافظ في صحيحه من مع البراري قوله فصل في الاشياء كذا في
معظم الروايات ووقع في رواية لابي عوانة والطحاوي من طريق محارب صلى الله عليه وسلم بالمغرب وكذا العبد الرزاق من رواية
ابي الزبير فان حمل تعدد القصة كما سياتي او على ان المراد بالمغرب المشاء مجازا ثم والافا في الصحيح الصحيح اجمع اهلهم ودينار
وابو الزبير ومحارب متفقون في ذكر صلوة المغرب وقال الحافظ يعني رجال الطحاوي في رواية رجال الصحيح ممن اين
تأتي الاممية في رواية العشاء اه الثاني الاختلاف في الرجل الشاكي وقع في رواية الاسعيلي فقام رجل وانصرف وفي
رواية سليم بن حيان فجوز رجل فصل صلاة خفيفة وفي رواية مسلم عن ابن عيينة فاحرق رجل فلم يصلي وحده ورواه
ابوداود والطحاوي والبراز من طريقه عن طالب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر عن ابيه قال مر حزم بن ابي
كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلي بقوم صلاة العتمة فاستغنى بسجدة طويلة ومع حزم فاصح له الحديث قال البراز لا دخل
احدا ساه عن جابر بن ابي جابر قال الا بفي في تجرب يد الصلوة حزم بن ابي كعب قيل هو الذي طول عليه معاذ في العشاء
فخار قمتها اه ورواه ابوداود في سننه عن - موسى بن اسعيل عن طالب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر بن محمد بن حزم بن
ابن كعب انه اني معاذ وهو يصلي بقوم صلاة المغرب الحديث كذا في صحيحه من عدة القاري وقال الحافظ في صحيحه من الفتح وابن
جابر لم يدرك حزا اه كن ذكر في ترجمة من التهذيب صحه روى عن ابيه والى بردة بن نيار وحزم بن ابي كعب اه واه
الاد لم يدرك حزم بن ابي كعب على واه في التهذيب الاد ذكر في ترجمة حزم بن ابي كعب في صحيحه من التهذيب اه
الحديث وقال روى له ابو داود هذا الحديث واخرجه البراز من الوجه الذي اخرجه منه ابوداود وقال (والها في كل الصلوة الا في)

[illegible]

واما غيرها من الصلوات المكتوبات والتطوعات
فلا ينبغي له ان يفعل وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال
اذا كان الدم في جسدك او في ثوبك قدر الدرهم فاعد
صلاتك وان كان اقل من ذلك فامض على صلاتك قال
محمد الدم في الثوب والجسد سواء اذا كان اكثر من
قدر الدرهم الكبير المثقال وهو قول ابي حنيفة رحمه الله

(قوله والتطوعات) في الجاح والتطوع وليس فيه للظن وهذه المسئلة ليست مسئلة اذ اذ التطوع بعد صلوة العصر بل هي مسئلة اخرى وذلك
اخرى وانما هي اذ الفرض والنوافل وقت احراز الشمس وتضييقها الى الغروب لا يجوز وهذا في على شفق عليه بين الائمة ولم يقل احد منهم انه
يصل في وقت الاحمرار والتغير كيف وقد ورد في بعض من صاحب الشرح عن ذلك بطرق صحاح وحسان كما و ان تتواترت كما لا يخفى فان
النهي ورد من حديث عمر بن الخطاب رواه البخاري ومسلم ومن حديث ابي هريرة رواه مسلم من طريق يحيى بن يحيى عن مالك واخرجه من
حديث عبيد الله بن عمر عن جبيب بن حنبل عن حماد بن عمار عن حديث ابي سعيد اخبرنا في صحيحها وقد تقدم في الآثار ومن حديث ابي
بصرة الغفاري رواه مسلم ومن حديث معاوية رواه البخاري في صحيحه في بيان الركعتين بعد العصر وهذه الاحاديث بعضها مخرج في الكتب ائمة و
اخرجه الجماعة وبعضها مفرد في بعضها ومنها حديث ابن عمر في التحريم اخبرنا في الصحيح وحديث عائشة في اخبرنا في صحيحه وحديث عقبه
رواه مسلم وحديث الصنابي رواه مالك والترمذي وغيرهما وحديث عمرو بن عبسة رواه مسلم بطوله وحديث صفوان بن العطل رواه
البيهقي والاحاديث المذكورة كلها ما لا يخفى في ان اداء الصلوات مكتوبة او نفلا لا يجوز في هذه الاوقات لم يثبت
للحائض الظاهر وملاحظات فيها يجوز لبعض النوافل وعدمه كالصلاة المفروضة وركعتي الطواف وتحية المسجد وتحية الوضوء وركعتي الجهر والسر
الداخل في المسجد عند خطبة الامام يوم الجمعة وركعتين بعد صلوة العصر وركعتين قبل صلاة المغرب وفيها معارضات ومناشآت اصولية
ومشائية فيما بينهم وكل وجهه هو مواليها فاستبقوا الخيرات واطال البحث ابن حزم في المحلى مع اطالة اللسان على الائمة كما هو دأبه من
ابتداء الكتاب الى انتهائه هو آثم ودساوس عرضت لاني مواضع والى اكتفيت في هذه الموضع على الاحمال فان المسئلة قد مضت فيما
تبين (قوله فلا ينبغي له ان يفعل) اى لا يجوز ولا يخل له ان يصل المكتوبة او التطوع غير عصر اليوم وقت الاحمرار والتغير في فرق بين
ابتداء الصلوة واستدائها في وقت ما قد راع الشارع في الفرق في كثير من المسائل ومن لم يتقنه لذلك وقع في الخطأ وعندنا
الموت وركعتي الطواف والمند والمطلق كلها داخل في المنع والحكمة فضلا عن تحية المسجد والوضوء وصلوة الداخل يوم الجمعة وراجع البيهقي
والجهر والسر في فتح القدير ورد المختار وغيرهما من كتب الفقه وقد قال الامام محمد في كتاب الحج صلة قال ابو حنيفة روى تاخير صلاة العصر افضل
من تعجيلها اذا صليت وشمس بيضا نقيته لم تتغير ومن ذلك كان اصحاب عبد الله بن مسعود بالكونة (وهو حاصل جميع الاحاديث الواردة
في وقت العصر) اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم الحنفى قال ادرت اصحاب عبد الله بن مسعود وهم يصلون العصر في
آخر وقتها وقال اهل المدينة وما لك التعجيل بها افضل من التأخير قال محمد بن الحسن قد حارت فيها ائمتنا مختلفا فانما عليه اصحاب جده
بن مسعود فانما خير الذي رواه اهل الجاز في ذلك عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه كذب الى ابي موسى الاشعري ان صل
الظهر اذا زالت الشمس العصر وشمس بيضا نقيته قبل ان تذهبها صفره وكذلك نقول وهذا الحديث اخبرنا به مالك عن عمار بن
سبيل بن مالك ابن ابي عامر عن امير اذ كتب بذلك الى ابي موسى الاشعري روى محمد بن عبد روى حديث عائشة وشمس روى
في صحيحه من المؤطا تاخير العصر افضل عندنا من تعجيلها اذا صليت وشمس بيضا نقيته لم تذهبها صفره وبذلك حارت عامة الآثار وهو قول
ابن حنيفة وقد قال بعض الفقهاء انما سميت العصر لانها العصر وتوخرها وقد قال في باب الرجل يمس الصلاة ونفوت من وقتها من
المؤطا سبعة بعد رواية حديث ليلة التكريس قال محمد وبهذا اخذ الا ان يذكر ما في الساعة التي هي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الصلاة فيها حين تطلع الشمس حتى ترتفع وحين ونصف النهار حتى تزول وحين تشرق الشمس حتى تغيب الا عصر يومه فان يعجلها وان
الشمس قبل ان تغرب وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اخبرنا مالك اخبرنا زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن يسير بن سعيد عن ابي عبيد
بحدوثه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادركها ومن ادركها
من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها وهذا الحديث كما هو لبيان هذه المسئلة كذلك لبيان حكم المسبوق وحكم الجماعة وبيان
حكم المنذورين وبيان حكم من لم يمسح وبيان اشتداد وقت الجهر والعصر وانتهائها رفع اللوهم الذي هي ان ينشأ من اداء الصلاة
في التخليس ومن قوله وقت العصر ما لم تصف الشمس الحديث الواحد يجمع مسائل في ذاته ونفسه وقد (والباقي على الصلوة الا ائمة)

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عاصم بن أبي
النجود عن أبي رزين عن عبد الله بن مسعود أنه أخذ
قملة في الصلاة فدفعها ثم قال ألم نجعل الأرض كفاتاً
أحياء وأمواتاً قال محمد وبه نأخذ لا نرى بقتل القملة
ودفنها في المسجد بأساً وهو قول أبي حنيفة
رحمه الله

(رقيقة من الصفحة السابقة) قال شيخ الحديث أنه في مسند سنة الفخراني أدرك الصحيح كما روى الدارقطني من طريق عمرو بن مسلم عن قتادة عن
النفوس من الحسن بن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يعمل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليس بها إلا ركن
بهذا الإسناد وجيزاً لا يطلع إلا من صرح بنظر عمرو بن مسلم والحديث خمسة عشر لفظاً كلها تدور على قتادة عند أحمد في مسنده وعند الدارقطني
في مسنده وعند البيهقي في مسنده الكبير وليس عند أحد منهم ذكر العذر ولا لفظ من أدرك ركعة من أصبح فقد أدرك الصحيح كما حكاها الترمذي في سنن
هذا الإسناد أنه هو المحدث وأخرجه أيضاً في كتبه العمال صحيح عن ابن حبان لا بلفظ الترمذي ثم هو يعني حديث داود بن جهم خمسة عشر لفظاً
تدور على قتادة ثم تشعب إلى ثلاث طرق (قوله وهو قول أبي حنيفة) أي وإلى يوسف وعند أبي حنيفة متفقون في أن ابتداء الصلاة
الغريزة وقت الأجر لا غير العصر لا يجوز ثم اختلفوا في أن من ابتداء ليه بل يقطع أم لا بل تكون صلاة جائزة مكرهة أم لا وعندنا عدم الجواز
في الفرض والكراهية في النفل اللفظ واجب وقاعدة ثم استحب أقوال كما عرفت (قوله محمد قال الإمام) في صحيحه من الجامع الوصيفة من حماد عن
أبراهيم أنه قال إذا أصاب ثوبك من الدم قد الدارهم أو أكل اجزأك من فصل في دان كان أكثر من قدر الدارهم لم يجز لك أن فصل فيه حتى
تغسله آخره الحافظ ابن خرو في مسنده عن أبي القاسم ابن أحمد بن عمر بن عبد الله بن الحسن الخليل عن عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن إبراهيم
بن عيسى عن محمد بن شجاع عن محمد بن زيد عن أبي حنيفة رضي الله عنه وأخبره الحسن بن زيد في مسنده فرواه عن أبي حنيفة أنه دعه
بهذا الإسناد عن إبراهيم قد مضى في هذا الباب وتكلمنا هناك فتذكره (قوله قاعدة صلاتك) قال الترمذي في جامعه قد اختلف أهل العلم
في الدم يكون على الثوب فيصلى فيه قبل أن يغسله فقال بعض أهل العلم من التابعين إذا كان الدم مقداره الدرهم فلم يغسله وصل في إعادة
الصلاة وقال بعضهم إذا كان الدم أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك ولم يوجد بعض أهل
العلم من التابعين وغيرهم عليه إعادة وإن كان أكثر من قدر الدرهم وبقول أحمد وأبي داود قال الشافعي تجزئ عليه الغسل وإن كان أقل
من قدر الدرهم وشدة ذلك ذلك أهـ وقريب من ذلك قول مالك كما في المدونة وقال في الهداية قدر الدرهم وما دونه من نجس المخلوط
كالدم والبول والخرور والدجاجة وبول الحمار جازت الصلاة معه وإن زاد لم تجز وقال زفر والشافعي قليل النجاسة وكثيرها سواء لأن النجس
الموجب للتطهير لم يصب وإنما القليل لا يمكن التحرز عنه فيجوز عفواً وقد رآه بقدر الدرهم وهذا من موضع الاستنجاء أهـ أي ينصلي بالاستنجاء
بالجلان محمد قدوة لم تنظر حتى لو عمل في قليل ما تجزئ به لانه الإجماع قال المحقق في فتح القدير ثم ابن نجيم في البحر قد عرفت فيما مضى أن
للراية صحة الصلاة بدون إزالة النجاسة الكراهية فإن الصلاة مع النجاسة قدر الدرهم أو دونه مكرهة إجماعاً والكراهية تحريرية كما
في البحر الرائق وغيره وفيما دونه الأساءة وهي فوق الكراهية التنزيهية والتفصيل قد مر (قوله سوار) أي في الحكم وهو إعادة
الصلاة إذا كان أكثر من قدر الدرهم وكذا في الكراهية التحريمية فإن كل صلاة أدت إليها إعادة وجبة وفي الأساءة بل الإعادة
واجبة أم لا قولان عند المشايخ في المذهب (قوله الكبير المشغال) هو ما يبلغه أنه حشال الذي وزد عشره من غير إطلاء من غسل
الائنة أنه يعتبر في كل زمان درهماً ثم قيل الاعتناء من حيث الوزن
غير بعيد كما مر والله تعالى أعلم بالصواب ١٢

(قوله محمد قال الإمام) ذكره في ملخص من الجامع بهذا الإسناد والمتن وعزاه إلى الآثار وقد سقط من الجامع لفظ في المسجد ثم
قال وأخرجه الحسن بن زيد عن أبي حنيفة رضي الله عنه أهـ والآخر رواه ابن جرير في تفسيره قوله تعالى ألم نجعل
الأرض كفاتاً أحياء وأمواتاً من وجه آخر كما يأتي (عاصم بن أبي النجود) هو عاصم بن بهدلة الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر القتيبي
من رجال السنة كما في صحيح من التهذيب روى عن زر بن حبیش وأبي عبد الرحمن السلمي وقرأ عليه القرأت وأبى ذلك وأبى مسلم
السمان وأبى رزين والمسيب بن داود ومحب بن سعد ومحب بن خالد وسواء الفرائد وجماعة (والها في على أم طه الأتية)

عنه الآخر بهذا الإسناد رواه الإمام أبو يوسف في آثاره صلح عن أبي حنيفة به ١٢
عنه وهو في المسند آثار أبي يوسف صلح به في بعض آثار أبي يوسف صلح ١٣

(بقية من الصفحة السابقة) ومنه المش ومنصور وهما من اقرانه وعطآن بن ابي رباح وهو اكبر منه وشعبة والسفيانان (وابو صيفيه) وسعد
 بن ابي مردود والحدادان والاندلسي وشريك وابو عوانة وحض بن سليمان وابو بكر بن عياش وكل عليه وغيرهم قال ابن
 كان ثقة الا انه كثير الخطا في حديثه وعن احمد كان رجلا صالحا قارئا للقرآن واهل كوفه يخشون قرأته وانا اختار له وكان
 خيرا ثقة والمش اخف منه وكان شيعيا يميل الى المش في حديثه وقال ايضا عنهم صاحب ترمذ وتمام صاحب نقد وعالم طب
 الدنيا وقال ابن معين لا بأس به وقال الجلي كان صاحب سنة وقرأة وكان ثقة راسا في القرأة وقال ابو حاتم صالح اكثر حديثا
 من ابي حميس الاددي واشهر واجب الى من دأقل اختلافا من عبد الملك بن عمار الصدوق صالح الحديث ولم يكن بالماظف وشك فيه ابن
 طيبة فقال كل من اسره علم سبي الخطف قال ابن سفيان في حديثه اضطراب وقال ابن عمار في حديثه تكررة وقال حماد بن سدة غلط
 في آخره وقال الجلي كان حثيا وقال ابن معين ثقة لا بأس به من نظر الامش قال خليفة وابن بكير مات سنة سبع وعشرين وقال
 ابن سعد وغيره سنة ثمان وعشرين ومائة (الوديعين) هو مسعود بن مالك البوريين الاسدي اسد خزيمة مولى ابي واكمل الاسدي الكوفي
 من رجال سلم والاربعة والنجاري في الادب المفرد كما في ص ١١٨ من التهذيب روى عن معاذ بن جبل وابن مسعود وعمر بن ام مكتوم
 وعلي بن ابي طالب وابي موسى الاشعري وابي هريرة وابن عباس ومصدق بن ابي يحيى والفضل بن بشار وغيرهم وعنه ابن
 عبد الله واسماعيل بن ابي خالد وعالم بن ابي النجود وعطاء بن السائب والامش ومنصور وموسى بن ابي عائشة واسماعيل بن
 سعيد ومنيرة بن مقسم والزبير بن عدي وعلقمة بن مرثد وغيرهم قال ابو زرعة كوفي ثقة وكذا قال الجلي وقال ابو حاتم شيعيا
 مع علي وثقه في البخاري في الحديث وهو اكبر من ابي داود ابن قانع وقائمة سنة خمس وثمانين وقال خليفة مات
 بعد الجاهل وذكره ابن حبان في الثقات اه وقد غفل عن ذكره صاحب المقدمة وهو من رجال الآثار كما ترى وروى له الامام محمد
 في ثلثة ابواب في هذا الباب وفي باب الزنا والمرأة وفي باب در الحدود ولا يقتضي عيبا وكيف يتبع رجال الآثار والف فيهم
 المقدمة وخبط فيه وجعل مختلفا على ابالة حيث قال البوريين قيل صوابه ابو زرعة موسى بن ابي عائشة وثقه ابن حبان اه
 ليس في كتاب الآثار البوريين لاهم ولا رسم وليس هو من رجال الآثار ثقة وقد زل فله صاحب الجوهري النقي في باب ارتداد المرأة فيه
 فظن ان البوريين صحابي وليس كذلك بل هو اسود بن مالك الاسدي والبوريين الصحابي اسير لقيط بن عامر لقيط بن حبيصة
 لا يروى عن ابن عباس كما ستقف الشاء الشريفي (قوله عن عبد الله بن مسعود) معنى في باب مسح على الخفين المذكورة والاثار اخره البصري
 في ص ١٢٢ من سنة من حديث محمد بن عبد الله بن جعفر بن عون عن مسلم الملا في عن ناذان عن الربيع بن خيثم قال راي عبد الله يعني
 ابن مسعود قلة على ثوب رجل في المسجد فاخذ ما فدفنها في الحصار ثم قال لم تجعل الارض كفاتا احيا واما انا اه قال البيهقي ويذكر
 عن نحو هذا عن مجاهد وعن ابن المسيب يدفنها كالنخامة وروينا عن مالك بن نعيم انه قال رأيت معاذ بن جبل يقتل القملة والبرص في
 في الصلاة ومن الحسن قال لا بأس بقتل القمل في الصلاة ولكن لا يعيب اه وقال ابن جرير في تفسيره حدثنا عبد الحميد بن بيان
 قال اخبرنا خالد بن مسلم عن راوان بن ابي عزة عن الربيع بن خيثم عن عبد الله بن مسعود انه وجد قملة في ثوبه فدفنها في المسجد ثم قال لم
 تجعل الارض كفاتا احيا واما انا صدق ابو كريب قال حدثنا ابو معاوية قال ثنا مسلم الاسود عن الربيع بن خيثم عن عبد الله بن مسعود
 حدثني يعقوب قال ثنا ابو علي عن ليث قال قال لما هدني الذي يرمى القملة في ثوبه هو في المسجد ولا ادري قال في صلاة
 ام لا ان شئت فقلها وان شئت فوار ما لم تجعل الارض كفاتا احيا واما انا اه واهم معاذ بن جبل رواه الطبراني في الكبير
 ايضا كما في ص ١٢٢ من صحيح الزوائد ورجال موثقون وروى ذلك مرفوعا ايضا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا وجد احدكم القملة في المسجد فليدفعها رواه الهزار الطبراني في الادسط واداد لم يطها عنه قال البيهقي وفيه يوسف بن خالد
 السبيعي وهو ضعيف اه وهو في صحيحنا من كثر الحال ومن رجل من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وجد احدكم
 القملة في ثوبه فليدفعها ولا يلحقها في المسجد رواه احمد ورجال موثقون جمع الزوائد ص ١٢٢ ورواه البيهقي في صحيحه من السنن
 من طريق مسلم بن ابراهيم عن هشام الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير عن الحسن بن علي بن الانصار ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اذا وجد احدكم القملة وهو يمسها فلا يلحقها ولكن يمسها حتى يعسل وقال علي بن المبارك عن يحيى بن عمار عن يحيى بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اه ثم استند من طريق مجاهد عن وكيع عن علي بن المبارك به الحديث ثم قال وهذا امر سهل فمن فعله لم يضره من المسجد
 في صحيحنا من كثر الحال وفيه ايضا اذا وجدت القملة في المسجد فليدفعها في ثوبك حتى تخرج (ت ك عن ابي هريرة) اه و
 نقل رجالنا من الانصار هو ابو ايوب الانصاري رواه احمد في مسنده عنه كما في صحيحنا من كثر الحال ايضا وفي الباب من صحيح
 من اهل مكة من قريب له رواه عن البصري كما في كثر الحال باخفا اعدا في ثوبك ولا تطرحها في المسجد حتى تخرج بها من
 المسجد ورواه الهزار في ص ١٢٢ من صحيح الزوائد وقال رجال ثقات الا ان محمد بن اسحق عمنه وهو مدلس اه (قوله اخذ قملة
 بطح القاف وسكون ايم جمع القمل وديبة معروفة تملس الان وتفتدي بدم غنار الصحاح والمجد يقال لها في البندبة
 جوف والاختلاف في بعض النسخ انه ابن مسعود يمكن الاجتماع كما لا يخفى (قوله كفاتا) بكسر القاف الموضحة الذي يكفها
 فيه شئ اى ينعيم ومنه قوله تعالى لم تجعل الارض كفاتا احيا والصاح اى تخرج الناس احيا وهم وامواتهم وقيل معناه تغمر الاحيا
 التي هي الانسان والحيوانات والنبات والاموات هي الجمادات من الارض والماء وغير ذلك قاله الراغب في مفرد ما
 مكنه (قوله احيا وامواتا) تنويعها للتكثير والجمع معنولان لفعل حملت او منصوبان على الحالية من حملت كما في قوله
 وروح المعاني وقال ابن جرير في تفسيره اختلف اهل العربية في الذي نصب احيا وامواتا فقال بعض نحوي
 البصرة نصب على الحال وقال بعض نحوي الكوفة بل نصب في كوفه كقوله الكفات عليه (والها في على الصفحة الأخيرة)

محمد قال أخبرنا ابو حنيفة عن حماد قال سألت عن ابراهيم
عن الرجل يذبح الشاة وهو على وضوء فيصيب يده الدم
قال يغسل ما اصابه ولا يعيد الوضوء قال محمد وبناخذ
وهو قول ابي حنيفة رحمه الله

باب الرجل يجادل الليل في الصلاة

محمد قال أخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم

(بقية من الصفحة السابقة) قال وهذا القول عندي اشبه بالصواب انه لكن قال في روح المعاني الاظهر نصيبها بفعل يؤخذ
ثم محله نصيب على الحالية انه والتفصيل فيه عرجة قال في الكشاف وقد استدلل بعض اصحاب الفقه على قطع النباش
بان الله تعالى جعل الارض كفافة للاموات فكان بطنها حرزا لهم فالنباش سارق من الحرز اه وقال في روح المعاني
واستدل الكلب بالآية على وجوب مواريث الميت ودفنه وقال ابن عبد البر اتفق ابن القاسم بها على قطع النباش
لان تعالى جعل القبر لميت كالبيت للمحيي فيكون حرزا ولا يخفى ضعف الاستدلالين اه (قوله وبناخذ لا نرى بطلان قوله)
اي ان كانت تؤذي في الصلاة فلا بأس بقطعها قال في التي يذكره ان ياخذ القملة ويقلعها لكن يدنها تحت المعصر في قول ابي
حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه انه لو اخذ قملة او برغوثا فقلعها او دفنها فقد اساء اه وقال الشافعي تحت قول الدر المنثور كل
عمل قليل بلا عذر كثر من قلة قبل الاذي اه قال في التبريد يكره قتل الحنظل عند الامام وقال محمد القتل اسحب الى داء ذلك فعل
لا بأس به وحمل الامام اختيار الدفن لما فيه من التنزه عن اصابه الدم يد القاتل او قوبه وان كان معفو عنه هذا اذا تعرضت القملة
وتحوط بالآذي والاكراه لا اخذ فضلا عن غيره وهذا كله خارج المسجد اما فيه فلا بأس بالقتل بشرط عدم ضرره بالآذي ولا يلحق
في المسجد بطريق الدفن او غيره الا اذا غلب على ظنه انه ينظر بها بعد الطلوع من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق
عن الامام انه يدفنها في الصلاة في غير المسجد وبين ما روي عنه انه يذوقها في المسجد اساء اه وفي الابدان بينه وبين
السيوطي عن ابن العباد طرح القمل في المسجد ان يباح من نجاسته وان كان جافا فحق كتيب المالكية كذلك لان فيه تعديا له
بالجوع بخلاف البرغوث لانه ياكل التراب وعلى هذا يحرم طرح القمل حيا في غير المسجد ايضا اه قال في الابدان والمصريح
به في كتيبنا انه لا يجوز القاء قملة في المسجد اه قلنا الظاهر ان الحلة تعذر المسجد والا فالمصريح به عندنا ان ما لا يفسد
سائكة اذامات في الماء لا ينجسه اه والدم التي تكون في القملة وتحوط قليل لا يسيل والقار والي منها يؤذي الاخرين في المسجد
كما لا يخفى وما في الآثار من بيان المذهب هو مفاد جميع الاخبار والآثار الواردة في الباب فعليه العمل عندي والمستعمل
بعمل القليل في حالة الصلاة وبالقاء محل القملة في المسجد ودفنها فيه وبعد نجاستها فيها من الدم فالقاء والدفن في المسجد
والقتل كله جائز اذا احتاج اليه لمصلحة كما هو مفاد الاخبار وبهذا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وعندي لا حاجة الى
ما فصلوا في كتب الفقهاء من التفصيل والله تعالى اعلم بالصواب وعنده علم الكتاب وراجع صحتنا من المدونة الكبرى فلان
قتل القملة عند مالك مكروه في المسجد سواء كان في الصلاة او في غيرها فلا يلحقها فيه فان كان في غير الصلاة لم يزل يطردها اه

(قوله محمد قال الخ) الاثر لا يناسب ما يكره في الصلاة الا بتكلف شديد كما لا يخفى وهو متعلق بباب الوضوء ولذا ذكره في ٢٩٥ من
افصل الثالث من الباب الرابع في الطهارة من جاحح المسانيد فيما يوجب الوضوء وعزاه الى الآثار ومنه عن الرجل يذبح
شاة وهو على وضوء فيصيب الدم على يده قال يغسل ما يصبه ولا يعيد الوضوء اه ولم يذكر من قوله قال محمد الخ (قوله ولا يعيد
الوضوء) لانه لم يخرج من بدنه شيئا ينقض الوضوء فان صلى بدون الغسل ينظر عندنا ان كان اكثر من قدر الدماء لم يقد
على ما يزيل به فلا إعادة الصلاة عليه وان كان قادرا لم يغسل عليه إعادة الصلاة وان قل من قدر الدماء لم يقد
قولان كما سبق وهو قول ابي حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وعند غيرهم الامر سهل ١٢ -

(قوله محمد قال الخ) ذكره في ٢٩٥ من جاحح المسانيد به لا سند والمتن وعزاه الى الآثار تحريم الا ان فيه قلت وكيف
بدون القار وفيه فاني اعيد الوضوء والمصلاة وقد وقع في الآثار عن ابي زرعة عن عمرو بن وهب (دالبا في على الصغرى الثانية)

إلى زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله
عن أبي هريرة في الرجل يجد البلل في
طرف ذكره وهو في الصلاة قال يضع كفيه
على الأرض والحصى فيمسح وجهه ويديه
ثم يصلي قال حماد فقلت لا براهم فكيف
تفعل أنت قال إذا وجدت ذلك فاني أعيد الصلاة

(بقية من التبعة السابقة) تصحيح من الكتاب والصواب عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله بن جابر السلمي قال فيه أخرجه الإمام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن أبي حنيفة قال محمد بن أحمد بن حنبل في معنى على صلواته ولا يعيد ولا يضرب يده على الأرض ولا يمسح وجهه ولا يديه حتى يستيقن أن ذلك خرج منه بعد الوضوء فإذا استيقن ذلك أعاد الوضوء وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه ٣

(قوله إلى زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله) البجلي الكوفي من رجال الستة في ص٩٩ من التهذيب قيل اسمه هرم وقيل عمار وقيل عبد الرحمن وقيل عمرو قال النسائي وقيل جرير قال الواقدري رأى علياً وردى عن جده دأبى هريرة ومعاوية وعبد الله بن عمرو بن العاص وثابت بن نيس النخعي وقرشة بن الحارث وعبد الله بن يحيى المحضمي دارسل عن عمر بن الخطاب دأبى زرعة وعنه إبراهيم بن جرير وحفيده جرير ويحيى أنباة أيوب بن أبي زرعة وابن عمر جرير بن يزيد وإبراهيم النخعي والجارث الكوفي طلق ابن معاوية وعبد الله بن شبرمة النخعي وعبد الله بن يزيد النخعي وسلم بن عبد الرحمن والوثيان النخعي وبلول التمار وبوفدة البجلي وعمرو بن سعيد الشافعي على بن مدرك رأى علياً وكان انقطاعاً إلى أبي هريرة سمع من جده أحاديث وكان من علماء التابعين قال عثمان الدارمي عن ابن معين ثقة وقال ابن خراش صدوق ثقة اهـ وراجع التهذيب فيه زيادة باقية من ترجمته (قوله عن أبي هريرة) معنى في باب افتتاح الصلاة ورفع الأيدي فتذكره (قوله في طرف ذكره) يعني ولم يخرج بعد فان خرج من الذكر فلا شك في انتقاض الوضوء فان ما يخرج من إحدى السبلين ينقض الوضوء خلافاً للحنابلة وبهذا الظاهر معنى ترجمة الباب فيذكر في دجوده في الصلاة (قوله قال يضع كفيه على الأرض) أي لا يخرج من المسجد للوضوء بل يمسح ثم يصلي وظاهر أثر أبي هريرة أنه يعني على صلواته التي ابتدأ بها ولا يقطعها ثم فيه أنه إذا تم صلى لم يخرج من محله عنده كيف وجود البلل باق في طرف ذكره وعليه صدق بعد هذا أيضاً أن يجده على غير كفيه يمسح بها أيضاً كيف يمسح بها أيضاً كيف باليمين ولم يوجد شيء وطعن عدم قدرته على الماء وعدم وجد الماء ومن كثر من يعجز عن استعمال الماء واليقين لا يزول بالشك الذي طرأ عليه وإن كان خرج منه فلا بد من غسل الثوب وتجديد الوضوء لأن الله تعالى لا يقبل صلاة بغير طهور وطهارة قد انتقضت عن وجه من طرف الذكر ثم المساجد وأرضها بل وضعت لأزلة الحديث أم لا وإي مانع يمنع من الخروج حتى يتوضأ ويصلي بالوضوء ثم هذا يخالف الأحاديث الواردة في الباب من طرح الشك والعمل على حده وقد روى بعضها أبو هريرة رضي الله عنه نفسه (قوله فاني أعيد الصلاة) أي الوضوء كما هو في جامع المسانيد ولا يبنى عليها ولا يتم كما في أثر أبي هريرة رضي الله عنه (قوله وهو ألق في نفسي) من التيمم البشارة على ما قد صلي وعند مالك رضي الله عنه لا وضوء في المذي الذي خرج من فساد وعلة لأن ما لا ينقطع لأجل الوضوء منه فالسنة حينئذ رجعت إلى المعتد وقد روى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سمع رجلاً يسأل فقال إني أجد البلل وأنا أصلي أفأنصرف فقال له سعيد لو سأل على قدري ما أنصرفت حتى أقضي صلاتي اهـ قال الزرقاني في ص١٣ من شرحه لأن مذهبه أن البلل لا يبطل الوضوء في الصلاة وإن قطر وسأل وعلم مالك على سلس الذي قاله الباقي وقال أبو بكر معناه أن كثرة المذي وخشية في البدن والثوب لا يمنع المصلي إتمام صلاته وإن كان يترقب غسل الفاحش قبل دخوله في الصلاة وفي رواية ابن النخعي عن مالك في هذا الحديث قال يحيى بن سعيد وأخبرني من كان عند سعيد أنه قال للرجل قال إذا أنصرفت إلى أهلك فاعسل ثوبك قال يحيى وأما أنا فلم أسمعه من هذه الرواية توضيح ما ذكرنا مدح مالك أن ما خرج من مذي أو مذي أو بول على وجه السلس لا ينقض الطهارة خلافاً لأبي حنيفة والشافعي قالوا يتوضأ لكل صلاة وإن لم ينقطع كما يصلي والبول ونحوه لا ينقطع كذلك يتوضأ اهـ فقلت هذا ليس قيل أبي حنيفة فأنه قال إن كان من بول أو بول أو استطلاق بطن أو غفلة أو سحر أو عات أو دم أو جرح لا يراد به توضؤهم يتوضئون لوقت كل صلاة لكل صلاة فلهذا التيمم بوقت لا يصلاة إذا أخرجه الوقت انتقض وضوهم ويصلون في الوقت ما شاء من الركعات والأول لقوله عليه السلام استمضوا تتوضأ (والهائي على الصفة الثانية)

وهو اوثق في نفسه قال محمد وأما نحن فنرى ان يمضي على
صلاته ولا يعيد ولا يضرب يديه على الارض ولا يمسح
بوجهه ولا يديه حتى يستيقن ان ذلك خرج منه
بعد الوضوء فاذا استيقن ذلك اعاد الوضوء وهو
قول أبي حنيفة رحمه الله محمد قال اخبرنا ابو حنيفة
عن حماد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال اذا
وجدت شيئا من البلة فانضح وما يليه من ثوبك بالماء
ثم قل هو من الماء قال حماد قال لي سعيد بن جبيرة
انضح بالماء ثم اذا وجدت فقل هو من الماء قال محمد وبهذا
ناخذ اذا كان كثر ذلك من الانسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

(بقية من المصنف السابق) لوقت كل صلاة معه سبط ابن الجوزي عن أبي حنيفة ومحمد تسمى لكل صلاة عمل عليه لأن الماء لا يمتلئ في البركة ولا يمتلئ طهارة من العود
في الوقت اذا لم يمتلئ من الماء اذا كان له من العود ثم قال من انما يمتلئ من العود لان هذا حديث مروي عن محمد بن وهب عن
الطهارة فاما اذا سأل منها جميعا فتوضأ ثم انقطع احد بها على وضوء ما بين الوقت له كذا في هذا من الخبر فكذلك ما خرج من منى او مكي على وجه سلس
ابول كاستحالة تدبر وتدرب هذا ١٢ -

(قولنا عمدا) في صلاة من باب الوضوء من الذي من الموطأ اخبرنا مالك اخبرنا الصلت بن زبيد ان سأل سليمان بن يراد من بلل يديه
فقال انضج تحت ثوبك بالماء واكرعه قال محمد وبهذا نأخذ اذا كثر ذلك من الانسان وادخل الشيطان عليه الشك وهو قول أبي حنيفة
رحمه الله والاثار في موطأ مالك وفيه عن بلل اجده بالكل وهو المناسبات بالبيان وعليه شرح الزرقاني وقال الامر من بلل يديه
يرضى اى اشتغل عنه بغيره ففعل للوسوس وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فاستغسل رءوسك وارجلكم من ابى هريرة اى لا يرفع
الوسوسة حتى اذا اتم بطل قدر ان بقية الماء انما يشوش الشيطان فكره ويتسلط عليه بالوسوسة وروى احمد وابو داود والنسائي وابن
ماجه وصحاح الحاكم عن الحكم بن سفيان مرسلان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ اخذ كفاه ما انضج به خرجه قيل كان يفعل لدفع الوسوسة
وقد اجبر منها تعليم الامم او ليرد البول فان الماء البارد يقطع وينضج الرشح او الغسل قال الغزالي وروي عن ان الوسوسة تدل
على قلقة الفقه قال الزرقاني في صحيحه من شره للموطأ قال استاذ الهندسة المسوي ذيل الاثر المذكور فقلت تعقب ما من البول و
البول ناقص بالاجماع وعليه اكثر أهل العلم وقال البغوي يشبه ان يكون معنى الاثر المبالغة في رفع الشك عن القلب اهـ وهكذا
في شرح المصنف على الموطأ بالفارسية بالعصاح م فرجيه والمسلمة جزيات في كتب الفقهاء كالمهندية والدراختماء ورد المختار وغيرهما
وقد جعل الامام محمد على كثرة الشك والوسوسة كما تدل عليه عبارة الموطأ وهو ان (قولنا يستيقن الموم) والقاعدة الكلية المسلمة عند
الجميع اليقين لا يزول بالشك فلا يتحقق الوضوء اليقين بالشك الطاري لما روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن زيد قال شكى
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه اشئ في الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتحقق حتى يسمع صوتا او
يجد ريحا وروى مسلم عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجد احدكم في بطنه الريح فليخرج منه بشئ
تلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا اهـ والجديد ان عننا البيهقي في صلاة من سنة البخاري قال الحافظ في الفتح دل حديث
الباب على صحة الصلاة ما لم يتيقن الحدث وليس المراد تفصيله من الامرين باليقين لان المعنى اذا كان ادفع من اللفظ كان الحكم
للمعنى قال الخطابي وقال النووي في الحديث اصل في حكم بقا الارشاد على اصولها حتى يتيقن خلاؤها ولا يفتقر الشك الطاري عليها
داخذ بهذا الحديث الجمهور في شرح السنة معنى قوله صلى الله عليه وسلم حتى يسمع صوتا الى آخره حتى يتيقن الحدث لان سماع
الصوت او وجدان الريح شرط اذا قد يكون أهم فلا يسمع الصوت وقد يكون أشم فلا يجد الريح فيتقن الطهارة (والباقي على الأصل لا يثبت)

باب القهقهة في الصلاة وما يكره فيها

محمد قال أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال لا بأس
بان يغطي الرجل راسه في الصلاة ما لم يغط فاسا

(بقية من نسخة السابعة) اذا تيقن المحدث كذا في بطل الجهد قال البيهقي في الصلاة من سنة اخبرنا ابو الحسين بن بشران ببغداد ثنا
اسماعيل بن محمد الصفار ثنا سعدان بن نصر ثنا معاذ بن معاوية عن اشعث عن الحسن ان قال اذا شككت في الحديث واليقنت الوضوءات
على وضوءك اذا شككت في الوضوء واليقنت بالمحدث فتوضأ اه (قوله اعاد الوضوء) لا يجوز وجه انتقض وضوءه فيجده فانه ما
خرج من احد السبيلين قال محمد في باب الوضوء من المذي صلاة من الموطا اخبرنا مالك اخبرني سالم ابو النضر مولى عمر بن عبد بن معمر
التي عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الاسود ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه امره ان يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل
اذا دنا من المذبح من المذي ماذا عليه فان عندي ابنته وانا اتي ان اسأله فقال المقداد فسالته فقال اذا وجد احدكم ذلك فليغسل
فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة اخبرنا مالك اخبرني زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال اني لاجده محمد رضي الله عنه
الغريزة فاذا وجد احدكم ذلك فليغسل فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة قال محمد وبهذا نأخذ لعنيل موضع الذي يتوضأ وضوءه
للصلاة وهو قول ابي حنيفة رحمه الله اه اي والي يوسف فقد ثبت بهذه الاحاديث والآثار اذا احتيج بزوج شئ من المذي و
نحوه وان كان هو في الصلاة انتقض وضوءه عليه اعادته ثم يحكي مسألة البتة وعدمه فيعيد الصلاة احتجنا عليها كما سبق وخروج المذي
والبلد من الاصيل من غير علة وفسادنا قضى بالاتفاق كما في التعليق (قوله محمد قال اخبرنا الم) ذكره في صلاة من جامع المسانيد و
سواه الى كتاب الآثار الا انه ليس فيه قال حماد قال لي سعيد المذبح وسعيد بن جبير عن ابي بن عباس في باب الوضوء مما خيفت النار وابن عباس رضي الله عنهما
في باب الوضوء اول الكتاب فتذكر جهاد الاثر رواه البيهقي في صلاة من سنة الكبري من طريق كثيرين هشام عن الفرات عن الاشعث
عن سعيد بن جبير بلفظ ان رجلا اتى ابن عباس فقال اني اجد بلما اذا قممت امل فقال ابن عباس انضج بك من ماء واذ اذا
وجدت من ذلك شيئا فقل هو منه فذهب الرجل فمكث ماشا انظر ثم اتاه بعد ذلك فزعم ذهب ما كان يجذب من ذلك اه وفي
نسخة الفرج بعد الوضوء نفع الوضوء احاديث عن ابن عباس وغيره كما في البيهقي والسنة وبهذا تعلم لامتناه فانه صلى الله عليه وسلم
مخوف منها في صلاة من عتق الجواهر ابو حنيفة عن منصور بن المعتمر عن حماد بن محمد عن رجل من ثقيف يقال له الكرك اذ ابن الحكم عن ابيه قال رضي
الله عنه صلى الله عليه وسلم فافقه حفته من ماء فنضج مواضع طوره اخرجه ابو داود والسنائي وابن ماجه من طريق منصور وقال الحكم بن
سفيان وفيه اضطراب قال قائم نحن من حفظنا اصحابنا وله شاهد صحيح عند الدارمي محدثنا قبضة شافيان عن ربيعة بن مهران عن عطاء بن راسد
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة واحدة ونضج اه وهو في صلاة من سنة البيهقي (قوله الصلوة وما يليه) اع
اي بعد الوضوء وقبل الشروع في الصلاة حتى لا يقدر عليك الشيطان بالموسادس وقل هو من الماء الذي نضجته ولم يخرج مني شئ
والوجدان ههنا بمن الظن الذي بين الخيال والوهم تدبر قال ابن وهب عن الثاقم بن محمد ان قال في الرجل يجد البلدة قال اذا استبرأت
وفرغت فارشش بالماء وقال ابن وهب عن ابن المسيب ان قال في المذي اذا توضأت فالنضج بالماء ثم قل هو للماء قال ابن وهب
عن يونس بن يزيد وعمر بن الحارث عن ابن شهاب قال بلغني ان زيد بن ثابت كان يسلس البول من حين كبر فكان يداري ما غلب
من ذلك وما عليه لم يزد على ان يتوضأ وضوءه للصلاة لم يصح اه المدونة ص (قوله اذا كان كثر ذلك الم) اي خروج المذي قاله
الفاضل اللكنوي في صلاة من استخلى المذبح عندي الاشارة بذلك الى الوسوسة بخروج شئ من فنيهم بالماء حتى لا يدرك الشيطان
في الشك والقرينة على ذلك عبارة الموطا والافاندة بالنضج اذا كثر من خروج المذي فانه يصير حفته في حكم المعتذر ويجوز عليه
احكامه وقد حكم الامام محمد قبله على من يتيقن بخروج المذي بالعادة فالمراد كثرة الوسوسة اخرجه شئ ام لا ومفاده ان لم يكن ذلك منه بل
وقع مرة او مرتين العرف واعاد الوضوء ثم صله كما هو الحكم في الصلاة اذا شك كم صله والعلم عند الله تعالى ١٣

(قوله محمد قال الم) ذكره في صلاة من جامع المسانيد بهذا السند والمتن الا ان فيه قوله ويكره ايضا بالغبية وجعل من قول ابراهيم
وسواه الى كتاب الآثار ولم يذكر قوله قال محمد وبنا على وهو قول ابي حنيفة اه والظاهر ما في كتاب الآثار من قوله وذكره ايضا الم
اذ من مقولة محمد رحمه الله لا من قول ابراهيم النخعي (قوله لا بأس بان يغطي الم) لا بأس ههنا بمعنى يجوز بل يندب والى التزين والتجمل
اقرب قال في الدر المختار وذكره صلاة حاسرا أي كاشفا راسه للتكاسل ولا بأس به للتدليل اه وفي التبيين كما في رد المحتار للفتاوى
الاحمدية ان يذهب لا ذلك لان معنى الصلاة على الخشوع وعن بعض المشايخ انه لاجل الحرارة والتفتت مكرهه فلم يجعل الحرارة عللا
وليس بجيدا اه وفي البصر ص (قوله لا بأس بان يغطي الم) في ثلاثة اواب يفيض دارا ودعامة والمكره ان يصلي في سراويل واحد كذا
في المحيط اه وكانت ارضي الله عليه وسلم حلوة اكثرية بلبس الدعامة وكذا للصحاب رضي الله عنهم يدل عليه الاحاديث التي ورد فيها
صلواتهم ودخل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعليه دعامة سوداء وكان اذا اعتم سدل دعامة بين كتفيه (والهاقي على نسخة الآتية)

قال من كان قهقهة منكم فليعد الوضوء والصلاة محمد
قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يقهقه
في الصلاة قال يعيد الوضوء والصلاة وليستغفر ربه فانه
اشد الحدث قال محمد وبه نأخذ وهو قول ابى
حنيفة رحمه الله تعالى

(بقية من البقية السابقة) عن ابن سيرين ايضا مرسل على ما ذكره البيهقي بعد فان قلت قال البيهقي رواية ابى حنيفة عن منصور
ابن ناذان عن الحسن بن محمد الجعفي مرسل قلت قال العلامة ابن الترمذي في الجوهري النقي قرأت في مسند ابى حنيفة من رواية
ثلاثة عنه فرواه الحسن بن زياد عن منصور عن الحسن مرسل فرواه اسد عنه عن منصور عن الحسن عن سعيد بن مسروق قال بيننا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر مثله فرواه يحيى بن ابراهيم عنه عن الحسن عن حنظل بن يسار ان محمدا قال بيننا رسول الله
صلى الله عليه وسلم الحديث وليس في شيء منها انه الجعفي والطريقة الثالثة جيدة متصلة وعلل البيهقي رواية ابى حنيفة عن منصور
برواية عبيد بن عنصور عن ابن سيرين عن محمد وبيان محمدا لا يصح لرد هو اول من تكلم بالبصرة في القدر قلت في معرفة الصحابة
لابن مندة محمدا بن ابى محمدا وهو ابن ام محمدا روى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ثم ذكر ابن مندة بسنده مرورا بالنبي صلى الله
عليه وسلم بخبر ام محمدا وانه لبعث محمدا وكان صغيرا الحديث ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن ناذان عن الحسن عن محمد بن
ابى محمدا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قهقهه في صلاته اعاد الوضوء والصلاة ثم ذكرته ذلك عن معن عن ابى حنيفة
ثم قال هو حديث مشهور فرواه ابو يوسف القاسمي واسد بن عمرو وغيرهما فظهر بهذا ان محمدا المذكور في هذا الحديث ليس
هو الذي تكلم في القدر كما زعم البيهقي ولم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لم نسلم انه الجعفي المتكلم في القدر فلا نسلم انه لا يصح لرواه ابو
عمر بن عبد البر في كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي في الصحابة وقال لم أقم قديما وهو احد الاربعة الذين حموا الولاية جبهة يوم الفتح
قال وقال ابو احمد في الكنى وابن ابى قاتم كلاهما صحبة وذكر ابن حزم انه روى مرسل عن الحسن عن محمد بن يسيع ايضا وقال ابن
عدي قال لنا ابن حماد هو محمد بن هرون الذي ذكره البخاري في كتاب تسمية الصحابة ثم الحسن في هذا الحديث رواية اخرى اخبرها
الحافظ ابو احمد بن عدي عن طريق بقية عن محمد بن الحنفية وهو ابن راشد عن الحسن عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال الرجل يضحك في الصلاة اعد وضوءك وابن راشد هذا ثقة ابن حنبل وابن معين وقال عبد الرزاق ما رأيت اذ رواه
في الحديث منه وذكره البيهقي في الخلافيات عن طريق اسمعيل بن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن عن عمران مرفوعا بمعناه ثم
ذكر البيهقي عن ابن مهدي انه قال حديث الضحك في الصلاة كله يدر على ابى العالية فقال له ابن المديني قد رواه الحسن مرسل
فقال ابن مهدي حديث حماد بن زيد عن حفص بن سليمان انا حدثت به الحسن عن حفصة عن ابى العالية قلت قد تقدم ان الحسن رواه
عن جماعة غير حفصة ثم قال ابن المديني قد رواه ابراهيم فقال ابن مهدي حديثنا شركك عن ابى هاشم قال انا حدثت به ابراهيم عن
ابى العالية قلت شركك ما هو اني تكلموا فيه وقال البيهقي في باب من ادعى غيرهم لغيره بشريك مختلف فيه كان يحيى القطان
لا يروي عنه ويضعف حديثه جدا وقال في باب اخذ الرجل حقه ممن يمنعه لم ينجح به اكثر اهل العلم بالحديث ثم قال ابن المديني قد رواه
الزهري مرسل فقال ابن المديني قرأت هذا الحديث في كتاب ابن ابي الزهري عن الزهري عن سليمان بن ارقم عن الحسن قلت ابن
ابى الزهري ضعيف كذا قال ابن معين رواه عنه عثمان الدارمي ثم قال البيهقي عن ابن عدي انه قال واكثر ما نقل على ابى العالية هذا الحديث
وكل من رواه غيره فاما مدارهم ورجوعهم اليه قلت العجب منه كيف يقول هذا وقد تقدم انه اخبرهم عن طريق الحسن عن عمران بن حصين
وقد اخبره هو ايضا عن طريق ابن عمر فقال حديثنا ابن جوصا حديثنا عطية بن بقية حديثنا ابى حنيفة عن عمران بن حصين
ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة فان قيل في الحلل المتعاقبة لابن
الجوزي هذا لا يصح فان بقية من عادة التدليس فلعنه سمع من بعض الصنفاء اخذت اسمه قلنا هو صدوق وقد صرح بالتحديث و
المدلس الصدوق اذ صرح بذلك زالت تهمة تدليس وقد روى ايضا عن ابن سيرين مرسل عن بقية وعن محمدا تقدم دس هذا كله
كيف يكون ما رواه عن ابى العالية وذكر البيهقي في الخلافيات انه روى عن مهدي بن ميمون عن هشام بن حسان عن حفصة عن ابى العالية عن
عن ابى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم اعلم بان جماعة من الثقات رواه عن هشام عن حفصة عن ابى العالية عن النبي صلى الله
قلت مهدي ثقة روى له الجماعة وقد زاد في الاستناد ذكر ابى موسى انتهى فقتل زيادته فالحديث حجة هذا ١٣

(قوله من كان قهقهة) قال الحافظ العيني في صفة من عمدة القاري ولنا في هذا الباب احد عشر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها
اربعة مرسلات وسبعة مسندة فاول المرسل حديث ابى العالية الرياني رواه عنه عبد الرزاق عن قتادة عن ابى العالية وهو حدث
ثقة ان دعي تزدي في سيره النبي صلى الله عليه وسلم ليسلي بالصحة فضعف من كان يصلي عليه بالصلاة والسلام فانما عليه السلام (وابا في على اصطلاح الآتية)

(بقية من الصفحة السابقة) من كان منك منهم ان يعيد الوضوء وليعيد الصلوة واخرج الدارقطني من جهة عبد الرزاق بسنده
وعبد الرزاق من فخر من رجال الصحيح والواليتي وثقه يحيى وابودرعة وابو حاتم وروى له الجماعة قال ابن رشد المالكي هو
مرسل صحيح ولم يقل الشافعي الا بارسال والمرسل عندنا ثقة وكذا عند مالك قال ابو بكر بن العربي وكذا عند احمد على ذلك بن
الجوزي في تحقيقه وروى ذلك من طرق متصلة سبعة ذكرها جماعة منهم ابن الجوزي انه قال العلامة المارديني في الجوهر النقي وذهب
الشافعي ان المرسل اذا ارسل من وجه آخر اسند يقول به وهذا الحديث ارسل من وجهه واسند كما مر فيلزمه ان يقول به قال ابن حزم
كان يلزم المالكيين والشافعيين لثقة رواه عن عدد من ارسلوا قلت ويلزم الجماعة ايضا لانهم يحتجون بالمرسل وعلى تقدير انهم يحتجون
به فاقول انهم ان يكون ضعيفا والحديث الضعيف عندهم مقدم على القياس الذي استمدوا عليه في هذه المسئلة انتهى فان قلت قال
البيهقي مرسل الى العاليه ليست بشيء كان لا يبالى بمن اخذ حديثه كذا قال محمد بن سيرين انه قلت قال في الجوهر النقي اسنده الدارقطني
قلت عن رجل عن عاصم عن ابن سيرين قال ما حدثني فلان حدثني عن رجلين من اهل البصرة الى العاليه والحن فامها كانا لا يباليان
عن اخذ حديثها وفيه هذا الرجل المجهول واسند ايضا من طريق داود بن ابراهيم عن وهب بن عبد الله بن عوف عن محمد بن عوف عن محمد بن عوف عن محمد بن عوف
يصدقون من حديثهم فلا يبالون ممن يسمعون الحديث حسن وابو العاليه ومحمد بن هلال ولم يذكر الرازي فيه داود بن ابراهيم قاضي
قزوين روى عن شعبة ودهيب ذكره ابن ابي حاتم في كتاب المرح والتعديل قال سمعت ابي يقول متروك الحديث كان يكذب اه
فهذا من ابن سيرين في حق مرسل الى العاليه لم تثبت من وجه صحيح جابت فلا عبرة بتأمل قال يحيى الثاني من المرسلين الحسن بن علي
رواه الدارقطني باسناده اليه وهو ايضا مرسل صحيح والثالث مرسل لثقة رواه ابو معاوية عن الأعمش عن نفعي قال جاء رجل من مزيه البصر
والبحر عليه السلام ليعمل الحديث والرابع مرسل صحيح روى عنه من طرق واول المسانيد حديث ابن عمر وقد ذكرناه (الذي رواه
ابن عدي في الكامل) والثاني حديث انس رواه الدارقطني من طرق والثالث حديث أبي هريرة رواه الدارقطني من رواه
ابي اميين عن عمار بن عبد الله بن مهران بن حصين واليهم حديث جابر بن عبد الله الدارقطني والسادس حديث ابي المصعب بن اسامة
اخرجه الدارقطني ايضا السابع حديث رجل من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي فمر رجل في بصره سور فزدي في بصر
فصحك القوم الحديث رواه الدارقطني انه قلت الثامن حديث ابي موسى الاشعري رواه البيهقي في خلافا كما عرفت والثاسع
حديث محمد بن عبد الله بن جهمي كما عرفت ايضا كذا في الخامس من المرسلين روى ابن سيرين رواه البيهقي ايضا كما عرفت والسادس مرسل
الزهرري كما عرفت فتوصل ستة مرسلين وثمة مسانيد فصارت ثمة عشر حديث غير اثر لثقة وغيره (قوله فليعد الوضوء والصلوة)
قال الحافظ في تهذيبه من فتح الباري قال ابن مسعود اجبوا على ان لا يفيض خارج الصلوة واغتسلوا اذا وقع فيها خالف من
قال به القياس الجلي وسمكوا بحديث لا يصح وحاشا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم خير القرون ان يعصوا ما بين يدي
الله تعالى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينتهي على انهم يهجمون الخبر المروي في الضعيف بل خصوه بالتحقيق اه قال الحافظ في
في صحيحه من العدة قلت بهذا القائل اعجب بهذا الكلام المشوب بالطن على الائمة الكبار فساد ظاهر من وجوه الادل كيف يجوز ذلك
بالقياس مع وجود الاخبار المشبهة على مرسلين مع كونها حجة عندهم والثاني قوله تسكوا بحديث لا يصح وليس الامر كذلك بل تسكوا
بالاحاديث التي ذكرناها وان كان بعضها قد ضعف منها فكثيرتها واختلاف طرقها ومتونها وروايتها تتعاضد وتتقوى على ما لا
يكن في مع هذا فان الرواة الذين فيها من الضعفاء على رغم الحكم لا يسلم من ميل باحاديشهم ولم يسلم احد من التكليف والثالث قوله
حاشا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره ليس بحجة في ترك العمل بالاخبار المذكورة وكان يصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم
والسلام الصلوة وغيرهم من المنافقين والاعراب الجبال وهذا من باب حسن الظن بهم والافليس الضعيف كبيرة وهم ليسوا من الضعفاء
بمحضين ولا عن الكبار على تقدير كونه كبيرة ومع هذا وقع من الاحداث في حفرة النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ما هو اشد من هذا
قال القائل المذكور بعد تفقد كلام ابن مسعود الذي ذكرناه على انهم لم ياخذوا اليوم الخبر المروي في الضعيف بل خصوه بالتحقيق
قلت بهذا الكلام من لا ذوق لمن دقائق التركيب وكيف لم ياخذوا اليوم الخبر المروي في الضعيف ولولم ياخذوا ما قالوا انهم
يفسد الصلوة ولا خصوه بالتحقيق فان لفظ الحقيقة ذكره صريحا كما جاء في حديث ابن عمر صريحا وجاء ايضا لفظ القرقرة في حديث
مهران بن حصين وقد ذكرناهما قريبا وقد ذكرنا ان الاحاديث يفسر بعضها بعضها (قوله محمد قال اخبرنا ابو حنيفة) ذكره في صحيحه
من جامع المسانيد بهذا السند والمتن وعزاه الى كتاب الآثار غير ان لفظه ليس به في الجمع واخرجه الامام محمد في كتاب الجاهل
كما سبق وقد روى عن ابن عمر وسعيد بن جبلة انتفاض الوضوء بالحقيقة كما اسند محمد عنها وقد سبق من صحيح داود بن حزم لم يرد في الأصل
حديث ابن عمر لا مرفوعا ولا موقوف فادعوه من غير تعاضد حجة وذكر في صحيحه من بعض المذكورين وتكلم فيها بالاخبار على خلاف ما روى
قال وروينا ايحاب الوضوء منه عن ابي موسى الاشعري وابراهيم بن نفعي والشمس وسفيان الثوري والادريجي والحن بن يحيى وغيرهم
ومن الحسن والي حنيفة وحاشا له قلت وسعيد بن جبلة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما ولا نعلم مخالفا لابي موسى وابن عمر رضي الله
عنهما بل روى عن غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم مرفوعا كما عرفت وان تمكلم في اسانيد هاتين هاتين فوق القوق من ابن
حزم وقوله ونحن لم يدين الله ايماننا بان نؤمن بما قول آل ابن حزم ونترك هذه الآثار والاحاديث (قوله ويستغفر ربنا) محل
الاستغفار يكون الضعيف حجة اشد الحديث فادع في معاقبة الرب الملك الجليل لتقارر مقتدره فلو اوجب عليه الاقبال عليه بجميع
جوارحه والضعيف حجة ينافية وهو يشعربوت القلب الذي اذا صلح صلح الجسد كله واذا فسد فسد الجسد كله كما في حديث النعمان بن
بشير رواه الشيخان وهو علامة يكون قلبه ولسانه لا يبايعا غير مشتمل في اخلاص النجاة فان كثر حجتيت القلب فابن الخشوع و
الخشوع والحال هذه فانه يدل على ان المصطفى غير خائف من الملك الجليل والحب من الذين قالوا (والها في على الصلوة الآية)

باب لنوم قبل لصلاة وانتفاض لوضوء منه

(بقية من الصفحة السابقة) بانتفاض الوضوء من اسهال الا نزال الى الكليتين بما رواه ابو داود في سننه ولم يقولوا به بالعقبة التي وردت فيها عدة احاديث من بين مرسل ومنه من طرق مختلفة يصلح بموجبها جهة كونهما غير باعلا ان بعض الطرق منها حسن لذاته كما لا يخفى (قوله وبه ناخذ الخ) في اعادة الصلاة به اجماع فيما ذكره ابن بطال وغيره وانما الخلاف هل ينقض الوضوء فذهب بالكل والليث والثوري الى انه لا ينقض وذهب اثنى واثنى الى انه ينقض الوضوء والصلاة وبه قال ابو حنيفة وجمهور المجاب والشوكري والاذاعي قاله ابي حنيفة في صلاة من عدة القاري وهو مروى عن ابن عمر وابي موسى وابي سعيد بن جبير والحسن بن علي وعبيد الله بن الحسن كما عرفت اعلم ان اصل المذهب عندنا ان التمسك لا يبطل الوضوء ولا الصلاة والصحيح يبطل الصلاة لا الوضوء وهو المروى عن جابر بن عبد الله ذكره البخاري تعليقا في صحيحه وعن ابن مسعود وابي موسى وابي امامة وهو قول الفقهاء السبعة وابي حنيفة وعطاء والزهرى بل وهو مجمع كما في عدة القاري وفتح الباري وسنن البيهقي والصحيح يبطل الصلاة والوضوء جميعا عندنا كما صرح به صاحب المذهب الامام ابو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الحج وغيره وهذه هي خلافتنا بيننا وبين غيرنا والناقض عندنا قهقهة مصل بالغ في صلاة ذات ركوع وسجود او ما يقوم مقامهما من الايام والركوب حاله العذر بحيث يجوز فلا ينقض الوضوء قهقهة غير بالغ ولا في صلاة الجبابة وسجدة السجدة فان الانتفاض بالعقبة انما جاز خلاف القياس فانقصر على مورد وهو صلاة مصل بالغ ذات ركوع وسجود وهل هو حدث ام لا قولان في المذهب وكل واحد منهما يوجب على ما في صحيحنا من البحر الرائق وعندنا لا يوجب الا قرب الى الحق كونه حدثا فان الامام ابا عبد الله عليه السلام كما سبق من انج احدث في الصلاة وليس يحدث في غير الصلاة فبهنا يقتصر ولا يتجاوز عنه هذا وراجع البدائع والبحر الرائق وفتح القدير ودرد المحتار وغيره من كتب الفقه والله تعالى اعلم بالصواب وعنه علم الكتاب ١٢ -

(قوله باب لنوم قبل لصلاة) اى وقت كان من الاوقات غير المنزلة ولذا لم يقي الصلاة بوقت دون وقت وان كان المشهور بين القوم كراهية النوم قبل صلاة العشاء لا ندره الحديث كما ياتي في الباب من حديث ابراهيم ومجاهد قال الترمذي في باب كراهية النوم قبل العشاء والحديث بعد ما بعد حديث ابي بركة وقد ذكره اكثر اهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ورفض في ذلك بعضهم وقال عبد الله بن المبارك اكثر الاحاديث على الكراهية ورفض بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في زمانين احد صحيح قال العلماء سبب كراهية النوم قبلها انه يفسد لغوات وقتها باستغراق النوم او لغوات وقتها المختار والافضل واما قياسا بل الناس في ذلك فينقسمون الى من صلاها جماعة كرههم واين عمر وابن عباس وغيرهم من السلف وما لك واصحابنا ورفض جيه علي وابن مسعود والكوفيون وقال الطحاوي يرفض فيه بشرط ان يكون معه من يؤقظه وروى مشد عن ابن عمر وقال الحافظ في صحيحه من القنع ومن اقبلت عنه الرخصة قيدت عنه في اكثر الروايات بما اذا كان لمن يؤقظه او عرفت من عاداته ان لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم وهذا جيد حيث قلنا ان علته النهي خشية خروج الوقت وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول في وقت العشاء والكرهية على بعد دخولها وفي الترجمة اشارة الى ان الكراهية حقيقة بمن تعاطى ذلك مختارا وقيل ذلك مستفاد من ترك انكاره صلى الله عليه وسلم على من رقد من الذين كانوا ينظرون خروجه لصلاة العشاء ولو قيل بالفرق بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه وهو في منزله مثلا لكان متجها به وفي البخاري وكان ابن عمر يكره قبلها احد قال الحافظ وهو محمول على ما اذا لم يخش ان يغلبه النوم عن وقتها كما صرح به قبل ذلك حيث قال وكان لا ياتي اقدمها ام اخرها وروى عبد الرزاق عن معمر بن ابيوب عن ناخ ان ابن عمر كان ربما رقد عن العشاء الاخرة ويا امران يؤقظوه احد وقال الحافظ العيني في صحيحه من العدة وفي التوضيح واختلف السلف في ذلك فكان ابن عمر يسيب الذي ينام قبلها فيما حكاه ابن بطال ولكن يروي عنه ان كان يكره قبلها وذكر عنه كان ينام ولو كل من يؤقظه روى معمر بن ابيوب عن ناخ عنه انه كان ربما ينام عن العشاء الاخرة ويا امران يؤقظوه وعن الش قال كنا نجتمع في الفراش قبل العشاء وكتب عمر لا ينام قبل ان يصليها فمن نام فلانامت عيناه ذكر ذلك ابو هريرة وابن عباس وعطاء وابراهيم ومجاهد وطائفة وما لك والكوفيون وروى عن علي انه ربما اعطى قبل العشاء وعن ابي موسى وعبيدة بن عامر مولى عبد الله بن مسعود وابن سيرين والكرهية انهم كانوا ينامون نومة قبل الصلاة وكان اصحاب عبد الله يفعلون ذلك وبه قال بعض الكوفيين وخرجهم بانما كره ذلك لمن خشي الغوات في الوقت والمجاعة اما من كل من يؤقظه لوقتها فمباح فدل على النهي ليس للتحريم الفعل الصعبة رضى الله عنهم لكن الاخذ بها الحديث احوط اه وتخصيص النصوص بالمرأى ابتداء اذا كان الوجه جليا جازما كما صرح به ابن دقيق العيد في شرح عمدة الاحكام ذيل مسئلة ملحقا بطلب واذا تكلمت في الاحاديث الواردة في الاخلاق والمعاملات وحدثت مفيدة مخصصة بالاراء فلا بد من تقييد لا طلاق الذي قال به الاصوليون في بحث التخصيص تدبره قول الامام محمد الذي ياتي في الاشارة على ظاهر الاحاديث الواردة في الباب قال في البرهان على ما في صحيحنا من رد المختار ويكره النوم قبلها والحديث بعد ما انتهى النبي (والباقي على الصفحة الآتية)

(بقية من نسخة السابقة) ولا ينال ما به، وقال حدثنا ابو عواد عن منصور عن ابراهيم التيمي قال حدثت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينال
 وهو ساجد حتى ينفخ وكان يعرف لومة نبيه ثم يقوم فيصلي (١) وفي هذا جرح من سند ابراهيم التيمي وهو غير النسخي والتمسحي
 كصحيح من النسخي فتأمل (وقوله قال توننا) مرسل، وفي الباب احاديث كثيرة معروفة في الكتب منها حديث ابن عباس في صلاة النبي
 في صلاته عند غلظة سمونه اخرجته البخاري في الدعوات ١٢٣ ومسلم في باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء بائيل من التوحيد
 فيه ثم اضطلع فنام حتى نفخ وكان اذانام نفخ فانتاه بلال فاذا نه بالصلوة فقام فصله لم يتوضأ بهذا ففعل مسلم من طريق سلمة بن بديل
 عن كريب عنه وهو من طريق عن سالم والبخاري ورواه عنه عبد الرزاق كما في نسخة النسخي قال بت عند عائشة سمونه الحديث
 الطويل وفيه ثم اضطلع فنام حتى نفخ ثم جاء بلال فاذا نه بالصلوة فقام فصله لم يتوضأ فيه وهو عند ابن ابي شيبة بلقط
 ثم نام فاقعد سمعت صغيرا ثم جاء بلال يؤذنه بالصلوة فخرج الى الصلاة ولم يتوضأ ولم يتسأ ما رواه عنه ابن النجار الحديث
 بطوله عنه وفيه ثم جلس جلست اني جنبه فاصغى بخذه الى قدس حتى سمعت نفس التام ثم جاء بلال فقال الصلاة يا رسول الله فقام
 الى المسجد فاخذ في ركعتين واخذ بلال في الاقامة والحديث وتامل في هذه الطريق انها تذهب التفتية في ركعتي الفجر عند
 الاقامة وتدير في حديثي اذا انتمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة حتى ما تصفد الروايات ولا تطرح واخرجه ابن جرير
 الطبري وفيه فصل ارجا ارجا ثم اوتر بثلاث ثم نام حتى سمعته ينفخ ثم اتاه الميوز فخرج الى الصلاة ولم يحدث وهو الحديث ومنه
 مسلم من طريق الصفاك عن حفصة عن كريب عنه ثم اجتمع حتى اني لا سمع نفسه را قد اقلما حين لم اجد في ركعتين خفيقتين اه والنظار
 في مرسل ابن ابي عمير اختصاره الرواة (قول فخرج الى المسجد) اي بعد اداء صلوة الليل وركعتي الفجر ولا يجرد ان يكون معناه فخرج
 الى المسجد اي موضع الصلاة الذي كان يصلي فيه فصله ما شاء ويشهد له رواية ابن عباس عند ابن النجار كما في كثره العمل ثم
 قام الى المسجد فقام يصلي فقامت وتوضأت ثم جئت فقامت عن كريب له الخ النسخي المسجد فيها موضع الصلوة لكن سابق مرسل
 ابراهيم ياتي عن هذا المثل زقوله فوجد المؤذن قد اذن اي لصلوة الفجر كما هو ظاهر السابق (قول فوضع عليه) على شقة الايمن كما
 رواه ابن سعد والبقوى على ما في نسخة من كثره العمل عن عبد الرحمن بن عيسى بن عذرة في صلاة الليل حتى فرغ من صلاة و
 اضطلع على شقة الايمن اه وهذا كان من كثره العمل صلى الله عليه وسلم وكان اذا اغد مضجعه وضع يده اليمنى تحت هذه الايمن ردا له ليراني
 في الكبير كما في صلاة من كثره العمل من كتاب الشمائل وعند ابن داود من حديث حفصة كان اذا اراد ان يرقد وضع يده اليمنى
 تحت قدمه الحديث ورواه احمد والترمذي عن ابراهيم بن عازب وحذيفة بن اليمان ورواه احمد وابن ماجه عن ابن مسعود وكان
 وكان يجيب التماس في كل شيء حتى تنعله وترجله وتشاد كاه كما هو في الروايات المشهورة فيما بين الناس (قول وكانت له
 لومة تعرف كان ينفخ اذانام) وهذا ايضا من شمائله صلى الله عليه وسلم في صلاة من كثره العمل كان اذانام نفخ (ثم قى عن
 ابن عباس روى) وهو عن مسلم ايضا في التهجيد قال ابن جرير المكي في بيان ان نفوس صلى الله عليه وسلم لم يكن لامر عارض بل كان
 جبليا اه وقوله ينفخ اي ينفخ بصوت حتى يسمع منه صوت التفتي بالفتح كما سمع من التام وقال ابن جرير من الفقه من ثم
 عبر عنه في رواية اخرى بالخطيط وهو صوت الالف المسمى بالخطيط بالفتح وهو المدد من الصوت وقيل هما بمعنى وهو صوت
 يسمع من تردد النفس اذا نفخ عند الخففة اي تحريك الراس اه وما وجدنا في كتب اللغة ما يدل على ان صوت الالف في النهاية
 الخطيط الصوت الذي يخرج مع نفس التام وهو تروديه حيث لا يجد ما غاد وقال الخطيط قريب من الخطيط وهو صوت التام
 وفي القاموس خط التام خطا صا والشر اعلم كذا في المرافاة (قول ثم قام) فصله بغير وضوء) التبعير قاصر عن بيان المقصود
 كما لا يخفى يعني ثم استيقظ ولم يتوضأ ثانيا لانه لم ينعقد وضوءه وليس المراد به انه صلى بغير وضوء بل صلى بالوضوء الاول
 الذي لم ينعقد بالوضوء وانما لم يتوضأ وقد نام لان النوم لا ينعقد بالوضوء بغير بل لانه منقطع خروجه من الجوارح من الخرج ولما
 كان قلبه صلى الله عليه وسلم يقطن لانيام ولم يكن لومه منقطع في حقه فلا يوشيه ولعله قد خط قلبه بقاء طهوره وهذا
 من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال الطبري فيقطة قلبه تمنع من الحديث وما منع قلبه يعني الوحي اذا ادعى اليه في المنام اه وقال النووي
 بهذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان في مضطج لا ينعقد الوضوء لان عينه تنامان ولا ينال قلبه (قول قول ابراهيم ان النبي الخ)
 هو بيان الخصوصية وكون النوم غير ناقض لطهارة صلى الله عليه وسلم فلا يفسد عليه غيره وعند مسلم قال صفوان بن يحيى
 هذا للنبي صلى الله عليه وسلم فامته لانه بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينال قلبه اه وفي البخاري قلنا لعد
 ابن دينا اننا سابقون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينال قلبه قال عمرو سمعت عبيد بن عمير يقول
 رؤيا الانبياء وحى ثم انى ارى في المنام انى اذ بك اه قال الحافظ وعبيد بن عمير كبرائتا بعين ولا يبر من اختلاف
 صحيحه وقوله رؤيا الانبياء وحى رواه مسلم مرفوعا ووجه الاستدلال بما تراه من جهة ان الرؤيا لو لم تكن وحيا لما جاز ان ابراهيم
 عليه السلام الاقدام على ذبح ولده اه وفي هذا رد لقول الشبلي في سيرته وقد ضبط فيها ضبط العشوار في توجيه رؤيا ابراهيم
 عليه السلام قال ما قال براهيه واخترنا فيها خطأ فاحشا ومثله في سيرته غير قليل وقد ذكر الحافظ في كتاب النكاح من التفسير
 قدرا معتادا من خصائصه صلى الله عليه وسلم وفيه في صحبه قوله وان لا ينعقد وضوءه بانوم يدل عليه ما في التفسيرين عن عائشة مرفوعا
 ان عائشة تنامان ولا ينال قلبى وعن ابن عباس ان صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم قام فصله ولم يتوضأ وفي البخاري في حديث
 الاسراء من طريق شريك عن انس وكذلك ان نبيات تنام عينهم ولا تنام قلوبهم اه ١٢-

قال محمد وبقول ابراهيم ناخذ بلغنا ان النبي صلى الله عليه و
آله وسلم قال ان عيني تتامان ولا ينام قلبي قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في هذا ليس كغيره فاما من سواه فمن
وضع جنبه فنام فقد وجب عليه الوضوء وهو قول الجحيفة
محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال
اذا نمت قاعدا او قائما او راكعا او ساجدا او راكبا

(قوله قال محمد الخ) ان النبي صلى الله عليه وسلم ليس كغيره ونومه لا ينقص وضوءه كما افصح به ثابور هـ حيث جمع في الباب حديث عن محمد بن
وضوءه صلى الله عليه وسلم بالنوم وحديث عيني تتامان وحديث ليلة التبريس لتكون كلبا يرا من الجحيد ومسه ولا يذهب من وضوءه
الشاقب شي من معاني الاماويث والفاظها ونما شان الحاذق في الفن قال الجافظ العيني في النعمة ذيل حديث عائشة فهايتنا
منه في انه صلى الله عليه وسلم لا ينقص وضوءه بالنوم لكون قلبه لا ينام وهذا من خصائص الانبياء عليهم الصلوة والسلام كما ثبت في الصحيح
من قوله وكذلك الانبياء تتنام اعينهم ولا تنام قلوبهم وليس فيه معارضة لما مضى في باب الصعيد الطيب وضوء المسلم اذ صلى الله عليه وسلم
نام حتى فانت صلاة الصبح وطلعت الشمس لان طلوع الشمس متعلق بالعين لا بالقلب اذ هو من المحركات لاسن المحولات اهـ وشك في
صلواته من البحر نقل عن شرح المذهب للنووي ونقل عن البحر في صلب من رد المحتار ذيل قول الدر المختار والتمه لا ينقص كنوم الانبياء عليهم الصلوة
والسلام حيث قال قال في البحر صرح في القينة ياد من خصوصيات صلى الله عليه وسلم ونه اورد في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نام
حتى نفع ثم قام الى الصلوة ولم يتوضا لما ورد في حديث آخر ان عيني تتامان ولا ينام قلبي ولا يكمل عليه ما ورد في الصحيح من اذ صلى الله عليه وسلم نام يئنه
التوس حتى طلعت الشمس لان القلب يقضان بحس بالحدث وغيره مما يتعلق بالبدن ويشعر القلب وليس بطلوع الشمس والفرس ذلك ولا
هو كما يدرك بالقلب واما يدرك بالعين وهي نائمة وهذا هو المشهور في كتب المحققين والمفتين اذ في شرح المذهب اهـ واما ما مضى
عيا من في الشفاء باجوبة اخر منها ان ذلك اخبار عن اغلب احواله اذ انه لا ينام نوما مستغفرا فانا نقضنا له واهـ (قوله بلغنا ان النبي الخ) استند
في مسلم اسن الموطا في باب قيام شهر رمضان وافي من الفصل اخبرنا مالك حدثنا سعيد المقبري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة كيف
كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى
عشر ركعة يصلي اربعاً فلا تسأل عن حنين وطلوع ثم يصلي اربعاً فلا تسأل عن حنين وطلوع ثم يصلي ثلاثاً قالت فقلت يا رسول الله انما
تنبأ ان توتموا الى يا عائشة عيني تتامان ولا ينام قلبي اهـ والحديث اخرجه اصحاب الستة وقد تقدم نقل باب صلاة الليل من الموطا فتذكره
(قوله في هذا ليس كغيره) اي لا ينقص نومه وضوءه صلى الله عليه وسلم ونومه الغيرة نقص لوضوءه فلا يقاس عليه غيره في حكم النوم قال في
الدر المختار وهل ينقص انما الانبياء ونشبه ظاهر كلام المصنف اهـ قال الشافعي في صلب من رد المحتار كذا في شرح الشيخ كسبيل عن
شرح الكنترا من الشافعي قال بعض الفضلاء فيه ان علة عدم نقصان يومهم في حفظ قلوبهم منه وهذه العلة موجودة حاله اغماهم قال في اللواهب
اللدنية نية السبكي على ان اغماهم خالفت اغما غيرهم وانما هو من غلبة الالواح للوحي بخاتمة دون القلب وقد وردت فيهم لا قلوبهم فلا ينقص قلوبهم
من النوم الذي هو اخف من الاغما منه بالاولي اهـ ابن عبد البر زاق وفي القينة لا ينقص من الانبياء عليهم الصلوة والسلام ونقصناه
التيسر في كل النواحي لكن نقل طعن عن شرح الشفاء لما على القاري الامام على اذ صلى الله عليه وسلم في نومه نقص او وضوءه كالاته ان ما مضى
من استثناء النوم اهـ (قوله فاما من سواه الخ) قال في صلب من الموطا باب الرجل ينام هل ينقص ذلك وضوءه اخبرنا مالك اخبرنا زيد
ابن سلم (ان عمر بن الخطاب موطا مالك) قال اذ انام احكم وهو صحيح فليتوضا اخبرنا مالك اخبرني نافع عن ابن عمر انه كان ينام وهو قاعدا فلا
يتوضا (في موطا مالك كان ينام جالسا لم يصلي ولا يتوضا اهـ وهو اظهر في المقصود قال محمد ويزول ابن عمر في الوجهين جميعا فاخذ وهو
قول ابي حنيفة رحمه الله قال الفاضل الكندي في التعليل المحمدي اذ لم يذكر قول ابن عمر في الوجه الاول فتأمل كذا قال القاري اهـ وعندى له
وجهان احدهما انما يشير بذلك الى رواية اخرى عن ابن عمر في في صلب من الجوهر النقي على بصيرة وروى هشام بن عروة عن نافع عن ابن
عمر انه كان يستقل نوما وهو جالس ثم يقوم الى الصلوة ولا يتوضا واذا ومن جنبه نوما اهـ فهذا صرح في وجهين وما يشير الى اثر عمر
ابن الخطاب فان فيه ذكر الوجهين اقتضاء ولفظ ابن زائد من الكتاب كما ان في الاثر الاول ان عمر بن الخطاب ساقط منه وهو في
موطا مالك يدل عليه قول محمد وبقول ابن عمر الخ والحال اذ لم يرد قوله بل روى فعله وقد روى قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا
نام اهدم مضطجعا فليتوضا كما لا يخفى واثر ابن عمر المذكور واهـ عبد الرزاق ابيننا كما في صلب اسن كثر الحال (وانما في على الصفة الائمة)

عهـ هو في آثار ابي يوسف صلاة من مرة من ابيهم عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال من نام قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا فلا
وضوء عليه ومن نام مضطجعا فعليه الوضوء اهـ ١٢

قال سألته عن النوم قبل العشاء الاخرة فقال لان
اصليها وحدي احب الي من ان انام قبلها ثم اصيلها
في جماعة قال محمد ونحن نكره النوم قبل صلاة العشاء
وهو قول ابي حنيفة رحمه الله

(بقية من الصفحة السابقة) ولعل هذا سقط من الكاتب في الآثار اما نسخ بن محمد بن مردوان فترجمته في كتابه من اللسان والوجه محمد
بن مردوان الكوفي القطن فهو في كتابه من اللسان ومصعب بن المقدم من رجال سلم والنسائي والترمذي وابن ماجه في كتابه
من التهذيب وفي الباب حديث ابي برزة الاسلمي في كيفية صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاوقات وفيه قال وكان يكره
النوم قبلها والحديث بعد ما رواه البخاري ومسلم وهو في سنن أبي حنيفة حديث عائشة انها قالت لما أتيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأنما قيل العشاء ولا لا يحبها لئلا يذكر فيها ما ذكر في غير ذلك واما ما ذكره في رواية البيهقي ومسلم وفي رواية قالت ما نام
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلها ولا امر بعد ما يعني العشاء الاخرة اه وحديث عائشة الا ذلك رواه ابو يعلى الرضا بزيادة ورواه
رجال صحيحكم في كتابهم من صحيح الزوائد وعن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عن النوم قبل العشاء وعن الحديث بعد ما
رواه الطبراني في الكبير وفيه ابو سعيد بن عوف المكي قال البيهقي ولم اجد من ذكره اه قلت هو ابو سعيد بن عوف بالادال المجهر
المكتب مما في اللسان حدث عن بعض التابعين اسمه رجاء بن الحارث ضعيف روى احمد بن ابي مریم عن يحيى
ابن معين ليس به بأس وروى غيره عن ابن معين ضعيف وقال ابن عدي مقدار بن ابراهيم ابو سعيد بن عوف غير محفوظ اه و
في الباب عن ابن سعد ومروان رواه احمد والبيهقي والطبراني في الكبير والواوسط ورجال الصحيح ثقاة كما في صحيح الزوائد ورواه
البيهقي ايضا وراجع الجوهري النقي في الكلام على هذا الحديث وعن ابن عسار في الخطاب رواه البيهقي وابي سعيد الذي رواه احمد ورجال الصحيحون
وعن عائشة رواه الزوار وفيه ضعف وعن علي في الرضا في ذلك راجع صحيح الزوائد والآن رغبنا في كثر العمال وفي أيام الليل بل انفسر
صلى عن ابن عباس قال ما أحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها وعن سعيد بن المسيب لان انا لم قبل العشاء احب من الغزو بعدها اه
(قول اسمعيل بن عبد الملك) هو ابن ابي الصغرى (بالفار او العين المهله مصغرا) الاسدي ابو عبد الملك المكي ابن ابي عبد العزيز
ابن ربيع كما في كتابه من التهذيب من رجال ابي داود والترمذي وابن ماجه وجزء القراءة للبخاري روى عن سعيد بن جبير وروى
ابي ليلى وروى ابو البراء وعطاء وغيرهم وعنه الثوري وعنه حميد الحماني وعيسى بن يونس ووكيع وابو نعيم وغيرهم قال ابن المديني
عن يحيى القطن تركت اسمعيل بن عبد الملك ثم كتبت عن سفيان عنه وقال ابن الجنيدي عن ابن معين اكون في ليس به بأس
وقال ابو حاتم ليس هذه الترك وقال البخاري يكتب حديثه وقال ابن عدي هو من يكتب حديثه اه لملقطا حاج التهذيب و
هو في كتابه من سماج المانيد قد عرفت ان اسمعيل روى عن عطاء بن ابي رباح وروى في مسند طبرستان في الحامض عن
اسمعيل عن مجاهد عن عطاء عن ابن عباس وعنه ابن ابي رباح عن عطاء وروى في مسند طبرستان في الحامض عن
عن عطاء بن ابي رباح عن الرواة عن مجاهد كما في كتابه من التهذيب وظاهر مسند طبرستان يدل على ان مجاهدا يروي عن عطاء و
ليس هو كما ينبغي وعطاء شيخ ابي حنيفة المشهور وروى شيخ اسمعيل ايضا كما عرفت من ترجمته فلا يخلو السند من حالين اما ان ابا
حنيفة يروي عن طريقين عن ابن عباس احدهما عن اسمعيل عن مجاهد عن ابن عباس واما في ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس
يدل عليه زيادة كونه عن علي عطاء واما ان اسمعيل بن عبد الملك رواه عن معين عن مجاهد وعطاء ورواه عن ابن عباس
وبالجملة سقطت الواو من الكاتب ولا بد منها وقد وقع في حاشي المانيد غلطا وتصحفات وتروك كثيرة فطهرت بالمعاني
النظر فيه ولا بد من الاصلاح (قوله مجاهد) وهو ابن جبر المكي ابو الحجاج الخزوعي المقرئ مولد السائب بن ابي السائب بن رجال
السنن اتناحي الجليل كما في صحيح من التهذيب قال ابن سعد كان ثقة فقيها عالما كثير الحديث وقال ابن حبان كان ثقبها ورواه
استقنا عبادا وقال الطبري كان قارنا عالما وقال الذهبي اجمعت الامة على امانته مجاهد والحقاج برقر عليه عبد الله بن كثير روى
عن خلق كثير وروى عنه خلق كثير من الكرام قال مجاهد عرضت القرآن على ابن عباس فلهي مرة قال ايسم مات سنة ثمان وقال
ابن بكير سنة احدى وهو ابن ثلاث ومائتين سنة وقال ابو نعيم مات سنة ثنتين وقال ابن عبيد روى عنه ثلاث وقال ابن
حبان مات بمكة سنة ثنتين او ثلاث ومائة وهو ساجد وكان مولده سنة احدى وعشرين في خلافة عمر وقال يحيى القطن مات
سنة اربع ومائة اه وكان ابو حنيفة عنده من مجاهد ابن عشرين او احدى وعشرين او ثلثا وعشرين او اربع وعشرين
سنة وقد رجع مع ابيه ووجهه في تلك المدة مرات ومجاهد كان بمكة حيا هذا والله تعالى اعلم ١٣

(قوله قال سألته) ان كان موقوفاً على مجاهد كما هو في الآثار فاسأل اسمعيل بن عبد الملك
والا فاسأل مجاهدا وعطاء والمسؤل عنه ابن عباس رضي الله عنهما وظاهر المتن مطابق لقول ابن عباس الذي نقله من قيام
الليل لمحمد بن نصر كما سبق وفي هذا ما لا يخفى في كراهة النوم قبل صلاة العشاء كيف فانه ترك على اداء العشاء بمجاهد والباقي على ما هو عليه

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال عرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة فقال من يحرسنا الليلة

(بقية من الصفح السابقة) (قوله ونحن نكره النوم الى) اطلق الكراهة ولم يقيد بما يقيد ولعلها قول ابي حنيفة وهو الاحتياط على ظاهر
الاحاديث والآثار السابقة وهو قول ابي يوسف وقد عرفت من الجرحان الحافظ للحكاية كراهة النوم بمن قضى فوات الصلوة عن وقتها
او فواتها في الجماعة ١٢-

(قوله محمد قال اخبرنا) هكذا في نسخة من جامع المسند بتغيير بعض الالفاظ وعزاه الى كتاب الآثار وقال في نسخة من عقود الجواهر في
باب قضاة الفوات ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقال من يحرسنا الليلة فقال اهل من
الانصار شاب انا يا رسول الله احرسكم بحرسهم حتى اذا كان مع الصبح غلبته عينه فاستيقظوا الا بحر الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتوضأ وتوضأ أصحابه وامن المؤذن فاذا انقضت ركعتين ثم اتيمت الصلوة فصلى العجزة باصحابه رداه محمد بن الحسن في الآثار وراى فصل
العجزة بنينا بالقرعة كما كان يصليها في وقتها وصلوا بذكر علقمة عن عبد الله بن مسعود فرواه من جهة محمد بن خالد عن ابي حنيفة
(ولم اجد في كتاب الصلوة من جامع المسند) واخرجه ابو داود و (لعل الواو زائدة) الطائسي ورجال ثقاة وابو بكر بن ابي
شيبه وابو يعلى وابن حبان والبيهقي وعنه مسلم من حديث ابي قتادة بلطف ثم اذن بلال بالصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما صنع كل يوم وفي حديث ذي خبزة عن ابي داود بلطف ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم فركب ركعتين غير
مجل ثم قال بلال اتم الصلوة وسلم من حديث ابي هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا خذ كل انسان برأس راحلته
فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعا بالما فتوضأ ثم صلى سجدتين ثم اتيمت الصلوة فصلى الغداة وفي
الباب عن ابن عباس عن الزاذلي عن مالك بن ربيعة عن النسي وفي حديث جابر بن مطعم عن ابي حمزة النسي في فقاوا فاذا
بلال وصلوا الركعتين ثم صلوا الجهر حتى (قوله عن ابراهيم قال) مرسل وقد عرفت الوصل في مسند طه في مجلسه على ان ابراهيم حدث
به بالخيرين مرسل وموصولا ومحمد بن خالد الرازي عن ابي حنيفة ايضا ثقة قاله الدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات وعن ابي داود
الاباس به كما في نسخة من التهذيب قال محمد بن صالح بن الموطأ باب الرجل ينسى الصلوة او لفوته عن وقتها اخبرنا مالك اخبرنا
ابن شهاب عن سعيد المصيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تغفل من خيبر اسرى حتى اذا كان من آخر الليل عرس وقال بلال
اكتأ لنا الصبح فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وكلا بلال ما قدر له واستند الى راحلته وهو مقابل الغنم فغلبته عيناه فلم
يستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلال ولا احد من الركب حتى مضى بهم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
يا بلال فقال بلال يا رسول الله اخذت نفسي الذي اخذت نفسك فقال اتنا واذ فبعثوا ورواهم فانتادوا ما شئنا ثم امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بلالا فقام الصلوة ففعل بهم الصبح ثم قال حين قضى الصلوة من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها فان الله
عز وجل يقول اتم الصلوة لذكرى اه قال الزرقاني في نسخة من شرحه وهذا مرسل عند جميع رواة الموطأ وقد تبين مثله فاخرجه مسلم
وابو داود وابن ماجه بن طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورواية الارسل لا تضري رواية من وصله لان يونس من الثقات الحافظ الخ قال محمد وبهذا نأخذ الا ان يذكر ما في
الساعة التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها حين تطلع الشمس حتى ترفع الشمس ونصف النهار حتى تزول وجن
تحر الشمس حتى تغيب الا عصر يومه فادى عليها وان احمرت الشمس قيل ان تغرب وهو قول ابي حنيفة رحمه الله (قوله عرس) بتقدير
الراء قال الخليل والجمهور التبريس نزول المسافر الى الليل للنوم والاستراحة ولا يسمى نزول اول الليل تعبدا ويقال لا يخفى من بل
مطلق نزول المسافر للراحة ثم يرمل ليلا كان او نهرا وفي حديث عمران بن اذينة في آخر الليل وقتنا ولا وقتنا اصل عند
المسافر منها وفي حديث ابي قتادة سرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة فقال بعض القوم يا رسول الله لو عرسنا فقال
صلى الله عليه وسلم اخاف ان تناموا من الصلوة فقال بلال انا قد فعلت قال الزرقاني في شرح الموطأ (قوله ليلة) من الدنيا قبل
الحفاظ في نسخة من فتح الباري في باب الصعيد الطيب ونور المسلم اختلف في تعيين هذا السفر ففي مسلم من حديث ابي هريرة
انه وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة وفي ابي داود من حديث ابن مسعود قبل النبي صلى الله عليه وسلم من
الحديبية ليلا فنزل فقال من ليكلنا فقال بلال انا الحديث وفي الموطأ عن زيد بن اسلم مرسل عرس رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلة بطريق مكة وكل بلال في مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسل ان ذلك كان بطريق
تبوك والبيهقي في الدلائل نحوه من حديث عتبة بن عمر وروى مسلم من حديث ابي قتادة مطولا والبخاري مختصرا في
الصلوة ففهم من صلاة الصبح ايضا في السفر لكن لم يعمد في رواية لابي داود ان ذلك (والباقي على نسخة الآتية)

[illegible]

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه
سأله عن الرجل المريض يغشى عليه فيدع الصلوة قال اذا كان
اليوم الواحد فانه احب الى ان يقضيه وان كان اكثر
من ذلك فانه في عذر ان شاء الله تعالى قال محمد
اذا اغشى عليه يوما وليلة قضى وان كان اكثر من ذلك
فلا قضاء عليه وهو قول ابى حنيفة

(رقيقة من الصفحة السابقة) القوى لغلبة النار يقال اغشى عليه فهو غشى عليه وغشى الاطباء في عتس اه قال في ص ٢٢ من البحر
الاسماء فهو ضرب من المرض يضعف القوى ولا يزال الحماى العقل بل يستره بخلاف الجنون فانه يزول ولذا لم يصم النبي
صلى الله عليه وسلم من الاعمار كالامراض وعصر من الجنون وهو كالنوم في قوت الاختيار وقوت استعمال القدرة حتى
يطلعت عباراته بل اشده لان النوم فترة اصلية واذا فيه انقباض الاعمار عارض لا يتلبه صاحبه اذا فيه فكان حديثا بكل
حال ولذا اطلقت في المختصر بخلاف النوم فانه لا يكون حدثا الا اذا استرخت مفاصله غاية الاسترخاء فغلب الخرج حينئذ
فاقسم السبب مقارن بخلاف في غير هذه الحالة فان الغالب بينها عدمه فلا يقام السبب مقارن فكان عدم انتفعن على اصل القياس
الذي يقتضيه ان غير الخراج لا ينتقض وبهذا اندفع ما وقع في كثير من الكتب من ان القياس ان يكون النوم حدثا في
الاحوال كلها وقد نقل النذري في شرح المذهب الاجماع على ناقضية الاعمار والجنون واما الجنون فهو زوال العقل ونقصه
ظاهر باعتبار عدم مبالاة وتمييز الحدث من غيره وعلى بعض المتأخرين بغلبة الاسترخاء ورد بان الجنون قد يكون اقوى من الصحيح
قالا وفي ما قلناه كذا في العناية فظهر من هذا ان الاعمار غير الجنون ولا يدخل في افراد الجنون تدبره -

(قوله محمد قال الخ) ذكره في ٢٩٤ من جامع المسانيد ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان سأل عن الرجل المريض يغشى عليه فيدع
الصلوة فقال اذا كان اليوم الواحد فاني احب ان يقضيه فان كان اكثر من ذلك فهو في عذر ان شاء الله تعالى اخرجه الامام
محمد بن الحسن في الآثار فزاد عن ابى حنيفة قال محمد اذا اغشى عليه يوما وليلة قضى وان كان اكثر من ذلك فلا قضاء عليه وهو قول
ابى حنيفة رضي الله عنه اه (قوله يعني عليه) معنى للمفعول قال في البحر يقال اغشى عليه وهو غشى عليه وهو غشى عليه ورجل
اغشى اى غشى عليه وكذا الاثنان والجمع والمؤنث وقد شاع بعضهم ومجبه فقال رجلان ورجال اعني اه (قوله فيدع) في كتاب
الآثار ان يدع بالاستغناء واطهرية المعنى بدون وهو في الجاهل كما عرفت وان كان معنى الاستغناء ايضا ممكنا بالتكلف و
لذا استقلت البقرة من الكتابة ونهيت عليها اى فكرت الصلوة حال الاعمار فماذا يصنع قضاها او لم يقض او معنى ايدع اى
يترك راسا ولا يقضيهما بعد الاقامة من الاعمار (قوله فاني احب الى ان يقضيه) في كتاب الآثار فانه احب ان يقضيه وزدت
الى من عندي كما يقتضيه سوق العبادة في الجامع فاني احب ان يقضيه فعلى هذا الى اذ ديا كلمته الى لا حاجة كما لا يخفى ولا يصح
المنصوب يرجع الى اليوم الواحد والظاهر التام ان يقضيه والمراد من اليوم الواحد قضا خمس صلوات اقل
منها اعني فيها قال ابن حزم في المحلى اما المعنى عليه فانه لا ينافي بين ما سطر وعطارد مجاهد وابراهيم وحامد بن ابي سليمان
وتجارة ان المعنى عليه يقضى اه (قوله فانه في عذر) لانه اذا زادت الصلوات على اليوم الواحد فالخرج في القضا ظاهره
لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقد عرفت من اثر ابراهيم انه قائل بالقضاء الى اليوم الواحد الى صلاة وقت واحد كما فهم
ابن حزم وعلى فهمه رد قول ابى حنيفة والحال ان قول ابراهيم وعمل مجاهد بن ياسر رضي الله عنه اقرب الى قول ابى حنيفة
ومذهبه والحد من قول ابن حزم وكذا قول عطارد ومجاهد قحما د وقيادة اساطين الاسلام الذين قول ابن حزم فانه
قائل بعد القضا مطلقا وقاساه على الجنون والقياس عند باطل كله (قوله اذا اغشى عليه يوما وليلة قضى) فهو بمنزلة النائم
لا يسقط عنه الصلوة فيقضى بعد الاقامة لان الاعمار في العبادة لا يزيد على يوم وليلة الا اذا احتل عقده كما في السر سام وقد
ذكر في فتح القدير رواية الامام محمد بنده ان ابن عمر قال في الذي يغشى عليه يوما وليلة يقضى كذا في صحيحه من رسائل الامام
نقصه على ما في صحيحه من البحر وهذا استحسان والقياس ان لا قضاء عليه اذا استوعب الاعمار وقت صلاة كاملة تحقق
العجز وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كملت الفوائت فخرج في الاداء واذا قصرت فلا حرج (والباقي على الصفحة اللاحقة)

عه وراجع فتح القدير فان المحقق ابن الهمام بسط فيه الكلام كما هو دأبه في مثل هذا المقام ١٢٠٠ عه اى والى يوسف ١٢

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن ابن عمر
في البغى عليه يوما وليلة قال يقضى قال محمد وبه ناخذ
حتى يغى عليه اكثر من ذلك وهو قول ابى حنيفة

باب السهو في الصلاة

(بقية من الصفحة السابقة) والكثير ان يزيد على يوم وليلة لانه يدخل في حد التكرار والجنون كالانهاض على الصحيح وفي تحريم الاصول
الجنون يشترط في العبادات وهي النية فلا تجب مع الممتد منه مطلقا للحرج وما لا يمتد طارئا جمل كالنوم من حيث اذا عاين
يمنع فهم الخطاب زال قبل الامتداد ولا يلحق اصل الوجوب اذ هو بالذمة وهي لرحم وملك وكان اهل للشواب كان
نوم الصوم الغد في غير مسكا كالمصح فلا يقضى لو افاق بعده اه قيد بالجنون والانهاض لان النوم لا يسقط مطلقا لو نام اكثر من يوم
وليلة يقضى لان النوم مما لا يمتد يوما وليلة غالبا فلا يخرج في القضاء بخلاف الانهاض لا يمتد عادة وقيد به دوام الانهاض
لان اذا كان يمتد فيهما فانه ينظر فان كان لا فاقته وقت معلوم مثل ان يخف عن المرض عند الصبح مثلا فيصيق قليلا ثم ينادى فيه يغى
عليه لغنى هذه الاقاة فيبطل ما قبلها من حكم الانهاض اذا كان اقل من يوم وليلة ولم يكن لا فاقته وقت معلوم فليقتضيه بنية
فيترك بسلام الاصحاح ثم يغى عليه فلا عبرة بهذه الاقاة اطلق في الانهاض والجنون فمثل ما اذا كان بسبب فزع من سبيح او خوف
من عدو فلا يجيب القضاء اذا امتد اجماعا لان الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض الا انه يرد عليه ما اذا زال عقله بالخرق
او غنى عليه بسبب شرب البتج او الدار فانه لا يسقط عنه القضاء في الاول وان طال اتفاقا لا يحصل بها هو معصية فلا تجب
التقصيف ولهذا يقع طلاقه ولا يسقط ايضا في الثاني عند ابى حنيفة لان النص ورد في انما حصل باقته سادية فلا يكون داردا
في انما حصل يصنع العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير من الحق لا يسقط الحق وقال محمد يسقط القضاء اذا كثرت الاثام حصل
بما هو مباح كذا في المحيط اه قلت انما التكليف على وجود العقل وبقائه وعدمه على عدمه واذا قيل ان الانهاض لا يزيل العقل فلا
اذا طال امتد فهو كالنوم في حاله عدم الامتداد وعدم الاستدراك بوجوب ليلة الجنون فانه يزيل العقل فليس بمكلف الخطاب فكيف
يقاس احد بهما في الآخر واذا امتد وطال خرج من افراد النوم ودخل في اصناف الجنون ولا ادرك كيف ادخلوا انهم عليه في
افراد الجنون وهو ياكل ويشرب ويكس ويقوم ويمشي ويحرك ويتكلم ويشتم ويعزب ويعصى ويسكن وغير ذلك من الافعال
بخلاف المعنى عليه فانه قريب من المعنى عليه فان الانهاض والغنى واحد في حدود التكليفين الا ترى ان التقدير انما هو القضاء
رمضان على من انهم عليه في شهره كله اذا افاق بعده ولم يوجبه على الجنون ويقولون بقضاء خمس صلوات اذا
انهم عليه فيها ولم يوجبه على الجنون فانه غير مكلف وهو مكلف وليس فيه الا ما ثبت عن ابن عمر وعمار بن ياسر انها قضيا
صلواتها وقال ابن عمر في اليوم والليله يقضى ولم يقض ابن عمر اذا انهم عليه شهر كما سبق وقبعا ابراهيم وعطاء وعجايد
وقتا دة ومحمد بن ابي سليمان وابو حنيفة وغيرهم في انهم لا فرق بين النائم والمعنى عليه والمعنى عليه الا انه لبعض الاحكام
بين الجنون وبينها فوق كبير في الاحكام فان مدار التكليف وهو العقل معدوم فيه وهو قريب من العساو في النائم لم يفرق
بين المعنى عليه بالمرض وبينه بالخمر وغيره معني على اطلاقا ودخل فيها اجتهدا المجتهدين فلا تقتصر على ان ثبت كذلك
من الصحابة رضي الله عنهم اولى واحرى من التعليقات التي يقتضيه بعضها في موضع وبعضها في موضع آخر واصل الكلام
على معنى الانهاض والجنون وهو ذنون (قوله وان اكثر من ذلك فلا قضاء عليه) قال في البحر صرحنا ظاهر كلامه ان الاكثر من حيث
الصلوات فان الاكثر من خمس صلوات ست فاكتر وهو قول محمد ورواية عن ابى حنيفة وهو الاصح وعند ابى يوسف وهو يرد
عنه ايضا فالعبرة للزيادة من حيث الساعات وفاقه قد تظهن فيما اذا
انهم عليه قبل الزوال فافاق من الغد بعد الزوال فعند ابى يوسف لا يجيب القضاء وعند محمد يجب اذا افاق قبل خروجه وقت
النظر اه وظاهرنا في الآحاد وغيره عقيد بالصلوات بل باليوم والليله الا ان يرد به خمس صلوات كما هو في المتن والشرح وكذا
في الموطأ تصريح اليوم والليله والشرع في ذلك وتعالى اعلم بالصواب ١٤.

(قوله محمد قال اخبرنا ابو) ذكره في ص ١٩٩ من الجامع وعزاه الى الآثار وكذا اقر به في النج كما عرفت وهو مرسل لان ابراهيم
لم يلق ابن عمر كذا قيل ومات ابن عمر رضي الله عنه سنة اربع وسبعين سنة كما في التهذيب ومات ابراهيم سنة (٩٩)
وهو ابن سنة (٩٨) او (٥٨) كما فيه ايضا فقد عاش ابراهيم بعد موت ابن عمر اثنين وعشرين سنة فكيف لم يلق ابن عمر
دمجوا امرا بيل المعنى كما في التهذيب وسنن البيهقي وشرح معاني الآثار للطحاوي وقد سبق مرارا ومضت ترجمته (والباقي على لفظ الآية)

ع ليس هذا الى آخره في الجامع ١٥.

(بقية من نسخة السابقة) ابن عمر في باب مسح على الخفين فتذكره (قوله قال يقضي) هذا قول ابن عمر وفتوى من بعدهم وهو يفتي
 بفعل عمار بن ياسر ومن بعدهم بطل ما قال ابن عمر في الخمي من ان ابن عمر خالف لعمار بن ياسر رضي الله عنهم وبطل الصنما
 قال في صحيحه اما قول ابني حنيفة ففي غايته الفساد لانه لا نص في ما قال ولا قياس اه فهدا قول ابن عمر في قضاء يوم ولية
 في المعنى عليه يوما ولية واذ اتوا من قول وفعل ربح القول على الفعل مع ان فعله روي مختلفا في رواية أبي شبر فلم يقض
 كما هي عند عبد الرزاق وابن ابي شيبة وفي رواية عنه اني عليه ثلاثة ايام فلم يقض وفي رواية عنه اني عليه مرة كما هي عند
 ابن عمر وبه الروايات لا تخالف قول ابني حنيفة كما هو ظاهر نعم يخالف ما روي عنه انه اني عليه يوما ولية فلم يقض ما فاته و
 يستقبل بفعل في القول يعني اني يوما ولية مع زيادة على نفس صلوات فلم يقض ما فاته لدخولها في حد التكرار وقد قضى عمار بن
 ياسر أربع صلوات فلم يضر ان كان قل من اليوم والليله يقضي ثم قال واوجب عليه ان اني عليه نفس صلوات ان يقضيهن اه قلت
 اوجب عليه لاثار ابن عمر وعمار بن ياسر ولولم يكن لما اوجب ابو حنيفة عليه قضاء ما فات بل قاس على النائم ادعى انهم لم
 قال فلم يقض المعنى عليه في اسقاط القضاء اه قلت اني لا يقاس على نفسه بل على غيره كما عرفت في الاصول ثم قال ولا قاس
 المعنى عليه على النائم في وجوب القضاء عليه مع كل ما نام عنه اه بالقياس كان يقضي ذلك لان الاثام مشابة النوم لكن تركه
 ابو حنيفة بسبب اثر ابن عمر المذكور انه اني عليه شهر فلم يقض ما فات ولم يعارض ولان الاثام عادة لا يكون ممتدا الا نادرا واذ
 استدعج عن حد النوم والمدار في الباب على الآثار وابن حزم قاس الاثام على الجنون فلهذا قال بربان ذلك قول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رفع الهل من ثلاثة فذكر الجنون حتى يفيق اه واهت تعلم ان الجنون مزيل للعقل والاثام لا يزيله فكيف يكون الحديث
 المذكور بربان الاثام في عدم وجوب العبادات على المعنى عليه وهو عاقل مستور كالمعشى عليه كما عرفت هذا (قوله وهو قول ابني حنيفة)
 ابي وابني يوسف ومن مالك والشافعي تسقط قلت او كثرت وعند الحنابلة تقضي قلت او كثرت كذا في نصب الرتبة
 والعجب من ابن حزم انه لم يرد على الحنابلة وهم قائلون بوجوب القضاء على المعنى عليه على كل حال فقا سوه على النائم و
 تركوا البرهان المذكور والآثار الماثورة والقياس كله باطل (قوله باب السهو) وهو التخلي عن الشيء وذلم باب القلب
 الى غيره و فرق بعضهم بين السهو والنسيان وليس بشيء قال الحافظ في صحيحه من فتح الباري وقال الحافظ العيني في صحيحه
 من التمهيد قلت هذا الذي قاله ليس بشيء بل بينهما فرق دقيق وهو ان السهو ان ينحدر له فيه شعور والنسيان ان فيه شعور اه
 وقال الشافعي في صحيحه من رد المحتار في باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها اختلف في الفرق بين السهو والنسيان ففي
 شرح التحرير لابن امير حاج ذهب الفقهاء والاصوليون واهل الامة الى عدم الفرق و فرق الحنابلة بان السهو زوال
 الصورة عن المذكر مع لقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنها معا يحتاج في حصولها الى سبب جديد وقيل
 النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا او السهو غفلة عما كان مذكورا او ما لم يكن فالنسيان اخص منه مطلقا اه (قوله السهو في الصلاة)
 اي السهو الواقع في الصلاة قال الامام محمد في مؤطا صفة باب السهو في الصلاة اخبرنا مالك اخبرنا الزهري عن ابني سلمة بن
 عبد الرحمن عن ابني هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احكم اذا قام في الصلاة جاره الشيطان فليس
 عليه حتى لا يدري كم صلى فاذا وجد احكم ذلك فليس سجدة تين وهو جالس اخبرنا مالك حدثنا داود بن الحصين عن ابني سفيان مولى
 ابن ابي احمد عن ابني هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احكم اذا قام في الصلاة جاره الشيطان فليس
 الصلاة يا رسول الله ام نسيتم فقال كل ذلك لم يكن فقال يا رسول الله قد كان بعض ذلك فاقبل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذوالبيدين فقالوا نعم فاقم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي عليه من
 الصلاة ثم سلم ثم سجد تين وهو جالس بعد التسليم اخبرنا مالك حدثنا زيد بن اسلم عن عطاء بن ريان عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال اذا شك احكم في صلاته فلا يدري كم صلى ثلاثا ام اربعا فليقم فليصل ركعة وليجد سجدة تين
 وهو جالس قبل التسليم فان كانت الركعة التي صلى فاسمها سجدة تين وان كانت رابعة فاسمها سجدة تين ان تزعم الشيطان
 اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن عبد الرحمن الاعرابي عن ابن بكير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 قام ولم يجلس فقام الناس فلما قضى صلاته نظرنا تسبيحهم وسجد سجدة تين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم اخبرنا مالك اخبرنا عفيف
 ابن عمر بن المسيب السهمي عن عطاء بن ريان قال سئلت عبد الله بن عمرو بن العاص وكعبا عن الذي يشك كم صلى ثلاثا
 او اربعا قال فلكلما قال فليقم فليصل ركعة اخرى قائما ثم يسجد سجدة تين اذا صلى (في مؤطا مالك الملائكة صلى ام اربعا فلكلما قال
 فليصل ركعة اخرى ثم يسجد سجدة تين وهو جالس اه وهو الصحيح وقوله فلكلما صلى ركعة اخرى فليصل ركعة اخرى فلكلما قال
 نافع عن ابن عمر ان كان اذا شك عن النسيان قال يتوخي احكم الذي يظن انه نسي من صلاته (فليصل مؤطا مالك) قال محمد و
 بهذا انا اخذ اذا انا للقيام وتغيرت حاله عن التقود وجب عليه لذلك سجدة السهو وكل سهو وجبت فيه سجدة تان من زيادة
 او نقصان لسجدتنا السهو فيه بعد التسليم ومن ادخل عليه الشيطان الشك في صلاته فلم يدر الاثام صلى ام اربعا فان كان
 ذلك اول ما بقي فلكم ويستقبل صلاته وان كان يتبلى بذلك ثم مضى على اكثر طرفة وراية ولم يمين على يقين فاذا نزل
 ذلك لم يجز فيما يري من السهو الذي يدخل عليه الشيطان وفي ذلك ثار كثيرة قال محمد اخبرنا يحيى بن سعيد ان انس بن مالك
 صلى بهم في سفر كان معه فيه فضلي سجدة تين ثم نال للقيام فسبح بعض اصحابه ففرج ثم لما قضى صلاته سجدة سجدة تين قال لا ادري
 قبل التسليم ابعده انتهى اعلم انهم اختلفوا في ان سجود السهو واجب او سنة فقد ذكر الكوفي كما في (دالها في على نسخة الائمة)

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يشك في السجدة الاولى او التشهد او نحوه ذلك من صلاته ما لم تكن ركعة تامة فانه يقضى ما شك فيه من ذلك وليسجد لذلك ايضا بسجدة في السهو فانها يصلح ان ياذن الله تعالى ما كان قبلها من النسيان وكان يقال انهما المرغمان للشيطان وانه قال لان اسجد لذلك سجد في السهو فيما لم يحق على احب الى من ان ادعها.

(بقية من لصفحة السابقة) البدائع انه واجب وكذا نص في الاصل وقال البعض انه سنة والصحيح هو الاول لا بد من نقصان تمكن في العبادة فيكون واجبا وقد وردت الاداء القولية والمواظبة الفعلية منه صلى الله عليه وسلم وبذلك دليل على الوجوب ثم اعلم ان مدار هذا الباب على اصول منها ان سجود السهو واجب لان ضمان قاتت وهو لا يكون الا واجبا خصوصا اذا كان ذلك الفائت موصوفا بالوجوب واذا كان واجبا لا يجب الا بترك الواجب او تأخيرها ومنه انه لا يتكرر منها الا بالوجوب بالعمد ما عرفت في الاصول من الاشتراك الملائمة بين السبب والمسبب والعمد جناية محضة والسجود عبادة فلا يصلح سببا اذ خلا فالتفتي الا ان في التمدد تغير الصلوة مكرهة تحريما يجب اعادة جهتها هو القانون الفقهي النكلى كل صلوة اذيت مع فراغها التحريم فاعادتها واجبة ثم عندنا بسجود السهو بعد السلام سواء كان من زيادة او نقصان وقال الشافعي بسجود قبل السلام وقال مالك ان كان من نقصان فقبله لانه لا يجزى ان كان من زيادة فبعده لانه لم يترك الشيطان فقال له ابو يوسف ارايت لو زاد ونقص فتغير مالك وقال على هذا اذ تركنا شئنا ثم عدنا في حنيفة واني يوسف يسجد للسجود بعد التسليمين ثم يتشهد ويسلم وعند محمد بعد سلام واحد واختاره بعض اصحابنا وقال بعضهم الخيارات للامام قول محمد ولو انفرد قولها لم يكله ما خوذ من البدائع وفتح القدير والبحر وعقود الجواهر والبسط البسيط في البدائع فراجع ج ١٢.

(قوله محمد قال اخبرنا ابو حنيفة الخ) ذكره في ع ٣٠٠ من جامع المسانيد ومزاه الى الآثار وليس في قول الاول وفي الترتيب في السجدة والتشهد وكذا بالواو وقوله حالته زدت من الجامع وليس في الآثار وليس قوله فانه في الجامع وفيه بعد من ذلك ويقضي سجدة سهو لانه كسب ايضا وزدت قوله في من الجامع وفي الآثار من نسيان منكرا اخرته من الجامع ثم قال اخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فرداه عن ابي حنيفة قال محمد به ناخذ وان كان يمتلي بذلك كثيرا معني على اكبر رايه وسجد سجدة في السهو به (قوله يشك في السجدة) اي يتردد من غير رجحان فانه مع الظن بين عليه عندنا خلا فالتفتي كذا في المرافعة قال الفاضل العلكوني في ص ٤٨ من التبيين المجلد ليس المراد بالشك التردد مع التنازع بل مطلق التردد قال السيد المحمدي في حواشي الارشاد والظاهر اعلم ان مراد الفقهاء بالشك في المار والحدث والنجاسة والصلوة والطلاق وغيرها هو التردد بين وجوبه وبين عدمه سواء كان الطرفان سواء او احد هما باقيا فهذا معناه في اصطلاح الفقهاء اما اصحاب الاصول فافهم فروقا بين ذلك فقلوا التردد ان كان على سواء فهو الشك فان كان احدهما راجحا فالراجح ظن والمرجوح وهم انهم كلا من نكاح من نكاح ففتح القدير به فالشك في السجدة ان يتردد في ان يسجد او لم يسجد وفي التشهد تشهد او لم يتشهد فانه يسجد ديا في سجود السهو ويتشهد ديا في سجود السهو (قوله ما لم تكن ركعة تامة) فان حكمها غير حكم هذا النسيان ولم تكن تامة يعني حكم قضاء السجدة والتشهد مع سجود السهو ما لم يكن الشك في ركعة تامة وما في قوله ما لم تكن يعني ما دام (قوله فانها يصلح ان ياذن الله تعالى ما كان قبلها من النسيان) والشك والنسيان وتجبرانه فان اشترع وصنعا جبر النقصان وقد ردى ع عدمه من عاكسة مرفوعة ما سجود السهو في الصلوة تجزيان من كل زيادة ونقصان اه كما في صلوات من كثر اعمالها تمام صلوات كما في رواية مسند بن مسعود الطحا في حديث طويل وهو ضعيف كما في صلوات من كثر اعماله وروى عبد الرزاق عن علي بن ربه قوله ثم اجد محمد بن عيسى فان الله لا يعذب على الزيادات اه وعنده ايضا من حديث ابن مسعود عن ابي تان السجدتان لمن نكح ان زاد منك او نقص اه كما في صلوات من الكفر وعندنا يجب بالتكرار سجدة السهو قال في الهندية ص ١٣٣ ولا يجب السجود الا بترك الواجب او تأخيرها او تأخيرها لكن او بعد ليه اذ تكرر او تأخيرها واجب بالرجحان بما كانت وفي الحقيقة وجوبه بشي واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي اه وان كرر الفاتحة في الاولين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو اعادها بعد السورة اذكر ما في الاخيرين كذا في التبيين ولو كرر التشهد في القعدة الاولى فليقله السهو كذا في التبيين وعليه الفتوى كذا في المضرات (والباقي على ما مضى).

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم فيمن نسي
الفريضة فلا يدرى اربع صلى ام ثلاثا قال ان كان اول نسيانه
اعادا الصلاة وان كان يكثر النسيان يتحرى الصواب فان
كان اكبر رايه انه اتم الصلاة سجد سجد في السهو و
ان كان اكبر رايه انه صلى ثلاثا اضاف اليها واحدة
ثم سجد سجد في السهو قال محمد وبه نأخذ وهو قول ابو حنيفة

(بقية من هفتة السابعة) ذخيرة الاحاديث وليسوا بما فطيتها فانك قد عرفت انهم خيرة ثمانية كاملة بها وعليها وغيره ذلك على
من طارح الآثار ونج والموطأ الاخرى الى قوة استدلال الامام محمد في تلخيص مع اهل الهدية والزام اباهم بالاحاديث والآثار التي لا كلام
في محتجها وشهرتها والرد عليهم بها وباقوالهم واكتارهم واشبات ما هو الحق وتوهمين ما هو الضعيف عنده والكلام في الرجال ولقباتهم و
مرايهم وتجربتهم وتوثيقهم لا ينكر فهاك الامام محمد قال المحقق في فتح القدير الى اصله لا ثبت عندهم الكل سكا وفيها طريق تلخيص كل
منها على محل تجر حمله عليه فاول ما اذا كان اول شك عرض (اما سلقا في عمره او في تلك الصلاة الى آخر ما تقدم من الخلاف) فخير
الحل اذا كان الشك ليس عادة لا لا يخرج الاول بلا شك والثاني ظاهر وليا عنه وهو انما قد سقط ما عليه من دون حتم لان الاحتج بالزام
الاستقبال انما يلزم عند كثرة عروض الشك وصادرا كما اذا شك ان صلى او لا والوقت باق يلزم الصلاة بقدرته على تعيين الاسقاط
دون حرج لان عروضه قليل بخلاف بعد الوقت لا يلزم لان الظاهر خلافه فلا يرفع الشك حكم الظاهر وحمل عدم الفساد الذي تعلق عليه
الحديثان الاخران على امالا كان يكثر من لزوم المرجح بتقدير الزام وهو مشتق شرعا بانما في وجوب ان حكم العمل بما يقع عليه التحري
ويحل عمل الحديث الثاني فاذا لم يقع تحريم على شيء وجب البناء على المتيقن وهو عمل الثالث مجعلا بين الاحاديث وانما لا يفيد بعض
الاحاديث من انما لم يجز السهو بخلاف الشك وان ذكر الصواب يقينا وبني عليه فغدر ان يترك الشك قدر اداء ركعتين حتى يلزم تأخير ركعتين
او واجب انتهى النظر اليها المنصف كيف عمل ائمتنا بالاحاديث الواردة في السبب فلم يتركوا شيئا منها بخلاف غيرهم حيث عمل بسجدها
وترك بعضها والكل صحيح كما لا يخفى هذا والله اعلم

(قول محمد قال اخبرنا ابو) ذكره في ص ٣٩٣ من جامع السانيد وعزاه الى الآثار وفيه فرقة منكرو مكان قال ان قال اذا و
مكان يحرم تحري للصواب بالآثار والجمود وفي الآثار وان كان مكتبتها بالآثار كما هو في الجامع وفي مكان اكبر رايه كبره في كل الموضعين
ومكان واحدة رابعة وهو الرابع عندي بالسياق وليس في الجامع وهو قول ابو حنيفة واخرجه ايضا في تلخيصه فاعلم يدر مكان
فلا يدرى وفيها اكثر - بالآثار اختلعت وظن مكان اكبر رايه في كل الموضعين وفيها ثم يسجد مكان سجدة في كل الموضعين والباقي
مطابق لما في الآثار (قول من ابراهيم ابو) روى نحوه ابن ابى شيبة في مصنفه عن ابن عمر ان قال في الذي لا يدرى صلى ثلاثا او اربع
قال يسجد حتى يحفظ كما في الدراية ص ١٤١ وفي رواية عن كاس في نصب الراية اما اذا لم ادر كم صليت فاني اعيد اياه واخرج ابن ابى شيبة
عن سعيد بن جبير وشريح وابن المنفعة كما في الصلاة ونصب الراية والدرية عن جبير وطائفة اخرجه الامام محمد في كتاب الحج اخبرنا
الشقة من اصحابنا عن موسى بن ابين الجردى قال حدثنا علي بن بزيمة عن طاووس وسعيد بن جبير انها قال في الرجل يهر في صلاة
فلا يدرى زاد ام نقص يصيد قال على فقلت لطاوس فان عاد فوم قال لا يعيد ويمضي على صلواته ايه وقد سبق من قبل وقال
بهذا في من شك في صلواته فلم يدر ثلاثا صلى ام اربع او لا ذلك اول ما عرض لاستئناف لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في
صلواته اذكم صلى فليستقبل الصلوة ايه قال الحافظ في الصلاة من الدراية لم اجد هروعا ايه وقال المحقق في فتح القدير معناه
في مصنف ابن ابى شيبة عن ابن عمر ايه في صلواته من كثر العمل بعد صلواته او يسجد سجدة تين قاعدا (طبعين عباد بن الصديق)
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل سجد في صلواته فلم يدر كم صلى قال فذكره ايه فغفر ذكرا لعادة والبرهان بن ربيع
يحيى في الآثار في باب الايات وقد ذكره ابن عمر وسعيد بن جبير وغيرهما الحافظ العيني في منبه من عمدة القاصد في باب اذا لم يدر
واذكر ما نقله عنها الشافعي في ذيل شرط ابن ابي رباح فاستظهره (قول ان كان اول نسيانه) انظر هذا قول المحقق وهو قول
طاووس كما هو قول عطاء كما ياتي وهو قول سعيد بن جبير كما مضى وهو قول شريح ومحمد بن الحنفية كما مضى في دير قال ابو حنيفة وابو يوسف
ومحمد كما مضى في فصوله الثلاثة يسجد من بعد القول محمد قال ابن عمر في الصلاة من الحظي اما قول في حقه فافسد ان
يستغفر به فانه لم يتحقق فيه بقرآن ولا سنة صحيحة ولا سنة معتبرة ولا قول صاحب ولا يلى سديد (والله اعلم بالصواب)

(بقية من الصغرى السابقة) اهـ هو في رواية من جامع السائفة في باب ذكر المنكح قال في التقريب ورواه عنه (قوله عن علي بن
قال الخ) هو مطابق لحديثه المرفوع الذي سبق قال المافظ الطحاوي ٢٥٥ من شرح معاني الآثار حدثنا أبو بكر قال ثنا محمد
بن عبد الله بن الزبير قال ثنا سفيان بن منصور قال سألت سعيد بن جبير عن الشك في الصلوة فقال اما انا فان كانت
الصلوة استقبلت وان كانت رقيقة سلمت وسجدت قال فذكره لا يهاجم فقال ما تصنع بقول سعيد بن جبير حتى علقه
عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سبها احدكم في صلاة فليحرمه وسجد سجدة من حديثنا ربيع المؤذن
قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا وهيب قال ثنا منصور عن ابيهم عن علي بن علقمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سب احدكم فلم يدركه الاثام فليحرمه ذلك الى الصواب فليتمه ثم يسلم ثم يسجد في السهو ويتشهد ويسلم وهذا
ابن ابي داود قال ثنا محمد بن منبه قال حدثنا يزيد بن ربيع قال حدثنا روح بن القيس عن منصور فذكره باسناده مثله
عن ابنه لم يقل ويتشهد حدثنا أبو بكر قال حدثنا أبو داود قال ثنا زائدة بن قدامة عن منصور فذكره باسناده مثله قال
الطحاوي فحق هذا الحديث العمل بالتحريم وتصحيح الآثار يوجب ما يقول اهل هذه المقالة لان هذا المعنى ان يطلو ووجب ان لا يعمل
بالتحريم انتهى هذا الحديث وان وجب العمل بالتحريم اذا كان له رأي والبناء على الاقل اذا لم يكن له رأي اسنوي حديثه بنحو
ابن عوف وحدثني ابي سعيد وحدثني ابن مسعود فصار كل واحد منهما قد جاز في معنى غير المعنى الذي جاء فيه الاثر و... ينبغي ان يخرج
عليه الآثار ويحل على الاتفاق ما قدر على ذلك ولا يعمل على التقيد الا ان لا يوجد لها وجه غيره فهذا الحكم هذا الباب من طريق صحيح معاني
الآثار وهو قول ابي حنيفة والابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اهـ (قوله فلا يدري) في الجامع وروى فلم يدري هو الاربع كونه مطالباً
لما في حديثه المرفوع ولا حديث غيره كما في كتب الحديث والمأثور من معنى في المقام من المضارع (قوله لينظر) في الجامع والنج
فليحظر بالظاهر هو الجامع ما في الآثار والعمل بالتحريم روى عن ابي هريرة والابي سعيد وابن عمر والنس وعلي رضي الله عنهم قال الطحاوي
حدثنا ابن مردوق قال ثنا شيخنا حبيب بن ابي الهريدي قال ثنا شعبة قال ادريس بن اخري عن ابي سعيد يحدث قال قال ابو هريرة في
الوهم يحرم حدثنا أبو بكر قال ثنا ابراهيم بن بشير الرامادي قال حدثنا سفيان بن عيينة قال ثنا سمرة بن دينار قال سئل عن رجل
واو سعيد الخدري عن رجل سبها فلم يدركه الاثام فليحرمه الاثام اربعاً فقال لا يحرم الاثام الا ان كان في سبها سجدة او سجدة من رجليه او سجدة
عن عمرو بن دينار عن سليمان بن ابي بكر عن ابي سعيد الخدري انه قال في الوهم يحرم قال قلت عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو بكر قال ثنا ابو عمر قال انما هذا من سنة والابووانة عن قتادة عن ابي سعيد يحدث
يحيى قال انا ابن وهب ان مالكا حدث عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر كان يقول اذا شك
احدكم في صلاة فليحرمه الذي يظن ان في من صلاته فليحرمه وسجد سجدة من رجليه او سجدة من رجليه او سجدة من رجليه او سجدة من رجليه
قال اذا كنت لا تدري اربعاً صليت ام ثلاثاً فتوخ الصواب ثم ثم فادرك ركعة ثم اسجد سجدة من رجليه فان الله لا يعذب على الزيادة
(عقب) اهـ (قوله فان كان كبره) في الجامع اكثر من ثلاث اربعاً وفي موضع آخر من الفضل نظر اذ صلى ثلاثاً وفي ابج وان كان
افضل من ثلاثاً وكذا ثلاثاً بالانصب في موضع من الجامع واليحيى انها ثلاث كما في الآثار اذ صلى ثلاثاً كما في مسند ابن
خسر ومعنى افضل اذ كبره غالبه وراجحه ان كان له رأي وظن والا بنى على اليقين والا قل كما هو مفاد حديثه اخر وقد
سبق (قوله ثم تشهد) ليس في رواية ابن خسر ولفظ تشهد في كلا الموضعين والتشهد قبل سجدة السهو وبعده هو المذهب عندنا
كما في الآثار ٢٥٤ من الطحاوي حدثنا أبو بكر قال ثنا سفيان بن عيينة قال ثنا سفيان بن عيينة قال ثنا سمرة بن دينار قال سئل عن رجل
قال ابن وهب انما هو في قعودا ويقعد في قيام او يسلم في الركعتين فانه يسلم ثم يسجد سجدة في السهو ويتشهد ويسلم اهـ وفي هذا
روى علي بن ابن حزم حيث قال لا نعلم احداً قال قبل ابي حنيفة وابن مسعود ومجاهد بن جبير كان قبل ابي حنيفة والحديث روجه
البيهقي في سننه ٢٥٤ مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم عن حماد بن محمد بن سلمة عن حماد بن محمد بن سلمة عن حماد بن محمد بن سلمة
قال اذا كنت في الصلوة فشككت في ثلاث اذ روي واكثر تلك على اربع تشهدت ثم سجدت سجدة من رجليه وانما جالس قبل ان تسلم تشهدت
ايضا لمسلم اهـ قال البيهقي وهذا غير قوي ومختلف في روجه ومنه اه قللت خفيف بن عبد الرحمن مختلف فيه قال ابن حزم ليس به
باس وقال مرة ثقة وقال ابن عدي اذا حدث عنه ثقة فلا بأس بجد يشه ورواه راجح من كتابه من التهذيب ورواه ابو داود في مسنده
عنه ثقة فاضل عالم لفضل ورواية وثوى كما في مسنده من التهذيب والحديث روجه ابو داود في سننه مسنده ورواه عنه في مسنده
ابو داود ورواه عبد الواحد عن خفيف ولم يرفعه ووافق عبد الواحد ايضاً سفيان وشريك واسرائيل واختلفوا في الكلام في عن
الحديث ولم يسندوه اهـ وراجع ٢٥٤ من بطل المجهود وفي المسئلة حديث عمران بن حصين روجه ابو داود في مسنده
من سننه في باب سجدة في السهو فيها تشهد ويسلم والترمذي ٢٥٤ من سننه عن محمد بن يحيى عن محمد بن عبد الله عن اشعث عن محمد بن
سيرين عن خالد الخزاز عن ابي قلابة عن ابي جليل عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فيها وسجد سجدة من رجليه
تشهد ثم سلم اهـ قال ابو عيسى هذا حديث حسن عزيز اهـ قال المنذري على ما في تون المجهود واخرجه الترمذي والنسائي وقال
الترمذي حسن عزيز اهـ واخرجه البيهقي ٢٥٤ من سننه قال تقدم اشعث الخزازي وقد رواه شعبة وهيب وابن علية والشافعي
وهشيم وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وغيرهم عن خالد الخزاز لم يذكر احد منهم ما ذكر اشعث عن محمد عنه ورواه ابو جابر عن محمد بن
اخبرت عن عمران فذكره السلام دون التشهد ورواه هشيم ذكره التشهد قبل السجدة وذكره يدل على خطأ اشعث
فيما رواه اهـ وقال الشوكاني في النيل على ما في مسنده من بطل المجهود واخرجه ابن حبان والحاكم والترمذي (والله اعلم بالصواب)

محمد قال اخبرنا مالك بن مغول عن عطاء بن ابي رباح انه
قال يعيد مرة قال محمد وبه ناخذ وهو قول ابي حنيفة
محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اذا
تخالجت امران فظن ان اقربهما الى الحق او سعهما -

(بقية من الصفحة السابقة) وحديثنا هذا اول من حمله على انه كماله ركع السجود ولو في صلاة واحدة فلكل سبب سجدتان كما فهمنا من البيهقي حتى
لا تنقص الاحاديث وايضا فقد جاء هذا في ديل مصر حاية في حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدتان السجدة تجزئان
عن كل زيادة ونقصان ذكره البيهقي في باب من كثر عليه السجود وبهذا يظهر ان الاختلاف بين حديث ثوبان وبين حديث
ابي هريرة وعمران وغيرهما من الاحاديث المختلفة تحمل على الحكمة ورايح بطلان الجهد من عطاء الى صلاة في المسئلة خلاف
معروف بين العلماء واحاديث فلهذا تختلف في بعضها قبل السلام وفي بعضها بعد السلام وفي بعضها سكوت منها فلهذا تختلف
كل بعد السلام وعندنا في قضية كذا قبله وعند المالك وعند النقصان قبله وفي الزيادة بعده وعند الخليل يستعمل كل حديث فيما
ورد فيه والمال يرده في شيء فلهذا قبل السلام ومذهب الحق مركب من مالك واحمد وكل وجه هو موليها فاستبقوا الخيرات والاحاديث
القولية مع سادات الاصناف والجمع بينهما اولي من الترجيح وادعاء النسخ وقد حقق المحقق في نفع القدير فاراح اليه (قوله لا
انما يحب له الخ) فيه رد بلوغ على ابن حزم في زعمه في المحل فان الاعادة اولي وافضل وان كان ظاهر كتب القوم الوجوب لا سيما
عبارة رد المختار فصرح فيه تدبر (قوله ان يعيد للصلاة) في الجامع ص ٢٩٠ يعيد وهو قول ابي حنيفة اهـ وقد سبق من انج
قول ابي حنيفة ان كان ذلك اول ما يقى احب الي ان يعيد صلاته اهـ صلا ولفظ الموطأ تكلم واستقبل الصلاة اهـ وفي الدر المختار
استأنف بعل منات وباسلام قاعدا اول لان المحلل اهـ قال في ص ٢٩٠ من رد المختار فلا يجزئ سجدة واحدة كذا قالوا وظاهره ان
لا بد من العمل فلو لم يات بمنات واكملها على غالب نظر لم تبطل الا انها تكون نفلا ويلزمه اداء الفرض ولو كانت نفلا فينبغي ان يلزمه
قضاؤه وان اكملها لوجب الاستيفاء عليه مجرد اقرضه النهار ولى فيه قلق والحديث قد عرفت حاله والاثار متعارضة وتخرج
الاستحباب في كلام الاثر موجودة بهذا ١٢ -

(قوله محمد قال اخبرنا مالك) ذكره في ص ٢٩٠ من الجامع وعزاه الى الآثار وفيه حديثان اخبرنا وفيه قول بالحق والجمعة وهو تصحيح
وليس في الآثار مرة ودر من الجامع وانج وفيها اخبرنا مالك في الآثار هو الاربع وفيها زيادة البجلي وفيها قال محمد بعد هذا الحديث
يرأى ابي حنيفة اهـ (قوله مالك بن مغول) بكسر الميم وسكون الهمزة والجمعة وفتح الواو هو من رجال السنة وهو ابن عاصم بن عزة
ابن حارثة بن خديج بن ببيعة البجلي ابو عبد الله الكوفي قال في ص ٢٩٠ من التذييل روى عن اسمعيل دعوى وسماك وناخ
والزبير بن عدي ومحمد بن سوقة والوليد بن العزاز والاشقر والابن الحين الاسدي وعبد الرحمن بن الاسود النخعي والحكم بن عتيبة
ابو عبد الله بن بريدة بن مضر بن عذرة وغيرهم روى عنه شيخنا ابو الحنفية وشعبة ومسرور والثوري وزائدة وابن عيينة وكبي القطان
ودوكيج وابن المبارك وآخرون عن احمد ثقة ثبت في الحديث وعن ابن عيينة قال روى مالك بن مغول الترمذي في حديثه فقه
بالارض مات سنة سبع اثنان اوسع وخمسين ومائة في ذي الحجة وقال ابن سعد كان ثقة مامونا كثير الحديث فاضلا خيرا
اهـ مختصرا والظاهر عطاء ليس فيها مالك بن مغول من الرواة عزه واللفظ ترجمه مالك في بيان الشيوخ عطاء وترجمه عطاء في باب
ما يقطع الصلاة (قوله يعيد مرة) اى في اول المرة ولهذا قال الامام في انج فهذا موافق لرأى ابي حنيفة رضي الله عنه اهـ قال حافظ
اليعنى في ص ٢٩٠ من العدة ذيل حديث ابي هريرة فليسجد سجدة واحدة وهو جالس بعد بيان اختلاف العلماء في المراد بالحديث وذكر
تجميع بالا حاديث الرواة في الباب وفي التوضيح وقال ابو عبد الله مالك حديث ابي هريرة يحمل على كل ساه وان حكمه بالسجود
ويرجع في بيان حكم المصطلح فيما يشك فيه وفي موضع سجوده من صلاته الى سائر الاحاديث المفصلة وهو قول النس وابن
هريرة والحن دربيعة ومالك والثوري والشافعي والابن ثور والحن ومحمد بن علي بن عبد الله هو ما نشره الحديث بن سعد قاله
مالك وابن القاسم وعن مالك قول آخر لا يسجد له ايضا فكاه ابن نافع عنه وقال ابن عبد الحكم لو سجد بعد السلام كان حيا
الحمد وقال آخرون اذا لم يدرككم سعة اعداها ابا عبد الله حتى يحفظ روى عن ابن عباس وابن عمر والشافعي وشريح وعطاء وميون
ابن مهران وسعيد بن جبير وقول آخر انهم اذا شكوا في الصلوة اعدوا ثلاث مرات فاذا كان الربا لم يسجد والقولان
مختلفان للآثار ولا معنى لمن حدث ثلاث مرات وقال النووي قال ابو حنيفة ان حصل له الشك اول مرة بطلت صلاته
وان صار عادة لا يجتهد على بنائيه وان لم يظن شيئا عمل بالاثقل ثم قال قال ابو حامد قال الشافعي (والباقي على الصفحة الآتية)

عنه معنى في باب ما يقطع الصلاة ١٢ اهـ اى والى يوسف رحمه الله ١٢ مه وشككت ايها الصبح واثق بالمثل ١٢ لعله الظن بمعنى اعلم ١٢ -

محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اذا سها
الامام فسجد سجدتين السهو فاسجد معه وان لم يسجد هما فليس
عليك ان تسجد قال محمد وبناخذ وهو قول ابي حنيفة محمد قال اخبرنا
ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في رجل سجد ثلاث سجدة ناسيا
قال عليه سجدتا السهو قال محمد وبناخذ وهو قول ابي
حنيفة محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال

(بقية من الصفحـ السابقة) في القديم ما رايت قولاً اقبح من قول ابي حنيفة هذا ولا ابعد من السنة قلت التعلل عن امام يـ ليس
قولاً والتشنيع عليه بغير وجه ابيح من هذا فكيف راي النودى نقل هذه التشنيع الباطل عن غير ميل الى التعصب الفاسد عن مثل
الامام الشافعي الذي شهد لابي حنيفة بان الناس يحالون الى اللغة وهذا الذي نقله عن ابي حنيفة ونقله ايضا ابن قدامة وغيره
من الخلفاء ليس بصحيح ولا يجوز في ايهامات كتب اصحابنا المشهورة بل المشهور فيها انهم قالوا يستقبل بيقع صلاته على وجه
الصحة يتيقن حتى قال ابو نصر البغدادي المشهور بالقطع الاستثنائي اولي لا يسقط به الشك يتيقن ويح هذا فلا يجوز
عمل في كل واحدة من الاحوال الثلاثة بحديث يكون قول ابن عمر مثله ورد في ابن ابي شيبة في مصنفه من حديث
ابن سيرين عن ابن عمر قال اما انما ذالم ادركم صليته فاني اعيد وروى عن حديث ابن جبر عن ابن عمر في الذي لا يدري
ثلاثاً صلى ام اربعاً قال يبيد في يحفظ ومن جبر عن ابن جبر عن الشك في الصلوة فقال انا فاذا كان في المكتوبة فاني
اعيد ومن سمع بن ابي خالد عن الشعبي قال يعيد وكان شريح يقول انه يعيد ومن ليث من طائفة قال لا يصلي
فلم تدركم صليته فاعده مرة فان التبت عليك مرة اخرى فلا تعد بها وقال عطاء يعيد مرة روى ذلك عنه مالك انتهى (قوله محمد
قال اخبرنا ابو حنيفة) ذكره في ٣٩٩ من الجامع وعزاه الى الآثار (قوله تجاك امران) غرضه ووجه من يحتاج قال في
ص ١٣٢ من المغرب الخاتمة المناصرة بمعنى ومنه علمت ان بعضكم خالفني يعني سورة سجدة ام ربك ويرد على ما في الآثار القرآن واما
في القرآن وفي القراءة فيغير مسجود في كتاب عمر رضي الله عنه الغنم عند ما يحتاج في صدره اي يحدش ويح ويحرك
يحتاج اي يحدش من اختلاف الاعضاء ويرد على ما في الحديث من تلج الخيون ولو تأمل في المشي ويرد على ما في الحديث والاول
هو الصحيح اهـ (قوله فظن) امر من الظن فالمعنى اذا شككت في امرين واختلج في صدرك منها شي فاطمئن اوسعها اقرب
الى الحق فاطمئن به فان قلب المؤمن مرآة مفرقة الحق وقد ورد استغفرت قلبك وان افتاك الناس واغفوك رواه احمد والدارقطني
وابو يعلى في مسندهم والطبراني في الكبير وابو يعلى في الحديث اليوب بن عبد الله بن بكر عن والبة بمر فوعاني
حديث وفي الباب عن النوايس وواحدة وغيرهما قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وان تتبعت الروايات الحديثية
وحديثها توافق اثر ابراهيم في هذا المعنى كيف ومن اقبل ببلتين فيغيرها هو منها والا هو ان على الاكثر يكون اوسع وهما قانون اذا
صافق الامر تسع فاذا تسع فاقدر قوله اقربها الى الحق اوسعها

(قوله محمد قال اخبرنا المـ) ذكره في جامع المسند ص ٢٩٠ وعزاه الى الآثار وفيه ان قال وذكره في مسندهم وعزى تحريكه
ابن خزيمة في مسنده بلفظ ان قال اذا سها الامام فلم يسجد سجدتين السهو فليس عليك ان تسجد بها اخرجه الحافظ الحيس بن خزيمة في مسنده
عن ابي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي (قوله تسجد سجدتين السهو فاسجد معه) فانما يصل الامام ليؤتم به فاذا سجد فاسجدوا
الحديث المشهور اخرجه الشيخان وغيرهما وفي حديث عبد الله بن بكير في قصة السهو عند الشيخين والترمذي ص ١٤٤ وغيرهم تسجد
سجدتين ثم سلم وسجد بها الناس مع مكان ما من من الجلوس الحديث قال الحافظ في بلوغ المرام ص ١٤٤ في باب سجود السهو اخرجه
السبعة وبهذا لفظ البخاري وفي رواية سلم يكبر في كل سجدة وهو جالس وسجد الناس مع مكان ما من من الجلوس اهـ وقال
في ص ١٤٤ عنه وعن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على من خلف الامام سهو فان سها الامام فعليه على
من خلفه رواه البراء والبيهقي بسند ضعيف اهـ قلت رواه الدارقطني في سننه من طريق خارجة بن مصعب عن ابي الحسين الذي
عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابي عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على من خلف الامام سهو فان سها الامام فعليه على
من خلفه السهو وان سها من خلف الامام فليس عليه سهو والامام كما فيه اهـ رواه البيهقي في سننه ص ١٤٤ من طريق سليمان بن
بلال عن ابي الحسين عن الحكم بن عبد الله بن سالم بن عبد الله قال جاء جبر بن مطعم الى ابن عمر (والباقي على ما في نسخة الـ)

اذا انصرفت من صلاتك فعرض لك شك في وضوء او صلاة او قرأة فلا تلتفت قال محمد وبه نأخذ وهو قول ابي حنيفة ^{رحم}

(قوله اذا انصرفت الخ) في موطن مالك وخرج عنه محمد ايضا في الخ ان بلغ ان رجلا يسأل القاسم بن محمد فقال اني ايم في صلاتي
فيكثر ذلك علي فقال القاسم بن محمد اعرض في صلاتك فانه من يذهب عنك حتى تنصرف وانت تقول ما انتهت صلاتي اه
اذا اكل احدكم فلم يدر ما دام فقلس فليسجد سجدتين وهو قاعد فاذا اتاه الشيطان فقال انك اكلت احدثت فليقل في غيرك كذبت
الاما وجد رجلا ياتعه او يسبح صوتا باذنه (حم) دعبك عن ابي سعيد (صلى) من كنز العمان (قوله عرض لك شك في
وضوء او صلاة الخ) قال في صفة من البحر فلو شك بعد الفراغ منها ان صلى ثلاثا او اربعاً لا شيء عليه ويجعل كانه
صلى اربعاً حملاً لانه على الصلاح كذا في المحيط والمراد بالفراغ من اركانها سواء كان قبل السلام او بعده كذا في الخلاصة
اه قال في المنحة على البحر قال في التنازع خاتمة ولو شك بعد الفراغ من التشهد في الركعة الأخيرة على نحو ما قلنا فكذلك
الجواب يحل على انه اتم الصلاة كذا روى عن محمد اه قال في البحر وادار المصنف الى انه لو شك في بعض وضوء وهو
اول ما عرض من غسل ذلك الموضع وان كان يعرض لكثير لا يلتفت اليه كذا في معراج الدراية وانه انما يلتفت في
شك ان كبر للافتتاح او لا او هل احدث او لا او هل اصابته النجاسة ثوب او مسح راسه ام لا يستقبل ان كان اول مرة
والا لا اه رتمة) قال الامام محمد في الخ وقال ابو حنيفة فحين سبها في الصلاة فقام بعد تمام الاربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع
فلا رفع راسه من ركوعه ذرا ان قد اتم ان يرجع فيجلس ولا يسي بلك الركعة وبعد التشهد سجد سجدتين للسجود ولو سجد احدى
السجدتين ثم ذكر سجدة السجدة الاخرى ثم قام فاضان اليها ركوعه ثم سلم على شفع بعد التشهد ثم سجد سجدتين في السجود ثم تشهد
ثم سلم لانها اذا سجد بها سجدة فقد عقد فلا بد ان يتبها فاذا اتمها صارت وتر افليضت ركعة اخرى حتى ينصرف
عنهما على شفع وقال اهل المدينة يقول اني حنيفة اذا لم يسجد لركعة شيئا فليعد فيجلس فان سجد احدى السجدتين
ثم ذكر فلا تزي ان يسجد السجدة الاخرى فاذا قضى صلاته فليسجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم للزيادة وقال
ابو حنيفة رحمه الله تعالى لو ان رجلاً صلى ركعة يسجد بها خمسة قبل ان يعقد في الرابعة قد لا تشهد فسدت صلاته لان الخامسة
تطوع خلطها بفريضة قبل اتمامها ولا يتم الفريضة الا بالتشهد او ليقعد قد لا تشهد وقال اهل المدينة لو صلى عشر ركعات
ولم يتشهد في شئ منهن ما حيا امرناه ان يجلس في العاشرة منهن حين يذكر ذلك ثم يتشهد ويسلم وعليه السجود
وقال محمد بن الحسن ان الصلاة اربع ركعات اكثر ما تكون الفريضة والتشهد في الرابعة فاذا زادت على الاربع
شيئا فذلك ليس بفريضة فاذا غلط ذلك بفريضة قبل اتمامها وتامها التشهد فصلاته فاسدة لان ما زاد وليس بفريضة الا
يرى ان رجلاً يداخل مو في العاشرة من صلاته ان قد فعل معه في غير ركوع الفريضة ولا سجودها فاذا ركع معه سجدتين بعد
من ركوعه ولا سجود للفريضة فيكون قد بدأ بفريضة من الركوع اليه وهذا لا يتصور ان يكون الا في حاله
معين صلاته قد علم السجدة فقل على علم بذلك بعد فرائضه من الاربع ايتبع السجود ام يدع قالوا بل يدع ذلك
ولا يتشهد الا ان يكبر معه فيكون داخل امره في صلاته قبل لم وكذلك كل سجد سبها الا ان كان من زيادة سجود او نحو ذلك او من نقصان
ايضحي ان كان خلفه اذا لم يكن ساها ان يتبعه قالوا لا ينبغي ان يتبعه فيسلكهم ولم قادراً ليس بامام في ذلك قيل لهم فاذا
دخل معه بعد فرائضه من ركوع الفريضة وسجودها كيف يكون داخل معه وهو لا يركع ولا يسجد قالوا لان الامام بعد في صلاته
قيل لهم فكيف بعد - فصلاته او هو لم يتم الفريضة حتى ركع وسجد قبل التشهد قالوا لان ذلك زيادة زادها في صلاته ساها
فلا يفسد ذلك صلاته قيل لهم وان كان ساها فقد زاد في صلاته تاليس منها فزاد ركوعها وسجودها قالوا نحن نقول
في السجود اشد من بقا فزعم ان من اكل في وسط صلاته تاليس او شرب تاليس او تكلم تاليس على صلاته ولم يعزه ذلك
شيئا في الصلاة الا ان عليه سجد في السجود فيسلك هذا عجب من الذي عينا عليكم انكم ترون رجلاً صلى ركعتين من الظهر ثم تكلم
ساها ثم خرج من المسجد الى ناحية فاحذو باع واشتري ثم ذكر اني على صلاته قالوا نعم يعني ما لم يطل ذلك ولم يمت امره
فاذا قيل لهم ما بين طول ذلك وقصره فرق لان قليلا يتم والصلاة ما يفسد كثيره الصلاة قالوا انما اخذنا بحديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ذي الريد بن ابي عبيد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فبدا يصلي ثم قال انما اخذنا بحديث
يرد بعضهم بعضا السلام في الصلاة بغير سجود كان صلى الله عليه وسلم فيها بلغنا يعلم ماية في الصلاة فبدا يصلي ثم قال انما اخذنا بحديث
سلم عليه فلم يرد فذكر ذلك له فقال ان في الصلاة شكلاً فترك الناس رد السلام من ذلك اليوم (باب اني على بعض الائمة)

عنه اليه قطعاً لوسوسة الشيطان ٢: عنه اي وابل يوسف ١٢-

عنه الرد سقط من انكاتب ١٢-

باب من يسلم على قوم في الخطبة أو في الصلاة

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال يرد السلام وليشمت العاطس والامام يخطب يوم الجمعة قال محمد ولستنا نأخذ بهذا ولكننا نأخذ بقول سعيد

قال محمد في الموطأ ص ١٢ باب الرجل يسلم عليه وهو يصلي أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان ابن عمر مر على رجل يصلي فلم عليه فرد عليه السلام فراجع عليه ابن عمر فقال اذا سلم على احدكم وهو يصلي فلا يتكلم ولا يشتم به قال محمد وهذا لا ينبغي للصلاة ان يرد السلام اذا سلم عليه وهو في الصلاة فان فعلت فسدت صلاته ولا ينبغي ان يسلم عليه وهو يصلي وهو قول أبي حنيفة وقال في الحج ص ١٢ وقال أبو حنيفة في الرجل يسلم عليه وهو يصلي ان لا يرد عليه السلام في صلاته وما أحب له ان يشتم به فان في الصلاة شغلا وقال اهل المدينة في الرجل يسلم على الرجل في الصلاة لا يتكلم ولا يشتم به وقال محمد بن الحسن ما أحب له ان يرد في صلاة شيئا ليس منها من إشارة ولا غيره ولكن اذا قضت صلاته فليرد عليه السلام فان من الخشوع في الصلاة ترك الإشارة اه وفي منها خبرنا سعيد بن كرام عن عبيد الله بن القيسية عن جابر بن سمرة قال كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلمنا يا يدينا يميننا وشمالنا قال محمد انا استغفر قال فقال ما بال اقوام يؤمنون يا يديهم كأنها اذناب فيل شمس اما يعني احدكم ان يصنع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله اه وفي منها خبرنا ابو معاوية المكنون عن الامام عن ابراهيم الحنفى (عن علقمة) قال قال عبد الله بن مسعود كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل ان يخرج الى النجاشي فردد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا فذكرنا ذلك له فقال ان في الصلاة شغلا اه وفي منها خبرنا محمد بن ابيان بن صالح عن حماد عن ابراهيم الحنفى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يردون السلام على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فلم عليه فلم يرد عليه فلما انصرف قال الموطأ انه ورد رسول من سخطه قال ما هذا قال كنت ترد على من يسلم عليك وانت في الصلاة وسلمت عليك فلم ترد على قال ان في الصلاة شغلا فترك رد السلام من ذلك اليوم أخبرنا بكير بن عامر قال حدثنا ابراهيم الحنفى انه كان لا يسلمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فردد عليهم السلام فلما اقبلوا من عند النجاشي سلموا عليه فلم يرد عليهم السلام قالوا يا رسول الله مالك لم تسلم علينا قال ان في الصلاة شغلا اه الخ فمجت في موضع واحد ما كان متفرقا في مواضع من الحج وقال الامام محمد في صلاة من الموطأ في باب القراءة في صلاة الجمعة وما يستحب من الصلوات أخبرنا مالك حدثنا الزهري عن ثعلبة بن ابي مالك انه كان اذا كان عمره من الخطبة يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمره فاذا اخرج وجلس على المنبر وأذن المؤذن قال ثعلبة طبعنا نحدث فلما اسكت المؤذن وقام عمر سكنا فلم يتكلم احدنا اخبرنا مالك حدثنا الزهري قال خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام أخبرنا مالك اخبرنا ابو النضر عن مالك بن ابي عامر ان عثمان بن عفان كان يقول في خطبة فلما يرد ذلك اذا خطب اذا قام الامام فاستمعوا وانصتوا فان المنصت الذي لا يسبح من الخطبة مثل ما لا يسبح المنصت اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزناد عن الامام عن حماد عن حماد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قلت لصاحبك انصت فقد نفوت والامام يخطب الحنفى (قوله محمد قال اخبرنا أبو حنيفة) ذكره في صحيحه من الجامع وعزا به الى الآثار بلغة قال تردو السلام وتشتبهوا بالعاطس والامام يخطب يوم الجمعة اخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن أبي حنيفة ثم قال محمد ولستنا نأخذ بهذا ولكننا نأخذ بحديث سعيد بن المسيب على ما انبأ كفيان بن عبيد الله عن عبد الله بن مسعود بن ابي هند قال قلت لسعيد بن المسيب ان فلانا عاطس والامام يخطب فشمته فلان قال مره فلا يعود قال محمد وبناخذ الخطبة بمشروطة الصلاة لا يشمت فيها العاطس ولا يرد فيها السلام وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه اه (قوله قال يرد السلام ويشمت العاطس) الرواية عن ثعلبة قال البيهقي في صحيحه من سنة وعن ابراهيم الحنفى في تشمت العاطس ورد السلام وروى عنه انه كره به وروى عنه عن ابن المسيب انه قال في السلام يرد في نفسه وسئل عن التشمت فنهى عنه وعن ابن سيرين في السلام ان كان يرد ايماء ولا يتكلم اه وفي منها من شرح الزرقاني ولا بن ابي شيبه عن ابراهيم الحنفى قال كانوا (والسنة على الصلوة التي فيها)

عه اى ما حكم ١٧ عه فيه روى من يقول ان مذهب الحنفية معنى على اقوال ابراهيم الحنفى ومعنى مثل هذا في الابواب المتقدمة ديا في في الابواب الآخرة فقته ١٢ -

ابن المسيب محمد قال اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله
ابن سعيد ابن ابي هند قال قلت لسعيد بن المسيب ان فلانا عطس
والامام يخطب فشمته فلان قال مرة فلا يعودن
قال محمد وبهذا اخذ الخطبة بمنزلة
الصلاة لا يشمت فيها العاطس ولا يرد فيها السلام
وهو قول ابي حنيفة رح

(بقية من الصفح السابقة) يردون السلام يوم الجمعة والامام يخطب ويستقون العاطس اهـ وروى نحوه عن عطاء والشعبي
وسالم بن عبد الله والحسن والقاسم بن محمد ومحمد بن علي وحماد بن ابي سليمان والحكم بن عتيبة وقتادة وهو قول
الشعبي الجدي وعبد الرزاق واحمد بن حنبل والبخاري وداود الظاهري كما نقله عنهم ابن حزم في صله وصحلا من الخطب
وقد روى الامام الشافعي في صله من الام حديثا مرسل عن الحسن في ذلك اخبرنا ابي ابيهم بن محمد عن هشام بن الحسن
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا عطس لرجل والامام يخطب يوم الجمعة فشمته اهـ وقد اعتضد المرسل بالاثار كما هو
مذهب الشافعي لكن قال الحافظ العسقلاني على ما في نسخة من شرح الورقا في مراسيل الحسن عند الحمد مين شبه الرخ
لروايته عن كل احده المرسل وان كان يجهلنا ان احاديث المنع من الكلام في الخطبة والنهاي عن الامر بالمعروف ونحوه
فرضا صحيح والخرج من المرسل فالاخذ بها اول واحمر واستدل ابن حزم على جوازه بالا حديث التي ورد فيها تشييت
العاطس من حقوق المسلمين وبما هو ليس بحجة عنده من آثار التابعين وابن هذا من ذاك ولم يقدر على الاتيان
بالجدة على خصوص المسئلة قطع النظر عن قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ومن قول صلى الله
عليه وسلم اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لغوت وهو دابة في كتابه والشرع لم يشترع اسلام
حالة الخطبة فكيف رده ولم يشترع المودة حالة الخطبة فكيف تشييت العطس والعطاس ولم يشترع الاركان في الدخول
والامام يخطب على القول الضعيف والكلام في التاممين لا في الخطيب حتى يشهد بكلامه صلى الله عليه وسلم بعض
الداعين او زجره عن تخلي القرباب وقوله اجلس فقد اذيت الناس فان مشد من طائفت الخطيب ومقاصد الخطبة انما
الكلام في تسليم الداعين بعضهم على بعض وتشييت العاطسين هل هو مشد وع حالة الخطبة لا هذا (قوله ولنا خذ بهذا)
لا يخالف نص الشارع في استماع الخطبة والانصات لها الذي رواه الامام محمد في الموطأ كما سبق واخرجه الاكثر
السنن عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب
فقد لغوت فاذا جعل قوله انصت لغوا مع كونه امر بالمعروف وبفسر من عند الجميع فغيره اول بالمنع
وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الحمار يكل سغارا
والذي يقول له انصت ليست له جمعة رواه احمد باسناد لا بأس به قال الحافظ في صله من بلوغ المرام وفي
الباب الاحاديث الاخرى والتكلم عام شامل للسلام ورواه محمد بن العاطس وتشييت وغيره والشرع لا اعلم بالفتوا
وعنده ام الكتاب (قوله سعيد بن المسيب) معنى في باب من سبق بشي من صلاة فتقدمه كره ١٢

(قورسفيان بن عيينة) ابو محمد الاخير الكوفي ائمة الاسلام من رجال الستة مات سنة ثمان وتسعين ومائة ومولده
سنة سبع ومائة كذا في الخلاصة وترجمة مبسوط من ص ١١٢ الى ١٧٢ من التهذيب روى عن خلق وروى عنه خلق كوفي
ثقة ثبت امام في الحديث حسن الحديث ومن حكماء الصحابة الحديث مستغن عن التريكة سبعين مرة ومات دل احدى
وتسعون سنة قيل فيه شيء من التشيع وقيل اختلط سنة سبع وتسعين ومائة راجع التهذيب ولم اجد فيه في ترجمته
ابن عيينة ولا في ترجمته ابلي حفيضة ان الامام ابا حنيفة روى عنه وان كانت رواية الاكابر عن الاصاغر ليست بمستكررة
وقد روى عنه شيوخه الاكابر الثوري وشعبة وسعر وغيرهم لكن الحافظ لم يذكر ابا حنيفة في الرواة عنه وهو اصغر من ابلي حفيضة
له اربع وسبع وعشرين سنة بل ذكر في ٢٧٩ من باب ذكر المشايخ من جامع المسانيد ابن عيينة يروى عن الامام ابلي حفيضة
فلا ادري كيف قال صاحب المقدمة ص ٢٢ ان الامام الاعظم يروى عن ابن عيينة في هذه المسانيد والباقي على الصفح الآتية

عـ بل بعد الفراغ منها ويشهد له حديث ابن مسعود اخرجه ابو يعلى وعبد بن حميد في مسندهما ١٢

(بقية من الصفحة السابقة) (قول عبد الله بن سعيد بن أبي هند) هو القاري: اليك المار من ابيه وابن المسيب والي
 بكر بن حزم والاميرج من رجال السنة وثقه ابن معين واحمد والبوداؤد كذا في الخلاصة وفي نسخة من التمهيد
 قال احمد وابن ميمون والبوداؤد وابن سعد والعللي ويعقوب بن سفيان ثقه ووثقوا للبخاري وابن ميمون وقال النسائي
 لا باس به وقال يحيى بن سعيد صالح يعرف وينكر وقال ابو حاتم جيف الحديث وقال ابن حبان يخطئ مات سنة ست
 او سبع داربعين ومات اهـ وقد عطل عن ذكره صاحب المقدمة وهو من رجال الآثار كما تراه (قول قلت لسعيد
 بن المسيب) في المؤطا ما لك ان يخذ ان رجلا عطس يوم الجمعة والامام يخطب فسمعه ناس الى جنبه قال عن ذلك
 سعيد بن المسيب فنباه عن ذلك وقال لا تعده (قول فلابد دن) من العود الى بعد ذلك لمن عطس فاذ دخل
 في حكم النبي عن الكلام والامام يخطب قال الترمذي في صحيحه من جامعنا. ذكر حديث ابن المسيب عن ابي هريرة في
 المنع والعللي عليه ع. اهل العلم هو اللرجل ان يتكلم والامام يخطب فقالوا ان تكلم به فلا ينكر عليه الا بالاشارة و
 اختلفوا في رد السلام وتثبيت العاطس فبعض اهل العلم في رد السلام وتثبيت العاطس والامام يخطب وهو قول
 احمد واثبت وكره بعض اهل العلم من التابعين وغيرهم ذلك وهو قول الشافعي اهـ في القديم قال الزرقاني مطلقا
 من شرح المؤطا قال ابن عبد البر انما قال سعيد ذلك للسان بعد السلام من الصلوة وقد منكره به السلام
 اكثر اهل المدينة وما لك والوحيفة والشافعي في القديم وقال في الجديدي شتم ويرد السلام لاذ فرعن و
 اكراه ان يسلم عليه احدهم وبكذا هو في منجلا من الام للامام الشافعي في المدونة ص ٣٢١ قال مالك فحين عطس
 والامام يخطب فقال محمد بن النضر في نفسه سرا وقال ولا يثبت احد العاطس والامام يخطب اهـ وقد جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يركب الشتر في جواب العاطس من كلام الناس في حديث معاوية بن الحكم السلمي الذي رواه سلم
 والبوداؤد والنسائي عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعطس رجل فقلت يركب الشتر فما في القوم
 يا بصارهم (الي ان قال) فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فابى هو دالى ما رأيت معلما قبله ولا بعده احسن
 تعليم سامنه فوالله ما كبرني ولا صرني ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هي
 التبيح والتكبير وقرآ القرآن الحديث فلما كان تسميت العاطس من كلام الناس على ان اثاره وقد قال صلى
 الله عليه وسلم من تكلم والامام يخطب فلاحية لاد قال لاهية انصت فقد لغا واللغو ليس من الشرع فما كان من غير
 الشرع حاله الخطبة لا يعابره ويكون رد على قائله (قول وبهذا نأخذ) قال الحافظ العيني في صله من العدة وقال
 اصحابنا اذا استغل الامام بالخطبة ينبغي للمستمع ان يجتنب ما يجتنب في الصلوة لقوله عز وجل فاستمعوا له وانصتوا لقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك انصت لمستمع ان يجتنب ما يجتنب في الصلوة لقوله عز وجل فاستمعوا له وانصتوا لقوله
 قول جديدي للشافعي انه يرد ويثبت وقال شيخ الاسلام والاصح ان يثبت وفيه قيل وجوب الاستماع مخصوص
 بمن الوحي وقيل في الخطبة الاولى دون الثانية لما فيها من مدح الظلة وعن ابي حنيفة اذا سلم عليه يرد
 بقلبه وعن ابي يوسف يرد السلام ويثبت العاطس فيها وعن محمد يرد ويثبت بعد الخطبة ويصل على النبي
 صلى الله عليه وسلم في قلبه اهـ (قول الخطبة بمنزلة الصلوة) في صله من كثر العمل عن عمر قال انما جعلت الخطبة
 موضع الركعتين من فاستمعوا له (عبد الله) اهـ ونحوه روى عن طاووس وعطاء ومجاهد وقالوا
 ان الخطبة اقيمت مقام الركعتين ذكره عنهم ابن حزم في صحيحه من الحلي واطال اللسان على الائمة ولم يقدر على اقامة
 الدليل على مدعاه من ان الخطبة مستقلة والوصلي الامام بهم الجمعة دون الخطبة اجزاءهم والمواظبة البويرة ومواظبة
 الخلفاء الراشدين وائمة الهدى واكثر التابعين ليست بمنزلة عند ابن حزم والعجب منه اذ قال فومن على كل من حضر
 الجمعة سمع الخطبة او لم يسمع ان لا يتكلم مدة خطبة الامام بشيء البتة ومن تكلم بغير المستثنيات التي استثناها
 من غيرهم ذكر اعمالنا بالنهاي فلاحية لاهـ وانت تعلم ان الشيء اذا ثبت ثبت بلوازمه وهل الخطبة اذا كان
 مستجابا للاستماع وبغيره كلها تكون مستحبا فكيف بطلت الصلوة التي لا تعلق بها بالخطبة بسبب التكلم
 فيها وابطال الصلوة دليل على ان الخطبة جزء الصلوة وعدم الكلام فيها شرط جزاء الصلوة فاذا فات جزاء الصلوة
 فات الشيء وهو فاسد وقد صرح فيها البيهقي والشرع والتكلم وقوله و قوله انصت وكلام الامام يقطع الكلام ووجب
 له الاستماع والانصات والتكلم فيها كالحمار على اسماء ولم يجب ابي بن كعب حين سأل ابو ذر عن الآية التي سمعوا في
 الخطبة متى نزلت وقول ابن مسعود هذا حظك من الصلوة وغير ذلك من جزئيات الجمعة كلها دليل على ان الخطبة
 لا بد لها من الصلوة الجمعة وذهب الجمهور الى شرطية الخطبة لاقامة الجمعة ومحتبها وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي
 واحمد واسحق والاوزاعي والبخاري والبوداؤد وابن المنذر وغيرهم وانما اختلفوا في اشتراط الخطبتين او الاكتفاء باحدة
 منها كذا في شرح الترمذي وفي نسخة من البدائع والدليل على كونها شرطا قوله تعالى فاستمعوا الى ذكر الله
 والخطبة ذكر قد دخل في الامر باسئاسا من حيث هي ذكر الله او المراد من الذكر الخطبة وقد امر باسئاسا الى الخطبة
 فدل على وجوبها وكونها شرطا لانعقاد الجمعة وعن عمر وعائشة انها قالوا انما قصرت الصلوة لاجل الخطبة
 اخرا ان شرط الصلوة سقط لاجل الخطبة وشرط الصلوة كان شرطا فلا يقط التحصيل ما هو فرضي ولان
 ترك الظهور بالجمعة عرفت بالنص والنسب ورد بهذه الهيئة وهي وجوب الخطبة ثم هي (دالها على الصلوة الاية)

(نقبة من الصفحة السابقة) في قال من حيث السياق راجع الى ابراهيم لكن الذوق يقول ان فاعل قال حماد وقال
بمعنى سأل يعني ان حماد سأل ابراهيم عن الرجل الذي سلم على المصلي ما حكمه فاجاب ابراهيم بقوله قال ليس يقول الخ
اي لا يسلم على المصلي ولا يرد المصلي على المسلم في الصلاة فان رد عليه باللسان فقد صلا تزلان رد السلام من كلام الناس
والكلام مفسد للصلاة والاشارة وان كانت غير مفيدة الا ان يكتفب عنها ايضا والدليل على عدم الفساد بالرد بالاشارة
حديث صبيب رواه الترمذي صحيحه داود وقال حررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فردد
الى اشارة ولا اعلم الا ان قال اشارة بالصيغة قال الترمذي وفي الباب عن بلال والي هريرة وانس وعائشة ثم روى
بسند عن ابن عمر قال قلت لسبل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه قال كان
يشير بيده قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وحديث صبيب حسن لا نعرفه الا من حديث الليث عن بكير وحديث انس
رواه الدارقطني ايضا كما يروى عن داود وحديث ابى هريرة رواه ابو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم والاشارة
باليد في الصلاة لرد السلام وغيره ثابتة بالصحيح من الروايات وما وقع في حديث ابى هريرة من اعادة الصلاة
بالاشارة فهو اما على الاستحباب او بكونها اشارة تقصد بها الصلاة فنعى هذا الحاجة الى اعلان الحديث كما قال ابو داود
في الحديث وسم قال الدارقطني ثم لم يسمه ابو غطفان الراوي مجهول نقل عن ابى داود لكن قال المارديني في الجوهر
الشفقي ان ابى داود متكلم فيه والابو غطفان معروف اخرج في صحيحه وروى عنه جماعة وثقة ابن معين وغيره
احد قول نقدره عليه فلا حاجة الى رد متعلق والمسلم داخل في عباد الله الصالحين وان رد باللسان فسدت صلاة
لان الرد كلام وهو اعم منه في الصلاة بقوله تعالى وهو الله قاتنين ويقول صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها
شي من كلام الناس انما هو التسبيح وقرآءة القرآن ويقول ان في الصلاة شغلا وقد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ابن مسعود رضي الله عنه بالاشارة كما في فتح الباري (قوله ولا يعين ان يرد عليه السلام) اي لا باللسان فانه
مفسد ولا بالاشارة فانه وان لم يفسد الصلاة الا انه لا يناسب حاله المناجاة مع الرب تعالى ولا يناسب لاحد من
الداخلين ان يسلم على المصلي والمناجاة ربه قال في الدر المختار ورد السلام ولو سهوا لم يفسد بل يكره على المعتد
اه قال في رد المحتار مذهبنا اي لا يفسد ما رد السلام بيده خلا من عزالي ابى حنيفة انه مفسد فانه لم يعرف نقدر
من احد من اهل المذهب وانما يذكر من عدم الفساد بلا حكاية خلاف بل صريح كلام الهامدي ان قولنا امتنا الثلاثة
وكان هذا القائل منهم من قولهم ولا يرد بالاشارة انه مفسد كذا في الحلية لابن امير حاج الحلبي واستدرك في البحر على
قوله فانه لم يعرف الخ بانه نقدر صاحب الجمع وهو من اهل المذهب المتأخرين ومع هذا فالقول ان الفساد ليس ثابت في
المذهب وانما استنبط لبعض المشايخ محاسن الظهيرية وغيره ما من الا لو صلح بغية التسليم فسدت فقال فعلى هذا
تفسد ايضا اذ رد بالاشارة يدل على عدم الفساد عليه الصلاة والسلام فعلم كما رواه ابو داود ومحمد في الترمذي و
صح في المنية بانه مكره اي تنزيها فعليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز فلا يفسد فعلم بالكرهية كما حقق في الحلية
اه قلت قول الامام محمد ولا يعين وقول الامام ابى حنيفة وما احتج به ان يشير بيده وقول الامام وما احتج به ان
يبدى في الصلاة شي ليس منها من اشارة وغيره يدل على المكروه تنزيها فادخله بقوله فان من الخشوع في الصلاة
ترك الاشارة كما سبق من الخ ومن ترك الخشوع لا تقصد الصلاة كما لا يخفى (قوله ولا يعين ان يسلم الرجل عليه)
قال في رد المحتار صحيحه قوله وصرح في الضياء الخ اي نقلا من اوصنة الزند دسيت وذكره عبارة واصلها ان يأتى
بالسلام على المشغولين بالخطبة او الصلاة او قرآءة القرآن اذ ذكره العلم والاذان والاقامة وان لا يجب الرد في
الاديين لان يطل الصلاة والخطبة كالصلاة ويردون في الهاء لا مكان الجمع بين فضيلتي الرد وما يتم فيه من غير
ان يؤدى الى قطع شي يجب اعادة قال ح ويعلم من التعليل الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم اه قلت نحن
في البحر من الزيلعي ما يخالفه فانه قال يكره السلام على المصلي والقاري والجليل للقضاء او البحث في الفتاوى
التي لم يسلم عليهم ويجب عليهم الرد في غير ذلك من غير ان كل عمل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الشرح
الفتاوى بعد وجوب الرد في بعض المواضع القامحي اذ سلم عليه المصلي والاستاذ الفقيه اذ سلم عليه تلميذه او
غيره او ان المدرس وسلام السائل والمستغل بقرآءة القرآن والدعاء حال شغله والجالسين في المسجد تسبيح او قرآءة
او ذكر حال التذكير اه وفي البرازية لا يجب الرد على الامام والمؤذن والخطيب عند الشاق وهو الصحيح اه وينبغي
وجوب الرد على الفاسق لان كراهية السلام عليه للزجر فلا ينافي في الوجوب عليه تأمل هذا اه وراجع نظم الغزالي في
في النجدة ومنه في الدر المختار ورد المحتار اعلم ان الامام النووي قال في صحيحه من شرح مسلم في حديث حماد
ابن الحكم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس تحريم الكلام في الصلاة سواء كان الحجة او غيره سواء
كان لمصلحة الصلاة او غير ما كان احتاج الى تنبيه اذ اذن لدخول ونحوه سبحانه ان كان رجلا وصغرت ان كانت
امراة هذا مذهبنا ومذهب مالك والي حنيفة رضي الله عنهم والجمهور من السلف والخلف وقال طائفة منهم لا يكره
يجوز الكلام لمصلحة الصلاة كحديث ذي السدين وسنوه في موضع انشاء الله تعالى وهدا في كلام العابد العالم واما
الناس فلا تبطل صلواته بالكلام القليل عندنا وبه قال مالك واحمد والجمهور وقال ابو حنيفة رضي الله عنه و
الكوفيون تبطل دليلنا حديث ذي اليبدين فان كثرت كلام الناس فيه وجهان مشهوران لا محالة (والله اعلم بالصواب)

(بقية من الصفحة السابقة) المحبها تبطل صلاته لا زنادا والكلام الجاهل اذا كان قريب مسددا بالاسلام فهو ككلام النكاح
 فلا تبطل الصلاة بعليه لمديث معاوية بن الحكم بن الحارث الذي نحن فيه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ياتر عادة الصلاة لكن علمه
 تحريم الكلام فيها يستقبل احد وقال حجة الاسلام ابو بكر الجصاص الرازي الحنفى في صلبه من احكام القرآن سنة تنبيه قوله تعالى
 وقول الله تعالى فانهم بعد ذكر حديث الى عمر والشبان وحديث ابن مسعود وحديث ابى سعيد الخدرى وحديث ابى هريرة وحديث
 معاوية بن الحكم بن الحارث في صلبه نفي هذه الاخبار خطر الكلام في الصلاة ولم يختلف الرواة ان الكلام كان مباحا في الصلاة الى ان اخره
 والتفق العقبة على حظره الا ان مالكا قال يجوز فيها اصلاح الصلاة وقال الشافعي كلام السبيل لا يقصد بها ولم يفرق المحققين بين
 حبي من الله والصلوة بوجوده فيها على وجه السجود او لا يصح الصلاة والدليل عليه ان الآية التي تلونا من قوله تعالى وقولوا
 للمؤمنين ورواية من روى انها نزلت في حظر الكلام في الصلاة مع احتمالها لولم ترد الرواية بسبب نزولها ليس فيها
 فرق بين الكلام الواقع على وجه السجود والحمد وبينه اذا قصد به اصلاح الصلاة او لم يقصد وكذلك سائر الاخبار الماثورة
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حظره فيها لم يفرق فيها بين ما قصد به اصلاح الصلاة وبين غيره ولا بين السجود
 والحمد منه فهي عامرة في الجميع فان قيل النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة مقصود على العامة دون الناسى لاستحالة نهى الناس
 قيل له حكم النبي قد يجوز ان يتعلق على الناسى كقول العامة وانما يختلفان في المأثم واستحقاق الوعيد فاما في الاحكام التي
 هي ضد الصلاة ويوجب قصاصها فلا يختلفان الا ترى ان الناسى بالاكل والحديث والجساع في الصلاة في حكم العامة
 فيما يتعلق عليه من احكام هذه الافعال من ايجاب القضاء وفساد الصلاة وان كان مغلض في المأثم واستحقاق الوعيد
 واذا كان ذلك على ما وصفنا كان حكم النبي فيما يقتضيه من ايجاب القضاء معلقا بالناسى كقول العامة لا فرق بينهما فيه وان
 اختلف في حكم المأثم والوعيد فقد دللت هذه الاخبار على فساده من فرق بين ما قصد به اصلاح الصلاة وبين ما لم يقصد
 به اصلاحها وعلى فساده قول من فرق بين الناسى والعامة ويدل على ذلك ايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث
 معاوية بن الحكم بن الحارث صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس حقيقة الخبر فهو محمول على حقيقة فاقضه ذلك اخبار
 من النبي صلى الله عليه وسلم بان الصلاة لا يصلح فيها كلام الناس فلو بقى مسلميا بعد الاحكام لان قد صرح الكلام فيها من
 وجه ثبت بذلك ان ما وقع فيه كلام الناس عليس بصلاة ليكون محذورا موجودا في سائر ما اجزبه ومن وجه آخر
 ان ضد الصلاة هو الفساد وهو يقتضيه في مقابلته فاذا لم يصلح فيها ذلك فهي فاسدة اذا وقع الكلام فيها ولو لم يكن
 كذلك لكان قد صرح الكلام فيها من غير افساد وذلك خلاف مقتضى الخبر واتجى الفريقان من مخالفتنا الذين حكينا قولهما
 بحديث ابى هريرة في قصة ذي الريدتين وروى عن طريق قال صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي
 انشئ الظلم او العصر ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها احدهما على الاخرى ليعرف في وجهه الغضب
 قال وخرج سرعان الناس ففعلوا اقصر الصلاة وفي الناس ابو بكر وعمر فنهاياه ان يكلماه فقام رجل طويل
 السيد من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسميه ذا اليد ين فقال يا رسول الله نسيت ام قصرت الصلاة فقال
 لم انس ولم تقصر الصلاة فقال بن نسيته فاقبل على القيام فقال اصدق ذو السيدين قالوا نعم فجا رنصل بن
 الركنين الباقيتين وسلم وسجد سجدة في السجود قالوا فاجر ابو هريرة بما كان معه ومنهم من الكلام ولم يمتنع من البشارة وقد كان
 ابو هريرة متاخرا لاسامه وروى يحيى بن سعيد القطان قال حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابى مازم قال آتينا
 ابو هريرة فقلنا احصنا فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين وقد روى عنه ان قدم المدينة واتي سبي
 عليه وسلم نجيب فخر متخلفه وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم خبر قالوا فاذا كانت هذه القصة بعد اسلام ابى هريرة معلوم
 ان نسخ الكلام كان يمكن ان عبد الله بن مسعود قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث ان الناسى الجشعة كان الكلام في الصلاة
 محظورا لا يسمع عليه فلم يذبحوا في الكلام في الصلاة فثبت بذلك ان ما في حديث ذي السيدين كان بعد حظر الكلام في الصلاة
 وقال اصحاب مالكا انهم قصدوا الصلاة لا كان لا صلاحها وقال الشافعي لا زنادا ناسيا هو ويا في بقية فيما بعد وهذا
 ظاهر في ان النسخ وقع بمكة لكن الحق اذ وقع بالمدينة والجصاص اثبت فيما ياتي ان الشافعي لم ينع من احكام القرآن قال
 الحافظ ذيل حديث عمران بن حصين في رواية من فتح السبابة قوله تعالى نزلت ظاهر في ان نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه
 الآية فيقتضي ان النسخ وقع بالمدينة لان الآية مدنية باتفاق فيشكل ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما جئوا
 من عند النجاشي وكان رجوعهم من عنده الى مكة وذلك ان بعض المسلمين باجرائهم الجشعة ثم بلغهم ان المشركين سلكوا فرجوا
 الى مكة فوجدوا انهم في مكة واشتد الاذى عليهم فخرجوا اليها لينفذوا في المرة الثانية اشاعت الاول وكان
 ابن مسعود مع الفريقين واختلعت في رواه يقول فلما رجعتا بل اراد الرجوع الاول او الثاني في فتح القامحي ابو الطيب الطبري
 واخرون الى الاول وقالوا كان قد روى الكلام بمكة وهو احد حديث زيد بن ارمي انهم لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع ان يتقدم الحكم
 ثم تنزل الآية به فقد وجع اخرون الى الترجيح فقد اوتى بن مسعود حديث ابن مسعود بان حكى لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
 زيد بن ارمي فلم يكف وقال اخرون انما اراد ابن مسعود رجوعه الثاني وقد ورد ان قدم المدينة واتي النبي صلى الله عليه وسلم فجهز الى
 بدر وفي مستدرك الحاكم من طريق ابى احمق عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود وقال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم الى النجاشي ثمانين رجلا فذكروا الحديث بطوله وفي اخره فعمل ابن مسعود وشهد بدرا في السير لابن احمق ان المسلمين
 بالجشعة لم يبلغهم ان النبي صلى الله عليه وسلم باجر الى المدينة رجوع منهم الى مكة ثلاثة وثلاثون رجلا (والله في على الصغرة الآية)

(بقية من الصفحة السابقة) فمات منهم رجلان بكرة وحسب منهم سبعة وتوجه الى المدينة الرابعة وعشرون رجلا شهيدا وباندرا فلع هذا كان ابن مسعود من هؤلاء فظن ان اجتماعه بالنبى صلى الله عليه وسلم بعد رجوعه كان بالمدينة والى هذا يجمع على الخطا ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده ويقوى هذا الجمع رواية كلشوم المتقدمه فانها ظاهرة في ان كلام ابن مسعود وديد بن ارقم حكى ان النسخ قول تعالى وتقوموا للشر قاتنين واما قول ابن حبان كان نسخ الكلام بكرة قبل الهجرة بثلاث سنين قال ومضى قول زيد بن ارقم كذا حكى اى كان قولى يتكلمون لان قوله كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير اذى كان يعلم القرآن فلما نسخ الكلام بكرة بلغ ذلك اهل المدينة فتركوه وهو متعقب بان الآية مدنية باتفاق وبان اسلام الانصار وتوجه مصعب بن عمير اليهم انما كان قبل الهجرة بسنة واحدة وبان فى حديث زيد بن ارقم كذا حكى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا: اخرج الترمذى فاستغنى ان يكون المراد الانصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل الهجرة النبوية صلى الله عليه وسلم واحباب ابن حبان فى موضع آخر بان زيد بن ارقم اراد بقوله كذا حكى من كان يصلى خلف النبى صلى الله عليه وسلم بكرة من المسلمين وهو متعقب ايضا بانهم كانوا يكثر يجتمعون الا نادرا وباروى الطبرانى من حديث ابى امامة قال كان الرجل اذا دخل المسجد فوجدهم يصلون فقال الذى الى جنبه فنجسوا بما فاتهم فيقصى ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ فوجدوا فى الصلاة فذكر الحديث وهذا كله بالمدينة قطعنا ان ابانا مائة ومعاذ بن جبل انما اسلمها بالنبى صلى الله عليه وسلم فى الفتح من باب ما ينهى من الكلام فى الصلاة ومشهد مع زيادة شئ يسير فى رواية من عمارة القارى للحافظ العيني فراجعها وقال فى لفظه الاستغنى على البيهقي صلواته فى باب ما يستدل به على انه لا يجوز ان يكون حديث ابن مسعود فى تحريم الكلام ناسخا لحديث ابى هريرة وغيره فى كلام الناسى قلت اخرج الشيخان وغيرهما من حديث زيد بن ارقم قال كذا حكى فى الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه فى الصلاة حتى تزلت وتقوموا للشر قاتنين فامرنا بالكوت وبنينا عن الكلام وهو حديث صحيح مخرج ان تحريم الكلام كان بالمدينة لان محبة زيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانت بالمدينة ومودة البقرة مدنية وقوله فى حديث ابن مسعود وان مما حدث الله ان تكلموا فى الصلاة وان كان فيه النسخ فمخرج تحريم الكلام الا ان سنده ما هم بن ابى الجود قال البيهقى فى كتاب المعرفة صاحب الصحيح توقيفا رواية لسور حفظه ووجه الحديث من طريق اخر على شرطهما بعض معناه فاخرجه دون حديث عام ثم ذكر الحديث الذى اخرجه ولفظه فلما رجنا من عند النجاشى سلمنا عليه فلم ير علينا فقلنا يا رسول الله كذا سلم عليك فى الصلاة فترد علينا قال ان فى الصلاة شغلا وهذا الحديث ليس فيه تحريم الكلام وفى التمهيد لابي عمر من ذكره فى حديث ابن مسعود ان الله احدث ان لا تكلموا فى الصلاة فقد وهم ولم يزل ذلك غير عام وهو عند سيبى الحفظ كثير الخطا والصحيح فى حديث ابن مسعود انه لم يكن الا بالمدينة وبها ينهى عن الكلام فى الصلاة وقد روى حديث ابن مسعود بما يوافق حديث زيد بن ارقم وهو فى الصحيح لان سورة البقرة مدنية وتحريم الكلام كان بالمدينة ثم ذكر حديث ابن مسعود من جهة شعبة ولم يقل انه كان حين انصرف من الحبشة ثم ذكره من وجه اخر بمعنى حديث زيد سواء ولفظه ان الله احدث ان لا تكلموا الا بذكر الله وان تقوموا للشر قاتنين ثم ذكر حديث زيد بن ارقم قال فيه وفى حديث ابن مسعود دليل على ان المنع من الكلام كان بعد اباحتها ما فى التمهيد ثم على تقدير صحة حديث عام ليس فيه فلما رجنا من ارض الحبشة الى مكة بل يحفل ابن ابيد فلما رجنا من ارض الحبشة الى المدينة ليتحقق حديث ابن مسعود وحديث ابن ارقم وقد ذكره الفرج بن الجوزى ان ابن مسعود لما عاد من الحبشة الى مكة رجع فى الهجرة الثانية الى النجاشى ثم قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يتجه لبيد وذكر البيهقى فيما بعد فى باب ما ينهى من كلام الحبيد ان انسيان ابن مسعود من الحبشة كان قبل بدو ظاهر هذا يؤيد ما قلناه وكذا قول صاحب الكمال وغيره باجر ابن مسعود الى الحبشة ثم هاجر الى المدينة ولهذا قال الخطاى انما نسخ الكلام بعد الهجرة بمدة يسيرة وهذا يدل على اتفاق حديث ابن مسعود وزيد بن ارقم على ان التحريم كان بالمدينة كما تقدم من كلام صاحب التمهيد وقد اخرج النساى فى سننه من حديث ابن مسعود قال كنت انا النبى صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فاسلم عليه فترد على قاتية تسلمت عليه فلم ير دلى فلما سلم اشار الى القوم فقال ان الله عز وجل لعين احدث فى الصلاة ان لا تكلموا الا بذكر الله ما ينبغي لكم وان تقوموا للشر قاتنين وظاهر قوله وان تقوموا للشر قاتنين يدل على ان ذلك كان بالمدينة بعد نزول قوله تعالى وان تقوموا للشر قاتنين موافقا لحديث ابن ارقم فظن بهذا ان قصة التسليم كانت بعد الهجرة بخلاف ما ذكره البيهقى وذكر جماعة من اهل السير والمغازى ان مساجرة الحبشة بينهم ان اهل مكة اسلموا فخرجوا الى مكة حتى اذا كانوا وبنينا بساعة لقوا ركبنا لاهم من قريش فقالوا اذكر محمد بنهم فغير سعيد واحد ثم عاد شتمها فعدوا والربا شتم فارادوا الرجوع الى الحبشة ثم قالوا نحدث عهدا بابلنا ثم رجع فدخلوا بالجو ارا لا ابن مسعود فاذنك سيرا ثم رجع الى الحبشة وقد تقدم ان منها ما جاز الى المدينة فقول ابن عقيبة قدم على النبى صلى الله عليه وسلم بكرة من سباحة الحبشة اراد به الهجرة الاولى فانه عليه السلام كان بكرة حينئذ ولم يهجرة ابن مسعود الثانية فانه عليه السلام لم يكن بكرة حينئذ بل بالمدينة فلم ير دابن عقيبة بقوله ثم هاجر الى المدينة انه هاجر اليها من مكة بل من الحبشة فى المرة الثانية وقول البيهقى هكذا ذكره سائر اهل المغازى ان اراد به شهود ابن مسعود بدرا فهو مسلم ولكن لا يثبت به ما ادعاه اولاد وان اراد به ما فهم من كلام ابن عقيبة ان رجوعه فى المرة الثانية كان الى مكة وان منها ما جاز الى المدينة ليستدل بذلك على ان تحريم الكلام كان بكرة فيقال له كلام ابن عقيبة يدل على خلاف ذلك كما قرناه ولسن اراد ابن عقيبة ذلك فليس هو مما اتفق عليه اهل المغازى كما تقدم عن ابن الجوزى وغيره فان قيل فقد ذكر البيهقى فى كتاب المعرفة عن النساى ان فى حديث ابن مسعود انه امر على النبى صلى الله عليه وسلم بكرة قال فوجدته يصلى فى فناء الكعبة الحديث قلنا لم يذكره (وابى على الصفحة الآتية)

(بقية من لصفحة السابقة) ذلك احد من اهل الحديث فيما علمنا غير الشافعي ولم يذكر سنده لينظر فيه ولم يجد البيهقي له
سندا مع كثرة تتبعه وانتصاره لمذهب الكوفي وذكر الطحاوي في احكام القرآن ان مهاجرة الحبشة لم يرجعوا منها الا
الى المدينة وانكر رجوعهم الى دارها بجراد منها لانهم منعوهم من ذلك واستدل على ذلك بقوله عليه السلام في حديث سعد
لا تردهم على اعقابهم اهل الجاهلية واليه في ذلك فثبت بهذا كله ان نسخ الكلام في الصلاة انما وقع بالمدينة فثبت
في البيهقي وذي الشماين والخر باق الصلاة في الحبشة قطعاً الا انهم لم يعلموا تاريخها فيعند رجعت المنسوخ قال حجة الاسلام
ابوبكر الجصاص في تفسيره من احكام القرآن فيقال لهم لو كان حديث ابي اليبدين بعد نسخ الكلام لكان مبني للكلام فيها
على ما خطره المتقدم لانه لم يجزوا ان جواز ذلك مخصوص بحال دون حال وقد روى سفيان بن عيينة عن ابي حازم عن
سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نابه في صلاة شيئا فليقل سبعا ان الشراخا التصديق للنساء والتبج للرجال
وروى سفيان عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التبج للرجال والتصديق للنساء فثبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم من نابه شيئا في صلاته من الكلام وامر بالتبج فلما لم يكن من القوم تبج في قصة
ابي اليبدين ولا انكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ترك ذلك ان قصة ابي اليبدين كانت قبل ان يعلمهم التبج اذ غير
جائز ان يكون عليهم التبج ثم يخالفون الى غيره ولو كانوا مخالفوا ما امروا به من التبج في مثل هذه الحال يظهر فيه التكبير عليهم في
تركهم التبج المأمور به الى الكلام المخطو في هذا دليل على ان قصة ابي اليبدين كانت على احد وجهين اما قبل حظر الكلام
في الصلاة واما ان يكون بعد حظر الكلام بدياً منه ثم نسخ الكلام ثم حظر بقوله التبج للرجال والتصديق للنساء وقد كان نسخ
الكلام بالمدينة بعد الهجرة يدل عليه ما روى عن الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة قال قال صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم النظر والعصر وذكر الحديث قال الزهري وكان هذا قبل بدو تبجهم استكملت الامور بعد وقال زيد بن ادم
كنا نكلم في الصلاة كمن نزلت وقوموا الله قاتلين فامرنا باسكوت وقال ابو سعيد الخدري سلم رجل على النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فرد عليه اشارة وقال كنا نرد السلام في الصلاة فنهينا عن ذلك واوسعنا الخدري من اصناف محاب النبي
صلى الله عليه وسلم ويدل على صغر سنه ما روى عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن عائشة قالت وما علم ابي سعيد الخدري واس بن
مالك بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما كان غلامين صغيرين وكان قدوم عبد الله بن مسعود على النبي صلى
الله عليه وسلم من الحبشة بالمدينة وروى الزهري عن سعيد بن المسيب والي بكر بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير ان
عبد الله بن مسعود ومن كان معه بالحبشة قد مول على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وقد روى اهل السير ان علي بن
ابن مسعود لما قتل ابا جهل يوم بدر بعد ما اغتراه ابناء عقره واذا كان كذلك فقد اخبر عبد الله بن مسعود بحظر الكلام
في الصلاة عند قدومه من الحبشة وكان ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم يريد الخروج الى بدر وروى عبد الله بن مسعود
عن عبد الله بن عمر عن ابي هريرة عن ابي سلمة عن ابي اليبدين فقال سلام ابي هريرة كان بعد ما قتل ابي اليبدين
فثبت بذلك ان ما رواه ابو هريرة كان قبل اسلامه لان اسلامه كان عام خيبر فثبت ان ابا هريرة لم يشهد تلك
القصة وان حدث بها كما قال البراء ما كل ما تخدعكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه ولكن سمعنا وحدها
محاب وروى حماد بن سلمة عن حميد عن انس قال والنبي صلى الله عليه وسلم ما كل ما تخدعكم به سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولكن كان يحدث بعضنا بعضاً ولا يتهم بعضنا بعضاً وقد روى ابن جرير قال اخبرني عمر بن محمد عن جده ابا خزيمة
عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع ابا هريرة يقول لا ادرب هذا البيت ما انا قلت من ادرك الصبح وهو جنب
فليحضر ولكن محمد قال ورب هذا البيت ثم لما اخبر برؤيته عائشة وام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي جنباً
من غير احتلام ثم يصوم يومه ذلك قال لا أعلم لي بهذا انما اخبرني الفضل بن العباس فليس في روايته حديث ابي
اليبدين ما يدل على مشاهدته اه قال العلامة النيموي في التعليق لمس على آثار الحسن ان حديث ابي هريرة عن
مرسيل الصحابة لانه لم يفرق قصة ابي اليبدين لان ابي اليبدين قتل ببدر وكان اسلام ابي هريرة بعد عام خيبر سنة سبع
من الهجرة واستدل على ذلك بثلاثة وجوه احدى ان ابن عمر بن الخطاب كان اسلامه ابي هريرة كان بعد ما قتل ابي اليبدين
اخرجه الطحاوي في معاني الآثار حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا سعيد بن ابي مرثمة قال اخبرنا الليث بن سعد
قال حدثني عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن عمر عن ابي هريرة عن ابي اليبدين فقال كان اسلام
ابي هريرة بعد ما قتل ابي اليبدين قلت رجالكم ثقات الا عمرى فاقبلت فيه فواه عيب واحد من الائمة وضف
النسائي وابن حبان وغيرهما ومعهم الحافظ في التقرير وقال ضعيف واخرج عن اعدل ما صنف به خلافا لعدة ساد
ديباجة وحسن شيئاً ما قاله الذهبي في الميزان صدوق في حفظه شقي وهذا لا يخط حديثه عن درجة الحسن وقد حسن حديثه
غير واحد من اهل العلم واخرج له مسلم في صحيحه وقال الذهبي في الميزان قال الدارمي قلت لابن معين كيف حاله في تاريخه
قال صالح ثقة اه قلت هذا لا اثر اخرجه الطحاوي من طريق العمري عن نافع بن جهم عن عبد الله بن مسعود عن ابي اليبدين
كلاماً واحداً واستدل على ذلك بوجوه منها ما رواه الزهري في حديث ابي هريرة في الشاميين مكان ابي اليبدين اخرجه
النسائي في سننه بوجهين وكذلك غيره واحد من اخرجه في سننه من الجاهلية على سنن البيهقي قلت في الموطأ ما لا
عن ابن شهاب عن ابي بكر بن سليمان بن ابي شمر بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب ركعتين (والباقي على لصفحة الالية)

(بقية من الصفحة السابقة) من احدى صلاتي النهار الظهر والعصر فلم من اثنتين فقال ذوالشمالين رجل من بني لهيرة
 من كتاب اقصر الصلاة الحديث وفي آخره مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن
 مثل ذلك فقد صرح في هذه الرواية ان ذوالشمالين واحد من بني لهيرة فان قيل هو مرسل قلنا ذكر ابو عمر في التمهيد ان
 يتصل من وجه صحيح وقد قال النسائي في سننه اننا محمد بن داود بن شهاب الزقاق اننا عمر عن ابي سلمة بن عبد الرحمن و
 ابي بكر بن سليمان بن ابي عمير عن ابي هريرة قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر او العصر فلم في ركعتين فالتفت
 فقال له ذوالشمالين ابن عمر (تنقص الصلاة ام نسيت الحديث) هذا سند صحيح منفصل صرح فيه بان ذوالشمالين وقال
 النسائي ايضا اننا يارون بن موسى القزويني حدثني ابو حمزة عن يونس عن ابن شهاب اخبرني ابو سلمة عن ابي هريرة قال
 صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجدتين فقال له ذوالشمالين اقصر الصلاة الحديث وهذا ايضا سند صحيح صرح
 فيه ايضا ان ذوالشمالين اهل ومنها ما رواه الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا
 ثم سلم فقال له ذوالشمالين التفت الصلاة يا رسول الله قال كذلك يا ذا اليمين قال ثم فرج ركعة وسجد سجدتين (ففي ذكر
 لقبة ذا اليمين وذوالشمالين كليهما فهو صريح في انها واحدة) ومنها ما قال ابن سعد في طبقاته ذوالاليمين ويقال ذوالشمالين
 اسم عمر بن عمرو بن نضلة من خزاعة ومنها ما قال ابن حبان في ثقاته ذوالاليمين ويقال له ذوالشمالين ايضا ابن عبد
 عمرو بن نضلة الخزاعي وقال ايضا ذوالشمالين عمر بن عبد عمرو بن نضلة بن عاصم بن الحارث بن عتيش بن الخزاعي حليف بني
 زهيرة (وشبهه عن ابن حبان في ٢٧٤٨ من الجوهر النقي على سنن البيهقي وقيد فيه وثبت ايضا ان ذا اليمين وذوالشمالين
 واحد وقد ورد اللقبان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين وقال اسمعاني في الانساب ذوالاليمين ويقال
 له ذوالشمالين لانه كان يعمل بيديه جميعا وفي الفاضل للرازي في ذوالاليمين وذوالشمالين قد قيل انها واحد وقال ابن حبان
 في الثقات الى ما تقدم ثم قال وهذا هو من جلد طين لادخلت الاصل (هـ) ومنها ما قال ابو عبد الله محمد بن يحيى العدي
 في مسنده قال ابو محمد الخزاعي ذوالاليمين احد اجدادنا هو ذوالشمالين (ومثل ما في الجوهر النقي في عمدة القاري ص ١٢٦
 وراجع مسنده وصيه من عمدة القاري) ومنها ما قال المبردة في الكامل ذوالاليمين هو ذوالشمالين كان يسمى بهما جميعا (قلت
 وقد ورد في بعض الروايات بسط اليمين وفي بعض منها بطل في يده طول وفي بعض منها طويل اليمين) ومنها ان
 ذوالاليمين يقال له الخزاع وهو ابن عبد عمرو بن نضلة وذوالشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن نضلة قلت ثبت بهذا
 الاقوال ان ذا اليمين وذوالشمالين واحد وقد اتفق اهل الحديث والسيران ذا الشمالين استشهد بيده قال ابن ابي عمير
 في مناقبه هو خزاعي يكنى ابا محمد حليف بني زهيرة قدم ابو هـ مكة فالتف عبد الحارث بن زهيرة شهيد بدارا وقتل بها قتله
 اسامة بن جحش وقيل انه قتل يوم احد دلا دل المحج ذكروا وقال ابن هشام في سيرته واستشهد من المسلمين يوم بدر
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبيلش الى ان قال وذوالشمالين ابن عبد عمرو بن نضلة حليف لهم من خزاعة
 وقال البيهقي في المعروفة ذوالشمالين هو ابن عبد عمرو بن نضلة حليف لبني زهيرة من خزاعة استشهد يوم بدر هكذا ذكره عروة بن
 الزبير وسائر اهل العلم بالمغازي واثبت ان الزهري وهو اجداد كان الحديث وعلم اناس بالمغازي قد نص على ان
 قصة ذي اليمين كانت قبل بدر قال ابن حبان في صحيحه في النوع السابع عشر من القسم الخامس بعد ما اخرج حديث
 ابي هريرة من قصة ذي اليمين قال الزهري كان هذا قبل بدر ثم حكمت الامور بعد (شبهه في الجوهر النقي ص ١٢٦ ثم قال
 فهذا يدل على ان ابا هريرة لم يحضر تلك الصلاة لتأخر السلام من هذا الوقت وايضا فان ذا اليمين قتل ببدر على ما سطره
 ان شار الله تعالى ادول الطحاوي عن ابن عمر كان اسلام ابي هريرة بعد ما قتل ذوالاليمين وذكر ذلك ابن عبد البر
 ابن بطلان هـ وصيه من عمدة القاري وصيه من احكام القرآن لاني بكر الرازي وبجميع هذا لما ذكره احب عما وقع
 في صحيحه وصيه وصيه وغير ما من فتح الباري للحافظ ابن حجر دما وقع في كتاب البر لابن ابي
 شيبة وقد عدل الحافظ في هذا عن الحق كما لا ينبغي على صاحب البرهان والحق وقد اجاب الحافظ العيني في عمدة القاري عن
 اقوال الحافظ في فتح الباري قراحها) قلت وقد وافقه على ذلك ابن وهب على ما حكاه عنه العلامة ابن الزكافي في
 الجوهر النقي (على سنن البيهقي ص ١٢٦) حيث قال وذكر عن ابن وهب انما كان حديث ذي اليمين في بدر
 الاسلام اهـ (واذ فيه ولا اري لاحد ان يغفل اليوم اهـ) قلت ثبت بهذا الوجوه ان ذا اليمين هو ذوالشمالين الذي استشهد
 ببدر وان ابا هريرة لم يكن اهـ في قصة السهو واخرهنا عليه بوجه هـ وحاصل كلامي ان الزهري وجمعه في جلد ذوالشمالين
 مكان ذي اليمين والذي قتل ببدر هو ذوالشمالين غير ذي اليمين (في حله من البيهقي قال الشافعي قال قائل افذو
 اليمين الذي رويته عن المقتول ببدر قلت لا عمر ان بسيمه الخزاعي وليقول قصير اليمين او مد يد اليمين والمقتول ببدر
 ذوالشمالين قال الشيخ رحمه الله الذي قتل ببدر هو ذوالشمالين بن عبد عمرو بن نضلة حليف لبني زهيرة هكذا ذكره
 عروة بن الزبير ثم ذكره البيهقي بسنده وفي الجوهر النقي ص ١٢٦ وان قيل فقد ذكر ابو عمر في التمهيد والاستيعاب ان هذا هو
 من الزهري عند ائمة العلماء اهـ وقال البيهقي وشيئا يصح من البخاري وسلم لم يصح شيئا من تلك الروايات لما فيها من هذا
 الوجه الظاهر وكان شيخنا ابو عبد الله الحافظ يقول كل من قال ذلك فقد اخطأ فان ذا الشمالين تقدم موته ولم يعقب
 وليس له رواه اهـ وقال الحافظ في صحيحه من فتح الباري وسبب ذلك قول الزهري ان صاحب القصة استشهد ببدر فان
 مقتضاها ان تكون القصة وقعت قبل بدر وهي قبل اسلام ابي هريرة باكثر من خمس سنين لكن اتفقوا على انهم لا يرون

(بقية من أصل السابعة) أئمة الحديث كما نقله ابن عبد البر وغيره على ان الزهري وهم في ذلك اهل التفسير لما حفظ
فان وهم جعله متفق عليه وليس كذلك والزهري ايضا من ائمة الحديث وقد تابعه غيره ايضا كما سياتي فكيف الاتفاق
ومثل هذه التفسيرات انما يخرج المعنى من محل له على آخره حتى ذهب النازعون الى الانصاف الى الاعتناء فلا ينادى في
الكيل والاكتفاء قد يكون صفيان الشوري احفظ من غيره في باب التامين وقد يكون غيره احفظ في باب الوتر ورفع اليد
وهو يهيم ويهيى وقد يحفظ الزهري في باب رفع اليد ويكون احفظا واضبطا من رواية الدنيا قد يهيم في
باب النسخ وذي الشمايين وذي البدين ويتفقد على ذلك اتفاق الاثمة تأمل واستدلوا على ذلك بوجه واحد
ان ذا البدين اسمه الخرباق اعتمادا على ما في حديث عمران بن قحطبة عن رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول
الما ذوات الشمايين فاستدعى له رجل القصة لذي الشمايين وذا الشمايين هو الذي قتل بريدة وهو
مترامي واسم عمر بن عبد عمر بن نضلة واما ذواليد بن قحطبة النخعي صلى الله عليه وسلم عدة لانه حدث بهذا الحديث
عبد النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرجه الطبراني وغيره وهو في اسم الخرباق على ما سياتي في البحث فيه وقد وقع عند
سلم من طريق النجاشي عن ابي هريرة فقام رجل من بني سليم فلما وقع عند الزهري بلفظ فقام ذا الشمايين وهو يعرف
ان قتل بريدة قال لاجل ذلك ان القصة وقعت قبل بدراة وقال في حديثه من وقد تقدم ان الصواب التفرقة بين
ذي البدين وذي الشمايين وذهب الاكثر الى ان اسم ذي البدين الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعد ما موعدة
داخره قات اعتمادا على ما وقع في حديث عمران بن قحطبة عن سلم ولفظ فقام اليه رجل يقال له الخرباق وكان
في يده طول وهذا الصنيع من يوهده حديث ابي هريرة مجدي عمران وهو الراجح في نظري وان كان ابن خزيمة ومن تبعه
جاءوا الى الاعتقاد اهـ) وثانيهما ان ذواليد بن قحطبة اعتمادا على ما رواه في رواية قاتاه رجل من بني سليم ويؤيده ما أخرجه
السيوطي في جميع الجوامع ثم على المتفق في كثير العمال (مس) عن عبد بن عمر في قصة السهو فادرك ذواليد بن اخو بني
سليم وثالثهما ان ذواليد بن قحطبة النخعي صلى الله عليه وسلم رواه عنه المتأخرون من التابعين واستدلوا على ذلك
بجزيين احدهما ما رواه عبد الله بن احمد في زيادات المسند والطبراني في الكبير واخره في تصانيفهم من طريق
معدى بن سليمان قال حدثنا شعيب بن مطهر عن ابي مطهر ومطر حاضر يصدق مقاتلة قال كيف كنت احب بك
قال يا ابا عبد الله اخبرني انك ليكذب ذواليد بن قحطبة فاجابك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم احدي
صلا في الغشى وهي البصرة الحديث (وهو في صحيحه من سنن البيهقي قال في الجوهري النسخ صحيحه سنده ضعيف
لان معدى بن سليمان مثله فيه قال ابو ذرعة واهي الحديث وقال النسائي ضعيف الحديث وقال ابو حاتم حديث
عن ابن مجاهد بن بكير وقال ابن حبان يروي المعلومات عن الثقات والملاقات من الاشياء لا يجوز
الاستحباب به اذا انفرد وشعيب لم يفت على حاله والدله مطهر قال فيه ابن الجار وسمع ذا البدين يروي عنه
ابن شعيب لم يكتب حديثه في الضعفاء للذهبي لم يصح حديثه في الكاشف مطهر بن سليم عن ذي الزوائد
وعنه ابنه شعيب وسليم لم يصح حديثه ونضعف هذا السند قال البيهقي في كتاب المعرفة ذواليد بن قحطبة
صلى الله عليه وسلم فيما يقال ولقد ارجس والنصف في هذه العبارة وقول الحاكم عن ذي الشمايين لم يعقب نعم من
ظاهره ان ذواليد بن اعقب ولا اصل لذلك فيما علمته اهـ) وثانيهما ما رواه ابو بكر بن ابي شيبة عن طريق عمرو بن ميمون
ان محمد بن سويد اقطع قبل الناس بيوم فاعلم عليه عمر بن عبد العزيز فقال شهاب عندي فلان انه راى ابي الهيثم فقال
عمر ذواليد بن سويد وابو الهيثم اخوه مسلم وغيره من عمران بن حصين وهو متأخر الاسلام اسلم عام خيرة وخامسها
ان ابا هريرة في قصة القصة يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا هب كيف يسيرون الوهم
الى الزهري ويزعمون ان منقر بذكر ذي الشمايين وقد مر ما وافقه على جعله ذا الشمايين مكان ذي البدين من
حديث ابن عباس عند البراء الطبراني ومن اقوال غير واحد من اهل العلم وقد تابعه في ذلك عمران بن ابي اسحق عن
ابي سلمة عن ابي هريرة عند النسائي والطحاوي باسناد قوي قال النسائي في سننه (وهذه المتابعة مبنية بذكرها
العلامة المارديني في صحيحه من الجوهري النسخ) اخبرنا عيسى بن حماد قال: حدثنا الليث عن يزيد بن ابي حبيب
عن عمران بن ابي اسحق عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يومنا سلم في ركعتين ثم انصرف
فادركه ذا الشمايين فقال يا رسول الله انقص الصلوة ام نيت فقال لم تنقص ولم انس فقال بلى والذي بينك وبين
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق ذواليد بن قحطبة باناس ركعتين انتهى قال العلامة ابن ابي شيبة في
الجوهري النسخ هذا سند صحيح على شرط مسلم انتهى (نقلت ان الزهري لم ينفرد بذلك وان الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم
ذا الشمايين وان من قال ذلك لم يهيم ويؤيده ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذا الشمايين ابن عمر وكان ابن عبد
المعروف فاسقط الكاتب لفظ عبد ولا يلزم من عدم تحريج ذلك في الصحيحين عدم محبة على ما عرفت ونجت ايضا ان
ذواليد بن قحطبة الشمايين واحد وقد وردا لقيان جميعا في كتاب النسائي من الوجوه المتقدمين اهـ (الجوهري النسخ) وقال
العلاني في معاني الآثار حدثنا ربيع المؤذن قال حدثنا شعيب بن الليث قال حدثنا الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن
عمران بن ابي اسحق عن ابي سلمة عن ابي هريرة قد ذكر نحوه وهذا ايضا سند صحيح قلت فبطل بذلك (والباقي على الصيغة الآتية)

(بقية من لصفحة السابقة) رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يحز في هذا القول معناه صلى بالمسلمين اه ملخصا (س الجوز النقي و
 وقول ابي هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي النبي بالمسلمين و هذا جائز في اللغة روى عن النزال بن سبرة
 قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم انا و اياكم لن نكلم في عبد مناف الحديث والنزال لم يروى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم و انما اراد بذلك قال لقومنا روى عن طائفة قال قدم علينا معاذ بن جبل فلم ياخذ من الحفريات شيئا
 و انما اراد قدم بلدنا لان معاذا انما قدم اليمن في عهد رسول صلي الله عليه وسلم قبل ان يولد طائفة و كس ذكر
 ذلك الطحاوي و مثل هذا ما ذكره البيهقي فيما بعد في باب البيان ان النبي مخصوص ببعض الامكنة عن مجاهد قال جاءنا ابوذر
 الى آخره ثم قال البيهقي مما يدل على ثبت له سماع من ابي ذر و قوله جاءنا يعني جاء بلدنا اه و قال الخافض بن حجر
 في الفتح و يدفع المجاز الذي ارسله الطحاوي ما رواه مسلم و احمد و غيرهما عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة في هذا الحديث
 عن ابي هريرة بلفظ بينا انا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لم يترك الظاهر الا بالقرينة الصارفة القوية
 و قد اسلفت با و قد انكر البيهقي ايضا في السنن الكبرى في باب البيان ان النبي مخصوص ببعض الامكنة
 فيما رواه عن مجاهد قال جاءنا ابوذر الى آخره ثم قال مجاهد لا يثبت له سماع من ابي ذر و قوله جاءنا يعني جاء بلدنا
 قلت اما قوله بينا انا اصلي فليس بمحفوظ و لعل بعض رواة هذا الحديث فهم من قول ابي هريرة صلى بنا ان كان حاضرا
 فروى هذا الحديث بالمعنى على ما زعمه (هو في الجوز النقي بعينه ثم قال و هذا ان كان فيه بعد الا انه يقرب ما ذكرنا من
 الدليل على ان ذلك كان قبل بدرا اه) و قد اخرج مسلم عن طريق خلفه في طريقين صلى بنا و في طريقين صلى لنا و في
 طريقين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في طريقين بينا انا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (رواه الرواية ذكر ما في الجوز صيد عن صحيح مسلم ثم قال و لم ارعه جوابا شافيا اه و غفل عنه الشافعي في المغني و في
 صحيحه من رد المحتار و قال بعد نقل قول المجاهد اقول انظر صاحب الشبهة عليه حديث ذي الريد بن يحيى معاوية
 ابن الحكم الذي نقلناه من صحيح مسلم فليراجع اه و قد عرفت ان لم يثبت له سماع صاحب الجوز فان لما رواه حديث
 ذي الريد بن يحيى في حفظه صلى بنا من صحيح مسلم ان مجاهد من طريقين شيئا عن يحيى بن ابي سلمة عن ابي هريرة روى ايضا
 حديث معاوية بن ابي الحكم في صحيحه من صحيحه في ابتداء باب تحريم الكلام في الصلاة في صحيحه عن يحيى بن ابي سلمة عن ابي هريرة روى ايضا
 عن طاهر بن يسار عنه و فيه ايضا قال بينا انا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث فتنبيه) فقد روي عن
 ابي كثير و خالفه غير واحد من اصحاب ابي سلمة و ابي هريرة فكيف يقبل ان ابا هريرة قال في هذا الخبر بينا انا
 اصلي (فعل يحيى بن ابي كثير شبهة عليه حديث ذي الريد بن يحيى معاوية فان رواه كما عرفت فاخذ من حديث
 معاوية قوله بينا انا اصلي و وضعه في حديث ذي الريد بن يحيى او فهم من قول ابي هريرة صلى بنا حضوره في الواقعة
 قرواه بالمعنى و قال عليه بينا انا اصلي و في صحيحه من العرف الشاذ لعل الوهم من شيئا رادى حديث
 معاوية في واقعة العطاس عن يحيى بن ابي كثير اختلط عليه حديثان حديث العطاس و حديث ذي الريد بن يحيى
 بهذا اللفظ من حديث معاوية و وضعه في حديث ذي الريد بن يحيى بسبب الاختلاط اه و لا يفتن به قلبى الا اذا ثبت
 ان شيئا روى الحديثين عن يحيى فاقتطاع عليه هذا و في الجوز النقي و يدل عليه ايضا ان في حديث ابي هريرة
 ثم قام له خشية في مقدم المسجد فوضع يديه عليه اه و في رواية ثم اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم جذا
 في قبله المسجد فاستند اليه و الجذع كما في الفتح من رواية مسند احمد لا سطوات الحنابلة و دفنت حين وضع الجوز
 و دفنها كان قبل اسلام ابي هريرة فان وضع المبركان في السنة الثانية من الهجرة و روايات عديدة على وجود
 المبرك في السنة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة من الهجرة و اسلام ابي هريرة في السابعة اتفاقا
 فانه يمكن حصول ابي هريرة في واقعة ذي الريد بن يحيى في وجود المبرك الحنابلة و قال الخافض و صنع المبرك في السنة التاسعة من
 الهجرة و قال ابن حبان و صنع في الخامسة منها و تخالفها روايات كثيرة عد بكن صرح الزرقاني في شرح المواهب كما
 نقله بعض الافاضل من اصحابنا في شرح مسلم برواية الطبري ان اسلام ابي هريرة كان متقدما الا انه قدم المدينة
 بعد خيبر و لعل له قدمته اخرى قبل هذا و الله اعلم بما لم نأمل اه و في حديث عمران بن حصين ثم دخل منزله و لا يجوز له اليوم
 ان ينصرف عن القبلة و يمشي و قد بقي عليه شيء من صلواته فلا يخرج ذلك عنها فان قيل فعل ذلك و هو لا يرى
 انه في الصلاة قلنا فيلزم على هذا ان لو اكل او شرب او باع او اشترى و هو لا يرى انه في الصلاة انه لا يخرج بذلك
 عنها و في شرح مسلم للمؤوي المشهور من المذهب ان الصلاة تبطل بالعمل الكثير قال و هذا مشكل و تاويل
 الحديث صعب على من يطلبها يعني حديث ذي الريد بن يحيى كلامه) خلاصة الكلام ان ما زعموه من ان اسلام ابي هريرة
 كان قبل قصة ذي الريد بن يحيى جوادا لم يرد في الباب عن ابن عمر و ابن عباس و ابن عمر و غيرهم من اهل العلم اه
 (وكذا في نفس الحديث ادور يدل عليه كما عرفت) ثم قال العلامة النيمى في التعليق و التبيين ان رواية قصة
 ذي الريد بن يحيى ان كانت في الصحيحين لكنها مضطربة بوجه منها في الوقت ففي بعض الروايات عند يحيى بن
 صلى صلاة الظهر و في بعضها عند مسلم ان صلى صلاة العصر و في بعضها عند مجاهد صلى احدى صلاتي العشي و في
 رواية عند مسلم بلفظ احدى صلاتي العشي اما الظاهر و اما العصور و في رواية عند البخاري بلفظ احدى صلاتي العشي قال محمد
 و اكثر ظني انها العصر و في رواية له الظاهر او العصر و في رواية عند النسا في احدى صلاتي العشي (والباقي على الصفحة الآتية)

اربعة من الصلوة السابقة ليس بالقوى يكتب حديثه ولا يخرج به وقال النسائي ليس بذلك القوي وقال ابن حبان كان من
 كثر دهر حتى خرج عن جملة من ينجح بهم اذا انفردوا كما في نسخة من التهذيب فهي الضاعفة قلت على تقدير صحة قلت قال
 الشوكاني في النيل الحديث اخبر احمد ورجال رجال الصحيح احمد فلعن ابن عباس ربه اراد ما سته سنة صلى الله عليه وسلم في يوم
 ذي اليعدين وهي نسخة كثر وابن عباس ربه انصار وحي فقه ذي اليعدين كما اخبره الزهري والبطاني من حديثه والشرع ومنه ما
 اخبر ابو داود وغيره من طريق سويد بن قيس عن معاوية بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فقامت من الصلاة
 ركعة فادكر رجل فقال نسيت من الصلاة ركعة فخرج فدخل المسجد وامر بالا فقام الصلاة فصلى للناس ركعة فامرت بذلك الناس
 فقالوا اني اتعرت الرجل فقلت لا الا ان اراه ثم لم اقل ذلك هذا هو فقالوا هذا الطاهر بن سبيد الله قلنا هذه الواقعة لا يمكن وقوعها بعد
 نسخ الكلام الا ترى ان الخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم رجع فدخل المسجد وامر بالا فقام الصلاة فصلى للناس ركعة واليوم مثل
 ذلك لان فعل الامامة ونحوها قاطع للصلاة بالاجماع على ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار واما ما قال البيهقي في المحرزة وليس في شيء
 من الروايات التي عرفت ان امر بالا فقام الصلاة وانما فيها فامر بالا فقام الصلاة وانما يدل هذا على امرهم بالاجماع لمصلحة بهم
 بقية الصلاة فيجب (عنه) بان عادتهم كانت لا اجتماع غير الصلاة لقول الصلاة جامعة او نحوها من اللفاظ كما في الروايات التي عرفت
 بذلك للاجتماع واما ما يقول فامر بالا فقام الصلاة فشاخ في الاحاديث وفيما بينهم ان المراد به يكون اقامة للصلاة العروضية
 فيها قد قامت الصلاة وفيه ورد من قوي كما فيه عليه شيخ الحديث في التقرير بان ظاهر قوله امر بالا فقام الصلاة يدل على امره
 بالاقامة لا على ما ادعى البيهقي فافهم قال في الجوهر النقي ص ١٤٥ وحديث معاوية بن جبر رده عنه سويد بن قيس هو المعصومي
 القمي قال النسي في كتابه الزمان والضعف مجهول فهو من زيد بن جيب وفي حديث مروي عنه في مخالفت له في صلاة اليعدين من رده عن سويد بن قيس هو المعصومي
 فقام الصلاة ثم اتى بك الركعة وبعث على ذلك فقام فلان فعل الاقامة ونحوها يقطع الصلاة وتصويب ابن عباس لما في الزيادة ذلك ذكره البيهقي
 في وخر السباب السابق من طريقين في احدهما ما بن سلمة عن عجل بن سفيان قال البيهقي في باب من صلى في نوبة
 او نخل اذى حماد بن سلمة محتاجة في عدالة وقال في باب من رجمنا انان ليس بالقوي وحصل ضعف ابن معين وابو
 حاتم والبخاري وغيرهم وفي الطريق الثاني الثالث بن عبيد ابو قدامة قال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حنبل مضطرب الحديث
 وعنه قال لا اعرفه وقال البيهقي في باب سجود القرآن احدا عشرة ضعف ابن معين وحديث عنه ابن مهدي وقال ما ريت الا خيرا
 وقول الحميدي وكان ابن عباس ابن عشرين حين قبض النبي صلى الله عليه وسلم كان له ارادة بذلك استحسانا قول من يقول
 قضية ذي اليعدين كانت قبل بدر لان ظاهر قول ابن عباس ما لا طعن من سنة عليه صلى الله عليه وسلم يدل على انه شهد ذلك
 القضية وقيل يدركه ابن عباس من اهل التميز وكل الروايات بصرفه جدا ونحن لجديس لاننا على انه شهد القضية فتسكون
 سنة لذلك بل قد روي عنه انه قال قولي عليه السلام وانا ابن خمس عشرة سنة وصوب ابن حنبل هذه القول ويدل عليه
 ما ورد في الصحيح عن ابن عباس انه قال في حجة الوداع وكنت يومئذ قد ناهزت الحلم ولا يلزم من رواية ابن عمر ذلك واجازة
 عليه السلام لبعد بدر ان تكون القضية قبل بدر لان كان عند ذلك من اهل التميز وقول الحميدي علمنا ان حديث ابن مسعود
 خص به العهد وان النسيان قلنا قد تقدم في الباب السابق ان الكلام في حديث ذي اليعدين لم يكن على وجه النسيان اه
 لان ذي اليعدين لما قال على قد كان بعض ذلك علم عليه السلام ان النسيان وقع فابتدأ عايدا فقال الناس فاجابوه الصانع عايدا
 لانهم علموا انهم لم تقصر دان النسيان قد وقع ثم نسخ ذلك بحديث ابن مسعود وروى عن الرق على ما سنبينه ان شاء الله تعالى
 وفي حديث معاوية لم يكن كلاما على وجه السهو والنسيان بل كان جاهلا بتحرير الكلام قال المتودي في شرح مسلم كلام الجاهل
 اذا كان قريب العهد بالاسلام كلام النسيان لا يبطل الصلاة بغيره حديث معاوية بن الحكم قال السجوي في التهذيب ان
 تكلم جاهلا بان الكلام يبطل الصلاة نظر ان كان قريب العهد بالاسلام لا يبطل الصلاة كالنسيان وان كان بعيدا بطلت
 الصلاة لانه عليه ان يتكلم كلاما على وجه السهو والنسيان لم يماره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة ويحتمل ان يكون امره بها ولم يتصل النسيان
 فاذا احتمل عدم امره بالاعادة ما ذكرنا كان الرجوع الى عموم قوله عليه السلام في حديث معاوية هذا ان هذه الصلاة لا يصح
 فيها شيء من كلام الناس في دلالة على بطلان الصلاة بكلام الناس اولى فالحديث لا يدل على ان كلام النسيان لا يبطل
 الصلاة واما ما دل على عكسه اه وقد استوفى الكلام في حديث ذي اليعدين الحافظ العيني في باب تشييعك الاصابع في
 المسجد وغيره من عدة القاري من ٢٥٥ الى ٢٥٥ فراجعها واكثره قد سبق مني نظره في الصفحات الماضية قال الحافظ العيني في
 ص ٥٩ من العدة وهو في الجوهر النقي ٢٤٥ على السنن واجاب عن الحديث المزبور وذلك ان عمر بن الخطاب عمل بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما كان فعل صلى الله عليه وسلم يوم ذي اليعدين والحال ان كان يومئذ من يوم ذي اليعدين
 فلما ثبت عنه انتساع ذلك لما عمل بخلاف ما عمل به النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فان عمر فعل ذلك بحضرة الصحابة فلم يذكروا
 احد فصار ذلك منهم اجماعا روى الطحاوي ذلك عن ابن حزم في قال حدثنا ابو عامر عن عثمان بن الاسود قال سمعت عطاء بن ابي
 سمر عن الخطاب باصحابه في الركعتين ثم انصرفت فقبل لرس في ذلك التي جهزت ميراث من العراق باصحابها وكتابها حتى وردت
 المدينة قال فقبل بهم اربع ركعات اه ولم يشكر ذلك عليه احد ممن حضر فعله من الصحابة وذلك لانه لم يكن منهم ومنهم الا
 بعد وتوفيه على نسخ ما كان منه عليه السلام يوم ذي اليعدين (وقال قال ان يقول ان البناء على ما صلى قبله (والله في على الصلوة الاخرى)
 عنه والحق ان تلك القوم في قصة عمر لم يكن من نسيان وسهو ولم يكن عندهم احتمال التشريع كما كان في قضية ذي اليعدين بل تكلموا فيها
 بغيرهم وجزهم بعد تمام الصلاة فكان عليهم الاستئناف فتا وادجبا كما لا يخفى والتطاع السند اخر فيها والشرع علم ١٢ من سفره

(بقية من الصفحة السابقة) ابن النعم بمثل السند الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذ قضى الامام الصلاة وقعد فامسك
فقد تمت صلاته ومن كان خلفه من اتم الصلاة ثم اخرج من حديث الحسين ثنا يوسف يعني ابن موسى ثنا وكيع ثنا سفيان عن
عبد الرحمن بن زياد عن بكير بن سواد عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احدث الامام الحديث ولم يذكر فيه
اضطرابا فالحديث سنده ومتن فاليان من الاضطراب والشرع في اعلم اه والحديث المضطرب هو ما وقعت الخلق فيه بالايه ان على
وجبه يحصل فيه التبدل مع عدم وجود المزج قال ابن الصلاح المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه
بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالفا لروايتهم في بعض ما اذا تسمى اضطرابا بالروايات ان اما اذا ترجعت احداها بحيث لا تقاومها
الاخرى بان يكون رادها احفظ او اكثر صحة للمروي عنه او غير ذلك من وجوه الترجحات المعتمدة فالحكم للراجحة ولا يطبق عليه حينئذ
وهو المضطرب لانه للراجحة ولا على المرجوحة بل هي شاذة اذ منكرة - ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الاسناد
وقد يقع ذلك من راد واحد

ليضطرب كذا في فتح المغيب ولعل مراد الترمذي بقوله وقد اضطرب له في اسناده ان ابن المبارك روى عن الاقرعي عن عبد الرحمن
ابن رافع وبكير بن سواد عن ابن عمرو بن العاص بن عمار بن ابي سفيان عن ابن عمر بن الخطاب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
وروى سفيان عن الاقرعي بهذا الاسناد بمتن آخر منه هو من غير هذا الاسناد كما هو عند البيهقي في صحيحه من الحسن وعبد الحميد بن
طريق مسفيان عنه بهذا الاسناد مثل ما رواه ابن المبارك وروى معاذ عنه بهذا الاسناد وزاد فيه وقضى تشبهه ثم احدث فقد
تمت صلاته فلا يعود لها وروى ابو عبد الرحمن المقرئ عنه بهذا الاسناد فاذا قضى الامام الصلاة فقعد فامسك فحدث هو واحد من اتم
الصلاة مع قبل بن سلم الامام فقد تمت صلاته فلا يعود فيها كما هو عند الطحاوي صحيحه ثم بعض الرواة يقولون عن الاقرعي
عن عبد الله بن رافع عن عبد الله بن عمرو بن العاص وبكير بن سواد عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن الاقرعي عنهما ثم متن كل واحد منهما يخالف الآخر ولذا قال الحافظ الحمادي فيسئل لهم ان هذا الحديث قد اختلف فيه فرواه
قوم كذا ورواه آخرون على غير ذلك اه ثم اخرج يا عيسى عن طريق المقرئ عنه ثم قال فيه! معناه هو المعنى الحديث الاول
وقد روى هذا الحديث ايضا بلفظ غير هذا اه ثم اخرج من طريق المقرئ عنه ثم قال فيه! معناه هو المعنى الحديث الاول
الاقرعي ثم في بعض الطرق ثم احدث قبل ان يشبهه وفي بعضها قبل ان يسلم كما هو عند البيهقي ولذا قال البيهقي
بعد الطحاوي وعبد الرحمن بن زياد الاقرعي عن حفص بن غياث عن القطان وعبد الرحمن بن مهدي واحمد بن حنبل وديلمي بن ميمون
وغيرهم من ائمة الحديث وقد اختلف عليه وهو بطله المذكور في كتاب الخلاف اه وقال الحافظ في صحيحه من راجع صحيحه من عمدة
انقاري من باب التسليم وهذا آخر الجزء الاول من هذا الكتاب ويتلوه الجزء الثاني اول باب تخفيف الصلاة انشا الله
تعالى والمذكور في الجزء من كتاب الآثار واحد ومسور بابا قد كنت فرغت من كسبه يده في شهر مولد النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم من ستة ثمان واربعين بعد الالف وثلاثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف تحية وسام دعا فتش عواقي من
تبيينه والامر به الشرع في وتوفيقه الى ان فرغت من التبيين في شهر ذي الحجة الموسومة بالبعج والبعج من سنة ست و
تسعين بعد الالف وثلاثمائة من الهجرة +

واخود عوانا ان الحمد لله رب العالمين الذي ابه تما لصالحات والصلوة والسلام على رسول
محمد امام الخير وقائده سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله وصحبه اجمعين - اللهم زدني
علما وتقبله مني واجعله ذريعة لنجائي يوم الاهوال واغفر لي ولوالدي وللمسلمين وللمسلمات وللمسلمات
حق من الحقوق واستر عودي وامن روحي واتق حاسني انك مجيب الدعوات وقاضي الحاجات
وانك انت علام الغيوب اللهم انك تعلم مسرى وعلائي فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي
فاعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم اني اسألك ايها نبيي شرفي
وقيتنا صادقا حتى اعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي وارضى بقضائك يا الله يا رحمن
يا رحيم يا غفار يا منان

تمت بالخير